

تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٥

العمال فى عالم يزداد تكاملا



مؤشرات التنمية الدولية

تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥

العمال

في

عالم يزداد

تكاملا

حقوق للتأليف © ١٩٩٥ البنك الدولي للإششاء والتموير / البنك
الدولي , World Bank 1818 H Street, N.W., Washington,
D.C 20433, U.S.A

جميع الحقوق محفوظة . لا يجوز استنساخ أى جزء
من هذا المطبوع أو تخزينه فى نظام للاسترجاع ،
أو نقله فى أى شكل أو بأى وسيلة إلكترونية
أو ميكانيكية ، أو بالتصوير أو بالتسجيل
أو غير ذلك دون الحصول على إذن
مسبق من البنك الدولي .

الطبعة الأولى / يونية ١٩٩٥ .

رسم الغلاف هو الفنانين للمانية (١٩٨٢) لجاكوب لورنس ، تم
استنساخه بإذن من الفنان ومن صالة عرض فرائنسن سينتر
جالدى . والعمل للفنى الأصلى جزء من مجموعة سبال سبى
لايت بوردايل ووركس ، التى تديرها لجنة سبال للفنون . قام
بتصويره ستيف بولج .

هذا المجلد نتاج عمل موظفى البنك ، والأحكام الواردة فيه لا تعكس
بالضرورة آراء مجلس إدارة البنك ، والبلدان التى يمثلها . والبنك
لا يضمن دقة البيانات المدرجة فى هذا المطبوع ولا يتحمل أية
مسؤولية كانت عن أى نتائج تترتب على استخدامها . وللحدود
والألوان والمسحبات وغير ذلك من
المعلومات الواردة فى أى خريطة فى هذا المجلد ،
لا تعنى إصدار أى حكم من قبل البنك الدولي
بصدد المركز القانونى لأى إقليم أو التصديق
على هذه الحدود وقبولها .

ISSN 0163-5085



أعد الترجمة للعربية : مركز الأهرام للترجمة والنشر
طبع بمطابع الأهرام التجارية - قايوب
مؤسسة الأهرام
شارع الجلاء
القاهرة
جمهورية مصر العربية

تمهيد

المال . ويمكن أن يشمل ذلك ، لا مجرد توفير شبكة للأمان الاجتماعي ، وإنما أيضا المعاونة في إعداد العمال لمواجهة التغيير .

ثالثا ، إن السياسات العمالية أخطأت في كثير من البلدان بمحابتها من يحتلون وظائف جيدة على حساب العمال في القطاعين الربحي وغير الرسمي والمتعطلين . وللحكومات دور متميز في وضع الإطارين القانوني والتنظيمي اللذين يمكن أن تعمل في ظلهما النقابات والمؤسسات وفي ضمان أن يشجع هذان الإطاران إسهام النقابات والمؤسسات في التنمية . كما يقتضي الأمر أن تحدد الحكومات معايير الحد الأدنى وأن تمنع الاستغلال والتمييز ، فالسياسات العمالية الناجحة هي السياسات التي تعمل في توافق مع السوق وتتقاضي توفير أنواع خاصة من الحماية والاحتياز لفئات بعينها من العمال على حساب أشدهم فقرا .

رابعا ، يستفيد العمال في نهاية المطاف من الإصلاح الاقتصادي مع انتقال الدول من التخطيط المركزي إلى نظم السوق ومن الحماية إلى الانفتاح . بيد أن التغيير قد يكون مؤلما حيث إن العمالة والأجور يخضعان عادة بصورة مؤقتة ، ويتعين على العمال الانتقال من الوظائف للتنمية إلى وظائف جديدة . وتظل هناك حاجة لقيام الحكومات بتوفير دعم قوى العمال وأسرههم في أوقات الانتقال هذه .

ومن أهداف هذا التقرير أن يغير نقاشا واسعا ومبنيثرا حول هذه القضايا التي يختلف حولها الرأي عادة . وهناك هدف آخر أكثر أهمية ، هو الإبقاء بتغيير في السياسات يتيح الفرصة لإنشاء المزيد من الوظائف السليمة ، إذ أن العمل هو في نهاية المطاف الأساس الوحيد الذي تستطيع الاقتصادات والشعوب أن تشيد فوقه نجاحا مستمر وبيقي .



جيمس د. ولفسنون

رئيس البنك الدولي

أول حزيران / يونيو ١٩٩٥

بعد العمل - الآمن والمنتج والسليم بيئيا - مفتاح التقدم الاقتصادي والاجتماعي في كل مكان . وقد سلم البنك الدولي منذ أمد طويل بالقيمة الحاسمة للعمل ، في التصالح التي يقدمها للحكومات وفي السياسات التي يدعو إليها . وتلك ليست مجرد قضية اقتصادية ، فهي لبّ للتنمية البشرية وجوهرها . والعمل في حد ذاته موضوع جدير كل الجدارة بهذا التقرير السنوي الثامن عشر عن التنمية في العالم . وهو يركز على الأجور التي يحصل عليها العمال ، والمخاطر التي يواجهونها ، والظروف التي يعملون في ظلها . ومن المهم أن يكون للعمل تقريبا نفس التأثير على من لا يعملون - الأطفال ، والمسنون وغير القادرين على العمل - مثل تأثيره على من يعملون .

وما يجعل التقرير صلا يجيء في وقت مناسب ، ذلك التأثير المتزايد لاتجاهين عالميين متميزين : تناقص تدخل الحكومات في الأسواق ، وزيادة تكاليف تدفقات التجارة ورأس المال وتبادل المعلومات والتكنولوجيا . وفي ظل مناخ التغيير العميق هذا ، تؤدي الضغوط التي تملها المنافسة العالمية إلى اتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بالأجور وظروف العمل . والحقيقة القاسية للسوق العالمية هي أن العقاب يكون شديدا على فشل السياسات - من خلال تحركات الأموال ، والتغيرات في الحصص من السوق ، وأخيرا من خلال التقلبات في مستويات العمالة والأجور .

ويرى البعض أن السوق العالمية الجديدة مصدر للفرس ، حيث يحقق النشاط والجديدة مكافآت سريعة ؛ ويرى آخرون في التغيير تهديدا للأمن . ومن ثم فإن الدعوة للحماية بعيدة عن أن تكون قد هزمت في أجزاء من العالمين الصناعي والتنامي .

ويطرح هذا التقرير أربع نقاط أساسية : فهو يؤكد أولا ، وانطلاقا من البحوث السابقة - أساسا بحوث تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٩٠ - المنافع التي تعود على العمال في كل البلدان ، وبصفة خاصة البلدان الفقيرة ، من النمو الاقتصادي الذي يرفع الإنتاجية الذي تحركه استثمارات سليمة في رأس المال وصحة الناس وتعليمهم .

ثانيا ، أن التكامل المتزايد بين البلدان ، بما في ذلك التكامل من خلال الهجرة ، يمكن أن يقيد العمال في البلدان الفقيرة والغنية في نفس الوقت . لكن للحكومات دورا مهما في مساعدة العمال الذي تضر بهم التغيرات في أنماط التجارة وتدفقات رأس

أعد هذا التقرير فريق يقوده مايكل والتون ويضم أروپ بالرجى ، اليخاندرا كوكس الوارد ، ايزاك ديوان ، حافظ غانم ، ديفيد تشارلز ، أنا ريلجا ، ومايكل روتكوويسكى . وتلقى الفريق مساعدة قيمة من فيلود اهورجا ، ديون فيلير ، براين كومان ، كلاوديو لـ ، مونتيجرو ، مترياجيت منها ، لى رانج . وكان اموارد بولز هو المحرر الرئيسى . وتم العمل فى ذلك التوجيه العام لمايكل برونو .

وقد كثيرون غيرهم داخل البنك وخارجه تعليقات ومساهمات مفيدة (انظر المذكره الجيولوجرافية) . وأسهمت دائرة الاقتصاديات الدولية فى التحويل الخاص بالبيانات وكانت مسئولة عن إعداد مؤشرات التنمية الدولية . وضمت هيئة العاملين فى إنتاج التقرير أمى بروكس ، كاثرين كلاين دال ، جيوفرى ايتون ، ستيفانى جيزارد ، أودرى هيليمان ، كاث كوكالك ، جيليرى نـ . ليكسك ، هيو تيز ، كالى روزن ، يوازين ستيو ، تريسي أـ . سميت ، ومايكل تريشوى . وقام بالتصميم يوان نويل من المجموعة المسئولة عن إعداد المجلة . ورأمت فريق العاملين المتعاونين ريبيكا سوجوى وضم دانييل اشميسون ، البرانش تـ . دى لهما ، ومايكل جيلو ، ترينداد من . المجلس . وفيما بعد عملت ماريا اميل كممثل إدارى . وكانت أوراق المعلومات الأساسية والمساهمات التى جاءت من المشاركين فى اجتماعات النقاش جزءا مهما فى إعداد التقرير . وترد قائمة بأسماء المشاركين فى اجتماعات النقاش فى المذكره الجيولوجرافية .

المحتويات

التعاريف والملاحظات الخاصة بالبيانات ٨

نظرة عامة ١١

١ مقدمة : عالم مكتب على العمل ٢١

الباب الأول

أى الاستراتيجية الائتمانية يصنع للعمال ؟ ٢٩

٢ النمو الاقتصادى وعائد العمل ٣٠

٣ الأسر المعيشية ، والنمو ، والتوظيف ٣٩

٤ سياسات وأنماط الطلب على العمل ٤٩

٥ المهارات اللازمة للتنمية ٥٦

٦ الأسواق والعمال وعدم المساواة ٦٣

الباب الثانى

هل التكامل الدولى فرصة للعمال أم تهديد لهم ؟ ٧٣

٧ سوق العمل العالمية الناشئة ٧٤

٨ تقسيم دولى للعمل أخذ فى الاعتبار ٨٠

٩ قدرة رأس المال على الانتقال : نعمة أم نقمة ؟ ٨٨

١٠ الهجرة الدولية ٩٣

الباب الثالث

كيف ينبغي للحكومات أن تتدخل فى أسواق العمل ؟ ٩٩

١١ السياسة العامة ومعايير العمل ١٠٠

١٢ دور النقابات العمالية ١١٣

١٣ معالجة عدم استقرار الدخل ١٢٣

١٤ الحكومة باعتبارها رب عمل ١٣٠

الباب الرابع

كيف يمكن لخيارات السياسة أن تساعد العمال فى فترات التغيرات الكبرى ١٣٧

١٥ أنماط الإصلاح ١٣٨

١٦ الفائزون والخاسرون ١٤٥

١٧ إعادة هيكلة العمالة ١٥٢

الباب الخامس

المستقبل المتوقع للعمال فى القرن الحادى والعشرين ١٦٣

١٨ خيارات السياسة والفرص المتوقعة للعمال ١٦٤

مذكرة بيبليوغرافية ١٧٤

التذييل : الإحصاءات العمالية الدولية ١٩٥

مؤشرات التنمية الدولية ٢.٥

الإطارات

١	عالم مكتب على العمل	١٧
١.١	كيف يتسنى لنا مقارنة الأجور الحقيقية فيما بين البلدان	٢٥
١.٢	ما هي البطالة ؟	٤٦
١.٤	تفسير ضعف الطلب على العمل في الزراعة : حالة كولومبيا	٥٤
١.٥	كم تزيد الأجور نتيجة للتعليم ؟	٥٩
١.٦	هل يدل انخفاض أجر المرأة عن الرجل على أن ثمة تمييز جنساً ؟	٦٧
١.٧	هل تلحق البلدان الفقيرة بالبلدان الغنية ؟	٧٩
١.٨	كيف تؤثر التجارة مع البلدان النامية على العمال غير المهرة في البلدان الصناعية ؟	٨٢
٢.٨	هكذا أربين ، والمهارات ، والميزة النسبية	٨٥
١.١٤	كيف تنطبق مشكلة علاقة الترخيص والوكيل (الترخيص) على العمالة في القطاع العام ؟	١٣١
١.١٦	هل تعرف مدى تفهؤ رفاحة الأسر الميضية في فترات التغير الرئيسية ؟	١٤٨
١.١٧	ما مدى فاعلية البرامج العامة لإعادة للتدريب	١٥٧

أشكال النص

١	الأجور الحقيقية في الصناعة للتصديقية	١٢
٢	معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ورأس المال	١٥
٣	نمو الأجور الحقيقية في الصناعات التصديقية والتصديقية	١٦
٤	دخل الفرد من الأجور الحقيقية في أربعة بلدان تجري إصلاحات شاملة	١٩
١.١	سكان العالم في سن العمل بحسب القطاع وفئة الدخل للتصديقية	٢٢
٢.١	الأجور الحقيقية في من منتجة في سبعة مدن	٢٤
٣.١	نمو نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي حسب الأقاليم	٢٦
١.٢	اتجاهات الأجور الحقيقية في بولندا وغانا وماليزيا	٣١
٢.٢	معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والأجور الحقيقية في الزراعة والصناعات التصديقية	٣٤
٣.٢	نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي وحصة القوة العاملة في التوظيف في غير الزراعة مقابل أجر	٣٥
٤.٢	رؤوس الأموال المادية والبشرية ونمو نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي	٣٦
٥.٢	معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان الذين هم في سن العمل حسب الأقاليم	٣٨
١.٣	معدلات للمشاركة في القوة العاملة حسب الجنس والعمر	٤٠
٢.٣	حالة التوظيف بالتمسك في سن العمل بحسب الجنس والعمر في ماليزيا	٤١
٣.٣	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي والبطالة	٤٧
١.٤	التوزيع القطاعي للتوظيف بحسب مستوى دخل اليد	٤٩
٢.٤	الثمة المتضاربة لكل عامل والتوزيع القطاعي للتوظيف في ماليزيا وجمهورية كوريا	٥٠
٣.٤	نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي وحجم القطاع غير الرسمي في الحضرة	٥٥
١.٥	التحصيل الدراسي ونمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في جنوب شرق آسيا	٥٨
١.٦	فروق الأجور بين خريجي الجامعات وخريجي المدارس الابتدائية	٦٥
١.٧	تكاليف النقل والاتصالات الدولية	٦٦
٢.٧	التجارة وبنفقات رؤوس الأموال والهجرة في البلدان الصناعية والتنمية والتي تمر بمرحلة انتقال	٧٧
١.٨	معدلات نمو الأجور الحقيقية في الصناعة التصديقية وصناعاتها	٨١
١.١١	الحدا الأدنى للأجور ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	١٠٧
٢.١١	الامتثال لمعايير العمل الوطنية حسب المؤسسات الصغيرة جدا	١٠٨
١.١٢	المضنية للقبالة باعتبارها حصنة من قوة العمل من بلدان مختلفة	١١٦
٢.١٢	الأجور الحقيقية في مناهم التعم بالهند	١١٧
١.١٤	التوظيف في الحكومة والإدارة العامة	١٣٠
٢.١٤	الاختلافات في الرواتب بين القطاع العام والخاص في مصر وغانا	١٣٣

- ١٠١٥ الزيادة في التجارة والتوظيف بالقطاع الخاص في اقتصادات مختارة تأخذ بالإصلاح ١٤١
٢٠١٥ التوزيع القطاعي للتوظيف في الصين وروسيا ١٤٢
١٠١٦ عدم المساواة في الدخل والنمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية والاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل ١٤٧
١٠١٧ الحد الأدنى للأجور كجزء من متوسط الأجور في اقتصادات مختارة تأخذ بالإصلاح ١٥٤
١٠١٨ الأجور للعامة والتي تم إسقاطها وحصل للتوظيف حسب الأقاليم ومستوى المهارة ١٦٨

جداول النص

- ١٠١ الفترة العاملة في العالم حسب فئات الدخل التقديرية والأقاليم ٢١
١٠٢ السكان الذين هم في سن العمل حسب مركزهم من العمالة في غانا وماليزيا وبولندا ٣٠
٢٠٢ الدخل في مهن مختلفة في ماليزيا ٣٣
١٠٤ التغيير في الإيرادات والعمالة في الاقتصادات النامية والاقتصادات ذات المنحى التصديري ٥١
١٠٦ متوسط سنوات التعليم لكل فئة من الفئات الخمس لدخل الفرد في بلدان ثمانية مختارة ٦٤
١٠٨ تغيرات التغيرات في الأجور والأسعار الناجمة عن اتفاق جولة أوروبا من بطول علم ٢٠٠٥ ٨٤
١٠٩ المدفوعة، لقاء سوق الأوراق المالية، والأجور في أكبر خمسة بلدان مدينة في أمريكا اللاتينية ٩١
١٠١٠ سكان العالم الذين ولدوا في بلدان أخرى حسب المنطقة ٩٥
١٠١١ أنواع لدخل الحكومات في أسواق العمل ١٠١
٢٠١١ العمالة بأجر كحصة من إجمالي العمالة حسب القطاعات ومجموعات الدخل التقديرية ١٠٢
٣٠١١ أنشطة العمال والعمالات في العمالة بغير أجر ١٠٤
٤٠١١ نسب الأجور في مهن صناعية حضرية منتقلة إلى الأجور في الريف ١٠٨
٥٠١١ تطبيق معايير الصحة والسلامة في المؤسسات التي بها نقابات والتي ليس بها نقابات في الولايات المتحدة حسب حجم المؤسسة ١١١
١٠١٢ تأثير إنشاء النقابات على المبادرات التي تشنها المؤسسات في ماليزيا لتعزيز الإنتاجية ١١٤
٢٠١٢ عتلات الأجور التقافية في بلدان مختارة ١١٥
٣٠١٢ أنواع للتنظيمات العمالية في جمهورية كوريا ١١٩
١٠١٣ مدى انتشار التحويلات الخاصة ومكافئها في بلدان مختارة ١٢٤
١٠١٥ سمات أنماط الإصلاح الأربع الرئيسية ١٣٩
٢٠١٥ الأجور الحقيقية والبطالة في أربع بلدان تجري عمليات الإصلاح في أمريكا اللاتينية وأفريقيا ١٤٠
٣٠١٥ الأجور الحقيقية والبطالة في خمسة بلدان كانت مخططة مركزيا من قبل ١٤٠
١٠١٦ تأثير الإصلاح على العمال في أنماط الإصلاح الأربع الرئيسية ١٤٩
١٠١٧ السياسات التي تيسر إعادة هيكلة العمالة ١٥٣
١٠١٨ الفرص المتاحة لتعزير الانسلاخات ١٦٥
٢٠١٨ انسلطحات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفي المصارف حسب الأقاليم ١٦٦
٣٠١٨ انسلطحات أجور العمال المهرة وغير المهرة حسب الإقليم ١٦٧

جداول التقييم

- ١٠١ عرض العمل ١٦٦
٢٠١ توزيع قوة العمل ١٦٩
٣٠١ النمو في نصيب الفرد من الناتج والأجور ٢٠١
٤٠١ التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية ٢٠٢

التعاريف والملاحظات الخاصة بالبيانات

منطقة تجهيز الصادرات . منطقة جغرافية محددة ينتج فيها رجال الصناعة من أجل التصدير ، وهي معفاة من دفع الرسوم على المدخلات المستوردة ، ومعفاة عادة من بعض التنظيمات المحلية .

حرية تكوين الاتحادات . حرية العمال في تكوين النقابات والمنظمات الأخرى التي يمثل هدفها في زيادة قدرتهم على المساومة الجماعية ، والانضمام إليها .

رأس المال البشري . المهارات والقدرات المتجسدة في فرد ما أو قوة عمل ما ، والتي تم اكتسابها جزئيا من خلال تحسين الصحة والتغذية والتعليم والتدريب .

سياسة الضلوع . أي محاولة تقوم بها الحكومة للحد من الزيادة في الأجور والرواتب بغرض خفض التضخم أو الحفاظ على مستويات التوظيف .

ومخططات المعاشات من نوعين أساسيين . مخططات دفع التكاليف من الحصة وهي ترتيبات تدبرها الحكومة ويتم الدفع فيها للمتقاعدين من الإيرادات الجارية ، ومن ثم تشكل تحويلا ممن يعملون حاليا . وعلى النقيض من ذلك ، في المخططات سابقة التمويل ، تدفع المستحقات من الأموال المتركة من الاشتراكات السابقة ، ومن ثم فهي تحويلات ، فيما بين الأزمنة من قبل من العمال لنفسه .

تصبح تعادل القوة الشرائية . التصحيح من أجل أغراض البحث في البيانات المتعلقة بالدخول التقديري للعمال للمعكس القوة الحالية لوحدة من العلة المحلية على شراء السلع والخدمات في البلد الذي أصدرت فيه ، والتي قد تكون أكبر أو أقل من مما تتقديره وحدة من نفس العملة من السلع والخدمات المكافئة في البلدان الأجنبية بأسعار الصرف في السوق الجارية . والأسعار المصححة بتبادل القوة الشرائية نفد في المقارنة بين مستويات معيشة العمال في البلدان المختلفة . وفي هذا التقرير ، فإن البيانات المذكورة ، والأسعار الدولية ، مصححة لمراعاة تعادل القوة الشرائية .

المصطلحات المختارة المستخدمة في هذا التقرير القوة العاملة ومكوناتها . تتكون القوة العاملة في بلد ما من كل المندرجين في السكان في من العمل (الثالغين من العمر خمس عشرة سنة إلى أربع وستين سنة) الذين يعملون أو يبحثون عن عمل . وتشمل العاملين (الذين يبحثون عن عمل لكنهم لا يستطيعون العثور عليه) ولكن يستبعد منها العمال المحبطين (الذين بأسوا ولم يعودوا يبحثون عن عمل) والآخرين الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل (أعضاء الأسرة الذين يرعون الأطفال ، وكذلك الطلاب ، والمتقاعدون على المعاش ، والماجزون وغيرهم) . ويستخدم تمييز البطالة الجزئية ، وإن تفاوتت تعريفاته في الكتابات المختلفة ، في هذا التقرير ليعني العمل عددا من الساعات خلال فترة معينة أقل مما يرغب فيه العامل . ومعدل مشاركة القوة العاملة هو نسبة السكان الذين في من العمل المشاركين في القوة العاملة . وتتكون القوة العاملة من جميع الأشخاص الذين يعملون للعمل ، سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي - أي القوة العاملة ناقصا المتعطلين . ويتكون القطاع الرسمي من تلك المؤسسات ، العامة أو الخاصة ، التي تكتري عمالا بموجب عقود وتخضع لقوانين العمل ولوائحها . ولأغراض التحليل التطبيقي ، يُعرف القطاع الرسمي بحيث يشمل كل المؤسسات غير الزراعية التي تكتري عمالا باعتبارهم مستخدمين أجراء .

سياسات سوق العمل الإيجابية . هي السياسات التي ترمي لمعاونة المتعطلين على الرجوع للعمل أو تحسين الفرص أمام من يعملون حاليا ، وتتضمن المساعدة في البحث عن عمل ، والتدريب ، ومبادرات خلق الوظائف . وتتميز عن السياسات السلبية ، التي تسعى لدعم مستوى معيشة من لا يعملون بتقديم إعانات نقدية أو غيرها .

العمل الإيجابي . منح الأفضلية في التوظيف للأشخاص الذين يعتقد أنهم عانوا في الماضي من التمييز في الوظائف .

المساومة الجماعية . المفاوضات بين نقابة ما (أو ممثلين آخرين للمستفيدين) وأرباب الأعمال لتحديد مستويات الأجور وظروف التوظيف الأخرى .

مجموعات البلدان

حكم من قبل البنك بصدد الوضع القانوني أو غير القانوني لأقليم ما .

والبلدان المدرجة في التصنيفات القطرية المستخدمة في التقرير الواردة في الجدول أ - ١ في التذييل .

ملاحظات خاصة بالبيانات :

الملايير : هو ١٠٠٠ مليون .

التريليون : هو ١٠٠٠ مليار .

الأطنان : هي لطنان متري تساوي ١٠٠٠ كيلو غرام أو ٢٢٠٤,٦ رطل .

الدولارات : هي دولارات الولايات المتحدة الحالية ما لم يشر إلى خلاف ذلك .

معدلات النمو : تستند إلى بيانات الأسعار الثابتة ، وقد حُصيت ، ما لم ينص على خلاف ذلك ، باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، لنظر الملاحظات التقنية لمؤشرات للتنمية الدولية للاطلاع على تفاصيل هذه الطريقة .

الرمز / في التاريخ ملاح ١٩٩٠ / ١٩٩١ : معناه أن الفترة الزمنية قد تقل عن عامين وإن كانت تمتد عبر سنتين شمسيين وتشير إلى سنة محسوبة ، أو سنة مسح ، أو سنة مالية .

الرمز .. في الجدول معناه عدم توافر البيانات .

الرمز — في الجدول معناه عدم الاتطابق . (والعجز الأبيض في مؤشرات للتنمية العالمية يعنى عدم الانطباق) .

الرقم صفر في الجدول وفي الأشكال يعنى الصفر ، أو كمية أقل من نصف الوحدة المبينة وليست معروفة على وجه أدق .

التاريخ للفصل لكل البيانات الواردة في مؤشرات التنمية العالمية هو ٢٩ نيسان / إبريل ١٩٩٥ .

والبيانات التاريخية الواردة في هذا التقرير قد تختلف عن البيانات الواردة في إصدارات سابقة بسبب استمرار استيفاء البيانات إلى آخر لحظة كما توافرت بيانات أفضل ، أو بسبب التحول إلى سنة أساس جديدة بالنسبة لبيانات الأسعار الثابتة ، أو بسبب التغيير في التكوين للتقرير لمجموعات الدخل وللمجموعات التحليلية .

والمصطلحات الاقتصادية والديموغرافية الأخرى قد ورد تعريفها في الملاحظات التقنية المتعلقة بمؤشرات التنمية العالمية .

لأغراض عملية وتحليلية ، فإن المعيار الرئيسي الذي يستخدمه البنك الدولي في تصنيف الاقتصادات هو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي . وقد تم تصنيف كل اقتصاد باعتباره منخفض الدخل ، أو متوسط الدخل (ينقسم فرعياً إلى اقتصاد الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط واقتصاد الشريحة العليا من الدخل المتوسط) ، أو مرتفع الدخل . كما استخدمت مجموعات تحليلية أخرى تستند إلى المناطق والصادرات ومستويات الدين الخارجية .

وبسبب التغييرات التي تطرأ على نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي على مر الزمن ، فإن التركيب القطري لكل مجموعة من مجموعات الدخل قد يتغير من أحد إصدارات تقرير عن التنمية في العام إلى الإصدار التالي . وإذا ما تحدد التصنيف لأي إصدار ، فإن كل البيانات التاريخية الواردة فيه تنظم على أساس نفس المجموعات القطرية . والمجموعات القطرية المستخدمة في تقرير السام المالي محددة كالآتي :

اقتصادات منخفضة الدخل ، وهي التي بلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٦٩٥ دولاراً ، أو أقل في عام ١٩٩٣ .

اقتصادات متوسطة الدخل ، وهي التي يزيد فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي على ٦٩٥ دولاراً ، ولكنه يقل عن ٨٦٢٦ دولاراً في عام ١٩٩٣ . وهناك تقسيم إضافي بلغ فيه نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٣ ما مقداره ٢٧٨٥ دولاراً للتمييز بين اقتصادات الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط واقتصادات الشريحة العليا من الدخل المتوسط .

اقتصادات مرتفعة الدخل ، وهي التي بلغ نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي ٨٦٢٦ دولاراً أو أكثر في عام ١٩٩٣ .

العالم ، ويضم كل الاقتصادات ، بما فيها الاقتصادات ذات البيانات القليلة والاقتصادات التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة ؛ وهذه الاقتصادات لم تعرض بصورة منفصلة في الجداول الرئيسية ، ولكنها وردت في الجدول أ١ في الملاحظات التقنية على مؤشرات التنمية العالمية .

وقد تختلف معايير الدخل في مؤشرات التنمية الدولية عن تلك المستخدمة في متن التقرير .

وللتصنيف حسب الدخل لا يعكس بالضرورة حالة التنمية (ففي مؤشرات للتنمية الدولية ، تم تحديد بعض الاقتصادات مرتفعة الدخل التي صنفتها الأمم المتحدة باعتبارها اقتصادات نامية ، أو التي اعتبرتها سلطانتها كذلك بالرمز +) . واستخدم مصطلح « البلدان ، للإشارة للاقتصادات لا ينطوي على أي

نظرة عامة

الضرائب وإضافة الإكراميات (البشيش) وذلك مقابل العمل خمسين ساعة. وهي تعد بالمستويات الفرنسية فقيرة. وتعتبر فرانسواز من الناحية القانونية عاملة مؤقتة ليس لها أي ضمان وظيفي، ولكنها في فرنسا أمحن حالاً مما كانت ستفقد عليه في فييت نام. فأجرها يماثل ثمانية أمثال ما تكسبه هوا في مدينة هوشي منه. ويمثل فرانسواز وسواها من العاملين في قطاع الخدمات في البلدان ذات الدخل المرتفع نحو ٩ في المائة من القوة العاملة العالمية.

• • •

وجان - بول فرنسي يبلغ من العمر خمسين عاماً، وفارس العمل المتاحة أمامه تبدو باعثة على الكآبة. فقد عمل عشر سنوات في مصنع للملابس في تولوز، وكان يحمل معه إلى بيته ما يماثل ٤٠٠ دولار في الأسبوع - أي اثنا عشر مثلاً لم توسط الأجر في صناعة الملابس في فييت نام. ولكنه سيقد وظيفته في الشهر المقبل عندما يفلق المصنع أبوابه. صحيح أن إعلان البطالة مستدرأ عنه للصنمة جزئياً، ولكن الفرص المتاحة له للحصول على ما يقارب مرتبه السابق في وظيفة جديدة فرص ضئيلة. فالمرجح أن يظل الفرنسيون من عمر جان - بول الذين يفتقدون وظائفهم في البطالة على مدى أكثر من سنة، وقد أخذ جان - بول يشجع ابنه على بذل قصارى جهده في مدرسته حتى يتسنى له الانتقال إلى الكلية لدراسة برمجة الحاسب الآلي. ويشكل العمال، من أمثال جان - بول العاملين في الصناعة في البلدان المرتفعة الدخل ٩ في المائة فقط من القوة العاملة في العالم.

• • •

لهذه الأسر الأربع - واثنان منها تعيشان في فييت نام واثنان في فرنسا - مستويات المعيشة وتوقعات بالنمبة للمستقبل تختلف اختلافاً كبيراً. فاهتمالات التوظيف والأجور في تولوز وفي مدينة هوشي منه هي على طرفي نقيض، حتى عند إجراء نموية للدخل لمرعاة الفوارق في نفقات المعيشة، كما تم هنا. والأجر الهزيل الذي تحصل

دونغ مزارع قروي فيتنامي يصارع في سبيل قوت أسرته ويكسب في الأسبوع ما يعادل ١٠ دولارات مقابل ثمان وثلاثين ساعة من العمل في حقول الأرز وإن لم يكن يعمل طوال الوقت إلا ستة أشهر من السنة - أما خارج الموسم، فلا يمهه أن يكسب إلا للزور اليسير. وتعمل زوجته وأطفاله الأربعة معه في الحقول، ولكن لا تستطيع الأسرة أن تبعت إلى المدرسة إلا بأصغر طفلين. أما ابنة دونغ البالغة من العمر أحد عشر عاماً، فتبقى في البيت للمعاونة في الأعمال المنزلية، في حين يعمل ابنه البالغ من العمر ثلاثة عشر عاماً باليد متجولاً في المدينة. فأصورة دونغ، هي بأى مقاييس من المقاييس، تعيش في فقر. ويشكل العمال المماثلون لدونغ، الذين يكدون في العمل في المزارع العائلية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، نحو ٤٠ في المائة من القوة العاملة في العالم.

• • •

وهذا شابة فيتنامية تقف في المدينة، وتجرب يُسر الحال للمرة الأولى؛ فكسب في مدينة هوشي منه ما يعادل ٣٠ دولاراً في الأسبوع مقابل العمل ثمانية وأربعين ساعة في مصنع للملابس - وهو مشروع مشترك مع مؤسسة فرنسية. وهي تُجهد نفسها في العمل في سبيل تدبير معاشيها، وتتفق ساعات طويلة في رعاية أطفالها الثلاثة كذلك؛ أما زوجها فيعمل ساعياً. ولكن مستوى معيشة أسرة هوا يمثل أضعاف مستوى معيشة أسرة دونغ، وهو بالمستويات الفيتنامية يدل على المعيرة. وهناك كل ما يدعو إلى توقع استمرار عيشها هي وأطفالها على مستوى للمعيشة بفضل كثيرا مستوى معيشة والديها. ويشكل المستخدمون الذين يتقاضون أجراً ويعملون في القطاع النظامي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، نحو ٢٠ في المائة من القوة العاملة العالمية.

• • •

وفرانسواز مهاجرة في فرنسا من أصل فيتنامي تعمل ساعات طويلة ناذلة في مطعم للوفاء باحتياجاتها. وتتقاضى ما يعادل ٢٢٠ دولاراً في الأسبوع بعد اقتطاع

الإطار ١ : عالم متكيف على العمل

لكن الدخل المستمر من العمل بالنسبة لمعظم الأسر المعيشية ، الفقرة والكثرة على حد سواء ، العالم الرئيسي المقرّر لأوضاعها المعيشية . ومن جملة عدد العاملين في أنشطة إنتاجية على نطاق العالم كله ، منهم ٢٠ مليار شخص ، يعيش ما يزيد على ١٠٤ مليار شخص في المدن فقط . وبحرفها اللذان بلتي كان دخل الفرد المسوى فيها يقل عن ٦٩ دولاراً في عام ١٩٩٢ ، وهناك ٦٦٠ مليوناً آخرون يعيشون في المدن متوسطة الدخل ، أما الباقين وهم نحو ٣٨٠ مليوناً فيعيشون في المدن منخفضة الدخل حيث كان معدل دخل الفرد متواهاً بـ ٨٦٦٦ دولاراً في عام ١٩٩٢ ، وهناك فوارق شاسعة في أوضاعهم ، وتوظف فيما بين هذه ثلثات العمالة من البشر ، في البلدان الفقيرة يعمل ٦١ في المائة من القوة العاملة في الزراعة ، فيلحق المزارع العائلة بأهلاً ، من حين يعمل ٢٢ في المائة في قطاعات ريفية غير زراعية

وقطاعات حضرية غير رسمية ٢ ، وهناك ١٥ في المائة لديهم عقد لدفع الأجور ، وهم يعملون أساساً في قطاعات الصناعة والخدمات الحضرية . وفي البلدان المتوسطة الدخل يعمل نحو ٢٩ في المائة في المزارع و ١٨ في المائة في أنشطة ريفية وحضرية غير رسمية و ١٦ في المائة في أعمال مأجر في الصناعة والخدمات . وفي البلدان الغنية يعمل غالبية الأهل في وظائف في القطاع الرسمي ، مع حوالي ٤ في المائة يعملون في الزراعة و ٢٧ في المائة في الصناعة و ٦٠ في المائة في الخدمات . وهناك نحو ١٢٠ مليون عامل متعلق في العالم بأسره ، والأعمال في البلدان المتقدمة للعمل يهيمنون على القوة العاملة الزراعية في العالم ، ولكنهم يشكلون أيضاً ، من حيث أعدادهم المجرّدة ، ما يقرب من نصف عمل الصناعة في العالم ويحوّل ثلث المتعلقين منهم عن العمل (انظر الشكل) .



القوة العاملة في العالم حسب القطاع ومستوى الدخل في البلد . والبيانات هي استقطبت من عام ١٩٩٥ من واقع حصة من البلدان في كل فئة من هذه الدول . مصدر : تعديلات لـ «العمل في العالم» الصادر عن منظمة العمل الدولية ، مع بيانات من منظمة العمل الدولية ، وسلسلة مختلفة ، ومصادر أخرى .

جان - بول . وفي الوقت عينه ، يجاهد دونغ في سبيل الانخراط حتى يتسنى لأولاده أن يتلقوا تعليمًا ويغادروا الريف إلى المدينة حيث تعمل الشركات الأجنبية عن وظائف جديدة بأجور أفضل . إن هذه هي أزمة تورية يمرّ بها الاقتصاد العالمي . فإن تبني فكرة للتنمية المستندة إلى السوق من جانب كثير من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل ، وإن فتح الأسواق الدولية ، وإن التقدم الضخم الذي حدث في سهولة تدفق السلع ورؤوس الأموال والأفكار حول العالم ، نجح بفرص جديدة ، وتجهيز أيضاً بمخاطر جديدة بالنسبة للبلدين من البشر . وفي عام

عليه فرانسواز يستطيع بوضوح أن يوفر أسلوب حياة أفضل راحة للغاية لها . والجزء الأكبر من القوة العاملة في العالم ، من شاكلة دونغ ، يعمل خارج نطاق العمل بأجر في مزارع عائلية وفي القطاع غير الرسمي ، هؤلاء يكسبون بصورة عامة دخلاً من العمل يقل حتى عن ذلك (الإطار ١) . ولكن حياة العمال الحضريين في أجزاء شتى من العالم أخذت في التشابك بصورة متزايدة . فالمستهلكون التزمينيون يشترون منتجات عمالة هوا . وفي اعتقاد جان - بول أن الأجور المنخفضة التي تتقاضاها هوا هي التي تسببت في طيخته ، في حين أن العمال المهاجرين مثل فرانسواز يستثمرون وطأة الغضب لدى

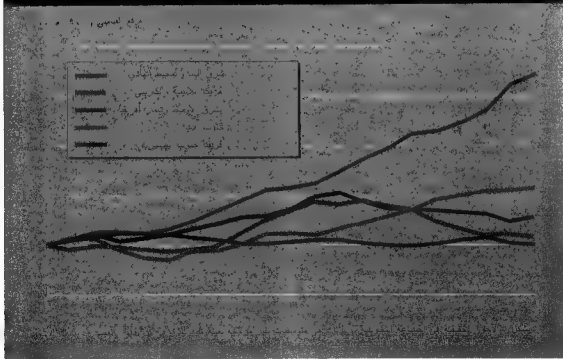
الكبرى من العدد الذى يربو على المليار فرد الذين يعيشون على دولار يوميا أو أقل كما هو حال دونغ وأسرتة - على عاتق من العمل الشاق منخفض انخفاصاً يرضى له. وفى بلدان كثيرة ، يفتقر العاملون إلى تمثيل ، وهم يعملون فى ظروف غير صحية أو خطيرة أو مهينة . وهناك فى الوقت عينه ١٢٠ مليوناً أو نحو ذلك من العاطلين عن العمل فى العالم كله ، وملايين أخرى فقدت الأمل فى الاهتداء إلى عمل .

ومع ذلك ، فإن المخاوف من أن تؤدى الزيادة فى التجارة الدولية والاستثمار وتقلص للتدخل من جانب الدولة إلى الإضرار بالمعالة هى مخاوف تفتقر إلى أى أساس جوهري . فقد حقق العمال تقدماً واسعاً فى كثير من البلدان ، ولا سيما البلدان التى تبنت هذه الاتجاهات العالمية ، والتى شاركت مشاركة فعالة فى الأسواق الدولية وحازت التدخل المفرط من جانب الدولة . ويرغم تضاعف القوة العاملة فى العالم على مدى العقود الثلاثة الماضية ، فإن إنتاجية العامل المتوسط فى العالم قد تضاعفت .

١٩٧٨ كان حوالى ثلث القوة العاملة فى العالم يعيش فى البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزياً . وكان ما لا يقل عن ثلث آخر يعيش فى بلدان مرتبطة ارتباطاً هزلياً بالمعاملات الدولية ، وذلك بسبب الحواجز للحماية المفروضة على التجارة والاستثمار . وإذا استمرت الاتجاهات الأخيرة ، فإن ما لا يقل عن ١٠ فى المائة من العمال المقيمين فى تلك البلدان سيكونون بطول عام ٢٠٠٠ منقطعى الصلة إلى حد كبير بالأسواق العالمية .

ولكن التأثير السريع ليس أبداً بالأمر السهل . وفى البلدان الغنية والفقرية على حد سواء هناك مخاوف من ازدياد انعدام الأمان مع ما يلوح من أن التقدير التكنولوجى ، والتفاعلات الدولية الأخذة فى الاتساع ، والانهار فى الهياكل المجتمعية التقليدية ، تهتد الوظائف والأجور والدعم للمعتمدين . ولا أدى النمو الاقتصادى والتكامل المتزايد إلى حل مشكلة الفقر والحرمان فى العالم . فالواقع أن أعداد الفقراء قد تزداد ارتفاعاً إلى أكثر من ذلك مع تنافس القوة العاملة من ٢.٥ مليار حالياً إلى ما يقدر بـ ٣.٧ مليار فى ثلاثين عاماً . وتعتمد الغالبية

ارتفعت الأجور الصناعية ارتفاعاً حاداً فى شرق آسيا وإن تكن قد نمت بهبط أو تخفضت فى أماكن أخرى .



حقيقة طالما صدقت على العمال الذين يعيشون فيما يعرف اليوم بالبلدان الغنية ، كما صدقت بصورة باهرة على الاقتصادات التي أخذت بالتصنيع مؤخراً في شرق آسيا على مدى بضعة العقود الأخيرة . فقد أدى النمو إلى الإقلال من الفقر من خلال زيادة العمالة وزيادة إنتاجية العمل وارتفاع الأجور الحقيقية (الشكل ١) . ثم إن النمو يجنح إلى الإقلال من الفقر وعدم المساواة ، بما في ذلك عدم المساواة بين الرجل والمرأة . وفيما يتعلّق بالبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل حالياً ، فإن الخشية من أن يزدق النمو في المقام الأول إلى خدمة رأس المال ، وخلق عدد قليل من الوظائف ، والتكوص عن زيادة الأجور ، هي خشية لا تستند إلى أسس . والعمال في فئتين نام هم اليوم من أقر العمال في العالم . فلذا انتهت بلادهم طريق التراجع الذي ملكته بلدان أخرى في شرق آسيا ، لأنهم أن يستمتعوا بمضايفة دخلهم من العمل في عقد من الزمان أو نحوه .

إن التنمية التي تستند إلى السوق ، والتي تشجّع المؤسسات والعمال على الاستثمار في رأس المال المادي وفي التكنولوجيات الجديدة وفي المهارات هي السبيل الأفضل لتحقيق النمو ومستويات المعيشة المرتفعة للعمال . أما البلدان التي حاولت مساعدة العمال بالتحوّز في الاستثمار ضد الزراعة لمصلحة الصناعة ، أو بحماية وظائف قلة محظوظة من عمال الصناعة من المنافسة الدولية ، أو بإملاء الزيادات في الأجور إملاءً ، أو بخلق وظائف لا تدعو الحاجة إليها في القطاع العام ، فقد فشلت في المدى الطويل - سواء في أمريكا اللاتينية أو في الاتحاد السوفييتي السابق أو في سواهما . إن أكثر ما يعوز القوة العاملة لأي دولة هو وجود طلب أقوى على خدماتها ، زائداً مستويات عالية من الاستثمار في التعليم المدرسي والتدريب وإنشاء الطرق وفي الآلات . وقد تحقق هذا على أفضل صورة متى أقدمت الحكومات - كما في شرق آسيا - على استخدام الأسواق الدولية استخداماً جيداً ، ولا سيما بالتنمية لتوسيع نطاق الصادرات ، وتقديم دعم قوي للفلاحة العائلية . وقد قامت القطاعات العامة في هذه الاقتصادات بمساعدة الأسواق على الاضطلاع بوظائفها بكفاءة وذلك بتوفير مناخ مستقر على صعيد الاقتصاد الكلي يساعد على الادخار والاستثمار ، ويدعم التوسع في البنية الأساسية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية .

ويخلص هذا التقرير إلى أن مشكلات الدخل المنخفض وظروف العمل السيئة وانعدام الأمان ، التي تؤثر في كثيرين من عمال العالم هي مشكلات يستطاع معالجتها معالجة فعالة على نحو يقلل من الفقر ومن عدم المساواة على الصعيد الإقليمي . ولكن الاضطلاع بهذا يحتاج إلى سياسة محلية سليمة وإلى بيئة دولية مؤازرة ، وهو ما يعني أن على الحكومات :

□ أن تملك طرقاً للنمو تستند إلى السوق من شأنها خلق نموّ سريع في الطلب على العمل ، والتوسع في مهارات القوة العاملة ، وزيادة الإنتاجية .

□ وأن تستغل الفرص الجديدة المتوافقة على الصعيد الدولي بأن تنفتح على التجارة وتجتنب رؤوس الأموال - ولكن عليها أن تعالج أسباب الخلل التي تتركب أحياناً على التغيرات الدولية .

□ وأن تضع إطاراً لسياسة العمل يكمل أسواق العمل غير الرسمية والزرفية ويدعم التفاوض الجماعي في القطاع الرسمي ، ويوفر الضمانات للعمال المستضعفين ، ويتفادى أسباب التحيز التي تماليه العمال الميسوري الحال نسبياً .

□ وأنه فيما يتعلق بالبلدان التي تجاهد في مهبول الانتقال إلى نمط للتنمية يكون أكثر استناداً إلى السوق وتكاملاً دولياً ، فعليها أن تحاول تصميم الانتقال بحيث يتم بأسرع ما يستطاع دون أن يكون ذلك بتكلفة باهظة أو دائمة تحمّلها العمال .

الاستراتيجية الإنمائية والعمال

ارتفعت الأجور في الصناعة في مجموعة من اقتصادات شرق آسيا ذات المخس التصديري بنسبة ١٧٠ في المائة بالقيمة الحقيقية بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٠ في حين زاد عدد الوظائف في الصناعة بنسبة ٤٠ في المائة . وارتفعت أجور العمال الزراعيين في الهند بنسبة ٧٠ في المائة . وإن تكن الأجور الصناعية - في نفس الوقت - لم ترتفع إلا بنسبة ١٢ في المائة في مجموعة من بلدان أمريكا اللاتينية ، وانخفضت في كثير من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء .



إن النمو الاقتصادي هو في مصلحة العمال . وهذه

قد يبدو - من المنظور الاقتصادي العملي - مخاطرة قليلة الجدوى لأن كثيرين منهم متقدمون في السن أو غير مهَّيَّين اجتماعياً للعمل ، أو ملتصقون بمناطق متخلفة ، ولكن القلق من ناحية يؤسهم وتماسكهم الاجتماعي يقضى بأن تمتد السياسات حتى تصل إليهم . وكلما طال أمد ترك هؤلاء الناس في المؤخرة ، ازدادت صعوبة عملية كسر دورات الفقر الأفقيمية الذاتية المستمرار .

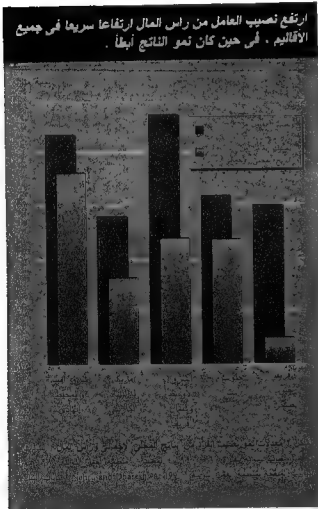
التوظيف في عالم متكامل

ارتفع نصيب صادرات الصناعات التحويلية في البلدان النامية من ٢٠ في المائة إلى ٦٠ في المائة بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٩٠ ، وتشكّل البلدان المنخفضة والمتوسطة

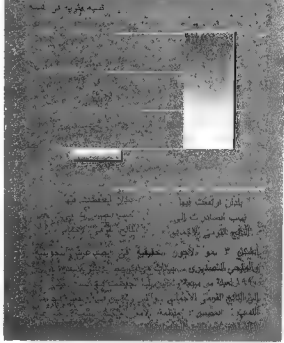
وإن الاستثمار في مهارات العمال وصحتهم وغذائهم هو مفتاح لرفاههم وللتنجاج الاقتصادي أيضاً . ولكن أداء بعض البلدان كان أداء سيئاً على الرغم من الاستثمار في التعليم المدرسي . فالاستثمار في رأس المال المادي أو في رأس المال البشري لا يضمن النمو (الشكل ٢) . وتمثّل الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل في أوروبا وآسيا الوسطى حالة متطرفة من الاستثمار المرتفع الذي أدى إلى ركود دخل العمال ثم انهياره فيما بعد .

والنمو المستند إلى السوق الذي يتطلب العمالة ينجح بدوره إلى الإقلال من عدم المساواة - داخل البلدان وعبر الأقاليم - بشرط أن تتكفل الحكومات استثماراً عريض القاعدة في قدرات الناس وفي الأصول المادية المكنة لذلك التي تقرر الفرص المتاحة لهم . صحيح أن اقتصادات التخطيط المركزي حققت درجات عالية من المساواة وتواجه اليوم ، بصورة عامة ، شيئاً من تزايد عدم المساواة ، إلا أن الاستراتيجية الشرق آسيوية ، المتمثلة في دعم المزارع العائلية وتقادي أسواق العمل الذاتية وتشجيع النمو الدافق في التوظيف الرسمي من خلال التصدير ، قد حققت نمواً مريخاً مع جد من الفقر وعدم مساواة أقل . وعلى النقيض من ذلك ، فطالما عرفت الغالبية من بلدان أمريكا اللاتينية توزيعات للدخل تنسم بدرجة عالية من عدم المساواة ، ومازال هذا هو حال بعضها ، مع تركيز حيازة الأراضي في أيدي قلة ، ومع تحيّر مسارات النمو ضد العمالة .

وحالات عدم المساواة بين الرجال والنساء وبين الفئات الإلثنية وبين الأقاليم الجغرافية هي حالات مزمنة بدرجة خاصة . فالمرأة في كثير من الأحيان تعمل أكثر من الرجل ، ولكنها تتقاضى أجراً أقل منه ، بسبب اللعب الأقل للعمل في البيت ، أو قلة التعلم أو قلة فرص الوصول إلى وظائف تدفع مرتبات أكبر . فالتطبيق المنبوذة في الهند يقتصر شغلها على العمل ذي الأجر القليل . وهناك مناطق فقيرة مثل ولاية تشيياس في المكسيك ، تظل عادة فقيرة نسبياً في حين يتوسع الاقتصاد في مجموعه . وبعض هذه الفئات يستفيد فعلاً من التنمية (ولا سيما لأن الفوارق في الأجور بين الرجل والمرأة تقل عادة) ولكن غيرها يخرج صفر اليدين . ومساعدة من فاتهم القطار هو من أشد المشكلات حدّة في الميامة ، سواء بالتنمية للبلدان الفقيرة والغنية على حد سواء . والاستثمار في هؤلاء القوم



ارتفعت الأجور في البلدان التي ازداد اتجاهها للتصدير .



الدخل نحو ٨٠ في المائة من القوة العاملة للصناعة في العالم .



والثالث الدولي للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والناس يحمل معه فرصاً جديدة بالنسبة لمعظم العمال . وحيث حدث ارتفاع سريع في الصادرات ، حدث مثله في الأجور الحقيقية بما متوسطه ٣ في المائة في السنة (الشكل ٣) . ويخلق الاستثمار الأجنبي المباشر ، الذي يمثل اليوم ٣٠ في المائة من تدفقات رؤوس الأموال إلى الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل وظائف جديدة كثيرة : وقد تم ٦٠ في المائة من النمو العالمي في المرتبات التي تدفعها الشركات المتعددة الجنسيات في هذه البلدان بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٢ . والهجرة الدولية ، وإن تكن حتى الآن أقل قدرة من التجارة أو الاستثمار على إحداث تغيير ، فقد جلبت عادة مكاسب في الدخل بالنسبة للنازحين ، وتحويلات أكبر بالنسبة لمن بقوا دون نزوح ، وزيادة في إنتاج السلع والخدمات في البلدان المضيفة .

وقد عرف كثيرون من العمال ، ولا سيما في قطاعات المزارع والمصانع والخدمات في آسيا ، مكاسب كبيرة من الانفتاح الدولي . ولكن يلوح بالنسبة للبعض كما لو أن التكامل الدولي قد زاد من تعرضهم لمخاطر الأوضاع الدولية المتقلبة ؛ وبالنسبة للبعض الآخر - ولا سيما الذين يعيشون في إفريقيا جنوب الصحراء - فقد ظلوا منقطعي الصلة إلى حد كبير بالفرص المتاحة في السوق الدولية . وفي داخل البلدان الصناعية ، هناك قلة صغيرة ، وإن تكن عالية الصوت ، تخشى من أن تُمنى بخسارة من إدخال التكنولوجيات الجديدة ونمو التجارة الدولية وتقلات رؤوس الأموال والأشخاص عبر الحدود الوطنية .

والواقع إن بعض العمال ميسارون إذا ما كانوا ملتصقين بأنشطة أخذة في التناقص ، واغفروا إلى المرونة اللازمة إزاء التغيير . ولكن التجارة الدولية والهجرة وتقلات رؤوس الأموال لا تشكل إلا جزءاً صغيراً من المشكلة التي يواجهها العمال المستغنى عنهم في فرنسا ، أو الأفراد غير المهرة في الولايات المتحدة الذين رأوا أجورهم وقد أخذت في الانخفاض على مدى عقود ، حتى مع استمرار الارتفاع في أجور خريجي الكليات . والأهم هو أن تقييد التجارة أو رؤوس الأموال ليس بالمسبل للتأجج لمعالجة هذه المشكلة - والاستراتيجية الأفضل بالنسبة لأي بلد تتمثل في تحسين مهارات الناس فيها أو تيسير مهمة انتقالهم إلى وظائف جديدة ، مع استمرار المشاركة في الاقتصاد العالمي . وعلى النقيض من ذلك ، فإن الهجرة الدولية تخضع دائماً لقدر من القيود . ويقدّر ما يحدث هذا بغية الحد من الصراع والمحافظة على الحقوق الأساسية للمهاجرين ، يمكن أن يساعد فعلاً في الإبقاء على مستويات معتدلة للهجرة الدولية .

وعلى أي حال ، فإن رؤوس الأموال تعبر الحدود الآن بأسرع حتى من ذلك ، على الرغم من أفضل ما نبذله بعض الحكومات الوطنية من جهود في سبيل السيطرة عليها . ولكن تقلات رؤوس الأموال الدولية ، وإن تكن أبعد ما تكون عن جعل الحكومات الوطنية عاجزة ، تكثف من أثر السياسة المحلية على دخل العمل ، وتكافئ السياسات مكافأة سخيفة متى كانت سليمة ، ولكنها تعاقبها متى كانت غير سليمة . إن تدفقات رؤوس الأموال بصورة أسرع وأوسع ، والانفتاح في التجارة بصورة أكبر يجعلان للسياسات المحلية أهمية أكبر بالنسبة للعمال . فالنجاح

بل يعمل حكومي مباشر ينصب على بيئة العمل وصحة العمال في ميادين مثل توفير المياه والتصحاح والطرق والصرف في المدن وبالقرب منها والصحة البيئية . وقد أدى استئصال داء الكلابيات (عى النهر) في أجزاء كبيرة من غرب إفريقيا إلى تخفيف المعاناة البشرية بدرجة هائلة وإلى زيادات ضخمة في عرض العمل في الأسواق . وفي الإمكان تكملة للترتيبات الخاصة بضمان الدخل غير الرسمي ببرامج حكومية للتحويلات : الأشغال العامة هي عادة أفضل أسلوب لتحويل الدخل إلى ذوى البنية القوية من الرجال والنساء . وفي ولاية ماهاراشترا الهندية ، ضمن للعمال الريفيين أن يعملوا سنوات طويلة في مشروعات الأشغال العامة بالأجور المحلية السائدة .

وفيما يتعلق بالقطاع الرسمي ، فإن المفاوضات الجماعية بين المؤسسات واتحادات العمال المستقلة هي أسلوب ناجع لتقرير الأجور وأوضاع العمل . ومع ذلك قلمت الحكومات في حالات كثيرة بضع لاتحادات العمال كما كان الحال في جمهورية كوريا حتى عقد الثمانينات ، أو بتسييس عملية المفاوضات كما جرى اليوم في بنغلاديش . وفي بعض الأحيان ، كما هو الحال في إندونيسيا ، استجابت لسياسات تحوّل الاتحادات المستقلة ، برفع المستويات بصورة مباشرة ، مثل مستويات الحد الأدنى للأجور ، ربما على حساب عملية التوظيف في خاتمة المطاف . ويتطلب الأمر أن تضع للحكومات القواعد المتعلقة بالمفاوضات بين العمال والإدارة ، وأن تحدد بوضوح حقوق العمال والمؤسسات ، وأن تنشئ آليات لحل المنازعات ، وأن تصدر اللوائح القانونية بشأن الصحة الأساسية والسلامة ، وهي أمور تستطيع لاتحادات العمال منابعتها . حيث لا تغطي لاتحادات للعمال سوى نسبة صغيرة من القوة العاملة ، كما هو الشأن في معظم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، فإن التفاوض اللامركزي في ظروف أسواق المنتجات القائمة على المنافسة يحقق أفضل النتائج . وهذه الوصفة طالما طبّقت في هونغ كونغ واليابان ، وهي تطبق الآن في شيلي وكوريا .

وللتدخل الحكومي المباشر ملموسه عند معالجة موضوع تشغيل الأطفال وفي الحالات الأخرى التي ربما تمخضت فيها السوق على نتائج ملبية ، مثل ممارسة التمييز ضد المرأة . ولكن للتشريع وحده لا يجدي ، ولا بد من تكملته بسياسات أخرى مثل التعليم للخفض التكلفة

يورث نجاحاً ، لأن السياسات الاقتصادية الكلية الجيدة ، والسياسات الهيكلية هي مفتاح لاجتذاب رؤوس الأموال أو للحفاظ عليها ، ولتحقيق الإنتاجية اللازمة لتوفير وظائف تنافسية بأجور متزايدة ، ولكن متى منيت السياسات بالفضل ، خرجت حواظ الاستثمار والمخدرات من المسرح ، وعانى العمال من عواقب ذلك .

المياومة العمالية

مع أن ٩٠ في المائة من البلدان النامية لديها نظام للضمان الاجتماعي من نوع ما ، فهو في أحسن الأحوال لا يغطي إلا العمال في القطاع الرسمي الذين لا يشكلون إلا ١٥ في المائة من القوة العاملة في البلدان المنخفضة الدخل و ٤٥ في المائة في البلدان المتوسطة الدخل .

• • •

إن السياسات العمالية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لا تؤثر في غالبية العمال الذين يعملون ، مثل دونغ في فيت نام ، في القطاع الزراعي أو الحضري غير الرسمي . هؤلاء هم أفقر العمال - الذين يحصلون في كثير من الأحيان على أقل من نصف ما يكسبه المستخدم في القطاع الرسمي - وهم بالتالي أكثرهم حاجة إلى حماية . يضاف إلى هذا أن لوائح العمل لا تنفذ في كثير من الأحيان في مؤسسات كثيرة تعتبر عادة جزءاً من القطاع الحديث (انظر الشكل ١١ - ٢ في الفصل الحادي عشر) .

فهل يعني هذا أنه لا حاجة للحكومات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى التدخل في سوق العمل لأن سياساتها إن تصل إلى من هم في أشد الحاجة إلى المساعدة ، ولأن لوائحها لن تنفذ ؟ إن الجواب هو : لا ، فالعمل الحكومي يستطيع تكملة للترتيبات المجتمعية والنهوض برفاه العمال غير الرسميين وذلك بتحسين البيئة التي يعملون فيها . والحاجة تدعو أحياناً في القطاع الرسمي إلى القيام بعمل حكومي لتحسين نتائج السوق ، وتعزيز الإنصاف وحماية العمال المتضعفين .

والعمال في القطاع غير الرسمي والريفي كثيراً ما يتعين عليهم العمل في ظروف أشد خطورة واقتزاراً إلى الأمان من أئنداهم العاملين في القطاع الرسمي . ولا تتحقق ظروف العمل المحسنة بصورة أفضل بالتشريع

المتعددة الأطراف مقصورة بصورة مباشرة على المسائل المتعلقة بالتجارة ، وعلى الحلول دون إساءة استخدام هذه الروابط من جانب أصحاب المصالح في الحماية للحد من التجارة التي يحتاج إليها عمال البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إذا ما أريد لدخلهم أن يرتفع . وكما يتضح من تاريخ الإصلاح التجاري . فإن التدابير التجارية الصائبة ، حتى ما كان منها حسن القصد ومصمم تصميمياً رشيداً ، يمكن اقتناصها من جانب مصالح الحماية .

تجبر التغييرات الرئيسية

من جملة العمال في العالم البالغ عددهم ٢,٥ مليار ، هناك ١,٤ مليار يعيشون في بلدان تفتقر في سبيل الانتقال من مذهب التدخل من جانب الدولة ، أو من الدرجات العالية لحماية التجارة أو من التخطيط المركزي .



ويصارع عدد كبير من الاقتصادات النامية أو التي تمر بمرحلة انتقال في استراتيجيتها الإنمائية مع تغييرين رئيسيين أو مع أي منهما : تغيير من الحماية إلى مزيد من التكامل مع الأسواق الدولية ، ومن التدخل الكثيف من جانب الدولة إلى اقتصاد للسوق تضطلع فيه الدولة بدور أسفر في تخصيص الموارد . ومن شأن هذين التغييرين أن يكون لهما بعدٌ قوي في سوق العمالة . وتتمثل خصائصهما الرئيسية في التعجيل بالقضاء على الوظائف التي ليس لها مستقبل أو قدرة على البقاء ، وإنشاء وظائف جديدة . وكثيراً ما تقترن العملية بتراجع في الاقتصاد الكلي وانخفاض حاد في الطلب على العمل في الأمة كلها .

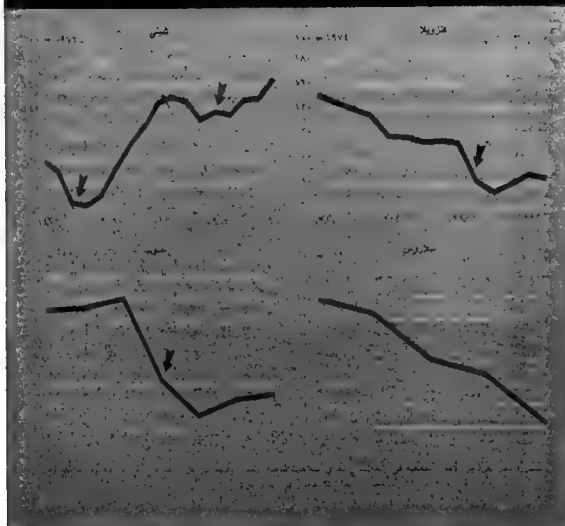
وكثيراً ما يستنصر العمال في الأجل القصير ألماً مع انخفاض الأجور الحقيقية ومع زيادة البطالة ومع تحول العمالة إلى أنشطة غير رسمية . وفي الأرجنتين وبوليفيا وشيلي والمكسيك انخفضت الأجور الحقيقية بنسبة الثلث أو أكثر قبل أن تنعش ثانية . وفي بلغاريا وبولندا وجمهورية التشيك وروسيا ورومانيا ، انخفضت الأجور الحقيقية بين ١٨ و ٤٠ في المائة في السنة الأولى من سنوات الانتقال . وفي بعض البلدان ، ومنها بلغاريا وبولندا ، ارتفعت نسبة البطالة من مستويات لا تذكر إلى ١٥ في المائة أو أكثر . أما في الصين وغانا ، فقد ارتفعت الأجور أثناء عملية التصحيح وقيمت البطالة منخفضة .

وتهيئة أسباب أفضل للمرأة للوصول إلى وظائف في القطاع الرسمي . ولدى الهند قوانين رشيقة خاصة بتشغيل الأطفال ، ومع ذلك فهناك ملايين من الأطفال الذين يعملون في كثير من الحالات في أوضاع محفوفة بالمخاطر . وتشغيل الأطفال هو في جزء منه انعكاس لحالة الفقر . ولكن ليس من الضروري الانتظار إلى أن يتحقق الإقلال من معدل الفقر ، لمعالجة أشد جوانب تشغيل الأطفال إذلالاً وتهديداً للحياة . وفي مدينة باضمانجان في التبت أدت الإجراءات المدنية التي اتخذت إلى الحد بصورة هائلة من بقاء الأطفال . وفي البرازيل والفلبين والهند ، ترتب على الإجراءات المحلية التي اتخذت ، بتأييد من الجمهور ، إلى تحسين الحالة الصحية للأطفال العاملين وتهيئة فرص تعليمية أكبر لهم .

كما يمكن على الحكومات أن تضع سياسة تتعلق بالتوظيف في القطاع العام . فكتيرون من عمال القطاع العام يجهنون أنفسهم في العمل المنتج . ولكن الملاحظ في كثير من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، ولا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط ، أن نوعية الخدمة العامة قد تأثرت بعد ما دمرت الزوابع المحركة ، توليفة من العمالة الزائدة ، والأجر غير الكافي وضعف الإدارة . وكثيراً ما تتمثل الإصلاحات الضرورية في استعادة مستويات الأجور وتخفيض عدد العمال في القطاع العام ، مع اقتران ذلك بتحسينات في عملية توظيف وترقية ومحاسبة الموظفين المننيين والمدرسين والممرضات ورؤساء السياسة . وإن إعادة تعريف دور الدولة يزيد من أهمية بقاء الحكومات فعالة في الميدان التي بقيت منشغلة بها .

وإذا كان هناك ما يسوغ تأييد حقوق العمال في تشكيل انداعات لهم وفي المفاوضة الجماعية وتأييد الحد من تشغيل الأطفال في الإطار الوطني ، فهل ينبغي ربط هذه المبادئ باتفاقات التجارة الدولية مع فرض جزاءات على مخالفتها ؟ يفرق الذين يدعون إلى الربط بين المعايير الأساسية ، وهي بالنسبة للكثيرين تماثل الحقوق الأساسية ولا يترتب عليها مباشرة زيادة تكاليف العمل وبين المستويات الأخرى ، مثل الحد الأدنى من الأجور ، وهي دالة مباشرة لمستوى التنمية . وهي تفرقة سليمة ، وهناك حجج تساق حول التعلق الدولي بإزاء المعايير الأساسية . غير أن الأفضل هو جعل اتفاقات التجارة

تنخفض الأجور حيث تتطور مرحلة الانتقال على انخفاض في الاقتصاد الكلي ، وإن كانت تتنحى بصورة أسرع متى كان الإصلاح أكثر مصداقية .



بصورة نسبية ، وقد حققنا - أو هما بمسبل أن نمطاً انتعاشاً في الأجور والتوظيف . وعلى النقيض من ذلك تعثرت بيلاروس وفنزويلا وعانتا من الانخفاضات أو الركود في الأجور وفي التوظيف (الشكل ٤) .

فهل الاستراتيجية التي تتوخى الانتقال للتدرجي هي أفضل بالنسبة للعمال ؟ فحيث تسمح الظروف ابتداءً بالقضاء للتدرجي على الوظائف دون تعريض الإصلاح للخطر ، وهو الإصلاح المطلوب لإيجاد وظائف جديدة ، فإن التدرج يكون معقولاً . وتمثل الصين مصداقاً لهذه

صحيح أن الإصلاح الاقتصادي يستطيع توفير فرص لبعض العمال ، ولكن له آثاراً مشوهة على سواهم . بل إن أفضل الإصلاحات تصميماً يسفر ، في الأجل القصير ، عن كاسبين وخاسرين . وإن الانتقال بالاقتصاد إلى طريق النمو الجديد بأسرع ما استطاع هو التكيف ببقاء الأمم والتكلفة الاجتماعية للتصحيح في المرحله الدنيا ، فاستقرار الاقتصاد على الصعيد الكلي ومصداقية حزمة الإصلاح الشامل هما إذن عنصران حاسمان . وهناك بلدان مثل إستونيا وخطى كان أدائها طلياً من هذه النواحي

وراء الأمر أن هناك مخاطر من أن يزداد العمال في البلدان الأفقر حالاً تخلفاً عما هم عليه ، وذلك مع اتساع الفوارق نتيجة لانخفاض الاستثمار والإنجاز التنموي . وهناك بعض عمال ، ولا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء ، يمكن أن يزدادوا هامشية . أما الذين يبقون بمنأى عن الرخاء العام في البلدان التي تتمتع بالنمو ، فهؤلاء يمكن أن يعانون من خسائر مستمرة ، مما يدير دولاب دورات الإهمال فيما بين الأجيال .

وهناك خطر كبير من أن يتزايد عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء على مدى العقود المقبلة ، في حين يزداد الفقر عمقاً . ولكن حدوث ذلك لن يكون ضرورياً إذا ما قامت البلدان باختيار السياسات الصائبة ما كان منها دولياً أو محلياً . فالإبقاء على علاقات التجارة المفتوحة ، والمبادرة دون أن تؤذي المعوزات المالية في البلدان الغنية إلى مزاحمة الاستثمار في أماكن أخرى ، وتحقيق نمو مرتفع ومستقر في البلدان مرتفعة الدخل من شأنه المحافظة على الطلب العالمي والمساعدة على درء أى ضغوط حمائية في البلدان الغنية ربما نشأت عن البطالة الضخمة المستمرة . ومما يفرق هذا أهمية وجود سياسة محلية تنشيط الطلب المتزايد على العمالة ، وسياسة عمالية سنيمة .

إن الحكومات والعمال آخذون في التكيف تلقاء عالم متغير . وقد يفوق التغيير عسيراً أو مخيفاً بسبب تراث الماضي . ومع ذلك ، فإن تحقيق عالم جديد للعمل تنضوى فيه جميع فئات العمال ضمن ديناميكية للدخل المرتفع ، وضرور أفضل للعمل ، وأمن وظيفي أكبر ، هي في جوهرها مسألة اختيارات سليمة - سواء في الميدان الدولي أو المحلي . والاختيارات الصائبة تنطوي على التوصل بالأسواق لإيجاد فرص ، ورعاية أولئك المستضعفين أو من قاتمهم للقطار . وتهيئة ظروف للعمال تجعل اختياراتهم للوظائف حرة وتمكنهم من التفاوض على ظروف عملهم والانتفاع بالفرصة التعليمية الأفضل لأنفسهم . إن دونغ وهو وفرنسواز وجان - بول - وملايين مثلهم من العمال - لهم جميعاً مصلحة قوية في السياسات الجيدة ، إذ إن عليهم هم وعائلاتهم أن يتعايشوا مع نتيجة ذلك .

المقولة ، ولكن البلد تمتع بهامش كبير للتوسع في الوظائف ، أولاً في الزراعة ثم في الصناعة شبه المعلوكة للقطاع الخاص التي تستطيع تمويل تكلفة قطاع الدولة المفقر نسبياً إلى الكفاءة . أما في معظم البلدان الأخرى ، فإن التدرج يتعذر للبدء به ، سواء بسبب الخلل في الاقتصاد الكلي أو بسبب تكاليف القطاعات المفقرّة إلى الكفاءة .

وسياسات الاقتصاد الجزئي ، التي تؤثر في قدرة العمال على الانتقال ودخلهم ، يمكن أن تضطلع بدور كبير في التأثير في وتيرة التغيير الشاملة ، وأيضاً في ضمان رفاه العمال طوال فترة الانتقال . وعادة تنطوي السياسة الجيدة على العمل في ثلاثة مجالات : تعزيز قدرة العمال على الانتقال ، والاقبال من عدم الأمان بشأن الدخل ، وإعداد العمال لمواجهة التغيير ، وهي مجالات يكمل بعضها البعض الآخر إلى حد كبير . فزيادة قدرة العمال على الانتقال تنطوي في كثير من الأحيان على تدابير تسمح بالقضاء على الوظائف بما في ذلك تسريح عدد كبير من العمال من القطاع العام حتى يتسنى لها أن ترضى في طريقها . وفي كثير من البلدان تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير للفصل بين استحقاق الخدمات الاجتماعية والتوظيف ، وإلى تحرير أسواق الإسكان . ولكن من الأهمية بمكان أيضاً مراعاة احتياجات أولئك الذين يتعرضون لخطر حدوث انخفاضات شديدة في دخلهم . وهنا تستطيع تحريكات الدخل أن تضطلع بدور هام ، كما أن إعادة التدريب تساعد فئات معينة من العمال ، ولكن ليس من المحتمل أن تكون هي الطريق الشافي لجميع الأمراض .

تباعد أم تقارب ؟

سيميش حوالي ٩٩ في المائة من العمال البالغ عددهم ملياراً المقدّر انضمامهم إلى القوة العاملة في العالم على مدى السنوات الثلاثين المقبلة في البلدان التي هي اليوم بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل . وهناك بعض فئات من العمال الفقراء نسبياً شهدت مكاسب كبيرة في السنوات الثلاثين الماضية - ولا سيما في آسيا ، ولكن لا يوجد اتجاه عالمي صوب تقارب العمال الأغنياء والفقراء .

مقدمة : عالم منكب على العمل

أن ٩٩ في المائة من النمو المقدر مستقبلياً في القوة العاملة من الآن حتى عام ٢٠٢٥ سيحدث في الاقتصادات التي تعرف اليوم بأنها منخفضة ومتوسطة الدخل (الجدول ١ - ١) .

ويجمل النموّ المزدهر في القوة العاملة الذي يبحار بقوة إلى الأقاليم الفقيرة ، مهمة رفع مستويات المعيشة لفقراء العالم مهمة تبدو رهيبية - بل مستحيلة . ومع ذلك ، فإن الدلائل البادية في العقود الأخيرة لا تعزّز نبوءات الشؤوم . والهم - بشأن الاكتظاظ للسكان ، والبطالة الضخمة والفقر الضارب في الجذور . وعلى الرغم من هذه

نمت القوة العاملة العالمية نمواً ضخماً في العقود الأخيرة . ومن المقدر أن قوة العمل العالمية في عام ١٩٩٥ تضم ٢,٥ مليار رجل وأمرأة في من العمل ، وهو ما يقرب من مثلي ما كانوا عليه في عام ١٩٦٥ . وتوقع التقديرات زيادة أخرى على التلحاق العالمي قدرها ١,٢ مليار بحلول عام ٢٠٢٥ . يضاف إلى هذا أن هذا التوسيع كان غير متماثل من الناحية الجغرافية . ف منذ عام ١٩٦٥ تفاوت النمو في عرض العمل تفاوتاً كبيراً فيما بين الأقاليم : إذ تفاوت بين ٤٠ في المائة في الاقتصادات المرتفعة الدخل في العالم و ٩٣ في المائة في جنوب آسيا و ١٧٦ في المائة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . كما

البلدان المنخفضة الدخل تشكل حصة متزايدة من القوة العاملة في العالم .

الجدول ١ - ١ القوة العاملة في العالم حسب فئات الدخل القطرية والأقاليم

نسبة المئوية من الإجمالي	العمال بالملايين (١)			نسبة المئوية من الإجمالي	القوة العاملة أو الإقليم
	١٩٩٥	١٩٦٥	٢٠٢٥		
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	العالم
٢١	٢٥	٢٢	٣٩	٢٧	قوة الدفع
٢٨	٢٧	٢٧	٦٠	٣٣	العمل المرتفع
٣١	٥٨	٥٢	١٤٣	٦٩	العمل المتوسط
					العمل المنخفض
١٥	٨	٨	٥٣	١٠	إفريقيا جنوب الصحراء
٣٣	٢٩	٣٤	١٢٠	١٤	إفريقيا آسيا والمحيط الهادئ
٢٦	١٨	١٧	٧٩	٢٧	جنوب آسيا
٨	١٢	١٤	٢٨	١٨	أوروبا وأمريكا الوسطى
٩	٣	٩	٢٠	٢٩	إفريقيا الأوسط وشمال إفريقيا
١٧	٣	٥	٢٧	٧٤	إفريقيا اللاتينية والكاريبي
					البحر المتوسط (منطقة للتجارة والتعاون في الميدان الاقتصادي)
١٠	١٥	١٠	٢٨	٢٩	

(١) الأعمار بين خمسة عشر إلى ستة وأربعين .
ملاحظة : تظهر المئوية ١٩٩٥ في البيانات المنخفضة لمتوسط الدخل

الزيادات التي لا سابق عهد لها في عرض العمل ، فإن العامل المتوسط في العالم اليوم أحسن حالاً مما كان عليه منذ ثلاثين سنة خلت .

ولكن ليس ثمة ضمان بأن العمال الأفقر سيذهبون ارتفاعاً في مستويات معيشتهم . فلم يزل الجميع حصة من الرخاء المتصاعد في العقود الأخيرة - بل إن بلداناً كثيرة ، وحتى أقاليم بأسرها لم تعرف إلا ارتفاعاً قليلاً في دخل الفرد فيها . وما برح الافتقار إلى المساواة ، فيما بين الأقاليم وداخل البلدان كذلك ، سمة بارزة من سمات الاقتصاد العالمي . وقد جاء في أحد التقديرات أن متوسط دخل الفرد في أغنى البلدان كان في عام ١٨٧٠ يماثل أحد عشر مثلاً للدخل في أفقر البلدان ؛ وقد ارتفعت النسبة إلى ثمان وثلاثين في عام ١٩٦٠ وإلى اثنين وخمسين في عام ١٩٨٥ .

فهل يُقدر لهذا النمط من الرخاء المتزايد ، دون مشاركة متساوية فيه ، أن يستديم ؟ هناك تحولان منهجان في اقتصادات العالم يؤثران تأثيراً عميقاً في مستقبل العمل في السنوات الألف المقبلة ، يمثل أحدهما في الدور المتغير للدولة ، أساساً كرد فعل للفشل الذي منيت به الحكومات في تحسين الرفاه عن طريق العمل الحكومي . وهو تحول يري بصورة جلية في انتهاء الطراز السوفييتي من الاشتراكية ، وإن قيام الدولة بدور نشيط قد خضع لفحص دقيق في كل بلد من بلدان العالم تقريباً . وأما التفسير الثاني فيتمثل في أن الأسواق قد باتت متكاملة تكاملاً مطرداً ، سواء داخل الأمة أو فيما بين الأمم . والذي حرك هذا الاتجاه إلى العولمة هو ما أحرز من إنجازات في النقل والاتصالات والتكنولوجيا الصناعية ، وفتح كل شيء ، فتح الأسواق الوطنية أمام التجارة الدولية . والبلدان التي حققت لمعالمها أكبر مكاسب هي البلدان التي قرّرت في وقت مبكر انتهاز الفرص الدولية والاعتماد بصورة متزايدة على قوى السوق عوضاً عن الاعتماد على الدولة في تخصيص الموارد .

ويجري هذا التقرير تقييماً لما يعنيه وجود عالم متحركه بدرجة أكبر قوى السوق - وهو عالم أكثر تكاملاً - من الناحية الاقتصادية بالنسبة للعمال . ونحن نركز على أربعة أسئلة ، هي : أي استراتيجيات التنمية هي الكفيلة بتحسين الدخل وظروف العمل بصورة أفضل بالنسبة للعمال ؟ وهل التكامل المتنامي يهيئ فرصة أمام العمال أو يمثل

خطراً بالنسبة لهم ، ولا سيما بالنسبة لمن يعيشون في أفقر أقاليم العالم ؟ ما هو الدور الذي يتعين أن تضطلع به ، سياسة سوق العمل المحلية في تحسين نتائج سوق العمل : كفاءة الأسواق ، والإنصاف في الدخل ، والأمن الوظيفي والمتعلق بالدخل ، ومعايير محل العمل ؟ كيف يتأني البلدان التي تحقق الانتقال من التخطيط المركزي أو من السوق المغلقة إلى سوق مفتوحة أمام المعاملات الدولية ، أن تأخذ الاحتياجات من العمل بعين الاعتبار ؟ وهذا الفصل يرسم إطاراً للبحث وذلك بأن يوضح التباين للعريض في السياسات وتأثيرها في التوظيف وأجور العمال في أنحاء العالم .

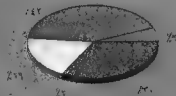
نتائج الأجور والتوظيف

إن الغايات الاقتصادية للأسر المعيشية متشابهة في كل مكان : فالأسر تجتهد في تلبية احتياجاتها الأساسية وتحسين مستويات معيشتها وتبذّر المخاطر التي تواجهها في عالم ينعدم فيه اليقين ، وتوسع الفرص أمام أطفالها . ولكن الفرص المتاحة لتحقيق هذه الغايات عن طريق العمل تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين الأقاليم في مراحل التنمية المختلفة . إذ يعيش ما يزيد بكثير على نصف عدد سكان العالم ممن هم في سنّ العمل ، وقوامهم نحو ملياري شخص ، في اقتصادات منخفضة الدخل حيث كان متوسط الدخل السنوي للفرد يقل في عام ١٩٩٣ عن ٦٩٥ دولاراً . وهناك ٤٠ مليوناً غيرهم من العمال المسنين ، وهناك أطفالاً ورد أن عددهم يتفاوت بين ٥٠ مليوناً و ٦٠ مليوناً يعملون . وبموجب شيوع بخس التقديرات ، فإن عمالة الأطفال قد تنعّم في واقع الأمر عشرات أخرى من الملايين .

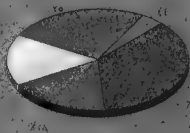
ويلاحظ أن حوالي ثلث عدد السكان ممن هم في سن العمل في الاقتصادات المنخفضة الدخل لا يعملون ، لأن بعضهم يذهب إلى المدرسة أو يربي أطفالاً أو يعرض شؤون الأسرة ، وهناك آخرون عاطلون لأنهم عاجزون عن العمل أو عن الانخراط في عمل (الشكل ١ - ١) . ولكن للبالغية منهم تعمل ، ويرجع السبب الرئيسي لفقرها لا إلى بطالتها بل إلى أجورها المنخفضة من العمل . ومن بين الذين يعملون ، يشغل ما يقرب من ستة من كل عشرة منهم في الزراعة . ومن بين الباقين ، فإن الذين يعملون

يختلف حجم السكان في من العمل وتوزيعهم باختلاف الدخل في البلدان

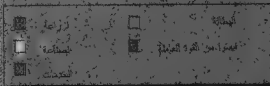
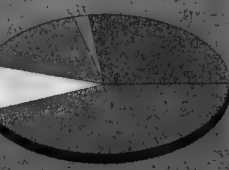
الاقتصادات المرتفعة الدخل (٥٤٧ مليونا)



الاقتصادات المتوسطة الدخل (١.٣١١ مليونا)



الاقتصادات المنخفضة الدخل (١.٩٦٣ مليون)



الشكل ١ - ١ - سكان العالم في من العمل وتصميم القطاع ولغة الدخل للقطاع
تباينت في تقديرات لعام ١٩٩٥ نسبة من السكان في كل فئة. وهو لا ينبغي فهم
النسبة مئوية في ذلك. ولكنه يعطي فكرة أفضل عن توزيع السكان في القطاعين
في اقتصاد الدولة. نسبة السكان في الزراعة، والصناعة، والخدمات
ومعظمه لخص الدخل في عام ١٩٩٥ مع البيانات المتوفرة لقطاعية الدخل العالمية
والمصادر الدولية. البيانات من منظمة العمل الدولية، وبنك التنمية العالمية، وبنك
العالم، وبنك الأمم المتحدة، وبنك التنمية الإفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك
الأمم المتحدة.

منهم في قطاع الخدمات يزيدون بنحو ٥٠ في المائة على الذين يعملون في الصناعة (التعدين والصناعة التحويلية والتشييد والمرافق) . ويلاحظ أن حوالي ١٥ في المائة فقط من القوة العاملة هي التي تستطيع كسب معيشتها في اقتصاد رسمي ، وهو الاقتصاد الذي يُعرف بأنه يمثل شركات غير زراعية من القطاع الخاص تدفع أجوراً ، وشركات القطاع العام .

والوضع في الاقتصادات المرتفعة الدخل مختلف اختلافاً صارخاً . إذ أن نحو ثلث عدد السكان في من العمل فيها إما أنهم خارج القوة العاملة أو عاطلون . على أن كل الباقين تقريباً ، وقوامهم نحو ٣٥٠ مليوناً من الأثداء ، يعملون مقابل أجور . ويستخدم قطاع الخدمات أكثر من ستة عمال من كل عشرة عمال - أي ما يزيد على مثلي عدد العمال في الصناعة . أما الزراعة فتستخدم ٣ في المائة من القوة العاملة ، والمقدر أن هناك نحو ٣٠٠٠٠ طفل عامل . والوضع في البلدان المتوسطة الدخل إنما يجهز بين حالتي الدخل المنخفضة والمرتفعة . والذين لا يعملون يمثلون أربعين في المائة من جميع الذين هم في من العمل ، ويعمل نحو الثلث في الاقتصاد الرسمي (أي بوظيفهم مستخدمين نظاميين في الصناعة أو الخدمات ويتقاضون أجوراً) ، ويعمل في الزراعة نحو الخمس ، أما الباقون فيعملون في ضروب من ضروب الاستخدام غير الرسمي . وقد أبلغ عن وجود أكثر من ٧ ملايين طفل عامل في البلدان المتوسطة الدخل .

وعلى الصعيد العالمي ، تمثل البطالة - وتُعرف تقليدياً بأنها تنصرف إلى الباحثين عن عمل دون أن يتمكنوا من العثور على شيء - نحو ٣ في المائة من السكان الذين هم في من العمل (نحو ٥ في المائة من القوة العاملة) ، وهو تقدير يفدر غير دقيق بسبب الاختلافات في التعريفات الوطنية والصعوبات في عمليات القياس . وفي أكثر الأحيان تكون البطالة في الاقتصادات المرتفعة الدخل أعلى نسبة ، ولكنها مع ارتفاع الدخل وزيادة الحضرة وعمليات الانتقال الاقتصادي الكاسحة ، أصبحت أكثر شيوعاً في طائفة من الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل .

وكما أن فرص الاستخدام تتفاوتت تفاوتاً كبيراً فيما بين البلدان والأقاليم ، فإن الأجور تتفاوت بدورها (الشكل ١ - ٢) . إذ توافر أجور المهنيين في فرانكفورت

يعملون في المزارع العائلية وفي القطاع غير الرسمي أقل بكثير حتى من العمال غير المهرة في الحضر - وإذا أضيف إلى الصورة عائد عملهم ، كان الفارق في العائد ، محلياً ودولياً أيضاً ، أكبر حتى من ذلك .

وإلى جانب هذه الفوارق في الأجور ونتائج التوظيف فيما بين البلدان ، هناك فوارق كبيرة بين الرجل والمرأة داخل البلدان . وفي معظم المجتمعات تعمل المرأة ساعات أطول مقابل أجر أقل . وتتشغل المرأة بصورة غير متناسبة في البيت ، ترضي الأطفال ، وتعمل الأسرة المعيشية - وهي أنشطة تخرج عن نطاق السوق ، وفي بلدان كثيرة تنقل المرأة تعليماً أقل وفي أحيان كثيرة يكون تمثيلها في الوظائف الجيدة دون المستوى ، وتتقاضى عادةً

بألمانيا - بعد تصحيحها مراعاة للفوارق في القدرة الشرائكية لمعاملتهم - ستة وخمسين مثلاً لأجور العاملات اللاتات غير الماهرات في النسيج في نيروبي بكينيا (الإطار ١ - ١) ، وهي فجوة يمكن أن يُعزى جزء منها إلى الهيكل المهني للأجور في كل اقتصاد محلي - وللنسبة بين أجور المهندسين وأجور العاملات في صناعة النسيج هي في نيروبي ثمانية إلى واحد ، وفي فرانكفورت ثلاثة إلى واحد . ويعزى جزء من هذه الفجوة إلى الفوارق الدولية في عائد العمل المتماثل - فنسبة أجور المهندسين الألمان إلى المهندسين الكينيين هي سبعة إلى واحد ، ونسبة أجور العاملات الألمانيات في صناعة النسيج إلى أجور العاملات الكينيات هي ثمانية عشر إلى واحد . ويكسب الأيرعون في المائة من سكان العالم الذين هم في سن العمل ، والذين

تختلف الأجور اختلافاً هائلاً عبر الهيكل الهرمي الدولي للأجور .



الإطار ١ - ١ كيف يتسنى لنا مقارنة الأجور الحقيقية فيما بين البلدان ؟

في حصيلته الفوارق في مجموعة المبلغ التي يرجع إليها العمال لها في البلدان المختلفة . ومع ذلك ، فإن الأجور المحولة إلى دولارات باستخدام أسعار صرف تعادل القوة الشرائية تقدر بصورة أفضل كمية السلع والخدمات التي يستطيع العمال في بلدان مختلفة شراؤها (وفي حين أن أسعار صرف تعادل القوة الشرائية توفر بالداللي أساساً أفضل لإجراء مقارنات بشأن الرفاه ، فإن الأسعار الرسمية تظل أسب عند الحكم على قدرة البلدان على المنافسة دولياً) .

استخدام تعادل القوة الشرائية عموماً عن أسعار الصرف الرسمية يؤثر في النتائج الواردة في الشكل ١ - ٢ تأثيراً كبيراً . فعادة ما تحرى البلدان الأكثر فقراً عمليات تصحيح أكبر ، لأن سلعها وخدماتها التي لا يتجر فيها أرخص . مثال ذلك في عام ١٩٩٤ حصل تعادل القوة في سبيل بورتوريكا على ١٠٩٠٠ دولار في السنة بغير التصحيح الرسمي . وحصل سائق الحافلة في بومباي بالهند على ١٧٠٠ دولار بغير التصحيح الرسمي أيضاً . فهل الكوري حقاً أفضل حالاً سبع مرات من الهندي ؟ لتبين من التحول إلى دولارات تعادل القوة الشرائية أن مكسبه كان ٥٥٠٠ دولار و ٥٥٠ دولاراً على التوالي . فالكوري من حيث القوة الشرائية كان أفضل حالاً من نظيره الهندي بأقل من ثلاث مرات ، لأن أسعار السلع التي يتجر فيها في بومباي أقل بكثير منها في سيول .

كيف يكون العمال في بلد ما أفضل حالاً من نظرائهم في بلد آخر ؟ هذا سؤال يطرأ في كثير من الأحيان عند النظر إلى البيانات فيما بين البلدان المختلفة . ولكن إجراء مقارنة لأجور العمال في الاقتصادات المختلفة قد تكون عملية خداعة ، لأن كل عامل منهم يتلقى أجره بالعملة المحلية . والعلل الواضحة نحو تحويل الأجور إلى عملة مشتركة ، وهي عادة الدولار الأمريكي . وعلى وقت قريب ، كان الأسلوب الأشيع المتبع في إجراء هذه المقارنة هو استخدام أسعار الصرف الرسمية . غير أن الأجور الحقيقية بالدولار التي تحسب بهذه الكيفية لا تتراعى فيها مستويات معيشة العمال بصورة واقعية ، إذ أن أسعار السلع التي يشتريها تختلف كثيراً بين البلدان . والسبب الثاني لا يتجر فيها ، كالأشخاص أو الخدمات الشخصية بصورة خاصة ، تتفاوت أسعارها تفاوتاً واسعاً ، لأن الذي يقرؤها هو أوضاع الطلب والمرض محلياً . وللمعالجة أمثال هذه المشكلات ، فقد جرى هذا التحويل في المقارنات الخاصة بالأجور على استخدام أسعار الصرف ثم تصحيحها بحيث تراعى تعادل القوة الشرائية ، ويستفاد من معادلة السعر فيما بين البلدان عن نفس المجموعة من السلع والخدمات . مثال ذلك أن سعر صرف الروبية الهندي تعادل القوة الشرائية يقين يبلغ للولايات الذي تدعو إليه الحوجة إلى الهند لشراء سلة من السلع التي يتجر فيها أولاً يُقَرَّر والتي تكلف في الولايات المتحدة دولاراً واحداً . وبهذا التهج لا يدخل

أجراً يقل عن أجر الرجل حتى مقابل أداء نفس العمل ، وهي فوارق قد تكون منهجرة عن أعراف ثقافية ، ولكنها تؤدي إلى عدم المساواة بين الجنسين وإلى استخدام غير ناجح لموارد المجتمع البشري .

لِمَ كان أداء بعض العمال أفضل من أداء غيرهم ؟

لَمْ توجد أمثال هذه الفوارق الكبيرة في التوظيف والأجور وبالتالي في مستويات المعيشة فيما بين الأقاليم ؟ لَمْ تمتثل الزراعة باستخدام عدد على هذا القدر من القوة من الرجال والنساء العاملين في الاقتصادات المرتفعة الدخل ، ولكنها تستأثر بما يزيد على نصف القوة العاملة في البلدان المنخفضة الدخل ؟ ولم يوجد مثل هذا القدر من التشتت في الأجور ، سواء فيما بين المهن داخل الاقتصاد أو فيما بين العمال الذين يؤدون مهام متشابهة ولكنهم يعيشون في بلدان مختلفة ؟

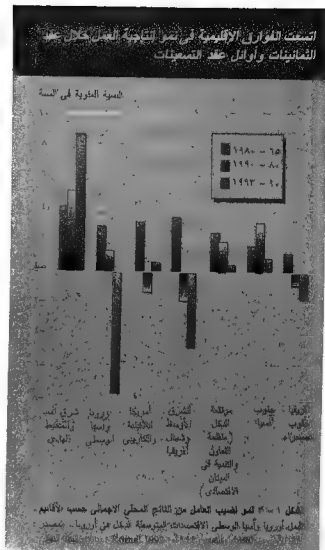
إن الفوارق في نتائج سوق العمل يمكن ردها أساساً إلى إنتاجية العمل - أي إلى كمية مساهمة العمل في الناتج

وقيمتها . ومتى كان نصيب العامل من الناتج مرتفعاً ، فإن جزءاً صغيراً من القوة العاملة سيكون مشتغلاً بالزراعة ، لأن طلب الاقتصاد على الغذاء يمكن الوفاء به على يدى عدد صغير من المزارعين المحليين ذوي الانتاجية العالية ، أو عن طريق التبادل المربح للسلع التي ينتجها عمال الصناعة والخدمات ذوو الانتاجية العالية مقابل الغذاء المنتج في الخارج . ويلاحظ فيما بين المهن أن في وضع المهنيين أن يكسبوا أكثر مما يكسبه عمال التمهيج لأن القيمة السوقية لمنه كاملة من العمل في تصميم آلة تنتج التمسوجات أكبر من قيمة المعروض في سنة من الأقمشة التي ينتجها العامل القائم بتشغيل هذه الآلة . وداخل المهن نفسها فإن التفاوت في الأجور فيما بين البلدان إنما يعكس متوسط مستوى الانتاجية على نطاق الاقتصاد كله . فلذا كمسب سائق حافلة في سيول مثل ما يكسبه سائق حافلة في بومباي ثلاث مرات ، فما هذا لأن الكوري أفضل ثلاث مرات في قيادة الحافلة . وإنما لأن معنى المستوى الأعلى لإنتاجية العمالة في الاقتصاد الكوري بأسره ، وبالتالي المستوى الأعلى للدخل هناك ، هو أنه يتعين ، من ناحية ،

أنه يتعين على أرباب العمل والأسر المعيشية تعبئة مخرائهم لتمويل الاستثمار في رأس المال المادي ، وفي تكنولوجيا جديدة ومهارات عمالية . ومع زيادة الانتاجية يصبح أرباب العمل قادرين على دفع أجور أعلى ومضطرين إلى ذلك : قادرون بسبب الكمية الزائدة من الملع والخدمات التي ينتجها العامل لقاء ذلك ، ومضطرين لأنه يتعين على أرباب الأعمال المنافسة في سبيل الحصول على العمل الذي تتزايد انتاجيته فيما بين طائفة عريضة من الأنشطة .

والفوارق عبر البلدان في الدخل الحالي في الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل هي إلى حد كبير فوارق تتراءى فيها التغيرات التي طرأت على مدى العقدين أو الثلاثة الأخيرة . ومن ذلك مثلاً أن دخل سائقي الحافلات في سيول وبوغوتا وجاكارتا وبومباي ونيروبي كان قبل خمس وثلاثين سنة مضت أكثر تشابهاً مما هو قائم الآن ، ويقع بعض هذه المدن في اقتصادات شهدت تغيرات سريعة في الطلب على ناتجها وفي إنتاجية قواها العاملة بما سمح لدخل العمل بأن يشهد نمواً كبيراً (الشكل ٣ - ١) .

وكان حظ شرق آسيا من النجاح أكبر المحظوظ ، حيث تضاعف نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ثلاثة أمثال من سنة ١٩٦٥ إلى سنة ١٩٩٣ ، وكذا كان حظ جنوب آسيا حيث تضاعف متوسط إنتاجية العامل في نفس الفترة . ويقوم ما يقرب من ثلثي عدد السكان الذين هم في سن العمل في اقتصادات الدخل المنخفض والمتوسط في مناطق ارتفعت إنتاجية العمل فيها منذ عام ١٩٨٠ . ولكن النمو في الناتج في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في أوروبا وآسيا الوسطى - التي تشكل مجتمعة نحو ٣٠ في المائة من سكان العالم الذين هم في سن العمل - قد انخفض على مدى السنوات الثلاث عشرة الأخيرة ، وتحول النمو في إنتاجية العمل في كثير من هذه البلدان إلى نمو سلبي . والواقع أن معدل الانخفاض قد تسارع خلال عقد التسعينات في جميع المناطق باستثناء أمريكا اللاتينية . وإن تحليل الأسباب التي جعلت الرخاء يعم بعض البلدان دون أن يعم البعض الآخر هو المفتاح لفهم الكيفية التي يتسنى بها للعالم أن يستوعب بصورة مثمرة قوته العاملة المتنامية .



دفع ما يكفي إلى سائقي الحافلات لإقناعهم بقيادة حافلات بدلاً من أداء شوييه آخر في سبيل العيش ، في حين أن المستهلكين في سيول من ناحية أخرى ، على استعداد لأن يدفعوا - وهم قادرون على أن يدفعوا - مقابل ركوب حافلة أكثر مما يدفعه المستهلكون في بومباي .

والفوارق في الأجور والتوظيف في اقتصاد السوق تتكرر في سوق العمل حيث يحدث تفاعل بين الأمر المعيشية التي توفر عمالها وأرباب العمل الذين يطلبونها . وحيث تحدد السوق سعر العمل وكميته ، تتعين زيادة الإنتاجية لكي ترتفع الأجور وتتسع فرص التوظيف ، وهو ما يحتاج بدوره إلى التوسع في القدرة الإنتاجية ؛ بمعنى

ثلاثة أنماط

إن النمو السريع الذي تحقق في نصيب العامل من الناتج في بلدان مثل إندونيسيا وجمهورية كوريا ومن فترة أقرب الصين ، قد أحدث نمواً سريعاً في دخل العمال الأجراء والذين يعملون لحسابهم الخاص ، وأحدث كذلك تنقفاً سريعاً من جانب العمالة الريفية للعمل في الصناعة والخدمات ذات الانتاجية الأعلى . وقد قامت هذه الاقتصادات جميعاً في شرق آسيا باستثمارات ضخمة في رأس المال المادي والبشري ، مع التأكيد بصورة خاصة على تنمية الموارد البشرية في طول المكان وعرضه . وكانت المشاركة الفعالة في الأسواق الدولية مفتاحاً للتوسع في التوظيف في الأعمال ذات الانتاجية الأعلى ، سواء في المنتجات الأولية أو في السلع المصنوعة . وقد انطوت هذه الاستراتيجية على دعم قوى الزراعة ، ولا سيما للمزارع العائلية ، وتفاقت غالباً الفتره الحادة بين عمال القطاع الحضرى والعمال الريفيين . وترتب على المنحى القوي نحو التصدير خفض الربح الاقتصادي ، كما أن السياسات العمالية لم تماله الفئات المحظوظة من العمال . ولشرق آسيا سجل في العلاقات العمالية أقل استشارة للاعجاب : إذ أن كثيراً من البلدان فرض قيوداً على اتحادات العمال . كما عانى بعضها من عنف مرتبط بالعمل . على أنه ما من دليل يوحي بأن مثل هذه التقييدات كانت ضرورية لتحقيق ما أحرزه شرق آسيا من نجاح .

وعلى مدى عقود ، كانت اقتصادات التخطيط المركزي ، ولا سيما تلك التي في أوروبا وآسيا الوسطى ، مثالا للنموذج الاقتصادي الذي يتناقض مع نموذج السوق في البلدان الصناعية المرتفعة الدخل . فاعتبارها نفسها نصيراً للعمال وفرت لعمالها أجوراً مرتفعة وكذلك حماية من المهد إلى اللحد - ولم تَر حاجة إلى قيام نقابات حرة مستقلة . وقامت أسوء باقتصادات شرق آسيا ، بإجراء استثمارات كثيفة في الآلات والمهارات ، ولكنها ، خلافاً لشرق آسيا ، أضعفت من الزراعة الأسرية أو تدمرتها ، ودفعت بالعمال - عوضاً عن إغرائهم - للعمل في الصناعة ، وانتهت طريقاً أملت عليها استراتيجية إسمانية كانت منبئة الصلة بالحقيقة الاقتصادية المحلية تماماً كما كانت منبئة الصلة بالأسواق الدولية . وقد أخفقت الاستثمارات الضخمة في تدارك ألوان الخلل الحادة في تخصيص الموارد ، ولتعماد الدينامية التكنولوجية . فكان ركود الأجور ، وحالات النقص (في السلع) ، والتخلف في قطاع الخدمات ، والتلوث الصناعي الذي هو من أسوأ ما عُرِف في العالم ، كانت جميعها أمارات على فشل التخطيط المركزي في تحسين معيشة للعمال تحسيناً مستداماً .

وقد وصل طريقان من هذه الطرق الثلاثة المتباعدة إلى نقطة مسدودة ليس منها بَدْ . ويات كثير من العمال أسوأ حالاً ممَّا كانوا عليه قبل عقدين أو ثلاثة من العقود الخوالي . واليوم تمر الاقتصادات المحلية واقتصادات التخطيط المركزي سواء بتغييرات براء بتغييرات كبيرة ناحية للتوسع في الاعتماد على الأسواق الدولية والمحلية . وقد أحدثت هذه التغييرات - التي فرضتها من ناحية تلك الصناعات الحادة التي حدثت على صعود الاقتصاد الكلى ، والتحول الجذري الذي طرأ على السياسات من ناحية أخرى - تغييرات عنيفة عادةً بالنمبة للعمال في فترة الانتقال قبل أن يسترد النمو انتعاشه .

وفي أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وجنوب آسيا انتهج معظم البلدان - ودرجات متفاوتة - طرقاً للتنمية داخلية المنحى وتسمى صناعات بعينها وتحتيز ضد الزراعة . وقد أفادت هذه الاستثمارات عدداً محدوداً من أصحاب النفوذ المظلمين على بواطن الأمور - وهم أصحاب رؤوس الأموال والعمال المستخدمون في القطاع المشمول بالعمالية . وفي كثير من الحالات استندت محاولات مؤسسية - كالحظر المفروض على فصل العمال في أمريكا اللاتينية أو استخدام أعداد أكبر من اللازم من العمالة في الوظائف العامة في جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء ، عوضاً عن زيادة الطلب على العمل أو تحسين الانتاجية . أما عواقب ذلك ، فقد تمثلت في بطء النمو في الطلب على العمل ، ولا سيما في القطاعات الصناعية التي

نطاق هذا التقرير

أسواق العمالة ، وقيَم السياسات وأى نوع. منها هو الذى يكون معقولاً فى عالم. يزداد انفتاحاً وينقسم فى كثير من الأحيان بمزيد من الديمقراطية . وإذا أُريد لاستراتيجية تستند إلى السوق أن تنجح ، فلا بدّ للحكومات من أن تضع سياسات عمالية تتناول الحقوق الأساسية للعمال ، والتمييز وعدم المساواة ، وضمان الدخل ، ودور الحكومة نفسها بوصفها رب العمل . وهى سياسة ينتهى أن تأخذ بعين الاعتبار حقائق السوق . وعوضاً عن إملاء النتائج ، فإن من المتعين فى التصرفات والتشريعات الحكومية أن تكون مكملة لكل من الحلول التى ينتهى إليها القطاع غير الرسمي ، وتنتج الحلول التى يجرى التفاوض عليها بين العمال وأرباب العمل فى القطاع الرسمي . ولا بدّ للسياسات الحكومية من أن تمكن العمال وأرباب العمل من التفاوض فيما بينهما ، ومساعدة ممساحة قلّة من أصحاب النفوذ على محاسب العدد الساحق من الفقراء الذين لا يتمتعون بنفوذ .

ويستكشف الباب الرابع الآثار التى تعود على العمال نتيجة للتحويلات الكبيرة بعيداً عن الحماية والتخطيط المركزى . وللظروف المبدئية والسياسات الاقتصادية الكلية أهميتها بالنسبة لعمال الأجور ونتائج التوظيف . ولا مفر من أن يكون هناك كاسبون وخاسرون ، ولكن كلما عجلت الاقتصادات بالشرع فى التمرّ ، قلّ عدد العمال الذين يعانون من خسائر مستديمة . وفى ومع السياسات المتعلقة بسوق العمل أن تيسر عملية إعادة الهيكلة ، وذلك بتشجيع المرونة فى الأجور وقدرة العمال على الانتقال ، وبتصميم تحويلات موجهة إلى ضمانها التحول ، وبتأخذ تدابير مميّنة يراد منها مساعدة العمال على الاندواء إلى عمل .

ومع وجود سياسة فعالة ، تتوافر للقرعة العاملة المتزايدة فى العالم إمكانية كبيرة للتمتع بمكاسب ضخمة فى العقود المقبلة . ولكن هذه النتيجة التى تتسم بالتفاوت ليست نتيجة مضمونة . فإن لم تنتهج البلدان الفقيرة سياسات تستند إلى السوق ، أو إذا أدت النزعة الحماية إلى وقف الاتجاه نحو مزيد من التكامل العالمى ، فإن المستقبل سيبدو - عوضاً عن ذلك - بظلمة فى النمو ، وزيادة فى عدم المساواة على الصعيد العالمى . ويستعرض الفصل الختامى فى التقرير ما للتحليلات الواردة فى الفصول السابقة من نتائج مضمينة بشأن العمال فى القرن الحادى والعشرين .

ينبرى هذا التقرير لتفسير كيف يمكن للنتائج التى تعود على العمال أن تكون على هذا القدر غير المعتاد من الاختلاف فى أنحاء مختلفة من العالم ، وكيف أن من شأن الاختيارات السياسية الجيدة أن تحقق التغييرات المنشودة فى حياة العمال . ويستعرض الباب الأول التجارب الإنمائية طويلة الأجل للبلدان المختلفة . من منظور ما قد عنته هذه التجارب بالنسبة للعمال ، كما يحلّل العلاقة بين محدّدات النمو والسياسات التى تؤثر فى الطلب على العمل وفى تنمية الموارد البشرية ، ويستكشف العلاقة بين عدم المساواة وطريق التنمية ، ويخلص إلى نتيجة مؤدّاه أن من شأن الاستثمار الكبير ذا القاعدة العرضية فى البشر وفى رؤوس الأموال ، والاعتماد على الأسواق ، أن يحقق نمواً مريضاً ومصفناً نسبياً فى دخل العمل . كما أن مسألة السياسة ليست مسألة المفاضلة بين حرية النشاط الاقتصادى والتدخل الحكومى ، ولكنها تتمثل بالأحرى فى كيفية اتخاذ الإجراءات الحكومية الفعالة التى تدعم أداء السوق أداءً ناجحاً . وتشجع الاستثمار المنتج ، وتستجيب للاحتياجات المنقلة بالعمال ، من كانوا منهم مُحبّراً ضدهم أو من كانوا متضررين طلى نحو آخر .

ويقيم الباب الثانى العواقب المترتبة على التطورات الدولية المستمرة بشأن العمال ، مع التأكيد على العمال الذى يرجح أن تتخذ فى المستقبل . فالتكامل الاقتصادى يخلق سوقاً عالمية للعمل بحيث إن القرارات المتعلقة بالأجور والاستخدام فى بلد ما تتأثر كثيراً متزايداً بالتفاعلات التى تجرى مع البلدان الأخرى . والتجارة والهجرة وتدفقات رؤوس الأموال لها كلها إمكانيات لتحسين رفاهة العمال ، ولا سيما فى البلدان الأفقر ، والتجارة هى الطريق الأهم بمرحله . ولكن لن تتحقق هذه الامكانيات إلا إذا كانت السياسات المحلية سياسات مدبّية . وفى عالم تنقسم فيه رؤوس الأموال بالقدرة على الانتقال ، يكافئ النجاح مكافأة طيبة ، أما للفشل فيعاقب معاقبة قاسية . ومع التوسع فى التجارة الحرة فإن العمال فى البلدان التى لا تمتشى مع التمحينات الجارية فى إنتاجية منافسها ، سيحطون بمكاسب أقل .

وينتقل الباب الثالث إلى دور السياسات الحكومية فى

الباب الأول

أى الاستراتيجيات الإنمائية يصلح للعمال ؟

حققت الاقتصادات المستندة إلى السوق نمواً فاق في سرعته ما حققته اقتصادات التخطيط المركزى أو الحماية . ولكن كيف يؤثر النمو في العمال ؟ وما هو دور الحكومات في تعزيز ارتفاع الدخل بالنسبة للعمال وأسرهم ؟ نتناول في هذا الباب من التقرير العلاقة بين التنمية في المدى الطويل وما يصيبه العمال من حظوظ ، ونستقصى في الفصل الثالث طبيعة التفاعلات بين الأسر المعيشية وأسواق العمالة . ثم ننظر في الفصلين الرابع والخامس . في كيف تؤثر اختيارات السياسات في نمو الطلب على العمل وفي توفير المهارات . وأخيراً نتساءل في الفصل السادس عن نتائج السوق ، وكيف تؤثر في انعدام المساواة في الأسلوب الذى يتم به توزيع مكافآت النمو .

النمو الاقتصادي وعائد العمل

مختلفة اختلافاً شديداً على مدى العقود الثلاثة الماضية ، كما يبحث في محذات النمو وأهمية الاستثمار في رأس المال المادي والبشري ، ويدرس ما إذا كان النمو السريع للسكان يجنب إلى الهبوط بمعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويفقر السكان .

كيف تؤثر الاستراتيجيات الإنمائية في دخل العمل ؟

تمثل بولندا وغانا وماليزيا مناطقها الخاصة تمثيلاً نمطياً - وهي مناطق أوروبا الشرقية وإفريقيا جنوب الصحراء وشرق آسيا . وقد نما عدد السكان الذين هم في العمل في جميع الاقتصادات الثلاثة نمواً كبيراً على مدى العقود الثلاثة الأخيرة ، ولكن حكوماتها بدأت عملها باستراتيجيات إنمائية مختلفة ، فكانت النتيجة حدوث اختلافات واسعة في معدلات النمو الاقتصادي ودخل العمل (الشكل ٢ - ١) .

إن النمو الاقتصادي مفيد للعمال . فلا يسمع البلدان المنخفضة والعنوسمة الدخل أن تستخدم النمو الذي تنشده دون تحقيق أفضل استخدام لسكانها الذين هم في سن العمل . وقد تحقق النمو المستدام مع ارتفاع الطلب على العمل في البلدان التي اعتمدت على الأسواق - المحلية والدولية - في توجيه عملية التنمية ، في حين أن الاستراتيجيات ذات المنحى الداخلي واستراتيجيات التخطيط المركزي أخفت بصورة عامة في جلب مكاسب مستدامة لجميع العمال . ولكن الاختيار أمام الحكومات اليوم ليس مجرد اختيار بين الأسواق الحرة وتدخل الدولة ، ولكن المهمة تتمثل في تقرير أنواع التدخل الحكومي الذي يحفز الأداء الكفء للأسواق على أفضل صورة ويشجع بغير تكبر الاستثمار الإنتاجي في المصانع والتكنولوجيا والبشر ، ويكون من شأنه مساعدة العمال المحرومين . فذلك هو التحدي الجديد للتنمية .

ويبحث هذا الفصل في السبب في أن بعض البلدان ينمو أسرع من غيره ، مع التركيز على ثلاثة بلدان لها تجارب

بحق النمو وارتفاع الدخل مزيداً من التوظيف مقابل أجر -

الجنول ٢ - ١ : السكان الذين هم في سن العمل حسب مركزهم من العمالة في غانا وماليزيا وبولندا
(نسبة مئوية من الإجمالي)

المرتكز من العمالة	غانا		ماليزيا		بولندا	
	١٩٦٠	١٩٨٩	١٩٥٧	١٩٨٩	١٩٥٥	١٩٩٠
العمال الأجراء	٨٤	١٤	٣٥	٤٧	٤١	٥٣
العمالون لحساب أنفسهم	٥٨	٥٩	٢٧	٢٩	٢٣	٢٣
المتقاعون عن العمل	٤	٣	٣	٢	٣	٢
خارج دائرة القوة العاملة	٢٤	٢٤	٣٧	٣٥	٢٧	٢٠

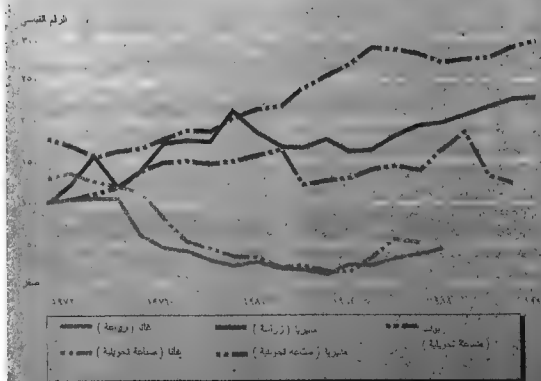
المصدر : منظمة العمل الدولية ، سنوات مختلفة : بيانات دراسة استقصائية لقواسم مستويات المعيشة في غانا عن ٨٨ - ١٩٨٩ ؛ وبيانات استقصاء القوة العاملة في ماليزيا عن ١٩٨٩ ؛ وكتاب المفرد الإجمالي لبرلاند ١٩٩٣ .

الأسواق الدولية أساساً على التجارة مع اقتصادات التخطيط الأخرى التي يتم التفاوض عليها مركزياً .

واعتباراً من عقد الستينيات عانت غانا من تدهور اقتصادي على مدى عقدين تلاه برنامج كبير للإصلاح وانتعاش متواضع بدأ في أواخر عقد الثمانينات وهو مستمر إلى اليوم . وبين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٠ انخفض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بنسبة ١,٥ في المائة في السنة في المتوسط ، وازداد الفقر عمقاً . وفي الوقت عينه تضاعف عدد السكان الذين هم في سن العمل في غانا من نحو ٣,٥ مليون إلى ٧,٨ مليون . واستمرت البطالة تمثل نسبة مئوية صغيرة فقط من القوة العاملة ؛ وفي عام ١٩٨٩ كان توزيع السكان الذين هم في سن العمل مقارباً

فعلنا كانت قد تكاملت مع السوق العالمية تكاملاً هزلياً ، وتعتمد على تدخل الحكومة في تخصيص الموارد ، وذلك مثلاً من خلال الاستخدام الواسع لمجالس تسويق المنتجات التي تديرها الدولة ، وفرض قيود صارمة على النقد الأجنبي . وتبنت ماليزيا بدورها ضروباً شتى من التدخل ، منها مؤسسات القطاع العام المحمية وبرنامج عريض لإعادة التوزيع . ولكن الاستراتيجية الشاملة لماليزيا اعتمدت اعتماداً شديداً على عمليات السوق ؛ فأسواق رؤوس الأموال مفتوحة ، والاقتصاد يتوجه إلى الخارج . أما في بولندا ، فلم تكن السوق هي التي تقوم بتخصيص الموارد ، بل المخططون المركزيون . واختيرت أهداف الناتج وخصصت المخرجات دون اعتبار للتكلفة الحقيقية للفرصة البديلة بالنسبة للموارد ؛ واقتصرت المشاركة في

سلكت الاجور الحقيقية في بولندا وغانا وماليزيا مسارات مختلفة .



تختلف اتجاهات أجور حقيقية في بولندا وماليزيا وغانا. تمت متابعة الأجور في غانا وماليزيا بالأجور الزمنية لعام ١٩٧٠. كانت أجور بولندا مسجلة بـ ١٥٠ في المائة في عام ١٩٨٠. تشير هذه المسجلة إلى أن الأجور الحقيقية في بولندا كانت أعلى من الأجور الحقيقية في ماليزيا وغانا. (مصدر: البنك الدولي، ١٩٩٠).

لما كان عليه قبل ثلاثين سنة خلت (الجدول ٢ - ١) . واستمر العاملون لحساب أنفسهم في المناطق الحضرية والريفية يشكلون أكثر من نصف عدد السكان الذين هم في سن العمل . وكان هناك ربح آخر خارجاً عن دائرة القوة العاملة - منشغلاً بتربية الأطفال أو الذهاب إلى المدرسة أو عاجزاً عن العمل . ولم يكن يشتغل بالعمل بأجر إلا ١٤ في المائة من السكان الذين هم في سن العمل ، وكان أكثر من نصفهم مستخدمين في القطاع العام . أما الاستعداد بأجر في القطاع الخاص باعتباره حصة من القوة العاملة ، فقد انخفض فعلاً .

وانطلق الاقتصاد في ماليزيا في نفس هذه الفترة وانخفض عدد الأسر المعيشية التي تعيش في فقر مدقع انخفاضاً هائلاً . وحقت ماليزيا نمواً في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي نمبته ٤ في المائة في السنة على الرغم من الفترة التي حدثت في عدد السكان الذين هم في سن العمل فارتفع عندهم من ٤,٢ مليون إلى ١٠,٤ مليون - وهو يمثل زيادة أكبر وأسرع مما عرفته غانا . وكما هو الحال في غانا ، فإن معدلات مشاركة القوة العاملة تغيرت تغيراً طويلاً مع مرور الوقت ، ولم تشكل البطالة إلا نسبة مئوية صغيرة من القوة العاملة . أما الذي تغير ، فهو الاستخدام مقابل أجر ، الذي ارتفع ، والعمل لحساب النفس الذي انخفض ، مع زيادة الوظائف في الصناعة والخدمات زيادة هائلة (للجدول ٢ - ١) . وفي عام ١٩٥٧ كان عامل من كل اثنين يشتغل في مزارع للأشجار ، وبحلول عام ١٩٨٩ كان عامل واحد فقط من كل عشرة عمال يعمل فيها وتضاعفت العمالة بأجر ثلاث مرات بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٨٩ ، في حين انخفض نصيب لقوة العاملة المشغولة بالزراعة من ٥٨ في المائة إلى ٢٦ في المائة .

كذلك نما اقتصاد بولندا نمواً سريعاً في الفترة ٥٠ - ١٩٧٩ . إذ زاد صافي الناتج المادي (الناتج المحلي الإجمالي ناقصاً معظم الخدمات العامة والتخصيص) بنسبة ٤,١ في المائة في السنة ، وزاد استثمار رؤوس الأموال بنسبة ٩,٧ في المائة في السنة . ونما عدد السكان نمواً بطيئاً بنسبة تقرب من ١,٢ في المائة في السنة ، وانعكست البطالة - إذ كانت الدولة تضمن الوظائف للعمال . وقامت الحكومة بنقل آلاف من العمال من الحقول إلى المدن ، ودفعت بعشرات الآلاف من النساء إلى الانخراط في القوة

العاملة . ولكن النمو أثبت أنه غير مستدام - إذ امتد أساساً إلى زيادة حجم رؤوس الأموال وعدد العمال عوضاً عن أن يستند إلى زيادة إنتاجية رؤوس الأموال والعمل . ونبطأت الانتاجية في أواخر عقد الستينات ، ولكن الاقتراض الأجنبي الكثيف أرجأ الأزمة إلى أن توقف اقتصاد بولندا في نهاية الأمر عن النمو تماماً . وبحلول عام ١٩٩٢ كان الناتج المحلي الإجمالي أقل مما كان عليه في عام ١٩٨٠ بنسبة ٩ في المائة . وبصورة عامة ارتفع عدد السكان الذين هم في سن العمل بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٩٠ من ١٧ مليوناً إلى ٢٥ مليوناً . وكانت حصة السكان العاملين المشغولين في وظائف بأجر قد زادت ، ولكن زاد أيضاً عدد المتعطلين عن العمل وعدد الذين يعيشون تحت خط الفقر .

وترامت في الزيادات التي طرأت على الأجور صورة الأداء الاقتصادي الشامل في البلدان الثلاثة جميعها . فمتوسط الأجور الحقيقية في الصناعة التحويلية في غانا ظل ثابتاً تقريباً في عقد الستينات ، ولكن مع تحول النمو إلى الاتجاه الملبى انهيارات القوة الشرائية للأجور في الصناعات التحويلية : فيبحول عام ١٩٨٤ تدهورت الأجور الحقيقية إلى ١٣ في المائة من مستواها قبل عقو من الزمان ، كما انهارت الأجور في الزراعة (الشكل ٢ - ١) . ولو كان دخل الأسر المعيشية قد انخفض بالقدر الذي انخفضت به الأجور الحقيقية ، لمات معظم العائلات جوعاً . وبدلاً من ذلك ، فإن أهل غانا كيفوا أنفسهم بطرق شتى إزاء الأجور المتعددة . فالعائلات الزراعية القادرة على استهلاك ما تنتجه بنفسها وجدت شيئاً من الحماية من الركود الاقتصادي والتضخم السريع . أما العمال في الحضر ، فلما أنهم شغلوا عدة وظائف أو هاجروا عائدين إلى المناطق الريفية ، واعتمد بعض العائلات على تحويلات وإردة من أسر معيشية أخرى . ولم تبدأ الأجور في الصناعة التحويلية في معاودة الارتفاع إلا مؤخراً مع الانعكاش الاقتصادي .

وعلى النقيض من ذلك ، فإن عمال ماليزيا جنوا ثمرات النمو الاقتصادي : إذ شهدت غالبية القطاعات الرئيسية زيادات مستدامة في الأجور الحقيقية ، في حين أن عدداً أكبر من العمال امتدوا إلى وظائف في أنشطة مع مرتبات أكبر ولها إنتاجية عالية . ومنذ أوائل عقد السبعينات تضاعفت الأجور المدفوعة في المزارع وأيضاً الدخل

الزراعة أو في الخدمات . ولكن مع ازدياد البلدان غنى ، ينتقل عدد كبير من العمال إلى العمالة في الصناعة والخدمات ذات الإنتاجية الأعلى والأجور الأكبر (الشكل ٢ - ٣) . وهذا التحول هو نتيجة للنمو ، وإن كان يمهّد الطريق أيضاً أمام مزيد من النمو ، وزيادات في مستويات المعيشة . ويرتبط إضفاء طابع رسمي على علاقات الاستخدام بالفرص المتزايدة للتخصص والتدريب ، وتجميع المخاطر ، وضمان الدخل بصورة أكبر .

ما الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي ؟

إن ما يتمتع به العمال من منافع في الاقتصادات السريعة النمو ليس نتيجة لتوفير وظائف في القطاع العام أو إجراء زيادات في الأجور مفروضة من جانب الحكومات . ذلك أن فرص العمالة الآخذة في الاتساع والأجور الآخذة في الارتفاع هما ثمرة النمو والزيادات في نصيب الفرد من الناتج على نطاق الاقتصاد كله . وتتحقق هذه النتائج بفعل استراتيجية إنمائية تستند إلى السوق ، وذلك من خلال قرارات خاصة بالاستثمار تتخذها المؤسسات والأمور المعيشية والحكومة . وإن البحث عن

الحقيقي من الصناعة التحويلية ، واتنضم معظم الذين دخلوا إلى القوة العاملة إلى الصناعة الحديثة واقتصاد الخدمات حيث بلغ متوسط دخل العمال في الصناعات التحويلية مثلى دخل العمال المعممين في المزارع . بل إن الذين لم يكونوا يعملون مقابل أجر ، قد عرفوا مكاسب كبيرة طرأت على إيراداتهم من العمل . وأما العمال الذين يعملون لحساب أنفسهم ، كالبناءة الجائلين والحلاقين وسمائقي الشاحنات ، فقد عرفوا نمواً في إيراداتهم يساوي للزيادة في أجور عمال الصناعات التحويلية أو تجاوزها (الجدول ٢ - ٢) .

كما أن الأجور الحقيقية في بولندا تمثّلت بدورها مع التغييرات التي طرأت على الناتج المحلي الإجمالي . ففي عقد السبعينات ، بقي النمو في الأجور الحقيقية مرتفعاً ، وكان أعلى حتى منه في ماليزيا . ولكن الأجور في بولندا انخفضت في عقد الثمانينات ثم ركبت ، وزادت البطالة في عقد التسعينات . ولم يأت بولندا أن تستخدم المكاسب السابقة في رفاه عمالها ، وانخفضت الإيرادات الحقيقية في الصناعة التحويلية بمقدار الربع بين عامي ١٩٨١ و ١٩٩١ (الشكل ٢ - ١) .

وهكذا استفاد العمال الماليزيون من النمو الاقتصادي ، في حين عانى البولنديون والمانيون من الانقراض إليه . وما هذه البلدان بفريدة في نوعها . صحيح أن الدلائل على اتجاهات الأجور في الأمد البعيد في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ليست كثيرة ، غير أنه فيما يتعلق بالبلدان التي توافرت البيانات عنها ، فإن النمو في المدى الطويل اقترن بالارتفاع في الأجور الحقيقية في الزراعة والصناعات التحويلية (الشكل ٢ - ٢) . وليس في هذا ما يبعث على الدهشة : إذ أن الناتج المحلي الإجمالي يقيس القيمة المضافة من جانب جميع عوامل الإنتاج - الأرض والعمل ورؤوس الأموال - والأجور تقيس القيمة المضافة من قبل العمل . فإذا كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي آخذاً في النمو ، فلا بدّ عنده من أن يكون نصيب الفرد من القيمة المضافة آخذاً في النمو - ولا بدّ للأجور كذلك من أن تنمو في ظل معظم الظروف .

كذلك يغير النمو الاقتصادي من مركز العمال بالنسبة للتوظيف . وفي البلدان الفقيرة تشغل الغالبية من العمال لحسابها الخاص في أعمال منخفضة الإنتاجية نسبياً في

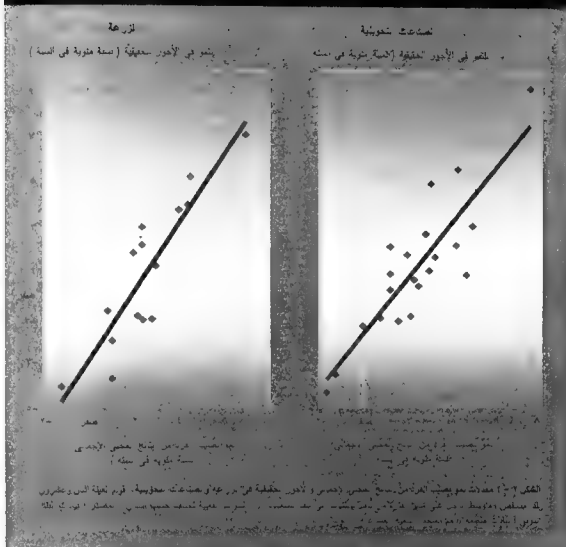
في ماليزيا ، استفاد العمال في جميع القطاعات من النمو .

الجدول ٢ - ٢ الدخل في مهن منتقاة في ماليزيا

المهنة	الدخل في ١٩٨٩ (الصناعة التحويلية - ١٠٠)	المتوسط السنوي لمعدن لمو الدخل ٧٣ - ١٩٨٩ (نسبة مئوية)
العمال الزراعيون	٥٠	٣٠
العمال الصناعيون	١٠٠	٣٥
العمالون لحساب أنفسهم	١١١	٤٤
الباعة الجائلون	٩٥	٤٦
الحلاقون	٤٢	١٠٣
العمالون في المعامل	٦٤	٨٨
عمال إعداد الشاي	١٢٠	٤٧
سمائقي الشاحنات	١٣٨	٥٦

المصدر : بيانات استقصاء القوة العاملة في ماليزيا بين ١٩٧٣ و ١٩٨٩

هناك ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي في الأجل البعيد ونمو الأجر في الزراعة والصناعات التقليدية



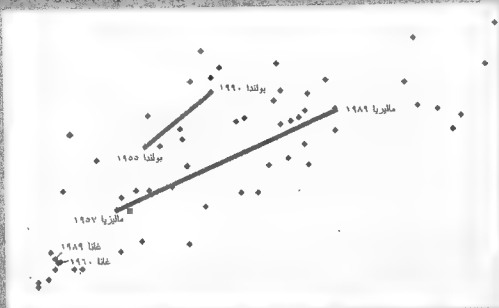
بناء الطرق الريفية . ولكن الاستراتيجية الإنمائية التي تستند إلى السوق معناها أنه يتعين على الحكومات قبل كل شيء أن تمكن مشروعات الأعمال والأسر المعيشية من الاستثمار في أنفسها وذلك مثلاً بحماية حقوق ملكيتها وتوفير الأسباب لحصولها على التعليم .

والدلائل التي تربط النمو الاقتصادي بالاستثمار دلائل طاعية . فبقيا يتعلق بالأفراد ، فإن التوسع في التعليم المدرسي يرتبط ارتباطاً قوياً بالزيادات في إنتاجية العمل ،

أنشطة أكثر ربحاً يشجع مشروعات الأعمال - سواء أكانت مزارع أسرية أم مؤسسات في القطاع غير الرسمي أم شركات كبيرة - على الاستثمار في المعدات والتكنولوجيا الجديدة وتدريب العمال . فالأسر المعيشية التي تسعى للحصول على إيرادات أعلى من الساعات التي تنفقها في العمل ، متفوق بالاستثمار في رؤوس أموالها البشرية الخاصة من خلال تحسين الصحة والتغذية ومن خلال التعليم المدرسي والتدريب . أما الحكومات فتساهم مساهمة مباشرة بقيامها بالاستثمار في السلع العامة مثل

زادت حصة القوة العاملة في التوظيف بأجر في القطاع الحديث مع ارتفاع نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي

الخدمة المطلوبة لتكثيف العناية في العمل وأخذ في الاعتبار الخدمات



456

بسم الله الرحمن الرحيم (والله اعلم)

الشعاع ٣-٢ : لخصب الثمار من التلقيح الطبيعي الإجمالي وحصة الكوكبة الملقحة في التلقيح في غير الزراعة مدونين أحر. قوام المادة سبعة وخمسون
بالألف وخمسين ومائتين وأربعة عشر ألفاً. في كل قطف من إحدى إلى خمس عشرة روث فيه يوثق عدد روثيات التلقيح الطبيعي الإجمالي في الأوعية
الزجاجية لمدة ٣٥٠ يوم. المصدر : تلبية لطلب شركة ساندو، مدينته
Summers and Hee on 1991

المعدل الإجمالي للاتحاق بالمدارس الثانوية من ٢٧ في المائة إلى ٢٧ في المائة) (والمعدلات الإجمالية للاتحاق تشمل التلاميذ الذين ليسوا في السن المدرسية المعتادة ، وبالتالي فإن النسبة يمكن أن تتجاوز ١٠٠ في المائة من السكان (العنيين) .) وليست هناك أي منطقة أخرى تضاهي هذا النمو الشامل في الاستثمار والكتاب المحققة في نمو النتائج المحلي الإجمالي والتوسع في العمالة بأجر (والزيادة في الدخل .)

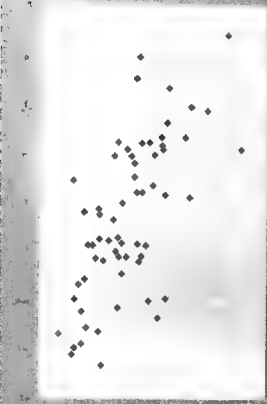
والعلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي تتجلى في البيانات التي تقارن معدلات النمو في نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي فيما بين البلدان في المدى البعيد (٦٠ - ١٩٨٥) مع التغييرات الحديثة لتركيب رأس المال

وبقدرة أكبر على الحصول على الدخل (الفصل الخامس) . وعلى الصعيد الكلي ، يلاحظ أن البلدان التي حققت مستويات عالية مستدامة من النمو الاقتصادي هي البلدان التي شهدت زيادات سريعة في أرصدة رؤوس الأموال المادية والبشرية . وبين عامي ١٩٦٥ و ١٩٩٠ ، زادت الاقصادات النامية ذات الأداء القاتق في شرق آسيا من نسب استثماراتها إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها زيادات كبيرة ، وذلك مِمَّا متوسطه ٢٢ في المائة في عام ١٩٦٥ إلى ما متوسطه ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٠ . كما زادت رأس المال البشري زيادة سريعة : ففي عامي ١٩٦٥ و ١٩٩٠ ، زاد المعدل الإجمالي للاحتكاك بالمدارس الابتدائية من ٩٢ في المائة إلى ١٠٢ في المائة ، وتحرك

الاستثمار في رأس المال المادي والبشري استثمار ضروري ولكنه لا يضمن نمو الإنتاجية

رأس المال لعادي

نمو نسب القائل من فروع المحلى الاجمالي (سنة مودة في السنة)

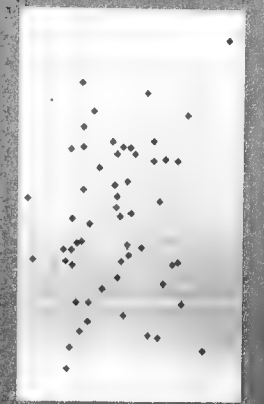


متر بصيب معاش من رأس المال العائلي (نسبة مئوية 4)

الشيخ ٢ ٤ في رؤس الأموال العادية والضرورية ولو لم يصب البعض من نتائج بعض الأجزاء خاصة الأمانة واليقين لها بمقتضى وعقودها
والداخل في الشركة ١٠ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١

رأس معال تبشیری

نوعه يختلف باختلاف من الخلق المحدث الاجمالي (مستند عليه في كتابه)



الزيادة في مصروف التمتع من ماله بت

المادى وسنوات التعليم المدرسى العمال (الشكل ٢ - ٤) . وتوضح العلاقات الإيجابية بين الاستثمار ونمو نصيب الفرد من الناتج من عيوة قوامها أكثر من مئتين بلداً منخفض ومتوسط الدخل تشمل جميع الأقاليم باستثناء الاقتصادات التى تمرّ بمرحلة انتقال فى أوروبا وأميا اللامستقر (والتي لا تتوافر حتى الآن بالملايين مقارنة للاستثمار فى التعليم لها) .

صحيح أن الاقتصادات السريعة النمو تستثمر استثماراً أكبر ، ولكن الاستثمار في حد ذاته لا يؤدي بالضرورة إلى نمو أسرع - إذ أن الصلة بين الاستثمار ونمو الإنتاجية هي أبعد ما تكون عن التلقائية. وهناك اقتصادات كثيرة زادت من نصيب الفرد فيها من أرصدة من رؤوس الأموال المادية والبشرية ، ومع ذلك شهدت معدلات نمو الإنتاجية إما منخفضة أو حتى سلبية. وبعض من البلدان التي

لما لأن لديها آفاقاً للاستثمار أبعد أمداً ولها لأن الدعم الحكومي ، إذ يخفض التكاليف التي يتحملها القطاع الخاص ، يظل يجعل من التعليم مجالاً خليقاً باستثمار القطاع الخاص فيه . وربما استمرت الأسر المعيشية أيضاً في التعليم المدرسي حتى وإن لم يُترجم ذلك إلى مستويات أعلى من إنتاجية العمالة ، وذلك لأنها تقدر ما يوفره التعليم من مزايا أخرى .

النمو الاقتصادي وعرض العمل

هل يؤدي النمو السريع في عدد السكان إلى الحدّ من النمو ومن مستويات المعيشة ؟ إن الحجة القائلة إن الاقتصادات القائمة تستطيع استيعاب عدد كبير من العمال هي حجة تبدو مقنعة . فالنمو الاقتصادي يحتاج إلى إنتاجية أخذة في الارتفاع (نصيب العامل من الناتج) ، ومن هنا ومع تساوى جميع الاعتبارات الأخرى ، فإن العدد الأكبر من العمال معناه انخفاض الإنتاجية . ولكن إن لم تكن الاعتبارات الأخرى متساوية فالعدد الأكبر من العمال يعنى مزيداً من الناتج ، كما أن النمو في الناتج يتوقف على كمية وإنتاجية جميع المدخلات ، بما في ذلك رأس المال المادي ورأس المال البشري والتكنولوجيا وكذلك عدد العمال . وليس من الضروري أن يكون لنمو السكان أثر ملبى في الاستثمار ، ولأن الضرورى أن يقلل من إنتاجية المدخلات .

وقد يكون للناتج الهزيلة التي تعود على العمل صلة ضعيفة بمعدل النمو في عرض العمل . وواقع الأمر في العقود الأخيرة أن الفوارق في نمو عرض العمل المحتمل في الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل لا تنصر الفوارق في أوضاع سوق العمل . ففي الفترة ٦٥ - ١٩٩٣ ، تشابهت معدلات النمو في عدد السكان الذين هم في سن العمل تشابهاً يبعث على الدهشة فيما بين الأقاليم ، فلم تكن تختلف إلا ببضعة أضعاف من نقطة مئوية (والاستثناء الوحيد هو إقليم أوروبا وآسيا الوسطى التي كانت قد حققت قفلاً بحلول عقد الستينات معدلات منخفضة في الخصوبة) . ولكن الفوارق في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كانت ضخمة كما يتضح من الشكل ٢ - ٥ . ففي شرق آسيا ، فاق النمو في الناتج النمو الحادث في عدد السكان الذين هم في سن العمل بما

درجت بصورة نظامية على استثمار أكثر من ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - ومنها الاتحاد السوفياتي السابق وتنازانيا وسري لانكا ، والصين في عقد السبعينات - لم تحقق نمواً سريعاً . كما أن التغيرات التي تطرأ على متوسط سنوات التعليم المدرسي للعمال ترتبط بالنمو الأسرع ارتباطاً ضعيفاً . فقد تومنت كثرة من البلدان الأفريقية في نظمها التعليمية ، وزادت من متوسط سنوات التعليم المدرسي لقوتها العاملة ، ولكنها لم تشهد إلا نمواً ضئيلاً مقابل ذلك .

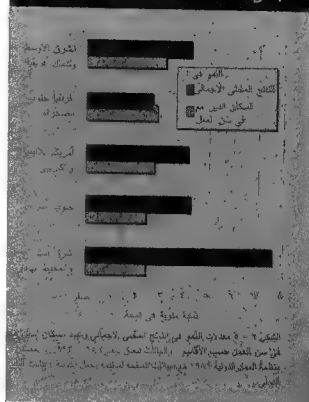
وهذه العلاقة التي هي أبعد ما تكون عن التلقائية بين الاستثمار ونمو الإنتاجية تنطوي على تبهنتين ضمنتين آخرين ، أولاهما أن النمو لا يتوقف على مدى سرعة تراكم المدخلات وحسب ، بل يتوقف كذلك على نوعية هذه المدخلات والتكنولوجيا التي تنطوي عليها ومدى استخدامها استخداماً كفواً . والاقتصادات السريعة للنمو لا تقوم بمجرد زيادة الاستثمارات ، ولكنها تجمع بين رأس المال المادي والعمال المنظمين بأساليب تزيد من نصيب العامل من الناتج وهي نتيجة تشير إلى الدور الحاسم الذي تضطلع به السياسات الحكومية في تهيئة بيئة تشجع على الاستثمار / الإنتاجية .

ثانياً ، إن العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري ونمو الإنتاجية هي أضعف بكثير منها بين الاستثمار في رأس المال المادي ونمو الإنتاجية ، كما يتضح من الشكل ٢ - ٤ . إلا أن هذا لا يوحي بأن لرأس المال البشري أهمية أقل بالنسبة للنمو . ويؤخذ من دراسات الاقتصاد القياسي أن معدلات الاستثمار والهيئات الأولى للتعليم هي مؤشرات قوية تنبئها بالنمو لاحقاً . وإذا تساوت جميع الأمور الأخرى ، فإنه كلما زاد عمال الأمة تعليماً زادت إمكاناتهم على اللحاق بالتكنولوجيات المساندة ، وبهذا يتحقق نمو أسرع في الناتج . بيد أن ما يضعف العلاقة هو ما يبدو من أن العمال يريدون الاستثمار في رأس المال البشري حتى في أنواع البيئات الشائكة المنخفضة النمو التي تجنح إلى تخويف استثمار القطاع الخاص في رأس المال المادي . وهناك سبب يتمثل في أن رأس المال ينقسم بقدر أكبر على الانتقال وفي وسعه أن يلتمس بسهولة فرصاً أفضل في أقاليم أو بلدان أخرى . وهناك سبب آخر هو أن الأسر المعيشية قد تواصل الاستثمار في التعليم

يتباطأ النمو فيه بعد ذلك . وفي عقدي الستينات والسبعينات ، كان عدد السكان الذين هم في سن العمل في جمهورية كوريا ينمو بسرعة ٢,٨ في المائة في السنة ومع ذلك فإن النمو الاقتصادي شجع بتوسيعه فرص التوظيف فعلاً على زيادة عرض العمل وذلك مع ارتفاع معدلات مشاركة المرأة . ومع نمو الدخل ، توالى جهود تنظيم الأسرة ، شربت الأسر المعيشية الكورية تختار عدداً من الأطفال أقل . ومع انخفاض الخصوبة استثمرت العائلات مزيداً من المال في كل طفل لديها ، فزاد ذلك من متوسط عدد السنوات التي أمضوها في المدرسة . كما أن الاقتصاد الأخذ في النمو مكن الحكومة والأسر المعيشية من تخصيص مزيد من الموارد بالنسبة لكل تلميذ ، مما حسن من نوعية نظام التعليم الكوري . كما أن الاستثمار في رأس المال البشري ساعد على استدامة معدلات النمو السريع في كوريا ، ومنذ الحلقة المفرغة الخيرة بين النمو الاقتصادي وعرض العمل ، واليوم كانت كوريا ، شأنها شأن أمم شرق آسيا الأخرى ، تنجز مرحلة الانتقال الديمغرافي من المعدلات المرتفعة للفصولة إلى المعدلات المنخفضة لها ، وتواجه السوق العالمية بقوة عاملة بطيئة النمو فائقة المهارة مزائدة للجزء الطيب عن العمل .

على أن المعضلة ما زالت ملازمة بشأن ما الذي ينبغي عمله بشأن مستقبل عرض العمل في المناطق التي أصيب فيها للنمو الاقتصادي بالركود ، واستمر عدد السكان في النمو السريع كما هو حادث في جزء كبير من إفريقيا والشرق الأوسط . ليست هناك أجوبة سهلة . فالأمر يستلزم ما يقرب من عشرين سنة لكي تحقق معدلات الخصوبة المنخفضة ببطء مقدرراً في نمو عرض العمل . ثم إن انخفاض الخصوبة من شأنه في المدى القصير أن يزيد من عرض العمل إذا انضمت النساء اللاتي كان يتعين عليهن تربية الأطفال لقوة العمل بدلاً من ذلك . وإذا كان الهدف المتوخى هو زيادة دخل العمال ، فإن الموارد تحقق عائدات أعلى لو استخدمت في تشجيع زيادة الطلب على العمل - وأمثلة هذه التدابير تحقق تحسناً في النتائج التي تعود على العمل بأسرع مما تحققت المحاولات المباشرة الزرامية إلى الحد في المستقبل من عرض العمل . وبناء عليه ، فإن إعطاء النمو في عدد السكان وإن لم يكن هو البديل لبذل جهود لزيادة الطلب على العمل ، فليس ثمة مبرر يدعو إلى التركيز على السياسات الاجتماعية التي

كان النمو في عدد السكان الذين هم في سن العمل متشابهاً فيما بين الأقاليم على خلاف النمو في الناتج المحلي الإجمالي



متوسطه نمو ٥ نقاط مئوية في السنة ، وفي أمريكا اللاتينية كان الفرق أقل من ١,٥ نقطة مئوية ؛ أما في إفريقيا جنوب الصحراء فقد فاق النمو في عدد السكان الذين هم في سن العمل النمو الحادث في الناتج المحلي الإجمالي . وحيث ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي ، نما متوسط الناتج بالنسبة للعمال الفرد نمواً سريعاً فتضايف في شرق آسيا مرة في كل خمسة عشر عاماً بالمقارنة مرة كل خمسين عاماً في أمريكا اللاتينية ، وانخفض فعلاً في أفريقيا جنوب الصحراء .

وبين النمو الاقتصادي وعرض العمل اعتماد متبادل ، ولكن يبدو أن علاقة السببية تميز في اتجاه آخر . خلافاً لما يُدعى في كثير من الحالات ، وذلك بأن تشجيع النمو الاقتصادي السريع في عرض العمل في بادئ الأمر ، ثم

تركز الأجور وتخفض مستويات المعيشة كما كان الحال في غانا قبل الإصلاحات التي أجرتها . ولكن العمل المجرد على زيادة رصيد رأس المال المادي وعدد سنى التعليم المدرسى لا يُترجم تلقائياً إلى نمو مستدام ، وهو ما اكتشفته بولندا . والاستراتيجية الإنمائية التي تستند إلى السوق وتشجع المؤسسات والأمر المعيشية على الاستثمار في المستقبل بصورة منتجة ومريحة تستطيع استدامة الطلب المرتفع على العمل . وهي استراتيجية تمكن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من توسيع فرص التوظيف وزيادة أجور قواها العاملة التي كثيراً ما تكون أخذت في النمو السريع .

تساهم في خفض الخصوبة - كتمثيل البنات ، وإجراء تحسينات في مركز المرأة ، واستثمارات في الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة ، وهي تدخلات قد يكون لها ما يبررها من حيث مساهمتها في صحة الفرد والأسرة ورغاهيتهما .

• • •

إن النمو الاقتصادي يحقق أجوراً أعلى ويشجع العمال على الانتقال إلى وظائف ذات أجر أعلى وإنتاجية عالية في القطاع الرسمي كما يستبان من تجربة ماليزيا . والاستثمار في رأس المال المادي وفي البشر هو مفتاح النمو الاقتصادي والإنتاجية الأعلى - وفي غياب الاستثمار ،

الفصل الثالث

الأسر المعيشية ، والنمو ، والتوظيف

وبين الطلب عليه من جانب رب العمل هو الذي يسفر عن نتائج التوظيف التي نلاحظها .

ويرسم هذا الفصل خريطة للتغيرات التي تطرأ على قرارات الأسر المعيشية بشأن العمل ولما تجلبه التنمية من تنظيم للعلاقات الخاصة بالتوظيف ، ثم يتأمل في المحددات التي تقرر البطالة في البلدان الغنية والفقيرة .

قرارات الأسر المعيشية وعرض العمل

للأسر المعيشية في كل مكان موارد محدودة تحقق بها أهدافها . والموارد الرئيسية بالنسبة لغالبيتها ، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، هو وقت العمل .

مشاركة القوة العاملة

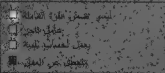
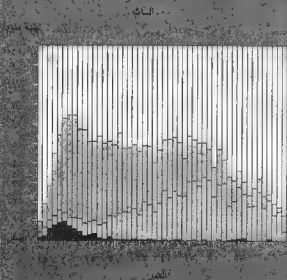
يتعين على الأسر المعيشية أن تقرر كيفية تخصيص

بنفق معظم الناس ، لياً كان عرقهم أو جنسيتهم أو مرحلة التنمية في بلادهم ، معظم حياتهم في العمل في سبيل العيش . وللمنمو الاقتصادي وارتفاع دخل الفرد تأثير هائل في نوع العمل الذي تضطلع به الأسرة المعيشية ، وفي الدخل الذي تنتجها ، وفي الكيفية التي تنصرف بها في وقتها ، وفي القطاع الذي تعمل فيه وهل تقدم على الهجرة أم لا ؛ ويؤثر ارتفاع إنتاجية العامل وتقاضيه أجراً حقيقياً مرتفعاً في القرارات التي تتخذ بشأن من في الأسرة المعيشية ينبغي له أن يعمل ومن ينبغي له أن ينال تعليمًا ، وما مقدار هذا التعليم ، وكيف تعامل الأسرة المعيشية مع الأخطار ومع الدخل غير المضمون . وفيما يتعلق بأرياب العمل ، فإن الإنتاجية المرتفعة تؤثر في الطلب على العمل ، وفي تنظيم الإنتاج ، وفي طبيعة عقود التوظيف . وإن التفاعل بين عرض العمل الذي توفره الأسرة المعيشية

الوقت الاجمالي لعملها بين النشاط الممتد إلى المنزل ونشاط السوق. وقرارات الأسر المعيشية تتأثر بدخلها وبالأجور التي يحصل عليها كل فرد من أفرادها. والدخل المنخفض لا يعني دائماً إنفاق ماعات طويلة في العمل. فتزوي الأدلة الممتدة من استقصاء للأسر المعيشية في



تفاوت المشاركة في القوة العاملة والتوظيف بأجر والبطالة جميعاً حسب العمر والجنس



شكل ٣: نسبة التوظيف بالخدمة المنزلية في سن العاشرة حسب البلد (البيانات من تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٥، ديسمبر). (البيانات حسب النوع والجنس)

الانتقال إلى فرص العمل ، ولا سيما في المناطق الريفية . ولكن الانتاجية الأعلى للعمالة والأجور الحقيقية الأعلى من شأنهما في مرحلة ما زيادة دخل الأسر المعيشية بالقدر الذي يكفي لكي يختار الفرد العمل عدداً أقل من الساعات . ومن مزايا النمو الاقتصادي المستدام في البلدان الصناعية الحالية ذات الدخل المرتفع أن هناك انخفاضاً بنحو ٤٠ في المائة في عدد ساعات العمل التي يعملها الفرد في السنة ، مما متوسطه ٢٦٩٠ ساعة في عام ١٩٠٠ إلى ١٦٣٠ ساعة في عام ١٩٨٦ .

كما يتعين على الأسر المعيشية أن تقرر من يذهب للعمل وفي أي أنشطة . ووفقاً لمقياس العمل الذي يتبع بصورة تقليدية ، فإن الرجل يعمل ساعات أطول من المرأة . ولوحظ في طائفة كبيرة من البلدان أن كل الرجال تقريباً بين الخامسة والعشرين والرابعة والخمسين من العمر يشتغلون بصورة مباشرة في أنشطة مدرة للدخل ، سواء في المنزل أو في مزرعة الأسرة أو في مؤسسة أو في سوق العمل (الشكل ٣ - ١) . وتقتصر الاختلافات بين البلدان بالنسبة للشباب والمسنين . ومن ذلك مثلاً أن نسبة المراهقين والمسنين الذكور الذين يعملون في أوغندا أكبر منها في البرازيل ، وهو ما يرجع في جزء منه إلى اختلاف مستويات الدخل ، وبالتالي اختلاف أنماط التعليم المدرسي والتقاعد .

وبالنسبة للذين يشتركون في أنشطة السوق ، فإن التوظيف مقابل أجر أكثر شيوعاً بين الشباب ، أما انتشار حالات عمل المرأة لحساب نفسه وتنظيم المشروعات الخاصة ، فهو يتزايد مع زيادة العمر ؛ والبطالة أعلى ما تكون بين العمال الشباب (الذين يرجح قيامهم بتغيير أعمالهم) . وهذا يوحي بأن التوظيف مقابل أجر يمثل بالنسبة لعدد من الأفراد طريق البدء واكتساب بعض الدخل وتعلم المهارات ثم إقامة عمل مستقل في خاتمة المطاف . ويعطى الشكل ٣ - ٢ صورة للسكان في سن العمل في أحد البلدان ، ماليزيا ، ويوضح كيف تتفاوت تخصيص الوقت بحسب العمر والجنس .

ولكن التعريف التقليدي ، للعمل ، يسمى توصيف الجهد النسبي ، إذ نادراً ما يؤخذ في الحسبان الوقت المخصص لأنشطة الأسرة المعيشية خلاف الزراعة . وفي جميع المجتمعات تقريباً يقوم معظم الأسر المعيشية بإسناد عبء

المساكنات التي تنحاز ضد الزراعة وتنحاز إلى المناطق الحضرية من حيث إيجاد الوظائف وتقديم الخدمات العامة أو كليهما (الفصل الرابع) . وأياً كان الأمر ، فإنه يتعين فهم سلوك الهجرة بوصفه استجابة من الأسرة المعيشية للفرص المتاحة في مكان آخر ، وهو ما يعنى أن الجهود التي تبذل للحد من الهجرة قد يكون مآلها الخيبة أو يكون تنفيذها أمراً مكلفاً .

الخصوبة والتعليم المدرسي

يعكس عدد الأطفال الذي ينجبه زوجان ، إلى حد كبير ، التفضيلات المتعلقة بحجم الأسرة . ويمثل الأطفال في الأسر المعيشية الريفية الفقيرة مصدرًا مهمًا من مصادر العمل الزراعي والأمان في الشيخوخة . ومع التنمية ، يرغب معظم الأسر في عدد أقل من الأطفال ، وذلك مع ازدياد فرص التوظيف والقيمة السوقية لوقت المرأة ، واختيار المرأة أن يكون لديها عدد أقل من الأطفال . وفي الوقت نفسه ، فإن الارتفاع في الدخل يقلل من القيمة الاقتصادية للأطفال بوصفهم عمالًا عائليين ، ويوصفهم بدلاً من ذلك بـ "ضمان الدخل" ، سواء النظم الحكومية أو نظم القطاع الخاص الأكثر انتماء بالطابع الرسمي ، بما في ذلك دعم الشيخوخة .

وإذا اختار الآباء الأكثر غنى أن يكون لديهم عدد أقل من الأطفال ، فهم يقومون بالاستثمار كثيفاً فيهم ، ولا سيما في شكل المزيد من التعليم . وفي معظم البلدان تتلقى البنات من التعليم أقل مما يتلقاه الصبيان - وبصورة أساسية في جنوب آسيا والشرق الأوسط - ولكن البنات في بعض المناطق ، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ، يتلقين فضلاً تعليمًا أكبر . وتعليم البنات تعليمًا مدرسيًا أقل إنني يعكس فرصاً اقتصادية أقل بالنسبة للمرأة ، كما أن له آثاراً ثقافية مباشرة . ومن مظاهر التنمية في شرق آسيا التوسع السريع في تعليم البنات والصبيان أيضاً ، مما عاد بمنافع على الجيل التالي . وعادةً تخصص الأمهات ذوات التعليم الأكبر قدرًا أكبر من موارد الأسرة المعيشية لأغراض التغذية وتربية أطفالهن ، كما أنهن يولين تعليمهم أولوية أكبر . والتأثير المتراكم لقرارات الأسر المعيشية المذكورة هو تحقيق نمو أبطأ ومهارات متزايدة للقوة العاملة - بعد تعثر استمرار ما يقرب من خمس عشرة إلى عشرين سنة .

تربية الأطفال وإدارة المنزل إلى المرأة ، وكثيراً ما يتضح من دراسات الاقتصاد الجزئي أن المرأة تعمل ساعات أطول مما يعمل الرجل - ولا سيما متى كانت عاملة أيضاً في اقتصاد السوق .

ومشاركة المرأة في القوة العاملة كثيراً ما يطرأ عليها تغيير بأشكال مهمة مع المعنى في التنمية . وتجنح معدلات المشاركة من جانب الإناث إلى الارتفاع متى كان تنظيم الاقتصاد يدور حول الإنتاج الممنند للأسرة في الزراعة . ومع النمو الاقتصادي وزيادة الحضرية تنقص المشاركة في أحيان كثيرة ، إذ تبقى المرأة في البيت في حين يخرج الرجل للعمل . وفي المستويات الأعلى من هذا لدخل الفرد ، تعود مشاركة المرأة إلى الزيادة مع زيادة خيارات السوق بالنسبة للمرأة . كما تعكس أنماط المشاركة في القوة العاملة بدورها الاختلافات الثقافية والمذهبية . فالحاجة ندو إلى مزيج من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية لتعليل السبب في أن معدلات مشاركة المرأة في أوغندا ورومانيا واليابان أعلى منها في باكستان والبرازيل (الشكل ٣ - ١) .

الهجرة

كما يتعين على الأسر المعيشية أن تقرر أين تعمل ؟ والهجرة - سواء أكانت دائمة أم مؤقتة ، محلية أم دولية - هي قرار تتخذه سوق العمل إلى حد كبير : فينتقل أفراد الأسر المعيشية إلى حيث توجد وظائف . ومتى كان الدخل منخفضاً ، يتطلب العمل مقابل أجر نزوح أفراد الأسرة المعيشية الريفية ، إما بصورة مؤقتة أو دائمة . ثم إن الهجرة لتراهي فيها الرغبة في تنويع مصادر الدخل - فقد تبعث الأسرة المعيشية بشخص للعمل في المدينة ، في حين يبقى الآخرون في مزرعة الأسرة أو في اقتصاد الأجر المحلي . وبصورة عامة ، تقترب الهجرة المؤقتة بوظائف موسمية ، وقد تقتضى عبور الحدود الدولية : ومن الأمثلة على ذلك عمال المزارع الأندونيسيين الذين يسافرون إلى ماليزيا ، والعمال المكسيكيون الذين يسافرون إلى الولايات المتحدة ، والموزمبيقيون الذين يقصدون جنوب إفريقيا .

وتنحو التنمية الاقتصادية مع مرور الوقت نحو زيادة فرص التوظيف الحضري ، وتشجع العمال على إعادة الاستيطان في المدن . على أن هذه العملية قد تشوهها

معالجة المخاطر

من دواحي القلق الشائع بين الأسر المعيشية كيفية معالجتها للمخاطر التي تواجهها ، سواء بسبب انهيار المحصول ، أو البطالة ، أو اعتلال الصحة ، أو العجز في سن الشيخوخة . وينطوي جزء من الاستراتيجية التي تتبعها الأسرة المعيشية في تخصيص وقت العمل على معالجة مخاطر الانخفاض المؤقت أو الدائم في الدخل . بل إن الأسر المعيشية العاملة الفقيرة تجد لديها وسائل لمعالجة عدم اليقين الاقتصادي وتقلل الفرق بين الاستهلاك والدخل بدرجة أكبر . وهو ما يتحقق بطفلة شتى من الآليات - إعادة تخصيص وقت العمل ، وقرارات الخصوبة والزواج ، والمخدرات المالية ، والتحويلات المالية داخل الأسرة أو من المجتمع ، أو الاقتراض . فقرارات الخصوبة مثلاً ، تنجم في جزء منها عن الخطر المتصور بأن بعض الأطفال سيوتون قبل أن يصلوا من البلوغ ، مما يقرض للخطر مصدر الآباء الرئيسي للدعم في سن الشيخوخة .

وبفلاوت مدى استجابة عملية تخصيص العمل لاستراتيجية إدارة المخاطر بفلاوت البدائل المتاحة . فقد تبين في بوتسوانا وسواها أن الأسر المعيشية تقرر كيفية التي تخصص بها وقت عمل أفرادها في البيت وفي المدن الأخرى (أو في الخارج) على أساس الحد من المخاطر . ومع التنمية الاقتصادية ، تنحو الأسر المعيشية نحو تخصيص مزيد من الوقت لأنشطة تستند إلى السوق . أما المخاطر المرتبطة بسوق العمل ، ولا سيما مخاطر البطالة ، فتزداد أهميتها بدرجة متسبة .

علاقات التوظيف

يعمل نصف عدد العمال في العالم لحسابهم الخاص أو يعملون في مشروعات عائلية . ولكن مع تنامي الاقتصادات يقل مزيد من العمال على العمل مقابل أجر ، فتتغير علاقات التوظيف علاقات رسمية ومتنوعة ومعقدة بصورة متزايدة . وهناك قوى كثيرة تعمل عملها بصورة منظمة في استئثار الجهد ورصده والمشاركة في المخاطر وضمان العادل . والتدريبات المجدية في مرحلة من مراحل التنمية قد لا تؤدي وظيفتها فيما بعد مع التطور الحادث في الاقتصاد .

والشكل الغالب من أشكال تنظيم العمل في الاقتصادات التقليدية هو شكل مؤسسة الأسرة ، وهي مزرعة عادة . والميزة الرئيسية فيها هي أن الأسرة المعيشية تحتجى جميع مكاسب نشاطها ، بحيث تكون لجميع أفرادها مصلحة مباشرة في العمل الانتاجي ، أما عيوبها فتتمثل في صغر حجمها والموارد المحدودة . ومتى كان معظم الانتاج زراعياً ، فإن وفورات الحجم لا تهم ، وحتى حيث تسبغ التقنيات الجديدة المنطوية على المكنة مزايا على المزارع ذات الحجم الكبير في بادئ الأمر ، فالمعتاد أن تنشأ أسواق للتأجير تسمح لصغار المزارع بأن تستفيد من هذه المزايا . وتتوافر للمزارع الأكبر حجماً عادة فرص أفضل للحصول على الائتمان . ولكن كفة المزايا الخاصة بالمزارع الأسرية من حيث استئارة الجهد ترجع كفة المزارع الأكبر بصورة عامة . وما فتئت مزارع الأسرة وغيرها من المؤسسات الصغيرة تمثل الأشكال الكفأ لتنظيم العمل بالنسبة لعدد كبير من الانتاج في المجتمعات الأفقر .

وحتى حين تكون الغلبة لمزارع الأسرة ومؤسسات الأسر المعيشية ، فإن هناك أنواعاً أخرى من علاقات التوظيف تتماشى معها . وأبسط أشكال عقد العمل ، هو العقد الخاص بعمل عارض صرف ، مثل العقد الذي يبرم مع متطلي الفاكهة وسائلي ميارات الأجرة والعمال المؤقتين . ونقاس الإنتاجية بسهولة في هذا الشق من سوق العمل ، وتكون المحاسبة بالقطعة مقبولة من جانب العمال وأرباب العمل باعتبارها نظاماً عادلاً للجزاء . والطلب على هذه العمالة دالة لقيمة مساهمة العامل في الناتج ، في حين أن العرض يتوقف على مدى تقدير الأفراد لقيمة وقتهم (أو ما الذي يستطيعون كسبه من مكان آخر) . ومع التوسع في فرص التوظيف ، يصبح هذا النوع من خدمة العمل أكثر تخصصاً . وكثيراً ما يشترط الدفع بترتيب سابق عن الخدمات اللازمة لضمان توريد العمال في الوقت المناسب . ويبرز مقابلو العمالة باعتبارهم قوة فاعلة مهمة في هذا المقام ، كما كان شأنهم عند ازدهار صناعة الفاكهة في عقد الثمانينات في شمال شيلي . وكان لمنظمي المشروعات أهميتهم في الصناعة كثيفة الاستخدام للعمل والتي تقع في مناطق يعيش سكانها في أماكن متباعدة . وهؤلاء يتعاقدون مع المزارعين ، ويقومون بدور وكالات الاستخدام ويساهمون في تدفق المعلومات

عبر أوضاع العمالة في المناطق المتجاورة .

عقود ضمنية

متزايدة من خلال عقود رسمية بين المستخدمين وأرباب العمل .

وتوفر عقود العمل الرسمية بصورة نمطية إطاراً للاستثمارات المشتركة من جانب أرباب العمل والعمال . والمؤسسات تعرف قيمة القوة العاملة الموثوق بها والمدرّبة تدريباً جيداً والتي تلم بالخصائص المحددة لعملية إنتاجها . ومن هنا تخصص الموارد المطلوبة لاستخدام وتدريب قوة عاملة تطابق احتياجاتها تماماً ، وتقدم حوافز لمن يقيمون على الولاء . ويقدّر العمال بدورهم قيمة ضمان حصولهم على أجر منتظم . ويقدم بعض الشركات « أجور كفاية » - وهي أجور تعتمد تحديدها بأعلى من أجور السوق - كيما تزيد من تكلفة خسارة الوظيفة بالنسبة للعمال ، وتحصل في لقاء ذلك على عمال جديدين وتحفظ بهم وتحفزهم . أما التفضيلات المتعلقة بعقود فلانيد من أن تتفق مع نظام أوسع لحقوق العمال القانونية ، وهي التي تحكم بصورة نمطية علاقات العمل في الاقتصادات العصرية ، فتشتمل معايير الحد الأدنى ، وعضوية النقابات ، وضمان الوظيفة ، وهي قضايا تعود إليها في الباب الثالث من التقرير .

البطالة

اشتغل ماسبيك ما يقرب من نصف عمره البالغ اثنين وخمسين عاماً في مصنع سيار للشاحنات في تسارانشويس في هولندا . وتتم إعادة هيكلة المصنع تحت إدارة جديدة ، وكان ماسبيك من بين الآلاف من العمال الذين فقدوا وظائفهم . وفي ضوء سن ماسبيك ومهارته المحدودة فيمكن من الصعب عليه جداً الافتداء إلى وظيفة جديدة .



ونغولو فلاح معمم يعيش بالقرب من كورموغو في شمال كوت ديفوار ، ويعمل خمس عشرة ساعة في الأسبوع في المتوسط . ولقد كان يود أن يعمل عدداً أكبر من الساعات ليحسن من مستوى معيشته أسرته ويدفع نفقات تعليم أطفاله ، ولكن العمل الكافي لا يتوافر إلا في موسم الحصاد .



وزيبا تخرجت من حوالى ثلاث سنين من جامعة نكا في بنغلاديش ، فامتدّى كل زملائها من الذكور تقريباً إلى

تبين من الدراسات المتعلقة بأسواق العمل الريفية في البلدان النامية أن القوى الاجتماعية والاقتصادية الحادثة ، كثيراً ما تؤثر في الأجور . ففي القرى الفقيرة يحتمل أن تحدد الأجور عند مستوى يضمن للعمال الحصول على ما يكفي لطعامهم حتى يؤدوا عملهم بكفاءة . والأكثر شيوعاً هو تحديد الأجور بالنسبة لمهمة معينة في موسم ما . وربما روجعت اعتبارات أي الأجور يكون عادلاً . وقد انضمت من دراسات أجريت في الهند أن معدلات الأجور اليومية في مناطق ريفية مخينة معدلات موحدة بصورة تبتعث على الدهشة وذلك بالنسبة للعمال من نفس الجنس على الرغم من الفوارق في الانتاجية الفردية . صحيح أن الأجور تتفاوت فعلاً بالنسبة لمهام مختلفة ، والمحددة بموسم معين ، ولكنها لا تعكس الانتاجية بصورة مباشرة . وبذلك من ذلك ، ينزع العمال الأكبر إنتاجية للحصول على مزيد من فرص التوظيف في حين أن العمال الأقل إنتاجية منهم لا يحصلون إلا على فرص توظيف أقل في المواسم الزائدة - وتحتوي هذه العقود على حوافز للمكافأة على الجهد المبذول ، وكثيراً ما تنطوي على عنصر لمساورة المخاطر . ولهذه الأسباب نفسها شاعت عقود المزارعة ، ولكن الأرجح استعمالها حيث تكون تكاليف الرصد مرتفعة أو حيث تكون العلاقة بين الجهد المبذول والانتاجية غير واضحة .

عقود رسمية

مع زيادة دخل الفرد والتصنيع ، أصبحت الترتيبات غير الرسمية والانتاج على نطاق صغير أقل جدوى . فمعظم أنشطة الصناعات التحويلية ، وكثير من أنشطة الخدمات تبدى قدراً من وفورات الحجم أكبر منه في الزراعة ، سواء في الانتاج أو للتصديق أو التمويل . يضاف إلى هذا أن العمال يكتفون لا لمجرد الاضطلاع بمهمة محددة تحديداً صارماً ، بل لكي يصبحوا جزءاً من جهد منسق . ولا بد من تدريبهم وإعطائهم مسؤوليات وتحديات وحوافز . وما زالت الاعتبارات المتعلقة باستئارة الجهد ، ولتعلق من ناحية المخاطر ، والأعراف الاجتماعية تتفاعل مع التكنولوجيا فتتمخض عن النتائج التي تلاحظ في سوق العمل ، ولكن هذا يجري حله بصورة

عمل ، أما زيبا فهي برغم المعنى الجاهد في سبيل الامتداء إلى عمل في دكا وشيتا غونغ ومسطر رأسها في بلدة خولنا ، فإن شيئا لم يعرض عليها . فأرهاب العمل يفضلون استخدام الرجال اعتقاداً منهم بأنهم سيكونون أكثر التزاماً بالحرص على مستقبلهم العملي .

• • •

تقوم الأسر المعيشية بتوفير العمالة التي يطلبها أرباب العمل ، وهذا التفاعل زلداً عمل الأشخاص لحساب أنفسهم والانتاج الأمري هو الذي يفسر عما نلاحظه من فرص التوظيف وامتداده من أجور . ولكن كثرة من الذين يريدون العمل ليس في وسعهم الامتداء إليه . وتتخذ البطالة أشكالاً كثيرة ، كما يتضح من القصص المتناقضة لماسبيك ونغول وزيبا ، وكلها تنطوي على تكلفة بشرية . وأسباب البطالة معقدة ، وكثيراً ما تكون منبئة الصلة بمستوى التنمية . ومن الواضح أن الفرق بين معدلات البطالة الفرنسية واليابانية (وهي ١١,٦ و ٢,٥ في المائة على التوالي في عام ١٩٩٣) ليس نتيجة للاختلاف في الدخل . ولكن للتنمية تأثير مهم في الكيفية التي تعبر بها البطالة عن نفسها وهو ما ورد في الإحصاءات الرسمية (الإطار ٣ - ١) .

وفي البلدان المنخفضة الدخل ، تستوعب العمالة غير الرسمية والرسمية مجتمعين كل القوة العاملة عادةً ، ولا سيما في المناطق الريفية . وكثيرون من أولئك العمال ليسوا في حالة استخدام كامل ، فيعوضهم قد يعمل جزءاً من الوقت فقط ، وينفق في العمل ساعات طويلة في ذروة المواسم الزراعية ، ولكنهم فيما عدا ذلك يقعون عاطلين معظم الوقت . غير أن طبيعة الإنتاج في الاقتصادات الزراعية هي من شكلة تجعل البطالة الصريحة - التي نعرف بأنها عمالة ليس لها استخدام أو تبحث عن عمل - نادرة نسبياً . والأفراد الذين ينتمون إلى الأسر المعيشية الفقيرة لا يسعهم البقاء بدون عمل ، كما أن المشاركة في عمل منخفض الإنتاجية في الزراعة أمر واسع الانتشار . ولكن إذا كانت البطالة الصريحة منخفضة ، فإن استخدام العمالة استخداماً ناقصاً أمر منتشر . فالعمال الريفيون في غانا يعملون ما متوسطه ثمانية وعشرون ساعة في الأسبوع فقط ، في حين أن ما يقرب من ١٠ في المائة من القوة العاملة في فييت نام تعمل أقل من خمس عشرة ساعة

في الأسبوع وإن كان كثيرون منهم يؤدون العمل ساعات أطول . وقدر مكتب الإحصاءات في بنغلاديش أن ما يقرب من ٤٣ في المائة من القوة العاملة في البلاد كانت في عام ١٩٨٩ تستخدم استخداماً ناقصاً .

والموارد البشرية تستخدم استخداماً ناقصاً في كل البلدان تقريباً - فالراغبون في العمل لا يسعهم الامتداء إلى القدر الذي يفيقونه من العمل . وفي المناطق الأفقر والريفية يتخذ هذا أساساً شكل بطالة جزئية موسمية . وفي المناطق الحضرية ، يتخذ ذلك مظهر العمال الذين ثبتت مهمتهم فكتوا عن البحث عن عمل . (وفي جنوب إفريقيا تبلغ جملة البطالة بين السود ما يقرب من ٤٠ في المائة وقد كلف حوالي ثلاثة أرباعهم حتى عن البحث عن عمل) .

وعبر مسار التنمية ، وانمكاشاً للتحوّل الهيكلي للاقتصاد ، فإن التركيز في البطالة يتغير من البطالة الجزئية إلى ضرب من ضروب البطالة الأكثر صراحة . ويرجع هذا الانتقال في جزء منه إلى ارتفاع الدخل والحضرية . ومع نمو البلدان وارتفاع دخل الأسر المعيشية ، يتسنى للأفراد أن يقدموا في احتمال قضاء فترات بدون عمل وهم ينتظرون وظيفة . أما الاقتصادات الأكثر عصرية ، فهي تنظم العمل على نحو لا يجعلها تملس القيا لمشاطرة العمل أو تصحيح عدد ساعاته بمثل السهولة التي تتم في الترتيبات الزراعية . على أنه يلاحظ وجود فوارق ضخمة - في البطالة الصريحة حتى فيما بين البلدان التي هي من نفس المستوى للدخل . إذ يشابه دخل الفرد في البرازيل وبنولندا والجزائر جداً ، ولكن معدلات البطالة الصريحة فيها كانت في أوائل عقد التسعينات على التوالي ٢١ و ٣,٩ و ١٦ في المائة (الشكل ٣ - ٣) . وإذا أريد فهم هذا التباين ، فمن الأهمية بمكان إدراك القوى الاقتصادية المختلفة التي تولد عنها البطالة .

فالبطالة الصريحة قد يحركها عرض العمل أو الطلب عليه . وقد يقرأ فيها قرار يتخذه العامل برفض وظيفة معروضة عليه والانتظار إلى أن تعرض عليه وظيفة أفضل ، أو قد تكون أمارة على توقعات خاطئة ، أو قد تنتج عن فشل المياسات أو عن أوجه الجود التي تقال من الطلب على العمل بالنسبة للعرض . وفي كثير من الأحيان تقسم البطالة بحسب النوع أو السبب . فالبطالة الانتقالية التي تنتج عن العمل المعتاد للأسواق ، هي بصورة نظمية بطالة قصيرة الأمد ، وتمثل جزءاً من عملية بحث العمال

الإطار ٣ - ١ ما هي البطالة ؟

من هم الماطلون عن العمل ؟ إنهم يشملون العمال الذين في كوت ديفوار والعمال المحمدين في الهند المعجزين عن الاندماج إلى عمل في موسم الكساد ؛ وعمال الصلب البولنديين وعمال الموانئ الهولنديين الذين فقدوا وظائفهم في التغييرات القطاعية في الطلب على مهاراتهم ؛ وأفراد الطبقة الدنيا في الولايات المتحدة وجبل من شباب العمال في جنوب إفريقيا ممن نصد عليهم الأعداء إلى أسلاك أو الذين أنكر عليهم الوصول إليها ؛ وخروجي الجامعات المصريين والموظفين المدنيين اليابانيين في نيكاراغوا الذين ضللت توقعاتهم في الحصول على وظائف جديدة والذين تحولهم أسهمهم الممتدة إلى أن تظهر وظائف مناسبة . كم عدد المتعطلين عن العمل ؟ اسعدت معظم معدلات البطالة التي تم الإبلاغ عنها إلى المعايير التي أوصت بها منظمة العمل الدولية ؛ وهم الأشخاص فوق سن معينة الذين كانوا في فترة الإندماج (الأربعين الماضية مثلاً) بدون عمل وجاهزين حالياً للعمل ويعطرون عن عمل . ويمتدنى هذا التعريف فإن المتعطلين عن العمل يطلون عادة نسبة مئوية صغيرة نسبياً من عدد السكان الذين هم في سن العمل ، وإن تكن البطالة المسجلة خلال حالات التصحيح المأدب - الولايات المتحدة في عدد الثلاثينات ، وشباب في أوائل عقد الثمانينات وبلغاريا في عقد

التسعينات - قد ضمت من ١٥ إلى ٢٥ في المائة من القوة العاملة . والمقاييس الأدمى إلى الشمول التي يستبان بها في قياس استخدام العمالة استخدماً ناقصاً تكاد تنحصر المدى الحقيقي لوقت العمل الماطل . وبعض المقاييس تتناول العمال المحبطين -- الذين لا يعملون ويودون أن يعملوا ، ولكنهم أقدموا عن البحث عن عمل بسبب الانقراض إلى الفرس . وهناك فئة أخرى لا تصب ضمن الماطلين عن العمل ، وقوامها أولئك الذين يعملون مدة أقل من التفرغ الكامل ، لا لأنهم اختاروا ذلك ، بل لعدم توفر مزيد من العمل . وتضم هذه الفئة الذين يطلون رسمياً في حالة استخدام كامل ، ولكنهم لم يعودوا يذهبون إلى العمل (الموظفون الصنويون ، المهندسون عن المناصب) أو الذين أعطوا إجازة غير محدودة بدون أجر (وهو أسلوب شائع في أوكرانيا) . ولأن ، نوافر ، العمل هو أمر ذاتي في جزء منه ، فإن الوصول إلى التقديرات المصنوعة لحجم هذه الفئات يتضم بصعوبة خاصة . ومع ذلك ، فإننا أضفيت التقديرات الخاصة بالمحبطين ومن يعانون من بطالة جزئية من العمال إلى من أحصوا باعتبارهم عاطلين عن العمل ، فإن مقاييس من الاستخدام ناقص للعمال يرتفع ارتفاعاً كبيراً (انظر الجدول) .

البطالة والبطالة الجزئية في بلدان متفككة

(نسبة مئوية من القوة العاملة)

البلد	السنة	الماطلون عن العمل	العمال المحبطين	من يعانون بطالة جزئية(أ)
غانا	١٩٨٨-١٩٨٩	١,٦	١,٥	٢٤,١
فيت نام	١٩٩٢-١٩٩٣	١,٣	٣,٥	١٠,٠
أوكرانيا	١٩٩٤	١,٤	٠,٠	١٤,٥
جنوب إفريقيا(ب)	١٩٩٣	١١,٩	٢٥,٥	٥,٥
أرمينيا	١٩٩٥	١٧,٣	٢,٦	٤,٥
الولايات المتحدة	١٩٩١	٦,٨	١,٩	٠,٠

..... بيانات غير متوافقة
ملاحظة : رعت البيانات تنزاً حسب نقل الفرد . ويشاء أوكرانيا ، فإن العمال للمحبطين يحسبون ضمن القوة العاملة .

(أ) الذين يطلون خمس عشرة ساعة أو أقل في الأسبوع

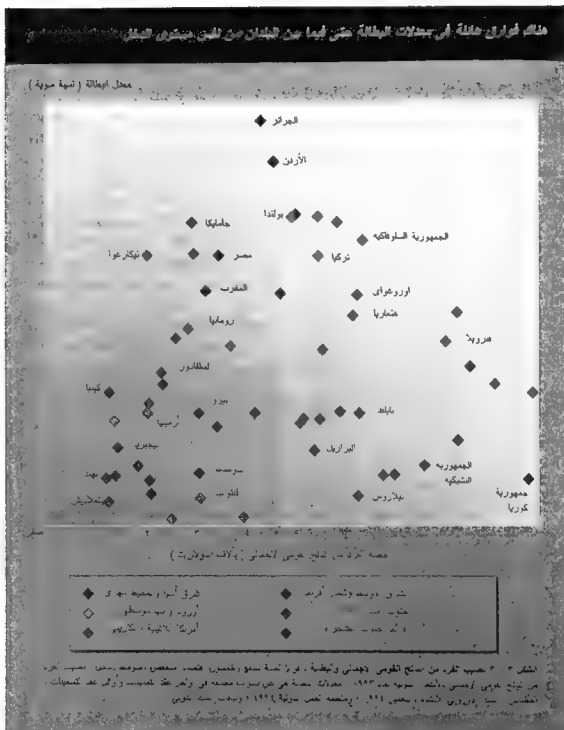
(ب) الأفريقيين فقط

المصدر : بالتمية لغانا وفيت نام ، بيانات الدراسة الاستقصائية لقياس مستويات المعيشة ؛ وبالنسبة لجرب إفريقيا ، مشروع لإحصائيات مستويات المعيشة وبيانات التنمية ؛ وبالنسبة لأرمينيا ، استقصاء أحوال أسرار العمال ، ١٩٨٥ ؛ وبالنسبة للولايات المتحدة ، إرنست وسميث ١٩٩٤ ؛ وبالنسبة لأوكرانيا ، دنابات سرق العمل في الصناعة الأوكرانية في ٩٢ - ١٩٩٤ ؛ للتابع المتضمن من استقصاء القوة العاملة في أوكرانيا ، منظمة العمل الدولية CEET ، بودابست ١٩٩٤ ؛ والنتيجة الإحصائية : Rynole Trud v sraznakh SNT ، موسكو ١٩٩٤ .

جديد إلى القوة العاملة بمجرد استئناف النمو . والبطالة الهيكلية تقترن بالركود الاقتصادي ، أو بالخلل في وظيفة أسواق العمل ، أو بفشل السياسات ، وهي تكون عادة مدة أطول ، ويحتاج التخلص منها لا إلى إنعاش الطلب الكلي وحسب ، بل يحتاج كذلك إلى معالجة مشكلات المهارات أو عدم التوافق الجغرافي بين الوظائف والعمال ،

عن وظائف مناسبة ، وبحث أرباب العمل عن عمال مناسبين . والبطالة الدورية تنشأ عن التقلبات في الطلب الكلي على العمل ، وهي وإن تكن في بعض الحالات واسعة الانتشار وحادة ، إلا أنها بطالة مؤقتة عادة . ومن الممكن أن تسفر هذه البطالة عن زيادة في البطالة طويلة الأجل إذا ما استعصى على الماطل عن العمل أن يضم من

والتخلص من الممارسات المتشددة المتعلقة بالأجور والتوظيف، والارتقاء بمهارات العمال .
والاتجاهات الحديثة في البطالة تؤثر الآن عاج بدرجة



البطالة المرتفعة خلال عقد الثمانينات ناشيء عن مزيج من النمو الهزيل في الطلب على العمل ، وحالات الجمود في الأجور الحقيقية في مواجهة الطلب المتناقص على العمال غير المهرة ، ووجود نظام للرقابية يوفر للمتقنين به حوافز مالية تصرفهم عن قبول الوظائف ، ووجود قيود في بعض قطاعات الخدمات حالت دون نمو فرص التوظيف .

والبطالة تتسم بحدة خاصة في كثير من الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل ، حيث خضع كثير من المؤسسات للانضباط الذي تفرضه الأسواق للمرة الأولى فاضطرت إلى تخفيض الإنتاج أو إلى إغلاق أبوابها تماماً . وكانت البطالة المسجلة رسمياً في بلغاريا وجمهورية سلوفاك وهنغاريا حتى وقت قريب يرجع إلى عام ١٩٨٩ بطالة هينة . ولكن البلدان الثلاثة جميعها واجهت بحلول عام ١٩٩٢ معدلات البطالة الصريحة تفاوتت بين ١٢ و ١٦ في المائة . ولكن لم تمر كافة الاقتصادات التي تواجه عملية الانتقال بنفس هذه التجربة . فقد بقيت البطالة الصريحة في بيلاروس وجمهورية التشيك وروسيا عند رقم واحد . وإن يكن عمال كثيرون في بيلاروس وروسيا قد استغنى عنهم في الواقع أو صاروا يعملون نصف الوقت .

وأثناء النمو الذي تحقق في القطاع المصري في عقد الثمانينات ، ركزت فرص التوظيف في كثير من البلدان

• • •

إن التنمية الاقتصادية تجلب معها فرصاً جديدة سريعة التغير لأولئك المشاركين في سوق العمل . ويتوقف التقدم على ما تبديه الأسر المعيشية من رغبة وقدرة على الادخار وتكديس أرصنتها الانتاجية ، وعلى رغبة منظمي المشروعات في تنظيم عناصر الانتاج بحيث يتسنى تحقيق المكاسب التي يمكن للتخصص أن يغلها ورغبة الحكومات في تنظيم هذه الجهود بدلاً من تثبيط الهمم . والنمو الاقتصادي يجعل خدمات العمل خدمات مكلفة بصورة متزايدة ، مما يحفز الأسر المعيشية على أن تختار طرقاً بديلة تدور بها وقتها ، ويحفز أرباب العمل على استكشاف طرق أفضل لتنظيم الإنتاج . ولكن هذه التفاعلات لا تنسم بالكامل ، وكثيراً ما يحدث أن تجد كثرة من العمال أن عملها يستخدم استخداماً ناقصاً وأن دخلها منخفض .

سياسات وأنماط

العاملة في إنتاج عدد أكبر من السلع المصنوعة والخدمات كثيفة الاستخدام للمهارات ورؤوس الأموال ؛ وعدد أقل من المنتجات الزراعية كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة . ووفقا للتوسط ، فإن حصة الزراعة في العمالة تنخفض من ٩٠ في المائة من الإجمالي في البلدان الفقيرة إلى ما يقرب من ٥ في المائة في البلدان الغنية كما يتبين من الشكل ٤ . ١ . ويرتفع نصيب المصنعة ، التي تشمل الصناعات التحويلية والتشييد والتعدين ، في العمالة إلى ما يقرب من ٣٥ في المائة ، وترتفع حصة الخدمات من ٦ في المائة

تعنى التنمية الاقتصادية إجراء تغييرات جوهريّة في هيكل العمالة وزيادة مثمرة في الإنتاجية . فأنماط العمل في الصناعات التقليدية تتغير عندما تزدى الزيادة في تكاليف العمل ، إلى جانب الإنجازات التكنولوجية ، إلى تشجيع الأخذ بأساليب جديدة . وفي الوقت نفسه تتسع فرص العمل في الخدمات والصناعة بينما تنافس فرص العمل في الزراعة ، وينقل العمال إلى المناطق الحضرية ومن القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي . وقد تحقق قدر أكبر من الرخاء للعمال عندما كانت عملية الارتفاع بالإنتاجية وانتقال الأيدي العاملة تستند إلى الحقائق القائمة في السوق . وقد ثبت أن المحاولات التي ينفذها الحكومات للتحكم في مبرعة التغيير ، عن طريق حماية الصناعة وفرص العمل في القطاع الرسمي ، محاولات غير قابلة للاستمرار وكثيراً ما تؤدي إلى عكس المقصود منها ، فتبطئ النمو الاقتصادي وتكبث الطلب على الأيدي العاملة وتشجع الاتجاه إلى القطاع غير الرسمي .

ويهدف هذا الفصل إلى توضيح السبب في أن نمو الإنتاجية يفير من نمط العمالة . ثم يناقش كيف يمكن لخيارات السياسة أن تساعد أو تعرقل عملية النمو الذي يتطلب زيادة في الأيدي العاملة وكذلك عملية التحول الهيكلي .

التحول من الأنشطة منخفضة الإنتاجية
إلى الأنشطة مرتفعة الإنتاجية

يؤدي نمو الإنتاجية وارتفاع الأجور الحقيقية إلى تغيير الأساليب التي تعمل لها الاقتصادات. فعندما تصبح المهارات ورؤوس الأموال أكثر توافراً تجد البلدان المختلفة أن من الأفضل لها اقتصادياً أن تستخدم الأيدي



تأثيرت الاقتصادات المنعمية عن غيرها في حصيلة الإيرادات من السلع المصنوعة ونمو العمالة

الجدول ٤ - ١ التغير في الإيرادات والعمالة في الاقتصادات المحمية والاقتصادات ذات المنحى التصديري (النسبة المئوية في السنة ، ٧٠ - ١٩٩٠)

البلد	الإيراد الحقيقي للعمال	العمالة مقابل أجر
الاقتصادات المحمية بشدة		
الأرجنتين	- ٠,٩	٢,٥ ~
غانا	- ٥,٥	٢,٢
الهند	- ٢,٢	٢,٠
بيرو	- ٣,٣	٢,٦
زامبيا	- ٠,٩	٢,٠
الاقتصادات ذات المنحى التصديري		
جمهورية كوريا	- ٨,٢	٦,٦
ماليزيا	- ٢,٢	٨,٢
تايلند	- ٣,٠	٥,٦

المصدر : Banerji, Campos, and Sebat, background . paper

إذ أن المؤلفون أن يتطلب الأمر إلغاء بعض الوظائف أيضا . فقد زادت العمالة في الصناعة الكورية مثلا من عدد يتجاوز قليلا مليون وظيفة في ١٩٦٦ إلى أكثر من ٦ ملايين وظيفة في ١٩٩٠ ، وخلال هذه الفترة زادت حصة الصناعة التحويلية من إجمالي العمالة من ١٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة . ولكن هذا النجاح الاقتصادي لم يكن موزعا توزيعا متكافئا بين الصناعات ، بل وكثيرا ما أدى إلى تدمير الوظائف . من ذلك إن العمالة زادت في صناعة الخشب للرقائق من ٢٣ ألف وظيفة إلى ٣٢ ألف وظيفة في الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٧٩ لكنها انخفضت بعد عام ١٩٨٠ . وخلال هذه الفترة نمت الأجور الحقيقية سريعا ، مما دفع إلى تحولات في الصناعة عززت الإنتاجية .

أخطاء السياسات التي تقلل الطلب على العمل

كثيرا ما تفضل التحولات في مجال العمالة في أن تعكس التغيرات التي يجرها السوق ، بل تنتج بدلا من ذلك عن المحاولات التي تبذلها الحكومات لتتجبد بالتحول من الأنشطة والقطاعات منخفضة الإنتاجية إلى نظيرتها

قطاع معين على الأخذ بالتقنيات الإنتاجية التي توفر الأيدي العاملة ، في نفس الوقت الذي ينتقل فيه العمال من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة مرتفعة الإنتاجية ، على نحو ما يوضحه الاختلاف في تنظيم إنتاج الألبان في كل من المكسيك وإكوادور وتكساس . فالمزارع المتألمة الفقيرة في ريف المكسيك ، والتي تعمل كل منها برأس مالها الهزيل وبدون استئجار خدمات متخصصة ، لا تكاد تكسب شيئا يزيد على دخل الكفاف ، ولا تنتج سوى من ثلاثة إلى أربعة لترات في اليوم من كل بقرة . أما في مرتفعات الإكوادور فإن المزارع التجارية الصغيرة لإنتاج الألبان تستأجر عمالا تدفع لهم ١٠٠ دولار في الشهر ، وتستخدم مجموعة من خدمات السوق مثل التلقيح الصناعي ، وتنتج ثلاثة عشر لترا في اليوم من كل بقرة ، في حين تعتمد مزارع تكساس بدرجة أكبر على معاملات الأسواق للحصول على مخفلات مثل المواد المغذية التكميلية والخدمات البيطرية ، ويحصل الماملون في تلك المزارع على أجر يبلغ ١٢٠٠ دولار في الشهر ، ولكن أبقار هذه المزارع تنتج عشرين لترا في اليوم أو أكثر .

وعندما تتوسع الاقتصادات ، تنافس فرص العمل الجديدة الفرص القائمة . ونظرا لأن الطلب يزداد في مجالات أخرى فإن العمال يهجرون الأنشطة منخفضة الإنتاجية والأجور . وبين الشكل ٤ - ٢ اتجاهات إنتاجية العمل داخل القطاعات المختلفة وفيما بينها في كل من ماليزيا وجمهورية كوريا خلال العقود الثلاثة الماضية . وقد يعكس الأداء الباهر لماليزيا في مجال الإنتاجية جزئيا التوسع في التوظيف في قطاعي الصناعة والخدمات زوى الإنتاجية العالية ، ولكنه يعكس أيضا حقيقة أن الزراعة عززت إنتاجيتها بدرجة كبيرة في حين أبتت على عدد العمال فيها ثابتا تقريبا . بل لقد كان سجل كوريا أكثر إثارة ، وإن كانت إنتاجية الزراعة فيها لم تبدأ في التحسن إلا بعدما شرع هذا القطاع في التخلص من العمال في منتصف السبعينيات . وقد تبين من تحليل مصادر نمو إنتاجية العمل الوطنية في كوريا وماليزيا ، أن ما يقرب من ٦٠ في المائة من الإجمالي يأتي من ارتفاع إنتاجية العمل داخل القطاعات ، ويلقى معظم الباقي من الانتقال بين القطاعات المختلفة .

ونمو إنتاجية العمل ، سواء داخل القطاعات أو فيما بينها ، ليس مجرد قصة تتعلق بإنشاء وظائف جديدة ،

مرتفعة الإنتاجية . وهناك طرق ثلاثة حاولت الحكومات بها إحداث التغيير : اتباع سياسات يشأ عنها تحيز موال للصناعة ومناهض للزراعة ؛ واتباع سياسات متحيزة ضد الطلب على العمل في الزراعة ؛ والتنشيطات الرامية إلى جعل العمالة في القطاع الرسمي أكثر جاذبية للعمال . وهذه الطرق الثلاثة جميعا تكبت للنمو في الطلب على العمل ، وتؤدي إن أجلا أو عاجلا إلى الإضرار بالنمو الإجمالي .

التحيز الموال للصناعة

ثبت في نهاية الأمر أن السياسات التي اتبعت في مجموعة واسعة من البلدان التي انصب اهتمامها على التصنيع من أجل إحلال الواردات هي سياسات سيئة بالنسبة للعمالة الصناعية ، للنمو الزراعي ، ولإثاء الاقتصادى بصفة عامة (الجدول ٤ - ١) . فالهند مثلا حظت بنمو مطرد في الأجور ولكنها شهدت تباطؤا في نمو العمالة في الصناعات التحويلية . وعانت بلدان مثل الأرجنتين وبيرو وغانا وزامبيا من انخفاض الأجور وتباطؤ نمو العمالة (وكان النمو سلبيا في حالة الأرجنتين) على حد سواء .

وفشلت عملية الصناعة في إحداث زيادة دينامية في كشوف رواتب العمال الصناعيين . كما أدت إلى حدوث تحيزات مناهضة للعمل داخل الصناعة : فالدراسات تبين أن صناعات التصدير في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تكون عادة أكثر كثافة في استخدام العمل عنها في البلدان التي تتبع سياسة إحلال الواردات ، ولكن المؤلف أن تفرض على المجموعة الأولى ضرائب غير متساوية بدلا من أن تتلقى دما . وغالبا ما يكون رأس المال مدعوما بصورة ضمنية عن طريق تخفيض الضريبة على المبلغ الرأسمالية المتوفرة وعن طريق المغالة في تقييم أسعار العملات ، مما يزيد من تحيز التصنيع ضد الأيدي العاملة . وعلى النقيض من ذلك ، فإن الاقتصادات الناجحة في شرق آسيا ركزت اهتمامها على التصدير ، وكانت التحيزات لصالح الصناعة لديها معتدلة نسبيا . وشهدت تلك البلدان نموا في العمالة الأجنبية تجاوز كثيرا للنمو السكان كما شهدت نموا ملحوظا في أجور عمال الصناعة التحويلية .

وقد ثبت أن تدليل الصناعة أمر طيب لثة من الصناعات لكنه أمر سيء لنمو العمالة الصناعية . كما كان

أمرا ميئا بالنسبة للزراعة . ولما كان القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي كثيف الاستخدام للعمل فإن هذا بشكل تحيزا مناهضا للطلب على العمل - ومناهضا لأقفر ذات العمال . وفي كثير من الأحيان كانت الضريبة الحقيقية على الزراعة ضخمة . فقد تبين من دراسة أجريت على ثمانية عشرة بلدا أن إجمالي الضريبة (الظاهرة والضمنية) على الزراعة بلغت ٣٠ في المائة في الفترة ٦٠ - ١٩٨٤ أى بما يكافئ تحويل ٤٦ في المائة من القيمة المضافة في الزراعة سنويا إلى القطاعات الأخرى .

وقد تراوح هذا التحويل بين ما يقرب من ٥٠ في المائة في حالة للضرائب المفرطة على الزراعة في بلاد مثل غانا وزامبيا ، وما بين ١٠ و ٢٠ في المائة للضرائب المعتدلة كما هي الحالة في ماليزيا . أما كوريا والبرتغال فتقدمان في الواقع دعما للزراعة . وفي معظم الحالات لم تكن الضرائب الصريحة هي المصدر الأساسي للضرائب - ما يقرب من ثلاثة أرباع الإجمالي في المتوسط - بل الآثار غير المباشرة لحماية الصناعة ، وما ينجم عن ذلك من مغالاة في تقييم سعر العملة . وبينت الدراسة أن الضرائب المنخفضة على الزراعة تمنى سرعة أكبر في النمو الزراعي ، ومرة أكبر في النمو الإجمالي . ونظرا لأن ذلك أدى إلى التعجيل بعملية التنمية الإجمالية ، فقد كان من المفارقات أنه ترتب على انخفاض الضرائب على الزراعة الإسراع بالتحول من العمالة للزراعية إلى العمالة في الصناعة والخدمات .

كذلك ، فإن نمط التغير التكنولوجى مسألة مهمة أيضا . فعندما يكون التقدم التكنولوجى بطيئا في قطاع رئيسى كثيف الاستخدام للعمل ، فإن هذا القطاع يمكن أن يغدو قطاعا متلكئا في التغير التكنولوجى للبلد . وربما يرجع ذلك إلى النقص عن تطوير وتطويع تقنيات جديدة ، كما حدث في الزراعة في أثناء الثورة الصناعية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة . ففي مائتين الحالتين كان التقدم التقنى مركزا في للصناعة والاتصالات ، وكان ذلك من العوامل التي أدت إلى ركود أجور العمال غير المهرة حتى عندما فرغ النمو الإجمالي في الانطلاق في هذين البلدين . ولكن الثورة الخضراء غيرت موقف الزراعة بصورة عميقة في العقود الثلاثة الماضية . فحيثما تمكن المزارعون من الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة - على الأخص في أجزاء كبيرة من آسيا - كان التغير التقنى في الريف سريعا مما أفضى إلى

نمو سريع في الدخل الريفي الإجمالي ، وحقق مكاسب كبيرة لعمال الريف عن طريق التأثير المباشر على دخل المزارع والأجور الزراعية . وقد تبين من دراسة أجريت في ريف الهند أن زيادة الفلة الاربعة إلى التغيير التقني قللت من نفشى الفقر بين سكان الريف من ٥٦ فى المائة إلى ٣٠ فى المائة فى الفترة بين منتصف السبعينات و عام ١٩٩٠ ، وذلك عن طريق زيادة دخل المزارع ، وارتفاع بنسبة ٧٠ فى المائة فى الأجور الزراعية على حد سواء . وبينت دراسات عديدة أن الطلب المتصاعد على الخدمات والسلع الاستهلاكية والمدخلات أحدث تأثيرا كبيرا غير مباشر على توسع القطاع الريفي غير الزراعي .

ولكن حدوث التغيير التكنولوجي يتطلب أن تكون بيئة السياسات ممانئة له . والتحيز الحاد المناهض للزراعة ، وليس عدم الاستجابة من جانب المزارعين ، هو السبب الرئيسي في تباطؤ نمو الإنتاجية الزراعية في إفريقيا جنوب الصحراء .

التحيزات المناهضة للعمل في نطاق الزراعة

فى الفترة بين ١٩٥٠ وأواخر السبعينات ، كانت السياسات الزراعية في كل من الاقتصادات ذات المعنى السوقي واقتصادات التخطيط المركزى تتبع من الرأى القائل بأنه ليس من المرجح أن يستجيب الفلاحون لحوافز السوق ، وأن المزارع الكبيرة أكثر كفاءة ، وأن الأمل الأكبر فى هذا القطاع معقود على التحديث المعتمد على كثافة رؤوس الأموال . وقد ثبت خطأ تلك النظرة . فهناك عدد قليل من الاقتصادات ، معظمها فى شرق آسيا ، لم يتجنب فقط الإفراط فى فرض الضرائب على القطاع الزراعي بل وفر أيضا للزراعة التى تتم على نطاق صغير دعما قويا عن طريق البنية الأساسية والخدمات . وكان من العوامل التى يسرت ذلك أن سبقتها إصلاحات زراعية تتعلق بتوزيع الأراضي (فى كوريا وتايوان الصينية) أو وجود تاريخ طويل من الإنتاج عن طريق المزارع الصغيرة (فى إندونيسيا وتايلند) والانتقال السريع إلى إنتاج المزارع الصغيرة (فى الصين بعد سنة ١٩٧٨) . وقد تمتعت هذه الاقتصادات بنمو ريفي سريع وتحول ملموس نحو العمالة غير الزراعية داخل المناطق الريفية .

بيد أنه فى كثير من الاقتصادات ، تستحوذ المزارع الكبيرة والتي تستخدم رأس المال بكثافة ، على نسبة كبيرة

من الأراضي ، ولا تستخدم غير عدد ضئيل للغاية من الأيدى العاملة ، لكنها تغطي بالأفضلية فى الحصول على الائتمان وغيره من أشكال الدعم . ففي أمريكا اللاتينية لم يؤد الإصلاح الزراعي فلتز الهمة الذى كان يهدف إلى إعطاء المستأجرين الزراعيين حقوق الملكية أو كان يهدف بذلك ، إلا إلى اشتداد تحيز أصحاب الأراضي تجاه الأخذ بممارسات الإنتاج الموفرة للأيدى العاملة . وكانت كولومبيا مثلا صارخا للآثار المعاكسة لهذه السياسات على الحوافز . فالأراضي التى كان يمكن استخدامها بكفاءة لزراعة المحاصيل تستخدم بدلا من ذلك لتربية الماشية ، وذلك بسبب تحيز السياسات لصالح المزارع الكبيرة (الإطرا ٤ - ١) . وفى كثير من بلدان كتلة مجلس التضامن الاقتصادي ما زالت الأراضي مملوكة للمزارع الجماعية الضخمة أو لخطفائها .

ويحتاج كثير من البلدان إلى خصخصة الزراعة أو إلى الإصلاح الزراعي أو أليهما معا . وقد مارلت فييت نام وألبانيا فى هذا الاتجاه بالفعل ، وهناك برنامج للإصلاح الزراعي يجري تطبيقه فى جنوب إفريقيا . والإصلاح الزراعي يتحقق على أفضل صورة داخل إطار سوقى يضم مشترتين وعلين راغبين فى التعامل معا ، وليس عن طريق نزع الملكية . وضمانا لنجاح الإصلاح يمكن معالجة الفقراء بمنح يستخدمونها فى شراء المزارع وتأمينها . كما أن هناك حاجة لإعادة توجيه الدعم التقني والتسويقي والاستثمار فى البنية الأساسية الريفية من العمل لصالح كبار المزارعين إلى العمل لمصلحة صغار الملاك .

التنظيمات العمالية ، ازدواجية قوة العمل والقطاع غير الرسمي

يتطلب التفسير فى تخصيص الموارد الذى يجعل فى الإمكان تحقيق التحول الذى يميز الإنتاجية فى اقتصاد ما ، وجود سوق للعمل مفتوحة أمام القوى الاقتصادية . أما السياسات التى تشجع على تشكيل مجموعات صغيرة من المشتغلين فى أنشطة مرتفعة الإنتاجية فؤدى إلى الازدواجية (تقسيم قوة العمل إلى فئة تتمتع بالامتيازات وفئة محرومة منها) وتميل إلى إغلاق القطاع الرسمي فى وجه المؤثرات الأوسع لسوق العمل ، على حساب نمو عدد الوظائف . وتتركب تلك النتائج عادة عندما تكون سوق المنتجات محمية من المنافسة عن طريق الحماية التجارية

الإطار ٤ : ١ - تفسير ضعف الطلب على العمل في الزراعة : حالة كولومبيا

ولجأ المزارعون الفقراء إلى وضع اليد ، فهدت السمعيات موجة واسعة من الاحتلال غير المشروع للأراضي ، ولكن هذا الأسلوب في حيازة الأراضي أوقف في عام ١٩٨٨ . وكان الخيار الوحيد الباقي أمام الفقراء هو شغل الأراضي الجدية ، والتي غالبا ما تكون غير منتجة من الناحية الإيكولوجية ، على حدود الغابات المطيرة أو في التلال شديدة الانحدار ، وتجرى في كثير من المناطق تربية منحدرات الجبال وإغلاظها من الغطاء النباتي ومن كثرة التربة المسطحة وبالتالي تفقد تلك المناطق للقدرة على الاحتفاظ بالرطوبة ، وكان ذلك تأثيره الضار على تنطق البحار المائية ، وعلى الرغم من أن عدم توفر فرصة الحصول على الأرض والعمل في المزارع ليس هو السبب الوحيد لأصعاب العنف التي يشهدها ريف كولومبيا ، فلا شك في أنه من عوامل تفاقم الوضع . وقد تبين أن المحظوظات التي تملكها بأصعاب العنف أكثر من غيرها هي التي شهدت معدلات أعلى من المتوسط في انخفاض مساحة الأراضي التي يملكها المستأجرون في الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٨ . وقد سنت كولومبيا نوحا مخططا من قوانين الإصلاح الزراعي في ١٩٩٤ بهدف إلى زيادة دور السوق في تحويل الأراضي إلى فقراء للريف ، وبمقتضاها يلقى من يحق لهم طلب الفقراء دعما يبلغ ٧٠ في المائة من ثمن قطعة أرض تكتل لإعالة أسرة زراعية ، كما تحصل الأمرة على قرض يغطي الثلاثين في المائة الباقية . وللمعزوم أن يجمع المزارعون الذين يملكون الدعم في جميعات تعاونية للتفاوض على شراء الأراضي من مملكتين مبيعات واسعة . كما أن القانون الجديد يعطي حق الملكية لولاسمي اليد المستقرين في الأراضي الحضرية ، ويضمن للصر على كذايبر نقصان الأراضي التي تملكها مجتمعات السكان الأصليون ، ولا تضمن القانون إصلاحا للقرود على استئجار الأراضي ، ولكنه خطوة في الاتجاه الصحيح .

تعتبر كولومبيا مثالا لبلد يفرض ضرائب على الزراعة وحقق مع ذلك معدلًا مرموقًا من التمر الزراعي من خلال مجموعة من أشكال الدعم . ولكن كولومبيا تبين أيضا بوضوح كيف أن تجزير السياسات داخل القطاع يمكن أن يؤدي إلى إقصاء الطلب على العمل . فما زالت معدلات الفقر في المناطق الريفية أعني يكثر منها في المدن ، وإن كان الفقر قد انخفض في البلد في مجموعته . والمقدر أن معدل التضخمية الضمنية التي فرضتها كولومبيا على الزراعة وصل إلى ٢٠ في المائة في الفترة ٦٠ - ١٩٨٤ ، ومع ذلك بلغ متوسط النمو الزراعي ٢.٥ في المائة سنوياً بين سنتي ١٩٥٠ و ١٩٨٧ . وكان طريق النمو في البلد معتمدا بدرجة عالية على كثافة استخدام زراعي في البساتين والأراضي . فزادت رؤوس الأموال بنسبة ٢.٨ في المائة سنوياً ، وزادت مساحة الأراضي المخصصة للزراعة وتربية المواشي بنسبة ١.٦ في المائة ، وإن عي لم يزد المساحة إلا بنسبة ٠.٦ في المائة ، وشجعت المعاملة التمييزية التفضيلية ، ودعم الائتمان ، والإعفاءات تقريبا على إيجار الأراضي على نمط للنمو الزراعي يعتمد بدرجة مفرطة على الزور في الأيدي العاملة . وإنهاء من سنة ١٩٦٦ وإنهاء بخطط دولي دي البرميريا ، في ١٩٧٥ تخففت سلسلة من التدابير كان من بينها - المصنوعة أو غير المصنوعة - إتفاض الحافز الذي كان أصعاب الأراضي لكذايبر أرضهم للمزارعين المستأجرين . وفي سنة ١٩٦٨ أصبح بين المرحوم قلونا استخدام طريقة المزارعة بالمشاركة في المحصول . وعمل المزارعون على إقصاء اعتمادهم على العمال عن طريق المكنة ، التي تم علة عن طريق الائتمان النقص ، أو بانحول إلى تربية الماشية . وحدث في الفترة بين سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ انخفاض حاد في العملة الريفية ، بلغ ٢.٩ في المائة سنوياً .

وزيد من تعقيد الاقتصاد السياسي للتصحيح في القطاع الصناعي . وكذلك فإن ضعف الإرتباط بين اشتراكات الضمان الاجتماعي ومنافعه أدى عمليا إلى تحويل الاشتراكات إلى ضريبة ، وشجع على التهرب الضريبي عن طريق تغيير حالة العاملين . وقد تبين من دراسة لنظام الضمان الاجتماعي في البرازيل ، أن هناك ما يبدل على أن العمال يبيعون في القطاع غير الرسمي إلى أطول أجل ممكن ولا يتحولون في نهاية الأمر إلى التوظيف للرسمي إلا من أجل الوفاء بالاشتراطات المنصوص عليها في نظام المعاشات .

ويزداد نطاق القطاع الحضري غير الرسمي من نحو ٧٥ في المائة من قوة العمل الحضرية في بوركينا فاسو وسيراليون إلى قرابة ٢٠ في المائة في منغافورة . ويميل العمل في القطاع غير الرسمي لأن يكون أعلى في إفريقيا

أو الملكية العامة ، وإفتران ذلك بتنظيمات حكومية للعمل تهدف - عادة بحسن نية - إلى حماية أو دعم أحوال العمال المشتملين في القطاع الرسمي . وقد يخلق ذلك فئة صغيرة من العمال ذوي الامتيازات النسبية ممن لهم مصلحة في استمرار هذا الوضع التمييزي .

وفي كثير من بلدان أمريكا اللاتينية وجنوبي آسيا والشرق الأوسط تقرر قوانين العمل قواعد متشددة تضمن الأمن الوظيفي ، مما يجعل قرارات التعيين غير قابلة للنقض من الناحية العملية ، كما أن نظام تمثيل العمال وتسوية المنازعات كثيرا ما يخضع لاتخاذ قرارات حكومية يتعذر التنبؤ بها ، مما يزيد من عدم اليقين بالنسبة لتقدير المؤسسات لتكاليف العمل في المستقبل . ولا يوجد في الهند حتى الآن قانون مناسيب لإعلان الإفلاس ، مما يجعل إغلاق المصانع مسألة خاضعة للتقدير الحكومي

اقتصاد أكثر إنتاجية وأكثر رسمية ، بدلا من أن تعجل بذلك .

رأس المال على حساب العمل ولصالح العمل الرسمي على حساب العمل غير الرسمي تميل إلى إعطاء التحول نحو

الفصل الخامس

المهارات اللازمة للتنمية

وتنظيم عمل الآخرين . ويبدأ الاستثمار في الموارد البشرية لتعلم تلك المهارات . أى الاستثمار في الصحة والتغذية وفى التعليم والتدريب . فى من مبكرة ويمتد طوال الحياة . ويخلق هذا الاستثمار رأس المال البشرى اللازم لرفع إنتاجية العمل وتحقيق الرخاء الاقتصادى للمعال وأسرهـم .

ومن شأن إنقاص سوء التغذية بالبروتين والطاقة ، وزيادة استهلاك المواد المغذية الثنرة مثل الحديد واليود ، أن يزيد من إنتاجية العمل عن طريق تحسين القدرة الذهنية والبدنية . وقد تبين من دراسات تحليلية أجريت على الأسر المعيشية الريفية فى جنوبى الهند وفى جزيرة مندانائو فى الفلبين أن زيادة الوزن بالنسبة للطول (وهو مقياس لحالة التغذية فى المدى الطويل) وكذلك زيادة الطول وحده (وهو مقياس بديل للتغذية فى الطفولة) يرتبط كلاهما ارتباطا وثيقا بزيادة إنتاج العامل البالغ . ويبدو أن الأثر الكمى لتحسين التغذية فى وقت مبكر من الحياة على الإنتاجية فى المستقبل فى هذه الحالات يعادل على الأقل للتأثير الذى كثيرا ما يشار إليه للتعليم الابتدائى .

والتعليم لا غنى عنه لزيادة إنتاجية الفرد . فالتعليم العام يزود الأطفال بمهارات يستطيعون أن ينقلوها فيما بعد من عمل إلى آخر ، وبالأدوات الذهنية الأساسية اللازمة لمواصلة التعلم . وهو يزيد القدرة على أداء المهام النمطية ، وعلى معالجة المعلومات واستعمالها ، وعلى التكيف مع التكنولوجيات الجديدة وممارسات الإنتاج الجديدة ، وتوضح هذه النقطة الأجلة المستمدة من الأخذ

إن زيادة مهارات العمال وقدرتهم هى مفتاح النجاح الاقتصادى فى ظل الاقتصاد العالمى الذى يزداد تكاملا وتنافسا . ومن شأن الاستثمار فى البشر أن يرفع مستوى معيشة الأسر عن طريق إتاحة فرص أوسع ، وزيادة الإنتاجية ، واجتذاب الاستثمارات الرأسمالية ، وتدعيم القدرة على التكسب . كما أن تحسين الصحة والتغذية والتعليم قيمته فى حد ذاته ، إذ يتيح للناس أن يعيشوا حياة أكثر إنتاجا . وهناك اعتراف عالمى بأهمية الاستثمار فى رأس المال البشرى ، ولا سيما التعليم ، بالنسبة للنمو الاقتصادى ورخاء الأسر المعيشية . وقد أسهم هذا الإدراك فى تحقيق زيادة عالمية لم يسبق لها مثيل فى الالتحاق بالمدراس فى العقود الأخيرة . غير أن هذه الاستثمارات وحدها لا تؤدى دائما إلى الإسراع بالنمو . ففى ظل البيئة الخاطئة قد لا تفل الاستثمارات فى البشر سوى التبديد للموارد الماطلة .

ويتناول هذا الفصل السبب فى أهمية رأس المال البشرى ، ولماذا لم يتمكن كثير من البلدان من جنى ثماره ، والدور الذى تستطيع الحكومات أن تلعبه لمساندة استثمارات الأسر المعيشية فى رأس المال البشرى .

ما هو رأس المال البشرى ؟

تعتمد حياة الزراع وعمال الصناعة وعمال الخدمات اعتمادا متزايدا على اكتسابهم مهارات أساسية مثل معرفة القراءة والكتابة ومبادئ الحساب بالإضافة إلى المهارات الأكثر تخصصا ، والقدرة على النهوض بمهام معقدة ،

بسلالات الحبوب الغذائية عالية الغلة في الصين والهند . وبعد مراعاة حجم المزارع وغيره من عوامل الإنتاج ، بينت الدراسات أن المزارعين الذين حصلوا على تعليم أفضل في محافظة هونان بالصين كانوا أكثر استعدادا للأخذ بالسلالات الزراعية الأعلى إنتاجية . وفي الهند ، تبين أن المناطق التي كان بها عدد قليل نسبيا من المزارعين الحاصلين على التعليم الابتدائي عند بداية الثورة الخضراء قد حققت نموا أقل من المناطق التي أتاحت لها نفس الفرص للتكنولوجية لكن زراعتها كانوا أفضل تعليما .

ولمة علاقة مماثلة بين التدريب على العمل والإنتاجية . فقد اقترن التدريب المعتمد على المؤسسة في نابوان الصينية بزيادة ملموسة في الناتج بالنسبة للعامل الواحد ، وتحققت أكبر المكاسب في المؤسسات التي استثمرت في التدريب والتكنولوجيا معا في وقت واحد . وكما في حالة الثورة الخضراء ، فإن رأس المال البشري يحقق عائدا عاليا بصورة خاصة عندما تتوافر الفرصة للاستفادة من الأفكار الجديدة .

والاستثمارات في البشر تتكامل عادة فيما بينها بدرجة عالية . فالتغذية المناسبة والصحة الوفيرة يزيدان من قدرة الأطفال على التعلم . وقد بينت دراسة أجريت على أربع قرى في غواتيمالا أن توفير الأغذية للتكميلية المضاف إليها البروتين للأطفال أحدث تحسنا ملموسا في تحصيلهم الدراسي وفي الامتحانات التي عقدت بعد ذلك بنحو عشرة أعوام . وتحسين للتعليم العام في أحد البلدان يزيد من احتمال أن يتلقى العمال تدريباً بعد انتهاء تعليمهم الرسمي . ففي برونو كان احتمال تلقى العمال الذكور الحاصلين على قدر من التعليم الثانوي تدريب من أرباب أعمالهم ، يزيد بنسبة ٢٥ في المائة على من لم يحصلوا على أي قدر منه . أما إذا كانوا قد أمروا بالتعليم للثانوي فإن احتمال حصولهم على التدريب كان يزيد بنسبة ٥٢ في المائة .

وزيادة رأس المال البشري للعمال تزيد من قدرتهم على الكسب ، لأن الاقتصادات ذات المنحى السوقى تكافئ العامل الماهر القادر على تقديم قدر أكبر من النتائج ، أو على تقديم ناتج له قيمة أعلى في السوق . ومكافئة للتعليم والمهارات ، بالتقاس إلى العمال غير المهرة ، أخذة في الارتفاع المطرد في الوقت الحالي في بعض الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل حيث ظلت

القواعد الإدارية وليست السوق هي التي تحدد الأجور لزمين طويل . ففي سرافينيا شهد العمال المتعلمون والذين لهم خبرة عمل سابقة زيادة في أجورهم ، نظرا لأن قوى السوق التي أطلقت حديثا بدأت في توسيع هيكل الأجور بما يتفق مع الاختلاف في قيمة إنتاجية العامل .

رأس المال البشري : ضروري ولكنه لا يكفي

إن المزيد من التعليم يعنى في العادة أشخاصا أكثر إنتاجا . وإذا قلنا من المستغرب أن الالتحاق بجميع مستويات التعليم في العالم زاد منذ سنة ١٩٦٠ خمسة أمثال . واليوم يعيش أكثر من ٥ من كل ١٠ من خريجي المدارس الثانوية في بلدان منخفضة الدخل أو متوسطة الدخل ، ومنذ ثلاثين عاما كان يعيش فيها ثلاثة من كل عشرة فقط . وفي عام ١٩٦٠ كان ما يقرب من ثلث مجموع الكبار في البلدان النامية يعرفون القراءة والكتابة . وارتفعت هذه النسبة في ١٩٩٠ إلى أكثر من النصف . وهذا الاتجاه موجود في جميع الأقاليم ، وإن كان الاختلاف في النتائج ما زال كبيرا . وعلى النطاق العالمي طفق تعليم المرأة بتحسين بصورة مطردة ، وإن كان توزيع التعليم بين الرجال والنساء ما زال بعيدا عن التكافؤ في معظم الأقاليم .

فلماذا ظل النمو الاقتصادي مرواغا في كثير من أنحاء العالم على الرغم من ارتفاع مستويات التعليم وغيره من أشكال رأس المال البشري ؟ هناك سببان . الأول أن رأس المال البشري يمكن أن يستخدم استخداما سيئا . وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري لا تستطيع أن تعوض عن البيئة المعادية للنمو الاقتصادي ولا أن تتغلب عليها . والثاني أن استثمارات رأس المال البشري يمكن أن تكون من الصنف الخاطيء أو من نوعية سيئة . فالانفاق على الموارد البشرية كثيرا ما يعجز عن توفير كمية أو نوعية أو طراز رأس المال البشري الذي كان يمكن تحقيقه لو كانت الأموال قد انفتحت بطريقة أفضل . وهناك أمثلة عديدة على أشكال التغذية التكميلية التي لم تحدث أثرا يذكر على حالة التغذية لمن يتلقونها ، وهناك أمثلة على زيادة الالتحاق بالمدارس دون إحداث تغيير يذكر في نتائج الامتحانات التكميلية . وهناك أمثلة على خريجي معاهد التدريب العامة الذين لم يجدوا سوقا لمهاراتهم الجديدة .

والاستفادة غير الكاملة بتعليم العمال ومهاراتهم في

باستراتيجية التنمية - هي التخطيط المركزي في فييت نام ، وإحلال الواردات في القلبيين - ثبت أنها عاجزة عن الاستفادة الكاملة من رصيدها من رأس المال البشري . وعلى النقيض من ذلك فإن بعض البلدان التي حققت نجاحا في جنوب شرقي آسيا كانت لديها في البدء مستويات منخفضة نسبيا من رأس المال البشري ، ولكنها اتبعت استراتيجيات عملت على توسيع نطاق التعليم وزيادة الطلب على العمل في نفس الوقت .

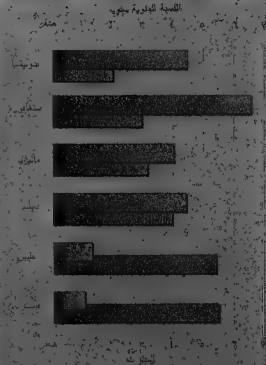
ولا شك في أن القلبيين وقيمت نام حصلا على عائد من استثماراتها في مجال الموارد البشرية . وقد حمل كثير من الفلبينيين المتعلمين مهاراتهم إلى خارج بلادهم وأصبحت تحويلاتهم إليه أكبر مصدر للعملة الأجنبية في اقتصاد القلبيين . وفي فييت نام اليوم تسهم الاستثمارات المباشرة في رأس المال البشري في تحسين الأداء الاقتصادي بعد أن اتبع البلد نهجا للتنمية أكثر اعتمادا على السوق . ولكن ما تثبته كل من القلبيين وقيمت نام هو أن التوسع في القدرات البشرية لا يحقق إمكاناته الكاملة إلا إذا كانت هناك زيادة موازية في الطلب الذي يعرّكه السوق على مهارات العمال .

وكذلك فإن سياسة الحكومة تجاه الموارد البشرية هي جزء من السبب في أن الاستثمارات في البشر لا تؤتي ثمارها في جميع الأحوال . وهناك أمثلة عديدة على ذلك ، ومنقصر حديثا هنا على التعليم . فالإفراط في الإنفاق على الأجهزة البيروقراطية للتعليم والبنية الأساسية للمدارس بدلا من الإنفاق على القائمين بالتدريس وعلى نوازم التعليم ، يؤدي إلى انخفاض محصلة التعليم كما ونوعا . وينتج ذلك أيضا عن المعلمين ذوي التدريب الضعيف والتقصص عن تحديد معايير مرفوعة للتلاميذ . وأخيرا فإن رأس المال البشري يميل لأن يكون غير منتج نسبيا عندما لا تتفق المهارات المكتسبة في المدرسة مع الفرص المتاحة في السوق ، أو عندما يجري تشجيع التعليم العالي على حساب التعليم الابتدائي والثانوي . وفي كل هذه الحالات تكون هناك حاجة إلى تحسين سياسة التعليم لضمان أن تعطى النفقات على التعليم استثمارا إنتاجيا في رأس المال البشري .

دعم الاستثمار في البشر

تستثمر الأسر المعيشية طواعية لضمان جودة صحة

حتى في جنوب شرقي آسيا . لم تكن المستويات الأولية للتعليم المرتفعة نسبيا ضمانا للنمو الاقتصادي



البيانات الأولية بـ 1990

البيانات الأولية بـ 1990

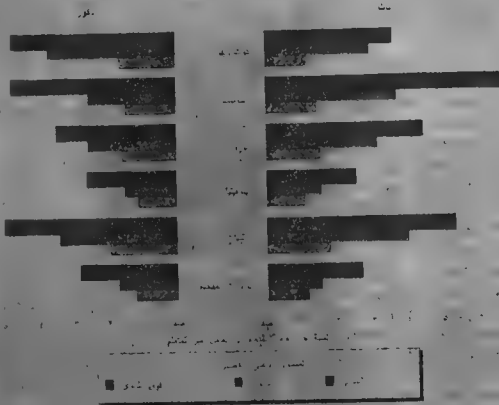
البيانات الأولية بـ 1990

أغلب الأحوال مشكلة تتعلق بالافتقار إلى الطلب على العمل بسبب استراتيجيات التنمية غير السليمة . وذلك واضح في كثير من الأقاليم ، بما فيها جنوب شرقي آسيا . فالقوى العاملة في فييت نام والفلبين كان لديها تاريخيا معدلات لمعرفة الكبار بالقراءة والكتابة وللتحصيل المدرسي أعلى منها بالنسبة للبلدان الأخرى في الإقليم . لكن نمو كل من هذين الاقتصاديين كان بطيئا نسبيا ، كما يتبين من الشكل ١٠٥ ، وذلك أساسا لأن كلا البلدين أخذ

الإطار ١٠٥ كم تزيد الأجور نتيجة للتعليم ؟

منهم (كوت ديوار) ، ولكن المكافأة أقل حيث توجد وفرة كبيرة من
العمال المتعلمين (سويسرا ولوالبنت متعددة) . كما أن حجم علاوة
الأجر يتوقف على مستوى التعليم . ففي لبنان شغل شخص متخصص
والمتمتع في السكن ، مستوى الأجر بين هذين العاملين متساوي
والمرتبة الابتدائية لنفسه من هذين العاملين المتماثلين في الألقاب
بمستوى أعلى من تعليمه . ولكن في جميع الحالات باستثناء هذه الحالة
ويكون علاوة الأجر نتيجة عن تعليم على أساسه عمداً على أساسه
شخص في نفس الأجر (في سويسرا ، برونز وبلند مثلاً) . وفي
معنى ذلك أن التماثل بين أكثر من الأجر ، ولكنه يعني هذا
الاقتصادي لتعليم يمكن أن يكون أعلى

في جميع البلدان ، يميل العمال المتعلمون على تعليم أكثر إلى كسب
أجور أكبر من العمال ذوي التعليم الأقل . ويؤيد التحليل الإحصائي
التفصيلي لهذا التوزيع في الشكل وجود ارتباط إيجابي بين الأجور
والتعليم بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء . وقد سبق وجود هذا
الارتباط سواء في الاقتصادات التي نمو بسرعة (بنغلاديش وسينغال)
والاقتصادات التي يتفلس فيها نصيب الفرد من الدخل (كوت ديوار
وبرونز وسيلان)
وهناك حيز كبير في حجم علاوة الأجر لتعليمه بالمتوسط ويتنوع
أشكاله نتيجة لمتغير التعليم . حيث تكون المكافأة أعلى
حين يرتفع الطلب على العمل (التعليم) ، وانخفاض العرض



علاوة الأجر نتيجة عن تعليمه بالمتوسط ويتنوع أشكاله نتيجة لمتغير التعليم . حيث تكون المكافأة أعلى حين يرتفع الطلب على العمل (التعليم) ، وانخفاض العرض

١٠٥ . ومع ذلك ، فإن الأسر المعيشية لا تستثمر
بالتقدير الكافي في رأس المال البشري في كثير من
الأحيان . وعندما تفعل ذلك يكون على الحكومة دور

أفرادها وتعليمهم ، لأن المنافع الناتجة عن ذلك . ومن بينها
المنفعة الاقتصادية المنمطة في ارتفاع المائدات طوال
الحياة . تزيد في العادة على التكاليف زيادة كبيرة (الإطار

أساسي في دعم هذا الاستثمار في البشر .

والأمر المميشية لا تملك عادة معرفة كافية بعائدات رأس المال البشري ، ولا سيما في مجالى الصحة والتغذية ، إن التوعية الصحية والغذائية التى ترعاها الحكومات ، قد تشجع الأمر المميشية على القيام بتلك الاستثمارات ذات العائد المرتفع ، كما أن الحكومات تتدخل عندما تكون الأسر رغبة في الاستثمار في الموارد البشرية ولكنها عاجزة عن ذلك لأن المفرضين ليسوا على استعداد لتقديم قروض بضمان إيرادات قد تتحقق في المستقبل . وأخيرا فإن قيمة الاستثمار في رأس المال البشرى بالنسبة للمجتمع ربما تزيد على قيمتها بالنسبة لكل أسرة على حدة : فالمجتمع الأخص تعليمًا أفدر على الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة ، كما أن خبرات التعليم الموحد تسهم في بناء الأمة . وللمصول على هذه المزايا الاجتماعية تستطيع الحكومات أن تغير الحوافز التى تواجها الأسر ، وذلك بتوجيه الدعم إلى الفقراء أو بتقديم الخدمات بالمجان ، كما فى حالة التعليم الابتدائى .

ويطلب الأمر فى كثير من الأحيان بذل جهود خاصة للتغلب على الاتجاه لأن تحصل البنات على تعليم أقل مما يحصل عليه البنون . فالتعليم ، بالإضافة إلى المزايا التى يوفرها للمرأة فى سوق العمل ، يرتبط بانخفاض الخصوبة ، وانخفاض وفيات الأمهات ، وتحسين الصحة والتغذية وتربية الأطفال . وقد ينعذر تحقيق هذه النتائج بصورة كاملة بدون تدخل حكومى قوى . وعلى ذلك فإن أهداف مكافحة التمييز ، والإقلال من الفقر ، وتشجيع الإنصاف تبرر التدخل الحكومى للتشجيع على تراكم رأس المال البشرى ، خاصة بين الفقراء .

التدريب كنوع من الاستثمار

التعليم المنتج لا يثنى مع انتهاء الدراسة . ومعظم الأفراد يستمرون فى بناء مهاراتهم طوال حياتهم العملية ، عن طريق التدريب فى أثناء العمل وفى مراكز التدريب الرسمية . وللتدريب استثمار من منظور العامل وصاحب العمل على حد سواء . وكثيرا ما يكون العمال على استعداد لدفع رسوم دورات التدريب ، أو لقبول أجور أقل مما يحصلون عليها إن لم يلتحقوا بتدريب فى أثناء العمل ، وذلك فى مقابل ارتفاع الأجر المتوقع فى المستقبل . فهناك حافز للمؤسسات للاستثمار فى تدريب المستخدمين بها

لأنها كثيرا ما تكون بحاجة إلى عمال يملكون مهارات معينة . وإن يكون أى من الجانبين وثائقا تمام الثقة بأنه سيحصل على عائدات هذه الاستثمارات كاملة : فالعمال قد يتركون عملهم ويحولون مكاسبهم إلى رب عمل آخر ، أو قد يفقدون وظائفهم ويكتشفون أن المهارات التى اكتسبوها ليست صالحة للنقل لأماكن أخرى . وقد وجد الماملون وأرباب الأعمال وسائل للتغلب على هذه المشكلة بحيث يستطيع الجانبان أن يحققا مكاسب : فأرباب الأعمال يوفران الأمن الوظيفى للحد من تغيير العمال ، والعمال قد يوافقون على إبرام عقود للتدريب يدفعون بمقتضاها لرب العمل مبلغا إذا تركوا العمل قبل أن يكون قد استرد المبالغ التى استثمرها ، كما أن العمال وأرباب الأعمال يمكن أن يتقاسموا الزيادة فى الإنتاجية الناتجة عن التدريب .

ونظرا لأن التدريب يعتبر عادة استثمارا جيدا ، فإن معظم أعمال التدريب تتم بدون تدخل الحكومة . ويختلف حجم التدريب الذى تنهض به المؤسسات . ويكون الاختلاف كبيرا فى بعض الأحيان بين البلدان والقطاعات ، بل وبين المؤسسات فى نفس القطاع ، وذلك تبعاً لحجمها ونوع ملكيتها . ففي سنة ١٩٩١ ذكر ٢٤ فى المائة من عمال المكسيك أنهم يلقون شكلا ما من أشكال التدريب فى أعمالهم لتحسين مهاراتهم وكان الرقم المناظر فى اليابان ٣٧ فى المائة . واحتمال أن توفر المؤسسات التى تعمل فى الصناعات ذات التكنولوجيا الرقيقة فى إندونيسيا تدريباً لعمالها أعلى منه فى المؤسسات التى تعمل فى القطاعات ذات التكنولوجيا المنخفضة . واحتمالات الاستثمار فى التدريب فى المؤسسات ذات المبنى التصديرى فى القطاع الكيمىائى فى تاوان الصينية أكبر ثلاث مرات عنها فى المؤسسات التى تنتج للقطاع الداخلى ، وأكبر ست مرات عنها من المتوسط فى مؤسسات التجميع التايوانية . ويبدو أن التوجه نحو التصدير ، وسرعة التحول التكنولوجى ، ودرجة تعليم قوة العمل ، والدورات الاقتصادية ونواقص النمو ، تحدد جميعها مدى استعداد المؤسسة لتدريب عمالها .

وإذا كان التدريب يحقق مصلحة كل من العمال وأرباب الأعمال ، وإذا كان يتم فى اقتصادات السوق استجابة للأوضاع الاقتصادية الأساسية ، فهل ينبغي للحكومات أن تتدخل فيه ؟ ينبغي للحكومات أن تتدخل فى سوق التدريب

ولا سيما في صورة برامج التلمذة الصناعية التقليدية . وفي دراسة استقصائية أجريت على عمال الصناعات الصغيرة في غانا ، تبين أن ٤٤ في المائة منهم تدرّبوا كصبيان في مجالهم ، وأن ٥٧ في المائة من المؤسسات كانت تقوم بتدريب الصبيان في وقت إجراء هذه الدراسة . وتؤكد الدراسات التي أجريت في بلدان أخرى أن نقص المهارة نادرا ما يتركز على أنه مشكلة جوهرية تواجه أصحاب المنشآت الصغيرة .

وقد يكون التدريب في القطاع غير الرسمي كافيا لاستمرار الأنشطة الجارية ، ولكن الافتقار إلى المعرفة بالتسويق والتكنولوجيات الجديدة والمهارات العامة اللازمة لدوائر الأعمال ربما يعرقل توسع مؤسسات القطاع غير الرسمي . وقد تبين أن خدمات التدريب الموجهة للمؤسسات الصغيرة والرامية إلى علاج هذه العيوب تبشر بالأمل في التحسن . ومن أمثلة ذلك برنامج خدمات الدعم المتعددة (الذي يعرف باسمه المختصر بالأسبانية CIMO) وهو يوفر المساعدة التقنية وخدمات التدريب للمنشآت الصغيرة والصغيرة جدا في المكسيك . وأثبت العديد من دراسات الحالة حدوث تحسينات في الإنتاجية تحقق مردودية للتكاليف ، وزيادة في فرص العمل والربحية بين المشاركين في هذا البرنامج . غير أن إمكانات تكرار هذا النظام وتوسيعه محدودة ، وذلك لارتفاع تكاليف الكادر من التدرّجات العامة والموجهة إلى المؤسسات الصغيرة ، بسبب النفقات الإدارية للبرامج ، والمعدل المرتفع لفشل المؤسسات الصغيرة .

وفي كثير من البلدان تلجأ الحكومات للتدريب من أجل معالجة مشكلات مثل انخفاض مستويات المهارة بين قوة العمل المشتتة بالفعل ، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب ، وقصص العمال في أثناء فترات الانتقال التي تشمل الاقتصاد برمته ، والبطالة الهيكلية والفقر المزمن للعمال المحرومين . ولكن الحكم على ما إذا كان لاتفاق العالم على التدريب ما يبرره أم لا ، يتوقف على السبب الجوهري للمشكلة ، وعلى تكلفة الفرصة البديلة للموارد العامة .

ويبدو أن انخفاض مستوى مهارة القوة العاملة لا يرجع إلى عيوب في سوق التدريب بقدر ما يرجع إلى انخفاض المستوى العام للطلب على العمال . وقد صدق القول نفسه على بطالة الشباب ، ولكن المبرر للتدخل الحكومي في

إذا كانت هناك أوجه فشل أو عيوب معينة في السوق ، أو إذا كانت تريد أن تحقق أهدافا أخرى بخلاف الكفاءة الاقتصادية . وكما هو الحال بالنسبة للتعليم العام ، فإن الأفراد ربما لا يقومون بالتقدم الكافي من الاستثمار في التدريب بسبب الافتقار إلى المعلومات ، أو بسبب عيوب سوق الائتمان أو لأن النتائج الفرعية المترتبة على التدريب قد تحدث فجوة كبيرة بين العائد الخاص والعائد الاجتماعي . بيد أنه فيما يتعلق بالتدريب لدخل المؤسسة على الأقل ، فإن كثيرا من هذه المشكلات قد تكون ثانوية بالنسبة للمواضع التي تحول دون قيام المؤسسة بالاستثمار في المهارات .

وعندما يكون مستوى المهارات في سوق العمل منخفضا ، ربما تستثمر المؤسسات مبالغ أقل مما ينبغي في التدريب بالرغم من العوائد المتوقعة التي تبرر هذا الاستثمار ، وذلك خوفا من أن يجد عمالها بعد تدريبهم عملا في أماكن أخرى . وليس من المعروف بعد مدى جسامه هذه المشكلة . فحيثما كانت عوائد التدريب عالية ، كما هو الحال في جمهورية كوريا ، استمرت المؤسسات في الاستثمار في التدريب على الرغم من أن معدل تغير العاملين كان طوال السبعينات وخلال جزء من الثمانينات يصل إلى ٥ أو ٦ في المائة من قوة العمل في الصناعة يتركزون عملهم كل شهر .

وربما ينشأ الافتقار إلى التدريب أيضا نتيجة للتنظيمات الموضوعية لسوق العمل . ومن بينها تقرير حد أدنى مرتفع للأجور والقواعد الموضوعية للتزقي في سلم الوظائف داخل المؤسسات . والتي تمنع المؤسسات من دفع أجور أقل للمتعلمين أو تقيد تعيين العمال المدربين . ففي المكسيك يؤدي التشريع الفيدرالي لمشغولي العمل ، والذي يحدد قواعد متشددة تقوم على أساس الترقية بالأقدمية إلى إضعاف الحافز لتدريب العمال . والحل المثالي هو إلغاء هذه القيود الأساسية ، فإذا لم يتحقق ذلك ، يكون من البديل وضع تدابير تعويضية لدعم التكاليف التي يتحملها صاحب العمل في التدريب .

والافتقار إلى المعلومات عن المهارات المطلوبة ، وضرورة الاستفادة من وفورات الحجم الكبير في التدريب ، مبرران آخران للتدخل الحكومي . وقد يبدو أن هذين القويين لهما أهمية خاصة بالنسبة للقطاع غير الرسمي ، ولكن التدريب في أثناء العمل ، شائع فيه ،

التدريب ، العامة منها والخاصة ، ويتوقف استردادها لتكاليفها على عبور معدل أدنى من المتدربين لديها على وظلّف بعد إتمام التدريب . وبهذه الطريقة ينتقل عبء تصميم برنامج التدريب الناجح إلى المكان الملائم له وهو مؤسسات التدريب نفسها .

وقد شرعت المؤسسات الخاصة لتقديم التدريب تظهر في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في أوروبا الشرقية وآسيا ، وذلك مثلا لتعليم اللغات الأجنبية ومهارات الكمبيوتر . وقبل مرحلة الانتقال كانت جميع مؤسسات التدريب مؤسسات عامة ، وكان القليل منها موجها إلى المهارات الجديدة التي يحتاجها اقتصاد السوق الحديث . وتستطيع الحكومات أن تدعم مبادرات القطاع الخاص عن طريق إلغاء القيود المفروضة على توفير القطاع الخاص للتدريب : مثل فرض قيود سعرية على رسوم التعليم ، والتنظيم المفرط للمناهج ، والتنافس مع المؤسسات العامة المدعومة ، فهذه كلها تحد من استجابة القطاع الخاص .



إن الأمر المعيشية والمؤسسات تحتاج إلى بيئة تشجع على اتخاذ القرارات السليمة فيما يتعلق بالاستثمار في المهارات . فما الذي ينبغي أن تفعله الحكومات ؟ عندما يكون المائد الفردي الخاص لرأس المال البشري مرتفعا ولكن الاستثمارات لا يتم الاضطلاع بها ، ينبغي للحكومة أن تحاول أولا أن تعرف السبب في ذلك قبل تصميم التدخلات وتنفيذها ، ولا سيما استراتيجيات الأسعار . ويكون توفير الحكومة للتعليم الابتدائي بالمجان عادة أمرا منطقيا ، حتى يجنى المجتمع بأسره الثمار وحتى يصل التعليم إلى الفقراء . ولكن فيما يتعلق بمعظم برامج الموارد البشرية الأخرى ، لا يكون هناك عادة مرور لتوفيرها بالمجان . وفي مجال التدريب بصفة خاصة ، ينبغي أن تركز الحكومات جهودها على توفير التمويل أكثر من تركيزها على إنتاج التدريب ذاته . وينبغي أن تجتنب التدخل الحكومي ، أيّا كان شكله ، أن تذهب منافعه لقلّة المتميزة وينبغي إيلاء الأولوية العليا للاستثمار في الأطفال لأن صحتهم وتغذيتهم وتعليمهم الأساسى هي الركيزة التي يقوم عليها مستقبل الأمة .

تدريب العمال الذين فصلوا من وظائفهم أكثر وجاهة وإلحاحا . فصل العاملين من وظائفهم بسبب عمليات الانتقال الاقتصادية الأساسية ، أو بسبب الصدمات الشاملة ، قد يستدعى دعم الحكومة لإعادة التدريب بسبب غياب الأسواق ، وصحامة المخاطر ، والحاجة إلى ضمان الاستقرار الاجتماعى ، وتأييد للجمهور لبرنامج الإصلاح الأوسع . ومن المؤسف أن المزايا الاقتصادية المباشرة لهذا التدخل تكون محدودة في معظم الأحيان . (انظر الفصل السابع عشر) .

وغالبا ما يكون التدريب الذى يتم بقيادة المؤسسات هو أكثر الومال مرهوبة للتكاليف لتطوير مهارات العمال . وبالمقارنة به ، فقد ثبت أن التدريب الذى توفره الحكومات في معظم البلدان ، عن طريق مراكز التدريب التابعة لها ولا سيما في التعليم المهني باهظ التكاليف ولم يزد المتدربين عادة إلا بالقليل من المهارات المطلوبة في السوق ، ولابد من العثور على وسائل لإعادة توجيه مؤسسات التدريب العامة حتى تستجيب لاحتياجات المستهلكين والطلب في السوق . وكثيرا ما تكون أفضل وسيلة لتحقيق ذلك هي تحويل التمويل الحكومى من مقدمى التدريب إلى جانب الطلب في السوق . مما يمكن العمال المستهدفين من أن يشتروا التدريب في ظل بيئة تنافسية تشمل موردين متعددين .

وقد حدث هذا التحول في بعض بلدان أمريكا اللاتينية . حيث ضمن التمويل مؤسسات التدريب عن طريق استقطاعات من الأجور لتقيام بالتدريب قبل استلام العمل ، بالرغم من أن هذه المؤسسات كانت تعجز في حالات كثيرة عن تشغيل خريجها . ولكن مع توافر الحوافز السليمة ، تطور الكثير من هذه للمؤسسات وهي تقوم الآن بالبيع المباشر للخدمات المطلوبة للمؤسسات الخاصة والأفراد . ومن أمثلة الإصلاحات الناجحة في هذا المجال استخدام شبلى لقسمات لتدريب العمال ، والائتمانات الضريبية لأرباب الأعمال . فالقسمات توزع على الفئات المستهدفة من العمال الشبان ، والمتعطلين والسناء عادة . وفي الوقت نفسه ، تقوم إحدى الهيئات الحكومية بطرح الحق في تقديم دورات تدريبية في مزاد في السوق التنافسية لمنظمات

الأسواق والعمال وعدم المساواة

ما الذى يحدد عدم المساواة فى دخل العمل ؟

فى جميع البلدان ، تختلف الأجور التى تدفع للعمال فى شتى القطاعات والمهن اختلافا واسعا . وحتى فى بولندا التى كانت اشتراكية فى السابق ، كان متوسط الأجور فى عام ١٩٩٣ فى المهن الأعلى أجوراً - المهندسون والعمالون فى الصناعات الاستخراجية - يزيد بما يقرب من ٨٠ فى المائة على الأجور فى المهن الأدنى أجراً . لمن يقومون بالخدمات الشخصية ، وقد يكسب العاملون المهرة من نوى اللياقات البيضاء فى صناعة الخدمات المالية ثلاثة أمثال الأجر الذى يحصل عليه العامل غير الماهر فى تجارة التجزئة . وتمكن الفروق فى الأجور بين الأفراد إلى حد كبير ، الاختلاف فيما منحه من المزايا والمهارات وكذلك اختلاف ظروف العمل أو اشتراطات الوظيفة ، فالوظائف الصعبة والوظائف التى تؤدى فى بيئة محفوفة بالمخاطر أو حافلة بالفتارة ، يرجح أن تدفع عنها أجور أعلى من الوظائف التى تتطلب نفس القدر من المهارة ولكنها أسهل وأكثر أمنا ونظافة .

وحتى عندما تؤخذ جميع هذه العوامل فى الحسبان ، يظل هناك قدر من الاختلاف فى الأجور . وربما يكون هذا الاختلاف راجعا لقدر فريدة غير ظاهرة ، أو للتمييز فى المعاملة ، أو لغير ذلك من أشكال فضل الأسواق . وحتى فى أسواق العمل ذات التكامل المرتفع فى اللولابات المتحدة ، بينت الدراسات التفضيلية لفروق الأجور أن السمات الفردية والعوامل المتعلقة بالصناعة أو المهنة أو المؤسسة لا تفسر إلا ما يتراوح بين ٥٠ و ٧٠ فى المائة من الفروق الملحوظة . ويظهر من المقارنة بين فروق الأجور فى البلدان المختلفة أنه على الرغم من أن للفوارت يعميل إلى الانخفاض عندما تزداد الاقتصادات ثراء ، فإنه يمكن أن يكون واسعا بين البلدان المتماثلة فى مستويات الدخل .

وربما يكون توزيع دخل العمل المعتمد إلى السوق

يفيد النمو الاقتصادى بصفة عامة غالبية سكان البلد ، إذ أن الاقتصاد يصبح أكثر كفاءة ، ويخلق المزيد من الوظائف ، ويرفع مستوى الدخل . ولكن بينما يتحسن وضع معظم الأسر المعيشية ، يستمر عدم المساواة بين الأفراد والجماعات عادة : بين الرجال والنساء ، وبين المجموعات الإثنية ، بل وبين الأسر المعيشية . ويفضل النمو فى الوصول لطلاقا إلى بعض الفئات . فالمعوقون ، والمحرمون اقتصاديا ، ولذين يعيشون فى مناطق فقيرة متأخرة هم من بين أكثر الفئات تعرضا لخطر الإهمال . وقد لا تتمكن هذه الفئات ، إذ تفتقر إلى الفرص التعليمية ، للحصول على الأصول - ولاسيما التعليم والتدريب على المهارات - والتى توليهاها فى كثير من الأحيان عقبات أخرى مثل للتمييز الإثنى أو للجنس ، من الاستفادة من الفرص الجديدة التى يولدها التغيير الاقتصادى .

وليس من الضرورى أن يعنى النمو مزيدا من عدم المساواة . فالنمو الذى امتد لفترة طويلة كثيرا ما أدى إلى تقليل عدم المساواة ، كما حدث مثلا فى اندونيسيا وكولومبيا وماليزيا . كما أن النمو يؤدى فى كل الحالات تقريبا إلى الأقل من الفقر ، وذلك أحيانا على الرغم من ازدياد عدم المساواة كما حدث فى البرازيل فى الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠ . ولكن ينبغي للمجتمعات أن تهتم بمسألة توزيع الدخل ، على الأقل لأن زيادة التكافؤ فى توزيع الدخل تضمن أن تنتشر منافع النمو بشكل أكثر تكافؤا وتصل إلى الفقراء .

ويتناول هذا الفصل توزيع الدخل الذى يحصل عليه الناس من عملهم - سواء من العمل مقابل أجر أو عمل المرأة لحساب نفسه فى مزرعة أو عمله بوصفه تاجرا . ويبحث للفصل أبعاد وأسباب استمرار عدم المساواة بين الأفراد والأقاليم وبين الجنسين والمجموعات الإثنية . ثم يتناول ما تستطيع الحكومات أن تفعله لتحسين توزيع الفرص وللمساعدة من يفوتهم القطار .

الفقراء هم عادة الذين تتاح لهم فرصة أقل في التعليم

الجدول ٦. متوسط سنوات التعليم لكل فئة من الفئات الخمس لنحل الفرد في بلدان نامية مختارة

البلد	اللغة العليا	الثقافية	الثلاثية	الرابعة	اللغة العليا	الجملة
البرازيل	٢,١	٢,١٠	٤,٣	٥,٧	٨,٧	٥,٢
غواتيمالا	١,٥	١,٥	٢,٣	٣,٥	٧,٥	٣,٢
فيت نام ^(١)	٥,٣	٥,٧	٦,١	٦,٥	٨,٥	٦,٤
كوستاريكا	٤,٨	٥,٦	٦,٢	٧,١	٩,٤	٦,٨

ملاحظة: البيانات عن جميع الأشخاص البالغين من العمر ١٥ سنة فأكثر.
(١) البيانات عن الفئات الخمس للإقليم.

المصدر: Viet Nam poverty assessment; Pascharopoulos and others 1993.

زيادة تعليم الفقراء يمكن أن تحدث أورا واضحا على عدم المساواة في الأجور. فمزال عدم المساواة في التعليم في البرازيل يزيد كثيرا عنه في جمهورية كوريا، ويفسر أكثر من ربع فارق الأجور الكبير بينهما. وفي كولومبيا أدى التوسع في التعليم إلى إنقاص الفروق بين أعلى الأجور وأناها بنسبة ٢٥ في المائة بالرغم من زيادة الطلب على العمال المهرة. وفي كل من ماليزيا وكوستاريكا اقتصرت زيادة فرص للتعليم بانخفاض حاد في عدم المساواة في الأجور. وكما يبين الشكل ٦-١، فإن التوسع في التعليم يعمل بصفة عامة على انقاص الفروق في الأجور. غير أن هناك استثناءات: ففي بلدان مثل شيلي والمكسيك قضت على الآثار الايجابية لزيادة التعليم التحولات الشديدة في الطلب لغير صالح العمال غير المهرة.

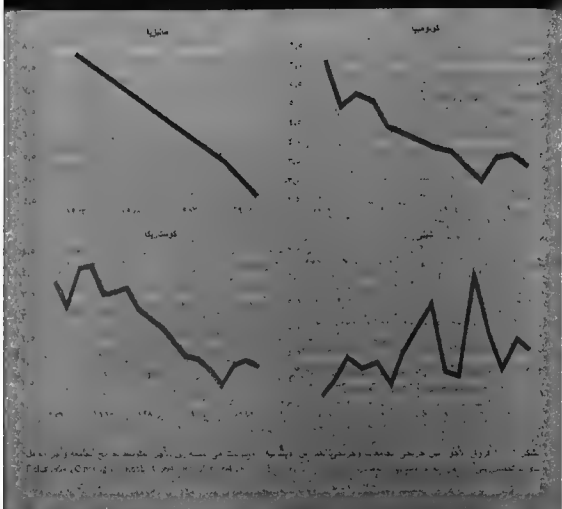
وعدم المساواة بين الدخل في الريف والحضر منتشر بشكل خاص. ويرجع جانب كبير من عدم المساواة هذا إلى السياسات التي ظلت عشرات السنين تحايي المدن على حساب الريف. ورغم التخلي عن هذه السياسات في كثير من البلدان بصورة جزئية أو كلية، فإنها ما زالت قائمة في بلدان أخرى. ولا سيما في أفريقيا. وقد تضمنت تحيزات السياسة المناهضة للريف، التمييز ضد الزراعة التاشية من المغالة في تقييم سعر العملة وحماية الصناعة، وكذلك من فرض ضريبة على سلع التصدير الأساسية. وتفاقت تلك التحيزات بالتحيز لصالح المدن

مكتافا بدرجة أو أخرى، كما أنه يمكن أن يجعل كثيرا من العمال يعيشون في ظل الفقر. وهناك عاملان لهما أهمية خاصة في تحديد عدم المساواة. أكثرهما تأثيرا هو التوزيع المبدئي للأصول، وخاصة التعليم (الجدول ٦-١). وأشد أعضاء المجتمع فقرا هم عادة الذين تتاح لهم فرصة أقل للحصول على الأرض والائتمان والنفقات الاجتماعية والمهارات التي تسمح للعمال للفقراء بالانتقال إلى القطاعات ذات الإنتاجية العالية والأجور الأكثر ارتفاعا. والعنصر الثاني المحدد لعدم المساواة هو الطريقة التي تكافأ بها الأصول المتماثلة مكافأة مختلفة عبر القطاعات والمهن، فهذه الفروق لا توجد بين وظائف القطاع الرسمي الحديث فحسب، بل توجد أيضا بين إيرادات العمل في قطاع الأجور وعمل المرء لحساب نفسه، وبين النتائج المختلفة التي تتحقق في إطار عمل المرء لحساب نفسه.

عدم المساواة في توزيع الأصول

يرتبط عدم المساواة في الدخل بين العمال عموما ارتباطا قويا بعدم المساواة في التعليم والمهارات. والتحصي للدراسي هو أهم منبه منفرد بدخل العامل للفرد. فإذا اقرن بالمتغيرات الأخرى لرأس المال البشري مثل الخبرة والمهنة، ويلاحظ أن المهارات تمثل من ثلث إلى نصف عدم المساواة في الإيرادات المشاهدة بين الأفراد داخل البلد الواحد. ولا غرو أن السياسات التي تؤدي إلى

ضائقت فجوة الأجور بين العمال الحاصلين على مستويات مختلفة من التعليم ، إلا أننا تحولنا لطلب على فصل بقية من العمال غير المهرة ، كما حدث في شيلي .



أن تصبح المدن قادرة على استخدامهم استفادوا مريحا ، كما أسفرت عن كبت الأجور في القطاع الحضري غير الرسمي .

ويمكن أن يستمر عدم المساواة متصلا بصورة واضحة عبر الأجيال ، لأن منافع الأصول المادية والتعليمية ومراكز القوى تنتقل من الآباء إلى الأبناء ، كما أن القواعد الثقافية التي تعمل على إدامة عدم المساواة تصبح راسخة في النظم الاقتصادية . وتغيير توزيع الأصول أمر حاسم لتحطيم دوائر الفقر هذه والاقبال من عدم المساواة في

في تخصيص البنية الأساسية المادية والاجتماعية ، وبالمساوات التي جعلت من الصعب على الفقراء الحصول على الأرضي ، مما يقلل من فرص عمل الأفراد لحساب أنفسهم في الريف بصورة حادة . وكان للتعويض الذي يعطى عن هذه السياسات المعاكسة حينما وجد ، يستفيد منه في المقام الأول المزارعون الأكبر حجما والأكثر ثراء ، وظل عمال الريف الفقراء والمزارعون الذين يملكون مساحات صغيرة يعملون عبء هذا التمييز . وعلى نحو ما ورد في الفصل الرابع ، أسفرت هذه التحيزات في السياسة عن انتقال العمال إلى المدن قبل الآوان ، أي قبل

غير أن أسواق العمل الرسمية كثيرا ما تكون مشوهة ومتحيزة ضد الفقراء . ففي كثير من البلدان أدت التنمية الحضرية إلى تشجيع نمو فئات من العاملين في القطاعات الرسمية المحمية . أما الفرياء غير المنتمين إلى تلك الفئات ، ومن بينهم معظم الفقراء في القطاع الريفي والقطاع الحضرى غير الرسمي ، فلا تتاح لهم فرصة الوصول إلى الوظائف ذات الأجور العالية والتي تتمتع بالمزيد من الأمن الوظيفي ويظروف عمل أحسن ، وهي التي يتمتع بها العمال المحظوظون .

أبعاد عدم المساواة

وحتى في حالة عدم وجود تشوهات ، فإن الإيرادات وسوق العمل قد لا تنقسم بالمساواة بسبب التمييز . مثلا ضد النساء أو الفئات الاثنية . كما أن إيرادات العمل قد تتوقف أيضا على الاختلافات الاقليمية ، مما يجعل الأسر ضحية لأحداث الجغرافيا . وهناك ثلاثة أشكال من عدم المساواة ثبتت بصفة خاصة صعوبة التغلب عليها عن طريق قوى السوق وحدها : عدم المساواة بين الرجال والنساء ، وعدم المساواة بين المجموعات الاثنية والاجتماعية وعدم المساواة بين الأقاليم .

عدم المساواة بين الرجال والنساء

وفي جميع المجتمعات تقريبا تملك المرأة مطلقة أقل من الرجل ، وتحصل على أجر أقل عن عملها ، ولديها سيطرة أقل على موارد الأسرة ، وتتلقى في كثير من البلدان تعليمًا أقل . وفرصة المرأة في الوصول إلى الوظائف ذات الأجور العالية أقل من فرصة الرجل في القطاع الرسمي ، كما أنها معثلة بصورة غير متعاضدة بين من يعملون في الأسرة بدون أجر ، وفي القطاع غير الرسمي ، وعندما يسمح لها بدخول نفس الأسواق التي يدخلها الرجال فإنها غالبا ما تواجه التمييز ضدها .

ورغم أن المرأة تشغل بالأنشطة السوقية عددا من الساعات أقل من ساعات عمل الرجل في المتوسط ، فإن هذا الفرق توازنه وتزيد عليه الساعات الأطول من الجهد التي تبذلها في الأنشطة المنزلية ، ففي جميع البلدان تقريبا ، تعتبر المرأة مسؤولة عن حصة غير متناسبة من العمل داخل الأسرة . وقد تبين في بنغلاديش أن الرجال والنساء يعملون تقريبا نفس عدد الساعات كل أسبوع .

الدخل . ولكن تحقيق ذلك ليس سهلا . فإعادة توزيع الأراضي (أو رأس المال) على نطاق واسع لم يحدث إلا نادرا فيما عدا حالة الثورات السياسية الكبرى . وقد أسفرت هذه الإصلاحات في أجزاء من شرقى آسيا ، حيث أدت إلى وضع الأراضي بصورة مستقرة في أيدي صغار المزارعين ، عن التحويل بالنمو في الريف وزيادة فرص العمل وتحقيق الاستقرار الميالى . وحيثما تم تجميع الأراضي ، أو حيثما لم يحصل صغار المزارعين على حقوق مستقرة في الأرض كما حدث في المكسيك ، اقتربت الإصلاحات بالركود الاقتصادي والمضطرب الاجتماعي . ومع ذلك ، فإن الأمر سيطلب إجراء المزيد من الإصلاح الزراعى ، حيثما تظل مساحات واسعة من الأراضي بغير استغلال كفه في الملكيات الكبيرة .

وهناك وسيلة أسهل للتحقق من الفقر وزيادة التكافؤ في الدخل ، وهو تغيير توزيع رأس المال البشرى . وبخلاف الحال مع رأس المال المادى أو الأرضى ، يمكن أن يتحقق ذلك بإضافة المزيد إلى الرصيد الحالى وليس عن طريق إعادة التوزيع . فالاستثمار في رأس المال للبشرى للفقراء ، عن طريق الرعاية الصحية الأولية والتعليم ، كان جزءا مهما من الاستراتيجيات الناجحة لتخفيف عبء الفقر في بلدان مثل اندونيسيا وكولومبيا .

عدم المساواة في عائدات الأصول

كذلك تؤثر زيادة العائدات من الأصول القليلة التي يملكها العمال الفقراء تأثيرا كبيرا في توزيع الدخل . ولما كان الأصل الأساسى لدى الفقراء هو العمل ، فذلك يعنى قبل كل شيء إزالة التحيزات التي تميل إلى كبت عائدات العمل .

ويمكن للتحول نحو سوق للعمل أقل تشوها وأكثر انصافا بالطابع الرسمي ، أن يعمل كآلية لتحقيق التكافؤ . وفي حالة عدم وجود عيوب في السوق مثل التمييز ، فإن سوق العمل بآجر تضمن حصول العاملين ذوى الإنتاجية المتماثلة ، والذين يعملون في وظائف متساوية ، على أجور متماثلة . ونتيجة لذلك ، فإن الإيرادات في سوق العمل بآجر ، أقل ارتباطا بما يتوافر للعامل في البداية من أصول ، من ارتباط الإيرادات الناجمة عن عمل المرء لحسابه الخاص .

الإطار ٦ - ١ هل يدل انخفاض أجر المرأة عن الرجل على أن ثمة تمييزاً ضدها ؟

وتلبي أوضح الأمثلة الصارخة على استخدام هذا المنهج من بلدان مثل كندا وبريطانيا والولايات المتحدة ، فبناءً على البلدان ادين بالفعل قدر من التعليم والخبرة ، يزيد في المتوسط عما لدى الرجال ، ولكنهم يتقاضون أجوراً أقل عن أجورهم بنسبة بين ٢٠ و ٣٠ في المائة . وكان المفترض في هذه البلدان أن تحصل النساء على أجور أعلى من الرجال لو أن سوق العمل تقيم مساهمتهن على قدم المساواة .

ولكن هذه صعوبات تتعلق بهذا التحليل ، إذ أن استخدام البيانات التي تقيس مدى ترك المرأة المنزلة ، مثلاً مقياساً للخبرة ، يمس طبيعة خبرة المرأة ، كما أن استخدام قوائم مهنية واسعة ربما يغني اتجاهها لأن تتعلم النساء وظائف أقل مكانة من وظائف الرجال في نفس المهنة . ومع ذلك ، فإن النتائج المستمدة من طائفة واسعة من البلدان التامة تبين أن أسواق العمل تقيس بغير شك ضد المرأة العاملة .

لا تكسب الفجوة الملحوظة بين أجور الجنسين بالضرورة تمييزاً في سوق العمل . فالأجر الأقل الذي تحصل عليه المرأة في اقتصادات معينة ، قد يكون انعكاساً لتدني انتاجيتها في العمالة الأجنبية . فتلعب النساء في البلدان النامية غالباً ما يكون أقل من تعليم الرجال ، وكذلك خبرتهن في العمل . ولابد من مراعاة هذه العوامل عند إصدار تقديرات للتمييز في الأجر . ومن وسائل ذلك وضع تقدير لمعاد سمات وخصائص معينة مثل التعليم والخبرة والمهنة ، بالنسبة لكل من الذكور والإناث على حدة ، ثم يجري تحليل الفرق الملاحظ في الأجر إلى جزئين : بين الأول ذلك الجزء من الفرق الراجع لكون سمات المرأة وخصائصها ، وأخرى من سمات الرجل وخصائصه ، بينما يتناول الثاني ما كان يمكن أن تكسبه المرأة لو توافرت لها نفس السمات التي يسم بها الرجال في الاقتصاد . ويشير هذا المقياس الثاني إلى التمييز إذا ظلت مكاسب المرأة أقل من مكاسب الرجل رغم التساوي في الصفات .

يتعدى عن الكفاءة أكثر فأكثر عندما تؤدي التنمية والتغيرات التكنولوجية إلى إطالة الحياة العملية للمرأة وانخفاض عدد الأطفال ، ودفع عتلة أكبر مقابل المهارة .

وتتبع الاختلافات في عائد العمل لكل من الرجل والمرأة من مصدرين . الأول أن المرأة تكون عادة أقل براعة في المهارات القابلة للتسويق بسبب التحيز ضد المرأة في التعليم والتدريب على المهارات . وللتحيزات في مجال التعليم شديدة في آسيا والشرق الأوسط وكبيرة في أفريقيا ، ولكنها ليست بذات شأن في أمريكا اللاتينية وبلدان الكتلة السوفياتية السابقة . والثاني أن فرص التوظيف المتاحة للمرأة كثيراً ما تكون أضيق نطاقاً ، ولذلك فإن الإيرادات التي تحصل عليها في سوق العمل أقل مما يحصل عليه الرجال الذين يتمتعون بنفس المواهب الطبيعية . وفي كثير من البلدان يستمر وجود فروق كبيرة بين أجر الأثني وأجر الفكر حتى بعد تصحيح الأرقام لمراعاة الفروق في التعليم والخبرة (الإطار ٦ - ١) . ففي الهند يمثل الأجر الحقيقي للمرأة ٥١ في المائة من أجر الرجل ، ولا يمكن تفسير غير ٢٤ من النقاط المئوية في هذه الفجوة بالاختلاف في خصائص العامل . وفي كينيا يقل أجر المرأة عن أجر الرجل بنسبة ١٨ في المائة بعد تصحيح الأرقام لمراعاة المهارة والخبرة . وفي أمريكا اللاتينية يمثل الأجر المتوسط للثلاثي ٧١ في المائة من الأجر المتوسط للذكر ، ولا يمكن تفسير غير ٢٠ نقطة

ولكن في حين يخصص الرجال ٩٠ في المائة من ساعات عملهم للأنشطة المدرة للدخل ، فإن المرأة تخصص ٨٠ في المائة من وقت عملها للأعمال المنزلية اليومية . ويستمر هذا التخصيص للعمل حتى عندما تعمل المرأة خارج البيت ، فالمرأة في الأرجنتين تعمل في المتوسط ثلثاً وسبعين ساعة في الأسبوع إن لم تكن مستخدمة في وظيفة خارجية ، وتعمل ستاً وخمسين ساعة إذا كانت تعمل في الخارج - ويزيد ذلك كثيراً على عمل الرجل . ويؤثر هذه الفروق بين الرجل والمرأة في تخصيص الجهد على توزيع السلطة داخل الأسرة . فعندما لا تكسب المرأة غير قدر ضئيل في الاقتصاد النقدي ، يكون لها صوت أقل في تخصيص دخل الأسرة وفي القرارات الاستراتيجية للأسرة مثل القرارات المتعلقة بالتعليم . وتبين الأدلة أن هذا التوزيع للسلطة له آثار ضارة على الأبناء ولا سيما البنات .

وينتج جزء من تقسيم العمل بين الرجال والنساء من الدور الأسامي للمرأة في انجاب الأطفال وتربيتهم . وبصفة خاصة عندما تكون الحياة قصيرة نسبياً وللخصوبة مرتفعة ، تميل المرأة لأن تكون مقيدة بالأنشطة المنزلية في جزء غير قليل من حياتها العملية . وفي بعض الأحيان ، يمكن لفارق القوة العضلية ، كما هو الحال في معظم الأعمال غير الماهرة ، أن يعزز الأساس الاقتصادي لتقسيم العمل التقليدي بين الجنسين . ولكن هذا التخصيص

المرأة في موقع العمل ، وتجنب رفع التكاليف التي يتحملها أصحاب الأعمال عند استخدام المرأة عن طريق المحاولات ذات الطابع الأبوي لمحايتها (انظر الفصل الحادى عشر) .

عدم المساواة بين المجموعات العرقية والاجتماعية

يشارك السكان الأصليون في أمريكا اللاتينية ، والأمريكيون الأفارقة والأهالي الأصليون في الولايات المتحدة ، والفجر في أوروبا الوسطى والشرقية ، وفئات المنبوذين في الهند ، والسود في جنوب أفريقيا ، في أن مركزهم الاجتماعى منخفض نسبيا في سوق العمل ، بسبب الأعراف التي ينتمون إليها أو الفئات الاجتماعية التي ولدوا فيها . وعدم المساواة هنا يكون بين الأمر ونيس في داخلها ، ولكن المسألة هنا أيضا هي أن مستقبل الفرد يتقرر بمصادفة ميلاده .

فقط مثل هنود الانديز والسود في جنوب أفريقيا ، تكسب في المادة إيرادات أقل مما يكسبه العمال الآخرون في نفس الاقتصادات . فالعمال الذكور من الأهالي الأصليين في بوليفيا يكسبون في المتوسط ٦٠ في المائة مما يكسبه العامل من الفئات الأخرى من غير السكان الأصليين . وأجور من يتكلمون لغة الفوارانى (نسبة للشعب التوتى الفوارانى في بوليفيا وباراغواى والبرازيل - المترجم) في باراغواى تمثل ٦٤ في المائة من أجور من يتكلمون الأسبانية . وفي البرازيل لا يكسب السود غير ٥٠ في المائة مما يكسبه البيض . لكن كما هو الحال في التمييز بين الرجل والمرأة ، لا تكسب جميع فئات الأجر تميزا في المعاملة . فما يقرب من ٧٠ في المائة من فارق الإيرادات بين العمال من الأهالي الأصليين وغيرهم في بوليفيا مثلا يمكن أن يعزى إلى الاختلاف في الحصول المدرسى والخبرة العملية . وليس هناك تفسير للثلاثين في المائة الباقية والتي تمثل عوامل لا تدخل في الحساب مثل الاختلاف في القدرة أو نوعية التعليم ، بالإضافة إلى التمييز في سوق العمل .

وكل شخص من سبعة أشخاص في الهند - أى نحو ٢ في المائة من سكان المالم - هو عضو في فئة من الفئات المنبوذة . ويولد هؤلاء الأفراد المنتمون إلى أدنى الفئات الاجتماعية في عائلات تؤدى مهنا تقليدية - مثل كنس

مئونة من الفارق بالاختلاف في رأس المال البشرى . وحتى في الاتحاد السوفياتى السابق ، كانت المرأة تكسب في المتوسط أجرا يقل بنسبة ٣٠ في المائة عن أجر الرجل ، وأقل من عشر هذا للفارق كان يرجع إلى الاختلاف في المزايا الطبيعية .

وقد ثبت أن النمو الاقتصادى أداة بطيئة لتغيير مركز المرأة . ففي البلدان الصناعية ظل عدم المساواة بين الرجل والمرأة مستقرا بصورة ظاهرة لما يقرب من قرنين من الزمان ، قبل أن يحدث فيه انخفاض حاد خلال السنوات الثلاثين الماضية . ولم يكن للتحول من الزراعة إلى الصناعة والخدمات أثر كبير دالما على التحيز المهني ضد المرأة - فما زالت التفرة المهنية حادة في روسيا مثلا ، وذلك يفسر جانبيا كبيرا مما لوحظ هناك من الفارق في الأجر بين الرجل والمرأة . ولكن المأمول أن يحدث التغيير في البلدان النامية بصورة أسرع . وثمة أدلة حديثة مستمدة من ستة بلدان نامية في شرقى آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء تبين أن النمو الاقتصادى أدى إلى زيادة أجور الإناث ولتقص فروق الأجور في تلك البلدان جميعا باستثناء بلد واحد . ولكن التفرة في التوظيف ظلت في معظم الأحيان دون تغيير .

وهذه الجوانب من التخلف تنبع من عدد من العوامل . فالسلطة الكبرى للرجال في معظم المجتمعات تؤثر في مدى مشاركة المرأة في قوة العمل - عندما يفضل الرجال مثلا ألا تعمل زوجاتهم خارج البيت . والتمييز في موقع العمل ، للنابغ جزئيا من المعتقدات الثقافية ، أمر منتشر . وهناك كثير من العوامل المؤسسية والقانونية المرتبطة بذلك والتي تنجى إلى انقاص الطلب على المرأة العاملة ، وخاصة في وظائف القطاع الرسمى - من ذلك مثلا أن التمييز ذا الطابع الأبوى ربما يحول دون اشتغال المرأة بالأعمال - الخطرة ، أو العمل في ساعات الليل .

ويترب على ضعف الفرص في سوق العمل للمرأة ضعف الحوافز لتعليم البنات . ويؤدى ذلك إلى دائرة مفرغة ، إذ أن المرأة الأقل تعليميا يقل احتمال قيامها بتعليم بناتها . وربما يكون كسر هذه الحلقة صعبا . ولابد من زيادة الضغوط والحوافز لتعليم البنات ، كما يمكن أن يكون لدعم رعاية الأطفال والإصلاح التشريعى دور في هذا المجال . ومن المهم أيضا اتخاذ تدابير للحد من التمييز ضد

واضحة للخروج من هذا الوضع والدخول إلى التيار الرئيسي للاقتصاد هي فئة «اليوميين» أي الأشخاص المنحدرين من أصل الملاي في ماليزيا . وهذه التسمية تعني حرفيا «أبناء الأرض» ، وكان معظم أفرادها لا يسمح لهم في معظم سنوات هذا القرن بالعمل خارج نطاق الزراعة التقليدية الصغيرة وزراعة الأرز . وعند احرار الاستقلال ، ورغم أنهم كانوا يمثلون الأغلبية الاثنية ويتحكمون في القطاع العام ، فقد كان دورهم الاقتصادي محدودا ، إذ كانت الصناعة والشؤون المالية في معظمها في أيدي الطبقة الوسطى المنتمية إلى أصول صينية . ومن أجل زيادة دورهم في الاقتصاد اتبعت حكومة ماليزيا عددا من السياسات المتضاربة ، شملت التعليم المدعوم والموجه لهذه الفئة ، والمعاملة التفضيلية في القطاع العام الذي كان أخذاً في التوسع . ونجحت هذه السياسات في رفع مستوى التحصيل الدراسي والدخل المتوسط لتلك الفئة . ونتيجة لذلك ، حدث انخفاض ملحوظ في عدم المساواة في الدخل بين هذه الفئة وبقيّة السكان ، ولاسيما الصينيين والهنود : ففي الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٨٤ زاد متوسط الدخل لهذه الفئة بنسبة ٤٠ في المائة عن دخل الفئات الأخرى . غير أن هذه السياسات لم تسهم بقدر مماثل في إنقاص عدم المساواة العام ، وذلك لأن عدم مساواة الدخل داخل كل مجموعة اثنية قد ازداد .

عدم المساواة بين الأقاليم

غالباً ما يكون لعدم المساواة بعدد الاقليمي . ففي جميع البلدان تقريباً يوجد عدم المساواة بين الأقاليم فيما وبهته لها الطبيعية من موارد ، وفي الدخل ، ومعدلات النمو . ومن المعروف أن عدم المساواة هذا يستمر عبر الزمن . وتصل العيوب النسبية في بعض الأقاليم إلى حد متطرف يقلل من فرص الأفراد الذين يولدون فيها . فمستقبل الطفل الذي يولد في ولاية شياپاس المكسيكية مثلاً ، يكون أشد قسامة من مستقبل الطفل الذي يولد في مكسيكو سيتي : فاحتمال موت طفل شياپاس قبل بلوغ من الخامسة ضعف احتمال موت طفل مكسيكو سيتي ، وفرصة اتمامه التعليم الابتدائي تقل إلى النصف ، وتصل احتمالات عيشه في مسكن لا يصل إليه الماء الجارى إلى عشرة أمثال . ويفرض أنه لن يهاجر ، فسيقام ما يكفيه عن ما يكفيه العامل المماثل له الذي يعيش في مدينة مكسيكو سيتي بنسبة ٢٠ إلى ٣٥

المطرق وديع الجلود والعمل في الزراعة . لا يدر التعليم فيها ، واكتساب المهارات علاندا كبيرا . كما استخدمت التقاليد لفرض عدم تمكين هذه العائلات من تغيير المهن التي تقوم بها . فابن كناس للشوارع يصبح أيضا كناسا للشوارع . ولا يوفر اتعدام المرونة المفرط هذا في سوق العمل حافزا كبيرا لأفراد هذه الفئات للحصول على التعليم . وقد جرى في السنوات الأخيرة التخفيف من عادة وراثة المهنة . ولكن في سنة ٨٨ - ١٩٨٩ كان ثلث العمال في القطاع غير الرسمي في ولاية بهار الهندية ينتمون إلى فئات المنبوذين .

وفي جنوب أفريقيا عمل للنظام الاستعماري ثم نظام الفصل العنصري على خلق فروق في امتلاك الأصول والسلطة بين البيض والسود . وقد نجحت الديمقراطية أخيرا في اعطاء السلطة السياسية للأغلبية السوداء ، ولكن الحكومة تواجه الآن مهمة صعبة هي عكس اتجاه النتائج التي نجمت عن عقود طويلة من التمييز ، وذلك في المقام الأول في التعليم والمهارات . والوضع صعب بصفة خاصة بالنسبة للمجموعة التي تلقت دراساتها في السبعينات والثمانينات . فقد كانت مدارس السود ذات نوعية منخفضة ، بالإضافة إلى أن كثيرا من تلاميذ المدارس كانوا يقاومون الفصل العنصري عن طريق مقاطعة المدارس . ومعظمهم يدخلون العصر الجديد مملحين بوعي سياسي قوى ، ولكن بقدره ضعيفة على الاستفادة من الفرص الاقتصادية الآخذة في الاتصاع .

واعضاء الجماعات التي لا يتوافر لها قدر كبير من القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يكونون ضحية لدوائر يشد بعضها أزر بعض من انخفاض التعليم وانخفاض العائد في سوق العمل ، مما يعود فبضعف الحافز للحصول على رأس المال البشرى . وهذه الدوائر تجعل من الصعب بصورة متزايدة التغلب على الفقر النسبي - والفقر المطلق في بعض الأحيان - والحرمان من الرخاء المتزايد الذي تشارك فيه الفئات الأخرى في الاقتصاد ، وهنا أيضا تكتمب القضايا المتعلقة بالعلاقة بين الأجيال أهمية كبيرة ، وخاصة عندما تجد الفئات الاجتماعية نفسها مقيدة بدورات متراكبة من التبعية والدونية .

وهناك فئة واحدة استخدمت السياسة الحكومية بصورة

الاجتماعية الأخرى . ومن الأمور الحاسمة في تحقيق تحسن في توزيع الدخل ، تحسين توزيع الإمكانات الأولية ، خاصة عن طريق تعزيز فرص للتقراء في الحصول على التعليم . ويمكن للعمل الحكومي أن يؤدي دوراً في التعجيل بالتغيير عن طريق السعي إلى تحسين الهياكل البشرية للمحرومين ممن هم أسوأ حالا ، والعمل على الحد من التمييز . ولكن معالجة مشاكل من فاتهم القطار تمثل تحدياً هائلاً للسياسات ، سواء في البلدان الصناعية أو في البلدان النامية ، إذ أن مردود الاستثمار في هؤلاء الأفراد منخفض عادة ، إما لتقصرهم في الأمن مما لا يترك لهم الكثير من السنوات الباقية للعمل ، أو لأنهم يفتقرون إلى المهارات الأساسية اللازمة لبنية عمل محددة ، أو لأنهم مقيدون بأقاليم متخلفة .



تعيش أرملة في الثالثة والخمسين من العمر من فئة كايو المنبوذين من قرية شنتا بالي في منطقة راؤول مندل في الهند ، وحدها في كوخ مني من الطين . وكانت قد تزوجت من ابن عم لها يكبرها سناً لا يملك أرضاً . وأصبحت بعد موته بدون أي مورد خاص بها . وهي تكسب عيشها من صنع أنسجة الشبيكة ، التي تعمل فيها عشر ساعات في اليوم وتستخدم ٥٠٠٠ متر من الخيط ، وتكسب ما يماوي ٣٠٠ دولاراً في اليوم . ويحرمها تقدمها في العمر ، وضعف صحتها ، وهويتها الفئوية ، من المشاركة في أعمال مربحة أخرى .



وهناك عامل زراعي لا يعمل بطاقته الكاملة يعيش بالقرب من « تالي » في منطقة السافانا في غانا ، يشغل في المتوسط أقل من أربعة أيام في الأسبوع . وعندما يعمل ، يحصل على حوالي ٨٠٠ دولاراً في اليوم . ويكون العمل متوافراً في موسم جني القطن ، لكن العمل يندر في الشتاء . ويعيش الرجل مع زوجته وخمسة أبناء في كوخ مني من الطين . وتعنى زوجته وابنتها البالغة من العمر عشر سنوات بمزرعة الخضر الصغيرة التابعة له والتي توفر الغذاء للأسرة حتى عندما يكون الرجل بلا عمل . ويشعر الأبوان بالقلق على مستقبل أبنائهما . ويرغبان في الانتقال إلى منطقة يكون بها المزيد من فرص العمل ، ولكنهما لا يستطيعان المغامرة بفقد الشيء الوحيد

في المالة ، وأقل مما يكسبه العامل الذي يعيش في شمال المكسيك بنسبة ٤٠ إلى ٤٥ في المالة .

وتكون الظروف القائمة في البداية عنصراً حاسماً في تحديد الأداء الإقليمي . إذ تجتمع ندرة الموارد ، وتاريخ الإهمال والافتقار إلى الاستثمارات ، وتركز الأشخاص ذوي المهارات المنخفضة الذين قد يكونون مميزين عرقياً عن بقية السكان ، لتعرض الأداء المتخلف لبعض المناطق . فمنطقة غانسو ، التي يقل فيها دخل الفرد بنسبة ٤٠ في المائة عن المتوسط الوطني ، هي من أفقر مناطق الصين . والظروف الجغرافية غير الملائمة ، وضعف القرية المعزولة لتتعرض بصورة عالية ، وقلة الأمطار وعدم انتظامها ، وقلة فرص العمل في غير الزراعة ، هي الأسباب الأساسية لارتفاع مستوى الفقر فيها . ولا يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مقاطعة شلكو في الأرجنتين عن ٣٨ في المائة من المتوسط القومي . ويفسر الجانب الأكبر من هذا الاختلاف انخفاض التحصيل التعليمي والافتقار إلى البنية الأساسية ولا سيما الطرق .

وقد يستمر الفقر الإقليمي ، النسبي والمطلق ، لفترات طويلة ، حتى عندما يكون النمو قوياً في الأجزاء الأخرى من الاقتصاد . ومن أمثلة ذلك أن تدهور اقتصاد السكر في القرن التاسع عشر دفع مناطق البرازيل الشمالية الشرقية إلى انحدار لم تشف منه بصورة كاملة أبداً . وفي الولايات المتحدة تضاعف حظ ويست فرجينيا المعتمدة على استخراج الفحم عند انهيار صناعة الفحم وزيادة الاعتماد على النفط والغار في إنتاج الطاقة . وما زالت تلك المنطقة من أفقر مناطق الولايات المتحدة حتى اليوم . وفي تايوان فضلت التنمية السريعة في الوصول إلى الأهالي الذين يقتنون المرتفعات الشمالية . فأقل من ٣٠ في المائة من قراها بها مدارس ، ولا يستطيع القراءة والكتابة بلغة التائي من سكانها أكثر من ١٥ في المائة ، ومتوسط دخلهم السنوي يقل عن ربع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي .

ما الذي يمكن عمله لمساعدة من فاتهم القطار ؟

التمتع المعتمد على السوق ، والذي يحقق استخداماً كفوياً للعمل ويشجع على قيام قطاع كبير للعمالة بأجر ، يمكن أن يكون له أثر طيب في تحقيق المساواة . ولكن التنمية المعتمدة على السوق وحدها هي أداة ضعيفة في نقصان عدم المساواة بين الجنسين أو بين الفئات الاثنية ، أو الفئات

الذي تمتلكه الأسرة ... وهو تلك القطعة الصغيرة من الأرض .



ما الذي تستطيع الحكومات أن تفعله بشأن حالات كهذه ؟ يجب أن تجمع السياسات الرامية لمساعدة من فاتهم القطار بين اتخاذ تدابير خاصة لاندماج الأفراد سليمي البنية في عالم العمل ، ولجراء تحويلات تضمن لهم مستويات للمعيشة فوق حد أدنى معين ، ولتقيام بتدخلات من أجل الوصول إلى أبنائهم وإتاحة الفرصة للجيل القادم للخروج من قبضة الفقر .

الاستثمارات الموجهة

يستطيع المجتمع أن يعمل على أنماج العمال المحرومين ضمن التيار العام عن طريق برامج إعادة التدريب التي توفر لهم المهارات الأساسية ، أو عن طريق البرامج التي تساعد على أن يعملوا لحسابهم الخاص . وبرامج التدريب الموجهة إلى الفئات المحرومة - والتي ينصب اهتمامها على الأقل من الفقر وليس على إعادة تزويد العاطلين بأفوات جديدة - نادرة نسبيا في البلدان النامية ، ولكن لها تاريخا أطول في العالم الصناعي . فالولايات المتحدة مثلا كانت لديها برامج ترفعها الحكومة لمساعدة المحرومين منذ عام ١٩٦٤ . وكان الكثير من هذه البرامج مرتبطا بخطة تحويل الدخل ، مثل برنامج « مساعدة الأسر التي تعمل أطفالا » . ولم تحقق هذه البرامج غير نجاح متواضع : فأدت خدمات التدريب إلى زيادة إيرادات المشتركين فيها في بعض ، وليس كل ، الأحوال . وعلى العموم ، كان تدريب المحرومين في الولايات المتحدة أكثر جدوى في مساعدة النساء منه في مساعدة الرجال أو الشبان .

وعادة ما يقترن الحرمان والفقر بانعدام فرص استخدام البنية الأساسية سواء منها المادية والاجتماعية ، إذ كثيرا ما يكون تخصيص الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية متحيزا ضد الفقراء ، وخاصة ضد الفقراء في الريف وفي المناطق المنخفضة . وتكون النتيجة عادة هي عدم حصولهم على خدمات المجارى ، والطرق ، ومرافق الصحة والتعليم اللازمة لخدمة المجتمعات الفقيرة . وقد يكون لإصلاح الميزان عن طريق الاستثمار العام في البنية الأساسية في تلك المناطق المحرومة أهمية حاسمة في

مساعدة الأسر الفقيرة على الخروج من براثن الفقر . وكان برنامج « التضامن » المكسيكي يمد البدايات الفقيرة منذ عام ١٩٨٨ باعتبارات لتمويل المشروعات القرعية الصغيرة المرتبطة باصلاح المدارس ، وتحسين امدادات المياه في الريف ، وتجديد الطرق الريفية وصيانتها .

تحويل الموارد

في بعض الأحيان لا يكون هناك مجال واسع للاستثمار لمساعدة من فاتهم القطار ، سواء في المهارات أو في البنية الأساسية . وفي هذه الحالة ، فإن الأمر يمثلزم سياسات أو تحويلات لتخفيف حدة الفقر . ويمكن اندماج هذه التحويلات في الآليات الأخرى الأكثر استمرارا لضمان الدخل (انظر الفصل الثالث عشر) أو يمكن أن تكون جزءا من تدابير انتقالية خاصة (انظر الفصل السابع عشر) . وسواء كان الاجراء دائما أو مؤقتا فإن نوع شبكة الأمان التي يقع عليها الاختيار يكون في العادة دالة للدخل في البلد وتعاليد . ففي البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل قد تؤدي خطط للتوظيف العامة إلى تحقيق هذه التحويلات بطريقة مربودة التكاليف . وفي السنوات الأخيرة جرب العديد من البلدان نهجا تجمع بين تخفيف حدة الفقر وإعادة اندماج من خرجوا من وظائفهم في مراحل التصحيح الاقتصادي في سوق العمل . من ذلك مثلا ، أن بوليفيا والسفال وغينيا ومصر وهندوراس أنشأت صناديق اجتماعية لتشجيع الأنشطة المدرة للدخل وإقامة مشروعات صغيرة جدا . وتقوم هذه الصناديق عادة بتمويل المشروعات الصغيرة للبنية الأساسية ، وتقديم المساعدة التقنية والتدريب ، وإقراض المبالغ الضئيلة . غير أنه لن يكون في الوسع إعادة اندماج جميع من فاتهم القطار في سوق العمل . وقد تكون هناك ضرورة للقيام بتحويلات إضافية ، سواء في صورة نقدية أو في صورة أغذية لتعاجزين عن العمل - بسبب كبر السن أو الإعاقة مثلا .

مد اليد إلى الجيل القادم

الأرجح أن تكون السياسات الرامية للوصول إلى أبناء من فاتهم القطار ، أكثر فاعلية ، إذ أن كسر دورة الفقر التي تمتد من جيل إلى آخر يعني فاتحة الفرصة للأبناء للاستفادة من الفرص التي فاتهم آباؤهم . والاستثمار في رأس المال البشري لهؤلاء الأبناء عنصر أساسي ، ولكن التعليم وحده لا يكفي في العادة : إذ يتطلب الأمر الاستثمار

توسيع نطاق خدمات التعليم ليشمل الفقراء ، والمجتمعات المحلية التي لا تلقى كفايتها من هذه الخدمة ، وزيادة عدد المعلمين ، وتوسيع نطاق برنامج رائد المنح التعليمية للبنات . وتجرب السلفادور تطبيق برنامج موجه للتغذية يقوم على توزيع الأغذية التكميلية على تلاميذ المدارس .



تستطيع التنمية المعتمدة على السوق أن تقلل من عدم المساواة ومن الفقر في البلدان النامية . ومن الأمور الحساسة في تشجيع النمو الأسرع وفي الحد من عدم المساواة ، أن تضمن للعمال الفقراء فرصة الحصول على التعليم . وألا تكون أسواق العمل مشوهة بحيث تحول دون زيادة أجور العاملين في القطاع الرسمي . ولكن أشكال عدم المساواة تستمر قائمة حتى في الاقتصادات التي تحقق نموا ملموسا ، وذلك بسبب التمييز القائم على أساس الجنس أو العرق ، أو لأن أفراد بعينهم أو أقاليم بذاتها يتم استبعادها من الحصول على ثمار النمو . وينبغي أن تقوم السياسات الحكومية ، كلما كان ذلك ممكنا ، بمكافحة التمييز ، وباجتذاب الفئات المستبعدة وادخالها في التيار الرئيسي للاقتصاد . ولكن ينبغي للحكومات قبل كل شيء أن تضمن ألا يظل أبناء الأعراس المحرومة في إسمار الفقر ، بل أن تتاح لهم فرصة تحقيق إمكاناتهم كاملة .

في صحتهم وتغذيتهم أيضا . وقد أبرز الفصل الخامس ، كما نوقش بشيء من التفصيل في الإصدارات السابقة من تقرير عن التنمية في العالم ، مدى التكامل بين هذه الأنواع المختلفة من التدخلات : فتحسين التغذية والصحة يؤدي إلى تحسين قدرة الأطفال على التعلم في المدارس ، ويزيد من إنتاجيتهم في العمل عندما يكبرون .

ويظل عدد من البلدان جهودها لتحسين أداء الخدمات الاجتماعية للفقراء وأبنائهم . فبرنامج الرعاية المجتمعية للأطفال وتغذيتهم في كولومبيا مثلا ، يوفر الرعاية للأطفال قبل سن المدرسة ، ويشمل تزويدهم بوجبات غذائية ومتابعة حالتهم الصحية . ويستفيد الأطفال المشاركون في هذا البرنامج من أنشطة للتعليم في رياض الأطفال ، وتحسن تغذيتهم ، ويلقون المزيد من الرعاية الصحية . وتنفيذ الأمر - وخاصة الأمهات - من الفرصة التي تتاح لها للبحث عن عمل مقابل أجر خارج البيت . وهناك برنامج في المكسيك « لتوفير الرعاية الصحية الأساسية لأهالي غير المؤمن عليهم » ، يقدم كلا من خدمات الرعاية الصحية الأساسية والمساعدات الغذائية الموجهة للفقراء الذين لا تشملهم خطط التأمين . ويهدف برنامج التعليم العام في بنغلاديش إلى زيادة تكافؤ الفرص لالتحاق الأطفال الفقراء ولاسيما البنات ، بالمدارس الابتدائية والثانوية . ويتركز اهتمام هذا البرنامج على

الباب الثانى

هل التكامل الدولى فرصة للعمال أم تهديد لهم ؟

ترتبط حياة العمال فى شتى أنحاء العمال بالتجارة الدولية وتدفقات رأس المال ، والهجرة ، بصورة متزايدة ، ويؤدى هذا لتوسيع الفرص ، لكنه يثير أيضا مخاوف من أن تكلف المنافسة الدولية ورأس المال المنطلق بكامل حريته ، العمال وظائفهم أو تلحق الضرر بمستويات معيشتهم ، وأن يُلقَى ببعض مجموعات العمال ، أو البلدان خارج الأسواق الدولية الآخذة فى التوسع بأسرها . ونحدد فى الفصل السابع قنوات التفاعل فى عالم آخذ فى التكامل ، ونُقيم فى الفصول الثلاثة الباقية من هذا الباب من التقرير كيف تؤثر التجارة وتدفقات رأس المال والهجرة على العمال فى البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء .

سوق العمل العالمية الناشئة

اليومية . وهو يكسب دولارين في اليوم ، ولديه أمل في المستقبل .

• • •

إن العمال في أنحاء العالم يعيشون حياة تزداد ترابطا . ومعظم سكان العالم يعيشون الآن في بلدان إما أنها مندمجة في الأسواق العالمية للملح والأموال ، أو أنها تدير بسرعة في هذا الطريق . ومنذ وقت ليس ببعيد ، في أواخر السبعينات ، لم يكن هناك غير عدد قليل من البلدان النامية ، في مقنعتها بعض بلدان شرق آسيا ، يفتح حدوده لتدفقات التجارة ورؤوس الأموال الاستثمارية . وكان ما يقرب من ثلث القوة العاملة في العالم يعيش في بلدان ذات اقتصاد مخطط مركزي ، وثلث آخر على الأقل يعيش في بلدان معزولة عن الأسواق الدولية بحواجز تجارية مائعة وضوابط شديدة على رأس المال . وحاليا تدخل السوق العالمية ثلاثة تكتلات عملاقة للسكان ، هي الصين وجمهورية الاتحاد السوفياتي السابق والهند . تضم ما يقرب من نصف القوى العاملة في العالم ، كما أن هناك بلدانا كثيرة أخرى من المكسيك إلى اندونيسيا أقامت بالفعل روابط صيقة بتلك الأسواق . ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٠٠ أن يكون أقل من ١٠ في المائة من صال العالم منعزلا عن المجرى الرئيسي للاقتصاد .

ولكن هل أصبح العمال أحسن حالا نتيجة لاتجاهات العمولة هذه ؟ إن قصص من يخسرون بسبب تكامل الأسواق كثيرا ما تحتل العناوين الرئيسية للصحف : كيف فقد «جو» وظيفته بسبب المنافسة من جانب العمال المكسيكيين للفقرام أمثال «ماريا» ، وكيف أن أجر «ماريا» يظل منخفضا بسبب الصادرات الأرخص سعرا من الصين . ولكن لدى «جو» الآن وظيفة أفضل ، كما أن الاقتصاد الأمريكي كسب من توسيع الصادرات إلى المكسيك . وقد تحسن مستوى معيشة ماريا ، ويستطيع ابنها أن يأمل في مستقبل أفضل . وإنجابية كل من العاملين أخذت في الارتفاع مع زيادة الاستثمارات ، التي تمول

يعيش «جو» في مدينة صغيرة في جنوب تكساس . ولم تكن وظيفته القديمة بوصفه محاميا في مؤسسة للنسيج ، حيث عمل سنوات طويلة ، وظيفته مضمونة تماما . وكان يكسب ٥٠ دولارا في اليوم ، ولكن الوعود التي تلقاها بالترقية لم تتحقق مطلقا ، واضطرت المؤسسة في نهاية المطاف إلى إغلاق أبوابها لأن الواردات الرخيصة من المكسيك دفعت أسعار المنسوجات إلى الهبوط . وعاد «جو» إلى مقاعد الجامعة لدرس إدارة الأعمال وعين مؤخرا في أحد البنوك الجديدة في المنطقة . وهو يتمتع الآن بحياة أكثر راحة حتى بعد أن يمدد الأقساط الشهرية للقروض المدعوم من الحكومة الذي حصل عليه ليواصل دراسته .

• • •

انتقلت ماريا منذ أمد قريب من قريتها في وسط المكسيك والتحت الآن يعمل في مؤسسة مملوكة للولايات المتحدة في قطاع الماكينا دورا بالمكسيك . ويدير زوجها خوان ورشة صغيرة لتنجيد السيارات ، ويمبر الحدود في موسم الحصاد في بعض الأحيان بصورة غير قانونية ليعمل في مزارع كاليفورنيا . وقد تمكنت ماريا وخوان وابنتهما من تحسين مستوى معيشتهم منذ خروجهم من إطار زراعة الكفاف ، ولكن أجر ماريا ظل على حاله عدة سنوات دون زيادة ، فهي ما زالت تكسب نحو ١٠ دولارات في اليوم ، ومن المحتمل أن ينقص أجرها بعد ما حدث مؤخرا من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج .

• • •

«وخيمو زى» عامل صناعي في شنزن وهي من المناطق الاقتصادية الخاصة في جنوب الصين . فهو بعد أن قضى ثلاث سنوات صعبة على الطريق بوصفه جزءا من سكان الصين المنقطلين ، هربا من الفقر في مقاطعة سينوان القريبة ، استقر أخيرا لدى مؤسسة جديدة من هونغ كونغ تنتج الملابس لسوق الولايات المتحدة . وهو الآن يحصل على أكثر من طبق من الأرز كوجبتة

جزئيا من خلال مخبرات العاملين في البلدان الأخرى ، كما أن صندوق معاشات « جو » طفق يكسب عائدات أعلى عن طريق تنويع الاستثمارات والقرص الاستثمارية الجديدة . ويتطلع « خوان » الى اليوم الذي لن يكون فيه بحاجة الى السفر الى الشمال . في حين أن « خيساو زى » على استعداد لاقتناص فرصة الحصول على الأجر الذي يحصل عليه خوان حاليا في كاليفورنيا .

وهذا التراكم في العلاقات الاقتصادية لم يكن يخطر ببال أحد قبل عشر سنوات أو عشرين سنة فمصب . ومع نمو القرص الجديدة للتجارة والتعامل ، حدث تحول في المواقف أيضا . ففي الخمسينات والستينات كان معظم البلدان النامية يرى في قوى السوق العالمية خطرا على تصنيعه وتدميره . أما اليوم فيرى فيها مصدرا للفرص الجديدة . ويزداد الاعتراف بأن الصادرات تخلق وظائف جديدة ، وأن تدفق رؤوس الأموال الخارجية يساعد على التراكم والنمو ، وأن الهجرة تحقق مكاسب متبادلة .

ولكن لم يستند الجميع مع ذلك ، وتعرض النظام الدولي للانتقاد من جانب البعض في البلدان الصناعية حيث تجعل البطالة المتزايدة وعدم المساواة في الأجور ، الناس يشعرون بأنهم أقل أمانا بصدد المستقبل . فبعض العمال في العالم الصناعي يخشون أن يفقدوا وظائفهم بسبب الصادرات الرخيصة الآتية من منتجين يحملون تكلفة أقل . ويخشى الآخرون أن تغير الشركات مواطنها وتذهب إلى الخارج سعيا وراء الأجور المنخفضة والمعايير المتساهلة ، أو يخافون أن تتجمع أعداد كبيرة من المهاجرين للفقر على الأبواب ، ويعرضون العمل بأجور أقل . وكانت نتيجة ذلك أن انتشرت للمطالبة بإجراءات حماية يقوم الكثير منها تحت شعار المطالبة بـ « تجارة عادلة ومعاملة نزيهة » .

القوى المحركة للتكامل العالمي

كان التغيير التكنولوجي المتصل ، والانخفاض المستمر في تكاليف الاتصالات والنقل ، عاملا رئيسيا وراء التكامل العالمي . كما أن النقل والتجارة عبر الحدود أصبحت الآن أكثر يسرا بسبب التقدم في تسوية كابر من المنازعات السياسية التي كانت ميبها في انقسام العالم الاقتصادي على امتداد عشرات السنين ، مثل الحرب الباردة ، ونظام

الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ، والوضع الملحق في الشرق الأوسط . ولكن الإجراءات التي اتخذتها البلدان النامية ذاتها كانت هي العنصر الأهم . فمن خلال رفض استراتيجيات التنمية القديمة التي فطنت والقائمة على الانعزال عن أحداث الاقتصاد العالمي ، انضم عدد من البلدان لكبر من أي وقت مضى إلى المجرى الرئيسي للاقتصاد .

وتعد الآن استراتيجيات التنمية بتغير سريع في كافة أنحاء العالم . فقد تم التخلي عن التخطيط المركزي في الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية ، وتمكن بلدان في كافة أنحاء أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا والشرق الأوسط مياستها التي كانت قائمة على احتلال الواردات والرامية الى التخلص من الحاجة للتجارة . وهذه الثورة في مجال التنمية أوضح ما تكون فيما يتعلق بالسياسات التجارية ، فمنذ عام ١٩٨٦ أبلغ أكثر من ستين بلدا ناميا مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) بالإجراءات التي اتخذتها من جانب واحد ، وانضم أربعة وعشرون بلدا إلى الغات ، وهناك عشرون بلدا غيرها تستكمل إجراءات الانضمام الى المنظمة التي تخلف الغات وهي منظمة التجارة العالمية . والمتوقع أن تنخفض الحواجز التجارية بدرجة أكبر حاليا بعد أن اكتملت جولة أوروغواي ، وبعد توسيع اتفاق التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (ناfta) والاتحاد الأوروبي .

ويتزايد سعي الحكومات الى تحسين قدرة اقتصاداتها على التنافس الدولي بدلا من وضعها خلف أسوار الحماية . وقد حققت البلدان النامية تقدما هائلا في التعليم وتحسنا مطردا في رأس المال المادي والبنية الأساسية ، عزز قدرتها التنافسية ومكنها من التنافس في الأسواق العالمية . وفي الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٩٢ ارتفع نصيب بلدان الدخل المنخفض والمتوسط في القوى العاملة العالمية من ٧٩ في المائة الى ٨٣ في المائة ، ولكن نصيبها من القوة العاملة الماهرة العالمية (أي العاملون ذوو التعليم الثانوي على الأقل) قفز من الثلث إلى قرابة النصف . وكذلك زاد نصيبها من رصيد رؤوس الأموال ، وإن كان هذا النصيب مازال صغيرا ، إذ أنه ارتفع من ٩ في المائة إلى ١٣ في المائة من الإجمالي العالمي .

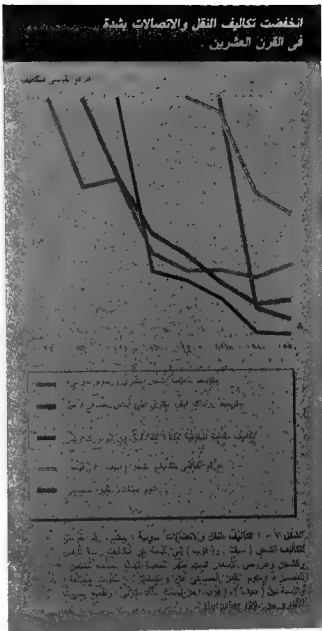
ولقي هذا التحول في الاستراتيجية الإنمائية دعما من التغييرات التكنولوجية التي جعلت التحرك في أنحاء العالم

وضوحاً - فتكلفت المكالمة التليفونية الدولية انخفضت ست مرات في الفترة بين ١٩٤٠ و ١٩٧٠ وعشر مرات بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠ .

قنوات التفاعل العالمي

التجارة الدولية هي أول الطرق التي يشعر من خلالها معظم البلدان بتأثير التكامل الاقتصادي . وقد زاد حجم السلع والخدمات التي يُتجر فيها عبر الحدود زيادة هائلة في السنوات الأخيرة ، بحيث بلغت تمثل زهاء ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩٠ بعد أن كانت ٢٥ في المائة في ١٩٧٠ (الشكل ٧ - ٢) . وفي ١٩٩٠ ، كان ١٧ في المائة من القوة العاملة في البلدان النامية وفي الاقتصادات التي كانت محفظة مركزيا من قبل تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر في قطاع التصدير . وكانت الصادرات إلى البلدان النامية تمثل ثلث هذا العنصر والدافع للتوظيف . وحدث تحول سريع إلى الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى : إذ زادت حصة السلع المصنوعة في صادرات البلدان النامية ثلاثة أمثال في الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠ ، من ٢٥ في المائة إلى ٦٠ في المائة . وتمثل هذه الزيادة تغيرا جذريا في تقسيم العمل الدولي منذ المعينات عندما كانت البلدان النامية لا تصدر تقريبا غير السلع الأولية على وجه الحصر تقريبا . ومع توسع الصادرات الصناعية كثيفة الاستخدام للعمل ، بلغت التجارة من الرشد .

والتجارة الدولية أخذت في الازدياد - ولكنها لم تؤثر في جميع الأقاليم على نحو متكافئ. إذ كانت اقتصادات شرق آسيا متباينة في التكيف مع التأثير الدينامي على النمو الاقتصادي عندما تقترن التجارة المفتوحة بالاتفاق الحكومي الموجه إلى البنية الأساسية من رأس المال البشري والمادي والتوسع في استيراد رؤوس الأموال والتكنولوجيا. وابتاع نفس النهج ومسي إلى استغلال النمو الذي يقوده التصدير، العديد من الاقتصادات متوسطة الدخل من شيلي إلى تركيا. فمع ارتفاع الاقتصادات للتجارة المصنعة حديثاً سلم الجودة وابتعادها عن المنتجات المعتمدة على العمل غير الماهر، تقدمت بلدان أشد فقراً مثل الصين والهند، لتحل مكانها. وتجر أبنائها متعثرة وراء الأقاليم الأخرى، أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط، للذال لم يوسعن صادراتها من السلع المصنوعة. ومازال كل منها منتجاً للسلع الأساسية



أكثر يبرأ - فالصالح وريوس الأموال والأشخاص والأقارب
تنتقل الآن بصرعة أكبر وتكلفة أقل من أي وقت مضى .
وترجع هذه التغييرات إلى الانخفاض الشديد في تكاليف
النقل والاتصالات . ففي سنة ١٩٦٠ كان مستوى تكاليف
النقل البحري أقل من ثلث ما كان عليه في ١٩٢٠ ،
واستمرت التكاليف في الانخفاض بعد ذلك (انظر الشكل
١٠٧) . وتكاليف الاتصالات تنخفض بدرجة أكثر

الأولية، واستمرت معدلات تبادلها التجاري في التراجع .

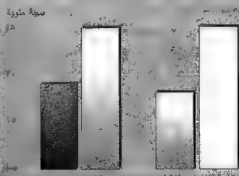
وكذلك أصبحت رؤوس الأموال أكثر قدرة على الحركة ، في معها الدائم الى الحصول على أفضل للعوائد . فقد زادت التدفقات الاجمالية لرؤوس الأموال (أى التدفقات للداخل بالإضافة الى التدفقات للخارج) وهي مقياس من المصمم به أنه غير دقيق لقدرة رأس المال على الانتقال ، من ٧ في المائة الى ٩ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال خلال العشرين الأخيرين (الشكل ٧ - ٢) . وقد خففت القيود على رأس المال ، وكان من السهل الانكشاف حولها على أى حال . وينتقل الآن رأس المال بسهولة أكبر دخلا الى البلدان الناجحة ، وخارجا من البلدان التي تزيد فيها المخاطر على عائدات الاستثمار .

ولكن رؤوس الأموال لا تتجه دائما الى البلدان الأكثر فقرا . ورغم أن إجمالي تدفقات رؤوس الأموال زادت بصورة مطردة ، فإن التدفقات الصافية (أى التدفقات الاجمالية الى الداخل ناقصا التدفقات الاجمالية الى الخارج) ظلت ضئيلة وغير مستقرة . فقد زادت التدفقات الصافية في السبعينات ، وانخفضت بصورة حادة في الثمانينات عندما أدت الديون الى ارتفاع أعباء خدمة الدين وهروب رؤوس الأموال على نطاق واسع ، ثم عادت الى الارتفاع مرة أخرى في أواخر العقد . وبحلول عام ١٩٩٢ عاد صافي تدفقات رؤوس الأموال الى البلدان النامية الى مستوياته السابقة . ويوجه عام ، لم تلعب الموارد من البلدان الغنية الى البلدان الفقيرة سوى دور متواضع في استكمال المدخرات المحلية في البلدان النامية : وإذا أخذنا بالفرض الأقصى القائل بأن معدلات الاندثار المحلي لم تتأثر بتلك التدفقات ، فإن ما يقرب من ١١ في المائة من تكوين رأس المال في البلدان النامية في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠ يمكن أن يعزى الى الأثر التراكمي لقدرة رأس المال على الانتقال (وهو مبلغ لا يعادل سوى نحو ٢ في المائة من الأرصدة الرأسمالية الموحدة في البلدان الصناعية) .

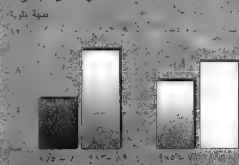
وكان أداء الأقاليم غير متمائل في اجتذاب التدفقات الرأسمالية . فقد كانت أمريكا اللاتينية منذ أمد طويل مشاركا له أهميته في أسواق رأس المال الدولية .

زادت تدفقات التجارة ورؤوس الأموال بسرعة . بينما انخفضت لفترة العمل على الانتقال

تدفقات تجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



تدفقات رؤوس الأموال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



البيانات مأخوذة من تقرير البنك الدولي عن الاقتصاد العالمي، ١٩٩٢، ص ١٠٠. التدفقات التجارية: صافي التدفقات التجارية. التدفقات الرأسمالية: صافي التدفقات الرأسمالية. التدفقات المباشرة: صافي التدفقات المباشرة. التدفقات غير المباشرة: صافي التدفقات غير المباشرة.

البيانات مأخوذة من تقرير البنك الدولي عن الاقتصاد العالمي، ١٩٩٢، ص ١٠٠. التدفقات التجارية: صافي التدفقات التجارية. التدفقات الرأسمالية: صافي التدفقات الرأسمالية. التدفقات المباشرة: صافي التدفقات المباشرة. التدفقات غير المباشرة: صافي التدفقات غير المباشرة.

المهاجرين من آسيا والشرق الأوسط يتجهون أساساً إلى بلدان الخليج العربي . وزادت مؤخرًا حركة الهجرة داخل القارة الآسيوية . أما في أوروبا فالمهاجرون عادة من المستعمرات السابقة أو من البلدان المجاورة . وتختلف الهجرة إلى الولايات المتحدة عن هذا النمط : فالمهاجرون إليها لا يأتون من المكسيك القريبة فحسب بل من مجموعة مختلفة من بلدان بعيدة موزعة على نطاق واسع من بينها الفلبين وجمهورية كوريا وفيت نام والهند والصين .

هل سيأتي عصر ذهبي جديد يحدث فيه التقارب ؟

بدأ معظم العمال في البلدان النامية فحسب يحسون بمنافع - وتكاليف - التكامل العالمي . وكانت مشاركة البلدان النامية في عملية العولمة السابقة في الفترة من ١٨٥٠ إلى ١٩٠٠ ضئيلة ، تقوم غالبًا على شروط غير مواتية ولا سيما في آسيا وأفريقيا . فقد اقتصرت صادراتها على المنتجات الأولية . وكانت رؤوس الأموال تندفق إليها أساساً لدعم تلك المشروعات - أي لتنمية القدرة على استخراج الموارد الطبيعية والحفاظ على تأييد الحكومات الصديقة . أما اليوم فالفرصة متاحة للبلدان النامية للقيام بدور أكثر إيجابية . والإمكانات هائلة لجنى ثمار كبيرة . ويتوقف ما إذا كانت تلك الاحتمالات مستحق أم لا ، على اختيار حكومات البلدان النامية للسياسات ، وعلى رد فعل البلدان الصناعية .

وقد طفق اجتماع لتغير التكنولوجيا للقوى المؤدى إلى خفض التكاليف ، والتغير في السياسات ، وللتطورات السياسية ، وبشكل روابط أوثق في سوق العمل العالمية . ولكن من الصحافة التقني باختلاف الفروق بين البلدان الغنية والفقيرة بسرعة عن طريق التقارب فيما بينها ، سواء إلى أعلى (أي ارتفاع الأجور ومستويات المعيشة في البلدان الأكثر فقرًا في اتجاه الأجور ومستويات المعيشة في البلدان الغنية) أو إلى أدنى (العكس) . وفكرة التقارب محببة لدى المشتغلين بالاقتصاد ، الذين يرحبون باتفاقها مع النظرية ، ولكنها تلقى اعتراضًا قويًا من جانب الشعبويين ممن يسعون إلى تملق الجماهير في البلدان الغنية . فهم يرون في هذا التقارب خطراً على دخلهم . غير أن خبرة الماضي لا تؤيد أيًا من آمال الأولين أو

وتعرضت بلدان ذلك الاقليم لخسائر فاحشة نتيجة لأزمة الديون في الثمانينات ، ولكنها شهدت تنفقات جديدة كبيرة بعد تخفيض الديون في أواخر ذلك العقد . وقد بينت أزمة المكسيك في ٩٤ - ١٩٩٥ مدى تطلب هذه التنفقات عندما تنحصر الثقة بالإدارة الاقتصادية . وكان دور التنفقات الرأسمالية في الماضي أقل أهمية في آسيا ، ولكن هذا الاختلاف أخذ في الاختفاء بسرعة مع زيادة مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية في الصين ، والتحرير التدريجي لأسواق رأس المال في الهند وشرق آسيا ، ويأتي الجانب الأكبر من رؤوس الأموال التي تنجس إلى إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط من المصادر الرسمية . ولكن هروب رؤوس الأموال من هذين الاقليمين كان كبيراً .

والهجرة الدولية للأشخاص بحثاً عن عمل هي العنصر المختلف في هذه القصة . فالتنفقات السنوية للهجرة من البلدان النامية (أي لجمال التنفقات إلى الداخل والخارج) لم تعد الآن أكبر مما كانت في أوائل السبعينات بالنسبة إلى حجم السكان ، وتبلغ حوالي مهاجر واحد لكل ألف من السكان (الشكل ٢٠٧) . والأثر الإجمالي للهجرة الدولية يقل كثيراً عن أثر رأس المال أو التجارة ؛ فليس هناك غير ما يقرب من ٢ في المائة من الأشخاص الذين ولدوا في بلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل لا يعيشون في بلدهم الأصلي . والمهاجرون يرسلون إلى بلدانهم ما يقرب من ٧٥ مليار دولار في السنة ، أي زهاء ثلث حجم للتنفقات الصافية لرأس المال . وفي الوقت الحالي ، يخرج من البلدان النامية في كل سنة ما بين ٢ إلى ٣ ملايين نسمة من المهاجرين الجدد (سواء بطريق شرعي أو غير شرعي) ، ويذهب زهاء نصفهم إلى البلدان الصناعية . وبالنسبة لهذه الأخيرة فإن الهجرة من البلدان النامية تنترجم إلى ١,٥ مهاجر جديد لكل ألف من السكان في السنة ، وهو نفس ما كان عليه الحال في عام ١٩٧٠ . أما الهجرة بين البلدان الصناعية فقد انخفضت منذ ١٩٧٠ من ٢,٥ مهاجر لكل ألف من السكان في ١٩٧٠ إلى ١,٥ لكل ألف في ١٩٩٠ . بيد أن نسبة أبناء البلدان الصناعية المولودين في الخارج - والتي تبلغ حالياً نحو ٥ في المائة - أخذت في الزيادة بسبب تباطؤ نمو السكان من أبناء البلد . وكذلك فإن الهجرة الدولية لم تتخذ أبعاداً عالمية . فمعظم المهاجرين يتقنون داخل أقاليمهم ؛ فلكثر المهاجرين من الأفرقة يتجهون عادة إلى بلاد إفريقية أخرى ، وكثير

المائة) ، ثم تحسن الوضع شيئا ما في الأونة الأخيرة نتيجة للنمو الأسرع في البلدان الفقيرة في آسيا .

• • •

إن العملة أمر حتمي - إذ أن رفاه « جو » و « واريا » و « خمياو زي » أكثر ارتباطا اليوم عما كان في أي وقت سابق . ولكن آثار السياسات الاقتصادية الوطنية مازالت تسيطر على آفاق النمو . وتزيد قوى العملة كلا من منافع السياسات السلمية وتكاليف الفشل . ورغم أنه ليس في وضع أية مجموعة من العمال أن تعتمد على قوى التقارب لرفع أجورها بصورة آلية ، فإنه في الوقت نفسه لا يجوز لها أن تخشى من أن تؤدي تلك القوى بصورة حتمية إلى جذب أجورها إلى منزل . ويتوقف ما إذا كان سيحل عصر نهبي جديد يستفيد منه الجميع في المقام الأول ، على استجابة البلدان فرادى للفرص الجديدة التي يتيحها هذا الاقتصاد العالمي بصورة متزايدة .

مخاوف الآخرين (الإطوار ٧ - ١) ، فقد تفاقمت الأجور في أوروبا والولايات المتحدة ، حيث كان التكامل عميقا ولم تكن الأوضاع المحلية مختلفة اختلافا كبيرا ، ولكن حتى في تلك المناطق كان التقارب بطيئا وغير كامل .

ولكن في حين بدأت بعض البلدان الأقل ثراء - وخاصة نجوم شرق آسيا - تلحق بالبلدان الغنية ، فشلت بلدان كثيرة في تضيق الفجوة ، وازدادت أوضاع بعضها سوءا . وبوجه عام ، فإن التباعد وليس التقارب كان هو القاعدة : فنسبة دخل الفرد في أغنى البلدان إلى دخله في أفقر البلدان زادت خمس مرات بين ١٨٧٠ و ١٩٨٥ ، وزاد عدم المساواة العالمي زيادة طفيفة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٦ (انقلص نصيب أفقر ٥٠ في المائة من سكان العالم في إنتاجه من ٧,٣ في المائة إلى ٦,٣ في المائة ، في حين زاد نصيب أغنى ٢٠ في المائة من ٧١,٣ في المائة إلى ٧٤,١ في

الإطوار ٧ - ١ هل تلحق البلدان الفقيرة بالبلدان الغنية ؟

الاقتصادية القياسية عبر البلدان تبين أيضا حدوث « التقارب المشروط » . فكلما ينحدر نمو دخل الفرد ليس فقط بالنسبة لمستوى الدخل الأول بل أيضا بالنسبة للعناصر الأساسية المحددة للنمو - مثل معدلات الاستثمار ورصيد رأس المال البشري - فإن المستوى الأدنى ينمو بمعدل أسرع للنمو . ومعنى ذلك أنه إذا كانت معدلات الاستثمار متماثلة في جميع البلدان وكذلك مستويات رأس المال البشري ، فإن البلدان الفقيرة ستتمتع على نحو أسرع من البلدان الغنية (ولكن بفارق ضئيل) ، وعلى ذلك فإن الاختلاف في معدل النمو يتفاقم بمرور الزمن . ويمر هذا النوع الضعيف من التقارب بوجه عام إلى النموة التي يضيفها التثاقف : إذ أن الاكتشافات التقنية الجديدة التي تتحقق في البلدان التقنية تغذي البلدان الأكثر فقرا .

كيف يمكن التوفيق بين التباعد والتقارب المشروط ؟ إن البلدان التي تبدأ فقيرة تميل لأن تستثمر أقل من البلدان الأخرى ، وأن يكون سكانها أقل تعليما . وبذلك تغلق الدائرة . فإندادان للفقرة « تجه لأن نمو بعض بلدان ثمة من البلدان الأغنى بالرغم من المعوقات (الضخمة) التي يعيقها التثاقف لأن فقرها لا يسمح لها بالاستثمار في رأس المال البشري والمادي بقدر ما يستثمره البلدان الأكثر غنى .

هل هناك ميزة للتثاقف ؟ لم أن البلدان الأكثر ثراء تزداد غنى بينما تزداد البلدان الفقيرة فقرا ؟ وما دور التكامل الدولي في تلميح بالبلدان الفقيرة بالثقل بالبلدان الأخرى ؟ إن العوار الدائر حول التقارب بين البلدان يقيم على البحث عن مثل هذه القواعد التارخية . ويشير البحث التطبيقي الحديث إلى أن التباعد المطلق في نصيب الفرد من الناتج صمة غالبية على المنحرج الاقتصادي العالمي ، غير أن قوى « التقارب المشروط » تكفل لمعها هي أيضا .

فالاختلاف في نصيب الفرد من الدخل هو السمة الغالبة على التاريخ الاقتصادي الحديث . وفي أحد التنبؤات ، أن نسبة دخل الفرد في أغنى البلدان إلى دخله في أفقر البلدان زادت من أحد عشر مثلا في ١٨٧٠ إلى ثمانية وثلاثين في ١٩٦٠ ، ثم إلى ثلث وخمسين في ١٩٨٥ . وبصورة كئيابة بعد هذه الأدلة في مجال النمو والمستوى الأدنى لدخل الفرد لا تنطبق فقط على تلك الحالات المشترطة ، بل كانت صحيحة كما أثبتت التجربة أيضا في المتوسط بالنسبة لعينة من ١١٧ بلدا . ويؤكد التحليل الإحصائي لنمو دخل أكثر أعمدة المتنبؤات الأولية : فقد تمت البلدان التي بدأت أغنى من غيرها في المتوسط بمزوجة أكثر من غيرها . وكل أيضا يور « أن التباعد المطلق هو القاعدة » ، فإن الدراسات

تقسيم دولى للعمل أخذ فى التغير

المائة فى البلدان النامية التى كان فيها نمو الصادرات كحصة من الناتج القومى الإجمالى أعلى من المعدل الوسيط ، لكن الأجور ركبت فى البلدان التى توسعت فيها الصادرات بأقل قدر (الشكل ٨ - ١) . ولا يعنى هذا بالضرورة أن زيادة الصادرات شرط كاف للنمو الاقتصادى الأسرع ، لكنه يشي بأنها جزء من القصة . والتجارة تساعد العمال بطريقتين :

□ ففى تتيح للعمال أن يتسوقوا السلع الاستهلاكية من الأماكن التى تكون فيها أرخص ، وتتيح لأرباب العمل شراء المعدات والتكنولوجيات التى تكمل على خير وجه مهارات عمالهم . وقد قام التصنيع السريع لشرق آسيا بعد كبير على استيراد أفضل التكنولوجيات والمعدات من الغرب على نطاق واسع . وفى البلدان للصناعة ، أدى الاستيراد من البلدان التى تنتج بتكلفة أرخص ، إلى خفض سعر السلع الاستهلاكية التى تتضمن استخداما كثيفا للعمل .

□ والأكثر أهمية ، أن السوق العالمية تحرر العمال من القيود التى يفرضها الطلب المحلى . ولهذا أهمية خاصة بالنسبة لتلك البلدان التى تسعى للانتقال إلى الأنشطة الأعلى إنتاجية وهى الأنشطة التى تعد مفتاحا للتنمية . ولم تزد السلع المصنوعة كثيفة الاستخدام للعمل فى اقتصادات شرق آسيا من جراء البيع فى الأسواق المحلية التى ظلت زراعية فى الأساس ، وإنما عن طريق الوصول إلى الأسواق الدولية . وفى الوقت نفسه ، تطورت الصناعة فى اقتصادات جنوب آسيا الخاضعة للحماية ، حتى وقت قريب على الأقل . وليست الأسواق العالمية أكبر من أى سوق محلية بمفردها فحسب ، بل هى أيضا أكثر استقرارا بصفة عامة . وهى مازالت قادرة على استيعاب وافدين جدد . وعلى الرغم من أن صادرات البلدان النامية من السلع الأولية والمصنوعة زادت بأكثر من ٥ فى المائة

لعب أطفال من الصين ، ونحاس من شلبى ، وأرز من تايلند . إن التجارة فى السلع ، وفى الخدمات على نحو متزايد ، هى أهم أشكال الاتصال الاقتصادى ببقية العالم وأكثرها استقرارا بالنسبة لجو وماريا وخسباو زى . كما أنها تبشر بفرص كبيرة لتقليل تكاليف الاستهلاك والاستثمار ، وللتعجيل بنمو الإنتاج والأجور . لكن يتعين على البلدان أن تمر بعمليات تصحيح كبيرة ومؤلمة عادة قبل أن تجنى هذه الثمار ، خاصة إذا كان اقتصادها خاضعا فى السابق لحماية ثقيلة الرقابة . والتغيرات فى نمط التجارة تحدث تحولات اجتماعية ، تضر بالعمال الذين ينتقلون إلى المرونة أو إلى المهارات اللازمة لتركه القطاعات المتدهورة التى كانت الحواجز التجارية تدعمها من قبل .

ومن ثم ، فهناك أيضا أسباب للقلق . على الرغم مما يبشر به اتفاق جولة أورغواي وانتشار الاتفاقات الإقليمية للتجارة الحرة . ويتطلب جنى الثمار التى تطرحها التجارة الأكثر تحررا أن تكون أسطر السياسات المتبعة ، على الصعيدين الوطنى والدولى ، مساندة للتغيير . ويبحث هذا الفصل فى كيفية تأثير للتقسيم الدولى للعمل الأخذ فى التغير على مختلف مجموعات العاملين ، وما يخفيه الخد للتجارة الدولية والملاقات التجارية ، وكيف يمكن للمساواة أن تدعم ذلك النوع من التغيير الذى يحسن أقدار العمال .

التجارة تزيد رفاهية معظم العمال

التجارة الدولية تغد معظم العمال : نظرا لأن العمال هم أيضا مستهلكون ، تحقق لهم التجارة مكاسب مباشرة من خلال الواردات الأرخص ، كما أنها تمكن معظم العمال من أن يصبحوا أكثر إنتاجية مع ازدياد قيمة السلع التى ينتجونها . وهناك إحصاء يبرر بقوة الحاجة إلى استراتيجية يقودها التصدير : فخلال العقدين الماضيين ارتفعت الأجور الحقيقية بمعدل سنوى متوسط قدره ٢ فى

بمهاراتها، مثلما حدث مع «جو» . ويؤيـض الخـاصـريـن (انظر الباب الرابع) - ويقادى الحماية ، التي تجعل الحكمة الوطنية أصغر حجما فحسب .

وكان هناك ارتباط وثيق بين الانفتاح المتزايد على التجارة والاقبال من الفقر في معظم البلدان النامية . ففي المغرب مثلا ، انخفض نفـض الفقر بمقدار النصف ، من ٢٦ في المائة إلى ١٣ في المائة من السكان ، في خمس سنوات فقط بعد تحرير التجارة في منتصف الثمانينات . واجتذبت الوظائف الجديدة ، ومعظمها مرتبط بقطاع صناعة الملابس المزدهر المنتج للمق الأوروبي - العمال غير المهرة من المناطق الريفية إلى المدن . كما اقترن النمو الذي يقوده التصدير بالإقبال من الفقر في شرق آسيا وشيلي وموريشيوس وتركيا .

وكان تأثير زيادة التجارة على توزيع الدخل في البلدان النامية أكثر تابانيا من تأثيره على الفقر بدرجة كبيرة . ففي المغرب كانت التجارة باعثا على المساواة . وفي شرق آسيا أيضا ، أصبح توزيع الدخل أكثر مساواة مع توسع التجارة . ولكن موجة لتحرير التجارة أقرب عهدا ، تراكبت مع زيادة الأجور وعدم المساواة في الدخل في بعض بلدان أمريكا اللاتينية مثل شيلي والمكسيك . ففي مشاريع الماكويلا دورا في المكسيك ، ارتفعت نسبة أجور من لا يشتغلون بالانتاج (أصحاب الباقات البيضاء) إلى أجور المشتغلين بالانتاج من ٢ في المائة في ١٩٨٥ إلى ٢,٥ في المائة في ١٩٨٨ . وفي شيلي ارتفعت أجور خريجي الجامعات بالنسبة إلى خريجي المدارس الثانوية بمقدار ٥٦ في المائة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠ . ويمكن إيجاد

الإطار ٨ - ١ كيف تؤثر التجارة مع البلدان النامية على العمال غير المهرة في البلدان الصناعية ؟

لهذه للتجارة على العمال في البلدان الصناعية لا بد وأنه كان محدودا ، وبين حسابات المحلـو من عناصر الإنتاج أن التجارة مع البلدان النامية خلال العشرين الماضية قللت الطلب على العمال غير المهرة بما يتراوح بين ٣ ملايين و ٩ ملايين عامل ، أي بما يتراوح بين ١ و ٣ في المائة من إجمالي الصلة (٢ في المائة في القوة من قوة العمل غير المهرة) ، حسب ما إذا كانت النسبة المستخدمة في الحسابات هي لسبب البلدان الصناعية أو للعالمية .

لكن هذه التقديرات لا تفسر الفـسـلـ الإـضافـية في الوظائف إما بسبب الابتكارات الموفرة للعمل التي تسعى إليها المؤسسات دفاعا عن نفسها أو بسبب استبعاد العمال غير المهرة في الخدمات أو قطاعات السلع التي لا تدخل في التداول التي تزود الصناعة التحويلية بالمدخلات الوسيطة . ولهمت هناك طريقة دقيقة لتحديد هذه الآثار كما . ولكن لو كانت للتجارة مع البلدان النامية هي التي تقصر كل التطورات في سوق العمل في البلدان الصناعية ، لارتفع المدى الأعلى المدى للتأثير المباشر للتجارة إلى أربعة أمثال .

ويبدو أن تأثير التجارة متواضعا أيضا عند مقارنته بالتغيرات الأخرى في أسواق العمل . ففي الولايات المتحدة وبـعـدهـا مـلـا ، نمت العمالة في الخدمات (أساسا تجارة التجزئة والفنادق والمطاعم) بما يزيد على ٦ ملايين عامل خلال الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠ . كما يرتفع ارتفاع عدم مساواة الأجور داخل مجموعات العمال المهرة ، وزيادة تنمية العمالة الماهرة إلى للعمالة غير الماهرة في كل القطاعات ، أن بعض القوى الأخرى تحدث تأثيرها . وبصفة خاصة ، يبدو أن التغير التكنولوجي يؤدي بصورة متزايدة إلى إزاحة من العمل . وربما يرجع ذلك جزئيا إلى زيادة المنافسة الدولية .

يذهب كثيرون في البلدان الصناعية للقول من جراء اكتمال الأنشطة كثيفة الاستخدام للعمل ، بما في ذلك قطاعات بأغلبية مثل الثياب والأحذية ، في وجه منافسة متزايدة من المنتجين الذين يدفعون أجورا منخفضة وما يصاحبها من عمليات إعادة توطين الوظائف تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات . وقد تعرضت البلدان الصناعية لتحولات بارزة منذ ١٩٧٠ في الجوانب الأساسية من هيكل العمالة والأجور . فقد زاد عدم المساواة في الأجور بصورة حادة في الثمانينات في بعض منها ، خاصة الولايات المتحدة : إذ ارتفع متوسط الأجور الحقيقية للبلدان الأمريكية الحاصلين على درجة جامعية بنسبة ١١ في المائة بين ١٩٧٩ و ١٩٨٧ ، في حين انخفضت أجور الحاصلين على تعليم ثانوي فحسب بنسبة ٢٠ في المائة . وفي أوروبا ، لعبت آليات تحديد الأثمان التي يصعب بها تقليل عدم المساواة في زيادة البطالة : فقد كان هناك ٨ ملايين عاطل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ١٩٧٠ ويوجد بها حاليا ٣٥ مليون عاطل ، أي ٨ في المائة من قوة العمل . معظمهم من العمال غير المهرة .

ولا ريب في أن جانباً من هذه التطورات يرتبط بالمنافسة المتزايدة من واردات البلدان النامية . والمؤثر الضعيف هو رأي ندر يحدث هذا ؟ ويخلص معظم التحليلات إلى أن التجارة مع البلدان النامية لا يمكن أن تقضي إلا من ١١ إلى ٣٠ في المائة من صعوبات سوق العمل في البلدان الصناعية ، لكن بعض الدراسات تخلص إلى نتائج أكثر تطرفا . على سبيل المثال ، ولم تكن واردات من السلع المعصونة من البلدان النامية تمثل سوى نحو ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الصناعية في ١٩٩٢ . وحتى عندما تؤخذ في الاعتبار طبيعة السلع المعنية ، فإن كثافة في استخدام العمل بصورة غير معادية ، فإن التأثير المبالغ

تتجاوز ٤٠ في المائة في ١٩٤٧. ثم خفضت الجولة الأخيرة الرسوم الجمركية لمتوسط قدره ٣,٩ في المائة. وظل متوسط الرسوم الجمركية أعلى على الواردات من البلدان النامية، لأن الرسوم الجمركية على الصادرات للمعتادة للبلدان النامية مثل المنسوجات والملابس ومنتجات الأسماك ظلت أعلى بصفة عامة. ومن المزايا الملموسة الأخرى للجولة، الإنهاء على مراحل لكافة القيود الكمية وأوجه الدعم على الزراعة والمنسوجات والمعلومات، وإن كان الإنهاء على مراحل سيكون بطيئاً.

وتخفيض الحواجز التجارية بغير الأسعار المحلية ويدفع السعال إلى القطاعات التي تستطيع بلانهم أن تنجر فيها دولياً على أفضل وجه. ومع شروع بلدان كثيرة في تخفيف الحواجز التجارية في نفس الوقت، فإن نمط العرض الدولي سيغير تدريجياً وإن كان بصورة عميقة. وتشير التقديرات الانتقالية لأثار التنفيذ الكامل لجولة أوروغواي، مع بقاء مميزات كل منطقة من عوامل الإنتاج عند مستوياتها الراهنة، إلى مكاسب عالمية في الرفاهية متواضعة وإن لم تكن قليلة الشأن. فمجرد تطبيق كل الأحكام المتعلقة بفرص الوصول للأسواق، ستبلغ للمكاسب العالمية ما مجموعه من ١٠٠ إلى ٢٠٠ مليار دولار سنوياً. وسيذهب نحو الثلث من هذه المكاسب إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال. وسترتفع القوة الشرائية للأجور في كافة المناطق عدا أفريقيا (الجدول ٨ - ١). وسترتفع الدخول من الأجور الإسمية في البلدان التي تحظى بميزة في السلع كثيفة الاستخدام للعمل - بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين وجنوب آسيا - وتتنخفض في كافة البلدان الأخرى بسبب ازدياد المنافسة في السلع التي تخصص فيها حالياً. لكن تخفيضات الأسعار ستعوض هذا الانخفاض في الدخول وتزيد عليه.

ولغاء اتفاق الألياف المتعددة يمثل مكسباً صافياً للمنتجين منخفضي المهارة. فبمقتضى الترتيب القديم، كان في مقدور البلدان الصناعية أن تفرض حصصاً على وارداتها من الثياب التامة الصنع. وهي البند الوحيد الذي يحظى فيه المنتجون منخفضو المهارة بميزة نسبية مؤكدة والذي يمثل إلى جانب المنسوجات، ما يزيد على نصف صادراتهم من السلع المصنوعة. وسيؤدي دخول منتجين جدد في هذه القطاعات إلى زيادة فرص العمل في

ارتباط بين هذه الاتجاهات وبين استخدام تكنولوجيات جديدة موفرة للقوى العاملة، خاصة ثورزة الحاسب الآلي، التي زادت عدم المساواة في البلدان الصناعية. لكن هناك أيضاً عدداً من العوامل الأخرى يمكن أن يقصر هذه الظاهرة: إذ يندر وجود العاملين ذوي التدريب الجيد من أصحاب الياقات البيضاء بعد التحرير مباشرة؛ وبعض الصناعات التي كانت محمية من قبل كانت هي نفسها صناعات كثيفة الاستخدام للعمل، وبعض الأنشطة التي أخذت تنتقل مع رأس المال من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية هي أنشطة كثيفة المهارة بمقاييس البلدان النامية؛ وفي بعض البلدان متوسطة الدخل يواجه العمال غير المهرة منافسة أكبر من جانب العمال في البلدان الأكثر فقراً.

مستقبل التجارة

من المرجح أن تتسارع هذه الاتجاهات في التضمين الدولي للعمل عبر العقود القادمة. وسكون هذه التغيرات مدفوعة بقوتين مرتبطتين بالسياسة، ألا وهما تحرير التجارة والتغيرات في التوزيع الدولي للعمل الماهر، وقوة خارجية، هي التفكير التكنولوجي، خاصة تكاليف الاتصالات الأخذه في الانخفاض. وأو أدبرت هذه التغيرات بفعالية، لأفضت لارتفاع حقيقي في دخول معظم العمال، وإن كانت ستعني أيضاً تقلبات في مستويات فرص العمل صعوداً وهبوطاً في مختلف الأنشطة داخل البلدان. وقد أثار تعميق للتكامل قضية الربط بين التجارة وإنفاذ معايير العمل الوطنية، وهي القضية التي سنناقشها في الفصل الحادي عشر.

مكاسب تتحقق لمرة واحدة من التحرير

إن الاتفاق الذي توصلت إليه جولة أوروغواي في عام ١٩٩٤ أوسع نطاقاً وأشد طموحاً من أي اتفاق تم التفاوض عليه في أي وقت بشأن التجارة متعددة الأطراف. وواسطة عقده هي إنشاء منظمة جديدة متعددة الأطراف، هي منظمة التجارة العالمية، التي ستجمع تحت لواء واحد كل الاتفاقات المنفصلة التي تم التفاوض بشأنها خلال الجولة. وكانت الجولات السابقة لتحرير التجارة قد خفضت متوسط الرسوم الجمركية في البلدان الصناعية على المنتجات الصناعية إلى ٦,٣ في المائة بعد أن كانت

تشجيع البلدان الغنية بالأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية على زيادة إنتاج وتصدير الأغذية إذا كانت الزيادة في أسعار الأغذية ستذهب للمزارعين .

مكاسب دينامية من التحرير

من المرجح أن يتجاوز التأثير الدينامي للتحرير على التجارة العالمية تلك التأثيرات التي تحدث لمرة واحدة . ومثلما تبين تجربة شرق آسيا ، فإن البلدان التي تستطيع أن تزيد قدرتها المحلية بالاستثمار في رأس المال البشري والمادى يمكنها أن تحقق النمو بالارتفاع في سلم المنتجات ، منقلبة من المنتجات منخفضة القيمة إلى الصادرات الأعلى قيمة . وسواء هذه الاستراتيجية قيودا شديدة إذا كان الطلب المحلي يحد من الإنتاج في ظل عدم وجود أسواق للتصدير أخذة في التوسع .

لكن استراتيجية للنمو بقودها التصدير لا تعنى توليفات متماثلة من المنتجات لكل البلدان النامية . ذلك أن مسار النمو الذي ينتهجه كل بلد متوقف على بيئته الطبيعية الأولية وعلى اختياراته الاستراتيجية . وبالنسبة لبلدان كثيرة ، يعنى الارتفاع في سلم المنتجات التحول من الزراعة والإنتاج الأولي إلى الصناعة التحويلية . أولا إلى السلع كثيفة الاستخدام للعمل ثم إلى المنتجات كثيفة الاستخدام للمهارة بصورة متزايدة (الأطار ٨ - ٢) . لكن البلدان الأكثر ثراء في الموارد الطبيعية منطل لمدة أطول مصدرا صافيا للمنتجات الأولية : وسيتعين عليها أن تبلغ مستوى متوسطا للمهارة أكثر ارتفاعا ، وأن تراكم مزيدا من رأس المال بالنسبة لكل عامل قبل أن تبدأ التخصص في السلع المصنوعة . وتوضح الأمثلة الجيدة على ذلك ، في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة في مرحلة أسبق من تاريخها . وفي كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ، قد يؤدي تراكم المهارات ورأس المال أولا إلى زيادة كفاءة إنتاج السلع الأولية قبل أن يغنى إلى نمو في الصناعة التحويلية . وعلى النقيض من ذلك ، فإن اكتساب المهارة وتعميق رأس المال ، سينعكسان في نمو سريع للصناعة التحويلية في البلدان الفقيرة بالموارد - اقتصادات شرق آسيا حديثة التصنيع في الماضي ، والهند والصين حاليا . بيد أن بلدانا أخرى إمدادتها ضعيفة من الموارد الطبيعية قد تظل مصدرا صافيا للمنتجات الأولية إذا كان عرض العمل الماهر فيها أكثر هزالا - مثلما هو

سترتفع القوة الشرائية للأجور مع التطبيق الكامل لاتفاق جولة أوروغواي .

الجدول ٨ . ١ تكديرات للتغيرات في الأجور والأسعار الناجمة عن اتفاق جولة أوروغواي بحلول عام ٢٠٠٥ (نسبة مئوية)

البلد أو الإقليم	التغير في الأجور غير المصححة	التغير في الأسعار	التغير في المصححة
كولمان الصناعية	١,٨ -	٢,١ -	٠,٣
الاتحاد الأوروبي	٠,١ -	٠,٨ -	٠,٧
اليابان	١,٦ -	٢,٠ -	٠,٤
أمريكا الشمالية	٠,٥	١,٦	٣,٨
قطر عابرة	٠,١ -	١,٦	١,٢
رابطة أم جنوب شرق آسيا	٠,٦	٢,٨	٢,٩
الاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع	٠,٧ -	٠,٩ -	٠,٢
الصين	٧,٢	٥,٤	١,٨
أمريكا اللاتينية	١,٥ -	١,٥ -	٠
أفريقيا جنوب الصحراء			

المصدر : ميراث والتحرير ، ١٩٩٥ .

المنسوجات والياب في بلدان رابطة أم جنوب شرق آسيا والصين وجنوب آسيا . وميؤدى هذا التحول إلى تخفيض الأسعار ، وفيد المستهلكين على التطلع العالمي لكنه يضر بالمستهلكين الراغبين في البلدان الصناعية والاقتصادات حديثة التصنيع في آسيا وأمريكا اللاتينية . وفي البلدان الصناعية ، ستعوض مكاسب فرص العمل في للصناعات الأعلى أجرا وكثيفة الاستخدام للمهارات مثل الآلات ومعدات النقل ، وفي الخدمات ، غسائر فرص العمل في الأنشطة كثيفة الاستخدام للعمل .

واتفاق جولة أوروغواي في الزراعة نعمة مختلطة بالنسبة للبلدان الفقيرة . إذ أن إلغاء ما تقوم به البلدان الصناعية من دعم الصادرات سيؤدى في الأجل للتصدير إلى تدهور معدلات التبادل التجارى بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للأغذية ، أساسا أفريقيا جنوب الصحراء وبلدان رابطة أم جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط ، لكن ستتاح لمصدري الأغذية فرص جديدة في الأسواق . ويتم

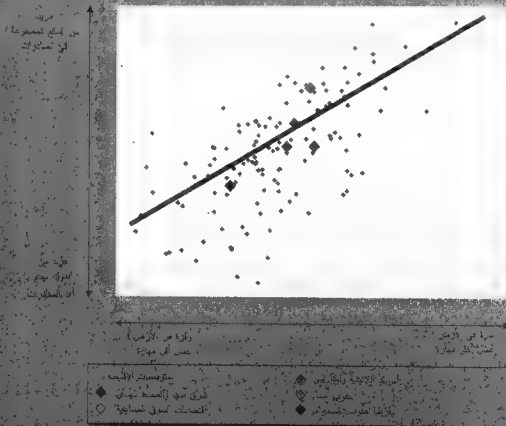
الإطار ٨-٢ عشر أولين ، والمهارات ، والعيزة النسبية

المعتقلين لخط الأعداء، وتقع فيما بينهما أمريكا اللاتينية وحبس آسيا وغربها، بهذا الترتيب. وهناك دلالة للتكرار أمريكا اللاتينية وحبس آسيا إذ أن جنوب آسيا وأفريقيا كلاهما لديه مستوى منخفض من الالتحاق بالمدارس، والأمريك اللاتينية وغرب آسيا مستويات متوسطة، وكذلك الأفراس قليلة في المعتقلين الآسيويين بالمعارنة بأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

لم تترك "مهارات" يزيد الشمو عن طريق تغيير طبيعة المهارة الطبيعية على الرغم من أن "لوقم جرى تغييره على أساس بيانات إحصائية" للقطاعات المختلفة في عام ١٩٨٥، فيمكن أيضا استخدامه لوصف "تدابير" لتقنية، ويمثل القسم في الشكل التالي في "المهارات" أعلى وإلى اليمين، مما يصور مستوى أعلى في موضوع المهارة في "قوة التقنيات" التي هي "العمل" و"الزبد في مبركة التنمية في الصياغة التحولية والتعبئة للبيئة الأولية".

إن نموذج مكنسر وأولى المشهور للتجارة يركز على العلاقة بين الهبات الطبيعية وإدارة التنمية : فالبلدان تزور على تصدير السلع التي يعق استخدامها لسد احتياجات الإنتاج الأكثر وفرة فيها . وفي مثل هذه الحالات تستخدم الموارد الطبيعية على الهبات الطبيعية من أجل العمل والموارد الطبيعية ، فإن صورة الحديثة لتركز بصورة مزيدة على أهمية المهارات في عملية التجارة ، وتلك وجهة نظر تزداد الأهمية الطبيعية بقر ، ويوضح هذا بصورة جيدة نموذج بسيط فحصره يسلط على الأحرار أن الهبات الطبيعية لبلد من المهارات والأراضي محدده مهم الميزة التنافسية التي يحظى بها .

على الشكل الوارد أثناء ، يرتبط خط الانحدار القصيم هذا الزايت كل بلد
التي تتبع العنصرية والمنشآت الأولية بتمداده نسبة من المهرات
الأرض . كما أن المدونعات الإقليمية موضوعة في اشكل ، ويظهر كثر
المنشآت بين إفريقيا واليمن الصنعاء ، وهو الذي يظهر عند الصنوع

[illegible]

العمل منخفض المهارة ، سينخفض بالنسبة لأسعار المنتجات التي تستوردها الصين ، خاصة المنتجات الأولية والسلع عالية التكنولوجيا . وستفسر البلدان الأخرى التي تخصص في إنتاج الثياب مثل المكسيك وغيرها من الاقتصادات المصنعة حديثاً ، ما لم تتركز بإنتاجها وتنتقل إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى . وبالمثل ، فإن دخول الاقتصادات التي كانت من قبل مخططة مركزياً في السوق العالمية قد يخفض الأسعار والأجور في القطاعات ذات التكنولوجيا المتوسطة . وسيستفيد المستهلكون في كل الأحوال ، لكن العمال في القطاعات المتدهورة سيخسرون إذا لم يستطيعوا الانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى أو إلى السلع غير الداخلة في التجارة .

ومن الناحية الأخرى ، فإن الحماية هي استجابة تؤدي للهزيمة الذاتية . وإن يؤدي فرض قيود على التجارة أو رأس المال من أجل مساعدة من يخسرون إلا إلى جعل الكفاءة الاقتصادية المحلية أصغر حجماً . فهذه السياسات إذ تمنع المجتمع من المعنى دمجاً للأحلام ، تفضي لتقليل رفاهية العمال على المدى الطويل . وفي أحسن الأحوال ، فإن القيود التجارية يمكن أن تحمي السوق المحلية بكلفة عالية يتحملها المستهلكون . ولكن نظراً لأن هذه القيود لا تحسن القدرة على المنافسة ، فإنها تعمل بانخفاض الصادرات ، وبالتالي الأجور الحقيقية بمرور الوقت .

وبالمثل ، فإن سياسة فرض الضرائب على الشركات متعددة الجنسيات في محاولة للإبقاء على الوظائف منخفضة المهارة ومنعها من الهجرة للبلدان النامية ستكون لها نتائج عكسية ، إذ أن نقل الإنتاج للخارج بعد استراتيجية فعالة لزيادة حصة مؤسسة ما من السوق في عالم يقوم على المنافسة . أو لتقليل خسائرها لأدنى حد . وعلى سبيل المثال ، فإنه بينما انخفض نصيب الولايات المتحدة من الصادرات العالمية من السلع المصنوعة عبر العقود الثلاثة الماضية من ١٧ في المائة إلى ١٢ في المائة ، لم ينخفض نصيب الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات والشركات التابعة لها إلا إلى ١٦ في المائة بعد أن كان ١٨ في المائة . وكان هذا النجاح النسبي راجعاً لحد كبير إلى نمو العمليات فيما وراء البحار (ارتفع إنتاج الشركات الأجنبية التابعة للمؤسسات متعددة الجنسية في الولايات المتحدة من ٣٧ في المائة إلى ٥٤ في المائة) . وقد حالت هذه العملة للعمليات دون حدوث مزيد من الانخفاض في صادرات

الحال في نيبال مثلاً . وأخيراً ، فإن بعض البلدان سيتمكن من أن يجد له ملاذاً ملائماً في الخدمات ، مثلما فعلت سنغافورة ولبنان اللتان تخصصتا في تزويد جيرانهما بالخدمات المالية ، أو الجزر الصغيرة الكثيرة المنتشرة حول العالم التي تخصص في السياحة .

من الذي يضار وما الذي ينبغي عمله ؟

تؤدي التجارة الحرة إلى ظهور خاسرين وفائزين نتيجة لما تحدثه من تغيرات في الأسعار الدولية ، سواء داخل البلدان أو فيما بينها . وتؤثر العملة على الندرة النسبية لمختلف أنواع المهارات ، وعلى الأجور التي يمكن للعمال أن يحصلوا عليها . فمع افتتاح اقتصاد ما ، تصبح الأسعار المحلية أكثر توافقاً مع الأسعار الدولية ، وترتفع أجور العمال الذين تكون مهاراتهم أكثر ندرة على النطاق الدولي منها محلياً ، وتنخفض بالنسبة لأولئك الذين يلاقون منافسة أكبر . ومع افتتاح اقتصادات أخرى ، تتغير بدرجة أكبر الندرة النسبية لشئى المهارات في السوق العالمية ، على نحو يضرب البلدان التي لديها وفرة من العمال الذين لديهم مهارات أخذت تصبح أقل ندرة . كما يعنى تزايد المنافسة أنه ما لم تستطيع البلدان مسايرة مكاسب الإنتاجية التي يحققها منافسوها ، فإن أجور عمالها ستتناقص . ومن المرجح في العقد القادم أن تكون المجموعات الأكثر تعرضاً للمخاطر هي :

□ العمال غير المهرة في البلدان متوسطة الدخل واللغنية ، مثل ماريا وجو ، حيث سيواجهون مزيداً من المنافسة من جانب المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة .

□ بعض بلدان بأكملها (خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء) وهي التي تفتقر للديناميات اللازمة لتعويض الكفاءة المتزايدة التي يحققها منافسوها ، أو لا تتوافر لها المرونة اللازمة للانتقال إلى منتجات أخرى .

التصدي للمنافسة المتزايدة

قد تضار البلدان التي لا تلاحق التغير من جراء التحسينات في الكفاءة التي يحققها منافسوها . فإذا تفقد الصين مثلاً مصدراً أكثر فعالية للثياب ومستورداً أكبر للسلع الأخرى ، فإن السعر الدولي للثياب التي تعتمد على

هذه المؤسسات بسبب ضغوط المنافسة ، وأتاحت لها بدلا من ذلك أن تحقق صادرات إضافية وتخلق وظائف أفضل في الداخل (خاصة في أنشطة البحوث والتطوير عالية الكفاءة وفي الأنشطة الإشراقية) .

والبلدان التي حققت أكبر المكاسب من استراتيجية للتنمية بقودها التصدير عبر فترات طويلة هي تلك التي استجابت بمرونة للظروف المتغيرة . وتبدى هذه المرونة في ردود أفعال أكثر حدة تجاه التغيرات في الأسعار . وقد تقلبت معدلات التبادل التجاري بالنسبة للبلدان النامية بصورة كبيرة لكنها سارت في اتجاه نزولي مطرد لمدة عقود ، خاصة بالنسبة للمنتجات الأولية . وتحقق الأداء المرموق لتلك البلدان التي زاد نمو الصادرات فيها بالنسبة للنتائج المحلى الإجمالي على المتوسطات الدولية خلال الفترة ٧٠ - ١٩٩٠ على الرغم من خسائر معدلات التبادل التجاري التي عاينها هذه الاقتصادات والتي بلغت نحو واحد في المائة سنويا . مما أفضى نمو الدخل بمقدار نحو ٣٠ في المائة سنويا . ولا شك في أن الزيادات في الأجور التي بلغت نحو ٣ في المائة سنويا في هذه الاقتصادات كانت نتيجة لارتفاع أكبر حتى من ذلك في إنتاجية العمل ، وذلك داخل القطاعات أو عن طريق الانتقال من قطاع إلى آخر . وعلى النقيض من ذلك ، يعاني العمال المرتبطون بالجانب الضعيف في التجارة - أي الموجودون على نصف مقياس النمو التجاري الذي لم تزد فيه الأجور - من خسائر أكبر في معدلات التبادل التجاري ، بلغت في المتوسط نحو ٢ في المائة سنويا ، الأمر الذي أفضى أيضا ، بسبب قاعدة التصدير الأصغر ، إلى نمو ضئيل في الدخل بمقدار ٠,٣ في المائة .

وحتى يظل الالتزام بالتجارة المفتوحة مقبولا من الناحية السياسية ، يتطلب الأمر في بعض الأحيان اتخاذ تدابير ميسرة لتخفيف حدة الأذى التي تخسر . ولكن على المدى الطويل ، من الواضح أن السياسات الململة التي تشجع العمال على الارتفاع بمهاراتهم وتعليم أبنائهم ، وتدعم قدرة العمال على الانتقال إلى وظائف جديدة ، أفضل من البرامج التي تخلق اعتمادا على المساعدات الحكومية (انظر الباب الرابع) ،

البلدان المتعثرة

تحتل حصة البلدان المتعثرة مكانا يزداد أهمية في جدول

أعمال للتنمية . ففي معظم الأحوال ، اضطعت للتطورات الدولية غير المواتية ، البلدان ذات الهياكل السياسية الضعيفة بدرجة أكبر . ففي كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ، لم يؤد الانخفاض الشديد في أسعار السلع الأساسية إلى انخفاض في الأجور والدخول فحسب بل أضعف أيضا قدرة صانعي السياسة على إيجاد الحلول . فالأسعار قد انخفضت بسبب التقدم التقني للمواد الخام والطاقة وبسبب الدعم الذي تقدمه البلدان الصناعية للزراعة ، ولكنها انخفضت أيضا بسبب الخصومات في الكفاءة التي حققها بعض المنتجين ، خاصة في آسيا . ولم يكن معظم مصدري السلع الأساسية في أفريقيا جنوب الصحراء يقادرون على مواجهة المنافسة . وعلى سبيل المثال ، فإن أشجار الكاكاو والمطاط والبن ، التي تم زرع الكثير منها في الخمسينات ، أصبحت أقل إنتاجية . ولم تظهر قطاعات جديدة مع تغير هياكل الأسعار : والواقع أن صادرات أفريقيا جنوب الصحراء من السلع المصنوعة انخفضت عبر العقد الماضي . والوضع مماثل في كثير من بلدان الشرق الأوسط ، وإن لم يكن بنفس الصورة المثيرة .

ويرتبط هذا الفصل في أفريقيا جنوب الصحراء وكثير من بلدان الشرق الأوسط بعدم اليقين المنتشر هناك ، والذي تؤدي نتائجه إلى زيادته قوة . وعلى الرغم من فرص الريح التي تتبناها السياسات الحالية ، فإن استثمارات القطاع الخاص لم تحقق الزيادة المرجوة ، ويؤدي هذا الفصل إلى تفاقم خطر انكماش السياسات . ومع تزايد عدد المنافسين الجدد مسيحيين الدخول إلى السوق الدولية أكثر صعوبة . وفي كلا المنطقتين ، يتطلب الأمر حاليا استراتيجيات يمكنها أن تولد دفعة قوية للصادرات . وقد تعكس البلدان ذات القطاعات الرسمية الصغيرة من إلغاء الضرائب على الشركات والصادرات إلغاء تاما .



إن التجارة تفيد معظم العمال ، لكنها لا تفيدهم كلهم ، وإذا ازداد لفتاح التجارة يستفيد الفقراء في البلدان النامية لأن الطلب على عملهم يرتفع وكذلك يستفيد العمال المهرة في الاقتصادات الصناعية نظرا لزيادة الطلب على مهاراتهم . لكن رفاهية العمال غير المهرة في البلدان الغنية والمتوسطة الدخل قد تنخفض . وينبغي أن تكون المنافسة من قبل المنتجين قوى التكلفة المنخفضة مؤدية

الرامية لتعويض من أضربوا من جراء التغيير ،
ومساعدتهم على الانتقال لمهن جديدة ، ضرورة لكي
يمكن للتجارة أن تحقق دخولا أعلى للجميع ، وحتى يمكن
حذر نزعة الحمائية .

الى تعزيز الرفاهية ، بتشجيع العمال في البلدان الأكثر
ثراء على التحول من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى
الأنشطة ذات الإنتاجية المرتفعة . لكن هذه المكاسب
لا يمكن أن تتحقق إن ظل العمال عاطلين . والسياسات

الفصل التاسع

قدرة رأس المال على الانتقال : نعمة أم نقمة ؟

يعبر الحدود بسهولة أكثر مما يعبرها العمل ، حتى الرغم
من الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية للسيطرة على
ذلك العبور . وتؤدي قدرة رأس المال المتزايدة على
الانتقال إلى مضاعفة تأثير السياسات المحلية على الشؤون
المتعلقة بالعمل : فالنجاح يولد النجاح لأنه يجذب رأس
المال ، ولكن الفشل يعني أن العمل يلقي عقابا أقسى عندما
يهرب رأس المال من المساحة .

وبالحق هذا الفصل ثلاث قضايا مترابطة . أولا ، كيف
يمكن للاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقال أن
تجذب مزيدا من رأس المال الخاص ؟ ثانيا ، ما الذي
يستطيع صانعو السياسة أن يفعله لتعزيز المنافع التي تعود
على العمال لأقصى حد وتقليل المخاطر لأدنى حد ؟ ثالثا ،
هل يمكن أن يضار العمال في البلدان الغنية بتدفقات رأس
المال إلى خارجها ؟ .

كيف يمكن جذب رأس المال ؟

استفادت البلدان الصناعية على الدوام بنصيب الأمد من
المخدرات العالمية . ويبلغ متوسط نصيب العامل من رأس
المال ١٣ ألف دولار في البلدان النامية و ١٥٠ ألف دولار
في البلدان الصناعية - أي زيادة تقرب من اثنتي عشرة

تعنى عولمة الأسواق المالية تحقيق مكاسب لرأس المال
الخاص ، الذي يمكنه الآن أن يتدفق حول العالم بحثا عن
عائد أعلى . لكن كيف أثر ذلك على عمال مثل جر وماريا
وخسبو زى ؟ يركز المتفائلون على إمكانات تحقيق
مكاسب متبادلة . فرأس المال والعمل يحتاج أحدهما للآخر
لإنتاج سلع وخدمات أعلى قيمة . وحيثما تكون السياسة
المحلية سليمة ، فإن تدفقات رأس المال لا بد أن تنبهما ،
مما يعزز تأثير التجارة المفتوحة بالسماح للبلدان بأن
تستغل مزاياها التنافسية . ويركز المتشائمون على
المخاطر والمزالق - فالبلدان الغنية تفضي قيام تحالف بين
رأس المال والعمال الرخيص في البلدان النامية يقلل
الأجور ومستويات المعيشة في البلدان الغنية . وفي الوقت
نفسه ، فإن البلدان الأكثر فقرا تفضي الاستغلال - ألا يأتي
رأس المال إلا عندما تكون الأجور منخفضة ويرحل عندما
ترتفع . وتقلق البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء بسبب
قدرة الحكومات المحدودة على فرض الضرائب على رأس
المال ، وبسبب عدم الاستقرار الذي قد يحدثه رأس المال
المترحل .

وفي وجهتي النظر المتقابلة والمتشائمة عناصر من
الصدق . لكن هناك حقيقة لا مراء فيها : إن رأس المال

مرّة . وحدث بعض التقارب في السبعينات ، لكن الفجوة تزايدت في الثمانينات . وبالنسبة لمعظم البلدان النامية ، فإن نصيب التديفقات الأجنبية في الاستثمار صغير ، ويبلغ في المتوسط ١١ في المائة من رصيد رأس المال ويتراوح بين ٢٠ في المائة بالنسبة للبلدان الأفقر (معظمه في شكل ديون رسمية) و٥ في المائة بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل (أساسا في شكل رأسمال خاص) .

يبد أن الصورة أخذت تتغير مؤخرًا : فقد طلق رأس المال الخاص بتدفق للبلدان النامية بمسئويات قياسية ، ويقدر أن إجمالي هذه التدفقات بلغ ١٧٥ مليار دولار في ١٩٩٤ ، أي ما يزيد على أربعة أمثال الرقم في ١٩٨٩ ، الذي بلغ ٤٢ مليار دولار ، جميعها على أساس صاف . وهناك عدة أسباب لتسارع هذه التدفقات : الإصلاح الاقتصادي في كثير من البلدان النامية ، وتخفيض الديون في مطلع التسعينات ، وانخفاض أسعار الفائدة العالمية . كما تغير تركيب هذه التدفقات بصورة مثيرة . فقد اتجه نحو ثلثي إجمالي التدفقات طويلة الأجل في الفترة الأخيرة للقطاع الخاص ، مقابل ٤٤ في المائة فقط في ١٩٩٠ . ولكن صافي التمويل من المصارف التجارية لا يزال سلبيا بعد ما يزيد على عقد من بداية أزمة الديون . وبدلا من ذلك ، زاد الاستثمار الأجنبي المباشر ليبلغ نحو ٦٧ مليار دولار في ١٩٩٣ (وحصلت الصين وحدها على ٢٦ مليار دولار) ، وأعقبته استثمارات في الحوافظ المالية أعلى بصورة حادة (٤٧ مليار دولار) ، وانفجار في إصدار السندات من قبل المؤسسات الخاصة والحكومات (٤٢ مليار دولار) .

وقد يستخلص البعض درسًا من الأزمة التقنية للمكسيك في ٩٤ - ١٩٩٥ مفاده أن التكامل العميق بأملوب اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) يزيد ممكن الضعف في البلاد . لكن تلك قراءة خاطئة للحدث . فقد وفر الاتفاق حافزا للمستثمرين للانتقال للمكسيك ، لكن كانت هناك أيضا تدفقات ضخمة من رأس المال إلى بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية خلال تلك الفترة من الحماس للأسواق الناهضة وأسعار الفائدة الأمريكية المنخفضة . لقد تعرضت المكسيك لأزمة ، لكن شئلي لم يتعرض لذلك ، لأن سياسة القطاع المالي وسياسة الاقتصاد الكلي في المكسيك كانتا ضعيفتين ، في حين كانت سياسة شئلي قوية . وإضافة لذلك ، فلا شك في أن انضمام المكسيك للاتفاق ساعد على مواجهة الموقف بمجرد تفجر الأزمة ، سواء بتسهيل إعداد حزمة إجراءات للإنقاذ أو بالحويلة

مرة . وحدث بعض التقارب في السبعينات ، لكن الفجوة تزايدت في الثمانينات . وبالنسبة لمعظم البلدان النامية ، فإن نصيب التديفقات الأجنبية في الاستثمار صغير ، ويبلغ في المتوسط ١١ في المائة من رصيد رأس المال ويتراوح بين ٢٠ في المائة بالنسبة للبلدان الأفقر (معظمه في شكل ديون رسمية) و٥ في المائة بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل (أساسا في شكل رأسمال خاص) .

يبد أن الصورة أخذت تتغير مؤخرًا : فقد طلق رأس المال الخاص بتدفق للبلدان النامية بمسئويات قياسية ، ويقدر أن إجمالي هذه التدفقات بلغ ١٧٥ مليار دولار في ١٩٩٤ ، أي ما يزيد على أربعة أمثال الرقم في ١٩٨٩ ، الذي بلغ ٤٢ مليار دولار ، جميعها على أساس صاف . وهناك عدة أسباب لتسارع هذه التدفقات : الإصلاح الاقتصادي في كثير من البلدان النامية ، وتخفيض الديون في مطلع التسعينات ، وانخفاض أسعار الفائدة العالمية . كما تغير تركيب هذه التدفقات بصورة مثيرة . فقد اتجه نحو ثلثي إجمالي التدفقات طويلة الأجل في الفترة الأخيرة للقطاع الخاص ، مقابل ٤٤ في المائة فقط في ١٩٩٠ . ولكن صافي التمويل من المصارف التجارية لا يزال سلبيا بعد ما يزيد على عقد من بداية أزمة الديون . وبدلا من ذلك ، زاد الاستثمار الأجنبي المباشر ليبلغ نحو ٦٧ مليار دولار في ١٩٩٣ (وحصلت الصين وحدها على ٢٦ مليار دولار) ، وأعقبته استثمارات في الحوافظ المالية أعلى بصورة حادة (٤٧ مليار دولار) ، وانفجار في إصدار السندات من قبل المؤسسات الخاصة والحكومات (٤٢ مليار دولار) .

السياسات اللازمة لاجتذاب رأس المال الخاص

للمعامل مصلحة في اجتذاب رأس المال ليكون مكملا لعملهم وازدياد إنتاجيتهم وأجورهم . وقد تركزت الزيادة السريعة في تدفق رأس المال الخاص إلى العالم النامي في عدد قليل من البلدان الناجحة . فكيف تستطيع البلدان الأخرى أن تجني مكاسب مماثلة ؟ هل ينبغي لها أن تمنح رأس المال ميزات خاصة ؟ وهل من الضروري الإبقاء على الأجور منخفضة أو الحد من النشاط النقابي ؟ على الرغم من أن بلدانا كثيرة قدمت بالفعل إعفاءات ضريبية واغراضات أخرى ، وأن بعض الحكومات الاستبدادية قمت العمال ، فإن هذه ليست هي عوامل الجذب الأساسية

دون حدوث انتكاس كبير في الميامة . ومثل هذا الانتكاس كان سيجر نتائج لؤخم كثيرا على العمال .

ببد أن إمكان هروب رأس المال حقيقة من حقائق الحياة . لكل من الحكومات والعمال على حد سواء . ويعجز فرض الضوابط على رأس المال بصفة عامة عن وقف معظم أشكال قدرة رأس المال على الانتقال . فقد فشلت الضوابط على رأس المال التي طبقها معظم بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء خلال أزمة الديون في الثمانينات في منع هروب رأس المال على نطاق واسع - ما يعادل من ١٠ إلى ٢٠ في المائة من إجمالي رصيد رأس المال فيها - الأمر الذي أدى إلى حالات كساد محلي أعمق وانخفاض في الأجور أكثر حدة مما كان سيحدث لو لم يقع هذا الهروب .

الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها قوى محركة للتغيير

كانت الشركات متعددة الجنسيات أداة رئيسية لعمولة الصناعة ، فقد زودت العمل الرخيص نسبيا في البلدان النامية برأس المال والتقنيات الحديثة اللازمة لإدارة التخزين وللانصالات الملكية واللاسلكية ، وكذلك للانتاج . وحدث معظم توسع الشركات متعددة الجنسيات في الأونة الأخيرة في البلدان النامية : فقد كانت ٥ ملايين وظيفة و ٨ ملايين أنشأتها الشركات متعددة الجنسيات بين ١٩٨٥ و ١٩٩٢ في العالم النامي . وبلغ عدد العمال الذين تستخدمهم الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية حاليا ١٢ مليون عامل ، لكن العدد الحقيقي لمن يعملون بأسباب كسب معيشتهم للشركات متعددة الجنسيات قد يكون ضعف ذلك العدد ، نظرا لانتشار التعاقد من الباطن .

وتستجيب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حاليا بصورة سريعة لفرص الربح الجديدة ، فينتقل الإنتاج إلى الأماكن التي تكون الأجور فيها منخفضة بالنسبة للإنتاجية المحتملة . ومن المهم للبلدان أن تجتنب رأس المال استنادا لأسس اقتصادية سليمة ، وليس من خلال حماية الأسواق المحلية ، التي يسهل الشركات متعددة الجنسيات كثيرا أن تستغلها . وفي الماضي كان الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق أساسا إلى البلدان ذات الأسواق المحلية الكبيرة

والغنية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، كما يتبدى في الارتباط القوي بين أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر ودخل الفرد . وقد نذرت التدفقات الأحدث عهدا إلى البحث عن أرصفة أرخص للتصدير ، واختفت تقريبا العلاقة بين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (كحصص من إجمالي الاستثمار) ودخل الفرد . وتدفعات التجارة عبر الحدود داخل الشركات تمثل حاليا نحو ثلث التجارة العالمية وربما ما يصل إلى ١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي العالمي .

ويمثل الشركات متعددة الجنسيات حصة كبيرة من العمالة الصناعية في القطاع الحديث في البلدان الصغيرة والكبيرة على حد سواء - أكثر من الخمس في الأرجنتين واندونيسيا وبربادوس وبنسونا والفلبين وسنغافورة ومصر و لاوس والماليزيا وموريشيوس والمكسيك . ولكن بلدانا نامية كثيرة تخشى أن تؤدي المنافسة المتزايدة على الأموال من قبل البلدان النامية الأخرى إلى زيادة الاستثمارات الرخالة ، المتأهبة للرحيل عند حدوث أقل ضحمة ، والتي لا يرجح أن تقيم روابط قوية مع بقية الاقتصاد . ومن الأمثلة على ذلك ، الاستثمار في مناطق تجهيز الصادرات . وهي مناطق محددة مغلفة من الجمارك تمثل نحو ٤٥ في المائة من حجم العمالة التي تشغلها الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية ، مع انقصار المنافع التي تعود على البلدان المضيفة على إيرادات العمال . وهذه المشكلة حادة بصفة خاصة في الصناعات التي تحتاج لمهارة منخفضة ، مثل صناعة اللباب والأحذية ، حيث الداية العوافرة لمؤسسات بعينها ضئيلة وتكاليف الخروج من دائرة النشاط منخفضة . وقد تكون هذه المخاوف مشروعة ، لكن البديل لعدم قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء أي وظائف جديدة أقل جاذبية من ذلك . وينبغي النظر إلى الوظائف التي تقتضي مهارة منخفضة باعتبارها مجرد خطوة في دينامية النمو . وفي كثير من الحالات الناجحة مثل جمهورية كوريا ، والفلبين ، وموريشيوس ، توقف حاليا تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات المهارة المنخفضة مع ارتفاع الأجور ونضج المؤسسات المحلية ، وانتقلت المؤسسات الأجنبية العاملة في تلك القطاعات إلى جيل جديد من مناطق تجهيز الصادرات بها عمالة أرخص . في الصين ومصر و لاوس و لاوس والمغرب .

كيف يمكن للعمال أن يكسبوا من تدفقات رأس المال ؟

يمكن للعمال أن ينتفعوا من تدفقات رأس المال للداخل ، لكنهم يكونون دائما هم الأكثر تضربا من جراء هروب رأس المال . فخلال أزمة الديون في الثمانينات ، كانت تكاليف التصحيح عالية ، وتحمل العمال نصيبا كبيرا من عبء التصحيح (انظر الباب الرابع) . ففي أمريكا اللاتينية ، هبطت الأجور في المتوسط بمقدار ٢٥ في المائة خلال هذه الفترة ، على الرغم من ارتفاع الرقم القياسي للبرصيات الإقليمية بصورة هائلة (الجدول ٩ - ١) . والأزمات المالية تضرب بالعمال لعدة أسباب :

□ **إن رأس المال أكثر قدرة على الانتقال من العمل ، مما يجعل فرض الضرائب أكثر صعوبة ، وإذا انتهى الأمر عادة بأن يدفع العمال الفاتورة .** وجزءا كبيرا من عبء خدمة الدين على الديون الحكومية المرتفعة يقع على كاهل العمال في شكل نقص في الخدمات الاجتماعية ، وتقلص الاستثمارات للعلمة وزيادة الضرائب . وانتقل العمال الضروري نحو القطاعات التي تدخل منتجاتها في التجارة يقتضي تكاليف حقيقية . بطالة انتقالية وخسارة في رأس المال البشري . لا يمكن تعويضها إلا بصورة جزئية من خلال التحويلات التي تمولها الضرائب على رأس المال . وفي بعض الأحيان ينتهي الأمر بأن تكتل الأموال العامة الشركات المقلدة بالديون . وحدثت مثل هذه الكفالات في معظم أنحاء أمريكا اللاتينية في مطلع الثمانينات وهي تفسر جزءا من أزمة الديون . ففي شيلي مثلا ، كان القطاع الخاص ، وبالأخص البنوك ، هو الذي تعاقد في الأصل على غالبية الديون العامة . لكن العمال هم الذين دفعوا الفاتورة من خلال الضرائب المستتعدة منهم ، عندما أقلص هؤلاء للمدينين من القطاع الخاص .

□ **إن رأس المال حريص . قد يستغرق رأس المال وقتا طويلا ليتدفق عائدا إلى بلد ما في أعقاب تعرضه لأزمة ، تاركان العمل يعاني من نقص في رأس المال في هذه الأثناء .** ولا يكفي أن تقوم البلدان بإجراء التصحيحات المطلوبة في حساباتها الداخلية والخارجية . إذ ينبغي أن يؤمن المستثمرون بأن هذه التغييرات مستدامة . وقد يستغرق بناء هذه الثقة

تدفقات الأجور إلى البلدان المتقدمة في أمريكا اللاتينية منذ أزمة الديون ، لكن أسواق الأوراق المالية انكمشت

الجدول ٩ - ١. المديونية ، أداء سوق الأوراق المالية والأجور في أكبر خمسة بلدان مدينة في أمريكا اللاتينية

البلد	في ١٩٨٢	لها في ١٩٨٢ - أجور ١٩٨٢	نسبة الدين - لسوق الأوراق المالية في ١٩٩١ إلى الرقم القياسي لها في ١٩٨٢	نسبة الأجور - لسوق الأوراق المالية في ١٩٩١ إلى الرقم القياسي لها في ١٩٨٢
الأرجنتين	١٠٠,٥٥	٢٥	١٠,٠٠	١٠,٠٠
البرازيل	١٠,٣٥	٤,٠٠	٤,٠٠	٤,٠٠
شيلي	١٠,٧٨	١٥	١٥	١٥
نزويلا	١٠,٤٦	٩,٠٠	٩,٠٠	٩,٠٠
المكسيك	١٠,٩٣	٤٧	٤٧	٤٧

أ - في الصحافة التحويلية .
المصدر : بيانات البريادو والمؤسسة المالية الدولية .

وقتا - خمس سنوات أو أكثر - بل ويتطل بعد ذلك هشة . وعندما تتزايد المخاطر ، فإن توقع انقراض يمكن أن يصبح حدثا يحقق نفسه بنفسه ، معجلا بحدوث أزمة مالية ، خاصة عندما يقترب مستوى المديونية من حافة الخطر . ويبين تخفيض قيمة العملة الأخير في المكسيك مدى تأثير التوقعات في بيلة يصل فيها حراك رأس المال إلى هذه الأقصى .

ويتطلب التأكد من أن العمال يكسبون من تدفق رأس المال للداخل ، وأنه تم التقليل لأدنى حد من احتمالات هروب رأس المال ، إجراءات أساسية على عدد من الجبهات ، تتعلق بنوع الاقتراض الدولي ، ونطاق الضوابط المفروضة على رأس المال ، وأنواع أخرى من الإجراءات المحلية . فالاستثمار عمل تجاري محفوف بالمخاطر ، وينبغي تحويل أكبر قدر ممكن من هذه المخاطر بعيدا عن ميزانية الحكومات وتوجيهه إلى المقرضين والمقرضين من القطاع الخاص والأسواق . والدين الخارجى المملوك ملكية عامة هو أسوأ شكل للتمويل من وجهة نظر العمال . فهو يوزع إلى مزاحمة واستبعاد الاستثمار الخاص الأكثر نفعاً وإنتاجاً والذي يمكن للعمال أن يكسبوا منه أكثر ، وينزع عبء سداد الديون إذا ساءت الأمور ، إلى أن يقع على كاهل العمال - وهو عبء

وهم الفئة الصافية من المخربين - من ٤٠ في المائة إلى ٤٥ في المائة ، في حين تتخفص نسبة من تتراوح أعمارهم بين العشرين والثلاثين . المقترضين على أساس صاف - من ٤٢ في المائة إلى ٣٤ في المائة . بيد أن ما يحدث بشأن عجز ميزانيات البلدان الصناعية قد يغير كل التقديرات خلال العقد القادم ، لأن ارتفاع العجز يمكن أن يعوض التحرك المتوقع في المدخرات الخاصة ويدفع أسعار الفائدة لأعلى . وما لم يستمر الاتجاه الذي ساد مؤخراً لخفض العجز في الولايات المتحدة ، وما لم يتم خفض العجز بدرجة أكبر في البلدان الصناعية الأخرى ، فإن أسعار الفائدة مستمرة في التصاعد . على حساب العمال في أنحاء العالم النامي كله . وسيتم تعويض العمال في البلدان الصناعية ، الذين يملكون على الأقل ٢٥ في المائة من رأس المال المالي من خلال صناديق المعاشات ، تعويضاً جزئياً بارتفاع العائدات على مدخراتهم ، ولكن لن يتم تعويض العمال في البلدان النامية ذوي المدخرات الضئيلة .

التوقعات بالنسبة لتدفقات رأس المال

من المرجح أن تكون عولمة رأس المال بداية لفترة طويلة وذات نفع متبادل من تدفقات رأس المال الكبيرة من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية . وتزويد القوة العاملة المتزايدة المهارة في البلدان النامية برأس مال أكثر تقدماً سيعزز إنتاجية العمال ، في حين ستساعد الاستثمارات الجيدة طويلة الأجل في تلك البلدان قوة العمل الآخذة في التقدم في السن في البلدان الصناعية في الحصول على أقصى المنافع من صناديق معاشاتها . كما أن التقاء زيادة التجارة وتدفقات رأس المال أمر حميد : فتدفقات رأس المال ستساعد البلدان النامية على اغتنام الفرص التجارية الجديدة وزيادة حافزها لاتباع سياسات محلية سليمة . لكن إعادة توطين رأس المال لن تحدث بين عشية وضحاها ، ولن تؤدي إعادة التوطين إلى اختلالات اجتماعية كبيرة بالنسبة للبلدان الصناعية .

وستظل تدفقات رأس المال مقيدة بالمخاطر القطرية ، وإن تنمو إلا بنسب سرعة تحسن الجدارة الائتمانية للبلدان النامية . وتلك قيود شديدة . وفي البلدان ذات الجدارة الائتمانية المنخفضة تبلغ نسبة القصور الأجنبية للمصادرات اثنين إلى واحد ، ووصلت في أفضل الأحوال إلى ثلاثة إلى

يزيد منه عادة تخفيض قيمة العملة الذي يكون مطلوباً لتوليد النقد الأجنبي اللازم لخدمة الدين . والتمويل الذي تتوسط فيه الأسواق ويتم تخصيصه من خلال القطاع المصرفي للملي وأوراق الأوراق المالية أفضل في تحويل المخاطرة بعيداً عن العمال - مانحات الدولة - لا تتولى إقالة عبءة للمؤسسات الفاشلة . إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أفضل وسيلة من منظور تقاسم المخاطر .

وقد أصبح بعض البلدان مؤخراً يشعر بالقلق إزاء التدفقات الكبيرة لرأس المال العائدة في أعقاب اتفاقات تخفيض الديون أو التحرير المالي ، ولكن في حين أن الضوابط على تدفقات رأس المال ، خاصة للتدفقات قصيرة الأجل والمسألة ، قد تكون مفيدة ، فإنها تغدو أقل نفعاً بصورة متزايدة . ويزيد الخوف من الأموال مريحة الحركة عندما تكون كفاية للرباطة المالية منخفضة ، ويكون من المرجح نقل الخصائر المحتملة إلى كاهل دافعي الضرائب . وللعمال أكثر تعرضاً لنتائج تحمل المخاطر المفرطة والتكاليف المكلفة عن طريق إيجاد تأمين صريح أو مستقر للودائع ، والاقتراض المفرط من قبل شركات أكبر من أن يسمح لها بال فشل ، أو عمليات الاقتراض التي تقوم بها البنوك والتي تكون رهينة لمقرضين مركزهم ضعيف . وتطلب للرباطة المالية الجيدة وجود وسطاء جديين . فبدونهم ستؤدي التدفقات المستندة للمووق إلى انفجارات مالية كما حدث مرات عديدة في الماضي .

وصعوبة السيطرة على مستوى وتركيب تدفقات رأس المال الخاص للدخل تزيد من أهمية سياسات الاقتصاد الكلي الحريصة - خاصة بالنسبة للعمال . وهذا يعنى الحفاظ على سعر الصرف الصحيح ، وأسعار الفائدة للصحة ، ومستوى الاحتياطيات الصحيح ، لمنع حدوث تدفقات مفاجئة لرأس المال للخارج .

وهناك أيضاً أشياء تستطيع البلدان الصناعية أن تقوم بها للإبقاء على أسعار الفائدة الدولية منخفضة . وثمة أسباب تدعو للاعتقاد في الأجل المتوسط بأن العرض من المدخرات العالمية قد يزيد في العقد القادم ، لأن العوامل الديمغرافية ستجعل المدخرات في البلدان الغنية ترتفع أولاً ثم تهبط مع تقدم سكانها في السن . ومن المتوقع فيما بين الوقت الحاضر وعام ٢٠١٠ أن ترتفع نسبة السكان الذين بين الأربعين والخامسة والستين في البلدان الصناعية .

ضخم في البلدان النامية. وتعني هذه التقديرات ، بافتراض أن الاستجابات ستكون طبيعية ، تعزيز النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار يتراوح بين نصف في المائة وواحد في المائة سنوياً . لكن الانضباط الذي يفرضه حراك المدخرات - على سياسات الاقتصاد الكلي ، وعلى التوجيه الإداري ، وعلى المؤسسات - ربما يكون أكثر أهمية من المكاسب المباشرة المفرقة عليه بالنسبة للعمال في البلدان النامية .

• • •

إن وجود السوق العالمية لرأس المال يجعل الفرق بين الفائزين والخاسرين أشد وضوحاً . وبصيص المستقبل أكثر إشراقاً بالنسبة لماريا وخميساوى إذا استطاعت حكوماتهما أن تحققا التوازن السليم بين الحيلة المالية ، والاعتماد على الأسواق ، والسياسات الاجتماعية المضيفة إلى الاستقرار . لكن تدفقات رأس المال للخارج سنزاع لتقليل الاستثمار والنمو في البلدان التي تفتل في تحقيق التوازن السليم - بل وسنؤدى حتى لاستبعادها من التكرار التريسي للاقتصاد كلية .

واحد ، ويمكن اعتبار التهمة الأخيرة حداً أعلى للمعركة التي يمكن أن تنمو بها ديون البلدان النامية بصورة مأمونة . وحتى لو اقترضت كافة البلدان النامية ما يكفي للوصول لهذا الحد خلال فترة طولها خمس سنوات ، فإن أقصى قدر من التدفقات سيصل إلى ٥٠٠ مليار دولار سنوياً . (من المرجح أن يكون الطلب الفعال على الأموال أصغر كثيراً ، لأن عدداً كبيراً من أكثر البلدان جدارة بالائتمان ، مثل البرتغال وتايلند وكوريا وماليزيا وصلت إلى نقطة في دورة الانحار والاستثمار ، بلقت فيها هي نفسها من البلدان المصدرة لرأس المال) . ومع ذلك ، فإن هذا المبلغ نفسه صغير بمقاييس البلدان الصناعية . فخلال السنوات الخمس والعشرين الماضية ، لم يبلغ مجموع للتدفقات (الصافية) إلى البلدان النامية سوى ٢ في المائة من رصيد رأس المال في البلدان الصناعية . وفي أقصى الأحوال ، فإن هذه التقديرات الأولية متباعدة ضعيف ممتوى متوسط التدفقات للتاريخية .

وفي حين أن لتدفقات رأس المال هذه تأثير ضئيل على العمال في البلدان الصناعية ، يمكن أن يكون لها تأثير

الفصل العاشر

الهجرة الدولية

في البلد المضيف ، حيث يقتون الوظائف التي تذهب للمهاجرين أو تنخفض الأجور ، ومع تحركات رؤوس الاموال ، وزيادة القدرة على الانتقال - انتقال العمال ذوي المهارة العالية في هذه الحالة - تنزع لمكافأة النجاح لكنها تعاقب بشدة أوجه القصور في السياسة المحلية . وتظل الهجرة الدولية للعمال أكثر تعرضاً للتهام من الناحية السياسية من تدفقات التجارة ورأس المال - ففي البلدان المضيفة ، زادت المعارضة العامة للمهاجرين غير

إن تدفقات العمال الدولية ، مثلاً مثل تدفقات للتجارة ورأس المال ، تتيح إمكانيات كبيرة لإفادة مواطنهم الأصلي والبلدان المضيفة على حد سواء . وعادة ما يكون المهاجرون أكثر إنتاجية - ويقطون تكاليف العمل - في البلد المضيف ، ويرسلون تحويلات إلى أقاربهم في موطنهم ، مما يعزز الدخل في بلدهم الأصلي (الأكثر فقراً في العادة) . لكن الهجرة تثير القلق أيضاً ، إذ لا يكسب الجميع منها : فالأرجح أن يعاني منها العمال غير المهرة

١٩٩١ تغييراً جذرياً في حالة المهاجرين ، عندما غادر مليون مصري العراق ، و ٨٠٠ ألف يمني السعودي ، وحلول الأميين والمصريين محل نحو ٥٠٠ ألف من العمال الفلسطينيين والأردنيين في الكويت . ونشأ في عهد أحدث طلب أخذ في التزايد على العمال المؤقتين في الاقتصادات الآسيوية للتاجرة ، خاصة اليابان وجمهورية كوريا وماليزيا . ولم تتحقق المخاوف من حدوث تحرك سكاني ضخم في أعقاب حل الاتحاد السوفياتي ، سواء لدخل الإقليم أو من الشرق إلى الغرب .

وارتفع تدفق المهاجرين إلى البلدان الصناعية (الجدول ١٠ - ١) ، وتحول تركيبة نحو مصادر البلدان النامية . ففي استراليا وكندا والولايات المتحدة طفت التدفقات إليها من البلدان النامية ترتفع ببطء ووصلت إلى نحو ٩٠٠ ألف مهاجر سنوياً بحلول عام ١٩٩٣ . وفي أوروبا الغربية ، بدأ توظيف العمال على نطاق واسع خلال سنوات الازدهار في الستينات . وعقب صدمة النفط في ١٩٧٣ والكساد المترتب عليها ، تم تشجيع العمال الأجانب على العودة لبلادهم . وحدث انخفاض في عدد السكان الأجانب في مطلع الثمانينات ثم زاد عددهم إلى نحو ١٨٠ ألف مهاجر سنوياً . بيد أن هذا الانفجار الأخير في الزيادة ، على خلاف مثيله في الستينات ، يحدث في بيئة تنسم بتزايد البطالة مما يضاعف التوترات الاجتماعية ويزيد من كراهية الأجانب . في الولايات المتحدة وعبر أوروبا على حد سواء .

من يكسب ومن يخسر ؟

تخلق الهجرة مكاسب في الكفاءة عندما ينتقل العمال إلى المكان الذين يكونون فيه أكثر إنتاجاً . وقد تكون هذه المكاسب موزعة على نطاق واسع : على المهاجرين بحصولهم على إيرادات أعلى ، وعلى بلدانهم الأصلية من خلال التحويلات ، وعلى البلدان المستوردة من خلال تقليل تكاليف الإنتاج . لكن ليس من الضروري أن يكسب الجميع ، خاصة إذا حل المهاجرون غير المهرة محل العمال من أبناء البلاد ذوي المهارة المماثلة . بيد أن الآثار تتوقف في المدى القصير إلى المتوسط على ما إذا كانت مهارات المهاجرين تكمل أم تحل محل مهارات العمال من أبناء البلاد ومهارات من لم يستفيدوا من الأوضاع الجديدة .

المهرة بصورة حادة ، وتفاقت من جراء ذلك صعوبات فرص التوظيف المحلي والتي لا يتسبب المهاجرون فيها بالضرورة . ويبحث هذا الفصل ما إذا كان المهاجرون يسلبون العمال من أبناء البلاد وظلتهم ويسهمون في عدم المساواة في الأجور . هل يمثلون عبئاً صافياً على الميزانيات الحكومية ؟ وهل يمكن عمل شيء ما لوقف خروج العمال المدربين من البلدان الأكثر فقراً ؟

أبعاد الهجرة

على امتداد التاريخ ، كانت هناك فترات عملت فيها الهجرة كصمام أمان اقتصادي واجتماعي مهم ، يسمح بإعادة توطين العمال في الأماكن التي يكونون فيها أكثر ندرة . وكانت تكلفة السفر وصعوبته قيلاً خطيراً في العادة ، لكن حدث تغير كبير في القرن العشرين عندما أصبحت تكاليف الانتقال أقل ، مما جعل في الإمكان حدوث زيادة سريعة في فترة العمال على الانتقال ، على الرغم من أن ظهور الثورة القومية زاد من فرض الضوابط على الهجرة . واليوم ، زاد عدد الدول المرشحة للمهاجرين والمتلقية لهم على حد سواء . إذ يعيش الآن ١٢٥ مليون نسمة على الأقل خارج بلدانهم الأصلية . ويأتى المهاجرون حالياً بصورة متزايدة من البلدان الفقيرة ، وتغدو فترات إقامتهم في البلدان المضيفة أقصر أجلاً . كما زاد عدد العمال ذوي المهارات العالية المترشحين . كذلك حدثت زيادة حادة في عدد اللاجئين ، نتيجة للسرعات الإقليمية ونهيار النظام القديم للانقسام إلى شرق وغرب .

وما يزيد على نصف التدفق العالمي للهجرة يتم حالياً فيما بين البلدان النامية . وتتضمن الأمثلة ذهاب أبناء جنوب آسيا لبلدان النفط الغنية في الشرق الأوسط والاقتصادات المصنعة حديثاً في شرق آسيا ، وتجذب البلدان الناجحة نمبيا في أفريقيا جنوب الصحراء العمال من جيرانها الأكثر فقراً . فقد استقبلت كوت ديفوار ونيجيريا وجنوب أفريقيا نحو نصف التدفق الكبير للهجرة في أفريقيا . لكن مهاجرين كثيرين عادوا لبلادهم الأصلية خلال الثمانينات ، في الوقت الذي أدت فيه الأزمة الاقتصادية إلى ظهور سلوك معاد للمهاجرين . وكان الطلب على المهاجرين المؤقتين في بلدان الخليج قد ارتفع بصورة حادة في السبعينات وأوائل الثمانينات قبل أن يتراجع مع انخفاض أسعار البترول بعد ١٩٨٢ . وشهدت حرب الخليج في

يعيش معظم المهاجرين في البلدان النامية ، لكن حصة أكبر كثيرا من سكان البلدان الصناعية ولدوا بالخارج في بلدان أخرى .

الجدول ١٠ - ١ سكان العالم الذين ولدوا في بلدان أخرى حسب المنطقة

البلدان	ملايين الأشخاص		النسبة المئوية من إجمالي السكان	
	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥
العالم	٧٥,٩	١٠٥,٥	٢,٣	٢,٢
البلدان الصناعية وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق	٣١,٠	٤٧,٤	٣,٥	٤,٥
أوروبا	١٥,٦	٢٣,٠	٣,٥	٤,٧
الاتحاد السوفياتي السابق	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١
أمريكا الشمالية	١٢,٧	٢٠,٤	٦,٠	٧,٨
الأوقيانوسية	٢,٦	٣,٩	١٤,٨	١٦,٠
البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل	٤٥,٠	٥٨,١	١,٩	١,٥
الكاريبي وأمريكا الوسطى	٠,٥	٠,٩	٢,٠	٢,٧
الصين	٠,٣	٠,٣	صفر	صفر
شرق وجنوب شرق آسيا	٧,٦	٧,٥	١,٩	١,٢
شمال أفريقيا وغرب آسيا	٥,٥	١٣,٤	٤,٠	٥,٧
دول مجلس التعاون الخليجي	٠,٧	٥,٨	١١,٠	٣٤,٢
أمريكا الجنوبية	٥,٤	٥,٦	٢,٤	١,٥
جنوب آسيا	١٨,٧	١٩,٢	٢,٨	١,٨
أفريقيا جنوب الصحراء	٧,١	١١,٣	٣,٠	٢,٧

المصدر : الأمم المتحدة ، ١٩٩٤ ب .

البلدان المرسله للمهاجرين

تحقق الهجرة بصفة عامة مكاسب مهمة للبلدان المرسله ، من خلال التحويلات في المحل الأول . وتعال التحويلات لبعض البلدان نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي - بين ١٠ و ٥٠ في المائة في الأردن وليسوتو واليمن والصفة الغربية وغزة . وقد تصل نسبة التحويلات إلى الصادرات لأرقام عالية تبلغ من ٢٥ إلى ٥٠ في المائة - مثلما هو الحال في باكستان والبرتغال وبنغلاديش وبوركينا فاسو وتركيا وجامايكا وسري لانكا والسودان ومصر والمغرب وملاوي واليونان . ونظرا لأن الفروق في الأجور الدولية جذ كبيرة ، فإن المبالغ المحولة هي عادة أضعاف ما كان المهاجرون يمكن أن يكسبه في موطنهم - نحو الضعف

في حالة المهاجرين من الفلبين وكوريا مثلا . لكن التحويلات تنزع لانتخاض عندما يندمج المهاجرون في البلد المضيف .

وعلى مستوى الأسرة ، تكون القرارات المتعلقة بالهجرة عادة جزءا من استراتيجيات تنويع المخاطر . ففي لبنان الذي مزقه الحرب ، أتاح تدفق العمال المهرة للخارج لمن بقوا في البلاد أن يتجنبوا كارثة : إذ بلغت التحويلات ما يقدر بـ ٥٠ في المائة من الدخل الوطني في ١٩٨٠ . وفي البلدان التي تطبق سياسات نشيطة لمساعدة المتعطلين تقلل الهجرة للخارج للضغط على الميزانية . ولم يكن مخطط ضمان التوظيف في مصر لينجح في السبعينات دون الهجرة للضخمة لبلدان الخليج . وفي

في الهند منذ التحرير الاقتصادي .

البلدان المستقبلية للهجرة

كذلك تكسب البلدان المستقبلية للهجرة ، خاصة الاقتصادات الصناعية . والواقع أن البلدان الصناعية هي التي استهلت عمدة كل تدفقات العمال إليها . فالمهاجرون المهرة يجلبون معهم مكاسب بسبب وفورات الكثرة ، وتدفعات العمال غير المهرة تفيد حائزي رأس المال والقسم الأكثر مهارة من قوة العمل ، لكنها قد تضر العمال غير المهرة من أبناء البلاد ، بكميت أجورهم .

ومن ناحية أخرى ، فإن المخاوف التي تتردد بشأن سرقة المهاجرين للوظائف من أبناء البلاد مفرطة في التبسيط ، وتكون المكاسب الاجتماعية التي تعود على عمال البلدان المصنفة أكبر ما يمكن عندما يجلب المهاجرون خصائص تكمّل المزيج الوطني للعلى من المهارات . وتستند اقتصادات الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا إلى المهاجرين . وفي أماكن أخرى ، يشكل المهاجرون وديتهم مصدرا مهما للدينامية ، ومن الأمثلة على ذلك رجال الصناعة الصينيين في لاتفيا وماليزيا ، ورجال أعمال هونغ كونغ في كندا ، ومنظمو المشروعات الهندو والبنغاليين في أفريقيا ، والموظفون المندوبون الأندلسيون والفلسطينيون في بلدان الخليج الغنية بالنفط . ويهاجر العمال على نحو متزايد لشغل الوظائف البدوية غير الماهرة التي يحاول العمال من أبناء البلاد تفاديها . وربما يمثل هذا النوع من الهجرة ما يصل إلى ٧٠ في المائة من التدفقات في الآونة الأخيرة . وفي فرنسا وألمانيا يشكل المهاجرون غير المهرة ، أساسا من شمالي أفريقيا وتركيا ، ما يصل إلى ٦٠ و ٨٠ في المائة من إجمالي تدفقات المهاجرين ، على التوالي . وتضمّن الأمثلة الأخرى الفلسطينيين في إسرائيل ، والبنغاليين في الخليج ، والإندونيسيين في ماليزيا ، والبولنديين في الأرجنتين . وغالبا ما يشغل هؤلاء المهاجرون وظائف كانت متخلفة لولا هذا ، بل ويخلقون وظائف لأبناء البلاد ، فإنتاج زيت النخيل والمطاط في ماليزيا ربما لم يكن ليقى لولا العمال الاندونيسيين . والمهاجرون الذين يعملون في المناجم ، مثلما يحدث في جنوب أفريقيا ، أو في المزارع ، مثلما يحدث في ألبانيا والجمهورية الدومينيكية وماليزيا ، يحاولون توين اختفاء هذه الصناعات في وجه منافسة المنتجين ذوي التكلفة الأدنى .

بورنوريكو ، كان قانون الحد الأدنى للأجور الصادر في الولايات المتحدة سيؤدي إلى بطالة عالية لو لم يوجد تأثير السحب من الأموال في الخارج (هاجر ثلث القوة العاملة إلى الولايات المتحدة) .

وتأثير الهجرة على التفاوت في الأجور تأثير معقد . ونظرا لأن الهجرة مكلفة ، فنادرا ما يجرى المهاجرون من أفقر الأسر . ونتيجة لذلك ، فإن التحويلات عادة ما تزيد التفاوت في الدخل ، كما كان الحال في مصر والفلبين ، بيد أن هناك تأثيرات معوضة . فمع تطور شبكات الهجرة وانخفاض التكاليف ، يستطيع العمال الأكثر فقرا تحمل تكاليف الهجرة . فقد تبين من دراسة أجريت في فريتين كميكسيكيتين ، أن التحويلات كانت باعثة على المساواة في القرية التي توجد بها شبكات أكثر رسوخا ، ولكنها تزيد عدم المساواة في القرية الأخرى . وقد تبين عادة أن التحويلات باعثة على المساواة عند أخذ آثار الجولة الثانية في الاعتبار . فقد زادت التحويلات الاستثمار في المناطق الريفية في باكستان ، وعززت الطلب على العمال غير المهرة .

وقد أخذ الخوف من استنزاف العقول يقلص في كثير من البلدان حيث لم يعد الاقتدار إلى المواطنين ذوي التعليم العالي يحد من توافر المهارات . لكن استنزاف العقول لا يزال يمثل مشكلة حيث توجد تشوهات في سوق العمل أو في نظام التعليم . وفي بعض البلدان التي توجد بها قطاعات حديثة راكدة ، ينتج الدعم السخي للتعليم العالي خريجين أكثر مما يستطيع الاقتصاد استيعابهم ، مما يفرض تكاليف مالية كبيرة ويخلق ضغوطا للهجرة . كما أن هجرة العمال المهرة ترجع أحيانا لنقص الطلب ، مثلما يحدث عندما تكبت السياسات الحكومية تكوين رأس المال والطلب على العمل الماهر . وفي كلتا الحالتين أضير كثير من البلدان الأفريقية بشدة . فسوق المهارات ، مثلها مثل سوق رأس المال ، أصبحت سوقا عالمية ، مما يزيد للتكاليف المرتبطة بفشل السياسات . وكان خروج أساتذة الجامعات والأطباء وغيرهم من المهنين ذوي العرض النادر ضحفا في زائير وزامبيا والمودان وملاوي . ولكن من المرجح أن يعود المهاجرون عندما تحسن الظروف في الوطن ، فعلى سبيل المثال كان العائدون اليهود من وادي السليكون والمناطق المعاملة في الولايات المتحدة ، القوة الرئيسية وراء نمو صناعة برامج الكمبيوتر الجاهزة

والمهاجرون غير المهرة قد يلحقون الضرر بالسكان غير المهرة من أبناء البلاد ، إذا كان الطلب على العمال غير المهرة الذي يولدونه بصورة غير مباشرة - من خلال طلبهم على السلع والخدمات - أقل من عرض العمل الذي يوفره هم ، حيث إن ذلك سيحدث ضغطا نزوليا على أجور العمال غير المهرة .

والضغط الذي أحدثه المهاجرون على القسم غير الماهر من سوق العمل في الولايات المتحدة وأوروبا مماثل للضغط الذي أحدثته تجارتها مع البلدان النامية ، مما زاد القوة العاملة بنحو ٣٠ في المائة وأثر أساسا على العمال غير المهرة . وعلى سبيل المثال ، فإن عاملا واحدا من كل أربعة في الولايات المتحدة ممن يمل تعليمهم عن اثنتي عشرة سنة رزق خارج البلد ؛ وتقدر بعض الدراسات أن الهجرة تفسر نحو ٣٠ في المائة من ارتفاع التفاوت في الأجور في الولايات المتحدة خلال العقدين الماضيين . كما أن آثار الهجرة أقوى من آثار التجارة ، نظرا لأن المهاجرين يستطيعون الدخول للقطاعات غير الناضجة في التجارة والتي كان العمال الذين تؤدي التجارة إلى فصلهم يستطيعون أن يجدوا لهم مكانا فيها لولا هذا .

تنظيم الهجرة

حررت بلدان كثيرة تجارتها ، لكنها جميعا تقريبا تتشبث بفكرة أن الحكومات ينبغي لها أن تنظم الهجرة . وللوهلة الأولى ، تبدو الدعوة لقدرة العمال على الحركة بصورة أكثر حرية من وجهة النظر الاقتصادية في نفس وجهة الدعوة إلى التجارة الحرة . فكل منهما يؤدي لتحقيق مكاسب إجمالية ، لكنها كليهما أيضا قد يخلقان اختلالات اجتماعية تتطلب مواجهة عن طريق السياسات . ويبدو أن للفرق الرئيسي بينهما فرق غير اقتصادي : فالهجرة الضخمة تثير الاضطراب في الطريقة التي ينظر بها المجتمع إلى نفسه باعتباره كيانا ثقافيا أو لثيا موحدا . فقد فضلت اليابان مثلا هجرة ذوي الأصول اليابانية إليها من البرازيل ، وفضلت ألمانيا هجرة الألمان إليها من أوروبا الشرقية ، على دخول أعضاء المجموعات الاثنية الأخرى .

لكن هناك أيضا اعتبارات اقتصادية تجعل الهجرة مختلفة عن التجارة . وأحد الفروق هو أن بعض المهاجرين قد يلتزمون بزيادة دخلهم عن طريق الانتقال

حتى إن لم يعودوا أكثر إنتاجا في البلد المضيف عنهم في بلدهم الأصلي . وبلدان الخليج من الأمثلة المتطرفة على هذا . إذ تنزع هذه البلدان بسبب احتياطياتها من النفط إلى الحد من حقوق الملكية بعدم السماح للمهاجرين بأن يصبحوا مواطنين . ويسود الخوف في البلدان الصناعية من أن مغاير دولة الرفاهية هي التي تجذب المهاجرين .

وتصبح دول الرفاهية معرضة للمخاطر بصورة خاصة عندما يكون لها جيرون فقراء ، فتواجه الولايات المتحدة مثلا ضغطا من المكسيك وبلدان الكاريبي ، وتواجه فرنسا ضغطا من بلدان المغرب ، وألمانيا ضغطا من تركيا ، ولكن رغم أن الأدلة متضاربة ، لا توجد دلائل قوية على أن المهاجرين يشكلون عبئا ماليا - ربما يرجع ذلك تحديدا إلى أن معظم البلدان الغنية ، خاصة تلك التي لديها نظم متطورة للرفاهية ، تحاول تطبيق بعض الضوابط على خصائص المهاجرين الذين تقبلهم . وكانت كل البلدان الصناعية تقبل المهاجرين بصورة انتقائية ، مستخدمة أدوات تتراوح من قيود التأشيرة والضوابط على الحدود إلى المعايير التشريعية للقبول - السن والثروة والتعليم والأصل الوطني والروابط الأسرية . وأقوى الأمثلة على أن المهاجرين يملكون استنزافا للميزانية يوجد في الولايات المتحدة ، وهي بلد زاد فيه المهاجرون غير المهرة مؤخرًا ، فعلى أساس نصيب الفرد ، يبدو أن الموجات الجديدة من المهاجرين تحصل على منافع للرفاهية أكبر مما حصلت عليه الأجيال السابقة ، وأكبر بصورة ملحوظة مما حصل عليه السكان في مجموعهم .

وفي حين أن هذه الحجج تدعم الدعوة لفرض ضوابط على نوعية المهاجرين ، فهناك أسباب أخرى تقدم عادة لدعم القيود الكمية . ذلك أن نفسي الفقر الدولي وانخفاض تكاليف النقل والمواصلات ، يعني أن قدرة العمال على التحرك بحرية قد تؤدي إلى هجرات كبيرة إلى البلدان الغنية ، مما ينتج عنه اختلالات اجتماعية كبيرة . وتكون هذه التأثيرات أكبر كثيرا من تلك الناتجة عن التجارة المفتوحة ، فهي تكون أكثر انتشارا ، وتؤثر على قطاع الخدمات وكذلك على قطاع السلع الداخلة في التبادل . وستكون عمليات إعادة التوزيع المطلوبة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ضخمة ومكلفة . وستعين الدول عن استهداف صناعات محددة ، مثلا من خلال برامج دعم الدخول الزراعية ، وأنواع سياسات أكثر شمولًا وأقل

كفاءة . وفى هذه الحالة ، يكون من المعقول الأخذ بالبدل الذى يقضى بإلغاء الهجرة إلى المعدل الذى تظهر فيه أوجه الندرة فى العمل ، مع ارتفاع مهارات أبناء البلاد . وقد طبقت أوروبا هذا النوع من السياسات فى فترة ازدهار التصدير فى الستينات .

لكن سياسات تقييد الهجرة سياسات خذاعة . فقد تفضى إلى نتائج وبيبة إذا شجعت على الأعمال غير المشروعة والاستغلال . وللتحدى الرئيسى فى مجالها هو تحقيق ما يعد بدلا جذابا للكثيرين من الراغبين فى الهجرة دون إيجاد حافز على الأنشطة غير المشروعة . ويوجد بالولايات المتحدة أكبر عدد من المهاجرين بصورة غير مشروعة . ربما يصل إلى ٤ ملايين - بسبب حدودها الطويلة مع المكسيك . ولدى أوروبا الغربية نحو ٣ ملايين أغلبهم من أفريقيا . والمهاجرون بصورة غير مشروعة فى وضع محفوف بالمخاطر لأقصى حد لأنه يمكن ترحيلهم فى أى وقت ، مما يخلق دافعا لاستغلالهم من جانب أرباب الأعمال عديمي الضمير . وعندما تكون أسواق العمل تنافسية ، مقلما هو الحال فى الولايات المتحدة ، يمكن دفع جزء من ريع الندرة مقدما : إذ يتعين مثلا على المهاجرين بصورة غير مشروعة من الصينيين أن يقدموا عادة عملا غير مدفوع الأجر لمدة ثلاث سنوات لوسيط ما قبل العبور . ومع ذلك تظل فروق الأجور الضخمة توفر حافزا للهجرة .

ونادرا ما يكون فى الوسم استخدام الهجرة كوسيلة لتحقيق التوازن فى الدورة الاقتصادية . فترتيبات العمل المؤقت توفر المرونة من منظور البلد المضيف ، وقد تكون مرغوبة من وجهة نظر المهاجر ، إذا كان البدل هو اتباع الطرق غير المشروعة . لكن ضمان أن يبقى العمال المؤقتون ، مؤقتين يتطلب مناوئة مريعة فى العمل ، مما يتضمن تكاليف من زاوية وقت الإدارة وخسائر فى المهارات اللازمة لبلدان محددة أو لوظائف محددة . ويعتمد بعض البرامج الناجحة على الإدارة الذاتية من قبل المهاجرين . فقد ارتفع الطلب على المعرضات الفلبينيات

والخدمات الميرلاناكيات وعمال البناء الكوريين منذ أن بدأت المنظمات (أحيانا بمساندة من الدولة) فى إدارة الهجرة المؤقتة على أسس أكثر اتساما بالطابع الرسمى .

ونجحت بلدان قليلة - على سبيل المثال سويسرا وبلدان الخليج - فى الإبقاء على العمال المؤقتين بصورة مؤقتة ، لكن فى حالات أكثر اتجهت مثل هذه المخططات إلى أن تصبح دائمة ، مثلما حدث فى فرنسا وألمانيا . ولتقليل ارتباط المهاجرين بالبلد المضيف (والميل إلى إحصار من يعملونهم أيضا) ، شجعت بلدان كثيرة على مناوئة المهاجرين . وفى المملكة العربية السعودية مثلا ، ترتفع تكاليف تصاريح العمل بصورة حادة عند تجديدهما .

• • •

إن الهجرة تقيّد عادة البلدان المرسل لها والبلدان المستقبلة لها على حد سواء . لكن من غير المرجح أن تصبح فى أهمية تركات التجارة ورأس المال كشكل للتفاعل الاقتصادى بين البلدان الصناعية والزامية ، فتدفع الهجرة حتى مستوى معين يكون مفيدا للطرفين ، لكن الهجرة بغير قيود للعمال غير المهرة من المرجح أن تأتى بنتائج عكسية . وبسبب التكاليف الاقتصادية المحتملة للعمال غير المهرة من أبناء البلاد ، والمقاومة الثقافية يكون من الضروري تنظيم الهجرة لضمان قدرتها الذاتية على الاستمرار . لكن إدارة تدفقات الهجرة صعبة لأن فرض القيود قد يخلق ريع الندرة الذى يشجع على التدفقات غير المشروعة . وينبغي حماية حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين ، وأن يخضعوا لنفس قوانين ولوائح العمل التى يخضع لها المواطنون . وبالإضافة لذلك ، لا تتوافر للمهاجرين فى بلدان كثيرة فرصة الحصول على الخدمات الاجتماعية والحقوق الأخرى على قدم المساواة مع المواطنين . وعلى الأقل ، فإن البرامج المؤقتة يمكن أن تكون مفيدة فى تحقيق استقرار سوق العمل فى البلد المضيف وفى تقليل الضغط من أجل الهجرة غير المشروعة على حد سواء .

الباب الثالث

كيف ينبغي للحكومات أن تتدخل فى أسواق العمل ؟

تتدخل الحكومات فى مكان العمل وفى حياة العمال بعدة طرق . ولكن الجدل يدور حول ما إذا كانت هذه التدخلات تحقق صالح العمال على خير وجه . فيدعو طرف إلى عمل مقدم لحماية العمال ، من خلال وضع تنظيم للحد الأدنى للأجور ، وفرض قيود على فصل العمال وما إلى ذلك . ويعارض طرف آخر هذا التدخل ، لأنه يحبط خلق الوظائف ولا يساعد إلا مجموعة محظوظة من العمال ، بينما يؤدى للاضرار بأضعف المجموعات أو إهمالها فى أحسن الأحوال . ويحلل هذا الجزء من التقرير دور الحكومات فى أسواق العمل . فيبحث الفصل الحادى عشر معايير العمل وتأثيرها . ويستعرض الفصل الثانى عشر دور النقابات وعلاقتها بالحكومة . وينظر الفصل الثالث عشر فى السياسات المصممة للتصدى لعدم استقرار الدخل . ويتناول الفصل الرابع عشر دور الحكومة نفسها بوصفها ربة عمل

السياسة العامة ومعايير العمل

والأبواب الأربعة جميعها ترتبط باعتبارات للكفاءة والإنصاف . فعندما تكون القوة غير متكافئة فى السوق ، يكون العمال عادة فى وضع ضعيف بالنسبة للشركات ، ويعجزون عن حماية أنفسهم من المعاملة الجائرة . ويريدى هذا أيضا إلى خسائر فى الكفاءة حيث يقل احتمال أن يستثمر العمال فى المهارات التى تخص شركات معينة . بل وتصبح القوة غير المتكافئة فى السوق مشكلة أكبر بالنسبة للعمال الذين ينتمون إلى مجموعات كان صوتها عادة خافتا فى المجتمع . الأطفال والنساء والأقليات الاثنية والدينية . وتزدى التفرقة إلى نتائج فى السوق لا تنسم بعدم الإنصاف فحسب بل تنسم بعدم الكفاءة أيضا : فهى تحد من مساهمة المرأة ومجموعات الأقلية فى التنمية الاقتصادية . ويزداد عدم الكفاءة عندما يكون إطلاع العمال وبعض أرباب الأعمال ضعيفا على أحوال بيئة العمل ، خاصة ما يتعلق بالصحة والأخطار التى تهدد السلامة . وأخيرا ، فإن العمال وأسرهم يعجزون عادة عن تأمين أنفسهم على النحو الكافى ضد خطر فقد الدخل نتيجة للبطالة أو العجز أو التقدم فى السن .

وتستجيب المجتمعات عادة لهذه المظالم أو لأوجه فشل السوق هذه بثلاث طرق : بوضع ترتيبات غير رسمية ، وبتمكين نقابات العمال من الممارسة باسم العمال ، وبالتشريع أو التدخل الحكومى المباشر . وقد تكون ترتيبات سوق العمل غير الرسمية جذ فاعلة . وعلى الرغم من أن عقود العمل نادرا ما تعوض الفروق الأساسية فى الثروة والقوة بين أرباب الأعمال والمستخدمين ، فإن أرباب الأعمال فى المجتمعات التقليدية يحترمون عادة قواعد معينة للمدالة ويتفادون السلوك الاستغلاى ، ولا واجهوا عقوبات اجتماعية . ويتضمن معظم عقود العمل غير الرسمية شكلا ما لتقاسم المخاطر . فالمزارعة مثلا ، التى يتقاسم فيها الفلاحون المخدمون إنتاجهم مع مالك الأرض ، هى ترتيب شائع لتقاسم المخاطر فى آسيا وأفريقيا . وللترتيبات غير الرسمية يمكن أن تساعد أيضا فى توفير ضمان للدخل . والإدخار الخاص آلية مهمة للتصدى للأخطار التى لا يسهل التأمين ضدها ، مثل

تختلف أسواق للعمل عن أسواق السلع . فالأجور التى تحددها وشروط التوظيف التى تضعها تؤثر بصورة عميقة على نوعية حياة العمال وأسرهم ، عادة بطرق قد تبدو قاسية وظالمة . ولا غرو أن تكون المجتمعات ، والحكومات التى تمثلها ، معنية بشكل خاص بأسواق العمل عبر العالم كله . فكل الحكومات تقريبا تحدد المعايير التى ينبغى مراعاتها فى مكان العمل ، مثل الحد الأدنى للأجور ووسائل الحماية الخاصة للعاملات وللأقليات . وتختلف المعايير فى أهدافها (الجدول ١١ - ١) ، فبعضها يرمى لحماية العمال ذوى الوضع الضعيف والقضاء على المظالم ، والبعض الآخر يهدف لمساعدة الأسواق على أن تعمل بطريقة أفضل . ولكن المعايير التى تحددها القوانين لتحقيق أهدافها دائما . فالبعض منها ينتهى بحماية مجموعة من العمال الميسورين نسبيا على حساب الحد من فرص العمل فى القطاع الحديث . وفى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال يؤدى تطبيق بعض المعايير إلى أنواع من الجمود ويعرقل إعادة توزيع العمال . والمعايير غير مطبقة فى كثير من البلدان النامية ذات القدرة الإدارية المحدودة .

تكيف ينبغى للحكومات أن تحدد معايير مكان العمل ؟ وهل يعد ربط المعايير بالتجارة الدولية أسلوبا كفوا لتحسين إنفاذها فى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ؟ يحل هذا الفصل مبرر التدخل الحكومى فى سوق العمل ، وتكاليف ومنافع الأنواع المختلفة من المعايير التى تحددها القوانين ، ومبرر الدعوة لتقاييم بعمل دولى لتحسين إنفاذها .

لماذا ينبغى للمجتمعات أن تتدخل فى أسواق العمل ؟

تتدخل المجتمعات عندما تعجز أسواق العمل غير المقيدة عن تحقيق كفا النتائج ، أو عندما تريد جعل النتائج التى تحققها السوق مسايرة لتفضيلاتها وقيمتها . وتقدم عادة أربعة أسباب للتدخل : القوة غير المتكافئة فى السوق ، والتمييز ، وعدم كفاية المعلومات ، وعدم كفاية التأمين ضد المخاطر .

تدخل الحكومات في أسواق العمل بتشكيلة من الطرق

الجدول ١١ - ١ أنواع تدخل الحكومات في أسواق العمل

نوع التدخل	ضمانات ومزايا محددة	أسئلة
تأمين حقوق العمال وحمايتهم	حق تكوين الاتحادات والتنظيمات حق المساومة الجماعية	يستطيع العمال تشكيل اتحادات صناعية . تستطيع الاتحادات أن تتفاوض على الأجور وظروف العمل مع أرباب الأعمال .
حماية العموميون	حق التمتع في العمل الصناعي (الإضراب) تحدد حد أقصى لساعات العمل	يستطيع العمال الإضراب أو استخدام أى استخدام آخر غير علفي لتحقيق مطالبهم . لا يجوز السماح بتشغيل الأطفال دون الخامسة عشرة ؛ يكون الحد الأدنى لساعات العمل عشرة ساعات إذا كان العمل خطرا على الصحة والسلامة أو المصروفات .
المساواة في الأجور وفي فرص العمل	الحكم خاصة بالتفاوت	لا يمكن أن يدفع لأى عامل أجر أقل عما يدفع لأخر أو استخدام من العمل لأسباب تتعلق بنوع الجنس ، والعنصر ، والدين ، والمثلية الجنسية ؛ الأصل القومي ؛ أو التوجه الجنسي . وقد يستخدم العمل الأجانب من أجل حماية المصالحات العمومية . يكتسب الأمر : توفير أجرة أمومة للمملات ، ويلقى عدم اجازتهن على العمل إلا .
تعدد حد أدنى للمرضى عن العمل	حد أدنى للأجور حد أدنى للأجور غير المتوقعة والأجور الإضافي	يلقى أن يتلقى العامل حد أدنى للأجر بالصناعة . يلقى أن يتلقى العامل مبالغ طرية ومشكلة بالامتثال . وحد أدنى من أيام الاجازات سنويا ، وأجور محددة للعمل الإضافي بعد الحد الأدنى المحدد لساعات العمل .
ضمان ظروف عمل لائقة	حد أدنى من ظروف الصحة والأمان	يلقى توفير الحماية والتشجيع التامة في أماكن العمل ، ويلقى توفير الحماية للعمال من الأخطار الخطرة .
تعدد حد أقصى لساعات العمل	تعدد حد أقصى لساعات العمل	لا يمكن مطالبة العمال في الظروف العادية بالعمل أكثر من عدد معين من الساعات اسبوعيا . ويلقى أن يكون لهم اجازة يوما واحدا على الأقل كل اسبوع .
توفير الضمان للتقاعد	التأمين الاجتماعي	يحق للعمال المعتمدين من العمل تقاعد المجز ، للتقاعد ، أو كجزء من الضمان على مخرقات : من الضمانات استنادا لتاريخ العمل السابقة .
ضمان الوظيفة وتأمين معاشات التقاعد	ضمان الوظيفة وتأمين معاشات التقاعد	للعامل بعض الحقوق في عدم الفصل تعيب العمل ، وحق في التعويض عند الفصل .
الاشتراك العالي	الاشتراك العالي	يتم تقديم وظائف مؤقتة للأعمال في العمل في الوقت غير النظم على العمل .

المبادئ لمشكلات سوق العمل في بلدان الدخل المنخفض والمتوسط . ومطلما بين الجدول ١١ - ٢ ، فإن أكثر من ٨٠ في المائة من العمال في البلدان منخفضة الدخل ، وما يزيد على ٤٠ في المائة في البلدان متوسطة الدخل ، هم عمال غير أجراء عادة ما يعملون في أسواق العمل غير

البلدية . وبالتسبة للقراء الذين لا يمكن سوى مخبرات قليلة أو لا يمكن أية مخبرات كثيرا ما يكون الملاذ هو التحولات الخاصة فيما بين الأسر - داخل الأسرة الممتدة أو داخل المجتمع المحلي .
وحتى الآن لا تزال الترتيبات غير الرسمية هي الحال

تمثل العمالة مقابل أجر حصة أقل أهمية من الاجمالي في البلدان الأكثر فقرا

الجدول ٢.١١ العمالة بأجر كحصة من اجمالي العمالة حسب القطاعات ومجموعات الدخل القطرية (نسبة مئوية من الاجمالي)

القطاع	منخفض الدخل	متوسط الدخل	مرتفع الدخل
الزراعة	٣,٢	٢٥,٦	٢٨,٢
الصناعة	٢٩,٨	٧٦,٧	٨٩,١
الخدمات	٤٩,٤	٦٨,٢	٨٥,٦
جميع القطاعات	١٧,١	٥٧,٤	٨٤,٤

ملاحظة : البيانات مقبنة ومتنبأيا بالنسبة لمجموعة من البلدان في كل مجموعة . انظر جداول التنبؤ لمعرفة البلدان والسنوات . المصدر : منظمة العمل الدولية ١٩٨٦ مع تعديلات لبيانات منظمة العمل الدولية .

منظمات عمالية . فهي تحدد القواعد التي تتم على أساسها المعاملات الاقتصادية الرسمية . وتكون هذه القواعد بالنسبة للعمالة غير الرسمية عادة قواعد ضمنية ، تنبثق من العرف الاجتماعي ومن الطابع الشخصي لمعلاقة التوظيف ، في حين أن العمالة في القطاع للرسمي يحكمها إطار قانوني ملزم يوفر الأساس إما للعقد الفردي أو العقد الجماعي . والقواعد التي تحكم أسواق العمل الرسمية تحدد عادة حقوق العمال والنقابات وأرباب الأعمال ، وشروط المعاملة الجماعية ، ونظام تموية المنافذ (انظر الفصل الثاني عشر) . كما تتدخل الحكومات بصورة مباشرة في أسواق العمل لتحقيق أهداف اجتماعية معينة . ويتضمن البعض من أكثر التدخلات شيوعا ، حظر تشغيل الأحداث ، وحماية العاملات والأقليات ، وتحديد حد أدنى للأجور ، ومن القوانين بشأن السلامة في مكان العمل والمعايير الصحية .

تشغيل الأحداث

أدى معظم البلدان قوانين تحظر تشغيل الأحداث ، ومع ذلك ، ربما يشارك ١٠٠ مليون أو أكثر في العالم من الأحداث الذين يقل عمرهم عن خمس عشرة سنة في نشاط اقتصادي كبير في فترة ما خلال السنة . وقد حسبت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أنه في عام ١٩٩١ ، كان ٨٠ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين عشر سنوات وأربعة عشرة سنة يؤدون أعمال جد شاقة ويستغرق جزءا كبيرا من الوقت على نحو يعرقل تطورهم .

• • •

هناك طفلة عمرها عشر سنوات في ريف ولاية ماهاراشترا في الهند ملتقطة بالمدسة الابتدائية . وفي صصر كل يوم بعد الانتهاء من المدرسة تساعد هي وشقيقتها أباهم في العمل الزراعي . ويتعارض العمل مع دراستهم ، وكان على شقيقتها الأكبر أن يعيد للدراسة في الصف السابع . بيد أن الأسرة لا تستطيع أن تتحمل تكاليف إرسالهم للمدرسة إن لم يعملوا .

• • •

وهناك صبي عمره ثلاث عشرة سنة يعمل في محجر في برغوتا ويسير مع أبويه في مستوطنة عشوائية ولم ينهب للمدرسة قط ووظيفته هي أن يفرز للصخور حسب

الرسمية والرفية ، بعيدا عن اتفاقيات وعن التدخل الحكومي المباشر . وحتى هذه الأرقام قد تغالي في تقدير عدد العمال الذين تغطيهم الحماية في القطاع الرسمي . فضعف القدرة الإدارية والقيود على حرية النقابات تعني أن تنظيمات العمل في كثير من البلدان ليست مطبقة حتى في الشركات الحضرية الكبيرة . لكن الترتيبات غير الرسمية محدودة بطبيعتها . فهي تنزع إلى الانهيار عندما تنمو الشركات وتنقل الصلات الاجتماعية والمجتمعية بين العمال وأرباب الأعمال .

وهناك مشكلة رئيسية في المؤسسات الحديثة هي مشكلة تنسيق أعمال عدد كبير من العمال للمعاملة مع أرباب الأعمال وتحسين نوعية أماكن عملهم . ولتنظيم العمال ، في نقابات عادة ، هو الوسيلة المألوفة للتصدي لمشكلة العمل الجماعي هذه . ويمكن للمساومة الجماعية التي تقوم بها النقابات أن تساعد في حل مشكلات عدم تساوى القوى في السوق ، والتمييز وعدم كفاية المعلومات . وتقدم النقابات خدمات مهمة لأعضائها ، وتتفاوض نيابة عنهم من أجل ظروف عمل أفضل ، وتحسينهم من المعاملة الجائرة ، وتقدم تكاليف الحصول على معلومات بين عدد كبير من العمال .

وللحكومات دور مهم تلعبه حتى حيثما تكون هناك

الحجم بعد استخراجها بالبولدوزرات والمتفجرات ومسحها بالكمسارات الميكانيكية . ويؤكد أبواه أنه لولا أجوره لتضورت أسرته جوعاً ، وأنه في المسح أفضل منه حالا في الشوارع ، حيث ينقلب في حياة للجريمة والأنشطة الخطرة الأخرى .

• • •

وبعض أنواع تشغيل الأحداث تعتبر أكثر خطراً من غيرها ، والبنت التي وصفناها في ماها را شترا هي وشقيقاها يمثلون الغالبية الساحقة من الأحداث العاملين في أنحاء العالم . فهم معاونون بلا أجر في مزرعة الأسرة . ومعظم الناس لا يدركون هذا العمل بشرط أن يستمر الأطفال في الذهاب للمدرسة . والطفل في بوغوتا الذي نذكرنا واحد من أقلية العمال الأحداث المنقرطين في عمل أجبر غير منظم في المناطق الحضرية . لكن معظم الناس يتخيلون طفلاً على شاكلته عندما يسمعون عبارة « تشغيل الأحداث » ، مما يثير صوراً مزعجة تكثر بالمصانع الشيطانية السوداء ، في عهد الثورة الصناعية .

أسباب تشغيل الأحداث

يرتبط نقشي تشغيل الأحداث بالفقر ويسوء نوعية التعليم أو عدم توافره . إذا يعمل الأحداث من الأسر الفقيرة لأن الأسرة تحتاج لدخل إضافي ، خاصة إذا كان المصدر الرئيسي لدخل الأبوين لا ينضم باليقين . وتبين الدراسات الاستقصائية التي أجريت في ريف الهند أن الأسر الفقيرة التي ليس لديها أي مدخرات أو أصول جارية والمعاجة عن الاقتراض ، ليس أمامها من خيار سوى إرسال أبنائها للعمل ، للتقليل لأنني حد من تأثير احتمال فقد أحد الأبوين للعمل أو سوء المصروف في مزرعة الأسرة . ومع ارتفاع دخل الأبوين ، فإنهم يستطيعان إرسال أبنائهم للمدرسة وليس للعمل . وقد تبين أن زيادة أجور الأمهات في مصر بمقدار ١٠ في المائة أدت إلى انخفاض تشغيل الأحداث بين سنين الثمانية عشرة والرابعة عشرة بنسبة ١٥ في المائة ، وانخفاض تشغيل الأطفال بين سن ست سنوات وإحدى عشرة سنة بنسبة ٢٧ في المائة . وفي الهند ، فإن نفس الزيادة مستقل مشاركة العاملة من البنات بنسبة تتراوح بين ٩ و ١٠ في المائة .

والتعليم منخفض التكلفة ذو النوعية الجيدة يمكن أن

يقل تشغيل الأحداث . وتقدم ولاية كيرالا الهندية مثالا لذلك ، إذ ينحس نحو ٢٥ في المائة من ميزانية الولاية إلى التعليم . مقابل ١٧ في المائة في المتوسط بالنسبة للولايات الهندية الأخرى . وقد حققت الولاية نتائج رائعة . ذلك أن مائة في المائة من التلاميذ الذين يلتحقون بالصف الأول يكملون الصف الخامس ، ومعدل معرفة القراءة والكتابة في الولاية ضعيف المعدل القومى . وفرص الحصول على التعليم في كيرالا ليس لها مثل في الهند . ويوضع بحث انثروبولوجي في قرية لصيادي الأسماك في كيرالا أن الالتحاق بالمدراس لم يبلغ عمل الأحداث لكنه منع أموا أشكاله ، والتي يمكن العثور عليها في أماكن أخرى من الهند . وكثيرا ما يمكن التمييز بين العمل والدراسة . وقد بين البحث أن أبناء القرية الفقراء يذهبون للمدرسة لكنهم يستمرون في العمل بعض الوقت للمساعدة في إعالة أسرهم . وتتضمن في العادة الأنشطة مدفوعة الأجر خارج وقت الدراسة ، رعاية الأطفال الأسفر سنا ، وجمع الأعلاف ، والاتجار في أشياء زهيدة القيمة ، والأعمال اليومية المنزلية ، وصيد الأسماك .

نحو القضاء على تشغيل الأحداث

للتشريعات القومية والاتفاقيات الدولية التي تحظر تشغيل الأحداث قيمة رمزية باعتبارها تعبيراً عن رغبة المجتمع في القضاء على هذه الممارسة . لكنها لا يمكن أن تحقق نتائج مالم تقرر تدابير لتحصيل ميزان الحوافز بعيدا عن تشغيل الأحداث والاتجاه به نحو تعليمهم . وتتمثل أهم الطرق التي تستطيع بها الحكومات أن تحول هذا الميزان في توفير شبكة للأمان لمعاية الفقراء ، وتوسيع فرص الحصول على تعليم مرتفع النوعية ، وزيادة القدرة المؤسسية على تنفيذ تشريعات الحظر تدريجيا . ويمكن للبرامج التي توفر ضمان الدخل للأسر الفقيرة ، مثل برامج الأغذية مقابل العمل وغيرها من برامج الأشغال العامة ، تأثير مفيد على تشغيل الأحداث . ويمكن أن تفيد أيضا التدابير المتخذة لتقليل تكاليف الالتحاق بالمدراس (الدعم ، وتشجيع مدارس أقرب لبيوت الأطفال) وتحسين نوعية التعليم (إدخال تغييرات على المقررات الدراسية ، وتوفير مدرسين أكثر وأفضل) . ومع تناقص نقشي الفقر وتحسن التعليم ، سيقل تشغيل الأحداث . وهذا بدوره سيجعل إنفاذ تشريعات الحظر أكثر سهولة . بدأ بالاشكال

المعايير التي تؤثر على المرأة العاملة وعلى الأقليات

هناك أيضا لوائح تنظيمية خاصة تحمي المرأة والأقليات الاثنية في كثير من البلدان ، ويمكن تقسيم المعايير الرامية لحماية هؤلاء العمال الى مجموعتين . توفر الأولى للمرأة حقوقا وحمايات خاصة في مكان العمل بسبب دورها في حمل الأطفال وتربيتهم . ومن أمثلة ذلك تقرير مزايا للأمومة . وتسمى المجموعة الثانية إلى إنهاء التمييز في سوق العمل بتقرير أجر متساو للعمل ذي القيمة المتساوية أو حظر استبعاد المرأة أو الأقليات من وظائف معينة . ولا يقتصر استخدام المعايير المتأونة للتمييز على حماية العاملات - فهي تشمل أيضا في بلدان كثيرة الأقليات الاثنية والدينية .

حماية المرأة في أماكن العمل

توجد في كافة البلدان تقريبا تشريعات تحدد فترات معينة لإجازة الأمومة والمزايا الخاصة الأخرى المقدمة للمرأة . وعادة ما تتطلب هذه التشريعات أرباب الأعمال بتقديم هذه المزايا للعاملات ، مما يزيد من تكاليف توظيفهن . ومن ثم ، فهناك خطر أن ينتهي التشريع الرامى إلى حماية المرأة بكتب أجراها أو إحباط توظيفهن . وفي بعض الأحيان تكون لهذا النوع من المعايير آثار أخرى ليست موضع ترحيب . فقد لاحظت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية مثلا أن كثيرا من الشركات التمسوية لاستخدام العاملات الشابات إلا بعقد محددة المدة بغية تفادي دفع المزايا المقررة للأمومة . ولا يستأجر بعض صناع النسيج في بنغلاديش العاملات الشابات إلا على أساس المياومة المارضة لنفس السبب . وتتخذ بعض الشركات في أمريكا اللاتينية احتياطات أكثر تطرفا ، فتطالب النساء بتقديم شهادات طبية تثبت عقمن قبل توظيفهن .

والمرأة في البلدان النامية ممثلة في القطاع غير الرسمي بشكل مغال فيه عادة (الجدول ١١ - ٣) ومن ثم فهي في تلغها للحصول على وظائف في القطاع الحديث تكون على استعداد لان تتجاهل تقاوس رب العمل عن الوفاء بالمعايير التي شرعتها الحكومات ، بل إن الكثيرات من النساء لا يعرفن حتى بوجود هذه المعايير : فقد

للمقونة عالميا لتشفيل الاحداث مثل الدعاية والأعمال الخطرة .

كما قد يفيد التعاون بين السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والحكومة . ومن أمثلة هذا التعاون صناعة صيد الاسماك في البحار العميقة في جزيرة سيهور الفلبينية ، حيث يتم اكتراء أعداد من الفواصين من الفتيان لأداء مهنة خطيرة لأقصى حد تسمى صيد المورو - آسى . وقد أحجم المجتمع المحلي عن التصدى لهذه الممارسة لأن الآباء ليست لديهم طريقة أخرى لإعالة أسرهم ، وجاءت المبادرة من أجل التغيير من مجموعات مدنية وطنية مقرها مانيلا ، مارست ضغطا على الحكومة وحشدت المجتمع المحلي . وتم إنشاء قوة عمل مدنية بموضوع المورو - آسى ، تضم ممثلى كل من الحكومة والمنظمات غير الحكومية . ووافق أرباب الأعمال تحت الضغط على ألا يوظفوا أحداثا دون الثامنة عشرة من عمرهم . وللحصول على مساندة المجتمع المحلي ، وخاصة مساواة أسر الأطفال ، فقد أعطيت الأولوية لإنشاء مصادر بديلة للدخل من خلال إقامة مشروعات لصناعة الصابون والنسيج وتربية الفخاريز وتقديم القروض المدسرة والتدريب لأمهات الأحداث .

تحويل العاملات إلى التركز في القطاع غير الرسمي .

الجدول ١١ - ٣ أنصبة العمال والعاملات في العمالة بغير أجر (نسبة مئوية من الإجمالي)

البلد	السنة	العمال	العاملات
اندونيسيا	١٩٨٩	٧٠	٧٩
باكستان	١٩٩٢	٦٦	٧٧
بنغلاديش	١٩٩١	٤٢	٧٠
بنما	١٩٩١	٣٩	٥٥
بنغلاديش	١٩٨٩	٧١	٧٦
بنغلاديش	١٩٩١	٥٥	٨٠
بنغلاديش	١٩٨٨	٨٤	٩٥
بنغلاديش	١٩٨٩	٣٦	٥٦
بنغلاديش	١٩٩١	٣٨	٤٣
بنغلاديش	١٩٩٠	٤٢	٥٤
بنغلاديش	١٩٩١	٤٨	٤٨
بنغلاديش	١٩٨٩	٦٩	٩٢

المصدر : منظمة العمل الدولية ، موناكس عيطة - بيانات البنك الدولي

والنساء الأشد فقرا في الأعمال الريفية وغير الرسمية .

السياسات المناهضة للتمييز

التمييز ضد المرأة . من الصعب عادة إنفاذ المعايير الموضوعة لحماية المرأة من التمييز في الوظائف . فإفناذ معيار الأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية ، وليس مجرد العمل من نفس النوع ، يتطلب نظاما رافيا لتقييم الوظائف . وقد ثبت أن هذا صعب جدًا حتى في البلدان الصناعية وأنه مستحيل من الناحية العملية في كثير من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ذات الخبرة والموارد المحدودة . وعلى أية حال ، فإنه ما لم يقترن تشريع الأجر المتساوي بحظر التمييز في مجال التوظيف ، فمن المرجح ألا يكون له تأثير كبير . ولا ينبغي للحكومات أن تتوقف عن الجهود المبذولة لوضع حد للتمييز في مكان العمل . لكن الأمر يتطلب تغيير البؤرة التي تركز عليها تلك الجهود ، مع تزايد التأكيد على السياسات الرامية إلى تحسين فرص حصول المرأة على وظائف القطاع الحديث . مثلا من خلال توظيف المزيد من النساء في القطاع العام على أساس الجدارة .

وتقدم مصر مثالا للكيفية التي بها يمكن أن تساهد سياسات للتوظيف الحكومية في تحسين وضع المرأة في سوق العمل . وعلى الرغم من أن سياسة مصر الرامية لضمان الوظائف للخريجين قد أدت إلى نمو لا يمكن استدامته في العمالة الحكومية وتضخم أعداد العاملين ، فيما كان لها تأثير إيجابي على دور المرأة في سوق العمل . وقد كانت فرص المرأة في مصر ، مثل قريناتها في كثير من البلدان الأخرى ، محدودة جدا للحصول على وظائف في القطاع الحديث : فقد قدر معدل البطالة النسائية الحاصلات على تعليم ثانوي أو أعلى في ١٩٨٨ بـ ٣١ في المائة ، مقابل ١٠ في المائة بالنسبة للرجال . وبالإضافة لذلك ، فإن أجورهن في القطاع الخاص تبلغ النصف فحسب من أجور الرجال المماثلين . وتفيد سياسات التوظيف العامة في تعويض تأثير هذا التمييز بطريقتين . أولا ، توفر الحكومة فرصا للعمل للنساء أكثر مما يوفره القطاع الخاص غير الزراعي . ففي ١٩٨٦ ، كان ٢٦ في المائة من جميع موظفي الحكومة من النساء ، مقابل ٨ في المائة فقط في القطاع الخاص ، وبالإضافة لذلك ، كان نحو

توصلت دراسة استقصائية عن العاملات في صناعة النسيج في بنغلاديش إلى أن أقل من نصفهن هي اللاتي تعرفن أن لها حقا قانونيا في إجازة أمومة مدفوعة الأجر . ومع ذلك فإن هؤلاء العاملات أحسن حالا في وظائف القطاع الحديث منهن في غيرها . فرغم أن أجورهن أقل بمعايير القطاع الرسمي ، فإنها تزيد على ضعف ما كان في استطاعتهن كسبه في القطاع غير الرسمي أو في المناطق الريفية . وربما كان الأكثر أهمية ، أن امتلاك مصدر مستقر للدخل يمكن أن يغير مركزهن داخل الأسرة . وتشغل العاملات الريفيات في بنغلاديش ساعات أطول من الرجال بما يتراوح بين ٥ و ٣٠ في المائة ، لأن لديهن مسؤوليات أسرية إضافية لعملهن في الحقل . وتادرا ما يكون لهؤلاء النساء رأي في توزيع مصروفات الأسرة . لكن الدراسات الاستقصائية تبين أن أزواج العاملات في صناعة النسيج يسهمن بما يتراوح بين ١٠ و ٣٠ في المائة من دخلهن في العمل الأسري ، وأن ٥٧ في المائة من العاملات يقررن كيفية إنفاق رواتبهن . ومن ثم ، يبدو أن النساء كمجموعة يكسبن من الفرص الأفضل للعمل في القطاع الحديث ، أكثر مما يكسبنه من المعايير المخصصة لحماية من تتوافر لهن بالفعل فرص توظيف جيدة .

ومن وسائل توفير مزايا خاصة للعاملات ، دون المخاطرة بتقليل أجورهن أو عدد المستخدمات منهن ، أن يتحمل المجتمع ككل تكاليف تلك المزايا بدلا من مطالبة أرباب الاعمال الذين يوظفون النساء بأن يدفعوا التكاليف وحدهم . وهذا هو النهج المعتمد في كثير من الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا في السابق . وفي ظل هذا النظام يتم تمويل مزايا الأمومة عادة من خلال ضريبة الأجر والمرتب . وإن كان في الوسم أيضا تمويلها من الإيرادات العامة . وبذلك يتم فصح الرابطة بين توظيف عاملة ما ودفع تكاليف تزيديها بمزايا محددة ، مما يلغي حافزا سلبيا مهما يحبط توظيف المرأة . وما دامت ضريبة الأجر واحدة بالنسبة لكل العاملين ، فإن هذا الترتيب يحول في واقع الأمر الموارد من الرجال إلى النساء ، لكنه يثير صعوبات في التطبيق عادة ، خاصة بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل . فالمطلوبات الإدارية مرتفعة ، وهناك مخاطر كبيرة لسوء الاستغلال . وبالإضافة لذلك ، فإن النظام الذي تموله الإيرادات العامة يمول جزئيا مزايا مقدمة للعاملات في القطاع الرسمي على حساب الرجال

٩٥ في المائة من العمالات بالحكومة قد أكملن التعليم الثانوي على الأقل ، ثانيا ، يُدفع للمرأة العاملة في الحكومة نفس الأجر الذي يدفع للرجل .

أنواع أخرى من التمييز . تضع الحكومات أيضا معايير للقضاء على التمييز الاتني والديني . وتسمى بلدان مختلفة ، مثل الولايات المتحدة والهند إلى القضاء على التمييز في أسواق العمل . وقد جُرم قانون الحقوق المدنية الصادر في الولايات المتحدة في ١٩٦٤ ، كل أشكال التمييز في التوظيف ، بما في ذلك التمييز على أساس الجنس أو الأصل الاتني . ويعتمد الإنفاذ على مقاضاة من يمارسون التمييز ، وهو ما يمكن أن يكون أمرا صعبا تماما في ضوء التكلفة المرتفعة للقاضي ، وحقيقة أن النساء أو الأقليات المستبعدة من وظائف معينة نادرا ما تكون في وضع يمكنها من تقديم الشكاوى أو حتى معرفة أنها تتعرض للتمييز . وقد أثرت هذه الصعوبات خططا إيجابية للعمل ، تركز على النتائج وتحاول زيادة نسبة الأقليات والنساء المستبعدات في مناصب معينة . بيد أن العمل الإيجابي يكون عادة مكلفا جدا ويصعب تنفيذه في القطاع الخاص .

وفي الولايات المتحدة ، فإن خطط العمل الإيجابية - التي تحدد بصفة عامة أهدافا رقمية وجداول زمنية للتوظيف - مطلوبة من الشركات التي لديها تعاقدات مع الحكومة الاتحادية . ولدى الحكومة الهندية برنامج عمل إيجابي في القطاع العام تحايي الفئات الأدنى . ولا يزال تأثير العمل الإيجابي موضع جدل . فالمعارضون له يرون أنه يولد رد فعل عكسي ومماز للأقليات ويثير عداوة بين المجموعات الاجتماعية . بيد أن المؤيدين له يعتبرونه مفيدا لعمل الحكومة ومن يتعاقدون معها من القطاع الخاص يوظفون المزيد من العمالات ومن أبناء الأقليات .

الحد الأدنى للأجور

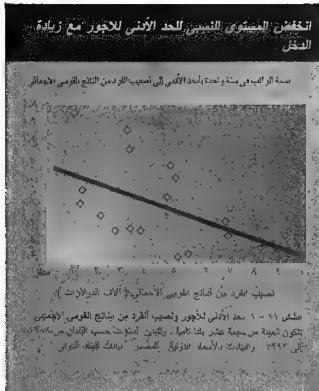
تظل مسألة ما إذا كان ينبغي وضع حد أدنى للأجور من أعتد المعضلات التي تواجهها الحكومات بالنسبة لمواق العمل . ويعتقد المؤيدون أن تشريع الحد الأدنى للأجور إن طبق بطريقة سليمة يمكن أن يزيد دخول أكثر العمال ابتلاء بالفقر بتكلفة قليلة للسمالة العامة أو بدون تكلفة إخلالقا . ويرى المعارضون أن الحد الأدنى للأجور يجعل الأمور

أكثر سوءا بالنسبة للعمال الفقراء بزيادته لتكاليف الإنتاج في القطاع الرسمي وتقليل فرص العمل فيه . وعندئذ يضطر مزيد من العمال إلى البحث عن وظائف في القطاع غير الرسمي غير المنظم ، مما يدفع أجور الفقراء العاملين للهبط .

وكلا الجانبين على حق جزئيا . إذ يتوقف ما إذا كان الحد الأدنى للأجور من نتائج إيجابية أو سلبية في مجمرعه على تأثيره على فرص التوظيف ، وهو الأمر الذي يتوقف بدوره على هيكل السوق ، والمستوى الذي يتقرر به الحد الأدنى ، وفترة الحكومة على إنفاذه . ففي سوق العمل كاملة المنافسة ، سيؤدي فرض حد أدنى ملزم إلى تقليل فرص التوظيف دائما . ولكن إذا كان لأرباب الأعمال بعض من قوة السوق فحسب ، فإن زيادة صغيرة في الحد الأدنى للأجور قد تزيد فرص التوظيف . وبالطبع إذا كان الحد الأدنى مرتفعا بأكثر من اللازم ، سيفقد أرباب الأعمال الذين تتوافر لهم القوة في السوق أن يوظفوا عددا أقل من العمال . وفي البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، يزيد رفع الحد الأدنى للأجور عادة العايف لدى أرباب الأعمال والعمال لتقاديه ، حتى لا يؤثر كثيرا على فرص للتوظيف . أو على الأجور .

الأدلة التطبيقية والخبرات القطرية

توجد أدلة مؤيدة لجانبى المناقشة كليهما . فريما يكون الحد الأدنى المرتفع للأجور بالنسبة لعمال الذكور في منطقة تجهيز الصادرات في موريشيوس في الفترة المابقة على عام ١٩٨٤ قد أحبط توظيفهم . وقد ألغت الحكومة الحد الأدنى لأجور الذكور في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، بعد أن لاحظت أن الطلب على العمالات الإناث في المنطقة (والتي كان الحد الأدنى لأجورهن أقل) فاق العرض ، في حين كانت بظالة الذكور مرتفعة . وارتفع توظيف الذكور بصورة حادة ، وكان ما يزيد على ٩٥ في المائة من العمال الذين تم توظيفهم في كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ يحصلون على أجور تقل عن الحد الأدنى السابق . ومن الناحية الأخرى ، فإن الأدلة الحديثة المستمدة من الولايات المتحدة تؤيد وجهة النظر القائلة بأن الزيادات الصغيرة في الحد الأدنى لا تضيق فرص التوظيف . فالزيادة التي تمت في الحد الأدنى للأجور في ولاية نيوجرسي في ١٩٩٢ لم تقلل فرص التوظيف في



فرض التوظيف الرسمية بزيادة تكاليف الأجور والتكاليف التي لا تتعلق بالأجور ، فإنه يضر الفقراء الذين وطمحون في فرص التوظيف الرسمية . ومن ثم ، فمن الصعب الدعوة لفرض حد أدنى للأجور في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على أساس مبررات الإنصاف .

التأثيرات للإنفاذ

وأيا كانت الآثار المحتملة للحد الأدنى للأجور ، فإنه لا تنتفد في كثير من البلدان (الشكل ١١ - ٢) . وبين الدراسات الاستقصائية للأجر في المكسيك أن ١٦ في المائة من العمال الذكور المشغلين كل الوقت و ٦٦ في المائة من العاملات الإناث كانوا يحصلون في عام ١٩٨٨ على ما يقل عن الحد الأدنى للأجر . وفي المغرب ، كان نصف الشركات التي جرى مسحها في ١٩٨٦ يدفع لعماله غير المهرة أجرا يقل عن الحد الأدنى . ولاتوافر إلا لقلّة من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، القدرة الإدارية اللازمة لتنفيذ ومراقبة تنظيمات الحد الأدنى للأجور ، خاصة عندما يتم تحديده على نحو مرتفع بحيث يحبط

صناعة الأغذية المبريمة . وبالمثل ، توصل تقرير عبر الولايات إلى أن الزيادات التي تمت في ١٩٩٠ و ١٩٩١ في الحد الأدنى القدير إلى للأجور لم تضر بفرض توظيف الشبان صغار السن .

ومن غير المرجح أن يكون للزيادة في الحد الأدنى للأجور نفس التأثير على فرص التوظيف في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، الذي كان لها في الولايات المتحدة . فالحد الأدنى في كثير من البلدان جد مرتفع بالفعل بالنسبة للدخل في البلاد والأجور الأخرى في الاقتصاد ، بحيث إنه حتى الزيادة الصغيرة مستقل فرص التوظيف ، إذ ينزع مستوى الحد الأدنى للدخل بالنسبة للأجر المتوسط إلى أن يكون أعلى في البلدان الأكثر فقرا ، ثم ينخفض مع ارتفاع الدخل القومي (الشكل ١١ - ١) . وتزيد الحدود الدنيا للأجور في بعض القطاعات في بنغلاديش على ضعف نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، في حين أن الحد الأدنى في كندا مثلا لا يشكل سوى ربع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي . وفي روسيا انخفضت نسبة الحد الأدنى للأجر إلى الأجر المتوسط مما يربو على ٤٠ في المائة في ١٩٩٠ لنحو ٢٠ في المائة في ١٩٩٣ . وفي كازاخستان ، انخفضت النسبة من نحو ٥٠ في المائة لحوالي ٢٠ في المائة خلال نفس المدة .

التأثير التوزيعي

قد يساعد الحد الأدنى للأجور على حماية العمال الأكثر ابتلاء بالفقر في البلدان الصناعية ، لكن من الواضح أنه لا يفعل ذلك في البلدان النامية ، فنادرا ما يكون الذين تشملهم أحكام الحد الأدنى للأجور في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل هم الأكثر احتياجا . فصنم الفقراء الحقيقيين يعملون في الأسواق الريفية وغير الرسمية في هذه البلدان ولا يحميهم تشريع الحد الأدنى للأجور ، والعمال الذين يحاول تشريع الحد الأدنى حمايتهم - عمال الحضر الرسميون - يكسبون بالفعل أكثر مما تكسبه الغالبية الأقل حظا . وتكون الفروق مفرطة أحيانا - إذ يكسب عامل البناء الحضري في كوت ديفوار أجرا يعادل ٨,٨ أمثال معدل الأجر في الريف ، ويكسب عامل الصلب في الهند ٨,٤ أمثال الأجر في الريف (الجدول ١١ - ٤) . ويقتد ما يحبط تنظيم الحد الأدنى للأجور وغيره من التنظيمات ،

عملية التوظيف . مما يخلق حوافز قوية لدى أرباب الأعمال والعمال على حد سواء لتجاهل هذه التنظيمات . ومن الجلى أن أرباب الأعمال يستفيدون من الحد الأدنى الأقل ، مما يقلل التكاليف . كما يكسب العمال أيضاً مدامات الأجور المعروضة تزيد على ما يمكنهم كسبه في أنشطة القطاع غير الرسمي .

وعندما نزلت الأزمة الاقتصادية والمالية بالعالم النامي في الثمانينات ، ترك معظم الحكومات الحد الأدنى الحقيقي للأجور ينخفض مريعاً . ففيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧ انخفض الحد الأدنى الحقيقي للأجور في المكسيك بنسبة ٤٣,٢ في المائة و هبط متوسط الأجور الحقيقية بنسبة ٤٣,٣ في المائة ، وفي الوقت نفسه تهاوى الحد الأدنى للأجور الحقيقية في شيلي بنسبة ٤٢,٤ في المائة ، ولكن متوسط الأجر الحقيقي انخفض بنسبة ٦ في المائة فقط . وفي كينيا انخفض الحد الأدنى للأجر الحقيقي بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦ بنسبة ٤١,٢ في المائة و متوسط الأجر الحقيقي بنسبة ٢٢,٨ في المائة . ولانخفاض الأجور الحقيقية تكاليفه بالنسبة للرعاية ، لكن مادم أرباب الأعمال والعمال يتجاهلون تنظيم الحد الأدنى للأجر عندما تتعرض الوظائف للخطر ، فإن محاولة الإبقاء على الحد الأدنى للأجور لن تكون مجدية . وبالمثل ، انخفض الحد الأدنى للأجور في معظم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال بمعدل أسرع من انخفاض متوسط الأجور . ومن غير المرجح أن يكون ذلك قد عرقل عملية إعادة توزيع العمال . وتركز المناقشات الدائرة حول الحد الأدنى للأجور في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال على تأثيرها على عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية ونقل العمال من القطاعات الأخذة في الانهيار إلى القطاعات الدينامية . وقد تؤدي التنظيمات التي تفرض حداً أدنى للأجور إلى الإبطاء من عمليات تصحيح الأجور النسبية وإلى تشويه إشارات السوق خلال فترات الانتقال . بيد أنه في التطبيق العملي ، لم تعرقل هذه التنظيمات عملية التصحيح خاصة في الاتحاد السوفياتي السابق ، لأن كل الاقتصادات الانتقالية ، خفضت بصورة كبيرة الحد الأدنى الحقيقي للأجور .

معايير السلامة والصحة

يولج العمال عادة أخطاراً صحية في العمل . وقد قدرت منظمة الصحة العالمية أن نحو ٣ في المائة من

الأجور في الحضر أعلى بكثير من الأجور في الريف في كثير من البلدان النامية

الجدول ١١ - ٤ نسب الأجور في مهن صناعية حضرية منتقاة إلى الأجور في الريف

البلد	صالح الحذية والصلب	صالح البناء
الأردن	١,٢٢	١,٢٣
اندونيسيا	١,٥٠	١,٣٤
بنغلاديش	١,٦٣	١,٤٣
إريتريا وإثيوبيا	٢,١٩	١,٥٤
فرنس	١,٧٩	١,٥٦
الكويت	١,١٦	١,٦٧
لبنان	١,٤٦	١,١٧
موريتانيا	١,٥٢	١,٥٢
كوت ديفوار	٢,٩٥	٨,٨٠
كوسوفا	١,٠٩	١,١٠
كينيا	١,٣٧	١,٨٧
الهند	٨,٤٣	١,٧٠

المصدر : بيانات منظمة العمل الدولية والبيانات المحلية

معايير السلامة والصحة المهنية

نسبة عدم الامتثال لمعيار الصحة



النسبة ٢ - ١٠ الامتثال لمعايير لعمالة الوطنية حسب المؤسسات الصغيرة في مصر في المدن الصناعية الخاصة بالامتثال للحد الأدنى للأجر في كوت ديفوار - تم إعدادها من قبل منظمة العمل الدولية، ١٩٩٤

عمال الزراعة وغيرهم من عمال القطاع غير الرسمي

يشغل معظم العمال في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في الأسواق الريفية وغير الرسمية حيث تكون معايير العمل المتمثلة في القوانين بلا جدوى عادة في التصدي للأخطار الصحية والمتعلقة بالسلامة التي تتهددهم. وتحاول المجتمعات تحسين الأحوال الصحية والمتعلقة بالسلامة بالنسبة لعمال الزراعة والعمال غير الرسميين من خلال تطبيق سياسات عامة ترمي لتحسين البيئة العامة التي يعملون في إطارها ، وابتس من خلال التشريعات الصالحة . فالرقابة على استخدام الكيماويات الضارة في الزراعة مثلا تتم على غير وجه بواسطة التنظيمات المتعلقة باستيرادها أو إنتاجها ، وبالمثل ، فإن الجهود المبذولة لتوفير مياه الشرب النظيفة في المناطق الريفية وتحسين الأحوال المتعلقة بالصرف الصحي في القرى ومدن الصفيح الحضرية يمكن أن يكون لها تأثير بالغ على رفاهية غالبية العمال في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل .

وبرنامج مكافحة الديدان كلابيات الذئب في غربي أفريقيا من أنجح البرامج التي طبقت في أي وقت لتحسين المعايير الصحية لعمال الريف . وقد ظل داء كلابيات الذئب ، أو اللمعي النهري ، يوصف خلال فترة طويلة بأنه « الطاعون على الأرض » بسبب تأثيره المدمر على صحة عمال الريف ورفاهيتهم . ومنذ عشرين عاما كان منظر القرى المهجورة في غربي أفريقيا يعني عادة أن اللمعي النهري قد حلّ وأن الفزارعين هربوا للمناطق غير المكتوبة . واعتبر استئصال هذا الداء أفضل وسيلة لتحسين المعايير الصحية لعمال الريف .

وبرنامج مكافحة داء اللمعي النهري الذي بذلته في ١٩٧٤ سبعة بلدان أفريقية - زانت مؤخرًا إلى أحد عشر بلدا - بدعم مما يزيد على عشرين جهة مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف ، نجح حاليا في القضاء على الطفيليات المسببة للمرض بين الأهالي من البشر في ما يزيد على ٦٠ في المائة من مساحة البلدان الإحدى عشرة ، ويحمي البرنامج ما يزيد على ٣٠ مليون نسمة من الإصابة بالمرض . وقد شفى بالكامل نحو مليون ونصف مليون

العبء العالمي للأمراض منوها ينجم عن حالات إصابة ووفاة كان يمكن تجنبها دونها في الأعمال ذات الخطورة العالية ، وعن الأمراض المزمنة الناجمة عن التعرض للمواد السامة والضوضاء وأنماط العمل الخطرة . وحسب تقدير منظمة العمل الدولية ، فإن تكلفة حالات الإصابة والوفاة المهنية في البلدان الصناعية تتراوح بين ١ و ٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي . ومن المؤكد أن هذه التكاليف أكبر بالنسبة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، لأن معدلات الحوادث المهنية أعلى . فمعدلات الإصابات المهنية القاتلة بين عمال البناء في غواتيمالا ستة أمثالها في سويسرا ، والحوادث القاتلة بين عمال صناعة النخل في كينيا تسعة أمثالها في الدانمرك ، واحتمال أن يموت عامل في الصناعة النحوية في باكستان في حوادث العمل تقرب من ثمانية أمثال ما يواجهه العامل في فرنسا .

• • •

وفي ١٩٩٤ ، تم رفع قضية في تكساس باسم ١٦ ألف عامل زراعي ادعوا تعرضهم لمبيد الآفات ، ثبت أنه يضر بالجهاز التناسلي ، مما أصابهم بالعقم . وفي كوستاريكا يعاني عمال الموز وأسرهم من حشد من المشكلات الطبية تتراوح من السرطان إلى معدلات أعلى من المتوسط من العيوب الخلقية ؛ ويؤكد خبراء الصحة أن هذه المشكلات ناجمة عن المبيدات القوية المستخدمة في المزارع ، وتقدر منظمة الصحة العالمية أن ما يزيد على مليون عامل زراعي في أمريكا اللاتينية يتعرضون للتسمم في كل عام وأن عشرة آلاف يموتون من التعرض للكيماويات .

• • •

وفي ٢٥ آذار / مارس ١٩١١ اكتسح حريق شركة « تراينجل شيرتست » في الجزء الخاص بقرية جرينفيلد من مدينة نيويورك . ومات مائة وستة وأربعون عاملا ، معظمهم من النساء ، في مبنى احترق وكانت أبوابه مغلقة للإبقاء على العمال في عملهم . ووقع حادث مماثل بعد ذلك بثلثين وثمانين عاما ، في ١١ آذار / مايو ١٩٩٣ ، في مصنع للعب الأطفال غريغ بانفوكوك . ومات مائة وإثنان من العمال ، سبعة وثمانون منهم من النساء .

نسمة كانوا قد أصيبوا بالمرض لكنهم لم يصابوا بالعمى .
ويقدر أنه بحلول عام ١٩٩٥ ، سيكون البرنامج قد حمى
٢٥ ألف حالة أخرى من العمى ؛ وحرر ٢٥ مليون هكتار
من الأراضي من المرض ، وجعلها متاحة لإعادة
الاستيطان والزراعة ؛ وأتاح مليون عامل / سنة من العمل
المنتج الإضافي .

عمال القطاع الرسمي

تضع كل البلدان تقريبا تشريعات تقرر معايير الحد
الأدنى للسلامة والصحة بقصد حماية عمال القطاع
الرسمي . ويتم تمييز هذه التشريعات عادة على أساس أن
أرباب الأعمال يدركون مخاطر أماكن العمل لكن العمال
قد يكونوا غير واعين بها ، وحتى لو كان العمال واعين
بالمخاطر المهنية فقد يتهاون الموظفون الخطرة لأن فرصهم
قليلة أو معدومة في الحصول على وظائف بديلة . وعلى
ذلك فإن بعض الحجج الداعية لوضع معايير تقع في بند
منع العمال من أن يلحقوا الضرر بأنفسهم بالموافقة على
القيام بعمل خطير . كما يتم الدفاع عن المعايير القانونية
على أساس أن هناك آثارا خارجية للمخاطر التي يتحملها
العمال . مثلا ، إذا كان دافعوا الضرائب يدعمون تكاليف
العلاج الطبي لمن يتعرضون للحوادث أو يصابون
بالمرض .

وهناك صعوبة في تحديد المعايير تتعلق بكيفية تحديد
ممنواها أو مدى صرامتها . فقليل المخاطر في أماكن
العمل مكلف ، وتزداد عادة التكلفة بقدر انخفاض
المخاطر . وبذلك بالإضافة إلى أن تكاليف الامتثال للمعايير
تقع لحد كبير على المستثمرين من خلال تخفيض الأرباح
والإقلال من فرص العمل .

ونتيجة لذلك ، فإن تحديد معايير أعلى من اللازم يمكن
عمليا أن يقلل من رفاة العمال ، لكن تحديدها بصورة
أدنى من اللازم قد يفشل في التصدي على الوجه المناسب
للأخطار التي يواجهها العمال . ومن ثم ، فالمستوى
المناسب هو الذي تتكافأ فيه التكاليف مع القيمة التي يضيفها
العمال على تحسين ظروف العمل والتقليل من المخاطر .
وليس هناك صيغة سحرية . ويتطلب تحديد هذا المستوى
في كثير من البلدان إجراء مشاورات بين الحكومة وأرباب
الأعمال والعمال .

ويمثل إنفاذ معايير الصحة والسلامة صعوبة في
العادة ، خاصة في المؤسسات الصغيرة في البلدان
منخفضة ومتوسطة الدخل (الشكل ١١ - ٢) . ويحاول
أرباب الأعمال أحيانا التخلص من تنظيمات الصحة
والسلامة ، وقد يقبل المخاطرة العمال المحتاجون للوظيفة
ويرضون ضمنا بتجاهل التنظيمات . وتبين دراسة
استقصائية لأحوال الصحة والسلامة في الفلبين ، أن ٨١
في المائة من المؤسسات التي تم التفتيش عليها انتهكت
واحدا أو أكثر من المعايير . وفي كثير من البلدان ، تكون
القدرة على الإلزام ضعيفة بحيث لا يتوافر لأرباب الأعمال
حافز قوي للامتثال للمعايير . فغالبا ما تنفق إدارات
العمال في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل للمالين
والمعدات اللازمة لإجراء عمليات تفتيش دورية . وعندما
تتم عمليات التفتيش فقد تصبح مناسبة للحصول على
الرشاوى وليس لإنفاذ القانون . ففي عام ١٩٨٤ كان هناك
خمسون فقط من العاملين معينين لإجراء التفتيش وإنفاذ
معايير العمل في منطقة ماينلا العاصمة بأكملها ، التي
تشمل نحو ٣٠ ألف مؤسسة .

نحو تنفيذ أفضل للمعايير

مع ارتفاع دخل بلد ما ، يفقد قادرا على أن يكرس
مزيدا من الموارد لبناء قدرة إدارية لضمان احترام معايير
مكان العمل . وتصبح البلدان الأكثر فقرا عن إنفاذ معايير
العمل بنفس المستوى الذي تنفذها به الاقتصادات الأكثر
ثراء ، ومن ثم يقتضى الأمر أن تركز قدرتها الإدارية
المحدودة حيث تحقق أقصى نفع . فمن السهل مثلا وضع
ومتابعة المعايير المتعلقة بتوفير منافذ للهروب في حالة
الحريق . وقد كان في الأماكن تفادى المأسى التي وقعت
مؤخرا في نايلد والصين لو كانت هذه المعايير قد طبقت .
كما أن تزييد العمال - والمنظمات العمالية - بملومات عن
مخاطر كيماويات سامة معينة وأخطار أماكن العمل
الأخرى ، زهيد التكاليف نسبيا ، ويمكن أن يكون فعالا
للفاية في مساعدة العمال في التفاوض من أجل ظروف
عمل أفضل .

ويمكن لل نقابات وغيرها من المنظمات المدنية أن تلعب
دورا مهما في إنفاذ المعايير المتعلقة بالصحة والسلامة .
فالعامل فرادى قد يجدون أن حصولهم بوسائلهم الخاصة
على المعلومات المتعلقة بالأخطار التي تهدد الصحة

تطبيق معايير الصحة والسلامة في الولايات المتحدة

الجدول ٥.١١ تطبيق معايير الصحة والسلامة في المؤسسات التي بها نقابات والتي ليس بها نقابات في الولايات المتحدة حسب حجم المؤسسة

حجم المؤسسة (عدد الموظفين)	بها نقابات (نسبة مئوية)	ليس بها نقابات (نسبة مئوية)	نسبة التفتيش عن طريق توريث المستفيدين
١٠٠ - ٩٩	٦	١٤	٤٧,٨
١٠٠ - ٢٤٩	٣٧	٢٢	٥٩,٣
٢٥٠ - ٩٩٩	٥١	٢٩	٦٣,٧
١٠٠٠ فأكثر	٦٥	٢٩	٦٩,٨

ملاحظة: البيانات عن ١٩٨٥.

(١) يصطحب المستحقون في إجرائهم معايير حكوميين في جولة في مكان العمل.

المصدر: رابول ١٩٩١

بالعقوبات، وللمعامل الذين يقصد خدمتهم بالعقوبات ؟ وهاتان قضيتان مهمتان ، خاصة لأن بعض الضغط من أجل فرض عقوبات يأتي من المجموعات الداعية للحماية .

لقد كانت ظروف العمل ، مثل الإقلال من الفقر والتنمية الشاملة ، على الدوام مجالاً مهماً للانشغال الدولي ، وحتى الآن ، ركز العمل الدولي من أجل تحسين معايير العمل في العالم التامى على دعم الجهود المحلية ، خاصة من خلال عمل منظمة العمل الدولية . وقد اعتمدت بلدان كثيرة اتفاقيات المنظمة ووضعت طائفة عريضة من معايير أماكن العمل ، ترصد المنظمة تنفيذها ، لكن معظم البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل عاجزة عن إنفاذ جميع المعايير التي أدخلتها في نظمها القانونية . وفي كثير من الأحوال حُدثت معايير أعلى من اللازم - على مستويات أكثر ملائمة لبلد غنى - بحيث إنها حتى لو نفذت فقد تكون لها آثار غير مؤاتية ، على فرص التوظيف وعلى النمو الاقتصادى .

وقد أدى النقص عن تنفيذ الحد الأدنى من مجموعة معايير العمل في البلدان الأكثر فقراً إلى دفع مجموعات كثيرة للدعوة لفرض عقوبات دولية لإجبار البلدان منخفضة

والسلامة أمر مكلف جداً ، وهم عادة يريدون نقادى استشارة أرباب أعمالهم بالإصرار على احترام تلك المعايير . والمزايا الناجمة عن الامتثال للمعايير لا تقتصر على فرد بعينه بل يحظى بها العمال جميعهم . وتستطيع النقابة أن توزع تكاليف الحصول على المعلومات بشأن قضايا الصحة والسلامة على جميع العمال ، وأن تساهم أرباب الأعمال على مستوى المعايير الذى يتعين مراعاته ، وأن تتابع الإنفاذ دون تعرض أى عامل بعينه لخطر فقد وظيفته ؟

وتوضح الدراسات التي أجريت في البلدان الصناعية أن دور النقابات في ضمان الامتثال لمعايير الصحة والسلامة دور مهم عادة . وإذا كان للرصد الذى تقوم به النقابات تأثير إيجابى على الامتثال في البلدان الصناعية حيث القدرة العامة على الإنفاذ عالية بالفعل ، فإن اسهامه يمكن أن يكون أكبر في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ذات الإدارات الأضعف . وقد توصلت دراسة أجريت في ١٩٩١ واستخدمت فيها بيانات الولايات المتحدة إلى أن النقابات زادت بصورة مثيرة من إنفاذ مرسوم الصحة والسلامة المهنية في القطاع الصناعى . ويزداد في المؤسسات التي بها تنظيمات نقابية احتمال وجود تفتيش يتعلق بالصحة والسلامة ، وتميل عمليات التفتيش فيها إلى أن تكون أعمق غوراً ، حيث يمارس المستخدمون « حقوقهم في التجول » - أى حق اصطحاب مفتش حكومى خلال جولة في مكان العمل (الجدول ٥ - ١١) .

معايير العمل والتجارة الدولية

يرى بعض أعضاء المجتمع الدولي أن النظام العالى لوضع ورصد معايير العمل غير ملائم ويتطلب الأمر استكمالها بالربط بين معايير العمل واتفاقيات التجارة متعددة الأطراف أو اتفاقيات القروض ، إذ ينبغي أن تواجه البلدان التي تتناقص عن الوفاء بالحد الأدنى من مجموعة المعايير عاجلاً أو آجلاً عقوبات في شكل قيود تجارية أو تقليل فرص الحصول على رأس المال . وقد خلص هذا الفصل إلى أن بعض المعايير لها جدواها داخل البلدان فحسب ، لكن ربطها بالمعاملات الدولية - التجارية أو المالية - وبغير مجموعتين معتدتين من القضايا : أى المعايير هي الأساسية وأياها يتعلق بمرحلة التنمية ؟ وما تكاليف هذا الربط بالنسبة لكل من التنمية الاقتصادية للبلدان المستهدفة

ويعتدل الخطر الحقيقي في استخدام العقوبات التجارية كوسيلة لدعم الحقوق الأساسية ، في أن الرابطة بين المعايير والتجارة يمكن أن تصبح رهينة للمصالح الحماية التي تحاول الإبقاء على الأنشطة التي جعلتها الواردات الرخوة غير قادرة على المنافسة . وبين تاريخ مكافحة الإغراق - التأثير من البلدان التي تباع سلعها في سوق بلد آخر بسعر يقل عن تكلفتها إنتاجها ، أو يقل عن السعر في الأسواق الأخرى - أن الحماية التجارية الاستثنائية ، حتى عندما تكون رشيدة وحسنة القصد ، معرضة لخطر سوء استخدامها بدرجة كبيرة . فالعمل غير الماهر منخفض التكلفة هو الميزة الأساسية للبلدان الفقيرة ، والفروق في الهبات الطبيعية هي صميم أساس التجارة الدولية ، ولا تشكل مثلاً هو موضوع في الجزء الثاني من هذا التقرير ، مصدراً للتخفيض العام في فرص التوظيف في البلدان الأكثر ثراء . وإن كانت قد تسهم في حدوث تغييرات في هيكل التوظيف وتقلص العمالة في أنشطة معينة . وحينما تضع الوظائف ، يكون هناك مبرر للعمل العام ، لكن الحماية التجارية أداة كئيبة ، تفرض ضرائب على الآخرين في المجتمع وتؤخر التغيير الهيكلي الذي سيكون أساس النمو والوظائف في المستقبل .

• • •

نظراً لأن للقواعد الرسمية صغیر جداً عادة وأن قدرة الإنفاذ ضعيفة ، فإن معايير العمل في كثير من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل إما أنها لا تطبق إلا على قسم ضئيل من القوة العاملة ، أو لا تطبق على الإطلاق . وعادة لا تشمل تشريعات حماية العمال ، العمال المعوزين في هذه البلدان . فهم يستفيدون من العمل العام الذي يسعى لتحسين بيئة العمل في القطاعين الريفي وغير الرسمي . وذلك مثلاً من خلال توفير مياه الشرب وتحسين ظروف التصالح أو القضاء على الأمراض المعدية . ولا يعني هذا أنه ينبغي ألا تحاول الحكومات تحديد المعايير لعمال القطاع الرسمي . ولكن الأمر يقتضي استكمال المعايير التي تهدف لحماية المرضيين للمخاطر أو الذين يلقون معاملة تمييزية . مثلاً بإصدار تشريع يحظر تشغيل الأحداث أو بضمن الأجر المتساوي - بإجراءات أخرى مثل دعم التعليم أو زيادة فرص حصول المرأة على وظائف القطاع الحديث . كذلك يمكن أن تؤدي معايير الصحة والسلامة إلى تحسين رقابة العمال ، لكن الامتثال

ومتوسطة الدخل على رصد الامتثال لتنظيماتها المعملية . وقد توقف إبرام اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على موافقة المكسيك على أن تنفذ بشكل أفضل معاييرها (البيئية وكذلك المعملية) . وحدث كل الاتحادات المعملية الدولية وكثير من المنظمات غير الحكومية وقرنسا والولايات المتحدة على ربط المعايير المعملية باتفاق جولة اورغواي ومعالجتها داخل منظمة التجارة العالمية الجديدة .

ويميز المؤيدون لربط المعايير المعملية بالمعاملات الدولية بين المعايير الأساسية التي يؤكدون أنها تمثل حقوقاً أساسية وينبغي أن تخضع للربط ، والمعايير التي لا بد وأن تظهر مع التطور ولا يقتضي الأمر ربطها بالمعاملات الدولية . وتتضمن المعايير الأساسية عادة حرية التنظيم والحق في المساواة الجماعية والغاء عمل المسخرة (وهو المجال الوحيد الذي تناولته اتفاقية الغات بالفصل) ، والشاكال الاستغلالية لتشغيل الأطفال ، والتمييز .

يرتبط التأكيد على أن حقوق الإنسان الأساسية هذه هي شواغل مطلقة ومعنوية وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس ضغوطاً تجارية على البلدان التي تنتهكها ، لأن هذه الانتهاكات تقلل من مشروعية النظام التجاري . وتتضمن المعايير التي يرتفع مستواها عادة مع التطور ، معايير الحد الأدنى للأجور والمعايير الصحية . ويعترف كثيرون من المدافعين عن الربط بأن استخدام العقوبات لإعلاء هذه المجموعة الثانية من المعايير قد يقلل للتجارة العالمية بصورة خطيرة وقد يضر عملياً نفس الناس الذين يستهدف مساعدتهم .

ونمثل البلدان التي لا تحترم المعايير الأساسية معضلة خطيرة بالنسبة للمجتمع الدولي . ويمكن تبرير اتخاذ عقوبات تجارية ضدها على أسس أخلاقية . وعلى أسس اقتصادية ، مثلاً لأن التقيادات الحرة التي تساهم أرباب الأعمال بصورة جماعية يمكن أن تساعد في ضمان أن تعكس ظروف العمل مستوى الدخل في البلد . بيد أن هذه العقوبات متضرة للمجتمع العالمي بأسره وليس البلد المعنى وحده ، ومستزيد التكاليف التي يتحملها باقي العالم تبعاً لحجم البلد المخالف وأهميته . وهناك خطر ألا تطبق العقوبات إلا على البلدان الصغيرة ، في حين يعضى كبار منتهكي الحقوق الأساسية دون عقاب .

تبريره في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل . ومن المؤكد
تقريبا أن محاولة ربط معايير العمل الوطنية بالعلاقات
التجارية الدولية ستكون تكاليفها أكبر من منافعها .

يتزايد عندما تقوم برصده النقابات العمالية أو المنظمات
المدنية الأخرى . وقد يفيد وضع حد أدنى للأجور في ظل
ظروف معينة في البلدان الصناعية ، لكنه من الصعب

الفصل الثاني عشر

دور النقابات العمالية

هل تساعد النقابات الحرة ، إجمالاً ، أداء أسواق العمل
وظائفها أم تعرقه ؟ يبحث هذا الفصل الأدوار الاقتصادية
والسياسية للنقابات ويحدد الأطار التشريعي والأطار
الاقتصادي الأوسع نطاقاً الذي تعمل النقابات في سياقه
على أحسن وجه .

الدور الاقتصادي للنقابات

ثمة رأيان يختلفان اختلافاً كبيراً حول التأثير الاقتصادي
للنقابات . إذ يرى المؤيدون أنها تعبر عن العمال بطريقة
جماعية وتمتدز الانتاجية والمساواة . وينظر إليها كمصوم
باعتبارها احتكارات وتقيد فرص التوظيف من أجل رفع
أجور أعضائها . فهل تسمح التحليلات الاقتصادية
والتجارب النظرية لنا بإطلاق مثل هذه التعميمات ؟ الاجابة
هي لا . فالنقابات يمكن أن تكون لها آثار ايجابية أو سلبية
حسب الدوافع التي تواجها والبيئة التنظيمية التي تعمل في
إطارها .

الآثار الايجابية

تحسين الانتاجية . يمكن أن تقضي الأنشطة النقابية
إلى ارتفاع الكفاءة وتحسين الانتاجية . فالنقابات تقدم
لأعضائها خدمات مهمة . فملى مستوى المصنع ، توفر
النقابات للمال موقفاً جماعياً . ومن خلال موازنة علاقات
القوة بين العمال والمديرين تحد النقابات من سلوكه رب
العمل التعمى أو الاستغلاى أو الانتقامى . ومن خلال

تعتبر نقابات العمال الحرة حجر الزاوية في أى نظام
فعال للعلاقات الصناعية يسمى لتحقيق التوازن بين حاجة
للمؤسسات للبقاء قادرة على المنافسة وبين أمانى العمال في
الحصول على أجور أعلى وظروف عمل أفضل . وتعمل
النقابات بمثابة وكلاء عن العمال ، إذ تنظم الأعداد الكبيرة
من العمال في كيان منفرد تسير قدرته على المساومة قدرة
أرباب العمل . ويمكن للنقابات أن تقوم كذلك برصد مدى
امتثال أرباب الاعمال للوائح الحكومية (الفصل الحادى
عشر) ، كما يمكنها أن تساعد في رفع انتاجية موقع العمل
وتقليل أوجه التمييز فيه . وللنقابات كذلك دور غير
اقتصادي - إذ أسهم بعض النقابات بشكل كبير في التنمية
السياسية والاجتماعية لبلادها . وتبقى الدول التي تقصر ،
أسباب سياسية في العادة حرية النقابات على التنظيم
والادارة ، بدون أية تتيح للعمال والمؤسسات التفاوض
حول الاجور وأحوال العمل على قدم المساواة . وتمثلت
النتيجة في التدخل والتنظيم المفرطين مع محاولة
الحكومات تهدئة العمال وكسب التأييد للنقابات التي تسيطر
عليها الدولة . غير أنه يمكن أن تكون للنقابات أيضاً آثار
اقتصادية سلبية . فهي تقصر في بعض البلدان باعتبارها
قوى احتكارية ، تحمى جماعة تمثل الأقلية من العمال
التنابيين الميسورين نسبياً ، على حساب العاطلين والعمال
المواجهين في الأسواق الريفية والأسواق غير الرسمية
الذين تقل في المقابل فرص التوظيف التي يوفرها لهم
القطاع الرسمي .

وثمة دراسة قليلة جداً عن العلاقة بين النقابات العمالية وبين الانتاجية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل . وان كان هناك تحليل حديث للبيانات المعقدة من ماليزيا يوفر بعض الدعم لوجهة النظر القليلة بأن النقابات تسد طبع ان تحسين الانتاجية وترفع الكفاءة (الجدول ١٢ - ١) . اذ اتجهت المؤسسات الماليزية التي توجد بها تنظيمات نقابية إلى رفع كفاءة تدريب عمالها ، واستغلال تناوب الوظائف بهدف تعزيز المرونة والكفاءة في العمل . وكان الاحتمال اكبر في ان تأخذ هذه المؤسسات أيضاً بأساليب مبتكرة لرفع الانتاجية ترتبط بالتغير التكنولوجي ، وبالتركيبة المتغيرة للمنتج ، وبإعادة تنظيم العمل .

زيادة المساواة والاقبال من التمييز . تدل النقابات الى زيادة الفوارق في الأجور بين العمال النقابيين وغير النقابيين ، ولكنها تناضل عادة من أجل تحقيق مزيد من المساواة في الأجور لصالح اعضاءها . كذلك تناضل النقابات لمحاربة التمييز عندما يكون اعضاءها من النساء أو ينتمون إلى الأقليات العرقية . وعلى الرغم من ان تقليل الفوارق بين الأجور بسبب النشاط النقابي قد يكون مستصوباً في بعض الأحيان فإن ذلك قد يحد من الكفاءة ، من خلال ارسال اشارات خاطئة إلى العمال تتعلق بالمهارات المطلوبة أكثر من سواها ، وبالصناعات والمهن التي تتميز بالانتاجية العالية .

وهناك كثرة من الوثائق بالبلدان الصناعية تؤكد

وضع الاجراءات المتعلقة بالنظر في الشكاوى والتحكيم ، نقل النقابات من معدلات تبديل العمال ، وتعزز استقرار وثبات قوة العمل - وهي ظروف تؤدي ، اذا ما اقرنت بتحسين شامل في العلاقات الصناعية ، إلى تحسين انتاجية العمال .

وفي وظائف كثيرة ، يكون العمال افضل معرفة من الادارة بأساليب تحسين الانتاجية ، ويكونون أشد رغبة في اقتسام هذه المعلومات اذا وثقوا من الاستفادة من أي تغيير يطرأ على التنظيم نتيجة لها . ذلك ان وجود وكيل ينوب عن العمال ، وهو النقابة ، قد يجعلهم أقل تشككاً في أن تستفيد الادارة وحدها من أي معلومات يكشفون عنها . فلذا اشركت النقابة العمال في أنشطة تؤدي لتحسين الكفاءة ، امكن ربط الحركة النقابية بتطبيق أكثر انتاجية .

ويبدو في ظروف العمل في بعض المؤسسات ، السمات المميزة للمبلغ العامة التي لا تخضع للعزامة : وهي أن استهلاكها ، من جانب عامل واحد لا يقلل من توفرها بالنسبة لعمال آخر . والسلامة أثناء اداء الوظيفة مثال لذلك . ويمكن للعمال ان يسعوا للحصول على مستوى السلامة الذي يشدونه في موقع العمل من خلال تغيير الوظائف ، إلى ان يجدوا الوظيفة التي تناسبهم ظروفها ، وان كانت كثرة تبديل العمال طريقة عقيمة ومكلفة لأرباب العمل وللعمال سواء بسواء ، على أنه يمكن للنقابة تجنّب تلك التكاليف اذا ابغيت تفضيلات العمال بكفاءة .

تؤكد المؤسسات لتي توجد بها نقابات في ماليزيا أهمية زيادة الانتاجية .

الجدول ١٢ - ١ تأثير انشاء النقابات على المبادرات التي تتخذها المؤسسات في ماليزيا لتعزيز الانتاجية .

(النسبة المئوية للمؤسسات التي تتخذ الاجراءات في هذا الصدد)

نوع المؤسسة	تطبيق مساواة تناوب الوظائف	إعادة تنظيم العمل	الارتقاء بالتكنولوجيا	توسيع نطاق الانتاج
الحاية على مستوى المصنع	٢٠	٢٩	٤٠	٢٠
نقابة على مستوى اتحاد للصناعة	٣١	٣٧	٣٧	٣٧
لا توجد بها نقابات	٢٢	١٨	٢٦	٢٦

مؤسسات به أكثر من ١٠٠٠ عامل فقط .
المصدر : نتائج ١٩٩٢ .

تستطيع النقابات عادة أن ترفع أجور أعضائها فوق المستويات السائدة في سوق العمل بأسرها .

الجدول ١٢ . ٢ علاوات الأجور النقابية في بلدان مختارة

البلد	السنة	تفاوت النقابية بين الأجور النقابية وغير النقابية (نسبة مئوية)
جنوب أفريقيا (١)	١٩٨٥	٢٤ . ١٠
المكسيك	١٩٨٩	١٠
مغربي	١٩٨٨	٢٠ . ١٥
علا	١٩٩٣ . ٩٢	٣١
الدولارات المتحدة	١٩٨٧ . ٨٥	٢٠
الملكة المتحدة	١٩٨٧ . ٨٥	١٠
ألمانيا	١٩٨٧ . ٨٥	٥

(١) نقابات السود فقط .

المصدر : Blanchflower and Freeman 1990; Moll 1993; Panagides and Patrino 1994; Standing 1992; Teal 1994.

الانخفاض في تشتت الأجور داخل المؤسسات التي توجد بها نقابات ، وهناك دلائل على حدوث نفس الأثر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أيضا . وقد أظهرت دراسة قامت بها جمهورية كوريا في ١٩٨٨ - ١٩٩٠ أن النقابات هناك تولى أهمية عظمى للمساواة في الأجور ، وأن درجة تشتت الأجور في القطاع الذي توجد به نقابات كانت تقل بنسبة ٥,٢ في المائة عن مثيلتها في القطاع الذي لا توجد به نقابات . وفي المكسيك يبدو أن العمل النقابي ساعد في الحد من التمييز . وخلصت إحدى الدراسات التي استخدمت بيانات تتعلق بالأجور في عام ١٩٨٩ ، إلى أنه في القطاع الذي لا توجد به نقابات ، يتمتع الرجال بمزايا في الأجور تزيد بنسبة ١٧,٥ في المائة على أجور النساء ذوات المهارات والخبرة المماثلة ، ولكن الدراسة لم تجد أية فوارق كبيرة في الأجور بين الرجال والنساء في القطاع الذي توجد به نقابات ، وبالمثل كشفت الدراسة عن وجود أوجه نفس كبيرة في أجور السكان الأصليين في القطاع الذي لا يوجد به نقابات وإن لم يكن هناك أي تمييز داخل المؤسسات التي تشملها النقابات العمالية .

الآثار السلبية

السلوك الاحتكاري . تنصرف النقابات في أغلب الأحيان كمؤسسات احتكارية تقوم بتحصين الأجور وأحوال العمل لأعضائها على حساب أصحاب رأس المال ، والمستهلكين والعمال غير النقابيين (غير المنظمين) . وتؤدي الأجور العالية التي تحقها النقابات لأعضائها ، إما إلى تخفيض أرباح رب العمل أو إلى نقل عبئها إلى المستهلك في شكل ارتفاع في الأسعار . وتؤدي كلتا النتيجتين بالمؤسسات التي توجد بها نقابات إلى تشغيل عدد أقل من العمال ، مما يؤدي إلى زيادة عرض العمل المتاح للقطاع غير المنظم وخفض الأجور فيه . وتجري في عدة بلدان دراسة مدى تأثير الأجور النقابية - وهو يمثل فرق الأجور الذي ينفقاه العمال ، والذي يوزع على عضويتهم في النقابات ، والذي كان سيمنح أجز غيرهم لولا هذا . وتشير النتائج إلى أن هذا الفرق قد يصل إلى ٣١ في المائة في البلدان النامية و ١٠ في المائة في أوروبا وحوالي ٢٠ في المائة في أمريكا الشمالية (الجدول ١٢ - ٢) .

وقد تؤثر الإجراءات التي تتخذها النقابات بشكل معاكس على توزيع الدخل حيث ترفع أجور فئة نسبية من العمال

للنقابيين . ففي معظم الاقتصادات النامية ، ينتمي جزء صغير فقط من القوى العاملة إلى النقابات . فعلى سبيل المثال ، فإن النقابات تغطي ما يقل عن ٤ في المائة من قوة العمل في باكستان و ٥ في المائة في كينيا و ١٠ في المائة في ماليزيا (الشكل ١٢ - ١) . وفي مثل هذه الأطر ، تستطيع النقابات أن تلعب دورا مهما في تحديد فروق الأجور بين العاملين في مجال الاقتصاد الرسمي المحدود ، وبين الجمهرة الكبيرة من العاملين في قطاع العمل غير الرسمي والزراعي . فإذا غلقت النقابات الاقتصاد الرسمي ، فمن المحتمل أن يأخذ الفرق في التوزيع الناتج عن ذلك ، في التراجع . وحيث إن إنتاج القطاع الرسمي يتمتع بإجراءات الحماية التجارية فالأرجح أن تنقسم النقابات الغنائم في الغالب مع أصحاب رأس المال على حساب المستهلكين وجماهير العمال في القطاعات التي لا توجد بها نقابات .

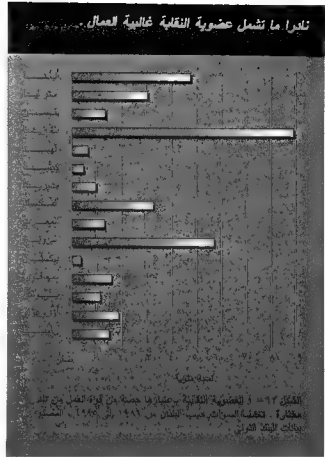
غير أن وجود علاوة في الأجور النقابية لا يعتبر دائما دليلا على الآثار السلبية المترتبة على توزيع الدخل حتى في البلدان النامية . فقد أدت تحركات نقابات العمال السود في جنوب أفريقيا إلى علاوة في الأجور تتراوح بين ١٠ و ٢٤ في المائة في عام ١٩٨٥ . ولكن ربما يكون

ويقوة القانون ، لتشمل العمال غير النقابيين - ففي اسبانيا تغطي اتفاقات جماعية ٧٥ في المائة من العاملين بالرغم من أن اعضاء النقابات لا يزيدون على ١٠ إلى ١٥ في المائة . أما في الحالات التي لا توجد فيها هذه القوانين ، تتعرض المؤسسات التي لا توجد بها نقابات عادة لضغوط سياسية لتقديم نفس مستوى الأجور المثقف عليها في المفاوضات مع النقابات ، وقد نخذار دفع أجور أعلى حتى لا تفق قوة العمل الخاصة بها تحت سيطرة النقابات .

معارضة الإصلاح . استخدمت نقابات العمال في بعض الأحيان قوتها السياسية لمعارضة اجراء التصحيح الهيكلي . ففي الهند تمضى النقابات في انتقاد الجهود الأخيرة للحكومة لتحرير الاقتصاد ، على الرغم من التجاوح الظاهر للعديد من هذه المبادرات منذ عام ١٩٩١ . فقد نظمت النقابات إضرابات عامة في جميع أنحاء البلاد لمعارضة التدابير الرامية لإعادة الهيكلة الصناعية الأولية التي تهدف جزئيا إلى زيادة توجه الهند نحو الخارج واصلاح مؤسسات الدولة . ويقوم النقابات في الهند بمساندة تلك الجزء من الاقتصاد الأكثر احتياجا للإصلاح . وللقنابات العمالية في أمريكا اللاتينية كذلك تاريخ طويل في معارضة التصحيح . فقد عارضت الحركات العمالية المنظمة في الثمانينات برامج إصلاحية شاملة مثل « خطة كروزادو » في البرازيل و « خطة أومسترا » في الأرجنتين .

تحسين الآثار الاقتصادية المترتبة على الأنشطة النقابية

كيف يمكن لصانتي السياسة أن يخلقوا بيئة نقل من الآثار المالية التي قد تترتب على نشاط النقابات ، مع تشجيعها على المعاماة الإيجابية في تحقيق النمو الاقتصادي والانصاف ؟ برهنت التجربة على أن مثل هذه البيئة سوف تتضمن عادة اسواقا تنافسية للمنتجات وأطرا تنظيمية ومؤسسية مصممة لحماية حرية العمال في تكوين الروابط والتنظيمات ، بما في ذلك حقهم في الانضمام للنقابة بمحض اختيارهم أو عدم الانضمام لأي نقابة على الإطلاق . وتسمى التلوائح في كثير من البلدان لمساندة عملية المساومة الجماعية في القطاعين الخاص والعام .



العمل النقابي قد ساعد على تحسين توزيع الدخل عن طريق رفع أجور العمال النقابيين السود وتقريبها من أجور العمال البيض .

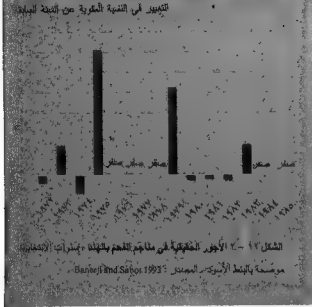
وهناك حالات تكون فيها علاوة الأجور النقابية ضئيلة للغاية أو معدومة . فقد قرب دراسة أجريت في كوريا في عام ١٩٩١ أن أجور عمال الإنتاج النقابيين تزيد بنسبة ٢ إلى ٤ في المائة فقط على أجور العمال غير النقابيين . وقد يرجع الفضل في اكتشاف فروق إيجابية كبيرة بين الأجور النقابية وغير النقابية في بعض الأحيان ، إلى امتداد نفوذ النقابة لما وراء القطاع الذي تغطيه النقابات . إذ يوجد عادة قطاع آخر في الاقتصاد مرتفع الأجر نسبيا ، يتأثر بممارسات وضع الأجور التي تقررها النقابات . ويمكن العثور على أمثلة واضحة لذلك في بعض البلدان الصناعية حيث تمتد الاتفاقات النقابية الخاصة بالأجور بطريقة آلية ،

تشجيع المساهمة الإيجابية للنقابات

المنافسة في جانب الإنتاج . تحد أسواق المنتجات التنافسية من قدرة نقابات العمال على الحصول على أجور أعلى لأعضائها . تلك أن رفع الأجور في هذه الحالة من شأنه أن يجبر المؤسسات الخاضعة لنفوذ النقابات على التوقف عن العمل إلا إذا زادت الإنتاجية بدرجة تقرر رفع هذه الأجور . أما في البلدان الأقل تنافسا ، فإن النقابات تحاول أن تستأثر بالريع الاقتصادي وتقيم تحالفات سياسية مع أرباب العمل ومع السياسيين الذين يقدمون الوعود بإدامة هذا الريع . ويتضح هذا النوع من السلوك في البلدان الصناعية حيث تبلغ علاوات الأجور النقابية أقساما في القطاعات الخاصة للتوظيف وفي الصناعات المركزة . وفي عدد من البلدان ، تعتبر معارضة النقابات لتحرير التجارة والخصخصة ، استراتيجية رشيدة للاحتفاظ بأجور أعلى للعمال النقابيين في الأجل القصير على حساب العمال غير النقابيين . ومن ثم ، فإن إكفاء روح المنافسة الداخلية والافتتاح على الأسواق الدولية من شأنه أن يساعد على الحد من هذه الآثار السلبية .

الوائح المنظمة للعمل ونظام العلاقات الصناعية . يحدد هيكل التنظيم النقابي ونشاطه الاتفاقات الجماعية ، السلوك النقابي . ومن المبادئ الأساسية للعلاقات الصناعية ، ضمان أن يتحمل الطرفان المشتركان في عملية المساومة تكاليف أعمالهما بدلا من إحالتها إلى طرف ثالث . ولكن التشريع يقتضي في بعض البلدان دفع أجور العمال حتى في حالة إضرابهم - وهو حافز ملبى واضح بحقوق الوصول لحل وسط . وعلى العكس من ذلك ، تحجم حكومات كثيرة عن تقديم القروض أو إرجاء دفع الضرائب بالنسبة للمؤسسات ، أثناء فترات الاضطراب أو إغلاق المصنع للضغط على العمال . وتبين المساومات بين النقابات والمؤسسات العامة ، بشكل صارخ ، كيف يمكن للنقابات تحقيق نتائج مشوهة عندما يتحمل طرف ثالث تكاليف الاتفاقات التي يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض . فإذا أمكن لمؤسسة عامة أن تلجأ للحكومة طلبا للدعم أو للحصول على تسهيلات ائتمانية عندما تواجه ضائقة مالية ، أو إذا كان وضعها الاحتكاري يتيح لها أن ترفع الأسعار حسب رغبتها ، فإن عبء التسويات الكبيرة يقع على عاتق أولئك الذين يدفعون الأسعار الأعلى أو الضرائب الأكبر المترتبة على ذلك ، وليس على عاتق

غالباً ما تشهد مناجم الفحم الهولندية قفزات في أجورها قبل الانتخابات الوطنية



العمال أو مديري المؤسسة الذين تفاوضوا من أجل زيادة الأسعار .

وتنص التشريعات في بلدان كثيرة على حق الانضمام إلى أية نقابة يختارها الشخص باعتباره من الحريات الأساسية للانسان . وهذا هو الأساس القانوني لظهور نقابات حرة ومستقلة . ومثل هذه النقابات قادرة على التصرف بوصفها ممثلة أصيلة للعمال ، ومن ثم قادرة على مساومة أرباب العمل بالدرجة التي تسمح بها البيئة التنافسية . وعادة ما يسمح هذا التشريع بإنشاء أكثر من نقابة لتمثل مجموعة معينة من العمال ، ويعتبر هذا حافزا قويا للنقابات القائمة للمحافظة على جودة الخدمات التي تقدمها . وينظر إلى التشريع الذي يضع القيود على عدد النقابات المخصصة لكل مؤسسة باعتباره انتهاكا لحقوق العمال . بيد أن ، تمزق النقابات ، والمنافسات التي تحدث فيما بينها يؤدي أحيانا إلى الفوضى والاضطراب ، كما أن تكاليف المساومة ترتفع إذا كان للعمال ممثلون كثيرون . وغالبا ما يجري التعامل مع هذه المسائل من خلال التعاون ، حيث يقدم أرباب الأعمال الحوافز للنقابات لكي تتحد معا من أجل المساومة . وتشمل حرية تكوين الروابط

والغريبة . وعلى الرغم من أن هذه الأنظمة زالت حظونها ، مع صراع الأوروبيين مع البطالة الأخذة في التصاعد وأسواق العمل التي لا تصنف بالمرونة ، فإنها ترتبط بالنسبة للعمال الأوروبيين بعقود من العلاقات الصناعية الإيجابية وبننتاج طيبة من الأجور وفرص التوظيف . ولكن المعاملة على الصعيد الوطني تتطلب أن تشمل الاتفاقات النقابية غالبية العمال . فإذا لم يتحقق ذلك ، كما هو الحال في أغلب البلدان ، فإن الاتفاقات الوطنية ستفيد القطاع النقابي على حساب الجماعات غير المنظمة والأكثر فقرا في المجتمع . وكانت تلك هي النتيجة في أمريكا اللاتينية ، حيث اخفقت النهج المركزية إزاء العلاقات الصناعية .

وإذا حدثت المعاملة الجماعية على مستوى المؤسسة أو المصنع ، فإن قدرة النقابة على تنفيذ الزيادات الاحتكارية للأجور ، تضعفها الضغوط التنافسية القوية الواقعة على المؤسسة من جانب أسواق المنتجات . وقد كشفت الحسابات في ماليزيا ، على أن علاوة الأجور ، التي تحققها النقابات على مستوى المصنع تبلغ حوالي ١٥ في المائة ، في حين أن الزيادات على مستوى القطاع أو الصناعة بأسرها ، ترتبط بعلاوة في الأجور تبلغ ٢٠ في المائة تقريبا .

وهناك أمثلة تبين كيف أن المعاملة اللامركزية يمكنها أن تحقق نتائج طيبة ، وهي أمثلة مستقاة من بلدان صناعية معينة (مثل كندا ، والولايات المتحدة ، واليابان) وفي بعض اقتصادات شرقي آسيا التي اخذت بالتصنيع حديثا (مثل كوريا وهونغ كونغ بعد عام ١٩٨٧) . ولا يزال نظام المعاملة الجماعية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال ، قيد التطور . وفي كندا والولايات المتحدة ، غالبا ما تجرى المعاملة الجماعية على مستوى المؤسسة ، على الرغم من وجود بعض ترتيبات للتفاوض مع عدة أرباب أعمال . وليس هناك تراث يتعلق بإشراك المنظمات المركزية في عملية المعاملة في أغلب القطاعات ، كما لا توجد أية منظمات مركزية لأرباب الأعمال . وقد تم للترحيب بإنشاء اتحادات للمؤسسات باعتبارها أحد الأعمدة الأساسية للعلاقات الصناعية التي تدعم الإنجازات الاقتصادية لليابان . وتحدث المعاملة الجماعية في اليابان على مستوى المؤسسة ، غير أن الاتحادات الكونفدرالية لنقابات العمال تلعب دورا تنسيقيا مهما أثناء الممارسات

والتنظيم كذلك حق الفرد في عدم الانضمام للقوى إلى النقابة . وبالمقاييس الاقتصادية يمكن لآلية سوق تنافسية غير نقابية للعمل ، أن تفرض الانضباط على الممارسات النقابية الاحتكارية المتعلقة بالأجور . أما إذا أرهقت الدولة القطاع غير النقابي بالالتزام بالمنظمة للحدود الدنيا للأجور ، والقيود المفروضة على تشغيل وفصل العمال ، فإن أداء القطاع سيكون أقل فاعلية في مجال كبح جماح المطالب النقابية المتعلقة بالأجور .

وهناك مثالان متعارضان يوضحان أهمية أسواق المنتجات التنافسية ومبدأ جعل نتائج عمليات المعاملة مبدأ هاديا . فقد كشفت دراسة استقصائية أجريت على عشرين مؤسسة صناعية في البرازيل ، أن زيادة المنافسة في مجال أسواق المنتجات ، جعلت تلك المؤسسات تستخدم تقنيات وعمليات لتحسين الإنتاجية مثل مراقبة الجودة ودوائر الجودة . ولم يتمسك العمال الحريصون على ضمان استمرار القدرة على المنافسة ، بالامتيازات السابقة لها ، بل تعاونوا ، بدلا من ذلك ، مع الإدارة في هذه العملية . ويبين هذا ، أن دور العلاقات الصناعية لا يقتصر على مجرد المعاملة حول الأجور والشروط الأخرى ، وفي كثير من البلدان ، يتعاون العمال والإدارة في بحث سبل إنكاء روح المنافسة . وعلى العكس من ذلك ، يتمتع عمال مناجم الفحم في الهند ، بالحماية من المنافسة منذ استولت الحكومة على هذه الصناعة في ١٩٧٣ . ويمارس عمال الفحم المنغمسون في العمل النقابي بدرجة عالية ضغوطا سياسية من أجل الحصول على زيادات في الأجور لا صلة لها بحقائق السوق . ونتيجة لهذا ، أصبحت أجورهم تستند بصورة رئيسية إلى الاعتبارات السياسية ، دون اعتبار لمصالح البلاد الاقتصادية وأهدافها الإنمائية : إذ كانت الأجور الحقيقية لعمال الفحم تنفجر بشكل ملحوظ في السنوات التي سبقت الانتخابات الوطنية مباشرة (الشكل ١٢ - ٢) .

المعاملة الجماعية في القطاع الخاص

المستوى الذي تجرى عليه المعاملة . تشير تجربة بلدان عديدة إلى أن المعاملة على مستوى المؤسسة يمكن أن تكون الإطار المناسب لتحقيق الآثار الاقتصادية الإيجابية المطلوبة . وعلى الطرف الآخر ، المعاملة على الصعيد الوطني ، وهي النمط السائد في أوروبا الشمالية

السوية للمساومة . وفي هونغ كونغ جرى تنظيم النقابات كذلك على مستوى المؤسسة ، رغم وجود بعض التمييز من جانب الاتحادات النقابية كما هو الحال في اليابان . وتعمل نقابات هونغ كونغ في بيئة تنافسية قوية في سوق المنتجات ، وفي سوق العمل بسبب الهجرة من الصين . ويضعف هذا من مركزها في المساومة ، لاسيما ان معظم النقابات ضالعة في توفير التأمين والمساعدة الاجتماعية إلى اعضائها بدلا من الكفاح من أجل الحصول على أجور أكبر .

وتقدم التطورات الأخيرة في النظام الكوري للعلاقات الصناعية ، دروسا نافعة للبلدان الأخرى . وقد اتسع نطاق حرية النقابات بوصفها جزءا من عملية التحرير المالي التي بدأت في عام ١٩٨٧ . وارتفع عدد النقابات واتسعت عضويتها بسرعة (الجدول ١٢ - ٣) . ففي ١٩٩٢ ، كان لدى كوريا ٧٧٦٦ نقابة على مستوى المؤسسة و ٢١ اتحادا صناعيا . ويعد بداية سادتها الفوضى ، تميزت بعلاقات سيطرت عليها المزارعات بين العمال والإدارة في ٨٧ - ١٩٨٩ ، أخذت المساومة الجماعية تصبح تراثيا مؤسسيا راسخا . وتقدم المساومة مركزيتها ، وتجرى على مستوى المؤسسة ، فيما عدا حالات قليلة ، مثل مجال المنسوجات والأعمال المصرفية ، حيث تجري المساومة على مستوى الصناعة أو من خلال تراثيات تشمل عدة أرباب الأعمال . ولا تزال العلاقات الصناعية الكورية في حالة تطور ، وإن كانت تقاليد التفاوض على مستوى المؤسسة لم يطرأ عليها تعديل ملحوظ في تجارب المساومة الجماعية الجديدة منذ ١٩٨٧ ، ولا يبدو أن عملية إعادة انماط المساومة أمر محتمل الحدوث في المستقبل القريب .

ولا يزال نظام العلاقات الصناعية في بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق في حالة تطور هو الآخر . وقد ورثت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال اسواق للعمل تخضع خضوعا شديدا لسيطرة النقابات ، حيث ينتمي أكثر من ٩٠ في المائة من العمال إلى نقابات كانت ترعاها وتمساندها الدولة والحزب الشيوعي . وقد أدى التحول الاقتصادي والسياسي إلى انخفاض العضوية في النقابات ، حتى عندما طغقت هذه النقابات تحصل على استقلالها . ولكن الانضمام للنقابات ، الذي قدر في ١٩٩٠ بنحو ٨٠ في المائة في روسيا و ٦٠ في المائة في بولندا - لا يزال أعلى بكثير منه في معظم البلدان الأخرى المرتفعة

سجل عند النقابات الكورية ارتفاعا حاداً منذ ١٩٨٧ . مع تنظيم أغلبها على مستوى المؤسسة

الجدول ١٢. ٣ أنواع التنظيمات المالية في جمهورية كوريا

السنة	الاجملي	الصناعة	فروع (مخبر)	نقابات على مستوى المؤسسة
١٩٦٥	٣٧٤٤	٣٥	٣٦٩	٢٢٥٥
١٩٧٦	٣٠٩١	٦٩	١٨٨	٢٤٨٥
١٩٨٦	٢٩٥٩	١٠٥	١٨٨	٢٦١٨
١٩٨٨	٢٢٤٢	١٢	١٨٨	٢٧٢٥
١٩٩٠	٢٦٢٥	٢١	١٨٨	٢٦٤٢
١٩٩٢	٢٦٩٨	٢٨	١٨٨	٢٦٩٨

(أ) تحورت الفروع العملية إلى نقابات فاعلة بدلتها في التبع الخاص بقرن العمل ، عام ١٩٨٠ المصدر : Knause and Park 1993. Reprinted with permission.

الدخل الصناعية أو التامية . ولا تزال النقابات في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال ، تحاول ان تتكيف مع الحقائق الجديدة وأن تطور نهجها الخاص بها إزاء المساومة . وكانت التجارب متضاربة . ويبدو ان المساومة على المستوى القطري ، فيما بين النقابات وأرباب الأعمال في جمهورية التشيك - وهي بلد صغير نسبيا له تراث من التنسيق على الصعيد الوطني - تحقق نتائج طيبة . ولم يكن الحال كذلك في أوكرانيا ، حيث أدت للمساومة المركزية في ١٩٩٢ إلى عقد اتفاق غير قابل للاستدامة ارتفعت الأجور بمقتضاه بسرعة فالتت سرعة التضخم .

إن حقيقة ان المساومة الجماعية على مستوى المصنع قد تتلام بصورة أفضل مع الأحوال المائدة في بلدان كثيرة ، لا تعني ان المشاورات التي تجري على المستوى القطاعي أو الوطني ينبغي الا تحدث ، أو ان اتحادات النقابات لا دور لها . وفي كل الأمثلة القطرية تقريبا التي عرضنا لها هنا ، يجري استكمال المساومة على مستوى المؤسسة بالتنسيق القطاعي والوطني . وربما تكون الاتفاقات المعقودة مع أرباب الأعمال المتعددين في ظروف معينة أكثر كفاءة من المساومة على مستوى المؤسسة ، وذلك على غرار ما يحدث في قطاع التشييد في بعض مناطق الولايات المتحدة ، حيث تتطلب طبيعة

التقابات على نقابة واحدة لكل مؤسسة . فإذا أرادت الإدارة تقليل تكاليف المساومة إلى أدنى حد بالتعامل مع نقابة واحدة فحسب ، فلها أن تحت التقابات على الانضمام معا في المساومة الجماعية . ويوفر تشكيل نقابات أخرى ، كإبعا يحول دون قيام نقابة واحدة راسخة الأقدام بخدمة مصالح مجموعة صغيرة من العمال . ويمثل البديل لذلك في أن بعض لوائح العمل الأخرى - في بنغلاديش مثلا - تنص على أنه يجوز أن تقوم نقابة واحدة فقط بالعمل « كوكيل للمساومة الجماعية » ، وتطالب بانتخاب هذا الوكيل من بين جميع التقابات في المؤسسة على فترات منتظمة .

نقابات القطاع العام ، والاحتكارات الطبيعية

بعد ضمان قيام التقابات بدور إيجابي مسألة أكثر صعوبة عندما تعمل هذه التقابات في أسواق غير تنافسية ، مثل القطاع العام والاحتكارات الطبيعية (مرافق الكهرباء ، وشركات الهاتف ، وغيرها) . ذلك أن التكاليف التي يتكبدها المجتمع نتيجة توقف رجال المطافئ وضباط الشرطة والمدرسين والمرضىات وعمال المرافق أو التلاميذ بتشفيل وسائل النقل العام ، عن العمل يمكن أن تكون جد مرتفعة . فلا توجد أمام المستهلكين فرصة كبيرة للبحث عن هذه الخدمات في أماكن أخرى . ويرتبط على هذا ، أن جانبها كبيرا من تكاليف أي إضراب أو إغلاق لمحل العمل ، تقع على عاتق أطراف غير ممثلة في المساومات .

وتثير السمات الخاصة لمساومات العمال في القطاع العام معضلة صعبة . فهل ينبغي للقوانين أن تحمي حقوق عمال القطاع العام المتعلقة بحرية تكوين الروابط أو التنظيم وحقوقهم في الاضراب ؟ أم هل ينبغي لها أن تحمي حق عامة الجماهير في التمتع بالخدمات الضرورية دون انقطاع وحماية المجتمع من الوقوع رهينة في يد جماعة صغيرة من الموظفين المدنيين ؟ .

وينطوت رد فعل المجتمعات لتلك الموضوعات . فعمال القطاع العام في بنغلاديش مسموح لهم بتشكيل النقابات ، ولكن غير مسموح لهم بالمساومة الجماعية . ورواتب وأجور الموظفين المدنيين والعمال في المؤسسات العامة تحدد لها لجان تعيينها الحكومة . بيد أن هذه الترتيبات لم تمنع عمال القطاع العام من تنظيم اضرابات غير قانونية

العمل أن يغير العمال أرباب الأعمال الذين يعملون لديهم في أحيان كثيرة . ويمكن أن تكون اتصالات التقابات ذات أهمية عندما يتطلب الأمر إجراء تصحيح هيكل واسع النطاق وعلاجاً سريعاً للتضخم . وفي إسرائيل والمكسيك ، اجتشد العمال المنظمون وراء الحكومات التي التزمت ببرامج للتصحيح ، ووافقت على التحالف الاجتماعية التي يسرت تحقيق الاستقرار ، وإن كانت الأمثلة على هذا الدور البناء لاتحادات العمال نادرة . ومن الصعب إقناع جماعات الضغط القوية ، بالمساعدة في صياغة وتنفيذ خطة لتحقيق الاستقرار ، وتجنب الاضرابات العامة ضد تدبير إعادة الهيكلة الرامية إلى زيادة التوجه نحو الخارج وخصخصة الصناعة ، إذا كان من المرجح أن تتمثل النتيجة في تخفيض الأجور النسبية لأعضائها .

التشريعات الداعمة ولور أرباب العمل . تتطلب المساومة اللامركزية ضمانات قوية للحقوق النقابية ، وقد يتعرض نظام العلاقات الصناعية المستند إلى نقابات على مستوى المؤسسة ، لإساءة استخدامه من جانب أرباب العمل . ويحاول بعض أرباب العمل استخدام قوتهم النسبية في الأسواق ، لإحباط تنظيم نقابات عمالية في مشروعاتهم . ويمكن أن تؤدي إساءة استخدام اصحاب الأعمال لنظام العلاقات الصناعية إلى تدهور هذه العلاقات وإشاعة الاضطراب ، الأمر الذي يصعب أن يقضى إلى الاستثمار والتمو . وينبغي للتشريعات المعالية أن تحاول تحقيق توازن صعب ، بأن تحمي حقوق النقابات وتحد من نفوذها الاحتكاري المحتمل ، في نفس الوقت .

وعادة ما يحدد أطراف المساومة الجماعية على مستوى المؤسسة أنفسهم ، مضمونها ، مما ينفي حاجة القانون لتحديد أي العقود قد تغطيها المساومة وأنها لا تغطيها . فإذا رغبنا الإدارة في إبرام اتفاقات بشأن نسبة رأس المال للعمل ، ويرامج التلمذة الصناعية ، والأحوال التي يتم فيها تشغيل العمال المؤقتين ، فلا ينبغي للقانون أن يمنع ذلك . وفي أسواق المنتجات التنافسية تقع تكاليف مثل هذه الاتفاقات ، بصفة رئيسية على عاتق المؤسسة والنقابة ، الأمر الذي لا بد وأن يردعهما عن التوصل إلى اتفاقات غير واقعية .

وليست هناك حاجة إلى إصدار قانون يقصر إنشاء

وغيرها من ظروف العمل ، ومن ثم ترى الحكومات ضرورة التدخل وتحديد تلك الظروف اداريا . ونتيجة لذلك ، فإن كثيرا من البلدان التي تقوم بقمع أنشطة النقابات ، تنتهج سياسات عمل شائنة لأقصى حد .

لقد كان تضال عمال بولندا من أجل الحرية في الثمانينات تذكرة مؤثرة بأن غالبية نقابات العمال الحرة مؤسسات ديمقراطية . إذ كان زعماء حركة « تضامن » يؤمنون بأن تعدد النقابات العمالية يمكن أن يكون عاملا حفازا لقيام نظام سياسي يقوم على التعددية وأن النقابات الحرة تعتبر شرطا أساسيا لقيام المجتمع الحر . ولقد أدت المفاوضات التي دارت في مدينة « جدانسك » في آب / أغسطس ١٩٨٠ ، والتي ركزت على قضايا العمل ، إلى إنشاء أول نقابة عمال حرة في بلد شيوعي . ولكن سرعان ما بات واضحا أن الحكم الاستبدادي ونقابة العمال الحرة لا يمكن أن يتعايشا ؛ وحظرت القيادة الشيوعية نشاط حركة تضامن في عام ١٩٨٢ واعتبرتها خارجة على القانون .

ولقد أتلحت نقابات السود في جنوب افريقيا ، شأنها شأن حركة « تضامن » الفرصة أمام المغلوبين على أمرهم ليجعلوا أصواتهم مسموعة ، وعلى الرغم من أن النقابات كانت معنية أساسا بتنظيم العمال حتى يمكنهم المساومة بشأن المسائل المتعلقة بأماكن عملهم ، فقد حظت أنشطتها السياسية باهتمام أكبر . وكانت نية حكومة جنوب أفريقيا الأصلية تتجه نحو استحداث نظام تعددي للعلاقات الصناعية يقصر نشاط النقابات على المسائل المتعلقة بأماكن العمل ويترك المسائل السياسية للأحزاب السياسية ، غير أن تجربة جنوب افريقيا أوضحت كذلك أن نقابات العمال الحرة لا تتسق مع الممارسات غير الديمقراطية . وأصبحت الحركة النقابية للمود رائدة في مجال التضال ضد الفصل العنصري .

وتواصل حكومات كثيرة ، لأسباب سياسية ، ممارسة سيطرة شديدة على الحركات العمالية . وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من الدول قد صادق على اتفاقية ٨٧ لمنظمة العمل الدولية التي تكفل حرية المشاركة في التنظيم وتكوين الروابط ، فقد ثبت تعذر تطبيقها على نحو كامل . فكثير من البلدان تحرم العمال من حق التنظيم خارج نطاق الهياكل المعترف بها والخاضعة للاشراف الرسمي . وردا على استفسارات منظمة العمل الدولية ، قدمت الحكومات

على النطاق القومى بهدف ممارسة الضغط السياسى على الحكومة من أجل رفع أجورهم . وفى ماليزيا ، يسمح بالمساومة الجماعية فى القطاع العام ، ولكن الحكومة المركزية لها سلطة قبول أو رفض الاتفاق النهائي . هذا بالإضافة إلى أن نقابات القطاع العام فى ماليزيا تميل إلى أن تكون أقل استقلالا إزاء الضغوط الحكومية من النقابات الأخرى فى جنوبى آسيا . وقد حرم عمال الهيئات الاتحادية فى الولايات المتحدة من حق تشكيل النقابات حتى عام ١٩٦٢ ، وحتى الآن فإنهم لا يملكون حق الاضراب ، وفى كثير من الولايات الأمريكية ، يحظر على عمال الولاية تنظيم الاضرابات . ومن ناحية أخرى يسمح لعمال القطاع العام فى أسبانيا بتشكيل النقابات ، والمساومة الجماعية ، وتنظيم الاضراب ، شريطة أن يستمروا فى تقديم حد ادنى لمستوى الخدمات الضرورية ، يحدده القانون .

ويتوقف التعامل بنجاح مع المشاكل التي تثيرها نقابات القطاع العام على نوعية التشريعات العمالية وإجراءات تسوية المنازعات . وتحاول التشريعات العمالية الفعالة للقطاع العام أن تضع آليات لتسوية المنازعات ، بديلة للاضرابات ، وتتوقف عن العمل . ويعتبر التحكم عن طريق طرف ثالث مثالا واضحا لذلك . فقانون العمل فى شيلي ينص على نوع خاص من التحكم للتعامل مع المنازعات التي تشمل عمال القطاع العام . ويطلب هذا الترتيب الذي يطلق عليه اسم « التحكم المتعلق بالعرض النهائي » للمحكم أن يختار إما العرض النهائي المقدم من الإدارة أو العرض النهائي المقدم من النقابة . وهذا من شأنه أن يشجع الطرفين على تقديم مطالب معقولة ومن ثم صياغة العقد الخاص بهما .

النقابات والسياسة

تعتبر جميع المجتمعات التعددية ، أن حرية التنظيم وتكوين الروابط من الحقوق الأساسية للامتنان ، وأن العمال المنظمين هم عادة طليعة الحركة الموجهة نحو مزيد من الانفتاح السياسى والديمقراطية ، وأن كان كثير من البلدان لا يزال يقيّد أنشطة النقابات العمالية . فكيف أثرت القيود المفروضة على حرية التنظيم وتكوين الروابط على نتائج سوق العمل ؟ إن البلدان التي تدخل من النقابات الحرة ، لا تتوافر فيها مساومة جماعية لتحديد الأجور

تفسيرات مختلفة لهذه الحالة ، لم تكن جميعها مقبولة . وافادت إحدى الحكومات الليبيرية ان قيامها بغرض مركز واحد للنقابات العمالية ، جاء استجابة لرغبات العمال في إجماع النقابات العديدة مع أريمية من المنظمات المركزية التي كانت قائمة . وحاولت حكومة مصر أن تبرر الاحتكار النقابي الذي يخلمه القانون على اتحاد نقابات عمال مصر ، معلنة أنه « يمثل رغبة العمال ويلبي حاجات كثير من البلدان ، بما في ذلك البلدان النامية » . وإبلفت حكومة سيهويل منظمة العمل الدولية أن الاحتكار القانوني « لاتحاد العمال الوطني » تم إقراره « بعد الحل الطوعي لجميع النقابات » .

وفي غياب النقابات الحرة والمساومة الجماعية ، تجد حكومات كثيرة نفسها مضطرة إلى الوصول لعمال القطاع الرسمي من خلال نواتج العمال والامتيازات الخاصة . ويصدق هذا بصفة خاصة عندما تحتاج الحكومة إلى المساندة السياسية للجماعات الحضرية القوية لكي تبقى في السلطة . ومن نتائج ذلك ، ان تشوهات سوق العمل شديدة بوجه خاص في كثير من البلدان التي تقع النقابات العمالية . ويعكس تكسس العاملين في القطاع العام ، وارتفاع الحدود الدنيا للأجور ، وفرض القيود على الفصل من الخدمة - وهي السياسات التي طبقتها تنزانيا وزامبيا والمودان والكونغو وكينيا في فترة الستينيات - الحقائق السياسية للحكومات التي وصلت إلى السلطة وقمعت أنشطة النقابات بعد الاستقلال . وفي مصر في فترة الخمسينات والستينات ، وعد الرئيس جمال عبد الناصر أبناء الطبقة الوسطى في الحضر ، إزاء حاجته إلى مساندة هذه الطبقة ، بوظائف في القطاع العام عند تخرجهم من الجامعات . وفي بنغلاديش خلال الثمانينات ، تفاوض اللواء حسين محمد أرشاد نظرا لحاجته هو الآخر إلى

مساندة عمال الحضر ، مع اتحاد نقابات العمال في بلاده ، ووافق على زيادة أجور القطاع العام ، والمصنعات التي تدفع عند الفصل من العمل ، والمزايا غير الداخلة في الأجور .

ولم تأخذ كل البلدان التي قمعت أنشطة النقابات ، بسياسات عمالية تغتفر إلى الكفاءة - وتعتبر كوريا قبل عام ١٩٨٧ ، مثلا يجدر ذكره - ولم تحقق كل البلدان التي سمحت للنقابات بالعمل في حرية ، نتائج طيبة في مجال العمل . ولكن احتمالات قيام الحكومات بإصدار تشريعات عمل لا تتصف بالكفاءة ، قد تزداد عندما لا يكون حق العمال في التمثيل ممعيا . ويكشف التحليل التجريبي عن ان الحريات السياسية ، التي تميز دائما جنبا إلى جنب مع حرية النقابات في التنظيم ، تقترن بثنائية أقل في أسواق العمل ويقطاع رسمي أوسع نطاقا . وقد قيد بعض بلدان شرقي آسيا النشاط النقابي وحقق في الوقت نفسه نموا سريعا في مجال العمالة الرسمية في ظل اتجاه معتدل تجاه الثنائية . ولكن يبدو انها تمثل استثناءا من القاعدة .

• • •

إن حرمان العمال من حقوقهم ليس ضروريا لتحقيق نمو للدول . ويمكن تحديد الظروف والسياسات التي تستطيع نقابات العمال الحرة في ظلها ان تدفع خطى التنمية إلى الأمام بدلا من إعاقتها . والمزيج ان يكون للنقابات تأثيرات إيجابية على الكفاءة والانصاف كما ان من المرجح انه يتم التقليل لادنى حد من آثارها السلبية ، عندما تعمل في بيئة تتنافس فيها أسواق المنتجات ، وتجرى فيها المساومة الجماعية على مستوى المؤسسة أو المصنع ، وتحمي فيها قوانين العمل حق العمال كأفراد في الانضمام إلى النقابة بمحض اختيارهم ، أو عدم الانضمام إليها على الإطلاق .

معالجة عدم استقرار الدخل

الأخطار التي يتعرض لها العمال في القطاع الحديث . ولكنهم يمثلون أيضا المجموعة التي يصعب للغاية توفير مزيد من الاستقرار لها من خلال التدخل الحكومي . ويرتبط فقدان الدخل ، في الغالب بفقدان فرص العمل ، وهو ما قد يحدث بسبب عدم توفر الوظائف . نتيجة لحدوث تغييرات موسمية أو أكثر استدامة في مجال الطلب على العمل - أو بسبب انعدام القدرة على العمل نتيجة للعجز البدني أو المرض أو الشيخوخة . وتعتمد الغالبية العظمى من العمال في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، على الترتيبات غير الرسمية لتوفير التأمين ضد هذه المخاطر ، وإن كانت الحكومات تتدخل في الغالب لاستكمالها . وتحتل برامج الأعمال العامة ، إذا أحسن تصميمها ، مزاحمة التحويلات الخاصة ، كما أنها استخدمت عادة لتقليل المخاطر التي يواجهها عمال القطاع غير الرسمي .

الدعم المجتمعي والتحويلات الخاصة

تخضع علاقات أرباب العمل والعمال في القطاع غير الرسمي للعادات والتقاليد الاجتماعية . وبالنسبة لمن يحصلون على الأجر ، تتضمن ترتيبات العمالة غير الرسمية عادة ، عضوا من عناصر التأمين واقتسام للمخاطر ، حيث يوافق أرباب العمل على دفع أجر محدد للعمال طالما بقوا في العمل ، بغض النظر عن أي تقلبات موسمية أو غير موسمية تطرأ على الطلب . ومن الشائع كذلك أن يقدم أرباب العمل القروض للعمال الذين يواجهون نفقات غير متوقعة ، أو أن يدفعوا العمال الأكبر سنا أو غير القادرين على العمل لأسباب صحية . وهذا النوع من الدعم لا يتفق عليه مطلقا بصورة رسمية مقدما . ولكن الالتزامات غير الرسمية من جانب أرباب العمل تعتبر في كثير من البلدان ، جزءا مهما من مدونات قواعد السلوك المقبولة اجتماعيا ، ولا سيما في المناطق الريفية .

وتبقى المساعدة المالية من جانب الأقارب هي الشكل الرئيسي لدعم الدخل وإعادة توزيعه في البلدان النامية . كما يعتبر نظام الأسرة الموسعة طريقة مهمة لتوفير دخل وضمان إضافيين للعمال كأفراد ، ولأسرهم المعيشية

يمكن أن يسفر الانخفاض الحاد في الدخل المتولد من العمل ، عن تأثير عميق في المستويات المعيشية للعمال وأسرهم . وتعتبر البطالة والعجز وكبر السن أسبابا مهمة للفقر في البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء ، ولزيادة الفقراء بالفعل ، قفرا على فقرهم . والتصدى لهذه المخاطر مهم بصورة خاصة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال . وقد استحدثت أغلب المجتمعات سبلا للتغلب على خطر انخفاض الدخل المتوقع وغير المتوقع على حد سواء على مستويات المعيشة . وغالبا ما ينطوي هذا على الجمع بين الإخبار الخاص ، وأليات الدعم غير الرسمي ، والزامات أرباب العمل . وتتدخل الحكومات عندما تبرز هذه الحلول غير الرسمية أو الخاصة على عدم ملاءمتها . وقد تجد الأسر المعيشية صعبة في الاقتراض من أجل تغطية الانخفاض المؤقت في الدخل من العمل . وتنتشر آليات الدعم المجتمعي عند حدوث صدمة على نطاق المجتمع أو الاقتصاد كله ، وتميل إلى التراجع مع الحضرة وتناقص أهمية الأسرة الموسعة . والأسواق الخاصة للتأمين ضد البطالة والعجز ومعاشات الشيخوخة محدودة أو منقذة ، جزئيا لأنها يمكن أن تقاسى من آثار الحوافز الخطأ مثل الاختيار غير الملائم (فلاندين قد يحتاجون إلى التأمين هم وحدهم الذين يشترونه) ، والمخاطر المعنوية (بمجرد التأمين على الأفراد ، تقل احتمالات تقاديرهم للسلوك المنطوي على المخاطرة) .

كيف يمكن للحكومات أن تسد على خير وجه الثغرات التي تتركها الترتيبات التقليدية والتي تحركها الأسواق ؟ يبحث هذا الفصل السبل التي تستطيع بها حكومات البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل أن تساعد الأسر المعيشية على التصدي للمخاطر التي تنطوي عليها سوق العمل في كل من القطاعين غير الرسمي والرسمي . وهو يحدد كذلك المآزق التي تواجهها الحكومات عند محاولتها القيام بذلك .

تحقيق استقرار الدخل لعمال القطاع غير الرسمي

يواجه عمال القطاع غير الرسمي في المناطق الريفية والحضرية خطر فقدان الدخل ، على نحو يفوق بكثير

التحويلات الخاصة كبيرة في كثير من البلدان

الجدول ١٣ - ١ مدى انتشار التحويلات الخاصة ومقاييرها في بلدان مختارة

البلد	السنة	نصيب الفرد من الناتج القومي (بـدولارات ١٩٨٦)	النسبة المئوية للأمر المعيشية التي تتلقى أو تمنح تحويلات	متوسط التحويلات باعتبارها تمثل نسبة مئوية من متوسط الدخل
الهند (فراء الحضر)	١٩٧٦	٨٢٠	٣٣	١١
الهند (فراء الحضر)	١٩٨٣	٩٢٠	٩٣	٨
اندونيسيا (جاءه)	١٩٨٢	٤٩٠	٣١	٣٠
اليابان		٣٠٠	٤٤	٢٠
المكسيك (مهاجرون جند)	١٩٦٨		٥٩	٠٠
نيروبي (فراء الحضر)	١٩٧١		٨٩	٠٠
على طبق الأمة	١٩٧٤		٢٧	٣
اليابان			١٩	٣
المكسيك			٢٢	٤
ماليزيا (بروناي)	١٩٨٢	١٨٣٠	١٩	١١
ماليزيا (بروناي)	١٩٨٢	١٨٢٠	١٩	١١
ماليزيا (بروناي)	١٩٨٥	١٠٩٠	٢٢	٢٣
الفلبين	١٩٧٨	٥٦٠	٤٧	٥٠
الولايات المتحدة	١٩٧٩	١٧٤٠	١٥	١

٢٩١

(١) يتضمن متوسط الدخل تحول من لم يتلقوا أو يسموا تحويلات. ومتوسط التحويلات المتلقاة باعتبارها تمثل نسبة مئوية من دخل المثلثين أكبر بكثير. ٣٩١ في المائة في المتوسط و ٩ في المائة في برون. وبالمثل يتم حساب متوسط التحويلات باعتبار نسبة من نفقات إجمالي الاستهلاك. (ب) المتوسطات غير متاحة، الأرقام ترمز إلى الحدود العليا وانخفاضها. (ج) كان متوسط التحويلات ٤٦ في المائة من الدخل بالنسبة للأسر المعيشية الواقعة في أعلى خمس للدخل. (د) هذا تقدير في منطقة سكنية كبيرة تابعة للتقاع غير الرسمي.

المصدر: Cox and Jimenez 1990.

الدعم في الشبوحه هو أحد أسباب انجاب الأطفال. وقد كشفت الدراسات في برون وكينيا عن أن أكثر من ربع التحويلات الخاصة قدمها الآباء لأبنائهم، وهناك أدلة كذلك على أن الأمر المعيشية التي تتلقى التحويلات والمعرض أو البطالة، تتلقى تحويلات متزايدة. وأوضحت دراسة أجريت في برون أن المرضى يتلقون تحويلات أكبر، كما بينت الدراسات التي أجريت في كل من برون واندونيسيا، أن بطاقة المرء تزيد بصورة كبيرة من احتمال تلقيه تحويلات ومن مقدارها على حد سواء.

برامج الأشغال العامة

تستطيع برامج الأشغال العامة أن تكمل الجهود الخاصة الرامية إلى مساعدة فقراء المتطلين، شريطة أن يكون المتطلون للمساعدة راغبين في العمل نظير أجور

المباشرة. وعلى سبيل المثال، أفاد ٣٣ في المائة من مجموع عينة من فقراء الحضر في السلفادور، بتلقيهم تحويلات خاصة، تشكل في المتوسط ٣٩ في المائة من مجموع دخلهم (الجدول ١٣ - ١). وفي ماليزيا، تمثل التحويلات الخاصة نصف الدخل بالنسبة لخمس الأسر المعيشية الأشد فقرا. على وجه التقريب، وتقدم نحو ثلاثة أرباع الأسر المعيشية الريفية في جاوة، واندونيسيا، تحويلات خاصة لأسر معيشية أخرى.

وتقوم التحويلات الخاصة بوظيفة مهمة في التأمين، فبالإضافة إلى الحد من عدم المساواة في الدخل، فهي تقدم دعما لكبار السن وتخفف من الآثار المترتبة على العجز والمرض والبطالة. وفي غالبية البلدان النامية، وخصوصا في المناطق الريفية، تعتمد الأجيال الأكبر منا على انجاب لاستكمال دخلهم. والحقيقة أن ضمان تلقي

منخفضة . وتعمل الأجور المنخفضة كآليات تحدد أهدافها بنفسها ، نظرا لأن المحتاجين حقا هم وحدهم الذين يقبلونها . وتكون هذه المخططات ملائمة بوجه خاص في أثناء فترات الكساد الاقتصادي عندما لا تتوفر فرص أخرى للتوظيف . وهي أيضا ملائمة تماما للمناطق الريفية في أثناء موسم الركود ، ويمكن أن تكون لها فائدة ثانوية تتمثل في تشجيع أو صيانة أصول مهمة للبنية الأساسية . وفي أثيوبيا ، مثلا ، استخدم المشاركون في هذه البرامج في إنشاء الطرق ومنع تآكل التربة . وفي الولايات المتحدة ، وفيما قد يعتبر أهم استخدام لبرامج الأشغال العامة للاغالة بين البلدان الصناعية حتى الآن ، وفرت إدارة الارتقاء بالأشغال العامة ، وظائف لما يقرب من خمس صال الولايات المتحدة كافة في أثناء فترة الركود الاقتصادي الكبير خلال الثلاثينات .

كما استغل كثير من البلدان النامية برامج الأشغال العامة على نطاق واسع . ويوفر برنامج الغذاء مقابل العمل ، في زيمبابوي وه صندوق الطوارئ الاجتماعية ، في بوليفيا مستوى أساسيا من فرص العمل والاستهلاك بالنسبة لبعض الفقراء . ويستخدم مشروع ضمان فرص العمل في ولاية ماهرشتر الهنديّة ، المضاربين لاعادة توزيع الدخل من المناطق الحضرية الأكثر ثراء ، وخصوصا بومباي ، إلى الفقراء العاملين في المناطق الريفية . ونفذت شبلي برامج كبيرة للأشغال العامة للحضرية - مولتها الحكومة في أثناء فترات الكساد الاقتصادي في أواسط السبعينات وأوائل الثمانينات . ومثل المشروع الهندي ، كان الهدف الرئيسي لبرنامج شبلي هو خلق فرص للعمل : وفي ظل أسس فترات الركود الاقتصادي في أوائل الثمانينات ، استوعبت تلك البرامج أكثر من ١٠ في المائة من قوة العمل . وبحلول كلون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ ، أي بعد سنة من الانعاش الاقتصادي النشط في شبلي ، انخفضت تلك النسبة إلى أقل من ١ في المائة .

وتعمل فرص نجاح برامج الأشغال العامة إلى التزايد حيث يكون العمال أكثر قدرة على الانتقال وحيث توجد تقاليد للأشغال المجتمعية . وعندما يكون العمال قادرين على الحركة ، فإن نوعية المشروعات هي التي قد تحدد في الأساس موقع البرنامج . ذلك أن العمال الفقراء الباحثين عن وظائف عامة ، هم الذين يكونون مستعدين عادة لتغيير أماكن إقامتهم ، بشكل مؤقت على الأقل ، من

لجل الحصول عليها . إلا أن انخفاض قدرة العمال على الحركة تحد من فاعلية هذه البرامج . وقد أوضحت بعض الدراسات أن العراقيل التي تعترض القدرة على الحركة في الصين زادت من صعوبة وصول برامج الأشغال العامة في تلك البلاد إلى الفقراء . فمشاركة المجتمع تزيد إلى حد كبير من احتمالات النجاح . وتوضح الدراسات في كل من السنغال والنيجر أن المجتمعات التي لها تقاليد قوية في مجال تجميع فرص العمل ، يمكنها أن تساعد في حشد العمال وتوسيع إنتاج السلع العامة ، على سبيل المثال ، من خلال الانتاج المحلي في المجالات المشتركة ، لصالح المشروعات المشتركة للمساكين أو للمشروعات البسيطة لصالح تقديم المساعدة للمجاورات .

ويعتبر مستوى الأجور في مثل هذه البرامج مهما لتحديد مدى نجاحها في استهداف المستحقين . فقد تجنبت الأجور العالية العمال الأفضل حالا وتزدى ، بسبب أن الميزانيلت محدودة ، إلى وجود عدد أقل من الوظائف للموزعين حقا . وتتضح أهمية تحديد الأجور في نجاح برامج الأشغال العامة ، في برنامج ماهرشتر في الهند ، الذي يحاول ضمان فرص العمل تحت الطلب . ففي الخمس عشرة سنة الأولى ، حافظ البرنامج على مساواة الأجور بالأجور السائدة للمعملة الزراعية غير الماهرة والمعارضة . ولكن تم في ١٩٨٨ زيادة الأجور زيادة حادة بشكل يتسق مع مضاعفة الحد الأدنى للأجر القانوني . وأدى الأجر المرتفع مقدرا بالضغط على الميزانية ، إلى القضاء بشكل فعال على ضمانات توفير فرص العمل في السنة التالية لزيادة الأجر .

ولغالبية برامج الأشغال العامة هدفان هما : تقديم الاغالة إلى العمال المعوزين ، وإيجاد أصول عامة . ولتحقيق هذين الهدفين ، يجب أن تدار البرامج بمرونة ، وأن تستجيب للتغيرات التي تطرأ على سوق العمل ، وأن تتوفر لها بصفة خاصة القدرة على توفير فرص العمل بسرعة في أوقات الأزمات . ويتطو هذا على الحاجة إلى حافظة كبيرة لمشروعات أحسن ترتيب أولويتها . وفي الأوقات العادية ، ينبغي الاضطلاع ببرنامج واحد أساسي فقط يتضمن استثمارات ذات عائد مرتفع . ويمكن بناء على ذلك ، توسيع فرص العمل في أثناء الأزمات من خلال تنفيذ بعض المشروعات ذات الأولويات المنخفضة التي تتضمنها حافظة المشروعات .

تحقيق استقرار الدخل لعمال القطاع الرسمي

نعتبر الأحكام التي تنص على تقاسم المخاطر بندا مشتركا في عقود العمل الرسمي . ولكن الحلول الخاصة لا تكفي عادة لأنها لا تمنح التأمين ضد الصدمات التي تحدث على نطاق الاقتصاد كله ، وبسبب الفصل الذي يصيب سوق التأمينات ؛ ومن ثم ، تشارك معظم الحكومات في توفير استقرار الدخل لعمال القطاع الرسمي . ومن أجل هذا ، فمن المهم جدا صياغة تلك البرامج صياغة سليمة . وهناك خطر كبير بأن يجنس المستفيدون الأول من التأمين الاجتماعي - وهم عادة من همسوري الحال نسبيا - المكاسب على حساب العمال الآخرين .

اعانات البطالة

توجد لدى غالبية اقتصادات السوق الصناعية ، وكذلك بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق ، أنظمة لاعانات البطالة . وتواجه هذه البلدان مسائلين هامين هما : كيف ينبغي تمويل تلك الأنظمة ؟ وما الخطوات التي يمكن اتخاذها لضمان عدم تشويهها للحوافز ، وتبسيطها عزيمة العمال المستعطلين في البحث عن وظيفة ؟

من منظور الكفاءة يتطلب مخطط اعانات البطالة وعلى نحو مثالي ، من جميع العمال أن يدفعوا مقابل التأمين الخاص بهم ، من خلال فرض الضرائب عليهم - أو على أرباب أعمالهم ، الذين يلقون العبء بنورهم على العمال عن طريق خفض الأجور - بمعدلات مختلفة تتناسب مع احتمالات فقدان وظائفهم . بيد أنه في الواقع ، تقوم معظم البلدان بتمويل اعانات البطالة من خلال فرض ضريبة موحدة للأجور تقضى بأن يمول أرباب العمل المستقرة أحوالهم وعملهم هذه الإعانات لصالح أرباب العمل الأكثر تعرضا لعدم الاستقرار . وتعالول الولايات المتحدة للتصدي لهذه المشكلة باستخدام نظام للتصنيف قائم على التجربة : إذ يتم تمويل تأمين البطالة عن طريق فرض ضريبة على الأجور بمعدل يتفاوت وفقا لاحتمالات تصيب رب العمل في استخدام الاعانات ، على أن يكون ذلك خاضعا لمحددين أعلى وأدنى . ومن خلال رفع تكلفة تأمين البطالة بالنسبة للنشطة التي تؤدي إلى مزيد من البطالة ، ينشئ نظام التصنيف القائم على التجربة همزة وصل آلية ما بين مصروفاته وإيراداته ، ويشجع قيام أنماط للتوظيف

أكثر ثباتا . غير أن أمثال تلك المخططات يغلب عليها التعقيد من الناحية الإدارية .

وقد تخطت اعانات البطالة المخيفة عزيمة بعض العمال على البحث الجاد عن العمل أو على قبول عروض الوظائف التي لا تحقق أمانتهم ، وتعالج البلدان هذه المشكلة بتغيير للملامح الزمنية لتعويض البطالة ومبلغه . ذلك أن الجزء من المرتب الذي يتم تعويضه يتناقص عادة على مدار مدة تلقي الاعانة ، مما يزيد الحافز تدريجيا لدى العامل للشور على وظيفة . وربما تطلب مكاتب التأمين ضد البطالة من المستفيدين قبول عروض الوظائف والالتزام في دورات تدريبية ، أو أن يتسلموا الاعانات بأنفسهم ، وبعض هذه المكاتب يعتبر الذين يتخلون عن وظائفهم طائعين غير أهل لتلقي الاعانات .

ولقد تمخضت تجربة البلدان الصناعية في مجال اعانات البطالة عن مبدئين هما : ضرورة أن ترتبط الاعانات ، كلما كان ذلك ممكنا ، بالبحث عن الوظيفة ، وضرورة تجنب الاعتماد الدائم على اعانات البطالة . ويحد أغلب البلدان من مدة تقديم الاعانات ، على أمل أن يختصر هذا نوبات البطالة ويقلل من الاعتماد على الاعانات . وهي تواصل في المادة تزويد الناس بالمستويات الأساسية للمساعدة الاجتماعية إذا أصبحوا غير مستعدين للاعانات ، ضمانا لعدم وقوعهم في براثن الفقر . ويفترض هذا النوع من المساعدة في بعض الأحيان بشكل من أشكال التدريب ، في محاولة لتقديم دعم من فوره للدخل للمتعطلين ، وزيادة احتمالات إعادة تشغيلهم .

للوائح الخاصة بالأمان الوظيفي

ندر أن تستخدم مخططات اعانة البطالة في البلدان النامية بسبب تعقدها وارتفاع تكلفة تنفيذها . وبدلا منها ، طبق كثير من البلدان النامية لوائح خاصة بالأمان الوظيفي تجعل الامتناع عن العمال أمرا صعبا على المؤسسات . وقد يحتاج الأمر إلى بعض اللوائح للحد من الممارسات الظالمة ، ولكن الاسراف في اللوائح يمكن أن يحبط توفير فرص العمل . ويرى بعض المراقبين أن اللوائح الخاصة بالأمان الوظيفي في البرازيل وبيرو وزمبابوي والهند جعلت أرباب الأعمال في القطاع الرسمي أشد حرصا على تشغيل عمال دائمين ، مما يطويه معدلات توفير الوظائف الرسمية . ان الافراط في تنظيم الأمان الوظيفي يوضع

التعويض عن الفصل من الخدمة

بدلاً من اللجوء إلى اللوائح التأديبية الخاصة بتأمين الدخل، يتصدى كثير من البلدان للاهتمامات الحقيقية لعمال القطاع الرسمي، عن طريق اجبار المؤسسات على تقديم مبالغ إجمالية كتعويضات عن الفصل من الخدمة، إلى العاملين الذين تمتعني عن خدماتهم. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن يكون المبلغ المحدد موضع تفاوض بين العمال وأرباب الأعمال، مع فرض نوع من الإشراف الحكومي لضمان الانصاف. وطبعاً إن يدفع العمال المستفيدون من هذا التأمين، جزءاً من التكاليف على الأقل، بطريق مباشر أو غير مباشر من خلال الأجور المنخفضة. ولكننا نادراً ما نشاهد هذه الترتيبات؛ وبدلاً من ذلك، تحدد غالبية البلدان بالطريق الإداري تعويضات ثابتة عن الفصل من الخدمة تكون في أغلب الأحيان باهظة للغاية. فإذا كانت الأجور تنصف بالمرونة الكاملة، فقد لا تمثل هذه التعويضات الباهظة مشكلة، لأن أرباب الأعمال سيحاولون ارتفاع تكلفة الفصل من الخدمة من خلال تخفيض الأجور. بيد أنه إذا كانت الأجور جامدة، فقد تؤدي التكلفة الإضافية إلى تثبيط التوظيف. وفي بعض البلدان، يحاول أرباب الأعمال، والعمال جنب هذا الشرط عن طريق العقود المحددة المدة أو العقود اليومية، التي تجعل الغرض من التشريع.

وتتمثل مشكلة تعويضات الفصل من الخدمة في تحديد مستوى التعويض الذي يوفر الحماية الكافية للعمال، دون إفراط في إرهاب المؤسسات التي تحتاج إلى فصل العمال. ولا توجد صيغة سحرية لتحقيق هذا التوازن العادل، وإن كان التفاوض الجماعي بين أرباب العمل والنفقات الحرة قد يحقق نتائج أكثر استنصافاً من الأوامر التي تصدرها الحكومة. وينبغي أن تتاح الفرصة لممثلي أصحاب الأعمال والعمال للتفاوض بشأن كامل صفقة التعويض، وأن يكونوا قادرين على مقايضة مزيد من تعويضات الفصل من الخدمة مقابل أجور أدنى أو ظروف عمل أقل ملاءمة. وفي هذا الإطار، يمكن لقوانين العمل أن تحل مبدأ استقرار الدخل من خلال دفع تعويضات الفصل من الخدمة، وربما تضع حداً أعلى لممتواها، مع ترك المبالغ الفعلية تتفاوت بين مؤسسة وأخرى. ويتمثل دور الحكومة في ضمان حماية حقوق العمال في التفاوض الجماعي،

للعراقيل أمام توفير الوظائف الرسمية، قد يحمي أولئك العاملين بالأجر، على حساب من يقعون خارج دائرتهم - المتعطلين وأولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي والرتيبي.

وغالباً ما يحاول التشريع الخاص بالأمان الوظيفي أن يحد من حالات الفصل التعسفي من الخدمة بإلقاء المسؤولية القانونية على أرباب العمل الذين يفصلون العمال دون سبب عادل. ويشترط القانون المكسيكي على أرباب الأعمال أن يعطوا العمال الذين يجري فصلهم مهلة شهر وأن يدفعوا لهم أجر ثلاثة أشهر كحد أدنى للتعويض عن الفصل. وفي غياب سبب عادل، يزيد تعويض الفصل من الخدمة بمقدار أجر عشرين يوماً عن كل سنة من سنوات الخدمة في الوظيفة. وقد يؤدي هذا النوع من الصياغة إلى خلق مشكلة إن لم يشمل تفسير السبب العادل، كما يحدث في بلدان كثيرة، سوى سوء السلوك الجسيم فحسب، ولم يشمل أسباباً اقتصادية. وفي هذه البلدان، تنجبه إعادة هيكلة المؤسسات إلى التنبؤ في حدوث منازعات حادة بين العمال والإدارة، وإلى تبديد كبير للموارد. وفي أغلب الأحيان، تنتهي النزاعات في ساحات المحاكم، مما يؤثر الفوضى حول الاعانات التي سيتلقاها بالفعل العمال المقصولون.

وتقدم سرى لانكا مثلاً آخر على اللوائح الخاصة بالأمان الوظيفي التي يمكن أن تقوض الأداء الكفء لسوق العمل، فبالإضافة إلى مطالباتها أرباب العمل بتقديم تعويضات عن الفصل من الخدمة، وإلى تقديم اشتراكات في صندوق الانخار للظروء، تفرض قوانين سرى لانكا قيوداً صارمة على قدرة المؤسسات على الاستغناء عن العمال. فلا يجوز للمؤسسات التي يزيد عدد عمالها على خمسة عشر، أن تفصل العامل من الخدمة استناداً إلى أسباب لا تتعلق بعدم الانضباط، من غير موافقة كتابية من العامل المعني. وفي العادة يتعين على المؤسسات أن تدفع تعويضات كبيرة عن حالات الفصل من الخدمة، تتجاوز ما يشترطه القانون، من أجل الحصول على هذه الموافقة. ولا غرو أنه في ظل هذه الظروف، تقوم كثير من المؤسسات بتشغيل العمال على أساس عارض أو يومي أو يعتمد على التعاقد من الباطن.

نحو أمرع مما كان متوقفا استنادا إلى اتجاهات الانتاجية والتوسع في الانتاج في الماضي .

وقد جرى تحليل اللوائح الصارمة للأمان الوظيفي في زيمبابوي والهند ، والتي تطالب المؤسسات بالحصول مميقة على موافقة الحكومة قبل الاستغناء عن العمال . وكشف هذا التحليل عن أن مؤسسات القطاع الرسمي لا تستطيع لقاء تكلفة الأمان الوظيفي على عاتق عمالها بسبب جمود نظام الأجور ، وبدلا من ذلك ، فإنها تصحح أوضاعها للتلاؤم مع التكلفة المترتبة على تطبيق هذه اللائحة ، عن طريق استخدام عدد أقل من العمال . وتقدر الدراسة أن هذه اللوائح خفضت ، في المتوسط ، فرص العمل الرسمية في ٣٥ صناعة في الهند بنسبة ١٨ في المائة ، وفي ٢٩ صناعة في زيمبابوي بنسبة ٢٥ في المائة .

وقامت دراسة لأمواق العمل الريفية في شمالي شرقي البرازيل مزيدا من الأدلة على الأثر السلبي المحتمل للتشريع الخاص بالأمان الوظيفي . فقد اشترط قانون العمل الريف في البرازيل لسنة ١٩٦٣ ، أن تلتزم عقود العمل الزراعي بعد أدنى من معايير معينة ، بما في ذلك التعويض عن الفصل من الخدمة ، وكان يمكن أن يؤدي هذا بالمؤسسات إلى تشغيل عمال مؤقتين (عارضين) بدلا من العمال الدائمين . وعلى الرغم من ازدياد مجموع العمالة في المنطقة في فترة الستينات ، فإن العمالة الدائمة انخفضت من ٤٥ في المائة إلى ٣٩ في المائة من العمالة في موسم الذروة . وقد انعكس اتجاه الانخفاض ، في الصمبينات ، وقرّر المعدل إلى ٦٥ في المائة بحلول عام ١٩٨٠ . ولكن الدراسة أوضحت أنه في غياب اللوائح الخاصة بتعويض الفصل من الخدمة ، كان يمكن للعمالة الدائمة أن ترتفع طوال هذه المدة . وتخلص الدراسة إلى أن التشريع البرازيلي ربما كان له تأثير سلبي على الانتاج لأنه أدى إلى انخفاض كبير في عقود العمل الدائمة .

ولا تسفر جميع الدراسات عن وجود أثر سلبي للوائح الخاصة بالأمان الوظيفي وتعويض الفصل من الخدمة ، على العمالة الرسمية في البلدان النامية . وعلى سبيل المثال ، ففي دراسة لمنظمة العمل الدولية ، ذكرت جميع المؤسسات المألويزية تقريبا ، أن القوانين الخاصة بالأمان الوظيفي لا تأثير لها على العمالة الخاصة بها . غير أن إمكانية وجود آثار سلبية على العمالة في القطاع الرسمي

وفي المساعدة في تنمية المزارع . والاتفاقات التي يتم التوصل إليها بهذه الطريقة تتاح لها فرصة أفضل لتحقيق التوازن بين رغبة العمال في الأمان وبين حقائق السوق ، ويكون تنفيذها أسهل من تنفيذ التعويضات الملقنة تشريعا للفصل من الخدمة .

وكبدل لذلك ، يجوز للحكومات أن تقرر دفع تعويضات الفصل عن الخدمة بنفسها ، وتمويلها من حصيلة الإيراد العام . ومن ثم لا يكون المستوى الذي يحدد لتعويضات الفصل من الخدمة أي تأثير على فرص التوظيف في المؤسسات ومقويات الأجور . وبدلا من ذلك ، يقوم دافعو الضرائب بدعم العمال المتضررين . ولكن هذا النهج له مشاكله الرئيسية . فهو يقدم الدافع للمؤسسات والعمال للتخراط في معدل مرتفع لتبديل العمالة . فقد يمنع المؤسسات مثلا على فصل العمال في أثناء موسم الركود ثم إعادة تشغيلهم عندما يندب النشاط في السوق ، تاركة للحكومة دفع التكاليف المترتبة على فصلهم .

الأدلة التجريبية

يعتقد كثير من المراقبين أن اللوائح الخاصة بالأمان الوظيفي وتعويضات الفصل من الخدمة التي تنبئها كثير من البلدان الأوروبية والبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، قد قللت من خلق فرص العمل . ولكن هناك دراسات تجريبية قليلة جدا تيلور هذا الاعتقاد ، كما يحاول عدد أقل ، حتى من ذلك . من الدراسات تقدير حجم الأثر المترتب على ذلك . والدليل المعتمد من البلدان الصناعية التي يجري تنفيذ هذه اللوائح فيها بصراحة ، دليل غير حاسم . وقد كشفت تحليل أجري في عام ١٩٩١ عن تدهور صناعة الصلب في أوروبا ، عن أن الضمانات المتشددة للأمان الوظيفي في القارة أضحت إلى فقدان عدد من الوظائف أقل قليلا من مثيله في المملكة المتحدة التي تنتهج سياسة أكثر التزاما بعدم التدخل . ومن ناحية أخرى ، تقدم تجربة إسبانيا في مجال اللوائح الخاصة بالأمان الوظيفي ، مثالا قويا أدى فيه تخفيف التشدد إلى توسيع فرص العمل . وقد اقترن الخيار الخاص بإستخدام عقد عمل محدد المدة في عام ١٩٨٠ ، وتوسيع نطاقه في عام ١٩٨٤ ، بنمو في إجمالي فرص العمل التي تكاد تتألف على سبيل الحصر من أشخاص معينين بعقود عمل محددة المدة ، وذلك على

ناجمة عن التكاليف المرتفعة لفصل العمال ، أدت بالعديد من البلدان إلى إعادة النظر في تشريعاتها الخاصة بالأمان الوظيفي وتوضيحات الفصل من الخدمة . فقد نجحت السفال قانون العمل الخاص بها ، وذلك بخفض تكلفة فصل العمال . وأضافت الأرجنتين « ميبا اقتصاديا » إلى قائمة الأسباب المسموح بها لفصل من الخدمة في تشريعاتها الخاص بالأمان الوظيفي . وفي مسلمة من الإصلاحات بدأت في ١٩٧٨ ، تمسكت شبلي بالحد من التعويض الذي قد يحصل عليه العامل المفصول بناء على حكم المحكمة .

برامج مساعدة غير القانونيين على العمل

إن تأميمات العمالة أو البطالة المتعلقة بالأشغال العامة لا صلة لها بأولئك الذين يتمتعون العجز أو الشيخوخة من العمل ، ذلك أن العجزة وكبار السن الذين ليس لهم سجل في العمل في القطاع الرسمي ، يعتمدون بشكل أساسي على آليات الدعم التي تعتمد على الأسرة والمجتمع المحلي في معظم المجتمعات . ومع هذا ، فقد نجحت بعض البرامج المتمثلة بالطابع الرسمي بدرجة أكبر والتي تقدم تحويلات للقراء من غير العاملين ، ففي بنغلاديش ، يقدم برنامج تنمية الجماعات المحرومة ، « الحبوب إلى نحو نصف مليون من النساء والأطفال في الريف ، مع التركيز على المناطق الأشد تعرضا للخطر والاعتماد على القادة المحليين لتحديد المحتاجين . ويوفر مخطط يقدم على استطلاع موارد العمال الزراعيين في ولاية كيرالا الهندية ، معاشا مراضعا يفي بتكاليف الرعاية المنزلية للمسنين دون أن يحل محل ترتيبات الدعم القوية غير الرسمية .

وبالنسبة لعمال القطاع الرسمي وفي المجتمعات الأكثر ثراء ، ومن بينها كثير من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال ، تعتبر المشروعات الرسمية للمساعدة الاجتماعية وإعانات العجز والمعاشات ، عادة مصدرا رئيسا في أغلب الأحيان لتقديم الدعم لغير القانونيين على العمل . وتتخذ أنظمة التأمين ضد العجز ، وأنظمة المعاشات ، بصورة جزئية شكل برامج للتأمين ، حيث ترتبط بعقود العمل من خلال اشتراكات يسدها أرباب الأعمال أو العمال ، ويعتبر ربط الإعانات بالاشتراكات المقدمة من جانب الفرد أو نيابة عنه ، أمرا مهما ، وفي غير ذلك ، هناك حوافز لتجنب دفع هذه المبالغ ، مثلا عن طريق التحول للعمالة غير الرسمية أو العارضة . ويمكن أن يؤدي هذا إلى

مشروعات معسرة وإلى التحويلات الخاصة بإعادة التوزيع . ويمكن أن تكون مخططات المعاشات وإعانات العجز السخية حافزا للأفراد على الانسحاب من العمل في موعد مبكر عن موعد انسحابهم في حالة عدم وجودها . وقد قامت دراسة حديثة للبنك الدولي بتقييم المشكلات الناجمة عن الربط وعن الحوافز المشوكة فيما يتعلق بالمعاشات . وتوصلت إلى أن كثيرا من المخططات غير صالحة وأن التهرب يعتبر مشكلة رئيسة في بلدان مثل أوروغواي وتركيا وجامايكا ورواندا . وربما يكون كثير من بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق في بداية أزمات من هذا النوع . وهناك مسألة أخرى تتمثل في توجيه الإعانات لمستحقها الحقيقيين . وغالبا ، تستخدم الإعانات التي أُنكت جدواها الموارد المتاحة ، في البلدان الغنية ، وإن كانت تمثل عيلا إداريا تقولا ، والمخططات التي تستهدف صفات مميزة وثيقة الصلة بالمحتاجين ، مثل التمرل ، وإعالة أحد الوالدين للأسرة ، أو وجود إعاقة أو عجز شديد ، عملية بدرجة أكبر بالنسبة لأغلب البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل .



تتفرط أغلب الحكومات على نحو فعال في مشروعات تحقق استقرار الدخل ، رغم ما ينطوي عليه ذلك من المجازفة بإحباط توسيع نطاق العمالة الرسمية . وقد حققت حكومات كثيرة نتائج طيبة . وتعتبر برامج الأشغال العامة في أغلب الأحيان أداة قوية لتحقيق استقرار الدخل لعمال الريف وعمال القطاع غير الرسمي المتطلبين ، وللاستكمال الترتيبات المجتمعية وشبكات الأمان الأساسية الأخرى لصالح القراء . وبدلا من تأميمات البطالة ، فإن أفضل ما يصلح للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ذات القدرات الإدارية المحدودة ، هي المخططات القائمة على توضيحات الفصل من الخدمة بالنسبة لعمال الرسميين ، والتي يفضل التفاوض بشأنها في إطار التفاوض الجماعي . وتبين التجربة نجاح هذه الأنواع المختلفة من المخططات ، فضلا عن أنظمة المعاشات ، عندما تعتمد على التمويل الذاتي إلى حد كبير ، مع وجود تماثل وثيق بين الذين يدفعون والذين يستفيدون ، وعندما تكون مصممة من أجل التقليل لأدنى حد من الحوافز للدافعة إلى الانسحاب من قوة العمل أو الارتباط بعقود عمل غير رسمية أو عارضة .

الحكومة باعتبارها رب عمل

بيروقراطيون وكتبة حكوميون ، يتسمون بالتفاني والكفاءة ، فإن جهاز الخدمة المدنية ككل ينظر إليه غالبا باعتباره جهازاً غير منتج والحوافز فيه ضعيفة . واقتداء باقتصادات شرق آسيا ، حيث أسهمت أجهزة الخدمة المدنية للكفاءة في التنمية الاقتصادية ، تسمى البلدان النامية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فضلاً عن الاقتصادات التي كانت مخطئة مركزياً من قبل ، إلى تحسين نوعية القطاع العام بها لجعله أكثر خضوعاً للمساءلة وشفافية ، واستجابة لاحتياجات المجتمع .

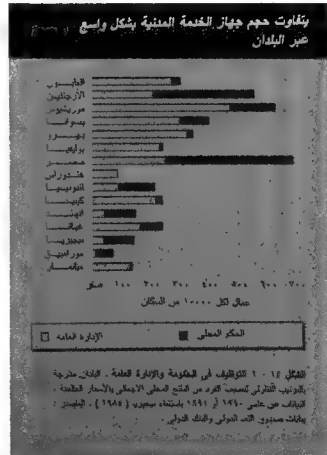
كيف يتمنى تحسين الخدمات العامة ؟ للإجابة عن هذا السؤال ، يدرس هذا الفصل سياسات الأجور والتوظيف وهياكل الحوافز الحكومية . ثم يناقش أنواع الإصلاح التي يمكن أن تحسن كفاءة واستجابة العاملين بالقطاع العام ، والسبب في أن المعوقات الاقتصادية والسياسية يمكن أن تجعل تنفيذها أمراً صعباً .

لماذا يكون أداء الوكالات العامة سيئاً ؟

إن سوء توفير السلع والخدمات العامة الأساسية أمر شائع . فما السبب في أن انتاجية الموظفين الحكوميين ، وخاصة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، يمثل هذا الانخفاض ؟ يقع جانب كبير من الإجابة في الصلة بين الطبيعة الخاصة للخدمات العامة ، التي تجعل عملية الرصد شاقة وتجعل قياس النتائج أمراً صعباً ، وأيضاً في التاريخ الطويل لسياسات الأفراد التي تنتهجها الحكومات والتي تنسم بمسوء الاختيار وقصر النظر . فالمعلمون ذوو المعنويات المنخفضة لا يقدمون تعليماً جيداً ، وغالباً ما يضطر الأطباء إلى إيجاد مصادر مكملة لمرتباتهم الحكومية غير الكافية ، ومن ثم فلا يكرسون وقتهم للمرضى الفقراء . وبعض الموظفين البيروقراطيين أكثر اهتماماً بالحصول على المعولات على عقود المشتريات ، من اهتمامهم بضمان التنفيذ الكفاءة لمشروعات البنية الأساسية الحيوية .

ويتمس قياس نوعية توفير الخدمات العامة وكميتها بالصعوبة ، مثلما يصعب تقييم العاملين على أساس

أصبحت الحكومات الكبيرة طرازاً قديماً . فمع اتجاه البلدان في أنحاء العالم نحو الأسواق المفتوحة وتخفيف اللوائح الرسمية ، أخذ الكثيرون أيضاً يغيرون النظر في دور الدولة في الحياة الاقتصادية . وعلى الرغم من أن الحكومة النشطة ضرورية لدعم التنمية ذات المنحى السوقي ، والتي تتطلب مستويات عمالة مرتفعة ، فإن هذا يعني غالباً حكومة أصغر ، تضطلع بأشياء مختلفة عما كانت تفعله في الماضي ، وتتهض بها على نحو أفضل . ويتفاوت حجم قوة العمل في الحكومة تفاوتاً كبيراً عبر البلدان (الشكل ١٤ - ١) . ولكن بينما يوجد بكل بلد مدرسون أفراد ، وضباط شرطة ، وموظفون



الإطار ١٤ - ١ كيف تنطبق مشكلة علاقة الرئيس بالوكيل (المرووس) على العمالة في القطاع العام ؟

على تحويل المسؤولية عن المتعة من الإدارة إلى العاملين في شكل مجموعات ، عن طريق جعل المدفوعات لكل عضو من المجموعة دالة لأداء المجموعة الأجمالية جزئياً . ولغرض فإن أسلوب المكافأة ، الذي يستخدم على نطاق واسع في الاقتصادات الغربية ، يعتمد على نظام الإدارة بتحفيز العاملين على تحقيق أهداف المنظمة من خلال الحوافز الشخصية مثل المكافآت والمكافآت ، والترفات .

ويطلب أسلوب ضغط النظراء ، وإلى حد ما أسلوب المكافأة ، أن يكون الرئيس قادراً على تقييم أداء المجموعة وتحديد إسهامات الأفراد . وتلك مهمة شاقة حتى في شركة خاصة . وتتفاقم المشكلة بالنسبة لجهاز الخدمة المدنية من جراء صعوبة قياس الأناجية . وضمان أن القضاة افراد يوفرون العدالة للامانة ، أو أن رجال الشرطة يقومون الأمن الجيد ، وهو ما يفرس مشكلة فريدة .

وقد أظهرت أسئلة أجهزة الخدمة المدنية الناجحة في شرق آسيا وفي كثير من البلدان الصناعية أن مشكلات علاقة الرئيس بالمرووس ليست ممنهجة على الحل . فمعظم القطاعات العامة التي لم تكن اعتمدت على مزيج من أساليب المطابقة ، والمكافأة ، بيد أنه حيث نهارت معنويات ورور للقطاع العام ، ينمو من الصعب على استعادة أسلوب المطابقة في الأجل القصير ، على الرغم من أن هذا ربما يكون جزءاً من الحل . في الأجل الطويل ، وسيكون التصدي لمشكلات المكافأة ضرورياً لتحقيق المكاسب في الأجل القصير والأجل المتوسط على حد سواء .

لماذا يميل موظفو القطاع العام بدرجة أكبر إلى التهرب من المسؤوليات أو لأن يسموا بعدم الكفاءة بالمقارنة بموظفي القطاع الخاص ؟ ثمة مجموعة من التفسيرات تتدرج تحت عنوان عام هو مشكلة علاقة الرئيس بالمرووس ، فحينما يستخدم عنصر فاعل اقتصادي (رئيس) وكلاء آخرين (مرووسين) لتنفيذ مهام بالنيابة عنه ، فإن الرئيس يواجه التحدي المتمثل في ضمان أن يعمل المرووسين بطريقة لا تلي بأهدافهم الشخصية فحسب ، وإنما أيضا بأهداف الرئيس . وتتحدى للمنظمات الخاصة لمشكلة علاقة الرئيس بالمرووس باستخدام أربعة أساليب شائعة - المطابقة ، والسلطة ، وضغط النظراء والمكافآت . ولكن كثيراً من الحكومات يجد أنه من الصعوبة بمكان انتاج هذه الأساليب وتطويعها .

ويتمتع أسلوب المطابقة ، وهو مهم بالنسبة للمنظمات في اليابان وبلدان شرق آسيا الأخرى ، على إقناع الأفراد بجعل أهداف الشركة أهدافاً لهم - لكي يتطابقوا مع الشركة . ولكن لكي تودى المطابقة مع موظفي الخدمة المدنية ، فإن الأمر يقتضي مستوى من التلاحم الاجتماعي والإيمان بقيمة الخدمة العامة . ويعتمد أسلوب السلطة على موافقة الموظفين على أن يعملوا على النحو الذي يرمزون به . وحيث أن هذا لا يحدث إلا حينما تكون للتتبع المطلوب إنجازها محددة تماماً ، وحينما لا تلتزم الإدارة بالأسلوب المستخدم لتحقيقها ، فإن هذا الأسلوب لا يصلح للتطبيق في معظم الأنظمة الحكومية . ويعتمد ضغط النظراء

إنجازاتهم الشخصية . وفي مجالات مثل الصحة والتعليم ، يرهق تعدد الأهداف مقدمى الخدمات العامة . مثل ضمان الانصاف ، والتصديق للفقير - وهو ما لا يولججه نظراًؤهم بالقطاع الخاص . وعظماً هو الحال بالنسبة لغير ذلك من البيروقراطيين العاملين على مستوى رجل الشارع - قوة الشرطة ، والمحاكم ، وكلاء الارشاد الزراعي ، والري . فإن الإشراف المباشر والمستمر يعتبر أمراً مستحيلاً لأن هؤلاء العاملين يتفاعلون مع الجماهير على أساس يومي وشخصي . ولهذا فمن الصعوبة بمكان قياس إسهام كل عامل ومكافأته على حدة . وتتفاقم المشكلة من جراء حقيقة أن العاملين الحكوميين لديهم فرص ضخمة للسعي وراء الريع والتهرب من المسؤوليات (الإطار ١٤ - ١) .

وقامت السياسات الحكومية السيئة في مجال الأجور والتوظيف هذه المشكلات خلال الأزمات الاقتصادية التي وقعت في السبعينات والثمانينات . واستخدمت حكومات

كثيرة مواردها المحدودة لتوظيف المزيد من الأفراد بدلاً من ضمان الأجور الكافية والموارد الأخرى اللازمة للأشخاص الموجودين بالفعل في كشوف الرواتب العامة . وغالباً ما انهارت نظم الأجور الأساسية ، واضطر المأمونون بالقطاع العام إلى العيش على مصادر للدخل لا تنتم بالشافية ، وتتراوح بين المنافع العينية والقبضش إلى التقييم بوظيفتين والفساد الإداري . وفي بعض الحالات ، فاقمت الجهات المانحة الأجنبية التي تدعم عاملين معينين بالمشروعات ، المشكلة عن طريق تخطي قواعد الخدمة المدنية وتقديم حزم أجور خاصة . وأدى انخفاض الرواتب إلى الإقلال من الولاء والتفاني لدى موظفي الخدمات المدنية وإلى خفض الحوافز لدى العاملين الأمانة والموهوبين للتنتمي إلى وظائف القطاع العام أو البقاء فيها . كما أدى انخفاض الرواتب أيضاً بكثير من العاملين بالقطاع العام إلى محاولة استغلال مراكزهم من أجل الكسب المالى ، بينما عمل تكسب العاملين على زيادة صعوبة متابعة الجهد . ووفر الاقتتار إلى المتخلفات

للمشتغلين بالحكومة ظاهرة واسعة الانتشار في البلدان التي تعاني مصاعب في الاقتصاد الكلي (الشكل ١٤ - ٢) .
ففي زامبيا ، كان راتب وكيل الوزارة في عام ١٩٨٦ لا يمثل سوى ٢٢ في المائة من قوته الشرائية في عام ١٩٧٦ . وفي الملقانور ، انخفضت الرواتب الحقيقية لموظفي الخدمة المدنية خلال الثمانينات بنسبة تتراوح بين ٤٨ و ٨٩ في المائة ، وفقا للدرجة الوظيفية ، وعلى الرغم من أن بعض التخفيض في الرواتب الحكومية كان له ما يبرره للموازنة بين الرواتب وبين السوق ولكن يعكس التصحيح على مستوى الاقتصاد الكلي ، فإن مثل هذه التخفيضات الكبيرة عملت دون شك على خفض نوعية الخدمات العامة .

وزادت نوعية الخدمات العامة تدهورا بسبب ضغط الرواتب ، حيث سمح بخصف رواتب الموظفين المهنيين والمهرة كقيم حقيقية بصورة أسرع من الانخفاض في رواتب الذين يشغلون وظائف أدنى . وتوفر نغزانيا مثالا بهذا الشأن . ففي عام ١٩٦٩ ، كان أعلى راتب في القطاع العام يبلغ ثلاثين مثلا أدنى راتب في الحكومة ، وبحلول منتصف الثمانينات ، انهارت هذه النسبة فأصبحت ٦ إلى ١ . وبالمثل ، كان المدير المساعد في زامبيا يحصل على ١٧ مثلا ما كان يحصل عليه الموظف العام الأدنى راتبا في عام ١٩٧١ ، ولكن هذه النسبة بلغت ٣٫٧ مثلا فحسب في عام ١٩٨٦ . ولم يكن هذا نتيجة لأي تقييم للخبرة أو التعليم على أساس السوق ، وإنما كان انعكاسا لشعور راسمي السياسة بالمعدلة وبالعلاقات السياسية التي جعلت من خفض الرواتب المرتفعة أمرا أكثر يبررا . وكان للتغيرات الضخمة في الرواتب النسبية نتائج كبيرة على توظيف كبار موظفي الخدمة المدنية ، والموظفين الأكثر مهارة ، وعلى الاحتفاظ بهم وعلى أدائهم ، ومن ثم على إنتاجية أولئك من يعملون تحت إشرافهم .

وأدى خفض الاتفاق على المواد والإمدادات إلى مزيد من التدهور في نوعية الخدمات العامة . فلم يكن موظفو الخدمة المدنية يزودون بالأدوات التي يحتاجونها للقيام بأعمالهم . إذ يضم كثير من الممشتغلين العامة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل أطباء ممتازين ولكن الافتقار إلى الأدوية ومستلزمات الجراحة يحد بشكل خطير من قدرتهم على خدمة المرضى . كما لا يتم تزويد المدرسين في المدارس الحكومية بالكتب ، أو السبورات ، أو

والإمدادات المكملة عذرا للأداء السيء . وقد جرى تلخيص مشكلات القطاع العام في بلدان كثيرة في تقرير أعدته في عام ١٩٨٢ لجنة حكومية أوغندية كالتالي : « كان الخيار أمام موظف الخدمة المدنية هو إما أن يظل على قيد الحياة بالتدني في مستوى أخلاقياته وأدائه وشعوره بالواجب ، أو أن يظل مستقيما وبهالك . وقد اختار أن يظل على قيد الحياة » .

وتعتبر الأجور المنخفضة في القطاع العام ظاهرة جديدة نسبيا ، فالعاملون في الحكومة بكثير من البلدان كانوا من قبل يتقاضون رواتب تزيد على نظرائهم في القطاع الخاص بالخصر . ففي نغزانيا ، كان المشتغل بالحكومة في عام ١٩٧١ يحصل على راتب يزيد بنحو ١٤ في المائة على راتب مستخدم القطاع الخاص الحاصل على نفس التعليم والخبرة العملية ، بينما كان الفرق المقدر يتراوح في كينيا في عام ١٩٧٠ بين ١١ - ١٦ في المائة . وقد نتج الانخفاض في الراتب الحقيقي لموظفي الخدمة المدنية عن الأزمة المالية التي أثرت في معظم البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في أواخر السبعينات وفي الثمانينات . وكان يمين على الحكومات ، وهي تواجه قيودا متزايدة على مواردها ، أن تخفض العمالة العامة أو أن تجدها . ولكن الكثير منها فعل العكس . فلذا شعرت الحكومات بالقلق من أن تؤدي البطالة إلى خلق مشكلات اقتصادية وسياسية خطيرة ، استجابت لتباطؤ النمو الاقتصادي بمحاولة استيعاب أعداد أكبر في القطاع العام . فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصومال فيما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٠ ، ولكن عدد موظفي الخدمة المدنية للصوماليين ارتفع من ٢٠٠٠ إلى ٤٤٠٠٠ خلال نفس الفترة . وعلى الرغم من أن إيرادات الحكومة في غانا انخفضت من ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٧٠ إلى ٦ في المائة في عام ١٩٨٢ ، فقد زادت العمالة العامة إلى أكثر من الضعف . وزادت المشكلة سوءا في بلدان عديدة نتيجة ضمان الوظائف بالقطاع العام لغريجي الجامعات ، وأولئك الذين يتم تسميهم من الخدمة العسكرية ، أو خريجي معاهد تدريبية معينة .

وكان هذا المزيج من انخفاض الإيرادات الحكومية وزيادة العمالة بالحكومة يعني أنه كان لابد من انخفاض الرواتب الحقيقية . وأصبح التدهور في الرواتب الحقيقية

الطباير ، ويحصل موظفو الارشاد الزراعى على رواتبهم ولكنهم يفتقرون إلى المركبات والوقود المطلوبين لزيارة المزارع . وإذ واجهت الحكومات الاختيار بين خفض لجمالي الأجور بالقطاع العام ، وخفض الاتفاق على عمليات التشغيل والصيانة ، فقد اختارت أن تسلك الطريق الأيسر من الوجهة السياسية .

ودفعت أحوال العمل السيئة في القطاع العام أفضل أعضاء قوة العمل وأكثرهم ثناء في بلدان كثيرة . في أفريقيا ، وأوروبا الشرقية ، وجنوب آسيا - إلى البحث عن وظائف في القطاع الخاص ، أو حتى إلى ترك بلدانهم . وفي فترة أقرب ، انخفض حجم العمالة في الخدمة المدنية - بنسبة ٣٦ في المائة في جامايكا فيما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٨ و بنسبة ٢٣ في المائة في غينيا فيما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩ ولكن ربما تكون نوعية موظفو الخدمة المدنية أخذت في الانخفاض بدورها هي أيضا ، وثمة سبب جزئى لهذا هو عدم قدرة هياكل التوظيف الحكومية على مكافأة أكثر العاملين مهارة بدرجة كافية . كما أن خفض حجم التوظيف غالبا ما يخفق في حماية الأكثر قدرة ، بل يعتمد بدلا من ذلك على التفضيض الشامل .

تحسين نوعية المشتغلين بالقطاع العام وخضوعهم للمساءلة

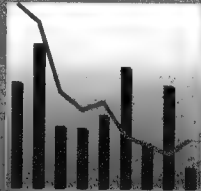
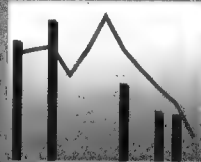
إن تحسين أداء المشتغلين بالحكومة ، على الرغم من صعوبته ، لا يعد أمرا مستحيلا ، مثلما تثبته البيروقراطيات التي تعمل بكفاءة في بعض بلدان شرق آسيا والبلدان الصناعية ، ويمكن توضيح بعض القضايا والنهج المختلفة التي تستخدم في التصدي لها بالنظر في حال المشتغلين في مجال الري بالحكومة في الهند وجمهورية كوريا .

• • •

إن وظيفة عمال دوريات التفقيش على الري هي وظيفة كاملة الدوام في الهند . إذ يشرف عامل الدورية ، الذي يختاره المهندس المسؤول عن المشروع ، على بوابات للزرع البعيدة عن قريته ، ويعرف أنه على الرغم من أنه سيتم نقله إلى وظيفة أخرى خلال ست سنوات ، فإنه لا يمكن فصله بسهولة . ويغتنم الرئيس المباشر عندما

انخفضت الرواتب بصورة حادة في أجهزة الخدمة المدنية في كل من مصر وغانا

مصر
غانا



■ التغير في الرواتب الحقيقية في القطاع العام (النسبة المئوية)
□ التغير في الرواتب الحقيقية في القطاع الخاص (النسبة المئوية)

المصدر: بيانات من الرواتب بين القطاع العام والخاص في مصر وغانا: دليل إحصائي لأجور في مصر وغانا (1970-1989) إعداد: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاهرة، 1990.

يشك في أن عامل الدورية لا يقوم بأداء واجباته ، كل فرصة لتوبيخه هو وعامل الدورية الخمسة الآخرين الذين يعملون تحت إشرافه .

• • •

وعامل الدورية الكورى هو مزارع من إحدى القرى التي تخدمها الزراعة . وهو يشرف على بوابات التربة بعض الوقت لمدة سنة أشهر خلال العام . ويعرف عامل الدورية الذي يختاره زعيم قرية ، إن أجره اليومي يعتمد على إعادة ترشيح زعيم له . ويشرف عليه مشرف واحد من نفس الوحدة المحلية ولكنه يعمل في جزء آخر من منطقة تسمين الأراضي الزراعية . ويحضر المشرف فجأة مرة أو مرتين أسبوعيا دون إذار لتناول الغداء ، ولكن يرى ما إذا كانت لدى عامل الدورية أية مشكلات .

• • •

ولعمال الدورية في الري أهمية حاسمة لأداء شبكات الري بالترفع في كلا البلدين . فخلال تقديم لصفوف الترع ، يقومون بفتح بوابات المياه وغلقها ، وتحويل تدفق المياه إلى المناطق التي تكون في أمس الحاجة إليها . وطبيعة الوظيفة تجعل من المنسحب عمليا رصد الأداء بأية طريقة مباشرة وموضوعية . ولكن تهرب عامل الدورية من مسؤولياته ويساهم قد تكون لهما عواقب خطيرة على المحصول المحلي . وقد حقق النجنان الكورى والهندي في جهود المتابعة نتائج مختلفة تماما . فالموظف المدني الكورى يعمل في ظل عدد من الضوابط والموازنات ، وهو ما يفكر إليه في حالة نظيره الهندي ، مما يؤدي لضبط أية رغبة للتهرب من المسؤوليات . وكجزء من شبكة الزراعة المحلية ، يعتبر موظف الدورية الكورى مسئولاً بصفة مباشرة أمام رئيسه وأقرانه . فإذا ما انحرف ، فإن أسرته وأصدقائه سيعلنون ، وسيقتدوا بوظيفته . كما يردعه عن التهرب من المسئولية ذلك النمط العشوائي للمتابعة وريغبته في تحقيق آمال زملائه . وعلى الجانب الآخر ، ليست هناك روادع تحول دون تهرب العامل الهندي من واجباته ، ونظرا لأنه هو نفسه ليس مزارعا ، فانه يعمل من أجل مجتمع ليس مجتمعه ، ولا يتم فصله إلا بسبب تجاوزات خطيرة . وفضلا عن هذا ، فإن علاقاته المتدلية مع المشرف عليه تشجعه على التمارض تهربا من العمل .

ولهذا ، فإن عدد موظفي الخدمة المدنية ورواتبهم ، ليست هي المتغيرات الوحيدة التي تؤثر في نوعية الخدمات العامة . فالأمر يتطلب أيضا ضمان اختيار الحكومات للأشخاص الملائمين ، ومكافأتهم على العمل الدؤوب ، وإخضاعهم للمساءلة بصورة كاملة عن أعمالهم ، وإخضاع نوعية عمل موظف الخدمة المدنية لنظم السوق كلما أمكن ذلك .

والجمع بين الرواتب الجيدة ، والإجراءات الموضوعية المستندة إلى الجدارة في الاختيار ، مثل نظام اختبارات القبول ومقابلات المتقدمين للوظائف طريقة لضمان أن تجذب الخدمة المدنية أفضل الموظفين . وقد حققت الهند أداء جيدا في هذا الصدد . إذ تقوم لجان الخدمة العامة على النطاق الوطني وعلى مستوى الولايات بتعيين خريجي الجامعة في درجات الموظفين ، بأن تجري المقابلات للمرشحين المتقدمين وتضمن الاختبارات لسلطات الحكومية المختلفة . وعلى الرغم من أن عدد المتقدمين الكبير يعني أن بعض المقابلات يستغرق أقل من 5 دقائق ، فإن الاختبار والمقابلة يضيفان عنصر الاستناد للجدارة في عملية التوظيف .

كما يقتضى الأمر مكافأة العاملين بالقطاع العام على إنجازاتهم وإخضاعهم للمساءلة عن أوجه إغفالهم . وهناك وسيلة قرية لحفز المشتغلين بالقطاع العام تنطوي على الترابط بين الترقية والأداء . وتتعارض هذه الطريقة بصورة مباشرة مع تراث عمليات الترقية بجهاز الخدمة المدنية والتي لا ترتبط بالجدارة . والخدمة المدنية في الهند مثال على ذلك . فالترقية داخل كادر الموظفين الحكوميين تستند إلى الأقدمية فحسب . ويتم تعيين الموظفين في شكل مجموعات ، وتتحدد الأقدمية داخل كل مجموعة بالدرجة التي تمنحها لجنة الخدمة العامة على أساس الاختبار والمقابلة المتقدمين . ويحمل الموظفون درجة الأقدمية هذه خلال بقية حياتهم المهنية ، ومن النادر أن تتم ترقية موظف خارج هذا النظام .

وقد قامت البيروقراطيات في بلدان شرق آسيا الناجحة بإدخال الجدارة كأساس لتحديد الترقية ، والترابط بين الحوافز على الأداء الفردي وبين التشجيع على عمل الفريق . وتستند ترقية الموظفين في الخدمة المدنية الكورية إلى صيغة تضفي وزنا على كل من طول مدة

السياسة وإصلاحات العمالة العامة

تدرك بلدان كثيرة الحاجة إلى إصلاح العمالة العامة . ولكن غالبا ما تمنع الحكومات في الاضطلاع بتغييرات هامة . وتعارض الحكومات الإصلاحات التي تنطوي على التخلص من الموظفين اللزائدين عن الحاجة بالقطاع العام وضغط الأجور ، على أساس أنها ليست ممكنة من الوجهة السياسية ، نظرا لأن العمال الأدنى مستوى هم عادة الخاسرون الرئيسيون . كما يحاج بعض الحكومات بأنه نظرا لأن عمال للقطاع العام غير المهرة يشكلون الكتلة الأساسية التي تدعم النظام ، فإن معيشتهم ستكون لها تكلفة سياسية كبيرة . وهناك عدة أمثلة على المعارضة السياسية لإصلاح جهاز الخدمة المدنية . فعلى سبيل المثال ، قوبلت الجهود الرامية إلى تخفيض حجم جهاز الخدمة المدنية البرازيلي بمعارضة هائلة وحالت دون المضي فيها الضمانات الدستورية لحقوق الموظفين . كما عارض اتحاد موظفي الخدمة المدنية القوى في جامايكا بنجاح عملية إعادة هيكلة الرواتب والتي كانت ستكافئ المستويات العليا على حساب للمستويات الدنيا .

يبد أنه كانت هناك في حالات كثيرة مغالاة في المخاطر التي تعرض لها نظم الحكم التي تضطلع بإصلاحات في هيكل الرواتب والتوظيف . فقد خفضت الأرجنتين ، وغانا ، وغينيا حجم العمالة العامة بنسب تتراوح بين ١٦ و ٢٣ في المائة دون ممارسة سياسية كبيرة ، أو زعزعة لاستقرار نظام الحكم ، أو وقوع ثوران اجتماعي . فما السبب في أن الإصلاح لا يبقى سوى قليل من المعارضة على نحو مفير للدهشة ؟ ثمة سبب هو أن الأجور والمزايا المتاحة للعمالة العامة قد انخفضت بالفعل بصورة هائلة في البلدان التي كانت في حاجة ماسة إلى الإصلاح . وكلما قلت قيمة الوظيفة ، قلت المعارضة للتخفيض . فتكاليف التصحيح كان قد تم تحملها إلى حد كبير بالفعل . وهكذا ، فتحتي المبالغ المتواضعة التي تدفع عند الفصل عن العمل قد تكون كافية للتعويض للقيام بعمليات ضخمة لتخفيض العمالة . وبالإضافة إلى هذا ، فإن الأدلة تشير إلى أن الأعداد الكبيرة من العمال غير المهرة الذين يشغلون الدرجات الدنيا في جهاز الخدمة المدنية ، والذين لا حول لهم ولا قوة نسبيا ، هم الهدف المعتاد لإصلاحات الخدمة المدنية . والمعاملون بالقطاع العام في معظم البلدان غير

الخدمة والجدارة الفردية . والحكم على الجدارة ذاتي في جزء منه وموضوعي في جزء منه ، ويشتمل على درجات للاختبارات التي تتم في الدورات التدريبية ، وعلى تقييم المشرفين للأداء وعلى سجلات المكافآت نتيجة الأداء الوظيفي المتميز أو الخدمات العامة الأخرى . وبالإضافة إلى هذا ، تستخدم الجمعيات العامة ، واجتماعات المجموعات ، والرياضة ، والمسابقات فيما بين الوحدات لتقوية عمل الفريق . ومن شأن هذه الأعمال تقوية إحساس كل وحدة إدارية كمجموعة .

وقد كان من الصعب تقليديا وضع نظم الترقيّة المستندة إلى الجدارة في القطاع العام ، لأن المحدين لا يمكنهم أن يقيسوا بموضوعية أداء الأفراد أو الجماعات التي تقدم الخدمات العامة والتي لا يوجد لها مقياس من حيث القيمة السوقية . وتحقيق اللامركزية في بعض الأنشطة العامة وتشجيع القطاع العام على توفير السلع العامة ، أحد الحلول لذلك . وليس في الإمكان توفير جميع السلع العامة بهذه الطريقة ، ولكن من الأهمية بمكان غالبا إخضاع موظفي الخدمة المدنية لشكل من انضباط السوق . وتوفر إصلاحات نظام التعليم الشبلي مثلا على ذلك . فقد تم تحويل ملكية المدارس العامة أولا إلى البلديات ، والتي منحت مسؤولية كاملة عن إدارتها وعن دفع رواتب المدرسين . وأدت اللامركزية إلى إخضاع موظفي الخدمة المدنية للمساءلة بصفة مباشرة أمام السكان الذين يقومون على خدمتهم ، وبعد ذلك ، تم إصلاح دعم الحكومة المركزية للمدارس العامة والمدارس الخاصة ، المدعومة ، حيث أصبحت قيمة الدعم تستند إلى عدد الطلاب المسجلين ، وعن طريق رفع المنفوعات عن كل طالب بنسبة ١٠ في المائة عما قبل الإصلاح ، كفلت الحكومة قدرة المدارس الخاصة على تقديم التعليم السجاني ، وفترة المدارس العامة على التنافس من أجل الحصول على تمول من الحكومة المركزية . ومن ثم أصبح من السهولة بمكان عندئذ متابعة ميعرى المدارس والمدرسين ، الذين ظلوا موظفين حكوميين ، واجتذبت المدارس التي تم تحسينها المزيد من الطلاب والمزيد من الأموال الحكومية . يبد أن برنامج الإصلاح هذا فرضته حكومة عسكرية استنادا إلى سياسات لتقم العمال ، ومن ثم ، فقد انطوى تنفيذه على تكلفة اجتماعية مرتفعة .

منظمين بصورة كافية تمكنهم من القيام بمعارضة مجدية
لعمليات التخفيض المقترحة .

وتتجنب بعض الحكومات إصلاح الخدمة للمدنية خوفا
من إحداث اضطراب في نظام رعايتها لأنصارها الذى
يعتبر في بعض الأحيان لازما لبقائها السياسى . وعادة
ما يرتبط تنظيم البيروقراطيات وعملها ارتباطا وثيقا بترليد
وتوزيع المزايا الاقتصادية المطلوبة لبقاء النخبة في
السلطة . وغالبا ما تعتمد الحكومات على الموارد التي
تسيطر عليها في جهاز الخدمة المدنية لتفقيت المعارضة
وإقامة رابطة فيما بين الحاكم وأنصاره توفر له الدعم .
وتتظر هذه الحكومات إلى إصلاحات الخدمة المدنية

بوصفها تهديدا خطيرا لها .

• • •
وطبقت حكومات كثيرة تدرك أن زيادة التعرض
للمنافسة الدولية تتطلب بيروقراطيات مرنة وذات أداء
جيد . ولكي تصبح الحكومات رب عمل فعال وتضمن
خدمات عامة ذات نوعية مرتفعة ، فإن الأمر يقتضى
إصلاح سياساتها للرواتب والتوظيف والترقية واستخدام
القطاع الخاص بصورة أكبر في تقديم الخدمات . ولكن
تنفيذ هذه الإصلاحات ، والذي غالبا ما ينطوى على
تخفيض حجم قوة العمل بالقطاع العام ، أمر صعب لأن
الاحتياجات السياسية والاقتصادية غالبا ما تتعارض .
ويطلب النجاح درجة مرتفعة من الالتزام السياسى .

الباب الرابع

كيف يمكن لخيارات السياسة أن تساعد العمال في فترات التغيرات الكبرى ؟

غالبا ما يتسبب التصحيح الهيكلي والانتقال من التخطيط المركزي في تغيرات مؤلمة للعمال ولأسرهم . ولكن هل يرجع الألم الذي يتحملونه للتصميم الخاطئ لسياسة الإصلاح أو لإخفاق استراتيجية التنمية الفاشلة التي يسعى الإصلاح لاجتثاثها حاليا ؟ هل يعاني العمال من عبء غير متناسب لتكاليف التصحيح ؟ سنبحث هذه الأسئلة في هذا الجزء من التقرير . ويستقصى الفصل الخامس عشر أوجه التشابه والاختلاف في عمليات التصحيح الصعبة التي تمر بها الآن بلدان كثيرة ، وما الذي آل إليه حال العمال في كل حالة . ويحلل الفصل السادس عشر مسألة من الذي يكسب ومن يخسر خلال هذه المراحل من الثوران الاقتصادي . كما ينظر الفصل السابع عشر في قائمة من خيارات الاقتصاد الجزئي التي يمكنها التعجيل بالتحول وتسهيل أثره على العمال على حد سواء .

أنماط الإصلاح

مماثلة ، من الصعب ، إصدار أحكام عامة بشأن تأثيرها على العمال وعلى استجابة السياسة الملائمة . ولكن تجربة العقد الماضي توضح أن العمال يعانون بدرجة أكبر حينما تتأخر عمليات الإصلاح الضرورية أو يتم إجهادها ، وأن استعادة النمو المستدام هي مفتاح التحول الناجح ، وأن لمساندة الحكومة دوراً مهماً تلعبه في تسهيل انتقال العمال وتأهيلهم للنجاح في الظروف الجديدة .

ويضع هذا الفصل تصنيفاً تفصيلياً لعمليات التحول الاقتصادي ، كما يلقي الضوء على نتائج كل نوع على سوق العمل . ويركز بعد ذلك على الكيفية التي يؤثر بها اختلاف الظروف في البداية على استراتيجية الإصلاح العامة وعلى دور السياسة على مستوى الاقتصاد الكلي .

سمات الإصلاح الرئيسية

لا تماثل تجربة بلد في إدارة عملية التحول بصورة تامة تجربة أي بلد آخر ، فكل تجربة تغطى على مزيج معين من عمليات التنشيط على مستوى الاقتصاد الكلي ، وتحديث التجارة والأسواق الداخلية والإصلاح المؤسسي . والمكونات الأخرى ، التحديث والإصلاح ، جزء لا يتجزأ من التحول الاستراتيجي نحو مزيد من التكامل العالمي وتقليص دور الدولة . والمكونات الثلاثة جميعها تأثيرها على عنصر العمل . ونميز هنا بين أنماط أربعة يجري بها التحول في البلدان المختلفة : ويلخص الجدول ١٥ - ١ كيف تختلف هذه الأتمام بالنسبة لكل من أبعاد الإصلاح الثلاثة :

□ النمط الصناعي لما بعد الاشتراكية . وهو الوضع النموذجي في الاقتصادات الصناعية التي كانت مخططة مركزياً من قبل ، وتتسم هذه التحولات بإجراء إصلاحات مؤسسية جزئية ، وبحث انخفاضات ضخمة في الناتج المحلي الإجمالي ، وإعادة توزيع كبير لمنصر العمل عبر القطاعات ، وابتمادا عن الدولة واتجاهاً نحو القطاع الخاص . ويكبد نحو ١٩٥ مليون عامل في هذه الاقتصادات آثار عملية الانتقال هذه .

تفترت حدود محيط الاقتصاد العالمي تغيراً جذرياً عبر السنوات القليلة الماضية ، مع شروع سلسلة كاملة من البلدان في إجراء عمليات تحول مثيرة . وقد تأثرت بذلك كافة أقاليم العالم تقريباً : أمريكا للاتينية والشرق الأوسط ، كرد فعل لأزمة الديون وصدمات أسعار النفط ؛ والصين وفيت نام ، مع اضطلعهما بإصلاحات سوقية ؛ وأفريقيا جنوب الصحراء ، مع نضال القارة لاستعادة النمو ؛ وأوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي السابق ، مع قيامها بلحملة الانتقال إلى اقتصاد السوق .

وينطوي معظم عمليات التحول هذه على الانتقال من استراتيجية فاشلة للتنمية إلى استراتيجية جديدة . وغالبا ما يتم ذلك في سياق أزمة ما : كرد فعل لصدمات خارجية كما حدث في أمريكا للاتينية بعد أزمة الديون وفي أفريقيا جنوب الصحراء في أعقاب هبوط أسعار السلع ، أو لاتخاذ عام في النظام السابق ، كما حدث في الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل . ولكن الصدمات العالمية تلقي الضوء عادة على مشكلات النمو القابض وتوضح أوجه عدم الاتساق الداخلية في النظام القائم .

ولأما كان السبب ، فإن انهيار استراتيجية للتنمية ودفع البلدان إلى الاضطرار بالإصلاح . ويقاوم بعض البلدان ، مثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، ذلك ويحاول الإبقاء على الاستراتيجية القديمة لأطول فترة ممكنة . والبعض الآخر ، مثل نيجيريا وغزويلا ، يتجمد لفترة ما فيما بين الاستراتيجيات المختلفة . ولكن مزيداً من البلدان تمتد من بولندا إلى شيلي ، يجعل من للحاجة إلى التغيير هدفه الأول ، ويقوم بعملية تصحيح سريعة لمواجهة الحقائق الجديدة ويتحول إلى ممارسات إتمامية جديدة . وعادة ما ينطوي هذا التحول على حدوث اضطرابات وربما على تكاليف مرتفعة للتصحيح ولكنه إذا ما نجح ، فإنه يقود الاقتصاد إلى مسار نمو أسرع .

وتجعل تلك التشكيلة الراضعة من أسباب التغيير واختلاف نقاط البدء في البلدان التي تواجه صدمات

تتميز أنماط الإصلاح تبعاً لاختلاف ما تركز عليه .

جدول ١٥ . سمات أنماط الإصلاح الأربع الرئيسية

النمط	التثبيت	التحرير	نطاق الإصلاح	الإصلاح المؤسسي
الصناعي فيما بعد الاندراكية	كبير	كبير	كبير	كبير
أمريكا اللاتينية	معتدل إلى كبير	معتدل	معتدل إلى كبير	معتدل
أفريقيا جنوب الصحراء	صغير إلى معتدل	معتدل إلى كبير	معتدل إلى كبير	معتدل إلى كبير
الآسيوية الزراعية	صغير	معتدل إلى كبير	معتدل إلى كبير	معتدل إلى كبير

تأثير الإصلاح على سوق العمل

يلعب سوق العمل دوراً مهماً في تحديد مدى نجاح التصحيح والإصلاح وقوة تأثيرهما على مستويات المعيشة . ولقد قلّ الأجور الحقيقية إزاء الانخفاضات التي تحدث على مستوى الاقتصاد في الطلب على العمل ، والسهولة التي يتمتع بها إعادة توزيع العمل من القطاعات الأخذة في الانهيار ، مما تأثر كبير على رفاهة السكان المشغولين خلال عملية الانتقال . وللأنماط المختلفة لخصائص فرص التوظيف وانخفاض الأجور الحقيقية ، وزيادة البطالة نتائج ضمنية مختلفة على توزيع الدخل ورفاهة السكان .

الأجور الحقيقية والبطالة

يتضمن معظم عمليات التصحيح انخفاضاً في الطلب الكلي على العمل نتيجة للهبوط الاقتصادي الكلي والإصلاح المؤسسي . ويتطلب التصحيح لمواجهة هذا الانخفاض في الطلب على العمل عادة تخفيضاً في الأجور الحقيقية . وقد شهد كثير من البلدان التي مرت بعملية تصحيح حادة على مستوى الاقتصاد الكلي في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء تقلبات هائلة في الأجور الحقيقية ، والتي انخفضت في أدنى مستوياتها إلى ٣٠ في المائة من مستويات الذروة التي كانت قد بلغت - وهو انخفاض يفوق بكثير انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (الجدول ١٥ - ٢) . وقد انخفضت الأجور الحقيقية لأن الزيادة في الأجور الاسمية كانت تقتصر عادة عن ملاحقة التضخم . بيد أنه في جميع حالات التصحيح الناجحة ،

نمط أمريكا اللاتينية . تجمع عمليات التحول هذه بين التثبيت والتحرير الكبير ، وخاصة في مجال التجارة . وهي تتركز بإعادة توزيع معتدلة لعنصر العمل ، وبعض الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي . ويتسق هذا النمط مع تجارب معظم بلدان أمريكا اللاتينية ، ولكنه يتسق أيضاً مع تجارب بعض الاقتصادات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، والفلبين . ويتأثر بهذا نحو ١٥٥ مليون عامل في تلك الأقاليم .

نمط أفريقيا جنوب الصحراء . عادة ما يسبق هبوط اقتصادي كلي ، الإصلاح في أحداث التصحيح هذه ، التي تنتم بإعادة هيكلة عميقة داخل قطاع حديث صغير وباستجابة ضعيفة نسبياً في مجال العرض بالريف (بسبب البنية الأساسية الضعيفة وصعور التمييز الممنعة في السياسة) . وهناك ما يقرب من ٧٠ مليون عامل في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء يكافحون ويكابدون آثار التصحيح .

النمط الزراعي الآسيوي . تتصف عمليات الانتقال هذه في الاقتصادات التي تنتم بانها اقتصادات زراعية في النحل الأول . بنمو مطرد في الناتج المحلي الإجمالي ، وإجراء بعض الإصلاح المؤسسي ، وأيضاً بإعادة توزيع يحتمل أن تكون كبيرة (على مر الزمن) لعنصر العمل . وهذا هو النمط السائد في الصين ، والهند ، وفيت نام . ويعيش ما يزيد قليلاً عن مليار عامل ، أي أكثر من ثلث قوة العمل في العالم ، في الاقتصادات الزراعية الآسيوية .

عند إصلاح الاقتصادات في أمريكا اللاتينية والبريما ، غالباً ما تمخضت الأجور الحقيقية بصورة حادة ثم انتعشت . بينما كانت البطالة معتدلة في الأقطاب .

الجدول ٢٠١٥ : الأجور الحقيقية والبطالة في أربع بلدان تجري عمليات الإصلاح في أمريكا اللاتينية والبريما

البلد	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الأجور الحقيقية (رسم نقدي)	١٩٩,٤	٢٠٠,٠	١٩٩,٤	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠
بوليفيا	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
البيرو	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المكسيك	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
البرازيل	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
معدل البطالة (نسبة مئوية)	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
بوليفيا	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
البيرو	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
المكسيك	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
البرازيل	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠

١٠٠ في المئة من سنة ١٩٩٠ في السنة الأولى تصحيح
(١) رقم نقدي نسبي
المصدر : تقديرات مؤلفي البنك الدولي .

تظهر الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال تشكيلة متنوعة من أنماط تصحيح سوق العمل .

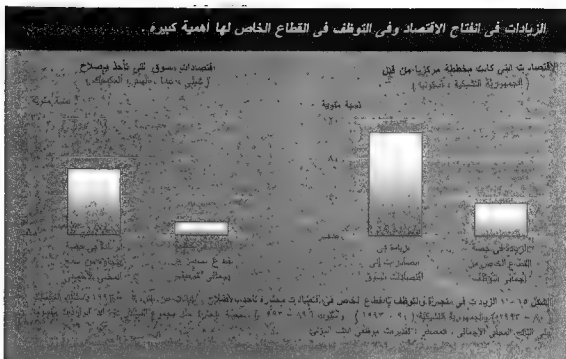
الجدول ٣ - ١٥ : الأجور الحقيقية والبطالة في خمسة بلدان كانت مخططة مركزياً من قبل

الاقتصاد	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الأجور الحقيقية (رسم نقدي)	١٩٩,٤	٢٠٠,٠	١٩٩,٤	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠
الصين	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الهند	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
إندونيسيا	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
روسيا	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
معدل البطالة (نسبة مئوية)	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
الصين	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
الهند	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
إندونيسيا	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
روسيا	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠

١٠٠ في المئة من سنة ١٩٩٠ في السنة الأولى تصحيح
(١) رقم نقدي نسبي
المصدر : تقديرات مؤلفي البنك الدولي .

معتدلة - ربما باستثناء بوليفيا . وفي عدد قليل من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء ، كانت التقلبات في الأجور الحقيقية أقل حدة ، وشيلى مثال لذلك ، حيث كانت الانخفاضات الأجور معتدلة بسبب السياسات مؤسسية مثل ربط الأجور بالأسعار ، وأن كان الثمن هو زيادة البطالة . وتندرج أنماط تصحيح الأجور والمعملة بين البلدان التي كانت مخططة من قبل ضمن مجموعتين متميزتين . فقد

لتمتعت الأجور ، عندما أدت عمليات التصحيح على مستوى الاقتصاد الكلى إلى كبح جماح التضخم ، وأن لم تصل في بعض الأحيان إلى مستوياتها السابقة . ويشاهد هذا النمط في بوليفيا ، وغانا ، والمكسيك ضمن بلدان أخرى . وتؤدي الانخفاضات الكبيرة في الأجور الحقيقية عادة إلى تقليل الحاجة إلى إجراء تخفيضات مطلقة في المعملة ، وفي هذه الأثناء ظلت البطالة في تلك البلدان



لمستويات الأجور ليست هي الأمر المهم هنا ، وإنما ما إذا كان بوسع سوق العمل أن ترمل الإشارات التي تجتنب العمل إلى تلك الأسواق التي يكون الطلب فيها مرتفعاً . وتقوم سوق العمل بهذه المهمة أساساً من خلال ما يحدث من تغيرات في الأجور النسبية ، إذ ترتفع الأجور في القطاعات الآخذة في التوسع بالنسبة إلى الأجور في القطاعات الآخذة في الانكماش . وتشجع الزيادة المؤقتة في فوارق الأجور على تدفق عنصر العمل بعيداً عن الوظائف غير القادرة على البقاء تجاه القطاعات الآخذة في النمو . وكلما تسارع تدفق العمل نحو القطاعات الآخذة في النمو تسارع التصحيح المرغوب في الناتج القومي . وإذا تباطأ هذا التدفق - لعدم تغير الأجور النسبية ، أو لارتفاع تكاليف التصحيح ، أو لأن الوظائف التدمية تصبح غير قادرة على البقاء قبل خلق وظائف جديدة - فربما يشهد الاقتصاد انخفاضات انتقالية أكبر في العملة وارتفاعات موازية في البطالة .

أظهرت الصين وفيت نام اللتان تحملتا الانتقال إلى السوق دون التعرض لهبوط اقتصادي كلي ، نموا مطردا بصورة واضحة في الأجور الحقيقية وبطالة لا تذكر . ومن ناحية أخرى عانت الاقتصادات الصناعية في مرحلة ما بعد الاشتراكية ، في بلدان مثل لاتفيا ، وبولندا ، وروسيا جميعها من مزيج من الانخفاضات الحادة في الأجور الحقيقية والانخفاضات في العمالة (الجدول ١٥ - ٣) . وفي بولندا ، كانت انخفاضات الأجور أقل قسوة ، وكان ارتفاع البطالة أكثر حدة ، في حين انخفضت الأجور الحقيقية في روسيا بدرجة أكبر ، ولكن البطالة الصريحة ظلت منخفضة . وتعكس هذه الاختلافات كلا من تأثير العوامل المؤسسية ، مثل مستوى إعانات البطالة ، والخيارات المتاحة للشركات والمشتغلين بشأن الإبقاء على فرص العمل مقابل خفض عدد المباحات التي يعملها كل عامل .

الأجور النسبية وإعادة توزيع عنصر العمل

تطوى جميع عمليات التحول على إعادة تخصيص عنصر العمل ، من الوظائف غير القادرة على البقاء إلى القطاعات والأنشطة الأعلى إنتاجية . والاستجابة الكلية

وهناك مؤثران لتأثير ذلك على عنصر العمل هما التغير الكلي في انتاج الاقتصاد (بالنسبة للاقتصادات المخططة مركزيا ، في الانفتاح على التجارة مع اقتصادات

ممكناً لأن قطاع الدولة غير الكفء كان يمثل حصة صغيرة نسبياً من الاقتصاد . ونظراً لأن الصين كان بها قطاع زراعى غير رسمى أكبر كثيراً مما فى روسيا ذات التصنيع الكثيف (الشكل ١٥ - ٢) فقد عانت درجة أقل من سوء تخصيص الموارد .

وقد عرقلت هذه الظروف المختلفة التى كانت سائدة فى البداية مسار التحول والخيارات الاستراتيجية المتاحة لصانعى السياسة على حد سواء . فقد أعطت امكانات العرض الرافى الكبيرة فى الصين دفعة أولية قوية للنمو ولخلق فرص التوظيف فى القطاع غير التابع للدولة ، وسمحت للحكومة بأن تنهض نهجا تدريجياً لإزالة إصلاح مؤسسات الدولة غير الكفوءة . وكان على بلدان وسط وشرقى أوروبا والاتحاد السوفياتى السابق التفكير إلى مثل إمكانيات العرض هذه ، أن تصلح قطاعاتها التابعة للدولة وإن تقبل إلغاء العمالة الحكومية ، بدلاً من تأجيل عمليات الإصلاح على النحو الذى فعلته الصين . وكافترض عام ، فإن الظروف المساعدة فى البداية تكون أكثر مواتية حينما يتم العمل ورأس المال بقدرة مرتفعة على الانتقال ، وحينما توجد قطاعات قادرة على البقاء ولديها إمكانيات قوية لزيادة العرض . وقد تطلبت البلدان التى كانت تضم قطاعاً خاصاً رسمياً متقدماً ومستوى معتدلاً من الحماية فحسب ، قدراً من إعادة التخصيص القطاعى لعنصر للعمل ، أقل مما تطلبت الاقتصادات التى كانت مخططة مركزياً من قبل . وعلى النقيض من هذا ، فإن إعادة تخصيص عنصر العمل على نطاق واسع مطلوبة فى بلدان وسط وشرقى أوروبا والاتحاد السوفياتى السابق . وكان سوء تخصيص العمل قليلاً فى كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ، ولكنها عانت ضعف استجابات الناتج فى الأجل القصير بسبب عدم كفاية البنية الأساسية والدعم المؤسسى واستمرار تحيز السياسة ضد الزراعة .

دور السياسة

كذلك يمكن لاختيار السياسات وتوقيتها أن يؤثر تأثيراً كبيراً على سرعة انتقال العمال ورفاهيتهم . ويمثل الشاغل الأساسى فى إدارة الإصلاح الهيكلى فى كيفية تسهيل تدفق العمال من الوظائف غير المنتجة على البقاء إلى الوظائف الجديدة ، دون زيادة تكاليف التصحيح فى

الأجل القصير . وتتطوى خيارات السياسة على عدة أبعاد .

أول خيارات السياسة هو متى يبدأ التصحيح . فى بعض الأحيان يكون هناك مجال لحرية التقدير : فقد كان بوسع بيزو بدء الإصلاح فى منتصف الثمانينات ، ولكنها اختارت التأجيل - نظير تكلفة مرتفعة من حيث زيادة الفقر . ولكن من الأفضل بصفة عامة التصدى للإصلاح بمجرد أن تتوافر الثقة بالترام الحكومية . فإذا انتظر صانعو السياسة حتى ينهار الاقتصاد ، فإن يتوافر لهم سوى عدد قليل من الخيارات وربما يواجهون انتقالاً أكثر إبلاماً . بيد أن التصدى للإصلاح قبل أن ترسخ الحكومة التزامها ومصادقيها ، قد يحدث رد فعل سلبي ويؤدى لانكسار قضية الإصلاح ، مع عواقب وخيمة بالنسبة للنمو ، على نحو يوضح من تجربة كوت ديوار فى الثمانينات .

وثانياً ، يتعين على صانعى السياسة أن يقرروا سرعة الإصلاح . فهل يكون الإصلاح تدريجياً ، مع إلغاء بطيء للوظائف غير المنتجة على البقاء ؟ أم يكون سريعاً ، حتى مع المخاطرة بالتشجيع على حدوث انخفاض حاد فى البداية فى العمالة الكلية ؟ إن الوضع الأمثل من منظور العمل هو ألا يتم التخلص من وظائف إلا حينما تخلق وظائف جديدة ، ومن ثم يتم التقليل لأدنى حد من الطلب الاجمالى على العمل . وقد استخدمت هذه الاستراتيجية بلدان مثل الصين والهند ، والتي اختارت حماية الوظائف غير القادرة على البقاء ولتجنب المصاعب الاجتماعية والسياسية ، حتى على الرغم من أنه سيتعين فى مرحلة ما ، التصدى لعدم كفاءة القطاع المتمتع بالحماية . بيد أنه نادراً ما يكون النهج التدريجى خياراً متاحاً أمام معظم البلدان . فمعظم الاقتصادات يبدأ الإصلاح فى خضم أزمة اقتصادية فى ظل تضخم متسارع وعجز بالمصائب الجارى لا يمكن الاستمرار فى تحمله . ومن ثم ، يصبح التصدى للتثبيت والتحرير فى آن واحد هو الخيار الوحيد . ولا ينجح للتثبيت السريع إلا إذا حظت نية الحكومة المعلنة بالتصدى للتضخم على نحو حاسم بالتصديق . ويتطلب هذا فى معظم الأحوال خفضاً سريعاً للتضخم من أجل إرساء المصادقية ، وهو ما يستبعد النهج التدريجى . فكلما ازدادت جرأة حزمة الإصلاح وشروطيتها وازدادت مصادقية نوايا الحكومة ، ازداد وضوح التغيير فى توقعات الناس وسلوكهم .

الاجمالى خلال الجزء الأكبر من العقد . وعلى النقيض من ذلك ، اقترن التحرير فى غانا بعمليات تخفيض كبيرة متعددة فى قيمة السبدى وتصحيح فى السياسات على مستوى الاقتصاد الكلى من أجل خفض التضخم . وكانت النتيجة انخفاضاً حقيقياً فى قيمة العملة ، الأمر الذى وفر دافعا كبيرا لنمو الصادرات وخفف من تأثير خفض الحماية على القطاع المنافس للواردات .

وثمة بعد خامس لصياغة السياسة يتعلق بالاقتصاد الميسمى للإصلاح . فالتجربة تظهر أن العامل الرئيسى للتصحيح الناجح هو الالتزام المتمس بالمصادقية بالتحول عن مسار التنمية القديم المسمى إلى توازن جديد موات للنمو . وينبئى للحكومات أن تكتسب هذه المصادقية ، لا عن طريق ترديد نصائح ومشورات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وإنما اتباع نهج منسق إزاء الإصلاح .

وينتطلب برنامج الإصلاح القابل للاستدامة ، الذى يحظى بالمصادقية أن ترى الحكومة ، ورأس المال ، والعمل أن هناك مصلحة مشتركة بينهم . واللوز بتأييد العمال المنظمين أمر حاسم ، وخاصة أن لم تكن الاحتادات للعمالية ، كما هو الحال أحيانا ، تمثل سوى ذلك الجزء من قوة العمل الذى كان يحظى بامتيازات نسبية قبل الانتقال وربما تكون له مصالح راسخة فى عرقلة الإصلاح . وقد يساعد جعل المكاسب طويلة الأجل من عملية الإصلاح واضحة على خلق تأييد للتغيير ، وهو ما تستطيعه أيضا الآليات التى تنطوى على الالتزام المسبق من جانب الحكومة باتتباع مسار الإصلاحات ومنعها من أن تخلف وعودها . وقد ساعدت الموائيق الاجتماعية الشاملة فى اسرائيل والمكسيك خلال الثمانينات على اكتساب التأييد للمريض للإصلاح . ويمكن لمثل هذه الموائيق أن تلعب أيضا دورا هاما فى جنوب أفريقيا فى التسعينات . ويمكن للموائيق الاجتماعية أن توفر وسيلة للعمال ، وأرباب الأعمال ، والحكومات للوصول إلى قدر من توافق الآراء بشأن حزمة الإصلاح ككل ، وبشأن عمليات المفاضلة التى تنطوى عليها . ويمكن أن تساعد أيضا على التخلص من التصور الذاتى للعلاقة بين الأسعار والأجور الاسمية . ولكن توجد للموائيق الاجتماعية جوانب سلبية . وهناك بصفة خاصة تمارض بين عمليات تصحيح الأجور المنسقة

أما البعد الثالث فى تصميم السياسة فينصل بتتابع عمليات الإصلاح . فثمة درس مهم من كل من محاولات الإصلاح الفاشلة والناجحة فى أفريقيا جنوب الصحراء وفى أمريكا اللاتينية مؤداه أن الحكومات ينبغى أن تأخذ فى الحسبان الاعتماد المتبادل للموائيق فى عملية الانتقال ومرعات التصحيح المختلفة التى تأخذ بها . فالإصلاح ينبغى ألا يتوقف عند أسواق السلع ورأس المال ويصفا خاصة لأن تصحيح سوق العمل أبداً بصورة دائمة تقريبا من تصحيح أسواق السلع ورأس المال على أية حال . وغالبا ما يكون إصلاح سوق العمل هو العنصر المفقود الذى قد يعرقل العملية ، حيث أن الاستجابة الراكدة لسوق العمل تترك الاقتصاد الذى تم إصلاحه جزئيا عرضة للصددمات خلال مرحلة الانتقال . ويوضح انهيار البرنامج الشيلى فى عام ١٩٨٢ هذه النقطة . فبحلول عام ١٩٨٠ كانت شيلى قد حررت كلا من أسواقها الخارجية والمالية ، ولكنها لم تقم إلا بإصلاح جزئى لسوق العمل وتركت آليات مقايمة الأجور دون تعديل . وقد أدى حدوث زيادة مفاجئة فى نفقات رؤوس الأموال للدخل خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ إلى تقدير مغال فيه لقيمة البيزو ، فاقت منه مقايمة الأجور بالتضخم الماضى . وازداد ارتفاع قيمة البيزو بالمعدلات الحقيقية . وفى عام ١٩٨٢ انهارت للعملة ، حيث انخفضت بنسبة ٩٠ فى المائة تقريبا فى عام واحد فحسب ؛ وانكمش الناتج بنسبة ١٤ فى المائة ؛ وازداد معدل البطالة إلى ربع قوة العمل .

ومستوى سعر الصرف الحقيقى هو العنصر الرابع الحاسم فى تصميم السياسة ، وهو العنصر الذى تلقى عليه الضوء تجريبية شيلى فى عام ١٩٨٢ . فالمغالة الكبيرة فى تقدير قيمة العملة الحقيقية لباد ما قد تكون لها تأثيرات معاكسة كبيرة على صناعات السلع التى تدخل فى نطاق التبادل التجارى ، وقد تضعف استجابة الصادرات وخلق الوظائف الجديدة . وفى النهاية ، فإن المغالة فى تقدير القيمة الحقيقية للعملة يمكن أن تقوض عملية الإصلاح بكاملها . وقد حاولت كوت ديفوار فى منتصف الثمانينات إجراء التحرير مع الحفاظ على سعر صرف ثابت وعجز مالى كبير ؛ وكانت النتيجة هى حدوث ارتفاع حقيقى فى قيمة العملة ، وزيادة فى فاتورة اللواردات ، وأزمة فى ميزان المدفوعات . وانعكس التصحيح الفاشل فى ركود فى النمو وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى

بإجراء تغييرات رئيسية في استراتيجياتها الانمائية . وقد سملت سمات هذه التغييرات : التحول صوب السياسات ذات المنحى التصديري والأسواق المفتوحة ، وإعادة تقييم دور الدولة . وتفرض هذه التغييرات طويلة الأجل تحديات فريدة على تشغيل أسواق العمل . فهي تتطلب التعجيل بإعادة توزيع عنصر العمل من القطاعات غير القادرة على اللقاء إلى القطاعات الآخذة في التوسع . وهي تنطوي على التصدي للارتفاعات الحادة والانتقالية في الطلب على العمل في أنحاء البلد كله . ويتوقف مآل حال العمل خلال فترات التغيير الرئيسي هذه على الكيفية التي تقوم بها البلدان بالتصدي لهاتين المهمتين بنجاح . وعلى الرغم من أن الظروف السائدة في البداية لها أهمية كبيرة في تيسير عملية التصحيح ، فإن هذا ينطبق أيضا على خيارات السياسة بشأن توقيت الإصلاح ، ووتيرته ونتائجه .

التي تأتي بها المواثيق الاجتماعية وبين الحاجة القوية إلى مرونة الأجور النسبية وإعادة تخصيص عنصر العمل خلال عملية إعادة الهيكلة . ولحل هذا التعارض ، قد ترغب البلدان التي تحظى فيها النقابات بالقدرة على المساومة المركزية في التحرك سريعا نحو ترتيب لا مركزي بمجرد أن تحقق التثبيت . ففي مطلع عام ١٩٩٥ ، تحركت المكسيك في هذا الاتجاه - ربما بصورة متأخرة - عن طريق إنهاء اتفاقات الأجور المركزية ولصالح عمليات المساومة اللامركزية .

• • •

وعلى مدى العقدين الماضيين ، اضطلع كثير من البلدان النامية والبلدان التي كانت مخططة مركزيا من قبل ،

الفصل السادس عشر

الفائزون والخاسرون

سياسات التصحيح الهيكلي إلى حد مبالغ فيه بالتضخم وبالتوازن المالي ، وإلغاء اللوائح المقيدة للأسواق وتحريكها ، ولا تشغل كثيرا بالآثار المباشرة على العمال . ويشير استعراض الدلائل بصورة مؤكدة إلى أن العمال يعانون خلال التصحيح ربما على نحو أسوأ كثيرا من معاناة المجموعات الأخرى . ولكن هل هناك سياسات بديلة فعالة تتناسب مصالح العمال على نحو أفضل ؟ يبحث هذا الفصل توزيع أعباء الانتقال والادعاء بأن سياسات التصحيح لا تتناسب مصالح العمال على خير وجه .

التصحيح والعمال والفقراء

تنطوي عمليات التحول على إصلاحات هيكلية عميقة . فهي تخلق فرصاً جديدة تماماً كما تخلق مخاطر جديدة ، تولد بالضرورة فائزين وخاسرين . ولكن عند نقل العمال

يعاني العمال خلال الانتقال المؤلم من استراتيجيات انمائية فاشلة ، حتى وإن استفادوا من التغيير في الأجل الطويل . وربما يجد للقراء أنه من الصعب عليهم بصفة خاصة أن يواجهوا الانخفاضات في الأجور وفي فرص التوظيف التي تنزع إلى الحدوث خلال فترات الانتقال . وفي بعض الأحيان تتأثر النساء بشكل غير متناسب . وقد يكون الاحساس بالألم عميقا إذا اضطلع الانتقال بركود أو إذا استغرق تجديد النمو وقتاً أطول مما كان متوقعا .

هل تعتبر الأعباء التي تلقها برامج التثبيت والإصلاح على كامل العمال تكلفة حتمية ، أم إنها لنيل على عيب في تصميم البرنامج ؟ يحاج كثير من المراقبين - من المتحدثين باسم الاتحادات العمالية إلى بعض المنظمات الدولية وغير الحكومية - بأنه في اقتصادات السوق النامية والاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل على حد سواء ، تشمل

ومن المؤكد أن الفقر في أمريكا اللاتينية عانوا خلال الأزمة التي حدثت على مستوى الاقتصاد الكلي ، ولكن هذا يميز بصفة رئيسية إلى أخطاء السياسة الماضية لا إلى سياسات التصحيح ذاتها . إذ كان الفقر المتصاعد في البرازيل وبيرو في الثمانينيات يرجع إلى الافتقار إلى التصحيح والتدهور الاقتصادي . وتوجد في بعض بلدان أمريكا اللاتينية أدلة على أن عدم المساواة ارتفع خلال فترات الركود وانخفض في فترات الانتعاش (الشكل ١٦ - ١) ، ولكن هذا يبدو سمة لصيقة بدورة الأعمال - على نحو ما هو عليه الحال في بعض البلدان الصناعية - وليس سمة لصيقة بالاصلاح . ففي شيلي تتوافر بعض الأدلة على ارتفاع فوارق الأجور فيما بين العمال حسب اختلاف مستوى تحصيلهم التعليمي حتى عام ١٩٩٢ ، ولكن النمو السريع في الأجور والمعاملة يحقق منافع كبيرة بشكل واضح لجميع العمال في شيلي .

وقد اقترن الانتقال بزيادة عدم المساواة في الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل . وقد كان عدم المساواة قليلا جدا في ظل الاشتراكية ، ولكن اقتصادات السوق تتطلب قدرا من عدم المساواة لكي تعمل على نحو كفؤ : فلا بد أن تختلف الأجور إذا أردنا إثابة الاستثمارات في المهارات والخبرة . ومن ثم ، كانت الزيادة في عدم المساواة - والتي كانت مرغوبة حقاً - نتيجة لا مفر منها للانتقال من التخطيط المركزي في اتجاه نظام السوق . ففي جمهورية التشيك ، وبولندا ، وسلوفاكيا ، وألمانيا الشرقية ، نجم تزايد عدم المساواة بصفة رئيسية من ارتفاع العوائد التنموية لمن تلقوا تعليما عاليا . وتغيرت قليلا ، أو لم تتغير أصلا ، النسبة بين أجور الـ ١٠ في المائة من العمال الأدنى أجراً وأجور العامل المتوسط .

وكان الانتقال إلى السوق يبنى زيادة في صفوف الفقراء في جميع الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل . وكانت الزيادة في الفقر كبيرة في بيلاروس ، وليتوانيا ، ومولدوفا ، وروسيا . ويرجع أن ينخفض مدى نفشى الفقر مع النمو الاقتصادي ، والذي استؤنف بالفعل في اقتصادات عديدة تمر بمرحلة انتقال . ومن ثم ، فإن الفقر الذي يحدث خلال الانتقال ينبغي ألا يصير دائما بالنسبة لمعظم من يقعون في إسماره . ولا يرجح أن يظل فقراء سوى الذين يتمتعون بمؤهلاتهم التعليمية المنخفضة من التكيف مع النظام الجديد .

إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية ، فإن التغيير الهيكلي يؤدي في النهاية إلى زيادة الناتج والعوائد التي تتحقق لعنصر العمل .

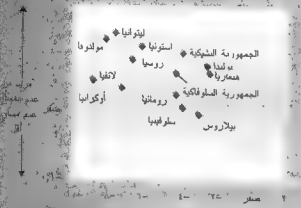
ويميل عنصر العمل إلى المعاناة خلال الفترة الأولى من التصحيح ، ربما بدرجة أكبر من معاناة رأس المال . ولكن ذلك لا ينجم في الغالب الأعم عن عيب في تصميم سياسات التصحيح ، وإنما لأن التصحيح يحدث بالتزامن مع - أو تؤدى إليه - أزمة تنشب على مستوى الاقتصاد الكلي ، بينهما انخفاض حاد في الطلب الكلي . وقدرة العمل على الانتقال على المستوى الدولي أقل من قدرة رأس المال ، ومن ثم فهو أقل قدرة على الرحيل حينما يتدهور الاقتصاد المحلي (انظر الفصل التاسع) . وبالتالي ، فحينما ينهار اقتصاد ما ، يرجح أن يحمّل العمل الجزء الأكبر من الصدمة ، بينما يهرب رأس المال . ولكن صدمة الطلب الكلي ، لا التصحيح الناشئ ، هي التي تؤدى إلى الإضرار بالعمال عادة .

ويمكن للتصحيح أن يفيد العمال ، على الرغم من الانخفاضات المؤقتة في المعالة والأجور الحقيقية ، وذلك على نحو ما تشير إليه تجربة التصحيح في البلدان الأفريقية خلال الثمانينيات . فمن بين تسعة وعشرين بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء تناولتها دراسة حديثة للبنك الدولي ، فإن البلدان الست التي مضت لأبعد شوط في تنفيذ اصلاحات السياسة للرئيسية وتحقيق استدامتها ، حصلت بأفقر فئاتها للنمو الاقتصادى . وفيما بين ١٩٨١ - ١٩٨٦ و ١٩٨٧ - ١٩٩١ ، شهدت هذه البلدان الست زيادة متوسطة في النمو السنوى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بلغت تقطين مؤشرين . وشهدت البلدان التي لم تضطلع بالتصحيح ، انخفاض معدل النمو المتوسط بها إلى -٢ في المائة سنويا . وعلى الرغم من ندرة البيانات المتوافرة عن اتجاهات الأجور والمعالاة في أفريقيا ، فإن الأدلة المستمدة من بلدين قاما بالتصحيح - تنزانيا وغانا - تبين أن أداء كل من المعالة والأجور قد تحسن في أعقاب الإصلاح الهيكلي . وفي خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٢ ، نمت المعالة في تنزانيا بمعدل سنوى متوسط قدره ٦,١ في المائة ، صعودا من -١,٥ في المائة خلال النصف الأول من العقد . وفي غانا زادت العوائد الحقيقية في القطاع الخاص إلى ثلاثة أمثال تقريبا فيما بين عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٨ ، في أعقاب الإصلاحات .

شهدت اقتصادات أمريكا اللاتينية التي تدهورت في الثمانينات ارتفاعاً في عدم المساواة ، على النحو الذي شهِدته جميع اقتصادات أوروبا التي مرت بمرحلة انتقال



تمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩١ - ٨ (سنة ملونة سوداء)
الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل
التغير في معامل جيني



تمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩٣ - ٨٧ (سنة ملونة بيضاء)
تشكل ١٦ - ١ عدم المساواة في الدخل والنمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية
والاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل - المصدر - بولندا - أوكيانيا
للإفريقية من 1993 بواسطة P. Pacheco and C. Hore (البيانات من قبل 1990)

متاحاً فحصب بأسعار بالغة الارتفاع في السوق السوداء .
ومع تحرير التجارة ، وتصحيح سعر الصرف ، وخفض
الدعم ، أصبحت السلع المستوردة أقل تكلفة أو أصبحت
متاحة لأول مرة ، بينما ارتفعت أسعار المرافق ،
والغذاء ، والأسكان .

وأشوأ سيناريو بالنمبة للعمال الفقراء هو الإصلاح الذي
يبدأ ثم يتهاوى . ففي البلدان التي تخلى عن الإصلاح في
منتصف الطريق أو تنوه فيما بين المسارات المختلفة ،
تنخفض مستويات المعيشة عادة بصورة هائلة وتظل
منخفضة . ففي كوت ديفوار في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ ،
أدى النمو الاقتصادي المستدام الذي نتج عن محاولة
الإصلاح الهيكلي وارتفاع أسعار البن والكاكاو إلى الاقلال
من الفقر بدرجة كبيرة . ولكن حينما انتهزت معدلات
التبادل التجاري للبلد في عام ١٩٨٦ ، وتخلت الحكومة
عن الإصلاح ، تهاوى نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وحلّق
الفقر مرتفعاً ، الأمر الذي محا مكاسب الفترة السابقة .
وفيما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٨ ، زادت نسبة السكان
الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٣٠ في المائة إلى ٤٦
في المائة . وثمة مثال آخر هو الفلبين في مطلع
الثمانينات ، حينما سبب التضخم وسعر الصرف المقوم
بصورة خاطئة معاناة الفقراء ومنعهم من تحقيق أية
مكاسب . وفي أوكرانيا في مطلع التسعينات ، وجه
التضخم المفرط واستمرار القيود على التجارة الخارجية ،
والاستجابة المتأخرة في القطاع الخاص لملمة الفقراء نوب
تحقيق الوعد بتحقيق تحسن سريع .

ويؤدى الركود ، والبطالة ، وانخفاض الأجور جميعاً
إلى الاضرار بالفقراء بصورة حادة في مرحلة الانتقال
المبكرة ، ولكن الإصلاحات الهيكلية التي تشكل التحول
الحقيقي تقيد العمال الفقراء حتى في الأجل القصير . كما
يعمل تحرير التجارة والتخفيض الحقيقي في قيمة العملة
معا على تنشيط الصادرات ، والتي تميل في البلاد النامية
إلى أن تكون كثيفة الاستخدام للعمال الأقل مهارة . وتعنى
تنمية القطاع الخاص عادة ، تنمية مشروعات الاعمال
الجديدة في القطاعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل .
ونظراً لأن السلع الداخلة في نطاق للتبادل التجاري تمثل
جزءاً من مله استهلاك معظم الفقراء أصغر منه في مله
الأثرياء ، فإن ارتفاع الأسعار النسبية للواردات يؤثر فيهم
بدرجة أقل .

يبدأ أنه في الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من
قبل ، قد تضرر هذه الآثار قصيرة الأجل بالفقراء . فقد كان
يتم توفير الاسكان ، والمرافق ، والنقل العام بصورة
مجانية تقريباً في ظل النظام السابق ، وكان الغذاء
مدعوماً ، في حين لم يكن معظم السلع المستوردة متاحة أو

الاطار ١٦ - ١ هل تعرف مدى تدهور رفاهة الأسر المعيشية في فترات التغيير الرئيسية ؟

خلال عام ١٩٩٠ جنباً إلى جنب مع الانخفاض الأقل في الاستهلاك والذي بلغ ١٤ في المائة ، طبقت للتقديرات الرسمية ، أو الانخفاض الذي بلغ ٥ في المائة ، والمتمدد من بيانات الاتفاق الاستهلاكي . وفي كل من كوفور ورامبيا ، رابت المشاركة في القطاع غير الرسمي - من ٣ في المائة من العمالة في عام ١٩٨٨ إلى ٢١ في المائة في عام ١٩٩٢ . بالنسبة لكوادور ، ومن ١٩ في المائة في عام ١٩٧٨ إلى ٥٢ في المائة في عام ١٩٩٢ بالنسبة لزامبيا . وفي كوفور والمكسيك ورامبيا ، تحلت أعداد إضافية من النساء إلى قوة العمل ، ففي شويكيل ماكوادور مثلاً ، فُزت نسبة الزوجات الذي يعملن خارج المنزل من ٤٥ في المائة إلى ٩٠ في المائة خلال سنوات الانتقال . وزاد متوسط حجم الأسرة المعيشية أيضاً من ٤,٣ إلى ٥,٣ في المائة في زامبيا ، بينما أُرغمت نسبة الأسر المعيشية الممتدة من ٣٣ في المائة إلى ٣٨ في المائة .

وفيأس الرفاهة صعب بصورة مشهورة . فالبيلات البولندية لا تسر التحسن في شوع المنتجات وجودها خلال مرحلة الانتقال أو التخلص من متاعب صعوبة الانتظار الطويلة . ومن ناحية أخرى ، فإن بيانات كوفور ورامبيا لا تظهر الزيادة في الجريمة والعنف ، حتى داخل الأسر المعيشية ، التي صدمت الانخفاض في مستويات المعيشة ولا يظهر أي من البيانات مدى اضطراب الأسر ، وخاصة المرأة ، إلى العمل لساعات أطول (داخل وخارج المنزل) للتوفيق بين الدخل والأحليجات . وبالتالي ، فإن بيانات الأجور والعمالة الرسمية لا تبين مدى جانب بسيط من الصورة .

قد تواجه الأسر في الاقتصادات التي تأخذ بالاصلاح حيلتها تجرها من حيث الرفاهة ، مع انخفاض الأجور الحقيقية وفرص التوظيف على حد سواء . ولكن الأسر المعيشية لا تتلقى هذه الصدمات بصورة سلبية ، إنما تحاول التكيف لمواجهةها . فتحتل الأسر المعيشية من مصادر الدخل المتعلقة بالأجور إلى تلك التي لا تتعلق بها ، وبصفة خاصة من خلال زيادة المشاركة في القطاع غير الرسمي . هنضم مزيد من النساء إلى قوة العمل ، ويعمل عدد آخر من أعضاء الأسرة المعيشية ساعات إضافية للحصول على دخل مكمّل . وفي بعض النادر ينضم عدد آخر من كائمي الأجور إلى الأسرة لتجميع الدخل وبيع المحاطر . وبطرا إلى الأسر المعيشية التي بدأت بالصدمات المفترية بالدخول لغير أنماطها الاستهلاكية أيضاً ، تنور مشكلات القيس بشأن تغير مدى لانخفاض في الأجور . ونتيجة لهذا ، قد لا تمثل التقديرات الاحتمالية للانخفاض في الأجور والعمالة مقاييس دقيقة لم يؤول إليه حال الأسر المعيشية . فوضع التراميت التي أجريت في كوفور ، والمكسيك ، وبلندا ، زامبيا أميأب ذلك .

وهناك طريقة بسيطة لبيان الفرق بين التغيرات في الأجور والتغيرات في الرفاهة في القطر في مدى تعديل الاستهلاك خلال فترات التقديرات الرئيسية . ففي المكسيك ، انخفضت الأجور الحقيقية بمسبة ٨٠ في المائة سنوياً بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٨ ، ولكن الاستهلاك انخفض بمسبة أكثر اعتدالاً بلغت ١,٩ في المائة سنوياً . ويبيى أن يتم لانخفاض الدخل في ٢٦ في المائة في الأجور الحقيقية في بلندا .

من الذي يتحمل عبء التغييرات الرئيسية ؟

يعتمد معظم الأسر المعيشية بدرجة كبيرة على دخلها من العمل . ومن ثم ، فإن مستويات معيشة الأسر المعيشية خلال فترات التغيير الرئيسي ترتبط على نحو وثيق - وإن لم يكن كاملاً - بما يحدث في سوق العمل . ولكن النظر إلى الأجور وحدها قد يكون خادعاً ، لأن هناك عدد من العوامل الأخرى يؤثر في مستويات المعيشة ، مثل معدلات مشاركة قوة العمل ، ومعدلات الانخار الشخصي ، وتوقع المبلغ التي يتم استهلاكها ونوعيتها ، وتحولات الدخل الرسمية وغير الرسمية (الاطار ١٦ - ١) .

وقد انخفض الطلب على العمل في جميع حالات الانتقال والتصحح تقريباً (ربما باستثناء حالتني الصين وفييت نام) نتيجة لمزيج ما من التدهور على مستوى

الاقتصاد الكلي وإعادة توزيع عنصر العمل . وكان الانخفاض أكثر وضوحاً في القطاعات التي لم تعد قادرة على البقاء اقتصادياً . ولم يفلت تقريباً أي اقتصاد يمر بالتصحح كلية من حدوث تدهور مؤقت في الأجور الحقيقية وزيادة في البطالة ، ولكن حجم كل من الأثرين ومنته يختلفان من بلد إلى آخر . ومصدر الاختلاف في النهاية هو عدد الوظائف التي يتم انشاؤها والسرعة التي يجرى بها ذلك . ويعتمد هذا على سرعة الاصلاح ومصداقيته .

ويعتمد رد فعل العمال والأسر المعيشية إزاء التغيير في نمط الطلب على العمل على كل من العمر ، ومصدر الدخل ، ومركز العامل بالتبعية للتوظيف وعلى حجم الأسرة . وحينما يقدم الدعم للعامل خلال فترة توقفه عن العمل ، سواء في شكل تحويلات دخل من الدولة ، أو من أعضاء الأسرة المعيشية الآخرين ، أو من أسر معيشية

ينزح العمال غير المهرة في الحضر إلى أن يصبحوا في وضع أكل مواتة في فترات التغير الرئيسية

جدول ١٦ - تأثير الإصلاح على العمال في النمط الإصلاحي الأربعة الرئيسية

نمط العمال	البلدان الصناعية فيما بعد الديمقراطية	ألمانيا الغربية	الريفا	البلدان الآسيوية الشرقية
القطاع الرسمي	-	+	+	+
القطاع غير الرسمي	+	-	+	+
القطاع غير الرسمي	+	-	+	+
الريفا	-	+	+	+
النساء	-/+	-	+	+
المهاجرين في الحضر	+	+	+	+
غير قادرين في الريف	-	-	-	-

ملاحظة: + زيادة وصف الأنشطة الأربعة في النسل الخامس عشر. تشير علامة زائد إلى تحسن كسب وعلاوة تضاف إلى تحسن مساهمة ، بالنسبة للقطاعات المتوسطة . تشير علامة زائد / ناقص إلى نتيجة غير واضحة .

أخرى ، ترتفع نسبة المتعطلين من السكان في من العمل . وقد اتخذت الزيادة في عدد السكان الذين لا يجدون عملاً شكلاً زيادة في البطالة ، أو تقاعد مبكر ، أو إحدى الصور الأخرى للتسحاب من قوة العمل (على سبيل المثال ، تأثير العامل المحيط) .

وفي معظم بلدان وسط وشرق أوروبا وصلت البطالة إلى مستويات تزيد على ١٠ في المائة (وارتفعت إلى ما يزيد على ١٥ في المائة في بلغاريا وبولندا) . وللهذه الأولى لا تبدو هذه المستويات أعلى كثيراً من تلك السائدة في العديد من اقتصادات أوروبا الغربية ، والتي لم يعاني أي منها من صدمات انتقال مماثلة في السنوات الأخيرة . ولكن البطالة في وسط وشرق أوروبا لا تزال أعلى حتى على الرغم من حقيقة أن أعداداً كبيرة من العمال تسربت من قوة العمل الرسمية . وحتى في تلك البلدان التي خفضت الدعم للمؤسسات العامة ، مما أجبرها على فصل العمال ، كان تحرك البطالة بالزيادة والنقصان ضئيلاً . ولكن في حين أصبحت البطالة بركة رابكة بصورة متزايدة ، حدث نمو كبير في اشتغال الناس لحساب أنفسهم ، وفي العمالة بالقطاع غير الرسمي .

وكان لهذه التغيرات الكبيرة في العمالة آثار عميقة على الأسر المعيشية . فمعظم عمال القطاع الرسمي الذين يفقدون وظائفهم أو يعانون من تخفيضات حادة في أجورهم الحقيقية لا يأتون من الأسر المعيشية التي كانت فقيرة قبل حدوث التغيرات ، ولكن بعضهم يصبح فقيراً نتيجة لتلك التغيرات . وحيثما زادت البطالة بدرجة كبيرة ، أصبحت بقرة في دفع الأسر المعيشية إلى تحت خط الفقر . ففي عام ١٩٩٣ ، كان احتمال أن تقع الأسر المعيشية البولندية التي يعاني البطالة عضوان أو أكثر من أعضائها في إساءة الفقر يعادل ثلاثة أمثال احتمال وقوع الأسر المعيشية المتوسطة فيه . وفي المكسيك في عام ١٩٩٢ ، كان احتمال أن يصبح عمال الحضر المتعطلون فقراء يزيد بنسبة ٢٥ في المائة عنه في حالة العمال المشتغلين . وفي أواخر الثمانينيات ، كان تنفيى الفقر بين الأسر المعيشية الحضرية في بربو أعلى ما يمكن قياساً بين المتعطلين . غير أنه ، في معظم البلدان التي تأخذ بالتصحيح - بما فيها بوليفيا ، والبرازيل ، وغانا ، وحتى المكسيك وبيرو - كان الذين يعملون مقابل أجور متدهورة يشكلون معظم الزيادة في عدد الفقراء . ويصدق هذا أيضاً في بعض البلدان

الصناعية التي كانت مخططة مركزياً من قبل ، مثل روسيا حيث كانت الشركات تعتمد على منح الإجازات والافلات من ساعات العمل ، وتخفيض الأجور للبقاء على العمال في قوائم الأجور والمرتبات .

ويمكن لأثار الإصلاح أن تتباين تبايناً كبيراً بين العمال الذين يطلون مستخدمين . وبين الجدول ١٦ - ١ من يفوزون ومن يخسرون خلال مراحل الانتقال . ويتم جميع العمال تبعاً لمشاركتهم في سوق العمل الرسمية أو غير الرسمية ، ومقر الإقامة (حضر أو ريف) ، والجنس ، ومستوى المهارة ، ويتم مقارنة آثار الانتقال على كل مجموعة بالآثار على العامل المتوسط عبر الفئات الأربع العرضية للبلدان المحددة في الفصل الخامس عشر .

القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي

يعتبر الانتقال من العمالة الرسمية إلى العمالة غير الرسمية ممة للتصحيح في سوق العمل تماثل في أهميتها الزيادة في معدلات البطالة ، خاصة في البلدان التي لا توجد بها شبكات أمان أو تأمين للبطالة . ويتمثل العمالة بالقطاع غير الرسمي إلى التوسع خلال التصحيح ، مع سعي العمال الذين يتم فصلهم في القطاع الرسمي للتحول على

والعمالة الحضرية غير الرسمية . ولكن في معظم أمريكا اللاتينية شهد عمال الحضر المشغلون لحساب أنفسهم وخاصة الذين يعملون بالقطاع غير الرسمي تدهورا في أوضاعهم مقارنة بنظرائهم من العاملين بأجر في القطاع الرسمي . وعلى سبيل المثال زادت نسبة الدخل في القطاع الرسمي إلى نظيراتها في القطاع غير الرسمي بنحو ٧ في المائة في البرازيل خلال كساد ٨١ - ١٩٨٣ . والصورة أكثر تنوعاً في البلدان الزراعية الآسيوية . ففي أحد الطرفين ، توجد الصين التي عملت على حماية العمال في القطاع الرسمي وأجلت إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة . وعلى الطرف الآخر ، مضت فييت نام خلال عملية إصلاح كبيرة للمؤسسات المملوكة للدولة منذ عام ١٩٨٩ ، حيث قامت بتحويل نحو ثلث العمال البالغ عددهم ٢,٤ مليون في ذلك القطاع إلى القطاع الخاص . وجمالاً ، فعلى الرغم من أن العمال بالقطاع الرسمي في البلدان الآسيوية ربما يكونوا قد أصبحوا في وضع أقل مواتنة من عمال القطاع غير الرسمي ، فإن رفاهة المجموعتين قد ارتفعت . بالمقاييس المطلقة .

المناطق الريفية والحضرية

في جميع البلدان تقريباً يكون الفقراء أكثر عدداً . وأشد فقراً . في المناطق الريفية . ولكن الأمر المعيشية الريفية الفقيرة غالباً ما استغلت من التصحيح . فعلى الرغم من أن عمال الزراعة يتأثرون بالهبوط الذي يحدث على مستوى الاقتصاد الكلي ، فإنهم يلقون عادة حماية من آثار انكماش القطاع العام تزيد عما يلقاه العمال في المناطق الحضرية . وقد استفادوا في كثير من البلدان ، بدرجة كبيرة من القضاء على صور التحيز لصالح الحضر والتي سادت الأنظمة القديمة المستندة إلى الحماية وإحلال الواردات . وحينما أدت تغيرات الأسعار إلى تحسين معدلات التبادل التجاري لعمال الريف حققت الأسر المعيشية الريفية مكاسب حتى قبل أن يبدأ الاقتصاد بأسره في النمو . ففي غانا ارتفعت الأجور الزراعية الحقيقية بنسبة ٢٧ في المائة ، بينما انخفضت الأجور في قطاعات السلع غير الواقعة في نطاق التبادل التجاري (منتجات الألبان) بحوالي ٢٢ في المائة في أعقاب التصحيح . وفي أمريكا اللاتينية وآسيا ، استفاد سكان الريف أيضاً بالمقاييس النسبية خلال فترة التصحيح ، حتى

وظائف جديدة ، ومعنى القضاء وباقي أعضاء الأسر المعيشية للفقراء على فرص توظيف خارجية للمساعدة على تعويض التدهور في دخل الأسرة المعيشية . وقد وُسمت عملية إضفاء الطابع الرسمي هذه على العمالة كل من الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل ، حيث لم يكن القطاع غير الرسمي كبيراً ، واقتصادات السوق في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية ، حيث كان القطاع غير الرسمي كبيراً بالفعل إلى حد كبير ، في حين كان القطاع الرسمي يعاني هبوطاً حاداً . وقد أظهرت عمليات مسح أجريت في أيلول / سبتمبر ١٩٩٤ أن أكثر من ثلث قوة العمل البولندية كانت تعمل على أساس التفرغ كل الوقت أو جزء من الوقت في القطاع غير الرسمي ، وأن ٤٦ في المائة من المتطلعين كانوا في حقيقة الأمر يعملون كل الوقت أو جزء منه في أنشطة القطاع غير الرسمي . وتحدد التقديرات المتحفظة بشأن المكسب العمالة بالقطاع غير الرسمي بنسبة تتراوح من ٢٥ إلى ٤٠ في المائة من إجمالي العمالة وإنها نمت بنسبة ٩,٥ في المائة سنوياً فيما بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٨ . وبالمثل فقد تضخمت العمالة في القطاع غير الرسمي في البرازيل بنسبة تقارب ٣٠ في المائة خلال فترة الكساد ١٩٨١ - ١٩٨٣ ، بينما انخفضت العمالة بالقطاع الخاص الرسمي .

وبصفة عامة ، كانت أحوال العمال في للقطاع غير الرسمي أفضل حالاً ممن كانوا ضمن العمالة الرسمية خلال عمليات التحول الرئيسية . وتشير الدلائل المستمدة من الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل أن عمال القطاع غير الرسمي كانوا أفضل حالاً خلال مراحل الانتقال الأولى . ففي بولندا مثلاً كانت الأجور في القطاع غير الرسمي تبلغ في البداية عدة أمثال نظيراتها في القطاع الرسمي . ويرجع ذلك جزئياً إلى أن العمال وأرباب الأعمال في القطاع غير الرسمي كانوا يحققون أرباحاً مرتفعة خارج الاقتصاد الخاضع للضرائب ، ويرجع جزئياً لأن هؤلاء العمال كانوا ينتقلون إلى قطاعات جديدة مريحة ، حيث كان الطلب بالغ الارتفاع . وقد انكمش هذا الفارق منذ ذلك الوقت ، ونتيجة الأجور في القطاع غير الرسمي الآن إلى الانخفاض عن تلك المائدة في القطاع الرسمي . وفي أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء ، أيضاً ، في كوت ديفوار مثلاً - أضر التصحيح بالعمال في القطاع الرسمي بدرجة أكبر من أضراره بعمال الزراعة

الاقتصادي ، ولم تعد الأمر التي تعولها النساء الآن أفقر من تلك التي يعولها الرجال .

والأدلة المتوافرة عن أثر التصحيح على المرأة في الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل ، أدلة متضاربة ، لكن من الواضح أن وضعها الإجمالي ليس كثيراً على نحو ما يصور عادة . فمن ناحية ، كان معدل خروج المرأة من قوة العمل أعلى منه بالنسبة للرجال ، بدءاً من معدلات مشاركة بالغة الارتفاع بالمقارنة بالبلدان الأخرى . كما أنها تظهر معدلات الخروج من البطالة أعلى أيضاً . ومن ناحية أخرى ، تشير الدراسات في جمهوريتي التشيك وسلوفينيا ، إلى أنه عندما تراعى السمات الفردية ، تتفوق المرأة عالياً بالنسبة إلى الرجل سواء من حيث الأجور أو التوظيف ، إما لأنها أفضل تعليماً (وقد ارتفعت الموائد على التعليم) أو لأنها تشغل وبصورة غير متناسبة وظائف في القطاعات التي أصيبت بضرر أقل نتيجة صدمات الطلب على العمل ، وخاصة الخدمات والصناعات كثيفة الاستخدام للعمل .

العمال المهرة وغير المهرة

يقع صبه التصحيح بدرجة أكبر على عائق غير المهرة وغير المتعلمين في كل من الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل واقتصادات السوق التي تمر بمرحلة انتقال . وهؤلاء العمال أكثر تعرضاً لمخاطر التغيير الهيكلي لأنهم أقل قدرة على التكيف إزاء البيئة الآخذة في التغيير وعلى الاستفادة من فرص الوظائف الجديدة . وفي الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل هناك ارتباط عكسي قوي بين مستويات المهارة واحتلالات الانزلاق إلى الفقر . وقد تدهور الوضع النسبي للعمال اليدويين والموظفين الإداريين ذوي المهارات المنخفضة ، والذين لم يحصلوا إلا على تعليم مهني أو أقل ، بدرجة أكبر من وضع أية مجموعة أخرى خلال الانتقال ، بينما ارتفعت الموائد على التعليم بصورة حادة في سلوفينيا وبولندا . وفي بعض اقتصادات السوق مثل شيلي والمكسيك ، تحول هيكل الأجور للنسبة أيضاً لصالح الأكثر مهارة ، وربما كان ذلك نتيجة لتحرير التجارة . وفي فيت نام ومنغوليا ، تحققت أكبر مكاسب الأجور في قطاع الخدمات الآخذ في الازدهار والذي يوظف أعداداً

وإن ظل الفقر مركزاً في المناطق الريفية . ويبدو أن الأسر المعيشية الريفية لم تعان بدرجة أكبر ، بالمقاييس النسبية خلال مراحل الانتقال إلا في الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل في أوروبا ، حيث توقفت سياسات حماية الزراعة .

المرأة

يستحق وضع المرأة في فترات التغيير للرؤى اهتماماً خاصاً بسبب المطالب المتزايدة التي توليها في فترات الأزمة ، فعلاوة على مسؤولياتها الأسرية المعتادة ، تطالب المرأة عادة بالمعونة في تحقيق استدامة دخل الأسرة عندما تنخفض أجور الذكور لأرباب الأسر المعيشية . وعندما يتم توظيف المرأة ، تصبح أكثر عرضة للمخاطر من الرجال ، حيث يتركز توظيفها بصورة غير متناسبة في القطاعات أو المهن منخفضة الأجر ، ويجري عزلها عادة في القطاع غير الرسمي . ولا غرو أن الوضع النسبي للمرأة تدهور عادة خلال التصحيح الهيكلي .

وفي حالات التصحيح التي جرت في أمريكا اللاتينية انخفض أجر الساعة للمرأة بصورة أكثر حدة من انخفاض أجر للرجل ، ويعزى هذا جزئياً إلى تركيز النساء في القطاع غير الرسمي وفي القطاعات الأشد تأثراً ذات الأجر المنخفض ، مثل صناعة الكساء . ولكن كثيراً ما تظهر المرأة في الأسر الفقيرة زيادات كبيرة في المشاركة في قوة العمل . وهو ما يطلق عليه غالباً أثر «العمال المضاف» ، وفي غانا ، شهدت النساء العاملات بالقطاع غير الرسمي انخفاضات في أجورهن ، مع انتقال فائض العمال الذين تم تمييزهم من القطاع الرسمي إلى الأنشطة غير الرسمية . وقد ازداد تأثر النساء نتيجة لتحويل الموارد بعيداً عن زراعة المحاصيل الزراعية الغذائية . حيث دور المرأة مساعد - نحو المحاصيل النقدية . وفي كوت ديفوار ، أدى افتقار المرأة النسبي إلى التعليم إلى وضعها في موضع غير موات ، وفي مصر أصيبت المرأة نتيجة قوائم الانتظار الطويلة للتوظيف في الحكومة وإن البدائل المتاحة لها في القطاع الخاص محدودة . وقد لعبت المرأة دوراً متميزاً خلال مرحلة الانتقال في البلدان الآسيوية أيضاً . فقليل الرغم من أن المرأة اللقيت نامية تواجه تحديات خاصة نتجت عن انهيار خدمات رعاية الأطفال التي تقدمها التعاونيات ، فقد تحسن وضعها الإجمالي اتساقاً مع النمو

في الأجور الحقيقية . وغالباً ما تتمثل الآثار الصافية في انخفاض كبير في دخول العمل وزيادة البطالة وانتقال الأعمال من القطاع الرسمي إلى القطاع غير الرسمي . وحتى أفضل عمليات الإصلاح من حيث التصميم تُعجز فائزين وخاسرين في الأجل القصير ، مع تركيز الخاسرين بصفة خاصة بين العمال غير المهرة وفي القطاع الرسمي في المناطق الحضرية . ويعتبر نقل الاقتصاد بأسرع ما يمكن إلى مسار النمو الجديد عنصراً أساسياً للحد من خسائر الرفاهة ، بينما يؤدي التخلي عن الإصلاح في منتصف الطريق إلى الأضرار بالعمال الفقراء ابلغ الضرر .

متزايدة من العمال المهرة الذين انتقلوا من القطاع الصناعي الأخذ في الانكماش .

• • •

وقد خلق الصدمات العادة للاقتصاد فرصاً لبعض العمال ، بينما تكون لها آثار مؤلمة على آخرين . ويتبع التحول أنماطاً متباينة في البلدان المختلفة ، ولكنه ينطوي دائماً على تصارع ملحوظ في القضاء على الوظائف غير القادرة على البقاء وخلق وظائف جديدة . وتقترب هذه العملية دائماً في الأغلب بتدهور على مستوى الاقتصاد الكلي ، مما يتطلب خفضاً في الطلب على العمل وانخفاضاً

الفصل السابع عشر

إعادة هيكلة العمالة

ولكن غيرهم من العمال يعانون من خسائر دائمة سواء لأنهم يفقدون إلى المهارات أو لأنهم كانوا يحصلون على أجور أكبر في القطاعات التي كانت تحظى بالحماية قبل الإصلاح .

ومن منظور العمال ، تعتبر استعادة واستدامة التوازن مفتاح التحول الناجح . ومع أن توقيت وتصميم إصلاح الاقتصاد الكلي لهما تأثير قوي على السرعة التي يتم خلالها انتعاش الطلب على العمل ، إلا أن سياسات سوق العمل يمكن أيضاً أن يكون لها تأثير كبير . ما الذي تستطيع الحكومات أن تفعله للإسراع في عملية الانتقال والتخفيف من محنة العمال المشردين سواء الذين يتطلعون منهم إلى الانتقال إلى قطاعات جديدة أو الذين تهددهم خسائر دائمة ؟ إن هذا الفصل يدرس فعالية أربعة أنواع من استجابة السياسات : السياسات التي ترمي إلى الحد من أوجه جمود سوق العمل التي يمكن أن تعوق الانتماء ؛ والسياسات التي تساعد العمال بإعدادهم على التواء مع

ترتبط التحولات الكبرى بإعادة هيكلة العمالة على نطاق واسع - إذ ينبغي إلغاء كثير من الوظائف وإنشاء الكثير من الوظائف الجديدة . وتزداد حالات الاستخدام والفصل من العمل زيادة كبيرة خلال مراحل للتغيير الكبرى مما يثير الاضطراب في سوق العمالة وعدم اليقين لدى العمال . وفي الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل ، وكذلك في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط التي تجري عملية التصحيح الاقتصادي ، انخفضت العمالة الرسمية بما يتراوح بين ٥ و ١٥ في المائة ، كما انخفضت الأجور الحقيقية بما يزيد على ٤٠ في المائة في الحالات المفرطة ، قبل أن تنتعش مرة أخرى . ويستطيع بعض العمال الكسب من فورهم إذا تحركوا بسرعة صوب قطاعات تنجح نحو التوسع . ولكن الكثير منهم يعاني من خسائر ترتبط بانخفاض الأجور والتحول نحو وظائف منخفضة الأجور في القطاع غير الرسمي ، أو البطالة . وتكون الصدمة قصيرة الأمد بالنسبة للعمال الذين يستعيدون فرصاً للعمل والأجور عندما ينطلق الاقتصاد .

التفسير ١ والمسابقات التي توفر تحويلات للحد من خسائر الدخل ٢ والمسابقات التي تصمم للتعامل مع حالات التسريح المؤقت للعمال على نطاق واسع .

تعزيز قدرة سوق العمل على التكيف

إن وجود أسواق العمالة القابلة للتكيف تعتبر مسألة جوهرية إذا كان يراد للعمال الاستفادة بسرعة من الانتعاش

الاقتصادي (الجدول ١٧ - ١) . وزيادة مرونة سوق العمل - بزعم الاسم الرديء الذي اكتسبته باعتبارها تزويقا لخفض الأجور وتسريح العمال - تعتبر ضرورية في كل أقاليم العالم التي تخضع لإصلاحات كبرى . ولا تزال توجد في الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل مجموعات كبيرة من العمال الملتصقين بوظائف غير قادرة على البقاء - وتعتبر التقديرات إلى أن هذه الفئة من العمال

تستطيع الحكومات تبني إعادة هيكلة سوق العمل وخفض تكاليف التصحيح التي وتحملها العمال .

الجدول ١٧ - ١ : السياسات التي تبني إعادة هيكلة العمالة

السياسة	الفعالية والتوصيات
زيادة قدرة سوق العمالة على التكيف تبني قدرة العمال على الانتقال بسهولة الأجور	يجب إنشاء برامج إسناد وتنظيمات المصيدة لأسس الوطنية لزيادة المرونة لدرجة الأجر في قطاع التصنيع القطاعي للعمال ويمكن أن تقلل من أعمال العمالة
الحد من مشكلات تغيير الوظائف	تصل الخدمات الاجتماعية عن التوظيف وتعتبر مهما في الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل . وإصلاح الأسواق الأخرى ، وخاصة سوق الإسكان ، له أهمية أساسية .
إعداد العمال للتغيير (سياسات تلمذة) (إعادة التدريب)	تتطلب تقديم التلمذة له طويلا قليلا حتى في البلدان الصناعية . التمرين الحكومي (وإن كان نادرًا) تقوم الحكومات بتقديم هذه الخدمة) مستحسن في بعض الحالات الأخرى التي تتطلب التغيير ، وذلك على الأقل لأسباب تتعلق بالترافقية والتدريس السياسية .
المساعدة في البحث عن وظائف	غير مكلفة وهكذا فعالة في البلدان الصناعية في زيادة التغيير في الوظيف ، رغم أنها تتعلق بعدد ضئيل من الباحثين عن وظائف . قد تكون مفيدة في الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل .
أوجه دعم الأجور	صعوبة مكلفة وعرض خطورة ونفس لها سوى آثار صاعدة ضئيلة في البلدان الصناعية . ويمكن أن تؤدي بتغيير الإصلاحات ، وقد تكون مفيدة إذا حدثت أهدافها بدقة ، مثل نموذج ممن الشركات الخاصة
حجرات (منح) فروع أو دعمت منظمة من الموبا (مساعدة دورات الأعمال على البدء في العمل التوظيف العام للشباب المحروم والمساعدة الصلة على التدريب	تتطلب إدارة كفيلة - قما بتوفير أدائها لسهولة على العمالة على نحو ملائم . لا يمكن الوصول إلا إلى أقدار محدودة فقط من العمال ، متدبر مخططة تأثر من دعمهم مع نموذج ملائم . بين أن بعض الآثار الإيجابية تحتل لبرامج التي مبداهة بمساعدة غير المتدربة ، عندما تجرت بتدريس في شأن العمل تحتاج لدرجة كفيلة وصحيحة للتصحيح خارج البلدان الصناعية .
توفير التحويلات (سياسات مالية) استحقاقات البطالة .	مفيدة في المراحل الأولى من عملية الانتقال من مخططة المركزية . بين أن مخططة للمرضى مبداهة : أمد في البلدان الصناعية . بدوة للاستحقاقات يجب أن تكون مخططة .
إبداء المصلحة عند الفصل من العمل	عندما تكون جزءا من عنوان العمل في القطاع الرسمي يمكن أن تكون مهمة في تحقيق القطاع العام
مبادرات التوجيه والتعبير	تتطلب مخططة كبرى للاستحقاقات المبداهة في الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل مستخدم هذا بدلا من مستحقاقات المصالح . مخططة غالبا لأدوار أخرى مستقلة لا يمكن تأمينها من المصنوع إجراء صلاحيات بطور مبداهة صوب ترتيب مبداهة
المساعدة الإبداعية واستحقاقات الأسرة	يمكن أن تكون من غير أن تكون نفس صرحهم لانتقال ومثلها أخصا . لا تكون صالحة للمخططة الأسرة مبداهة في المصنوع التي كانت مخططة مركزيا من قبل وقد تضمن أمر خصصا لأسباب منها .
الاستثمار المبداهة	لأهمية لمساعدة للتغيير جزءا مبداهة بالإعانة بآليات لأجور مخططة .

الكبيرة هذه على الانتقال قد لا تكون كافية ، وقد يصبح الاستثمار العام ضروريا لمساعدة الاقتصاد الإقليمي ، خاصة في المناطق ذات الإمكانات الكبيرة لكن بنيتها الأساسية ضعيفة .

جعل الأجور النسبية أكثر مرونة

قد تعرقل الأجور النسبية غير المرنة إعادة هيكلة العمالة ، حتى لو كانت الأسواق الأخرى تمارس وظيفتها بشكل جيد . فإذا كانت الأجور في مختلف الصناعات والمهن وفي مختلف الأقاليم تنفق إلى حرية النقابات ، فإن هياكل الأجور لا تستطيع توفير الحوافز السليمة للعمال للانتقال من الوظائف الأقل إنتاجية إلى الوظائف الأكثر إنتاجية . وقبل الإصلاح كانت هياكل الأجور في الاقتصادات التي كانت مضطربة مركزيا من قبل جامدة جدا . وهذا في سبيله الآن إلى التغيير ، ولكن حتى في

البيئة المتحررة توجد غالبا قيود على مرونة الأجور يمكن أن تؤدي إلى إبطاء إعادة هيكلة العمالة إلى حد كبير . وقد تكون هذه القيود نتيجة اتفاقات جماعية مع النقابات كما كان الحال في المكسيك في أوائل الثمانينات أو نتيجة سياسات الدخول القائمة على الضرائب الجزائية الرامية إلى احتواء نمو الأجور الإسمية في مرحلة التثبيت ، مثلما حدث في عدد من بلدان شرق ووسط أوروبا (على سبيل المثال ، في تشيكوسلوفاكيا السابقة ، ولاتفيا ، وبولندا) . وربما ترتب على عدم المرونة النسبية للأجور في المكسيك تأخير إعادة هيكلة العمالة بالمقارنة مع شيلي التي كان لديها آلية أكثر مرونة لتحديد الأجور عقب إزالة الربط المعمم بين الأسعار والأجور في ١٩٨٢ . وفي وسط وشرق أوروبا حدث تضارب بين مرونة الأجور وأهداف التثبيت في الفترة ٩٠ - ١٩٩٢ ، ثم حله على نحو سليم لصالح تلك الأهداف . ولكن منذ ذلك الوقت قام معظم بلدان وسط وشرق أوروبا باستبدال الضرائب الجزائية المفروضة على النمو المفرط لتمويل الأجور بأليات أخرى أكثر مرونة مثل زيادة متوسط الأجر من خلال التفاوض أو إلغاء سياسات ضمان الدخول برمتها . وقد حققت الجمهورية التشيكية بوجه خاص نجاحا في الحفاظ على مرونة نسبية للأجور في نطاق إطار المساومة المركزية . وقد ساعد ذلك على احتواء البطالة في مستويات منخفضة .

وسياسة الحد الأدنى للأجور مهمة أيضا . إذ أن الحد

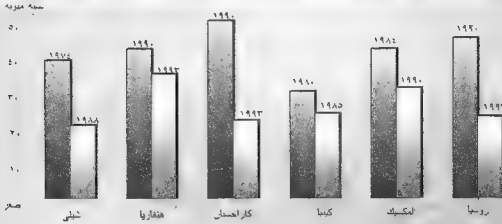
تبلغ ٢٠ في المائة من تعداد القوة العاملة أو أكثر . ولدى الصين وبلدان جنوب آسيا قطاعات عامة جامدة وتحظى بحماية كبيرة برغم أنها صغيرة إذا قورنت بالاقتصاد ككل . وفي أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعوق القيود التنظيمية المحددة تصحيح العمالة . ولقطاع العام في معظم بلدان إفريقيا جنوبي الصحراء يحوى عمالة زائدة ، قليلة الأجر ، وغير منتجة . ويتطلب كثير من الإصلاحات الضرورية تسريح عدد كبير من العمال في وقت واحد أو تحرير الأسواق التكميلية وخاصة سوق الإسكان . ولكن أهم الإصلاحات تتضمن رفع القيود عن قدرة العمال على الانتقال ومرونة الأجور ، وكذلك فك الروابط بين الخدمات الاجتماعية وعقد العمل .

تيسير قدرة العمال على الانتقال

تعوق القيود الشديدة المفروضة على قدرة العمال على الانتقال أسواق العمل في كثير من البلدان التي تمارس عمليات الإصلاح . وينشأ معظم هذه القيود خارج سوق العمل : في القيود للقانونية التي لا تزال مطبقة في كثير من أنحاء الاتحاد السوفياتي السابق ، وفي المعدات الراسخة ، وفي أسواق الإسكان الضعيفة الأداء ، أو في خصائص مؤسسات استئجار الأراضي في المكسيك على سبيل المثال . ويمكن أن يوفر إزالة هذه القيود وإصلاح الأسواق الأخرى دفعة لقدرة العمال على الانتقال . ومما دعم النمو الاقتصادي الذي شهنته الصين مؤخرا أن ملايين العمال الزراعيين ارتحلوا للاستفادة من فرص العمل الجديدة . وقد أدى تحرير ممارسات الاستخدام والفصل من العمل في بيرو في أوائل التسعينات إلى زيادة خلق الوظائف بدرجة ملحوظة .

وزيادة قدرة العمال على الانتقال مهمة أيضا للتغلب على الاختلالات الجغرافية . فأسواق العمل مقسمة عادة جغرافيا وتبين حطوط مختلف الأقاليم عن بعضها البعض . وكانت البطالة الإقليمية في ١٩٩٣ تتراوح بين ٧ و٤٦ في المائة في هنغاريا ، وبين ٣ و٢٢ في المائة حتى في بلد صغير مثل لاتفيا . وكان معدل البطالة في المكسيك في ١٩٩٢ في مدينة ماتاموروس ضعف المعدل الوطني وخمسة أمثال المعدل في مدينة أوريزايا . وفي الحالات القصوى ، حين تشد التباينات الإقليمية طويلة الأمد نتيجة حدوث صدمة إقليمية كبيرة ، فإن قدرة العمال

غالباً ما تسمح البلدان بخفض الحد الأدنى للأجور في فترات التغييرات الاقتصادية الكبرى



الشكل ١٧ - ١ الحد الأدنى للأجور كجزء من متوسط الأجور في الاقتصادات مفتوحة تأخذ بالإصلاح . الأعمام المضاءة لكل بلد تقع قبل وبعد بداية كل مرحلة من مراحل الإصلاح الكبرى . المصدر : تغيرات موظفي البنك الدولي

المرتبطة بالأجور قدرة العمال على الانتقال لأن تغيير الوظيفة يعني فقدان فرص الحصول على كثير من هذه المزايا ، على الأقل مؤقتاً ، ولأن المؤسسات تمزق عن استخدام عمال من فئات معينة مثل النساء والأطفال ، وتعرض المنافسة للشوش لأن العيب الصافي للخدمات يقع بشكل مختلف على مختلف المؤسسات .

وتستطيع الحكومات تقديم المساعدة بتحويل توفير الخدمات الاجتماعية والمزايا من المؤسسات إلى الحكومات المحلية . وتتوقف المكاسب التي تعود على فعالية سوق العمل من مثل هذا الإجراء بدرجة كبيرة على الإصلاحات التي تتم في الأسواق التكميلية ، وخاصة سوق الأطفال . وبدون هذه الإصلاحات سوف يتعين على المؤسسات أن تدفع ضرائب محلية للحكومة بقدر ما كانت تدفع من قبل تكاليف مباشرة .

والتدابير التي تزيد المرونة يمكن أن تؤثر على إجمالي سائر الانتعاش وسرعته . ولذا فهي تساعد بوجه خاص أولئك العمال الذين يمكنهم أن يتوقفوا الانتقل لفرص عمل جديدة ويرجع عدم تعرضهم لخسارة مستدامة على المدى الطويل . بيد أنه من المرجح ألا تكون هذه التدابير كافية

الأدنى للأجور المرتفع أكثر مما ينبغي يعين المستويات الدنيا لتوزيع الأجور ويحول دون تحديد الأجور عند مستويات المنافسة في السوق . ويمكن أن يؤدي هذا إلى إخراج العمال ذوي المهارة المنخفضة أو صغار العمال من قطاع الوظائف الرسمي . بيد أنه في التطبيق ، سمح معظم الحكومات التي تأخذ بالإصلاح ، وخاصة في الاتحاد السوفياتي السابق ، بخفض الحد الأدنى للأجور بأسرع من خفض متوسط الأجور (الشكل ١٧ - ١) .

إلغاء الرابطة بين الخدمات الاجتماعية والعمالة

تقوم المؤسسات في الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل والمؤسسات العاملة الكبيرة في غيرها من البلدان بتوفير مزايا اجتماعية كبيرة غير مرتبطة بالأجور مثل الإسكان وبعض أنواع التعليم والرعاية الصحية . كما تقوم بعض المؤسسات ، وخاصة في الاتحاد السوفياتي السابق والصين ، بتوفير الخدمات والبنية الأساسية مثل شبكات الصرف الصحي ومباني المستشفيات للمجتمع المحلي بأسره . وفي الحالات القصوى قد تبلغ المزايا والخدمات غير المرتبطة بالأجور نحو ٣٥ في المائة من إجمالي تكاليف العمل في المؤسسة . وتسرقل المزايا غير

السريعة التغير . والبطالة أعلى بالفعل بين العمال شبه المهرة عنها بين العمال الفنيين والإداريين .

وينفذ معظم البلدان الصناعية برامج عامة لإعادة التدريب ، وهو ما فعله الآن الكثير من البلدان التي كانت مخططة مركزيا من قبل . وينبغي النظر بحذر إلى دلائل فاعليتها حيث إنه لم يجر سوى القليل من عمليات التقييم الشاملة - القائمة على تجارب نخضع للمقارنة مع انتقاء عشوائي للمشاركين فيها أو على مجموعات مقارنة شكلت بعناية (الإطار ١٧ - ١) . ويوجه عام فإن الشواهد بشأن إعادة التدريب العام تبدو مختلطة . وعلى أي حال ينبغي تفسير النتائج بأنها ذات طابع قسري محدد للغاية ، حيث إن مخططات إعادة التدريب تعمل على ما يبدو بصورة مختلفة بالنسبة لمختلف مجموعات العمال في مختلف البلدان . والتقييم المستمر لهذه البرامج . والأفضل أن يكون ذلك من خلال تجارب تقوم على المقارنة . ويعتبر ضروريا للتأكد من أنها مبرورة التكلفة . وينبغي تقييم البرامج سواء فيما يتعلق بكفاءتها النسبية في زيادة المهارات أو زيادة احتمالات العمالة ، أو فيما يتعلق بكفاءتها بوجه عام ، أي ما إذا كانت المنافع تفوق التكاليف .

إن تقوية القطاع الخاص بوصفه أحد مصادر التدريب يمكن أن يحسن فعالية إعادة التدريب . وكما تبين تجربة شيلي ، فإن الأنظمة القائمة على توزيع قسائم على المجموعات المستهدفة لكي تستطيع حينئذ شراء خدمات التدريب في أسواق متنافسة يمكن أن تحقق نتائج طيبة . ولكن مثل هذا النظام قد يكون في البداية أقل فائدة في الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل والتي ليس لها خبرة حديثة بإعادة التدريب في القطاع الخاص . وعلى أية حال قد تكون مشاركة الحكومات منصوبة للحفاظ على دعم الإصلاح والاستقرار الاجتماعي . وحيثما تكون إعادة التدريب مطلوبة بسبب حدوث صدمة كلية واحدة تؤثر بصورة حاسمة على الاقتصاد فقد يكون هناك مبرر يتعلق بالسياسة العامة يقتضي أن تتحمل الحكومة بعض التكلفة . وحيثما تكون الأنظمة المصرفية وأسواق رأس المال غير كفوءة ، قد تعجز الأسر المعيشية والمنتجون عن تمويل إعادة تدريب العمال ، وهنا أيضا قد يصبح الدعم الحكومي مطلوباً .

إن إعادة تدريب العمال المحرومين مجال من المجالات

للعامل غير المتعدين للتغيير بسبب عدم كفاية مهاراتهم أو بسبب عاداتهم الراسخة ، أو بوضوح شديد لأن السرعة التي تتغير بها المهارات والمعدات تكون متخلفة عن سرعة النمط المتغير للطلب على العمل .

إعداد العمال للتغيير

ينطوي جعل أسواق العمل فعالة وقادرة على التواءم على أكثر من مجرد إزالة الحواجز الشاملة أمام القدرة على الانتقال وضمان تصحيح الأجور بسرعة . وكذلك ينبغي أن تتوافر للعمال الموارد . المهارات الملائمة وعادات العمل . التي تتيج لهم الاستفادة من الفرص الجديدة التي تمنح لهم في أسواق العمل السريعة التغير .

عدم تساوق المهارات

تختلف الوظائف إلى حد كبير في المهارات التي تتطلبها ، وكثيرا ما يجد العمال الذين فقدوا وظائفهم أنهم يفتقرون إلى المهارات المناسبة للوظائف التي تنشأ ، أو يفتقرون إلى التعليم الأساسي الضروري لتعلم المهارات الجديدة بسرعة . وكثيرا ما يفرز العمال ذوو المستوى الضعيف من التعليم دون حراك في شبكات البطالة أو يتعين عليهم أن يدخلوا في منافسة من أجل مجموعة متناقصة من الوظائف المنخفضة المهارات ، حتى لو كانت هناك وظائف شاغرة في أماكن أخرى .

ويتقدم الاتجاه الأبرز على نطاق العالم في الطلب على العمل والذي يسير صوب العمال الذين يتمتعون بمهارات عامة أكبر وتعليم أعلى ، خلال التحولات الكبرى . ويعني هذا أن فرص العمال غير المهرة أقل في تفادة للبطالة . والمهارات اللازمة لبعض العمال للحصول على وظيفة جديدة - مثال الرليف المكسيكيين المشردين الذين ينجهون إلى مدينة مكسيكوسيتي ، مثلا - هي مجرد الإلمام بالتقواعد الأساسية للقرارة والكتابة والحساب . ويدون هذه المهارات تقل فرص المهاجر في العمل خارج القطاع غير الرسمي . وهذا النمط يسود في كثير من أنحاء أمريكا اللاتينية حيث يشكل العمال غير المهرة الجانب الأكبر من المتطللين . وفي الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل تكمن جنود المشكلة في التخصص بالمتنسر والضيق وفي عجز التدريب المهني الموروث عن التواءم مع أسواق العمل

الإطار ١٧ - ١ ما مدى فعالية البرامج العامة لإعادة التدريب

عاما ، ولكله لم يكن فعالا مطلقا بالنسبة للمتدربين الذين لم تكن لهم خبرة سابقة في العمل والنسالة الثلاثي حدى مرة أخرى للانخراط فى العمل العامة .

ويبدو أن برنامج إعادة التدريب في هنغاريا لم يكن له أثر يذكر سواء بشأن احتمال إعادة التوظيف أو بشأن إيرادات المتدرب المعادى وذلك على مقارنة الاختلافات في الخصائص القابلة للملاحظة لدى المتدربين وغير المتدربين ، ولكن يبدو أن البرنامج كان أكثر فعالية- في صناعة مكبات معوية تعاني من مشكلات ، مثل العمل كبار السن والعمال قبلي الحجار من التعليم الذين يتعلم عليهم العثور على وظائف ثانية . ويمكن يستنتج من هذه التجربة أن البرامج الحكومية يجب أن تستهدف الفئات المحرومة ، بينما يترك القطاع الخاص الاضطلاع بإعادة تدريب العمال المتدربين الذين يمكن أن يكون المعائد المحتمل من تدريبهم غالبا . وتبين عمليات التقييم هذه مأخوذة مما أن برامج إعادة التدريب الحكومية قد ساعدت بعض فئات العمال في بعض البلدان على تلاقى البطالة . غير أنه ليس من المرجح أن تساعد مثل هذه البرامج أغلبية العمال . إن اختيار أهداف مخططات التدريب بعناية ، ورصدها وتقييمها ضرورية لضمان فاعليتها والحيولة دون تبديد الموارد العامة المستثمحة

تقوم بلدان كثيرة بتنفيذ برامج عامة لإعادة التدريب ، ولكن لم يتم تقييم حاكم إلا لعدد قليل من البرامج . والنتائج مختلفة . وروحي معظم التواهد المستقاة من البلدان الصناعية ، أساسا كندا والولايات المتحدة ، بأن إعادة التدريب يمكن أن تكون فعالة على نحو متواضع بالنسبة لبعض الفئات ، مثل النساء الراشحات المحرومات في الولايات المتحدة ، ولكنها تكون غير فعالة بصورة مطلقة بالنسبة للفئات أخرى مثل الذكور من الشباب . وبالمثل ، فإن التقديرات التي جرت مؤخرا بشأن مخططات إعادة التدريب للعمال المحرومين في المكسيك وهنغاريا تنقسم بالتفويض .

وفي أتاح برنامج بروكيت PROBECAT في المكسيك التدريب على المهارات في المدى القصير للعمال العاطلين منذ ١٩٨٤ . وهذا البرنامج الذي صمم أصلا من أجل العمل المشترك احتشد أيضا عددا كبيرا من الباحثين عن عمل للمرة الأولى . ونهش من تقييم أجرى مؤخرا أن البرنامج كان فعالا في خفض فترة البطالة للمتدربين الذين لهم خبرة سابقة في العمل . كما أن البرنامج ساعد على زيادة إيرادات المتدربين من الذكور البالغين ، وخاصة الذين تلقوا التعليم في المدارس لفترة تتراوح بين ستة أعوام والتي عشر

عمليات التقييم بشأن المساعدة التي تقدم للبحث عن وظائف في البلدان الصناعية بأنها فعالة للغاية . ففي الولايات المتحدة مثلا ، تبين أن المساعدة التي تقدم للبحث عن وظائف مثلها مثل إعادة التدريب ، فعالة في مساعدة العمال المحرومين في العثور على وظائف وأقل تكلفة بكثير .

ولكن المساعدة في البحث عن وظائف هي أحد الأنشطة التي تقتضى إدارة كثيفة وليس من المرجح أن تمثل حلا للبلدان منخفضة الدخل وكثير من البلدان متوسطة الدخل . وحتى في اقتصادات السوق الصناعية لا تستطيع سوى نسبة صغيرة فقط من الباحثين عن وظائف - لا تزيد عادة على ١٠ إلى ١٥ في المائة - العثور على وظائف من خلال مكاتب الاستخدام الحكومية . وفي بولندا لا تصل هذه النسبة إلا إلى ٣ إلى ٥ في المائة فقط . ولكن حتى لو تبين أن خدمات التوظيف الحكومية ملائمة فقط في البلدان الصناعية ، فإن السماح لمكاتب التوظيف الخاصة بالعمل في هذا الصدد لن يخلو من فائدة في جميع الأحوال .

دعم القدرة على تنظيم المشروعات

كثيرا ما تحاول البلدان مساعدة العمال الذين يفقدون وظائفهم بتوفير الدعم لمن يرغبون منهم في البدء في إقامة

التي لا يرجع أن يكفي فيها توفير وتمويل إعادة التدريب من قبل القطاع الخاص . فقد تكون العائدات الاقتصادية لمثل هذا التدريب منخفضة ، حتى لو كانت للنفاع التي تعود على المجتمع في شكل لانحاح اجتماعي أفضل كبيرة . وينبغي للحكومات التركيز على دعم وتنظيم الأسواق الخاصة التي توفر إعادة التدريب للعمال المشردين الذين يمكن أن تكون عائدات تدريبهم مرتفعة ، وأن توجه مشاركتها المباشرة (ودعمها الكبير) للجماعات المحرومة مثل النساء الميزات ذوات الأطفال والأشخاص المعوقين .

الافتقار إلى المعلومات

لايستطيع العمال الاستفادة من فرص العمل الجديدة ما لم يعرفوا ما هي الوظائف المتاحة والأجور التي تدفع عنها ؟ ويعتمد العمال في البلدان النامية اعتمادا كبيرا تقريبا على التبادل غير الرسمي للمعلومات للعثور على وظائف جديدة ، ولكن في الاقتصادات الصناعية والاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل ، تقوم شبكة رسمية من المكاتب الحكومية وأحيانا المكاتب الخاصة ، بتقديم يد المساعدة في البحث عن وظائف . ويشي عدد محدود من

صعبة أيضا ، لأنه مع انخفاض الطلب على العمل الذي يطرأ في كل جوانب الاقتصاد ، يزداد احتمال فقدان الوظيفة بالنسبة للجميع في نفس الوقت . ولذا فإن ثمة مبررا يستوجب قيام الحكومة بتوفير نوع من التأمين وضمان الدخل .

ومرعا ما قد تصبح الآليات الدائمة لتأمين الدخل مثل تلك التي نوقشت في الفصل الثالث عشر ، غير كافية في فترات التحول بسبب الزيادات الهائلة . وأن تكن مؤقتة - في عدد الأشخاص المعاطلين أو في عدد الأسر التي تعيش في حالة فقر . وقد تشعر الحكومات أيضا بالقلق من فقدان التأييد السياسي للإصلاحات إذا انخفضت الدخول انخفاضاً شديداً وخاصة بين الدوائر ذات النفوذ السياسي . وكلا الاعتبارين يمكن أن يؤديا إلى ازدياد التحويلات . وفي تلك الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل التي خفضت إلى حد كبير الدعم المقدم إلى المؤسسات ، تهدف الزيادات في التحويلات إلى تعويض هذا الخفض جزئيا . وفي الحالات القصوى - في بلغاريا وبولندا مثلا - انخفضت أوجه الدعم من مدى يتراوح بين ١٢ إلى ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يتراوح بين ١ و ٢ في المائة . وفي غضون ذلك ازادت التحويلات بما يتراوح بين ٥ إلى ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي .

ومن المرجح أن تقوم البلدان المختلفة بتنفيذ استراتيجيات مختلفة ، حيث إنها تبدأ العمل باختلافات هائلة في أهمية آليات دعم الأسرة وحجم القطاع غير الرسمي وكذلك في التوقعات بشأن تدخل الدولة . وعلى العموم فإنه كلما كان الاقتصاد أكثر تصنيما ، كان هناك مبرر أقوى لاستخدام الإعانات العامة بسبب توافر الموارد بدرجة أكبر وضغط آليات الدعم غير الرسمية البديلة . ولذا فإنه ليس مما يثير الدهشة أن تكون التحويلات أكبر في سلوفاكيا منها في أوزبكستان ، وأكبر في الأرجنتين منها في بوليفيا .

ويمكن التخفيف من الفقر على أفضل وجه بآليات قليلة للتوجيه تستهدف الوصول إلى من يفقدون أعمالهم . ونظرا إلى أنه من الأرجح أن ترتبط البطالة ووضع الأسرة بالفقر ، فإن الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل التي تمر بمرحلة انتقال تستعملوما مما للتخفيف من

مشروعات تجارية خاصة بهم . وقد جريت بلدان كثيرة مشروعات التأمين خاصة وبرامج أخرى لتشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة جدا . ولقما جرى تقييم مثل هذه المشروعات بدقة ، ولكن التجربة مع برامج التأمين الخاصة التي تدبرها الحكومات في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية ، تبين أنها نادرا ما أسفرت عن تحقيق منافع . وقد أثبتت مشروعات التأمين الصغيرة جدا التي يديرها القطاع الخاص أنها أكثر فعالية وخاصة في المجتمعات الريفية . وفي بولندا يبدو من تجربة جرت مؤخرا مع برنامج للإقراض لاستهلاك المشروعات أنه يحقق أداء طيبا . ومع ذلك ، فقد ثبت أن هذه المشروعات لا تستحوذ إلا على اهتمام فئة فرعية صغيرة جدا من العمال المعاطلين (نحو ٣ في المائة في البلدان الصناعية وحوالي ١ في المائة في بولندا) .

دعم الأجور

ينبغي أن تكون أوجه دعم الأجور محدودة وخاصة للسيطرة تماما إذا أردنا لها أن تلعب دورا إيجابيا . وقد أثبتت في البلدان الصناعية أنها غير فعالة في الأسراع بعملية التصحيح ، على الرغم من أنه يمكنها توفير المساعدة للمعطلين عن العمل منذ فترة طويلة . وتوجد آثار للإحلال وبموجبها يحل العمال الذين دعمت أجورهم محل العمال الذين لم تدعم أجورهم . وفضلا عن ذلك فإن دعم الأجور يمكن أن يؤدي بسهولة إلى تقويض الإصلاح ببقاء الشركات غير المربحة على قيد الحياة . إن أوجه دعم الأجور ينبغي النظر فيها فقط في حالات خاصة يكون تحديد الأهداف فيها ميسرا ، وعلى سبيل المثال في مدن الشركة الواحدة (انظر أدناه) . وعندما يكون هذا الدعم تحت رقابة جيدة فإنه يمكن أن يكون بديلا أقل تكلفة للتحويلات وأن يحقق نتائج أفضل فيما يتعلق بالتماسك الاجتماعي في المناطق المنعزلة .

الحد من عدم الأمان من خلال برامج التحويل

بواجه العمال مخاطر جسيمة خلال فترات التحول الكبرى ، وأكبرها هو خطر فقدان الوظيفة ومصدر الدخل . وحتى في الاقتصادات الصناعية المستقرة من الصعب جدا ضمان عدم التعرض لخطر البطالة كلية (انظر الفصل الثالث عشر) . وخلال فترات التغيير الكبرى تصبح إدارة مشروعات التأمين الخاصة أكثر

توصف التحويلات الرامية إلى إعداد العمال للتغيير بأنها سياسات « نشطة » . وفي البلدان الصناعية يعتبر هذان النوعان من التدابير غالبا بديلين لبعضهما ، وهناك بعض الدراسات التي تزعم أن ازدياد الإنفاق على التدابير النشطة يعتبر أكثر فعالية ، لأن إعادة التماس إلى حظيرة العمل يسمح بتحقيق وفورات في التحويلات . ولكن ليس من المحتمل أن تكون التدابير السلبية والتدابير النشطة بديلة عن بعضها البعض في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال حيث يحتمل أن يكون معظم الناس في حالة بطالة بسبب ضعف الطلب على العمل أكثر منه بسبب العرض غير الفعال .

تسريح العمال على نطاق واسع

إن إجراء تخفيضات على نطاق واسع في القطاع العام وإعادة هيكلة من الأمور الشائعة خلال فترات التحول الكبرى . وتسريح العمال على نطاق واسع عملية مكلفة في المدى القصير . وإذا كان في وسع المؤسسات أن تظل قادرة على البقاء وأن تتم خصصتها إن عاجلا أو آجلا ، فإن الإصلاحات يمكن أن تكون سهلة نسبيا . غير أنه في معظم الأحوال يتعين تقليل حجم المؤسسات الحكومية الكبيرة أو إغلاقها . والأمثلة على ذلك تشمل تقليل حجم القطاع العام في شيلي ، والخفض التدريجي لعدد العمال في شركة الصلب التي تملكها الدولة في إسبانيا ، وتضييق عمالة المؤسسات العامة في إسبانيا قبل الخصخصة . وثمة مثال يجري تنفيذه وهو إعادة هيكلة قطاع الفحم في روسيا حيث يقدر أن الصناعة القابلة للبقاء في هذا القطاع يتعين لها أن تستخدم ٥٠ في المائة فقط من عمال المناجم الذين يبلغ عددهم حوالي ٨٠٠٠٠ عامل . والقسم المشترك في هذه الأمثلة هو تأثير عدد كبير من العمال ، عادة في مدينة أو منطقة واحدة بما يتخذ من إجراءات في هذا السد مما يجعل من الصعب على العمال المترددين التحرك بسهولة صوب مهن جديدة .

وتتفاوت المعمارية المثلى في مجال تسريح العمال بأعداد كبيرة مع مستوى تطور البلدان ونوع المؤسسات وقوتها العاملة . ويتعين على الحكومات في بعض الأحوال أن تقوم بتسريح العمال المترددين عن الحاجة قبل إجراء الخصخصة ، مثلما حدث في إسبانيا ، للسماح لأصحاب المؤسسات الجدد بأكبر قدر ممكن من المرونة لإعادة

الآثار المقابلة للانتقال . وتحاول الاقتصادات الأكثر تسهيا التي تمر بمرحلة انتقال استكمال هذا الترجيح بنظام رسمي للمساعدة الاجتماعية يقوم على اختيار الوسائل . ولكن عملية اختبار الوسائل تقتضي متطلبات إدارية كثيرة وصعبة التنفيذ ولذا فإنه ليس من المرجح أن تحقق أداء طيبا خارج العالم الصناعي . ويستخدم بعض البلدان أشكالاً متنوعة من التعديد الذاتي للأهداف ، وذلك على سبيل المثال بائشراط المشاركة في العمالة الحكومية للحصول على المزايا . ورغم أن هذه المخططات لا تحسن توقعات المستفيدين في الحصول على عمل على المدى الطويل ، فإنه يمكن أن تكون مفيدة خلال فترات الانتقال ليس فقط كأية فعالة للاختيار الذاتي تجعل من الممكن استهداف الأشخاص الأكثر فقرا ، ولكن أيضا كمحطة وصل فيما بين الوظائف . وعلى سبيل المثال فإن تعديد المستفيدين باستحقاقات البطالة في أستراليا تحسن إلى حد كبير عندما أصبح مشروطا بالمشاركة بعض الوقت في مشروعات العمالة الحكومية . والفقراء حقا هم فقط الذين يكونون في طليعة المطالبين بالاستحقاقات . وفي ألبانيا تُستخدم مخططات العمالة الحكومية على نطاق واسع لتخفيف حدة التحول بين الوظائف . وكما ذكر في الفصل الثالث عشر ، هناك أمثلة عديدة أخرى لمخططات العمالة الحكومية التي تحقق نجاحا في البلدان النامية .

وثمة سبب ثان لزيادة التحويلات وهو الحفاظ على التأييد الشعبي للإصلاح . وهو ما يعني عادة ضمان التأييد من قبل الجماعات ذات النفوذ . وفي كثير من البلدان ، وخاصة الاقتصادات الصناعية التي كانت مخططة مركزيا من قبل ، يعتبر أصحاب المعاشات من كبار السن ، جماعة أكثر نفوذا من العاملين . ومن ثم فإن مخططات التأمين الاجتماعي لمبت دورا مهما كآليات للتحويل في وسط أوروبا وشرقها ، وتعين على معظم استراتيجيات الإصلاح في هذه البلدان أن تحقق التوازن بين الأهداف القصيرة الأجل الرامية إلى تخفيف حدة الفقر خلال فترة الانتقال ، والتي تطلب بدفع تعويضات عند الفصل من العمل واستحقاقات للبطالة ، وبين الأهداف الطويلة الأجل والتحويلات الدائمة مثل المعاشات .

وتحويلات الدخل الرامية إلى التخفيف من خسائر الدخل والعمالة ، وخاصة استحقاقات البطالة ، تصنف غالبا على أنها سياسات « سلبية » لموق العمل ، في حين

المخططين أفضل نهج عام .

والمبادئ الأساسية التالية ينبغي أن تكون مرشدا لمخططات تخفيض اعداد العمال . فإذا كان الاقتصاد أقل نموا ، ينبغي أن تكون الآليات أكثر بساطة وأكثر شفافية . إن أي مخطط خاص لإنهاء الخدمة يعزز مخططات إنهاء الخدمة للقائمة في أنحاء البلد ، يعتبر أفضل من توسيع نطاق استحقاقات البطالة لأنه يكون أبسط إداريا . ولتحاشي التحيز ضد الطلب على العمل ، فإنه ينبغي ألا تحول هذه المخططات الخاصة من خلال ضرائب المرتبات ولأسباب تتعلق بالانصاف والكفاءة ينبغي منح المستخدمين الذين يقرر تسريحهم الاختيار بين عدة بدائل للخروج من الخدمة . ولحد من المخاطر التي تنشأ من خروج أفضل العمال من الخدمة ، ينبغي إصلاح ميكل الأجور بالتنسيق مع عمليات التصريح لتوثيق الرابطة بين الأداء والأجر . وأخيرا فإن القواعد التي تتطلب إرسال إشعارات مقدما بشأن تسريح العمال قد تساعد العمال على تكييف موقعهم . ولكن نظرا إلى أن الإشعارات المسبقة قد تؤدي إلى إبطاء الخروج الاختياري من الخدمة وتشجع العمال على الانتظار إلى حين إجراء مجموعة من عمليات التصريح ، فإنه قد يكون من الملائم أن يصعب الإشعارات خفض رواتب العمال الذين يبقون في وظائفهم . ولا يمكن أن نتجح المكونات الأخرى لهذه المخططات ، وهي شائعة في البلدان الصناعية ، مثل أداء خدمات التوظيف في الموقع ، إلا إذا توفرت القدرات الإدارية . وليس من المرجح أن تكون مفيدة في معظم البلدان النامية ولكن قد تثبت أنها ملائمة لبعض الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل .

وتطرح مدن الشركة الواحدة مشكلة خاصة بسبب الافتقار إلى فرص بديلة . ففي قطاع الفحم الروسي ، على سبيل المثال ، يقع عدد من المناجم في مناطق منزلة وتوفر الرزق لمعظم العمال هناك . ومن وجهة النظر المثلى ينبغي للحكومات أن تشجع التغيير - الهجرة ، إنشاء وظائف جديدة ، وشركات جديدة - ولكن هذا نادرا ما يحل المشكلة في المدى القصير . وعندما تكون آفاق التغيير محدودة أو عندما يكون من المحتم أن يكون التصحيح بطيئا ، فإن السياسات المؤقتة الرامية إلى مساعدة المؤسسات القائمة قد تكون مفيدة في ظل ظروف معينة . فأولا ، إذا كانت التكاليف الاجتماعية والسياسية لإلغاء

ميكنتها . وفي غير هذا ، يمكن أن تأتي الخصخصة أولا وتترك إعادة الهيكلة لأصحاب المؤسسات الجدد . وكثيرا ما تظل القيود على فصل العمال وعلى مستوى الأجور باقية . وهذا هو الحال في وسط وشرق أوروبا بوجه عام . وفي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل قلما تشارك الاتحادات العمالية في مثل هذه الترتيبات ، وهناك استثناءات في هذا الصدد مثلما حدث في مرفق الحافلات العام في غانا وإعداد مخططات في قطاع النقل في موريشيوس وبوغوسلافيا حيث كانت مشاركة الاتحادات العمالية حاسمة لتحقيق النجاح . وعلى العكس من ذلك ، فإنه في البلدان الصناعية مثل كندا والسويد تم إجراء تخفيضات عديدة بالتزامن الوثيق مع الاتحادات العمالية والعمال والمجتمعات المحلية . ويبدو أن هذا هو أفضل ما يمكن عمله بالنسبة للبلدان الصناعية التي تتميز بقوة عاملة مستقرة وعلى قدر طيب من التعليم .

وكان إرسال إشعارات مقدما ، وتوفير خيارات للعمال الذين يفتقرون وظائفهم وإعادة هيكلة أنظمة الأجور لأولئك الذين يظلون في العمل ، من الأمور الضرورية لتحقيق الكفاءة في أعقاب عمليات تسريح العمال . ويمكن الحد من المعارضة حينما يكون المخطط جزءا من مجهود واسع للإصلاح الهيكلي . وفي الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل التي شهدت بالفعل بعض عمليات تسريح العمال على نطاق واسع ، جاء المجهود الأكبر في شكل تحول شامل من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد السوقي . وفي قطاع النقل في غانا كان هذا المجهود جزءا من خفض شامل للمالمة للزائدة في المرافق المدنية والتعليمية وفي بعض المؤسسات التي تملكها الدولة . وفي قطاع الحافلات في سرى لانكا كان جزءا من خفض عام في حجم الحكومة .

وليس هناك دليل حاسم بشأن ما إذا كان إجمالي المبلغ الذي يدفع عند انتهاء الخدمة ينبغي أن يدفع كله دفعة واحدة بحيث يستطيع العمال المسرحون استخدامه ليندأوا به مشروعات أعمالهم الخاصة بهم ، أو أن يأخذ شكل مدفوعات دورية طويلة الأجل ، ومن ثم يؤثر أسباب المعيشة على المدى الطويل . ووجهة النظر الأولى أفضل للأفراد المتقاعدين على إقامة مشروعات في حين أن وجهة النظر الأخيرة تعتبر أفضل لأولئك الذين ينفرون بشدة من المخاطر ، وقد يكون السماح للعمال باختيار أحد هذين

الوظائف مرتفعة ، فإن إبقاء الدعم قد يجعل بالفعل عملية الانتقال على نطاق واسع ولا يعرقها . وثانيا ، إذا كانت قيمة انتاج الشركة تفوق قيمة المدخلات المستخدمة ، فإن المخطط يمكن أن يحقق وفرا في التكلفة إذا كانت استحقاقات البطالة أو المساعدات الاجتماعية يتعين أن تدفع في غير هذا . إن أكبر مشكلة في تصميم المخططات الرامية إلى دعم المؤسسات في المناطق المنعزلة هي الغاء الحوافز غير المناسبة وذلك لتشجيع المزيد من العمال والشركات على الانتقال إليها . وينبغي إقامة أى مخطط للدعم الصناعي لفترة محدودة للتأكد من أن المؤسسات تستخدم الدعم لإعادة هيكلة أنشطتها بدلا من إدامة عم الكفاءة .



إن أسواق العمل القابلة للتكيف ضرورية لتحقيق

الانتقال الناجح ، والإصلاحات الرامية إلى تشجيع قدرة العمال على الانتقال ، وبرنامج التحويل ، والسياسات الرامية إلى إعداد العمال للتغيير ، ضرورية كلها لزيادة القابلية للتكيف . ودعم قدرة العمال على الانتقال هو العنصر الأساسي ، في حين أن التحويلات تؤدي دورا مزدوجا في التخفيف من انخفاض الاستهلاك والحد من المخاطر المرتبطة بخفض الوظائف . والتدابير النشطة في سوق العمالة الرامية إلى تشجيع البحث عن وظائف أقل فائدة في المراحل الأولى من عمليات الانتقال . ولكن بمجرد زوال الصدمة الرئيسية فإنه من الأرجح أن يكون هناك بعض الاحلال في الموارد من التحويلات إلى السياسات النشطة ، وخاصة في البلدان التي تتمتع بمستويات عالية من القدرات الإدارية اللازمة لإدارة هذه البرامج بنجاح .

الباب الخامس

المستقبل المتوقع للعمال فى القرن الحادى والعشرين

شهد القرن الماضى تباينا أكثر مما شهد تقاربا فى ظروف العمال فى مختلف أجزاء العالم . فهل يمكن أن يكون القرن الحادى والعشرين مختلفا ؟ وهل سيأتى بعصر من الاحتواء يتراصل فيه التكامل الاقتصادى وينتشر ، وترتفع فيه دخول العمال فى جميع الأقاليم - وخاصة أشدهم فقرا ؟ يربط الفصل الثامن عشر بين الموضوعات التى نوقشت فى الفصول السابقة بالمستقبل المتوقع للعمال فى الأقاليم الرئيسية التى نوقشت فى العالم . ويضع مخططا متشابها للمستقبل تزداد فيه مستويات معيشة العمال فى مختلف الأقاليم تباعدا ، ومخططا متفانلا تغتنم فيه البلدان الفرص التى يوفرها التكامل العالمى لتحسين معيشة الفئات العاملة من سكانها .

خيارات السياسة والفرص المتوقعة للعمال

التي تمر بمرحلة انتقال ، ولا سيما في المجالات الأربعة التي ذكرت في الأبواب السابقة من هذا التقرير :

□ ما إذا كانت البلدان مستجيب في الوصول الى سبل للنمو تستند الى السوق وتولد الطلب السريع على العمل وترفع انتاجية القوة العاملة ، على السواء

□ ما إذا كانت البلدان مستجيب في الاستفادة من التغييرات على المستوى الدولي سواء في الاستجابة للفرص السوق الجديدة أو في اجتذاب رؤوس الأموال ، أو في معالجة الاختلالات التي تسببها الأنماط المتغيرة للتجارة

□ ما إذا كانت الحكومات مستجيب في وضع إطار لسياسة العمل يشمل أسواق العمالة غير الرسمية والريفية ، ويدعم نظاما فعالا للعلاقات الصناعية في القطاع الرسمي ، ويوفر ضمانات للفئات الضعيفة ، ويمنع أوجه التحيز لصالح مستغلي النفوذ الميسورين نسبيا .

□ ما إذا كانت البلدان التي تكافح من أجل التحول نحو أنماط للتنمية أكثر استنادا الى السوق وأكثر تكاملا دوليا مستجيب في تحقيق ذلك دون تكاليف كبيرة أو دائمة تقع على كامل العمال .

مخططان عالميان

يوضح مخططان عالميان أبعادا من أجل هذا التقرير مدى وجسامة ما يمكن أن ينشأ من أخطار تحقق بالعمال مستقبلا في كل مناطق العالم الرئيسية . والمخطط الأول هو مخطط تحقيق درجة من النجاح دون كثير من الجهد والتخطيط ، ويستند الى حد كبير على استمرار الاتجاهات الماضية . ونظرا الى أنه توجد امكانية واضحة في أن يؤدي هذا الطريق الى توسيع نطاق الاختلالات بين بعض الأقاليم وزيادة عدم المساواة في دخول العمال داخل بعض البلدان فلننا نصف هذا بأنه سيناريو النمو البطيء والتباين - مخطط « التباين » . ويستكشف المخطط الثاني الآثار

كان ازدياد التفاوت في الدخول خلال القرن الماضي هو الاتجاه المائد في الاقتصاد العالمي . واللغة الأعظم رخاء من العمال في العالم - وهم العمال المهرة في البلدان الصناعية - يكسبون الآن في المتوسط نحو ستين مثلا أكثر مما تكسبه اللغة الأمد فقرا - التي تشمل الزراعة في افريقيا جنوب الصحراء . وقد شهدت الخمسة عشر الى العشرين عاما الماضية تقدما سريعا فيما يتعلق بأعداد كبيرة من العمال الآسيويين ، ولكنها شهدت ركودا أو هبوطا فيما يتعلق بكثير من العمال في الشرق الأوسط ، وأمريكا اللاتينية و افريقيا جنوب الصحراء ، وحدثا جدا في الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل في أوروبا ووسط آسيا . فهل يؤذن القرن الحادى والعشرون بعصر تتقارب فيه الدخول ؟ ان التوقعات في احتمال حدوث ذلك كبيرة . وثمة امكانيات تشر باحتمال حدوث أوجه تقدم كبير في جميع الجبهات : انشاء وظائف كثيرة ، ارتفاع الانتاجية ، وحدث تصنيفات في نوعية الوظائف . ولكن هناك أيضا خطر أن لا يلحق البعض بركب التقدم ، بداية بالعمال المتعطلين في البلدان الصناعية الى كثير من المكان في افريقيا جنوب الصحراء ، وألا يكون في وسع هذا للتقدم الحد من أوجه عدم المساواة الشديدة في أمريكا اللاتينية وغيرها .

وسكون للظروف في كل من الاقتصادات المحلية فرادى والبيئة الاقتصادية الدولية تأثيرها على النتائج المرتبة . واحتمال حدوث تكامل دولي أعمق سوف يزيد الفرص المتاحة أمام تلك البلدان وثقات العمال التي لديها القدرة على التجاوب . وسكون لميلوك البلدان الغنية أثره ، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة التجارية وأوجه العجز المالي . وما لم ينخفض المعز ، فإن الجميع سوف يدفعون الثمن في شكل انتاجية أقل ونمو أبطأ . وللمساعدة الدولية أهمية حيوية أيضا في تعزيز ادخال كل فئات العمال في نطاق الاقتصاد العالمي . ولكن لعل الأمر الأكثر أهمية هو الظروف المائدة داخل الاقتصادات النامية والاقتصادات

يتطلب مخطط التقارب معدلات عالية من الاستثمار في رأس المال البشري والمادى ، وكذلك مكاسب شاملة في الإنتاجية .

الجدول ١٠٨ : ١. الفرضيات تعزّل الاسقاطات

الرقم	حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالى (فى المئة)		معدل سنوات التعليم فى المدارس		النمو السنوى فى إجمالى الإنتاجية (العوامل : التنمية المئوية سنوياً)	
	اللعنى		اللعنى		اللعنى	
	١٩٩٢	٢٠١٠ - ١٩٩٤	١٩٩٢	٢٠١٠ - ١٩٩٤	١٩٨٧ - ٦٠	٢٠١٠ - ١٩٩٤
١	١٩	٢٢	٩,٢	١٠,٥	١,٧	١,٨
٢	٢٠	٢٢	٩,٩	١٠,٥	١,٨	١,٨
٣	٢٣	٢٥	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٤	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٥	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٦	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٧	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٨	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٩	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
١٠	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
١١	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
١٢	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
١٣	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
١٤	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
١٥	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
١٦	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
١٧	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
١٨	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
١٩	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٢٠	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٢١	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٢٢	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٢٣	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٢٤	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٢٥	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٢٦	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٢٧	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٢٨	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٢٩	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٣٠	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٣١	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٣٢	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٣٣	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٣٤	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٣٥	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٣٦	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٣٧	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٣٨	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٣٩	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٤٠	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٤١	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٤٢	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٤٣	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٤٤	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٤٥	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٤٦	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٤٧	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٤٨	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٤٩	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٥٠	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٥١	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٥٢	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٥٣	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٥٤	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٥٥	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٥٦	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٥٧	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٥٨	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٥٩	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٦٠	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٦١	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٦٢	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٦٣	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٦٤	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٦٥	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٦٦	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٦٧	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٦٨	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٦٩	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٧٠	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٧١	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٧٢	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٧٣	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٧٤	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٧٥	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٧٦	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٧٧	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٧٨	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٧٩	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٨٠	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٨١	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٨٢	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٨٣	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٨٤	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٨٥	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٨٦	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٨٧	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٨٨	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٨٩	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٩٠	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٩١	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٩٢	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٩٣	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٩٤	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٩٥	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٩٦	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٩٧	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٩٨	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
٩٩	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨
١٠٠	٢٣	٢٦	١٠,٥	١٠,٥	١,٨	١,٨

١ - البيانات غير متاحة .
٢ - تشمل مورغ كونغ .
٣ - تشمل أستراليا ، وكندا ، والاتحاد الأوروبى ، واليابان ، ونيجيريا ، والولايات المتحدة فقط .
٤ - تقديرات موزلى البنك الدولى .
٥ - المصدر : تقديرات موزلى البنك الدولى .

وعمليات نقل التكنولوجيا ، والتحسينات فى نوعية التوجيه تساعد فى التهيؤ باننتاجية العمالة ، ويجب تعزيز المخطط المتقارب بزيادات طفيفة على الأقل فى معدلات الادخار ، وخفض الحجز المالى فى البلدان الفنية ، وبمقادير محقولة من تدفقات رأس المال الدولى ، بما فى ذلك مساعدات التنمية .

ويجب أن تكون الجهود المبذولة لمساعدة افريقيا جنوب الصحراء قوية بوجه خاص .

وللمسرح الدولى أيضا أهمية كبيرة . وفى مخطط التباين نفترض أن العمالة لا تتوقف وأن البلدان إما تتأبطأ فى تنفيذ اتفاق جولة أوروغواى أو تعوض المكاسب المتحصلة فى أحد المجالات بفرض حماية من نوع آخر . وفى مخطط التقارب يتم تنفيذ اتفاق جولة أوروغواى بالكامل كما يتحقق مزيد من التقدم فى تحرير التجارة . ويشمل ذلك الزراعة - سواء على المستوى الاقليمى أو المتعدد الأطراف على حد سواء . وفى مخطط التباين يكون نمو الصادرات بطيئاً ولا يحدث سوى تغيير قليل فى التقسيم الدولى للعمل . وعلى العكس من ذلك ، فإن للتكامل

المحتملة للقيام بإجراءات أساسية على المستوى المحلى فى جميع أجزاء العالم ، مصحوبة بتكامل دولى أعمق . ونحن نصف هذا بأنه مخطط التضمين والتقارب - مخطط « التقارب » . وكلا المخططين إيجابيان فقط - والأرقام هى اسقاطات تقوم على أساس افتراضات كثيرة لكنها ليست تنبؤاً على وجه التأكيد . غير أنها يمثلان مرشداً مقنعاً لإيضاح نتائج النجاح والفشل ويضعان فى الحسبان الاتجاهات المستقبلية المحتملة للأثار المترتبة على صعيد الاقتصاد كله وفى التكامل الدولى ، على السواء .

والاستثمار المحلى هو المحدد الرئيسى للمستقبل المتوقع للعمل - فى رأس المال ، والتعليم ، والبنية الأساسية ، والتكنولوجيا . ويفترض المخطط المتباين استمرار الاتجاهات الحديثة فى الاستثمارات أو تدهورها ، وأن نسبة كبيرة من التلاميذ الملتحقين بالمدارس تسرب منها قبل الأوان ، وأن الانتاجية العامة للعمالة لا ترتفع بسرعة (للجدول ١٨ - ١) . ويفترض المخطط المتقارب أن معدلات الاستثمار ترتفع ، وأن معدلات الانخراط فى المدارس مستقرة عند المستويات الراهنة ، وأن معدلات التسرب تتناقص وأن الاستثمارات فى البنية الأساسية ،

يزداد كل من دخل الفرد والصادرات ، بطريقة أسرع في ظل مخطط التتارب والاحتواء

الجدول ١٨ - ٢ إسقاطات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات حسب الأقاليم (نسبة مئوية)

الأقاليم	مخطط النمو المستوى في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي		مخطط النمو المستوى في الصادرات	
	الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٠	الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٠	الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٠	الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٠
البحرين	٤,٦	٢,٣	٣,٩	١١,٣
بنغلاديش	٥,٥	٣,٠	٤,٤	١٠,٢
بوركينا فاسو	٣,٠	٠,٩	٣,٥	٥,٣
بوتسوانا	١,٧	١,٤	٢,٣	٣,٦
البرازيل	٨	١,٤	٣,٤	٣,٣
البرازيل	٢,٠	٢,٤	٤,٠	٦,٣
البرازيل	١,٣	٠,٣	١,٧	٣,١
بنغلاديش	١,٩	١,٦	٢,٣	١,٥

(أ) تشمل موزمبيق ، كوت ديفوار ، والهند ، والولايات المتحدة فقط .
(ب) تشمل سنغافورة ، وكندا ، والاتحاد الأوروبي ، واليابان ، ونيجيريا ، والولايات المتحدة فقط .
المصدر : تقديرات مخطط التنمية في البلدان النامية .

المخططين أن التحيز التكنولوجي الذي يحايي العمال المهرة والذي اتم به العقدان الماضيان سوف يستمر ، وفي ظل مخطط التباين يتفاعل هذا التحيز مع التراكم البطيء لرأس المال والتجارة العالمية للراكدة . وينجم عن ذلك تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في معظم الأقاليم وازدياد عدم المساواة فيما بين الأقاليم وداخلها . وعلى النقيض من ذلك ، يشهد مخطط التتارب تصاعد الدخل وتناقص عدم المساواة في معظم البلدان وداخل معظم الأقاليم (الجدول ١٨ - ٣) . ويفيد تصاعد المولمة في البلدان النامية الأشد فقرا بزيادة الطلب على العمال ذوي المهارة المنخفضة ، وفي البلدان متوسطة الدخل والأكثر ثراء يتم تعويض الآثار السلبية للمولمة بالآثار الناجمة من تحسين المهارات وما يترتب على ذلك من خفض العدد المجمع للعمال غير المهرة وبذلك يزداد الطلب نسبيا على خدماتهم .

وان يتغير عدم المساواة الدولية الا ببطء في ظل أي مخطط واقعي . ولكن مخطط التتارب والتضمين يمكن أن يبدأ بخفض الاختلافات الكبيرة الموجودة حاليا . فقد تقلص النسبة بين أجور أغنى الفئات وأفقرها في النظام

العالمي يتفاعل مع الاستثمار المحلي في رأس المال وفي الناس ليحقق مكاسب كبيرة صافية في مخطط التتارب (الجدول ١٨ - ٢) . وتستمر البلدان النامية تحسن مهارات عمالها في السوق العالمية المتوسعة ، وتحرك جميعها صاعدة السلم التكنولوجي : ويواصل العمال في اقتصادات الأسواق الصناعية الخروج من دائرة المنتجات المتوسطة المهارة متجهين الى داخل مجال السلع والخدمات ذات التكنولوجيا الرقيقة ، وتسيطر الاقتصادات الآسيوية الحديثة التصنيع والاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل على إنتاج المنتجات المتوسطة المهارة . ويبدأ في التحرك صوب السلع ذات التكنولوجيا الرقيقة ، وتوسع أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط نطاق سبقها في مجالات التعدين والزراعة وتشرع في التحرك صوب إنتاج سلع تتطلب براعة تكنولوجية أكبر ، وتصبح الصين والهند بصورة مطردة من كبار البلدان المصدرة للمنتجات القائمة على الاستخدام الكثيف للعمال ، وتستعيد أفريقيا جنوب الصحراء مزاياها في مجال الموارد الطبيعية وتصبح مصدرا كبيرا للمنتجات الزراعية .

ماذا متقول إليه أحوال العمال ؟ نحن نفترض في كلا

الأجور التي تنفع للعمال غير المهرة أعلى كثيرا في مخطط للتقارب عما نجد من عدم التماثل

الجدول ١٨. إسقاطات أجور العمال المهرة وغير المهرة حسب الإقليم

(تغير النسبة المئوية من ١٩٩٤ إلى ٢٠١٠)

الإقليم	مخطط التقارب		مخطط التباين	
	غير المهرة	المهرة	غير المهرة	المهرة
الصين ^(أ)	٢٠	٤١	٦٥	٧٢
شرق آسيا	٤١	٥٤	٦٣	٨١
بلدان مجلس التعاون الاقتصادي السابق	٣	٢٩	٦١	٧٤
أمريكا اللاتينية	٣-	٤٥	٥٨	٦٢
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٠	٢٧	٦٣	٣٩
جنوب آسيا	١٥	٤٩	٨١	٥٣
أفريقيا جنوب الصحراء	١	٩	٤٤	٤٩
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ^(ب)	١٥	٤٧	٤٧	٤٥

(أ) تشمل هونغ كونغ.

(ب) تشمل استراليا، وكندا، والاتحاد الأوروبي، واليابان، ونوريلندا، والولايات المتحدة فقط.

المصدر: تقديرات موظفي البنك الدولي.

المستمر الذي تبديه الحكومات والوكالات الدولية والدوائر الأكاديمية، فإن أسئلة ملحة لاتزال تطرح بشأن ما يمكن عمله. ومن الجلي أنه كان هناك تحول في نمط الطلب على العمل ضد العمال غير المهرة واليديرين ولصالح الذين تعلموا في الكليات وذوي الياقات البيضاء، ومن نظام العمل طول الوقت الذي يهيمن عليه الرجال، الى عمل أكثر مرونة أو مؤقت، مع تزايد مشاركة النساء. وكما ذكر في الباب الثاني، فإن التجارة الدولية والهجرة ورأس المال كان لها بعض التأثير وقد يكون أثرها متصاعدا حيث أن أعدادا كبيرة من الناس أصبحوا منتمين في الأسواق العالمية، ولكن لعل التغييرات التكنولوجية، وخاصة المتصلة بثورة المعلومات، كانت أكثر أهمية.

وفي سوق العمالة الأكثر مرونة في الولايات المتحدة يثور تساؤل هام هو ما اذا كانت استجابة العرض للتحول في الطلب على المهارات العالية، وهو ما يحدث الآن بالفعل. وكما يوضحه حديثا تزايد التحاق البالغين بالكليات في المجتمعات المحلية. ستكون كافية لعكس الاتجاه نحو ازدياد عدم المساواة والوصول الى أولئك الذين تركوا وشأنهم في الثمانينات؟ وفي أوروبا تغير القضية تساؤلا آخر وهو كيف يمكن زيادة المنافسة في صناعات الخدمات للسماح بنمو أكبر في الطلب على العمل؟ وكيف يمكن في

الهرمى الدولي للأجور - العمال المهرة في البلدان الصناعية والزراعيين الأفريقيين - مما هو مقدر بمتين الى واحد في عام ١٩٩٢ الى خمسين الى واحد بحلول عام ٢٠١٠ (الشكل ١٨-١). ويترتب على ذلك البدء في عكس اتجاه الفجوة الواسعة التي برزت خلال القرن الماضي، حيث جنى العمال في البلدان الصناعية ثمار الانطلاقة الاقتصادية وهو ما لم يكن متاحا للعمال في أفريقيا جنوب الصحراء. وفي ظل مخطط التباين قد تصبح الأمور أسوأ بالفعل، إذ يمكن أن ترتفع النسبة بين دخول العمال بين هاتين المجموعتين الى نحو سبعين الى واحد. ولننظر الآن الى بيان القيود الرئيسية التي تعوق إجراء تحسينات في أحوال العمال، في كل منطقة على حدة.

البلدان الصناعية

شرعت البلدان الصناعية تصارع منذ نحو خمسة عشر عاما لاجاد حل لمشكلة العمالة فيها. والمسة الرئيسية لهذه المشكلة هي ازدياد عدم المساواة في أمريكا الشمالية والمملكة المتحدة، ونصاعد البطالة بصورة عنيدة في الجزء القاري من أوروبا وتنامي الفئات الدنيا التي لا تتاح لها فرص تذكر للحصول على عمل. ويرغم الاهتمام

عدم المساواة وتوقف الإصلاحات . وينطوى مخطط التقارب على نمو مطرد في الدخول وعلى تنافس الفقر . ولكن انخفاض عدم المساواة من الأرجح أن يظل محدودا ، وخاصة في الصين وفيت نام حيث يمكن تعويض ازدياد الأجور الزراعية بازدياد عدم المساواة في أماكن أخرى ، وبعضها مستصوب بسبب عدم وجود ضغط على قوائم الأجور في مؤسسات الدولة ، وبعضها أقل حيث يعيش الناس في مناطق ركدة .

ولا تزال سياسة العمالة في حاجة إلى الإصلاح في جنوب آسيا وفي الصين على السواء . وفي كل منهما توجد مجموعة صغيرة من العمال الذين يحصلون على أجور جيدة نسبيا ويتمتعون بتأمين قوى لوظائفهم ، وفي الصين ، بوجه خاص ، يتمتعون بمزايا سخية خارج نطاق الأجور ، ولكنهم مغروزين في أنشطة في حاجة إلى إعادة هيكلتها . والقواعد التنظيمية هناك مفرطة وللعمال نفوذ سياسي قوى - وهو ما يبدو في جنوب آسيا في شكل اتصالات عمالية مستقلة وممثلة بدرجة كبيرة ، ويبدو في الصين في شكل امكانية ممارسة أنشطة صناعية . ومقاومة التغيير يمكن أن تهدد الانتقال إلى اقتصاد مفتوح والانتماج في سوق العمالة المحلية . ويقضى الأمر الإبقاء على الدعم التقليدي القوي لتحقيق استقرار دخول العمالة غير الرسمية والريفية وتعزيزه ، وخاصة فيما يتعلق بالأشغال العامة وشبكات الأمان الأساسية .

ومع أن الانتقال إلى أشكال جديدة من التوجيه يتقدم بسرعة ، فإن الصين والهند عملاقا المنطقة ، تولجها صعوبات داخلية . إن التصدي للظهور المؤسسات العامة والقطاع الخاص المشمول بالحماية هو القضية الأساسية في عملية التحول . وفي الصين ينبغي إخراج المسئوليات الاجتماعية من نطاق قطاع المؤسسات التابع للدولة . وفي الهند يمثل التحدي في رفع الدخل في الريف لانخفاض من الفقر ، وإعادة هيكلة المؤسسات المحمية الكفاءة والتي تضم اتحادات عمالية قوية . وفي ظل مخطط التباين يؤدي خفض نفقات القطاع العام إلى إضعافه وزيادة خطر بطء النمو ، والتكامل الدولي الجزئي ، واستمرار الارتداجية الحادة ، وضغط نظامي الطلب على العمل غير الماهر ، وازدياد أوجه عدم المساواة وخاصة في شبه القارة الهندية . وفي ظل مخطط التقارب يحدث نمو سريع

العمالة والمخاوف المتعلقة بالمنافسة إلى وقف المكاسب المحتملة من زيادة الانفتاح . وكما لوحظ في الفصل الثامن فإن اتفاق جولة أوروغواي جد محدود بحيث لا يحقق مكاسب في حد ذاته ، وحتى المكاسب التي قد يحققها تكون عرضة للاستعاضة عنها بالحماية للطائرة ، سواء من خلال مكافحة اغراق السوق بالسلع أو من خلال قيام أنصار الحماية بفرض معايير للعمالة والبيئة . ولكن في مخطط التقارب ، يساعد التقدم في الإجراءات المحلية في تعزيز تحقيق خطوات أسرع للتكامل ، مع ضرورة أن يقرن ذلك بالتصدي لتدفقات الهجرة للحد من ضغط المهاجرين على سوق العمل غير الماهر المحلية .

جنوب آسيا والصين وفيت نام

هل الصين وفيت نام وبلدان جنوب آسيا مؤهلة للانتهاج أسلوب شرق أسويي للانطلاق والارتباط بالاقتصاد الدولي أم أن عملية الانتقال فيها سوف تتوقف ؟ إن أدائها ينطوى على أهمية بالغة لأكبر الجماعات الفردية في نوعها من العمال الفقراء في العالم : المزارعين والعمال الريفيين في شبه القارة الهندية والصين . وبلدان هذه المنطقة ضعيفة الانتماج حاليا في التجارة الدولية ، وازدياد تنامي الصادرات من المنتجات كثيفة الاستخدام للعمل بغير أكبر الأمال في رفع دخول هؤلاء العمال ، وسوف تطلق مشاركتهم المتزايدة موجات من التأثير الإيجابي في كل أنحاء العالم في شكل تزايد الطلب من الأسواق العالمية ، ولكنها تزيد أيضا ضغوط المنافسة على العمال غير المهرة في أماكن أخرى ، مع ما يصاحب ذلك من مخاطر ردود الفعل الحمائية .

وقد شهدت هذه البلدان ازدياد معدل الدخول باطراد مع تزايد انتاجية العمل . وازداد أيضا تركم رأس المال والمهارات ، ولكن ذلك كان أبطأ نسبيا خارج الصين . وثمة احتمالات طيبة بتسارع التراكم في المستقبل . وكان أداء الزراعة جيدا وهو ما يفسر جانبها كبيرا من النجاح الذي تحقق فيما مضى . ولكن استيعاب العمالة الصناعية في شبه القارة الهندية كان ضعيفا ، ولا تزال الزراعة تحظى بحماية كبيرة . إن تحرير الزراعة والانطلاق في الصناعة التحولية يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب في المستقبل . وفي غياب طلب قوى على العمل من قبل الصناعة التحولية سيكون هناك خطر حقيقى من ازدياد

بهيكلية جيدة في بعض البلدان ، مثل جنوب افريقيا وزمبابوى ، وتوفير فرص أفضل للزارعين للحصول على التمويل .

ويجب أن تؤدي التكتلات في أسواق العمل أساسا إلى الحد من التمييز ضد مشروعات الأعمال الصغيرة وغير الرسمية والزراعة . واصلاحات القطاع العام حاسمة لزيادة جودة الخدمات التي تقدم . وهذا لابد أن يؤدي في نفس الوقت إلى انخفاض العمالة في القطاع العام وإلى هيكل للأجور أكثر قدرة على المنافسة .

إن المخاطر كبيرة وتزداد المولمة تقافا . وفي ظل مخطط التباين تواصل افريقيا السقوط في شرك الفقر وتصبح هامشية بدرجة متزايدة بالنسبة للاقتصاد العالمي . إن تحقيق استراتيجية تنطوي على مصداقية يتطلب زيادة الطلب العالمي على المنتجات الزراعية والتعدين وكذلك اتخاذ تدابير دولية جديرة بالتناسب مع التحدي القائم . وينبغي النظر بصورة جادة في اتخاذ اجراءات من قبيل فتح الأسواق الزراعية بصورة أكبر وأسرع في البلدان الصناعية ، وخفض الدين المقترون بمشروطية قوية والارتباط بدرجة أقوى مع باقي العالم . ربما في سياق اتفاقات للتجارة الحرة مع أوروبا . ويجب أن يمثل الهدف جزئيا في ضمان فتح أسواق مع درجة ما من الأفضليات المؤقتة وذلك لتعويض الخسائر الناجمة عن جولة أوروغواي . ولكن الأمر الأكثر من ذلك أهمية ، هو أن مثل هذه الاتفاقات يجب أن تؤكد على الإصلاحات الداخلية وعنى وضع إطار زمني واضح . وهذا يمكن أن يساعد على تعزيز مصداقية برنامج الإصلاح والحد من عدم اليقين وذلك بجعل الحكومات تلزم بمسؤوليات لا تستطيع العبث بها . وإذا اتبعت مثل هذه الاستراتيجية ، فإن جنوب افريقيا ، وبلدان غربي افريقيا الناطقة بالفرنسية ، وحتى نيجيريا ، يمكن أن تبرز كأطراف اقليمية مهمة للنمو .

شرق آسيا

كانت منطقة شرق آسيا ، مع استثناءات قليلة ، أئمنحنا للاستثمار والمشاركة الدولية مما أدى إلى جنى مكاسب كبيرة للعمال ، على الأقل في الدول من الأجور . ومن المحتمل أن يستمر النمو الذي يقوده التصدير مع ازدياد الاندماج في الاقتصاد الدولي بمستويات متزايدة من المهارة - مع تعميق الروابط فيما بين الأقاليم . ولكن هناك

وباعت على المساواة على السواء نتيجة الهجرة من الريف للحضر ، وتراكم المهارة ، وازدياد الانتاجية الريفية .

افريقيا جنوب الصحراء

إن محنة القارة الافريقية لاتزال تمثل أخطر التحديات للنظام العالمي الناشئ . والتوقعات الدولية مختلفة . إن اتفاق جولة أوروغواي سوف يرفع أسعار الأغذية مما يلحق أضرارا بقطاع الحضر في المدى القصير ولكنه سوف يخلق، فرصا مهمة للزراع في آخر المطاف . كما أنه سيقلص الأفضليات التجارية للأقاليم في أسواق بعض الدول الأوروبية ، وسيؤدي ازدياد المنافسة العالمية إلى خفض عائدات الأنشطة الصناعية القليلة المهارة . وحتى فيما يتعلق بالمنع الأساسية الأولية ، وهو مجال لها فيه ميزة نسبية ، ينبغي لافريقيا جنوب الصحراء زيادة الانتاجية لكي تنافس البلدان الغنية بالموارد في جنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية .

وينبغي أن تتضمن عناصر أية حركة نحو الأمام ، أولا وقبل كل شيء ، تراكما أكبر لرأس المال وتأمينات في الكفاءة . وقد انخفضت معدلات الاستثمار إلى أقل من ١٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . ونظرا للمعدل المرتفع لنمو السكان فإن مستويات المعيشة لا يمكن أن تتحسن مالم تحدث زيادة كبيرة في الاستثمار . وإلى أن يتم ذلك فإنه ليس من المحتمل أن يشكل كم التعليم عبء هامة ، وإن كان تسمين نوعيته يعتبر حيويا . وفي مخطط التباين يفترض، حاليا أن معدلات الالتحاق بالمدراس تواصل الهبوط بالفعل ، مثلما حدث في بلدان كثيرة في الثمانينات . ومالم يتم الحد من المخاطر الاستراتيجية التي يواجهها المستثمرون ، وخاصة فيما يتعلق باحتمال عكس اتجاه السياسة ، فإنه ليس من المحتمل أن يزداد الاستثمار بدرجة كافية . ولتحقيق تحول كبير في الكفاءة الشاملة التي تمن الحاجة إليها يجب بذل مجهود كبير في جهات كثيرة ، ابتداء من التعجيل بتنفيذ برنامج الإصلاح الذي لم يستكمل بعد ، إلى إجراء تحسينات في البنية الأساسية والتوجيه الأفضل . إن اصلاحات الزراعة هي التمثل للشاطئ للأغلبية العظمى من فقراء الزراع . والاستفادة من المكاسب المحتملة التي توفرها الأسعار الدولية الأعلى للأغذية ، يجب أن تنتقل إمكانية تحقيق النمو هذه إلى صغار الزارعين . وهذا قد يتطلب اصلاحات زراعية تتسم

متقدمة ولكنها آخذة في التراجع . ولكن التحول الى السوق بدأ يانهي في الانتاج أفضى الى بطالة مرتفعة . ويمثل مفتاح إعادة تجديد النمو في إعادة تنظيم العمالة بشكل ناجح للاعتماد بها عن القطاع العام وإدخالها في أنشطة أكثر إنتاجية . وهذا يشمل القيام بعمليات خصخصة واسعة النطاق ، ونقلص الحماية التجارية ، والأخذ بنظام مالي أكثر فعالية . والتغيير الهيكلي الضمني سوف يلحق الضرر ببعض العمال سواء بصفة مؤقتة عند إجراء عمليات إعادة للتوزيع ، أو بصفة دائمة عندما تكون إنتاجية العمل أقل من الأجر القديم . والتحدى الرئيسي هو السماح للتحول صوب الاقتصاد الخاص بالمضى قدما مع خفض الاختلالات الاجتماعية وتكاليف الانتقال في البطالة الى أدنى حد ممكن .

وقد أبدت الأجور قدرا كبيرا من المرونة في اتجاه نزولي ، وللتحدى الآن هو زيادة القدرة على الانتقال عبر القطاعات . ان تكاليف العمل غير المتوقعة بالأجور مرتفعة وينبغي خفضها في سياق إصلاح شامل لبرامج التأمين الاجتماعي . ويتوقع من الاتحادات العمالية مواصلة القيام بدور إيجابي على مستوى الشركات . ولكن من المحتمل أن تستمر في معارضة الإصلاحات السريعة مالم يتلق العمال الذين سيتحملون العبء الضار الدعم والتعويض الملائمين .

ويبدو أن الظروف الخارجية مواتية ، وخاصة فيما يتعلق ببلدان وسط وشرق أوروبا ودول البلطيق ، التي حصلت مؤخرا على معاملة تفضيلية للوصول الى أسواق الاتحاد الأوروبي . ويوفر هذا على حد سواء فرصا جديدة وكراسة ذات مصداقية للمؤسسات وللصالحات على نطاق الاقتصاد الكلي . وسيكون تنفق رأس المال التكميلي الداخل مهما في تزايد النمو والسماح للعمليات المزدوجة المتعلقة باستحداث والغاء الوظائف بأن تتم بطريقة سلمية وإعادة تدريب رأس المال البشري الموجود .

غير أن هناك خطرا كبيرا يهدد بوقف أو عدم استكمال الانتقال اذا لم تتم معالجة التوترات الاجتماعية . وتتمثل المخاطر الأساسية في بطء الارتباط الشامل بالاقتصاد الدولي ، وهو ما ينجم عن صعوبات في الإصلاحات الهيكلية الداخلية ، وازدياد اختلالات الاقتصاد الكلي الناتجة عن التحويلات وأرجه الدعم الكبيرة ، ونشوء طبقة دنيا جديدة تتألف مما يتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة من

خطر رد الفعل من جانب البلدان الصناعية ، وهو رد فعل قد يكون مرتبطا بشواغل حول معايير العمل ، وخطر تصاعد المنافسة . من قبل الصين وفيت نام وبلدان جنوب آسيا ضد الأعضاء الأكثر فقرا في المجموعة ، ومن قبل بلدان وسط وشرق أوروبا ضد البلدان الأكثر ثراء . ومما يفاقم من هذه المخاطر الانفتاح المتوقع في الزراعة ، وهو قطاع يحظى بحماية عالية : والأرجح أن يؤدي هذا الى الإضرار بعمال المزارع . ويؤدي الى ازدياد عدم المساواة .

وهناك احتمال كبير في استمرار استثمار رأس المال بقوة ، ولكن تبرز مشكلة في البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة تتعلق بنقص المهارات . وفي بعض البلدان ، وخاصة تايلند ، تخلف نظام التعليم عن اللحاق بنمو الطلب . وتتضمن الاجابات على هذه العوائق المناشئة التي تعرقل التنمية تحقيق نمو أسرع للتعليم العالي ، وعودة المهاجرين ذوي المهارات العالية من البلدان الصناعية ، واستخدام عمالة مستوردة عالية المهارة . وكل هذا يحدث حاليا بدرجات متفاوتة ويشكل مكونات مهمة في استراتيجية ترمي الى منع أوجه عدم المساواة من التصاعد بسرعة في وجه العملية الزراعية المنخفضة .

وتمر سياسة المماثلة حاليا بمرحلة انتقال . وفي الماضي كان كثير من بلدان المنطقة يمارس القمع ضد الاتحادات العمالية المستقلة وبفضل الاستعاضة بالمعايير الانزامية عن الحلول التي يتفق عليها عن طريق المساومة ، حتى وإن كانت معتدلة نسبيا ، والمصنوبات المتصلة بالسوق . ولكن مع استمرار نمو الدخل ، وبعد أن أصبحت هذه البلدان من الاقتصادات المتوسطة الدخل ، سوف يتزايد طرح تساؤلات مهمة حول نهج الإدارة الأكثر حداثة وتطوير النظام الديمقراطية . وقد أدى نجاح التنمية فيما مضى الى خلق حاجة الى النهوض بمعايير التوظيف ، وخاصة استحداث أشكال جديدة من تأمين الوظائف في القطاع الرسمي . وقد بدأت كوريا تنتهج هذا الطريق بالفعل ، واستهلت في عام ١٩٩٥ عملية مراجعة كبرى لمدونتها الخاصة بقانون العمل ويقانون البطالة .

وسط وشرق أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق

ان طريق التنمية الذي اتبع في الماضي منح هذه المنطقة رسودا غنيا من رأس المال البشري وبنية أساسية

وكنذلك اتخاذ اجراء حازم في جبهة السياسة الاقتصادية .

ولا تزال عمالة القطاع العام تمثل مصدرا كبيرا للتشوه ، مما يؤدي الى هشاشة الاقتصاد الكلي والافلال من مصداقية الاصلاحات الأخرى . وقد أسفر ذلك مقترنا بنسج العنكبوت المتمثل في التنظيمات القائمة في القطاعات الحديثة ، عن حدوث انقسام متزايد بين القطاع المنظم المتجه صوب الهبوط والاقتصاد غير الرسمي قليل الانتاجية الأخذ في التوسع ، مع وجود نخبة صغيرة من العمالة متشبثة بمركزها المواتي نسبيا على حساب الأغلبية . وهذا قد يشمل نيران عدم الاستقرار الاجتماعي . ولذا فإن ثمة حاجة عاجلة لاعادة فحص العقد الاجتماعي واعادة تحديد دور الدولة ، ابتداء من اعتبارها قاطرة للنمو حتى اعتبارها أداة تنظيمية تسمح للأسواق بالعمل وتحقيق نتائج مقبولة اجتماعيا . ويقتضى الأمر اجراء اصلاحات كبرى في سياسة العمل : فالاتحادات العمالية تمانى من التمتع وتؤدي دورها بشكل ضعيف فقط ، أو تفعل ذلك بطريقة ميسرة بدرجة كبيرة ، وثمة حاجة الى ترشيد وظائفها .

إن مخطط التباين قد يكون كئيبا ، إذ أن الافتقار الى إصلاحات حازمة سوف يؤدي إلى تزايد الفقر والاستقطاب الاجتماعي . إن تقنيات رأس المال الخاص وتخبط عملية السلام يزيدان المخاطر كما أن النمو السريع لعرض العمل يعقد عملية الانتقال . ولكن مخطط التقارب يطرح آفاقا ودية بدرجة أكبر ، حيث تسمح تقنيات رأس المال باستخدام المهارات الموجودة بطريقة أوفى . إن المصداقية والسياسات المحلية هي القضايا الرئيسية . وتمثل المكونات المهمة لعملية الانتقال الناجحة في استحداث آليات تيسر تحويل العمال المسرحين الى وظائف جديدة ، وتعويش الذين أضربوا ، ووضع اطار شامل لمساواة داعمة للحد من الفقر .

أمريكا اللاتينية والكاريبي

إن نمج هذه المنطقة في الاقتصاد العالمي يسير بخطى واسعة ، وخاصة في مجال التجارة وأسواق رأس المال ، وفي أمريكا الوسطى من خلال الهجرة الدولية . وتبشر البيئة الدولية بالخير ، لأن قاعدة الموارد الطبيعية تجعل المنطقة أقل عرضة للمنافسة الدولية في المنتجات كثيفة الاستخدام للعمل . إن النمو السريع ممكن . والأمل معقود

السكان ، يلحق بها الضرر بسبب معاناتها فترة طويلة من البطالة الرئيسية ومن ازدياد أوجه التفاوت الاقليمية . وتتمثل الأهداف الرئيسية في التصدي للبعد الاجتماعي لعملية الانتقال ، والحفاظ على جودة الخدمات الاجتماعية ، وتوفير الظروف الملائمة لاستحداث وظائف بسرعة ، وتفاذي نشوء نوع جديد من الفقر ، ولكنها أهداف يجب أيضا موازنتها بالأمانة المالية لضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الكلي على المواء . والأرجح أن النجاح يولد النجاح باجتذاب رأس المال الأجنبي . ولكن الفضل في التصدي بصورة جماعية لكل هذه الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية يهدد بلطالة أمد فترة الانتقال وما ينطوي عليه ذلك من تكلفة عالية في المعاناة البشرية وضياح القرض .

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يؤدي تغيير الظروف الدولية في هذه المنطقة الى جعل التحول من الاقتصاد الذي تقوده الدولة الى الاقتصاد الذي تقوده السوق ومن الاقتصاد المغلق الى الاقتصاد ذي المنحى الدولي أمرا أكثر إلحاحا . ومع احتمال عدم تتامى الموارد القديمة للتد الأجنبي - المعبوة وتحويلات العمال - يصبح نمو الصادرات هو مفتاح المستقبل . وتتيح العولمة الفرص ولكنها تفاقم المخاطر أيضا . ويقتضى الأمر أكثر من ذي قبل ، استحداث استراتيجيات ذات مصداقية وواقعية لربط المنطقة بالاقتصاد العالمي . كما أن امكان الحد من التوترات الاقليمية واستحداث روابط أعرق مع الاتحاد الأوروبي يوفر فرصا مهمة . ولكن هذا المنخل ينطوى على صعوبات بسبب التاريخ الصناعي للضعيف للمنطقة ، ويتطلب برامج قوية للتحور الداخلي .

تقد تقبعت بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا بين الانتماش والتكساد للذين يحركهما النفط والقطاع العام القوى . أما الآن فإن تلك التوليفة من ايرادات القطاع العام الأخذ في الهبوط والحضرة والتعليم الأخذين في التصاعد ، جعلت النقد الاجتماعي القديم غير مستماغ ، ويجب خلق الظروف المناسبة للسماح للقطاع الخاص بأن يصبح بمثابة قاطرة للنمو . ولكن ليس من المحتمل أن يفنم منظمو المشروعات الفرصة المتاحة لهم الى أن يتم الحد من المخاطر الاستراتيجية ، وهذا سوف يتطلب تحقيق تقدم صوب السلام الاقليمي وحل النزاعات الداخلية

ولا تزال مشكلات الانتقال قائمة : وهي تتمثل فى قضايا تسيير عمال مؤسسات الدولة فى الأرجنتين ، والمرونة النسبية للأجور فى المكسيك ، وشبكات الأمان الاجتماعى الخاصة . وفى ظل مخطط التباين هناك إمكانية واضحة فى حدوث نمو متواضع فقط مع اتساع نطاق عدم المساواة . وهذا قد يهدد فى النهاية التسيير الاجتماعى . ولكن العمل المتضافر يمكن أن يؤدى إلى انتعاش الطلب على العمل فى الزراعة ، وتيسير الفصل بين ما هو رسمى وغير رسمى مما يحول دون تزايد عدم المساواة .

النمو البطيء أم التضخم ؟

يتعين على الحكومات أن تعمل فى ضوء تراث السياسات وهياكل التنمية الماضية . وينبغي للعمال أن يعيشوا مع الفرص المتاحة لهم ، وهذه الفرص يشكلها هيكل الاقتصادات والمؤسسات التى يعيشون فيها والقرارات التى يصوغها تاريخ حياتهم الشخصية . ما تلقوه من آباءهم وما تعلموه فى المدارس . ولكن هذا بالنسبة للحكومات والعمال على السواء يعتبر نقطة البداية فحسب . وكلاهما يعتبر عاملا من عوامل التغيير . ان الخيارات الجيدة من قبل الحكومات فى المجالات الدولية والمحلية يمكن أن تؤدى الى حدوث تقدم فى مستويات معيشة كل فئات العمال فى العالم ومساعدة أولئك الذين لم يستطيعوا متابعة التقدم أو التكيف من تلقاء أنفسهم ، للعودة الى حظيرة العمل . وإذا كانت الظروف الدولية مواتية واضطلعت الحكومات بمسئولياتها فى خلق البنية الملائمة ، فسيكون فى وسع العمال اختيار وظائفهم والتفاوض حول شروط العمل واتخاذ القرارات بشأن الحاق أطفالهم بالمدارس مما يؤدى الى تحسين رفاهية كل فئات العمال . ويمكن لهذا أن يبدأ من الآن فى عكس النزعة الطويلة الأمد لتوسيع نطاق عدم المساواة الدولية بين العمال وهو ما كان يشكل سمة ملحوظة من سمات القرن الماضى ، وخلق أمل وفرص جديدة للملايين الذين تحاصروهم شرك الفقر حاليا . وهذا سوف يهيئ المسرح لبداية عصر ذهبي عالمي حقا فى القرن الحادى والعشرين .

على تنويع الصادرات بعيدا عن الموارد الطبيعية وإدخالها فى نطاق المنتجات القائمة على المهارة المتوسطة . ومن القضايا المهمة فى المستقبل هو ما إذا كان اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية سيتم تمديد نطاقه ليشمل باقى نصف الكرة أم سيصبح عديم الفعالية بسبب المناقشة الدائرة حول المعايير ؟

لقد سارت معظم بلدان أمريكا اللاتينية فى طريق الانطلاق وحقت بعض الانتعاش فى مجال الأجور . ومع أنه من الخطأ المبالغ فى رد الفعل إزاء المتاعب المالية الأخيرة فى المكسيك فإن ثمة خطرا كبيرا فى أن تفشل الانطلاقة فى حل مشكلات عدم المساواة وأن تجد البلدان نفسها وقد أقعمت فى شرك منافسة الأجور المنخفضة فى آسيا وأخفقت فى تحقيق تراكم رأس المال البشرى الملائم لمستوى الدخل فى المنطقة . وهذا التراكم يزداد بالفعل بسرعة فى بلدان ، مثل شيلي ، نفتحت إصلاحات قوية . والمشكلات الأساسية التى تحتاج الى التصدى لها هى ضعف تكوين المهارات وأوجه التحيز التى لا تزال قائمة ضد العمل فى بلدان ينقسم فيها توزيع الأرضى بعدم المساواة ، مثل كولومبيا والبرازيل . ومن الضرورى إجراء إصلاح زراعى وإزالة أوجه التحيز الأساسية ضد العمل فى الزراعة .

إن سياسة العمالة جزء رئيسى فى برنامج العمل الذى لم يتم استكماله بعد . ومع أن بعض التقدم قد تحقق فى إلغاء بعض الأنظمة المعقدة لأسواق العمل ، إلا أن أسواق العمل المشوهة لا تزال تتصدر قطاعات غير رسمية كبيرة له ، درجة مفردة فى بلدان مثل إكوادور وبيرو . وقد أصبحت الاتحادات العمالية أكثر ضعفا ، باستثناء ما يتعلق بالقطاع العام ، ولكن الاتحادات المستقلة لها دور مهم ينبغي أن تؤديه وهى فى حاجة الى تقييدها فى بعض البلدان وبصفة خاصة تقوية دورها فى المساومة اللامركزية . وثمة حاجة أيضا الى إصلاح قواعد الاستخدام والفصل من العمل ، ومعالجة مشكلات القطاع العام وتعقيم إصلاح أنظمة الضمان الاجتماعى .

مذكرة بيبليوغرافية

وضم من ساهموا في التشاور مع ممثلي العمال وحضروه آلان أبراهامز، وجيمس أدبا، وفينكتور بايز - موسكورا، وشينج تشابو، ويورجن أكيروث، وهانز انجلبرتس، وسيفان اردوجو، وجون ايفانز، وديفيد فالور، ورينالدو جيرونيمو، ورنالد هانسن، وروبرت هاريس، وكريغ هيل، وأن كنير، وديفيد لامبرت، وجانوز ميشالسكي، وأجنس موكوبا، وأيدي بينز، وستيفن بيرسي، وماركلي روبرتس، وماكل سباستيان، واليوني سو، وبيتر اونترويجر، وديرك أويتنهوف، ونازاريو فيغيرو، ومايك واجهورن .

وضم من ساهموا في المشاورات مع ممثلي الحكومات والتنظيمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية وحضروها رولف ألتر، فيليب باري، خوان بيرز، جاك بينيكورت، وماريون كراوشو ورودى ديلازو، وولتر دوندت، وجورج فيشر، جان - باپتيست دي فوكولت، وساكوكو فوكودا - بار، وكاثارين هاجن، وأن كريستين هيرمانسن، وروى جونز، ونيكولاس كارافيتس، ومارتن كور، وهورست كلاينشميدت، ومارك دي لاموت، وأنا ليكول، وجون مارتن، وروث ماين، ميرج ميكولا، وكريستوفر مويز، وجاي دي مونشي، وجون مولري، يورجن أولسون، ديفيد أولد، واندز سوروب راموس، أن ريتشاردز، فابريس ريشي، وجون روبرتس، وجريجوري شوبفل، وتاكيميشي شيراي، روديجر سيلاف، ماتي سيتو، وناريس ش. منغ، وجيمس ف. ستيل، وأرن ستروم، وستانلي تاليور، وكريستين تورنيزكي، وكازوتو تسوجي، وديفيد تيرنهام، وروبرتو تورمنتا، وجان فلانديمورتل، ولوران فيرنيه، فيليب ر. وول، توماس وايس، دومنيك فيلكوم، وبيتر هويتاني .

وتم تشكيل مجموعات غير رسمية تركز على جوانب معينة للتطبيق على التقرير في البلدان التالية : بنغلاديش، بولاروس، غانا، هنغاريا، اثيوبيا، بولندا، جنوب إفريقيا، وفنزويلا .

وجاءت البيانات اللازمة لهذا التقرير من طائفة عريضة ومتنوعة من المصادر . وتمت الاستفادة بوجه خاص من قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، وتجميع البيانات

اعتمد هذا التقرير على طائفة عريضة من تقارير البنك الدولي ومصادر خارجية عديدة . وتتضمن مصادر البنك الدولي البحوث الجارية وكذلك الأعمال النظرية المتعلقة بالاقتصاد والقطاعات والمشروعات . وهذه المصادر وغيرها مدرجة حسب الترتيب الأبجدي للمؤلف أو المنظمة في مجموعتين : أوراق أساسية صدر بها تكليف من أجل هذا التقرير، وبيبليوغرافيا منتقاة . وتجمع الأوراق الأساسية، بين الكتابات ذات الصلة وأعمال البنك، وبعضها سيكون متاحاً من خلال سلسلة أوراق عمل الأبحاث المتعلقة بالسياسات، والباقي من خلال مكتب تقرير عن التنمية في العالم . والآراء التي تعرب عنها هذه الأوراق ليست بالضرورة آراء البنك الدولي أو هذا التقرير .

وبالإضافة إلى المصادر الأساسية المدرجة أدناه، ساعد في إعداد التقرير أشخاص كثيرون، داخل البنك وخارجه على حد سواء . ويود فريق العمل الرئيسي بصفة خاصة أن يشكر بول كوليه، وريتشارد فريمان، وجون بنكافل، وكريستوفر بيساريدس، ولين سكوايز، وديفيد تيرنهام، وإديان وود على دعمهم الكبير .

وقدّم آخرون ملاحظات أو تعليقات قيمة من بينهم أرفيل ف. آدامز، ونيتشا اجروال، جين ارميتاج، وجيري بيرمان، وهانز بينسوآجر، وبيتر فالون، وكيث جريغن، وستيفان هاجارد، وجيمس هاريسون، وشيجيرو اينيكوا، ورافي كانبور، وهومي خاراس، وديباك مازومدار، وجاي بفرمان، ولانت بريشت، ومارتن رامبا، وريتشارد سابوت، وبولو فييرا ذاكونها . وقدم بروس روس - لارسون، ومقا دي كويرومون مشورة ومساعدة قيمة في التحرير في مراحل شتى . ونورد فيما بعد أسماء من عقوا على أجزاء بعضها من التقرير .

وتستحق شكرا خاصا كثيرون هاجن وآخرون في مكتب العمل الدولي على تعليقاتهم التي أبدوها في مراحل مختلفة، وستيفن بيرسي من الاتحاد الدولي للتقنيات الحرة وايدى بينز من الاتحاد العالمي للعمال على تعليقاتهما خلال العملية، وكذلك على تنظيمهما لاجتماع للتشاور مع ممثلي العمال .

جينين بريثويت ، ماري كلانج ، كارلوس كافالكنتي ،
سيمون كوماندر ، سول إيسترين ، مونيكافونج ، ديفيد
فريويل ، آلان جيلب ، ماريك جورا ، رالف و .
هاريسون ، كريستين كيميدس ، نيموثي كينج ، كاثي
كروم ، روبرت لاينثال ، ديباك مازومدار ، مايكل
ميرو ، برانكو ميلانوفتش ، مايكل ميلز ، كارولين
موسر ، كيل بيترز ، مارتين رامبا ، بابلو روبرتي ، جان
رونكوويسكي ، مارتين شيريك ، مارك سونديبرج ،
وميلان فودريخت .

الفصل الأول

تم استخلاص الصورة التطبيقية للنتائج التي تحققها
سوق العمل العالمية من مصادر عديدة . وتم التوصل
لتقدير الزيادة في تفاوت الدخل منذ القرن التاسع عشر من
بريتشت ١٩٩٤ . ويستند توزيع السكان الذين في سن
العمل حسب النشاط الاقتصادي إلى تقديرات معدلات
المشاركة الواردة في بيانات منظمة العمل الدولية في سنة
١٩٨٦ وبياناتها المتتمة حسبما طبقت على تقديرات
السكان في سن معينة والتي أصدرتها الأمم المتحدة . وتم
دمجها ببيانات العاملين حسب القطاع الاقتصادي المستمدة
من منظمة العمل الدولية ، سنوات مختلفة ، وجرى
استكمالها ببيانات من مصادر قطرية . وللإطلاع على
التفاصيل ، انظر الورقة الأساسية التي أعدها فيلر .

وتم استخلاص التمثيل الدولي للأجور من بيانات
نشرها مطبوع ويوفون بلك لوف سويتزرلند ١٩٩٤ .
ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للأقاليم المختلفة
مستمدة من تقديرات البنك الدولي لنمو الناتج المحلي
الإجمالي بأسعار السوق ناقصا تقديرات نمو القوة العاملة
من بيانات منظمة العمل الدولية في سنة ١٩٨٦ وبيانات
منظمة العمل الدولية المتتمة . ومعدلات النمو الإقليمي
مستمدة من معدلات النمو الخاصة ببلدان محددة والمرجحة
بتقديرات منظمة العمل الدولية للسكان الذين في سن العمل
في ١٩٩٥ . والبيانات المتعلقة بالاتحاد السوفياتي وأماكن
أخرى في الإقليم مستمدة من البنك الأوروبي للإنشاء
والتعمير ١٩٩٤ وكورنوا ١٩٩٢ .

ولستعراض استراتيجيات التنمية البديلة ونتائجها
بالنسبة للعامل مستمد من عدة مصادر من بينها إيسترلي

الخاصة بالعمل الذي تم الاضطلاع به في البنك الدولي
(انظر تويل ، ليلي ، ورما ١٩٩٤) ، وبيانات مصحح
الأسر المعيشية ، خاصة من مشروع دراسة قواسم
مستويات المعيشة ، ومن مصادر قطرية .

وما تم وصفه من أشخاص وأحداث في صور الصورة
الذاتية الموجزة الواردة في « النظرة العامة » وفي غيرها
من جوانب التقرير هو من باب الخيال . وتم تركيب هذه
الشخصيات استنادا إلى معلومات من مسح الأسر
المعيشية ودراسات الحالة المنشورة وغير المنشورة ،
ومن ثم يمكن اعتبارها نماذج للأشخاص الذين يعيشون في
ظل ظروف مثل ظروفها .

وقد استفاد الباب الأول من التعليقات القيمة التي أبدتها
أرفيل ف . آدمز ، هارولد ألدرمان ، جيري بيرمان ،
آلان برج ، هانز بنزوانجر ، وليام إيسترلي ، اليسون
إيفانز ، ريتشارد فريمان ، ديفيد فريويل ، جيمس
هاريسون ، ستيفن هايمان ، كيث هنشليف ، إيمانويل
خيمينيز ، روبرت لالوند ، مايك ماكسمان ، توم ميريك ،
جون ميلتون ، مين تشاو نجوين ، هاري لفظوني
باتريوس ، جاي بفغريمان ، لانت بريشت ، جورج
بساتشاربولوس ، مارتين رافاليون ، ديفيد تيرنهام ،
وزيفرس ترانزاتوس .

واستفاد الباب الثاني من إسهامات قدمها جان بالث ،
باري شيزويك ، سجن كلانسنز ، دانييل كوهن ، بول
كولبير ، ريتشارد فريمان ، ويل مارتين ، جاي بفغريمان ،
كريستوفر بيساريمس ، لانت برتشت ، داني رودريك ،
شارون راسل ، فرانيس ستوارت ، ديفيد تيرنهام ،
وآدريان وود .

واعتمد الباب الثالث على أوراق أساسية ومطلقة من
المصادر الأكاديمية . وكان المعلقان الأساسيان هما
ريتشارد فريمان ، وجون بنكافيل . كما قدم مواد وتعليقات
مفيدة ، أرفيل ف . آدمز ، مارك بلاكدين ، دانييل كوهن ،
بول كولبير ، اليسون إيفانز ، بيتر فالون ، هومي
خاراس ، إليزابيث موريس - هويو ، ستيفن بيرسي ،
مارتن رافاليون ، مارتين رامبا ، وتومنيك فان دي فال .

وجاءت إسهامات قيمة في الباب الرابع من مصادر
عديدة ، داخل البنك وخارجه على حد سواء ، بما في ذلك
كريستين اليسون ، نيكولاس بار ، موريس بواسيه ،

الاقتصادى ١٩٩٤ أ ، وتوبيل ، ليفى ، وراما ١٩٩٤ ، وكذلك مصادر قطرية .

الفصل الرابع

يعتمد القسم المعنى بالأنماط المتغيرة للمعاملة حسب القطاعات على كروجير ١٩٨٣ ، شيف وفالديز ١٩٩٢ ، وميركويين وتشينزى ١٩٨٩ . ويعتمد القسم المعنى بالمعاملة الريفية غير الزراعية على لانجوى وورقة أساسية للانجوى وعلى تيرنهام ١٩٩٣ . وتعتمد المناقشة المعنية بالقطاع غير الرسمى على أوراق أساسية لبانيرجى وبانيرجى ، وكامبوس ، ومابوت . وقام هانز بنزوانجر بإعداد الإطار ٤ - ١ .

الفصل الخامس

يشمل استعراض الكتابات المعنية بالتغذية والإنتاجية أعمال برمان ١٩٩٣ وبينستروب - اندرسن وآخرين ١٩٩٣ . والأدلة المحددة بشأن حالة التغذية والناتج الزراعى فى جنوبى الهند مستمدة من ديوليكار ١٩٨٨ وفى الفلبين من حداد وبريس ١٩٩١ .

والأدلة المعنية بالتعليم والأخذ بسلالات الأرز عالية الغلة معروضة فى أعمال لين ١٩٩٤ بالنسبة للصين وفى أعمال فوستر وآخرين ١٩٩٤ بالنسبة للهند .

والأدلة المتعلقة بالتدريب فى تايوان الصينية من أو وتان ١٩٩٣ . وتأثير التغذية المحسنة على التعليم فى غواتيمالا من أعمال بوليت وآخرين ١٩٩٥ . والتكامل بين التعليم والتدريب فى بيرو مأخوذ من أعمال أرياجادا ١٩٨٩ . والبيانات عن سلوفاكيا مأخوذة من أعمال اورلنيم وفوديفتش ١٩٩٤ . وفى المناقشة الخاصة بالتعليم ورأس المال البشرى ، استخدمت البيانات الخاصة باتجاهات الالتحاق العالمية بالمدارس كما وردت فى أعمال بارو ولى ١٩٩٣ وتلاك ١٩٨٩ . وقمت استعراضات قيمة للتعليم باعتباره استثمارا فى أعمال بيكر ١٩٩٥ ، شولتز ١٩٩٤ ، والبنك الدولى ١٩٩٥ أ .

وقمت اليدا كاستيلو - فريمان نتائج عن الولايات المتحدة بالنسبة للشكل الوارد فى الإطار ٥ - ١ . وقد روعى الحرص لضمان المقابلية للمقارنة بين الدراسات المذكورة فى الشكل ، ولكن نظرا لأن كل دراسة تستخدم موصفات مختلفة لدالة الإيرادات ، فإن المقابلية للمقارنة

وفريشر ١٩٩٤ ، ليندور ورويمر ١٩٩٤ ، والبنك الدولى ١٩٩٣ .

الفصل الثانى

يعتمد القسم المتعلق بأنماط النمو وإيرادات العمل على بيانات من دراسة قياس مستويات المعيشة فى غانا فى ١٩٨٩ ومسح للقوة العاملة الماليزية فى ١٩٨٩ وكذلك بيانات من مطبوعات رسمية شتى .

وهناك كتابات كثيرة عن محددات النمو الاقتصادى . ويعتمد هذا الفصل على ورقة أساسية لشبيجل وكذلك على بحث تفصيلى للتزامن الاقتصادى وجد فى مؤلف بارو ١٩٩١ ، ليفن وريتلت ١٩٩٢ ، ومانكيو ، رومر ، وويل ١٩٩٢ .

وبالمثل فإن الكتابات عن النمو السكانى والتنمية الاقتصادية كثيرة . وتعتمد المناقشة الواردة هنا على كبلى ١٩٩٤ ، بريتش ١٩٩٤ ، والبنك الدولى ١٩٩٤ د .

الفصل الثالث

استلهم القسم المعنى بقرارات الأمر المعيشية نموذج تخصيص الوقت الوارد فى بيكر ١٩٦٥ . وتعتمد المناقشة المعنية بمشاركة القوة العاملة حسب السن والجنس على ورقة أساسية لبيرمان وزليج ، كولين ١٩٩٠ ، هورتون ١٩٩٤ ب ، هورتون ، كلنهور ، ومازومدار ١٩٩٤ أ و ١٩٩٤ ب ، بسلاخاروبولوس وتزانفانوس ١٩٩٢ ، وشولتز ١٩٩٠ . والمعلومات الخاصة بالقوة العاملة بشأن الساعات التى يتم العمل فيها مستمدة من مسح للقوة العاملة الماليزية ١٩٨٩ ودراسة قياس مستويات المعيشة فى غانا فى ٨٨ - ١٩٨٩ .

وقد وردت الاتجاهات بشأن ساعات العمل فى الاقتصادات مرتظمة الدخل المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى فى ماديسون ١٩٨٩ .

واعتمد القسم المعنى بالبطالة على كوماندر وكوريسيلى ١٩٩٤ ، ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ١٩٩٤ أ ، وتيرنهام ١٩٩٣ . والبيانات الخاصة بالبطالة مستمدة من طائفة من المصادر ، منها البنك الأوروبى للإنشاء والتعمير ١٩٩٤ ، ومنظمة العمل الدولية ١٩٩٤ ب ، ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان

بساخارويولوس ويلترينوس ١٩٩٤ وعلى ورقة أساسية لباتريجي . وتعتمد مناقشة السياسات التضخمية في ماليزيا اعتمادا كبيرا على ترانانوس ١٩٩٤ .

وتجيب البيانات الخاصة بعدم المساواة الإقليمية في المكسيك من أصل البنك الدولي ١٩٩٤ ج ، في حين أن البيانات الخاصة بجانبو في الصين مأخوذة من البنك الدولي ١٩٩٢ ب . وتجهى الإشارة إلى سكان التلال الشمالية في تايلند من أومن ١٩٩٢ . وتبند مناقشة عدم المساواة الإقليمية في الأرجنتين إلى أعمال استاش وفأى ١٩٩٥ .

ويستند تحليل الفرق بين أجور الرجال والنساء إلى هورتون ١٩٩٤ ب ، نيوبل ورايلي ١٩٩٥ ، وتزانانوس ١٩٩٥ . ويستند الإطار ٦ - ١ أيضا على أوكاسكا ١٩٩٣ وبساخارويولوس وتزانانوس ١٩٩٢ . وتجهى بعض الإشارات القطرية من بيردسمال وسابوت ١٩٩١ .

الفصل السابع

تعتمد مناقشة العملة على رودريك ١٩٩٤ والبنك الدولي ١٩٩٢ أ . وتعتمد مناقشة التقارب على بيري ويورجونين وموريسون ١٩٨٩ وعلى عمل حديث لبن ديفيد ١٩٩٤ ، ورقة أساسية لبرينشت ، وكواه ١٩٩٤ . وللإطلاع على مزيد من التعليقات على العصر الذهبي للراسمالية ، انظر ماديسون ١٩٨٢ ، نيل ١٩٨٥ وزيفين ١٩٨٩ ، وللإطلاع على تاريخ الهجرة انظر هاتون وويليامسون ١٩٩٤ وستوكر ١٩٩٤ .

الفصل الثامن

يعتمد تحليل جولة أورغواى على جولدن وفان دير ممبروج ١٩٩٥ ، وهاريسون ، روترفورد ، وثار ١٩٩٥ ، وهاتواى وانجو ١٩٩٥ ، هيرل وآخرين ١٩٩٥ ، ورودريك ١٩٩٤ . وتعتمد مناقشة التجارة والأجور في اقتصادات الأسواق الصناعية على باغواى وكومستز ١٩٩٤ ، وكوير ١٩٩٤ ، وفريمان ١٩٩٥ ، وكروجمان ولورنس ١٩٩٢ ، ولورنس وسلوتر ١٩٩٣ ، ونيفن وابلومز ١٩٩٤ ، وساكس وشانز ١٩٩٤ ، وستولير ومصوميلسون ١٩٤١ ، وود ١٩٩٤ أ ، وود وبيرج ١٩٩٤ . وتعتمد مناقشة تأثير الجولة على البلدان النامية على نتالنج وردت في ديفز ١٩٩٢ ، فنيسترا

مؤكدة . وبدءا من المعادلات اللوغارتمية للأجور ، والتي تتناول في معظمها الاختيار بين العمل بأجر وخصائص الأفراد ، فإن زيادة الأجر بالتنسبة لكل مستوى تعليمي تحسب من (١) إما العائد الضمنى لأى مستوى والذي تم الحصول عليه بضرب عائد السنة فى ذلك المستوى فى عدد السنوات عند ذلك المستوى فى النظام الدراسى للبلد أو (٢) للعائد الضمنى على المستوى والذي تم الحصول عليه بتحويل متغير صورى على مستوى المدارس إلى نسبة مئوية للتأثير على الدخل .

وقد ورد وصف التدريب باعتباره استثمارا فى رأس المال البشرى فى ميكلتون وأدامز وزيدرمات ١٩٩٣ وفى مطبوعات البنك الدولي ١٩٩١ . وبيانات التدريب الخاصة بالمكسيك مأخوذة من الوثائق الداخلية للبنك الدولي وكذلك مناقشة برنامج المكسيك لخدمات الدعم المتعددة . وقد وردت البيانات الخاصة بالتدريب فى اليابان فى لينش ١٩٩٤ . ومعدلات دوران القوة العاملة فى الصناعة التحويلية فى كوريا مأخوذة من جمهورية كوريا ١٩٨٧ . ويرد تحليل لبرامج التلمذة الصناعية فى غانا فى عمل لافانتيك سيصدر قريبا . وورد وصف نظام التدريب فى شيلي فى كنج وهيل ١٩٩٣ .

الفصل التاسع

تستند مناقشة عدم المساواة فى النمو وفى الدخل إلى أعمال ديكنز وكاتز ١٩٨٧ ، فريمان ١٩٩٣ ب ، وكرويجر وسومرز ١٩٨٧ ، ورويكومسكى ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ، والبنك الدولي ١٩٩٠ . ويعتمد القسم المعنى بالعلاقة بين عدم المساواة والتعليم على جندلنج وروينز ١٩٩٤ ، بشارك ، روس ، وسابوت ١٩٩٢ ، وبساخارويولوس وآخرين ١٩٩٣ ، روينز ١٩٩٤ ، وأوراق أساسية لروينز . وتعتمد المناقشة الخاصة بالمكسيك على أوراق أساسية لهانسون وهاريسون ، وريبنجا ١٩٩٤ .

واستفادت المناقشة الخاصة بعدم المساواة بين الريف والحضر كثيرا من تعليقات هانز بنزولجر ، واعتدلت أيضا على بعض الممواد الواردة فى الفصل الرابع . وتستخدم المناقشة الخاصة بدور سوق العمل الرسمية فى الحد من الفوارق أرقاما مأخوذة من بل ١٩٩٤ . ويستند القسم المعنى بعدم المساواة بين المجموعات الاثنية على

ويمكن العثور على نظرة عامة لمعايير أماكن العمل وفلنتها في منظمة العمل الدولية ١٩٩٤ أ والورقة الأساسية لروينسون. وقد قمت الورقة الأساسية لجروتايرت وكانبر إطاراً تنظيمياً للقسم الخاص بتشغيل الأحداث وكثيراً من الحجج التطبيقية. ويرد وصف دلالات تشغيل الأحداث في روجرز وستاندنج ١٩٨١.

ويطرح جالبي ١٩٩٤ مشكلة تشغيل الأحداث من منظور تاريخي، ويقدم نيكولاس ١٩٩٣ بعض الأمثلة من الحياة الواقعية من جنوب آسيا والمعضلة التي تواجه المؤسسات الأجنبية، ويصف بويند الوضع في ليما في بيرو. ومناقشة تجربة ولاية كيرالا الهندية وجزيرة سيو في الفلبين مأخوذة من بويند وميرز ١٩٩٤. وبين التحليل الورلد في باتريوس وبسغارويولوس ١٩٩٥ أن حجم الأسرة محدد مهم في تشغيل الأحداث، ويؤكد صديقي وباتريوس ١٩٩٤ أن مشكلات التعليم تسهم في تشغيل الأحداث. وقد تم قصص العلاقة بين فشل نظام التعليم في إفريقيا وتشغيل الأحداث في بورن ١٩٩٣، كما ترد أنة أخرى على الارتباط السلبى بين تشغيل الأحداث والتعليم في ريفيرا - باتلز ١٩٨٥. والبيانات الخاصة بمصر مستمدة من لفي ١٩٨٥، والمناقشة الخاصة بالهند من روزنزويج ١٩٨١ وروزنزويج وبفنسون ١٩٧٧. ويمكن العثور على مناقشة للعلاقة بين عدم التيقن فيما يتعلق بشغل الأسرة وتشغيل الأحداث في جاكوبي وسكوفاس ١٩٩٤. ويمكن العثور على وصف لتشغيل الأحداث في محاجر بوجوتا في سالازار ١٩٨٨.

ويوجد وصف لأنماط العمالة النسائية عبر البلدان في الورقة الأساسية لبيمران وزانج. ويرد وصف تاريخي لوجود المرأة في سوق العمل في أمريكا في جولدن ١٩٩٠، وعن المرأة في آسيا في هورتون ١٩٩٤ ب. ومناقشة إجازة الأمومة مأخوذة من ورقة أساسية لروينسون ويمكن العثور على الحجج الداعية لعدم تمويل أرباب الأعمال للمزايا التي تحصل عليها المرأة في تانانوس ١٩٩٥ والإشارات لعملية الإنث في بنغلاديش مأخوذة من تشابوري وبول ماجومدر ١٩٩١ ورقة أساسية لرحمن. وتقتصد مناقشة تأثير السياسات المصرية العامة للعمالة على العاملات على ورقة أساسية لأسعد. ويعرض باتريوس ١٩٩٤ حججا تبين أن الاستثمار في التعليم لصالح أعضاء الأقليات اللاتفة والعنصرية والتفوية

وهانسون ١٩٩٤، وكرويجر ١٩٧٨، وأوراق أساسية لروينز، وود ١٩٩٤ أ. والإستقانات الديمغرافية للبلدان الثنية مأخوذة من معهد ماكنتزى المالى ١٩٩٤. والرقم الورلد في الإطار ٨ - ٢ يتبع منهجية وود ١٩٩٤ ب.

الفصل التاسع

تتمتع المواد الخاصة بالارتباطات بين الانخار، والاستثمار على مونتى ١٩٩٣ وشميت - هيل، سرفين، وسوليمانو ١٩٩٤. وتتمتع المواد الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبى المباشر على فيلنشتين ١٩٩٤، لورنس ١٩٩٤، ليمسى ١٩٩٤، والأمم المتحدة ١٩٩٤ أ. وتأثير التفتقات الخاصة وعدم الاستقرار مأخوذة من كلفو، لهرمان، رينهارت ١٩٩٢، تشومان، كلاسنز، ومامنهى ١٩٩٣، وكلاسنز، ودولى، وولرير ١٩٩٥، ودلوش، وفارشوان، وجوهانس ١٩٩٤، وشيدلر وآخرين ١٩٩٣.

الفصل العاشر

للإطلاع على المزيد بشأن نظرية الهجرة، انظر باغواتى ١٩٩١، ماسى ١٩٩٠، وملى وآخرين ١٩٩٣، ورازين وسادكا ١٩٩٤، ومستارك ١٩٩١. وحول قضايا الهجرة العريضة، انظر راسل ونيثلوم ١٩٩٢، وستوكر ١٩٩٤، وزولتنيك ١٩٩٣. وتتمتع معالجة آثار الهجرة على البلدان التي ترسل العمال للخارج على أحدث أبللا ومورى ١٩٩٤، وأدامز ١٩٨٩ و١٩٩٢، وفندلى ١٩٩٤، ورودرجز وهورتون ١٩٩٤. وتتمتع دراسة أثر ذلك على البلدان التي تستقبل العمال على أحدث بورجا ١٩٩٤، وبورجا وقريمان ١٩٩٣، ولوفريك ١٩٩٤، وزيمرمان ١٩٩٥. وقد أورد كوينج ١٩٩٤ تقارير عن الممارسات غير القانونية التي شملت المهاجرين الصينيين في الولايات المتحدة.

الفصل الحادى عشر

يناقش مولو ١٩٨٠ السبب في اختلاف أسواق للعمل عن الأسواق الأخرى وفي أن الحكومات تتدخل في أسواق العمل. وقد ورد منح لأمباب للتدخل الحكومى في أسواق العمل في كازفمان ١٩٩١. ويقدم مازومدار ١٩٨٩ ممحا لمشكلات سوق العمل في البلدان النامية والسياسات المعتمدة لمواجهتها.

والسكان الأصليين يسعى إلى القضاء على معظم الفروق الملحوظة في الأجور . ويتمتع استعراض التمييز والعمل الإيجابي في البلدان الصناعية على بيلز ١٩٧٩ ، وبيرجمان ١٩٨٩ ، براون ١٩٨٢ ، أدولرز ١٩٩٤ ، جولد ١٩٨٣ ، جولشتين وسميث ١٩٧٦ ، هيل ١٩٨٤ ، ليونارد ١٩٨٤ أ ، ١٩٨٤ ب و ١٩٨٩ وسميث وويلسن ١٩٨٤ .

وتقدم الورقة الأساسية لعزّام مسحا للحجج المتعلقة بتأثير الحد الأدنى للأجور وتعرض بعض الدلائل التطبيقية . والحجج التي توضح أن وضع حد أدنى للأجور قد لا يكون له تأثير كبير على العمالة ، مع أدلة من البلدان للصناعة ، مأخوذة من كارد وكروجر ١٩٩٥ وكروجر ١٩٩٤ . ويقدم راما وتابيلوني ١٩٩٥ نموذجا استخدم فيه الحد الأدنى للأجور لخلق ربع لبعض مجموعات العمال ، ويصنف فريمان ١٩٩٣ ج كيف يمكن اعتبار الحد الأدنى للأجور أداة لإعادة توزيع الدخل محاذية بالنسبة للميزانية . والمثال الخاص بمرشيسون مأخوذ من ورقة أساسية لروبنسون . ويمكن العثور على تفسيرات تكون الامتثال للحد الأدنى من الأجور منخفض في البلدان النامية ، إلى جانب بعض الأمثلة عن عدم الامتثال في ورقة أساسية لسكويت وسويوارت - نارويوت . والأدلة على عدم الامتثال للوائح المالية في المؤسسات الصغيرة في البلدان النامية مأخوذة من موريسون وسولينك وإيكومت وأودين ١٩٩٤ . والبيانات الخاصة بالمكسيك مأخوذة من بيل ١٩٩٤ ، والبيانات الخاصة بالمغرب من هاريسون ١٩٩٣ وللخامسة بكنيا من فريمان ١٩٩٣ ب .

وتمتد مناقشة تنظيمات السلامة والتنظيمات الصحية إلى مصادر عديدة . فالبيانات المقارنة عن المخاطر الصحية والاصابات في أماكن العمل مأخوذة من مكتب العمل الدولي ومنظمة الصحة العالمية . ووصف تأثير التعرض لمبيدات الآفات على صحة عمال الزراعة مأخوذ من بريمن جلوب ١٩٩٤ . ووصف الحرائق في مصانع معينة مأخوذ من فرنر وجارثي ١٩٩١ ومصادر صحفية . ومناقشة إنفاذ تنظيمات السلامة في القنين مأخوذة من لاج ١٩٨٨ . ووصف تأثير برنامج مكافحة العمى النهري على سوق العمل مأخوذ من كولي وبنتون ١٩٩٥ . ويمكن العثور على استعراض لدراسات للتنظيمات الصحية والمتعلقة بالسلامة في كل من كارينجتون ١٩٨٨

وفيمسكوزي ١٩٨٦ . والأدلة على أن وجود النقابات قد يغير هذه النتيجة مأخوذة من وايل ١٩٩١ .

وتدور مناقشة واسعة لمسألة ما إذا كان ينبغي ربط معايير العمل باتفاقات التجارة . ويعرض مطبوع وزارة العمل بالولايات المتحدة في ١٩٩٤ الآراء المختلفة والحجج الداعمة لها .

الفصل الثاني عشر

يستند هذا الفصل إلى أوراق أساسية تحدد الإطار التحليلي وتقدم بعض الأدلة التطبيقية : لبانرجي وغانم ، وغانم ، وديفلارجان ، وديرفيلدر ، وينكايل ، كذلك استفاد التحليل للوارد في هذا الفصل من أعمال فريمان ١٩٩٢ ، فريمان وميدوف ١٩٨٤ ، كاتز ، كورفيل ، وديرن ١٩٩٣ ، وينكايل ١٩٩١ ، وريس ١٩٨٩ . ويمكن العثور على وصف لموظفات النقابات في سوجينو ١٩٩٤ .

والبيانات الخاصة بالأمثلة القطرية مأخوذة من مصادر عديدة . والأدلة عن عثرات الأجور الناتجة عن العمل النقابي مأخوذة من بلانشفيلدر وفريمان ١٩٩٠ ، ومول ١٩٩٣ ، وبناجينس ويلترينوس ١٩٩٤ ، وبارك ١٩٩١ ، وستاندنج ١٩٩٢ ، وتيل ١٩٩٤ . والبيانات عن انتشار للنقابات في الهند مأخوذة من جوشي وإيل ١٩٩٤ ، وفي شرق آسيا من فرنكل ١٩٩٣ ، وفي أسبانيا من منظمة العمل الدولية ١٩٨٥ وخيمينو ونوهاريا ١٩٩٣ . والحجج والبيانات المتعلقة بالتأثير الإيجابي للنقابات على توزيع الدخل من فريمان ١٩٨٠ ، لي ونام ١٩٩٤ ، وبناجينس ويلترينوس ١٩٩٤ . والبيانات عن التأثير الإيجابي للنقابات الماليزية من ستاندنج ١٩٩٢ . ومثال للنقابات الصناعية في البرازيل من فلوري وهمفري ١٩٩٣ . ونقابات عمال مناجم الفحم في الهند من بانرجي وسابوت ١٩٩٣ . ويمكن العثور على مناقشة المستوى الذي تجرى عنده العماليات الجماعية في كالفورس وديفيل ١٩٨٨ ولفريمان ١٩٨٨ . ويصف فريمان ١٩٩٣ وحلل العلاقات الصناعية في شرق آسيا ، ويقدم كراوس وبارك ١٩٩٣ تحليلا مفصلا لكوريا . ويستند تحليل نقابات القطاع العام إلى ورقة أساسية لبينكايل ، واستفاد كثيرا من مناقشات مع ممثلي النقابات . والاستشهادات المأخوذة من الزودو على استبيانات منظمة

العمل الدولية عن حرية تكوين الاتحادات مأخوذة من اتحاد النقابات في بوتسوانا والاتحاد الدولي للنقابات ١٩٩١ .

واستفاد هذا الفصل من دراسات حالة أخرى لدور النقابات في البلدان النامية ، بما في ذلك بهاتانشيرجي ١٩٨٧ ، وبهاتانشيرجي وتشودوري ١٩٩٤ بشأن الهند ، وماتنج ١٩٩٣ بشأن اندونيسيا ، وماكوي ١٩٨٩ بشأن فنزويلا ، وموندال ١٩٩٢ بشأن بنغلاديش .

الفصل الثالث عشر

تتناول مناقشة ضمان الدخل والتنمية للعمال في القطاع غير الرسمي الدم المجتمعي والتحويلات الخاصة ، وبرامج الأشغال العامة ، وشبكات الأمان بالنسبة للفقراء الريف . ويعرض كوكس وخيمينيز ١٩٩٠ مسما للتكتات المتعلقة بالدم المجتمعي وتحويلات القطاع الخاص . والمثال المحدل لبيرو مأخوذ من كوكس وخيمينيز ١٩٨٩ . ويرد في الورقة الأساسية لمخبرجي استعراض للقضايا المحيطة ببرنامج الأشغال العامة . ويعرض فون براون ١٩٩٤ عددا من دراسات الحالة ، ويلخص الدروس المستفادة من التجربة ، ويحث هو مصدر الإشارات إلى البرامج في بوليفيا والصين واثيوبيا والتيجر والسفغال وزمبابوي ومهاشترأ بالهند . كما يقدم دات ورافيون ١٩٩٤ تحليلا تطبيقيا تفصيليا لتأثير خطة ولاية ماهاراشترا . ويمكن العثور على وصف لبرنامج الأشغال العامة في شيلي في ادواردز وكوكس ادواردز ١٩٩١ وهنسون ١٩٩٤ .

ويمكن العثور على وصف للخبرة المتعلقة بتقييم برامج إعانات البطالة في الولايات المتحدة في هامرمن ١٩٩١ أو تويل وولش ١٩٨٠ ، ويرد تحليل للعلاقة بين مدة البطالة وإصابات البطالة في بوجول ١٩٩٤ . وتعتمد مناقشة العلاقة بين ضمان الوظيفة والعمالة بصورة كبيرة على فريمان ١٩٩٣ ب . كما تستخدم أعمال بيرتولا ١٩٩٠ ، بلاتك وفريمان ١٩٩٣ ، لازار ١٩٩٠ . ومنافضة صناعة الصلب الأوروبية مأخوذة من هالوسمان ١٩٩١ ، والإشارة إلى أسبانيا من ألبي - راميريز ١٩٩١ . ويعرض شافتر ١٩٩٣ تحليلا للتنظيمات التي تكفل الدخل في شمال شرق البرازيل ، ويدرس مارشال ١٩٩١ بيرو . وجميع الإشارات الأخرى إلى حالات في أمريكا اللاتينية مأخوذة من كوكس ادواردز ١٩٩٣ و ١٩٩٤ . وتستند

الإشارة إلى سري لانكا لأعمال راما ١٩٩٤ ، والمثال الخاص بماليزيا من ستاندنج ١٩٨٩ ، وتحليل التنظيمات التي تكفل الدخل في الهند وزمبابوي من فالون ولوكاس ١٩٩١ . وتستند دراسة مخططات المساعدة الاجتماعية على ميلانوفتش ١٩٩٥ .

الفصل الرابع عشر

تعتمد الحجج الاقتصادية الواردة في هذا الفصل اعتمادا كبيرا على أعمال لندلور وتونبرج ١٩٩٤ وويد ١٩٩٤ . والآخر هو مصدر الحجة التي تستخدم عرض العنصر للفاعل الرئيسي وهو مصدر الإطار ١٤ - ١ والمقارنة بين خدمات الري في الهند وكوريا . والاستعراضات المتعلقة بالقضايا التي ينبغي لوائح السياسة علاجها بالشروع في إصلاح لجندة الخدمة المعنية معروضة في أعمال ضياء ١٩٩٣ ، وجريجوري وبيلمان ١٩٩٤ ، ولينداور وتونبرج ١٩٩٤ ونونبرج ١٩٩٣ ، ورايد ١٩٩٢ ، ورايد وسكوت ١٩٩٤ . ويقدم كراي وفان ريكجيم ١٩٩٤ تحليلا تطبيقيا شاملا لبلدان مختلفة عن محددات الأجور والعمالة في القطاع العام .

ووصف سياسات القطاع العام في التوظيف والأجور في مصر مأخوذ من ورقة أساسية لأسمد ، والبيانات الخاصة بالمقارنة بين مصر وغانا مأخوذة من دراسة لبانيرجي وسابوت على وشك الصدور . وبعض البيانات المتعلقة بغانا من لندلور وميسوك وسويسمانج ١٩٨٨ . والاستشهادات الخاصة بالخدمة المدنية في أوغندا مأخوذة من مطبوع صادر عن جمهورية أوغندا في ١٩٩٢ . وتستند المناقشة الخاصة بتنزانيا جزليا إلى لندلور وسابوت ١٩٨٣ ، وبعض البيانات عن كينيا مأخوذة من جونسون ١٩٧١ . ويستند جانب من المناقشة لحالة زامبيا إلى بحث كولكر في ١٩٨٩ ، والبيانات المتعلقة بالسلفادور مأخوذة من جريجوري ١٩٩١ . ويعرض نايت وسابوت ١٩٨٧ وتيريل ١٩٩٣ ، وفان دير جاج وسيلفكتر وفخبرج ١٩٨٩ تقديرات للتفروق في الأجور بين القطاعين العام والخاص . ووصف الإصلاح في قطاع التعليم في شيلي مأخوذ من كاماتاندا .

استخدم القسم المعنى بالاقتصاد السياسى لإصلاحات الخدمة المدنية التحليل الخاص بكنيا الوارد في عمل كوهين ١٩٩٣ ، وكذلك بعض الأعمال الحديثة بشأن

عمار ١٩٩٤ ، وكوملندر وماكهيل ويمتسوف ١٩٩٤ ،
وهم ومفجنر وتيريل ١٩٩٤ ، وروكويسكى ١٩٩٤
لمناقشة الاقتصادات التي كانت من قبل مخططة مركزياً .

وتأتى مناقشة مدى تأثير الأحوال الميدانية على مسارات
الإصلاح فى روسيا والصين من سالكن ورو ١٩٩٤
وتضع فى اعتبارها العقول التى وضعها ماكينون
١٩٩٤ .

ويعتمد التسم المعنى بسمية الاقتصاد الكلى على أعمال
برونو ١٩٨٨ ، وتشيملى وغانم ١٩٩٤ ، وإيستلى
وشميت - هيل ١٩٩٤ ، والبنك الدولى ١٩٩٤ أ .
وتستند مناقشة دور السرعة والمصادفة فى إصلاح
الاقتصادات المخططة مركزياً على بلاسروفش وجيب
١٩٥٥ وكورناى ١٩٩٥ .

الفصل السادس عشر

يعتمد هذا الفصل اعتماداً كبيراً على عدة تقييمات
لبرامج التصحيح عبر العالم . ويعتمد تحليل نتائج برامج
التصحيح فى أفريقيا جنوب الصحراء ، وأمريكا اللاتينية ،
والشرق الأوسط وشمال أفريقيا اعتماداً كبيراً على
هورتون ، وكابور ومازومدار ١٩٩٤ أ و ١٩٩٤ ب ،
مازومدار ١٩٩٤ ، والبنك الدولى ١٩٩٤ أ . وتأتى
البيانات الخاصة بحجم المساواة فى الدخل بالنسبة لأمريكا
اللاتينية من بسلغروبولوس وآخرين ١٩٩٣ ، فى حين
تأتى بيانات أفريقيا وآسيا من سين ١٩٩٤ . كما يعتمد هذا
القسم على فوكس ومورلى ١٩٩٠ ، والبنك الدولى ١٩٩٠ ،
وتقديرات للقر بالنسبة لاندونوميا والمكسيك وبيرو وفيت
نام .

والبيانات الخاصة بحجم المساواة فى الدخل بالنسبة
للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال مأخوذة من اكنسون
ومايكرات ١٩٩٢ وكورناى ١٩٩٢ ، الذين يصفون
الأحوال الميدانية ، وميلانوفش ١٩٩٤ و ١٩٩٥ الذى
درس آثار الانتقال . وتستند البيانات الخاصة بالفروق فى
الأجور بالنسبة لويلندا على روتومسكى ١٩٩٤ ، وبالنسبة
لألمانيا الشرقية على ورقة أساسية لليمان ، وبالنسبة
لجمهورية التشيك على تشار ١٩٩٤ . وورد وصف
التغيرات فى مدى تفضي الفقر فى عمل وشيك الصادر
لميلانوفش .

قضايا التوجيه والاقتصاد الميسمى للتنمية ، بما فى ذلك
أعمال بوينجر ١٩٩١ ، لاندل - ميلز ومراج الدين
١٩٩٢ ، مازان ١٩٩١ ، نلسون ١٩٩٤ ، ورودرىك
١٩٩٢ .

الفصل الخامس عشر

تعتمد مناقشة فشل مختلف استراتيجيات التنمية
والانتقال إلى طرق جديدة للنمو على أعمال إيمترين
١٩٩٤ ، هيرير وسانجيز ١٩٩١ ، ولويسج ١٩٩٢ ،
والبنك الدولى ١٩٩٤ أ ، والوثائق الداخلية للبنك الدولى .
وتعمل السمات الأساسية للإصلاح مأخوذة من توليفة من
وثائق البنك الداخلية ومصادر خارجية ، بما فى ذلك
بوسورث وفورنبوش ولابان ١٩٩٤ ، وتشاملى وغانم
١٩٩٤ ، وكوير ١٩٩٤ ، وجيب وجراى ١٩٩١ ،
وحسين وفاروق ١٩٩٤ ، ولاران وسيلويسكى ١٩٩١ ،
والبنك الدولى ١٩٩٤ أ . وتستند دراسة الإصلاحات
الجزئية فى الاقتصادات المخططة مركزياً إلى كورناى
١٩٩٢ .

وتجنى تقديرات أنماط الانخفاض فى الاقتصاد الكلى
ومؤشرات اضطراب الوظائف من تقديرات موظفى البنك
الدولى ، والمصادر الحكومية ، والوثائق الداخلية للبنك
الدولى وتعتمد أيضاً على ورقة أساسية لجاكمان . وتستند
تقديرات عدد العمال المرطبون بكل نمط إقليمي من أنماط
الإصلاح الهيكلى إلى بيانات فريق عمل من منظمة العمل
الدولية ، سنوات مختلفة (للاطلاع على حالة بلدان معينة
انظر التذييل) .

وأخذت مناقشة الأجور الحقيقية والبطالة الكثير من
أعمال هورتون وكابور ومازومدار ١٩٩٤ أ
و ١٩٩٤ ب . واعتمدت المواد المعنية بالتصحيح فى
أفريقيا جنوب الصحراء على ورقة أساسية لمازومدار
والبنك الدولى ١٩٩٤ أ .

ويعتمد القسم المعنى بالأجور التسمية وإعادة توزيع
العمال على أعمال بودرى وسوا ١٩٩٤ ، جينتلنج وبيرى
١٩٩٤ ، هورتون ١٩٩٤ أ ، وهورتون وكابور
ومازومدار ١٩٩٤ ب ، ومازومدار ١٩٩٤ ، وريغروس
١٩٩٤ ، وريغنا ومونتيجرو ١٩٩٥ فى مناقشة تجربة
تنمية اقتصادات السوق ، وعلى بيلفا وجكمان ونيوفا -

لبنك الدولي ويعتمد على أعمال بويري وسكاريتا ١٩٩٤ ، وكوماندرو وكوريسيلي ١٩٩٤ ، واربينولا ١٩٩٤ ، وجور وليمان ١٩٩٥ ، وسكاريتا ١٩٩٤ . وتجهى البيانات الخاصة بفروق الأجور من روتكوويسكي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ . وتعتمد التعليقات على اكتشاف العمل على ورقة أساسية لكوماندرو وماكهيل وروتكوويسكي ١٩٩٠ . وتجهى المعلومات عن ضرائب الأجور المفرطة من عديد من وثائق البنك ومن تحليل لكوماندرو وكوريسيلي وستاير ١٩٩١ ، وكوريسيلي وريفنجا ١٩٩٢ ، وروستويسكي ١٩٩٤ . وتجهى البيانات الخاصة بالحد الأدنى للأجور من كومونلث الدول المستقلة ١٩٩٤ والحواليات الإحصائية التي تغطي شبلي والمكسيك . ويستفيد تحليل الخدمات الاجتماعية التي تقدمها مزايا المؤسسات العامة من ملاحظات لكثرة من موظفي البنك الدولي وتعتمد على نتائج دراسات تطبيقية وردت في أعمال كوماندرو وجاكمان ١٩٩٣ وأيسترين وشافر وسنغ ١٩٩٤ ، وكذلك على وثائق البنك الدولي الداخلية الخاصة بالصين .

ويستند القسم الخاص بتأهيل العمال للتغير ، بما في ذلك الإطار ١٧ - ١ على تشكيلة متنوعة من المصادر ، خاصة بوردا ١٩٩٣ ، وفريويل وجولدرج ١٩٩٣ ، وفريويل وجاكمان ١٩٩٤ ، هام ، سفندر وتيريل ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ، وجاكوبسون ١٩٩٤ ، وجونسون وديكنسون وويست ١٩٨٥ ، وورقة أساسية لليمان ، ولي ١٩٩٢ ، ومايكرايت وناجي ١٩٩٥ ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ب ، أوليري ١٩٩٥ ، وأور وآخرين ١٩٩٤ ، وريفنجا ورييود وثان ١٩٩٤ ، وسولمان وتيرنهام ١٩٩٤ ، وويلسون وآدمز ١٩٩٤ . ويستند الإطار ١٧ - ١ إلى فريويل وجاكمان ١٩٩٤ وعلى تحليل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٩٩٣ .

ويستند معظم المناقشة المعنية بتقليل عدم الأمان من خلال برامج التحويلات على بار ١٩٩٤ وكروم وميلانوفتش وولتون ١٩٩٤ . وتجهى البيانات الخاصة بنصيب الاتفاق الاجتماعي في الناتج المحلي الإجمالي من وثائق داخلية للبنك . وتستند مناقشة صعوبات اختبار الوسائل وتصميم آليات تحديد الأهداف إلى رؤى وردت في عمل لبار على وشك الصدور ، وميسوس ١٩٩٤ . وتعتمد مناقشة دور العمال الأكبر منا على جيمينو وتوهاريا

ويستند الإطار ١٦ - ١ على ستيج ١٩٩٢ ، موزر ١٩٩٤ ، وموزر وآخرين ١٩٩٤ ، وكذلك على بيرج وساكس ١٩٩٢ ، والذي يحتوي تحليلاً لمشكلات قياس الرفاهية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال . والمعلومات الخاصة بالعمال الذين يتركبون قوة العمل مأخوذة من فلانجان ١٩٩٥ . ويعتمد القسم الخاص باحتلالات الوقوع في الفقر بالنسبة لمختلف مجموعات السكان اعتماداً كبيراً على الوثائق الداخلية للبنك الدولي ، خاصة تقديرات الفقر ، والدراسات الخاصة بمشاركة المرأة في التنمية ، وعلى عمل لميلانوفتش على وشك الصدور . ويستفيد هذا القسم من أعمال فوكس ومورلي ١٩٩٠ ، وهورتون وكينبور ومازومدار ١٩٩٤ أ و ١٩٩٤ ب والبنك الدولي ١٩٩٠ . ولأخذت البيانات الخاصة بمحصر سوق العمل غير الرسمية من ورقة أساسية لباتريجي ، بريثويت ١٩٩٤ ، دالاجو ١٩٩٥ ، ومصادر فطرية .

ويستند القسم الخاص بالمهارات اعتماداً كبيراً على دراسات لمعدلات العودة إلى التعليم : على روينز ١٩٩٤ بالنسبة إلى مناقشة شبلي ، وعلى ورقة أساسية لهانسون وهاريسون ، وريفنجا ١٩٩٤ لمناقشة المكسيك ، وعلى تشيز ١٩٩٤ ، أورلزم وفونوفتش ١٩٩٤ والبنك الدولي لمناقشة بلدان أوروبا الشرقية ، وكذلك على منكرات اقتصادية فطرية لفبيت نام ومنغوليا .

الفصل السابع عشر

تعتمد مناقشة توظيف العمال وفصلهم على عمل وشيك الصدور لروبرتس ، وعلى ورقة أساسية لروتكوويسكي ومنها . ويستند تحليل انخفاض الأجور الحقيقية على الحوالب الإحصائية الوطنية ، والورقة الأساسية لكوماندرو وماكهيل ، وكذلك هورتون وكينبور ومازومدار ١٩٩٤ أ و ١٩٩٤ ب . ويعتمد تقييم الظروف المبدئية للعمال واستجابتهم للخدمات على جاكمان وروتكوويسكي ١٩٩٤ .

يعتمد القسم الخاص بقدرة سوق العمل على التكيف وقدرة العمال على الانتقال على ورقة أساسية لتايت وسونج . وتستند مناقشة بيرو إلى تقييمات البنك للفقر ومحادثات مع تجارو فالافرو . ويستند تحليل معدلات البطالة الإقليمية على أرقام مأخوذة من الوثائق الداخلية

Knight, John, and Lina Song. "Towards a Labor Market in China."

Lanjouw, Peter, and Jean O. Lanjouw. "Rural Nonfarm Employment: A Survey."

Lehmann, Hartmut. "Active Labour Market Policies in the OECD and in Selected Transition Economies."

Lewis, Jeffrey, Sherman Robinson, and Zhi Wang. "General Equilibrium Analysis of Effects of Human Capital and Trade on the International Distribution of Labor."

Mazumdar, Dipak. "The Structure of Wages in African Manufacturing."

Mulderjee, Anindita. "Public Work Programs: A Review."

Pencavel, John. "The Role of Labor Unions in Fostering Economic Development."

Pissarides, Christopher. "Trade and the Returns to Human Capital in Developing Economies."

Pritchett, Lant. "Divergence, Big Time."

Rahman, Rushidul Islam. "Formal Sector Employment Among Women in Bangladesh and Gender Composition of Industrial Workers."

Revallion, Martin, and Gaurav Datt. "Growth and Poverty in Rural India."

Revenge, Ana, and Adrian Wood. "International Trade, Inequality, and Human Capital: A Review and Synthesis of Theoretical and Empirical Work."

Robbins, Donald. "Earnings Inequality, Structural Adjustment, and Trade Liberalization in Costa Rica."

———. "Summary of Preliminary Analysis of Malaysia Wage Structure 1973-1989."

———. "Wage Dispersion in Argentina 1986-1993."

———. "Wage Dispersion and Trade in Colombia—An Analysis of Greater Bogotá 1976-1989."

Robinson, Derek. "Do Standards for the Workplace Help or Hurt?"

Rutkowski, Michal, and Sarbajit Sinha. "Employment Flows and Sectoral Shifts during the Transition Shock in Post-Socialist Countries."

Spiegel, Mark. "Determinants of Long-Run Labor Productivity Growth: Selective Survey with Some New Empirical Results."

Squire, Lyn, and Sehaput Suthiwart-Narueput. "The Impact of Labor Market Regulations."

Tan, Hong, and Geeta Batra. "Technology and Industry Wage Differentials: Evidence from Three Developing Countries."

Turnham, David. "What Can We Learn from Past Efforts to Encourage Employment-Intensive Development?"

Vashishtha, Prem. "Informal Sector Workers in India."

ببليوغرافيا متتفة

Abella, Manolo, and Hitomi Mori. 1994. "Structural Change and Labor Migration in East Asia." Paper presented at the OECD Conference on Development Systems, Employment, and International Migration, Paris, July 11-13.

Adams, Richard, Jr. 1989. "Worker Remittances and Inequality in Rural Egypt." *Economic Development and Cultural Change* 38 (October): 45-71.

———. 1992. "The Effects of Migration and Remittances on Inequality in Rural Pakistan." *The Pakistan Development Review* 31 (Winter): 1189-1203.

Alba-Ramirez, Alfonso. 1991. "Fixed-Term Employment Con-

١٩٩٤ ورينجا وريود ١٩٩٣ .

وتأتي معظم الأمثلة المتعلقة بمخططات الفصل الجماعي من تشوندي ورايد ومالك ١٩٩٤ ، وهين ١٩٩٤ ، وسفجنار ونبريل ١٩٩١ . وقد اعتمدت الأفكار المتعلقة بمناقشة المبادئ الأساسية التي تهتدى بها مخططات تقليل عدد العمال والسياسات المتجهة نحو إقامة مدن الشركة الواحدة على أعمال ديوان ١٩٩٤ وجاكمان ورونكويوسكي ١٩٩٤ ، وكذلك الوثائق الداخلية للبنك الدولي بشأن سري لانكا ومشروعات الفحم في روسيا .

الفصل الثامن عشر

تمتد الإقطاعات المعروضة إلى نموذج محاكاة وضعه شيرمان روتنسون وجيف لويس ، بمساعدة زى ونج . وقمت اندريان وود اقتراحات مفيدة .

أوراق أساسية

Agrawal, Nisha. "Indonesia—Labor Market Policies and International Competitiveness."

Ahuja, Vinod, and Deon Fionn. "Educational Attainment in Developing Countries: New Estimates and Projections Disaggregated by Gender."

Appleton, Simon, John Hoddinott, Pramila Krishnan, and Kerry Max. "Gender Differences in the Returns to Schooling in Three African Countries."

Assaad, Ragui. "The Effects of Public Sector Hiring and Compensation Policies on the Egyptian Labor Market."

Azam, Jean-Paul. "Effects of Minimum Wages in Developing Countries: An Exploration."

Banerji, Arup. "Workers in the 'Informal Sector' in Developing Countries."

Banerji, Arup, J. Edgardo Campos, and Richard Sabot. "The Political Economy of Formal Sector Pay and Employment in Developing Countries."

Banerji, Arup, and Hafeez Ghanem. "Political Regimes and Labor Policies in Developing Countries."

Behrman, Jere, and Zheng Zhang. "Women's Employment: Patterns Across Countries and Over Time."

Collier, Paul, John Hoddinott, and Francis Teal. "African Labor Markets."

Commander, Simon, and John McHale. "Labor Markets in the Transition in East Europe and Russia: A Review of Experience."

Filmer, Doon. "Estimating the World at Work."

Ghanem, Hafeez, Shantayanan Devarajan, and Karen Thierfelder. "Trade Reform and Labor Unions: A General-Equilibrium Analysis Applied to Bangladesh and Indonesia."

Groosert, Christian, and Ravi Kanbur. "Child Labor."

Hanson, Gordon, and Ann Harrison. "Trade, Technology, and Wage Inequality: Evidence from Mexico."

Jackson, Richard. "Coping with Job Destruction in Economies in Transition."

- and Colombia." Paper presented at World Bank Labor Markets in Developing Countries Workshop, Washington, D.C., July 6-8.
- Beller, Andrea H. 1979. "The Economics of Enforcement of an Antidiscrimination Law: Title VII of the Civil Rights Act of 1964." *Journal of Law and Economics*.
- Ben-David, Dan. 1994. "Convergence Clubs and Diverging Economies." University of Houston, Department of Economics, Houston, Tex.
- Berg, Andrew, and Jeffrey Sachs. 1992. "Structural Adjustment and International Trade in Eastern Europe: The Case of Poland." *Economic Policy: A European Forum* 14 (April): 117-73.
- Bergmann, Barbara. 1989. "Does the Market for Women's Labor Need Fixing?" *Journal of Economic Perspectives* 3 (Winter): 43-60.
- Berry, Albert, François Bourguignon, and Christian Morrisson. 1989. "The World Distribution of Income: Evolution over the Recent Period and Effects of Population Growth." Paper prepared for the Conference on the Consequences of Rapid Population Growth, United Nations, New York, August 23-25.
- Berrola, Giuseppe. 1990. "Job Security, Employment and Wages." *European Economic Review* 34 (June): 851-86.
- Bhagwati, Jagdish. 1991. "Free Traders and Free Immigration: Strangers or Friends?" Russell Sage Foundation Working Paper No. 20, New York.
- Bhagwati, Jagdish, and Marvin Koster. 1994. *Trade and Wages*. Washington, D.C.: American Enterprise Institute.
- Bhattacharjee, Debashish. 1987. "Union-Type Effects on Bargaining Outcomes in Indian Manufacturing." *British Journal of Industrial Relations*.
- Bhattacharjee, Debashish, and Tamas Datta Chaudhuri. 1994. "Unions, Wages and Labour Markets in Indian Industry, 1960-86." *Journal of Development Studies* 30 (2): 443-65.
- Birdsall, Nancy, and Richard Sabot, eds. 1991. *Unfair Advantage: Labor Market Discrimination in Developing Countries*. World Bank Regional and Sectoral Studies, Washington, D.C.
- Blanchflower, David G., and Richard B. Freeman. 1990. "Going Different Ways: Unionism in the U.S. and Other Advanced OECD Countries." NBER Working Paper No. 3342, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
- Blank, Rebecca M., and Richard B. Freeman. 1993. "Evaluating the Connection Between Social Protection and Economic Flexibility." NBER Working Paper No. 4338, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
- Boeninger, Edgar. 1991. "Governance and Development: Issues, Challenges, Opportunities, and Constraints." *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1991*. Washington, D.C.
- Boeri, Tito, and Stefano Scarpetta. 1994. "Convergence and Divergence of Regional Labour Market Dynamics in Central and Eastern Europe." Paper presented at the Technical Workshop on Regional Unemployment in Central and Eastern Europe. Organization for Economic Cooperation and Development, Institute for Advanced Studies, Vienna, Austria, November 3-5.
- Bonnet, M. 1993. "Child Labor in Africa." *International Labour Review* 132 (3): 371-89.
- Borjas, George J. 1994. "The Economics of Immigration." *Journal of Economic Literature* 32 (1): 1-64.
- tracts in Spain: Labor Market Flexibility or Segmentation?" Paper presented at EALE Conference, Spain, September.
- Appleton, Simon, Paul Collier, and Paul Hornell. 1990. *Gender, Education, and Employment in Côte d'Ivoire*. SDA Working Paper No. 8, Washington, D.C.: World Bank.
- Arriagada, Ana-Maria. 1989. "Occupational Training Among Peruvian Men: Does It Make a Difference?" Policy Research Working Paper No. 207, World Bank, Washington, D.C.
- Atkinson, Anthony B., and John Micklewright. 1992. *Economic Transformation in Eastern Europe and the Distribution of Income*. Cambridge, U.K.: Cambridge University Press.
- Aw, Bee-Yan, and Hong Tan. 1993. "Training, Technology, and Firm-Level Productivity." FSD Working Paper, World Bank, Private Sector Development Department, Washington, D.C.
- Balcerowicz, Leszek, and Alan Gelb. 1995. "Macropolicies in Transition to a Market Economy: A Three-Year Perspective." *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1994*. Washington, D.C.
- Banerji, Anup, and Richard H. Sabot. 1993. "Wage Distortions, Overmanaging, and Reform in Developing Country Public Enterprises." World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C.
- _____. Forthcoming. "Barriers to Labor Reform in Developing Country Public Enterprises." *World Development*.
- Barr, Nicholas. 1994. "Income Transfers: Social Insurance." In Nicholas Barr, ed., *Labor Markets and Social Policy in Central and Eastern Europe: The Transition and Beyond*. New York: Oxford University Press.
- _____. Forthcoming. "On the Design of Social Safety Nets." HRO Discussion Paper, World Bank, Human Resources Development and Operations Policy, Washington, D.C.
- Barro, Robert J. 1991. "Economic Growth in a Cross Section of Countries." *The Quarterly Journal of Economics* 106 (2): 407-43.
- Barro, Robert J., and Jong-Wha Lee. 1993. "International Comparisons of Educational Attainment." *Journal of Monetary Economics* 32 (3): 363-94.
- Beaudry, P., and N. K. Sowa. 1994. "Ghana." In Susan Horton, Ravi Kanbur, and Dipak Mazumdar, eds., *Labor Markets in an Era of Adjustment*. Volume 2: Case Studies. EDI Development Study, World Bank, Washington, D.C.
- Becker, Gary S. 1957. *The Economics of Discrimination*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press.
- _____. 1965. "A Theory of the Allocation of Time." *Economic Journal* 75 (299): 493-517.
- _____. 1995. "Human Capital and Poverty Alleviation." HRO Working Paper No. 52, World Bank, Human Resources Development and Operations Policy, Washington, D.C.
- Behrman, Jere R. 1993. "The Economic Rationale for Investing in Nutrition in Developing Countries." *World Development* 21 (11): 1749-71.
- Behrman, Jere R., and Anil B. Deolalikar. 1994. "Are There Differential Returns to Schooling by Gender? The Case of Indonesian Labor Markets." University of Pennsylvania, Philadelphia.
- Beleva, Iskra, Richard Jackman, and Mariela Nenova-Aman. 1994. "Bulgaria." In Simon Commander and Fabrizio Coricelli, eds., *Unemployment, Restructuring, and the Labor Market in Eastern Europe and Russia*. EDI Development Studies, Washington, D.C.: World Bank.
- Bell, Linda A. 1994. "The Impact of Minimum Wages in Mexico

- the Caribbean: *Proceedings of a Conference*. Technical Paper No. 259. World Bank, Washington, D.C.
- Chaudhuri, Salma, and Pratima Paul-Majumder. 1991. "The Conditions of Garment Workers in Bangladesh—An Appraisal." Bangladesh Institute of Development Studies, Dhaka.
- Chuhan, Punam, Stijn Claessens, and Nlandes Mamingi. 1993. "Equity and Bond Flows to Latin American and Asia: The Role of Global and Country Factors." Policy Research Working Paper No. 1160. World Bank, Washington, D.C.
- CIS (Commonwealth of Independent States). 1994. *Statistical Yearbook*. Moscow: Statistical Committee of the CIS.
- Claessens, Stijn, Michael Dooley, and Andrew Warner. 1995. "Portfolio Capital Flows: Hot or Cold." *World Bank Economic Review* 9 (1): 153–74.
- Cohen, John M. 1993. "Importance of Public Service Reform: the Case of Kenya." *Journal of Modern African Studies* 31 (3; September): 449–76.
- Colclough, Christopher. 1989. "The Labor Market and Economic Stabilization in Zambia." Working Paper Series No. 222. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
- Commander, Simon, and Fabrizio Coricelli, eds. 1994. *Unemployment, Restructuring, and the Labor Market in Eastern Europe and Russia*. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.
- Commander, Simon, Fabrizio Coricelli, and Karsten Stræh. 1991. "Wages and Employment in the Transition to a Market Economy." Policy Research Working Paper No. 736. World Bank, Washington, D.C.
- Commander, Simon, and Richard Jackman. 1993. "Providing Social Benefits in Russia: Redefining the Roles of Firms and Government." Policy Research Working Paper No. 1184. World Bank, Washington, D.C.
- Commander, Simon, John McHale, and Ruslan Yermov. 1994. "Russia." In Simon Commander and Fabrizio Coricelli, eds. *Unemployment, Restructuring, and the Labor Market in Eastern Europe and Russia*. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.
- Cooley, Laura, and Bruce Benton. 1995. "Controlling Riverblindness in West Africa." In *Investing in People: The World Bank in Action*. Directions in Development. Washington, D.C.: World Bank.
- Cooper, Richard N. 1994. "Foreign Trade, Wages, and Unemployment." Harvard University, Department of Economics, Cambridge, Mass.
- Coricelli, Fabrizio, and Ana Revenga, eds. 1992. "Wage Policy during the Transition to a Market Economy: Poland 1990–91." Discussion Paper No. 158. World Bank, Washington, D.C.
- Cox, Donald, and Emmanuel Jimenez. 1989. "Private Transfers and Public Policy in Developing Countries: A Case Study for Peru." Policy, Planning and Research Working Paper No. 345. World Bank, Washington, D.C.
- . 1990. "Achieving Social Objectives Through Private Transfers: A Review." *The World Bank Research Observer* 5 (2): 205–18.
- Cox Edwards, Alejandra. 1993. "Labor Market Legislation in Latin America and the Caribbean." World Bank Regional Studies Program, Washington, D.C.
- . 1994. "Poverty Alleviation and the Labor Market in Latin America." *Journal of Economic Literature* 32 (December): 1667–1717.
- Borjas, George J., and Richard B. Freeman. 1993. *Immigration and the Work Force: Economic Consequences for the United States and Source Areas*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press.
- Boston Globe. 1994. "Harvesting Bananas, and Poison, from the Rain Forest." July 11 (p. 7).
- Bosworth, Barry, Rudiger Dornbusch, and Raul Laban. 1994. *The Chilean Economy: Policy Lessons and Challenges*. Washington, D.C.: Brookings Institution.
- Botswana Federation of Trade Unions and International Confederation of Free Trade Unions. 1991. *Democracy Development and the Defence of Human and Trade Union Rights in Africa*. Brussels: ICFTU.
- Boyden, Jocelyn. 1988. "Working Children in Lima, Peru." In Assefa Bekele and Jo Boyden, eds., *Combating Child Labor*. Geneva: International Labour Office.
- Boyden, Jo, and William Myers. 1994. "Exploring Alternative Approaches to Combating Child Labour: Case Studies from Developing Countries." Innocenti Occasional Papers, Child Rights Series No. 8. International Labour Office, Geneva, and the UNICEF International Child Development Centre, Florence.
- Braithwaite, Jeanine. 1994. "From Second Economy to Informal Sector: The Russian Labor Market in Transition." World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.
- Brown, Charles. 1982. "The Federal Attack on Labor Market Discrimination: The Mouse that Roared?" In R. G. Ehrenberg, ed., *Research in Labor Economics* 5. Greenwich, Conn.: JAI Press.
- Bruno, Michael. 1988. "Opening Up: Liberalization and Stabilization." In Rudiger Dornbusch, F. Leslie, and C. H. Helmen, eds., *The Open Economy: Tools for Policymakers in Developing Countries*. New York: Oxford University Press.
- Burda, Michael. 1993. "Unemployment, Labour Market Institutions and Structural Change in Eastern Europe." *Economic Policy: A European Forum* 8 (April): 101–37.
- Calmfors, Lars, and John Driffill. 1988. "Centralization of Wage Bargaining and Macroeconomic Performance." *Economic Policy* April.
- Calvo, Guillermo A., Leonardo Leiderman, and Carmen M. Reinhart. 1992. "Capital Inflows and Exchange Rate Appreciation in Latin America: The Role of External Factors." *International Monetary Fund Staff Papers* 40 (March): 108–51.
- Card, David, and Alan Krueger. 1995. *Myth and Measurement: The New Economics of the Minimum Wage*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- Castaneda, Tarcicio. 1992. *Combating Poverty: Innovative Social Reforms in Chile during the 1980s*. San Francisco, Calif.: ICS Press.
- Chamley, Christophe, and Hafeez Ghanem. 1994. "Cité d'Ivoire: Fiscal Policy with Fixed Nominal Exchange Rates." In William Easterly, Carlos Alfredo Rodríguez, and Klaus Schmidt-Hebbel, eds., *Public Sector Deficits and Macroeconomic Performance*. New York: Oxford University Press.
- Chase, Robert S. 1994. "Returns to Education and Experience in Transition Czech Republic and Slovakia. Research in Progress." Yale University, Department of Economics, New Haven, Conn.
- Chaudhry, Shahid Amjad, Gary James Reid, and Wakeed Haidar Malik, eds. 1994. *Civil Service Reform in Latin America and*

- for Advanced Studies, Vienna, Austria, November 3-5.
- Estache, Antonio, and Marianne Fay. 1995. "What Should Regional Policy in Argentina Focus On?" World Bank, Latin America and Caribbean Country Department 1, Washington, D.C.
- Estrin, Saul. 1994. "The Inheritance." In Nicholas Barr, ed., *Labour Markets and Social Policy in Central and Eastern Europe: The Transition and Beyond*. New York: Oxford University Press.
- Estrin, Saul, Mark Schaffer, and Inderjit Singh. 1994. "The Provision of Social Benefits in State-Owned, Privatized and Private Firms in Poland." Paper presented at the Workshop on Enterprise Adjustment in Eastern Europe, World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C., Sept. 22-23.
- Fallon, Peter R., and Robert E. B. Lucas. 1991. "The Impact of Changes in Job Security Regulations in India and Zimbabwe." *World Bank Economic Review* 5 (3): 395-413.
- Feenstra, Robert C., and Gordon H. Hanson. 1994. "Foreign Direct Investment and Relative Wages: Evidence from Mexico's *Mquiladoms*." University of Texas, Department of Economics, Austin.
- Feldstein, Martin. 1994. "The Effects of Outbound Foreign Direct Investment on the Domestic Capital Stock." NBER Working Paper No. 4668. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
- Fields, Gary S. 1994. "Changing Labor Market Conditions and Economic Development." Cornell University, Economics Department, Ithaca, N.Y.
- Findley, Sally E. 1994. *To Go But Not to Go: Migration and Family Interactions in Africa*. New York: Columbia University.
- Flanagan, Robert J. 1995. "Labor Market Responses to a Change in Economic System." *Proceedings of the World Bank Annual Bank Conference on Development Economics 1994*. Washington, D.C.
- Fleury, Alfonso, and John Humphrey. 1993. "Human Resources and the Diffusion and Adaptation of New Quality: Methods in Brazilian Manufacturing." Institute of Development Studies, Research Report 24. Sussex, U.K.
- Foner, Eric, and John A. Garraty, eds. 1991. *The Reader's Companion to American History*. Boston: Houghton-Mifflin.
- Foster, Andrew D., Mark R. Rosenzweig, and the Rural Indian Economic Growth Research Group. 1994. "Technical Change and Human Capital Returns and Investments: Consequences of the Green Revolution." University of Pennsylvania, Philadelphia, and National Council of Applied Economic Research, Washington, D.C.
- Fox, M. Louise, and Samuel A. Morley. 1990. "Who Paid the Bill? Adjustment and Poverty in Brazil, 1980-90." Policy Research Working Paper No. 648. World Bank, Washington, D.C.
- Freeman, Richard B. 1980. "Unionism and the Dispersion of Wages." *Industrial and Labor Relations Review*.
- _____. 1988. "Labour Market Institutions and Economic Performance." *Economic Policy: A European Forum* 3 (April): 63-80.
- _____. 1992. "Is Declining Unionization of the U.S. Good, Bad, or Irrelevant?" In Lawrence Mishel and Paula B. Voss, eds., *Unions and Economics Competitiveness*. Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe.
- _____. 1993a. "Does Suppression of Labor Contribute to Economic Success? Labor Relations and Markets in East Asia." Harvard University, Department of Economics, Cambridge, Ecuador." World Bank, Washington, D.C.
- Carrington, W. P. 1988. "Federal vs. State Regulation: The Early Years of OSHA." *Social Science Quarterly* 69 (2).
- Dadush, Uri, Ashok Phareswan, and Ronald Johannes. 1994. "Are Private Capital Flows to Developing Countries Sustainable?" Policy Research Working Paper No. 1397. World Bank, Washington, D.C.
- Dallago, Bruno. 1995. "The Irregular Economy in Transition: Features, Measurement and Scope." In Robert Holzman, Janos Gacs, and Georg Windler, eds., *Output Decline in Eastern Europe: Unavoidable, External Influence, or Homemade*. International Studies in Economics and Econometrics 34: 31-60.
- Datt, Gaurav, and Martin Ravallion. 1994. "Transfer Benefits from Public-Works Employment: Evidence for Rural India." *Economic Journal: The Journal of the Royal Economic Society* 104 (November): 1346-69.
- Davis, Steven J. 1992. "Cross-Country Patterns of Change in Relative Wages." In *NBER Macroeconomics Annual 1992*. London: MIT Press.
- Deolalikar, Anil B. 1988. "Nutrition and Labor Productivity in Agriculture: Estimates for Rural South India." *The Review of Economics and Statistics* 70 (3): 406-13.
- Dia, Mamadou. 1993. *A Governance Approach to Civil Service Reform in Sub-Saharan Africa*. World Bank Technical Paper No. 225. Washington, D.C.
- Dickens, William T., and Lawrence F. Katz. 1987. "Inter-Industry Wage Differences and Industry Characteristics." NBER Working Paper Reprint No. 894. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
- Diwan, Ishac. 1994. "Public Sector Retrenchment and Severance Pay: Nine Propositions." In World Bank Technical Paper No. 259. Washington, D.C.
- Easterly, William, and Stanley Fischer. 1994. "The Soviet Economic Decline: Historical and Republican Data." NBER Working Paper Series No. 4735. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass. Forthcoming in *World Bank Economic Review*.
- Easterly, William, and Klaus Schmidt-Hebbel. 1994. "Fiscal Adjustment and Macroeconomic Performance: A Synthesis." In William Easterly, Carlos Alfredo Rodriguez, and Klaus Schmidt-Hebbel, eds., *Public Sector Deficits and Macroeconomic Performance*. New York: Oxford University Press.
- EBRD (European Bank for Reconstruction and Development). 1994. "Economic Transition in Eastern Europe and the Former Soviet Union." *Transition Report* (October). London.
- Edwards, Linda N. 1994. "The Status of Women in Japan: Has the Equal Employment Opportunity Law Made a Difference?" *Journal of Asian Economics* 5 (2; Summer): 217-40.
- Edwards, Sebastian, and Alejandra Cox Edwards. 1991. *Monetarism and Liberalization: The Chilean Experience*. Chicago, Ill.: The University of Chicago Press.
- Ehrenberg, Ronald G., and Robert S. Smith. 1994. *Modern Labor Economics: Theory and Public Policy*, 5th ed. New York: Harper Collins College Publishers.
- Erbenova, Michela. 1994. "Regional Unemployment and Geographical Labour Mobility: A Case Study of the Czech Republic." Paper presented at the Technical Workshop "Regional Unemployment in Central and Eastern Europe." Organization for Economic Cooperation and Development, Institute

Paper No. 1. IFO Institute for Economic Research, Munich, Germany.

- Gregory, Peter. 1991. "Increasing the Efficiency of the Public Sector." A report prepared for USAID/El Salvador. U.S. Agency for International Development, Washington, D.C.
- Gregory, Peter, and Bruce J. Feldman. 1994. "Civil Service Diagnostic Review: Nicaragua." World Bank, Latin American and the Caribbean Country Department II, Washington, D.C.
- Haddad, Lawrence, and Howarth Bouis. 1991. "The Impact of Nutritional Status on Agricultural Productivity: Wage Evidence from the Philippines." *Oxford Bulletin of Economics and Statistics* 53 (1): 45-68.
- Ham, John, Jan Svejnar, and Katherine Terrell. 1993. "The Emergence of Unemployment in the Czech and Slovak Republics." *Comparative Economic Studies* 35 (4): 121-34.
- _____. 1994. "Czech Republic and Slovakia." In Simon Commander and Fabrizio Coricelli, eds., *Unemployment, Restructuring, and the Labor Market in Eastern Europe and Russia*. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.
- Haneremesh, Daniel. 1991. "Unemployment Insurance: Goals, Structure, Economic Impacts, and Transferability to Developing Countries." World Bank, Population and Human Resources Department, Washington, D.C.
- Harrison, Ann. 1993. "Morocco Private Sector Assessment: The Labor Market, 1993." World Bank, Washington, D.C.
- Harrison, Glenn, Thomas Rutherford, and David Tarr. 1995. "Quantifying the Uruguay Round." Paper presented at the Conference on the Uruguay Round and the Developing Economies, World Bank, Washington, D.C., January 26-27.
- Hathaway, Dale E., and Merilinda D. Ingco. 1995. "Agricultural Liberalization and the Uruguay Round." Paper presented at the Conference on the Uruguay Round and the Developing Economies, World Bank, Washington, D.C., January 26-27.
- Hatton, Timothy J., and Jeffrey G. Williamson, eds. 1994. *Migration and the International Labor Market, 1850-1939: An Economic Survey*. London and New York: Rutledge Press.
- Hertel, Thomas, Will Martin, Koji Yanagishima, and Betina Dirmaranan. 1995. "Liberalizing Manufactures Trade in a Changing World Economy." Paper presented at the Conference on the Uruguay Round and the Developing Economies, World Bank, Washington, D.C., January 26-27.
- Hess, Jolanta. 1994. "Managing Large Scale Labor Restructuring." World Bank, Washington, D.C.
- Hierro, Jorge, and Allen Sanginés. 1991. "Public Sector Behavior in Mexico." In Felipe Larraín and Marcelo Selowsky, eds., *The Public Sector and the Latin American Crisis*. San Francisco, Calif.: Institute for Contemporary Studies Press.
- Hill, Herbert. 1984. "Race and Ethnicity in Organized Labor: The Historical Sources of Resistance to Affirmative Action." *The Journal of Intergroup Relations* Winter: 12.
- Horton, Susan. 1994a. "Bolivia." In Susan Horton, Ravi Kanbur, and Dipak Mazumdar, eds., *Labor Markets in an Era of Adjustment*. Volume 2: Case Studies. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.
- _____. ed. 1994b. "Women and Industrialization in Asia." Institute for Policy Analysis, University of Toronto.
- Horton, Susan, Ravi Kanbur, and Dipak Mazumdar. 1994a. *Labor Markets in an Era of Adjustment*. Volume 1: Issues Pa-
- Mass.
- _____. 1993b. "Labor Market Institutions and Policies: Help or Hindrance to Economic Development?" *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1992*. Washington, D.C.
- _____. 1993c. "Minimum Wages—Again?" Paper presented at the Conference on *Analyse Economique des Salaires et des Effets du Salaire Minimum*, CER/GRIFE, University of Aix-en-Provence, Arles, France.
- _____. 1995. "Will Globalization Dominate U.S. Labor Market Outcomes?" Paper prepared for the conference on "Imports, Exports, and the American Worker." Brookings Institution, Washington, D.C., February 2-3.
- Freeman, Richard B., and James L. Medoff. 1984. *What Do Unions Do?* New York: Basic Books.
- Frenkel, Stephen, ed. 1993. *Organized Labor in the Asia-Pacific Region: A Comparative Study of Unionism in Nine Countries*. Cornell International Industrial and Labor Relations Report No. 24. Ithaca, N.Y.: ILR Press.
- Fretwell, David, and Susan Goldberg. 1993. "Developing Effective Employment Services." World Bank Discussion Paper No. 208. Washington, D.C.
- Fretwell, David, and Richard Jackman. 1994. "Labor Markets: Unemployment." In Nicholas Barr, ed., *Labor Markets and Social Policy in Central and Eastern Europe: The Transition and Beyond*. New York: Oxford University Press.
- Galbi, Douglas. 1994. "Child Labor and the Division of Labor." King's College Centre for History and Economics, Cambridge, U.K.
- Gelb, Alan H., and Cheryl W. Gray. 1991. "The Transformation of Economies in Central and Eastern Europe: Issues, Progress, and Prospects." Policy, Research and External Affairs Paper No. 17. World Bank, Washington, D.C.
- Ghana Statistical Service. Various years. *Ghana Quarterly Digest of Statistics*. Accra.
- Gindling, T. H., and Albert Berry. 1994. "Costa Rica." In Susan Horton, Ravi Kanbur, and Dipak Mazumdar, eds., *Labor Markets in an Era of Adjustment*. Volume 2: Case Studies. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.
- Gindling, T. H., and Donald Robbins. 1994. "Earnings Inequality, Structural Adjustment, and Trade Liberalization in Costa Rica." Harvard Institute for International Development, Cambridge, Mass.
- Gold, Michael Ewans. 1983. *A Debate on Comparable Worth*. Ithaca, N.Y.: Industrial and Labor Relations Press.
- Goldin, Claudia. 1990. *Understanding the Gender Gap: An Economic History of American Women*. New York: Oxford University Press.
- Goldin, Ian, and Dominique van der Mensbrugghe. 1995. "The Uruguay Round: An Assessment of Economywide and Agricultural Reforms." Paper presented at the Conference on the Uruguay Round and the Developing Economies. World Bank, Washington, D.C., January 26-27.
- Goldstein, Morris, and Robert S. Smith. 1976. "The Estimated Impact of the Antidiscrimination Program Aimed at Federal Contractors." *Industrial and Labor Relations Review* July (24).
- Góra, Marek, and Hartmut Lehmann. 1995. "How Divergent is Regional Labour Market Adjustment in Poland?" Working

- Macroeconomic Study. Washington, D.C.
- Katz, Harry C., Sarosh Kuruvilla, and Lowell Turner. 1993. "Trade Unions and Collective Bargaining." Policy Research Working Paper No. 1099. World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.
- Kaufman, Bruce E. 1991. *The Economics of Labor Markets*, 3d ed. Chicago, Ill.: Dryden Press.
- Kelley, Allen C. 1994. "The Consequences of Rapid Population Growth on Human Resource Development: The Case of Education." In Dennis A. Ahlburg, Allen C. Kelley, and Karen Oppenheim Mason, eds., *The Impacts of Population Growth in Developing Countries*. Berlin: Springer-Verlag.
- Khandker, Shahidur R. 1991. "Labor Market Participation, Returns to Education, and Male-Female Wage Differences in Peru." In Barbara Herz and Shahidur R. Khandker, eds., *Women's Work, Education, and Family Welfare in Peru*. World Bank Discussion Paper No. 116. Washington, D.C.
- King, Elizabeth M., and M. Anne Hill. 1993. *Women's Education in Developing Countries: Barriers, Benefits, and Policies*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- Knight, J. B., and Richard H. Sabot. 1987. "Educational Expansion, Government Policy and Wage Compression." *Journal of Development Economics* 26 (August): 201-21.
- Kornai, János. 1992. *The Socialist System: The Political Economy of Communism*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- _____. 1995. *Highways and Byways: Studies on Reform and Post-communist Transition*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Krasy, Aart, and Caroline van Rijkseghem. 1994. "Employment and Wages in the Public Sector—A Cross-Country Study." International Monetary Fund, Fiscal Affairs Department, Washington, D.C.
- Krause, Lawrence B., and Fun-Koo Park, eds. 1995. *Social Issues in Korea: Korean and American Perspectives*. Seoul: Korea Development Institute.
- Krueger, Alan B. 1994. "The Effect of the Minimum Wage When It Really Bites: A Reexamination of the Evidence from Puerto Rico." NBER Working Paper No. 4757. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
- Krueger, Alan B., and Lawrence H. Summers. 1987. "Reflections on the Inter-Industry Wage Structure." In Kevin Lang and Jonathan S. Leonard, eds., *Unemployment and the Structure of Labor Markets*. New York: Basil Blackwell.
- Krueger, Anne O. 1978. "Foreign Trade Regimes and Economic Development: Liberalization Attempts and Consequences." NBER Working Paper. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
- _____. 1983. *Trade and Employment in Developing Countries*. Volume 3: Synthesis. Chicago, Ill.: University of Chicago Press.
- Krugman, Paul, and Robert Lawrence. 1993. "Trade, Jobs and Wages." NBER Working Paper No. 4478. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
- Krumm, Kathie, Branko Milanovic, and Michael Walton. 1994. "Transfers and the Transition from Socialism: Key Tradeoffs." Policy Research Working Paper No. 1380. World Bank, Europe and Central Asia Regional Office, Washington, D.C.
- Kwong, Peter. 1994. "China's Human Traffickers." *The Nation*. October 17: 422-25.
- Labo, Elmer. 1988. "Occupational Health and Hazards in the Philippines." *Labour, Capital, and Society* (Special issue on pers. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.
- _____. 1994b. *Labor Markets in an Era of Adjustment*. Volume 2: Case Studies. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.
- Houssain, Susan. 1991. *Industrial Restructuring with Job Security*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- Hudson, Rex. 1994. "Chile: A Country Study." Library of Congress, Federal Research Division, Washington, D.C.
- Hufbauer, Gary. 1991. "World Economic Integration: The Long View." *International Economic Insights* May/June: 26-27.
- Hussain, Ihsan, and Rashid Faruqi, eds. 1994. *Adjustment in Africa: Lessons from Country Case Studies*. A World Bank Regional and Sectoral Study. Washington, D.C.
- IPC (International Finance Corporation). 1992. *Emerging Stock Markets Factbook* 1992. Washington, D.C.
- ILO (International Labour Office). 1985. *The Trade Union Situation and Industrial Relations in Spain*. Geneva.
- _____. 1986. *Economically Active Population Estimates and Projections: 1950-2025*. Geneva.
- _____. 1994a. *Defending Values, Promoting Change: Social Justice in a Global Economy An ILO Agenda*. Report of the Director-General (Part I), International Labour Conference, 81st Session. Geneva.
- _____. 1994b. *World Labour Report 1994*. Geneva.
- _____. 1995a. *World Employment 1995*. Geneva.
- _____. 1995b. *World Labour Report 1995*. Geneva.
- _____. Various years. *Yearbook of Labor Statistics*. Geneva.
- INTELSAT. Various years. *International Telecommunications Satellite Report*. Washington, D.C.
- Jackman, Richard, and Michal Rutkowski. 1994. "Labor Markets: Wages and Employment." In Nicholas Barr, ed., *Labor Markets and Social Policy in Central and Eastern Europe: The Transition and Beyond*. New York: Oxford University Press.
- Jacobson, Louis. 1994. Evaluating Policy Resources Aimed at Reducing the Costs to Workers of Increased Import Competition." Paper presented at the conference on "Imports, Exports and the American Worker," Brookings Institution, Washington, D.C., February 2-3.
- Jacoby, H., and E. Skoufias. 1994. "Risk, Financial Markets and Human Capital in a Developing Country." World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C.
- Jimeno, Juan F., and Luis Tóharia. 1994. "Unemployment and Labour Market Flexibility: The Case of Spain." Geneva: International Labour Office.
- _____. 1993. "Spanish Labor Markets: Institutions and Outcomes." In J. Hartog and J. Theeuwes, eds., *Labor Market Contracts and Institutions: A Cross-National Comparison*. Amsterdam: North-Holland.
- Johnson, G. E. 1971. "The Determination of Individual Hourly Earnings in Urban Kenya." Institute for Development Studies, Discussion Paper No. 115. University of Nairobi.
- Johnson, Terry R., Katherine P. Dickinson, and Richard W. West. 1985. "An Evaluation of the Impact of ES Referrals on Applicant Earnings." *Journal of Human Resources* 20 (Winter): 117-37.
- Joshi, Vijay, and I. M. D. Little. 1994. *India: Macroeconomics and Political Economy 1964-91*. A World Bank Comparative

- of Economic Research, Cambridge, Mass.
- Lustig, Nora. 1992. *Mexico: The Remaking of an Economy*. Washington, D.C.: Brookings Institution.
- Lynch, Lisa M., ed. 1994. *Training and The Private Sector*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press.
- Maddison, Angus. 1982. *Phases of Capitalist Development*. New York: Oxford University Press.
- _____. 1989. *The World Economy in the 20th Century*. Development Centre Studies. Paris: OECD.
- Malaysia (Jabatan Perangkaan). Various years. *Rubber Statistics Handbook*. Kuala Lumpur.
- Mankiw, N. Gregory, David Romer, and David N. Weil. 1992. "A Contribution to the Empirics of Economic Growth." *Quarterly Journal of Economics* 107 (May): 407-37.
- Manning, Chris. 1993. "Structural Change and Industrial Relations during the Soeharto Period: An Approaching Crisis." *Bulletin of Indonesian Economic Studies* 29 (2): 59-95.
- Marshall, Adrian. 1991. "The Impact of Labor Law on Employment Practices: Temporary and Part-Time Employment in Argentina and Peru." ILO DP/38. Labor Market Program, International Labour Office, Geneva.
- Martin, Denis-Constant. 1991. "The Cultural Dimensions of Governance." *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics* 1991, Washington, D.C.
- Massey, Douglas S. 1990. "The Social and Economic Origins of Immigration." *Annals of the American Academy of Political and Social Science* 510 (July): 60-72.
- Massey, Douglas S., Joaquín Arango, Gnaeme Hugo, Ali Koussouci, Adela Pellegrino, and J. Edward Taylor. 1993. "Theories of International Migration: A Review and Appraisal." *Population and Development Review* 19 (3): 431-66.
- Mazumdar, Dipak. 1989. "Microeconomic Issues of Labor Markets in Developing Countries: Analysis and Policy Implications." EDI Seminar Paper No. 40. World Bank, Washington, D.C.
- _____. 1994. "Wages in Africa." World Bank, Office of the Chief Economist, Africa Regional Office, Washington, D.C.
- McCoy, Jennifer. 1989. "Labor and the State in a Party-Mediated Democracy: Institutional Change in Venezuela." *Latin American Research Review* 24 (2): 35-67.
- McKinnon, Ronald I. 1994. *Gradual versus Rapid Liberalization in Socialist Economies: Financial Policies in China and Russia Compared*. San Francisco, Calif.: Institute for Contemporary Studies Press.
- McKinsey Global Institute. 1994. *The Global Capital Market: Supply, Demand, Pricing, and Allocation*. Washington, D.C.
- Micklewright, John, and Gyula Nagy. 1995. "Unemployment Insurance and Incentives in Hungary." *Centre for Economic Policy Research Discussion Paper Series* 1118 (January): 1-42.
- Middleton, John, Arvid Van Adams, and Adrian Zidman. 1993. *Skills for Productivity: Vocational Education and Training in Developing Countries*. New York: Oxford University Press.
- Milanovic, Branko. 1994. "Poverty in Transition." World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C.
- _____. 1995. "Poverty, Inequality and Social Policy in Transition Economies." World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C.
- Moll, P. G. 1993. "Black South African Unions: Relative Wage Effects in International Perspective." *Industrial and Labor Relations Review* 46 (2).
- health and safety) 21 (November): 294-306.
- Lalonde, Robert S. 1992. "The Earnings Impact of U.S. Employment and Training Programs." University of Chicago, Department of Economics, Chicago, Ill.
- Landell-Mills, Pierre, and Ismail Serageldin. 1992. "Governance and the External Factor." *Proceedings of the World Bank Annual Bank Conference on Development Economics* 1991. Washington, D.C.
- Larain, Felipe, and Marcelo Selowsky, eds. 1991. *The Public Sector and the Latin American Crisis*. San Francisco, Calif.: Institute for Contemporary Studies Press.
- Lawrence, Robert Z. 1994. "Trade, Multinationals, and Labor." NBER Working Paper No. 4836. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
- Lawrence, Robert, and Mathew Slaughter. 1993. "International Trade and American Wages in the 1980s: Giant Sucking Sound or Small Hiccup?" *Brookings Papers on Economic Activity, Microeconomics* 2: 161-226.
- Lazear, Edward. 1990. "Job Security Provisions and Employment." *Quarterly Journal of Economics* 105 (August): 699-726.
- Lee, Jong-Woo, and Sang-Sup Nam. 1994. "The Effect of Labor Unions on the Wage Dispersion in Korea." *Korean Economic Journal* 41 (3): 251-77 (in Korean).
- Leigh, Duane E. 1992. "Retraining Displaced Workers: What Can Developing Countries Learn from OECD Nations?" Policy Research Working Paper No. 946. World Bank, Population and Human Resources Department, Washington, D.C.
- Leonard, Jonathan S. 1984a. "The Impact of Affirmative Action on Employment." *Journal of Labor Economics* 2 (October): 439-63.
- _____. 1984b. "Employment and Occupational Advances Under Affirmative Action." *Review of Economics and Statistics* 66 (August): 377-85.
- _____. 1989. "Women and Affirmative Action." *Journal of Economic Perspectives* 3 (1).
- Levine, Ross, and David Renelt. 1992. "A Sensitivity Analysis of Cross-Country Growth Regressions." *American Economic Review* 82 (September): 942-63.
- Levy, Victor. 1985. "Cropping Pattern, Mechanization, Child Labor, and Fertility Behavior in a Farming Economy: Rural Egypt." *Economic Development and Cultural Change* 33 (July): 777-91.
- Lin, Justin Y. 1994. "The Nature and Impact of Hybrid Rice in China." In Cristina C. David and Keijiro Otsuka, eds., *Modern Rice Technology and Income Distribution in Asia*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers.
- Lindauer, David L., O. A. Mesosok, and Parita Subtsaeng. 1988. "Government Wage Policy in Africa: Some Findings and Policy Issues." *World Bank Research Observer* 3 (1; January): 1-25.
- Lindauer, David L., and Barbara Nunberg, eds. 1994. *Redistribution Government: Pay and Employment Reform in Africa*. A World Bank Regional and Sectoral Study. Washington, D.C.
- Lindauer, David L., and Michael Roemer, eds. 1994. *Asia and Africa: Legacies and Opportunities in Development*. San Francisco, Calif.: Institute for Contemporary Studies Press.
- Lindauer, David L., and Richard Sabot. 1983. "The Public/Private Wage Differential in a Poor Urban Economy." *Journal of Development Economics* 12 (Feb./Apr.): 13-52.
- Lipse, Robert. 1994. "Outward Direct Investment and the U.S. Economy." NBER Working Paper No. 4691. National Bureau

- W. E. Upjohn Institute for Employment Research, Kalamazoo, Mich.
- Oomen, Joep. 1992. "Hill Tribes in Thailand: Victims of Development?" *International Work Group for Indigenous Affairs Newsletter* 4 (Oct.-Dec.): 38-40.
- Orszag, Peter F., and Milan Vodopivec. 1994. "Winners and Losers in Transition: Returns to Education, Experience, and Gender in Slovenia." Policy Research Working Paper No. 1342. World Bank, Washington, D.C. Reprinted in *World Bank Economic Review* 9(2): 201-30.
- Orr, Larry L., Howard S. Bloom, Stephen H. Bell, Winston Lin, George Cave, and Fred Doolittle. 1994. "The National JTPA Study: Impacts, Benefits, and Costs of Title II-A." A Report to the U.S. Department of Labor. ABT Associates, Inc., Bethesda, Md.
- Overbeek, Henk. 1994. "Globalisation and the Restructuring of the European Labor Market: The Role of Migration." Department of International Relations, University of Amsterdam.
- Panagides, Alexis, and Harry Anthony Patrinos. 1994. "Union-Nonunion Wage Differentials in the Developing World: A Case Study of Mexico." Policy Research Working Paper No. 1269. World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.
- Park, Young-Bum. 1991. "Union/Minimum Wage Differentials in the Korean Manufacturing Sector." *International Economic Journal* 5(4).
- Park, Young-Bum, David R. Ross, and Richard Sabot. 1992. "Educational Expansion and the Inequality of Pay in Brazil and Korea." International Food Policy Research Institute, Washington, D.C.
- Patrinos, Harry Anthony. 1994. "The Costs of Discrimination in Latin America." World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.
- Patrinos, Harry Anthony, and George Pascharopoulos. 1995. "Schooling and Non-Schooling Activities of Peruvian Youth: Indigenous Background, Family Composition and Child Labor." World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.
- Pencavel, John. 1991. *Labor Markets under Trade Unionism: Employment, Wages, and Hours*. Cambridge, Mass.: Basil Blackwell.
- Pinstrup-Andersen, Per, Susan Burger, Jean-Pierre Habicht, and Karen Peterson. 1993. "Protein-Energy Malnutrition." In Dean Jamison and others, eds., *Disease Control Priorities in Developing Countries*. New York: Oxford University Press.
- Pollitt, Ernesto, Kathleen S. Gorman, Patrice L. Engle, Juan A. Rivera, and Reynaldo Martorell. 1995. "Nutrition in Early Life and the Fulfillment of Intellectual Potential." *Journal of Nutrition* 125 (4S): 1111S-1118S.
- Pritchett, Lant. 1994. "Population, Factor Accumulation, and Productivity." World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C.
- Pascharopoulos, George, Samuel Morley, Ariel Fiszbein, Haeduck Lee, and Bill Wood. 1993. "Poverty and Income Distribution in Latin America: The Story of the 1980s." Regional Studies Program, Report No. 27. World Bank, Latin America and the Caribbean Technical Department, Washington, D.C.
- Pascharopoulos, George, and Harry Anthony Patrinos, eds. 1994. *Indigenous People and Poverty in Latin America: An Empirical Analysis*. A World Bank Regional and Sectoral Study. Washington, D.C.
- Mondal, Abdul Hye. 1992. "Trade Unionism, Wages and Labour Productivity in the Manufacturing Sector of Bangladesh." Research Report No. 133. Bangladesh Institute of Development Studies, Dhaka.
- Montiel, Peter J. 1993. "Capital Mobility in Developing Countries: Some Measurement Issues and Empirical Estimates." Policy Research Working Paper No. 1103. World Bank, International Economics Department, Washington, D.C. Reprinted in *World Bank Economic Review* 8(3): 311-50.
- Morrison, Christian, Henri-Bernard Solignac Lecomte, and Xavier Oudin. 1994. *Micro-Enterprises and the Institutional Framework in Developing Countries*. Paris: OECD Development Centre.
- Moser, Caroline. 1994. "Poverty and Vulnerability in Chawama, Lusaka, Zambia 1978-1992." World Bank, Transportation, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.
- Moser, Caroline, Cathy McIlwaine, Helen Garcia, and Cecilia Zanetta. 1994. "Poverty and Vulnerability in Guayaquil, Ecuador." World Bank, Transportation, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.
- Neal, Larry. 1985. "Integration of International Capital Markets: Quantitative Evidence from the Eighteenth to Twentieth Centuries." *Journal of Economic History* 45 (2): 219-26.
- Nehru, Vikram, and Ashok Dhareshwar. 1991. "A New Database on Physical Capital Stock: Sources, Methodology and Results." *Revista de Analisis Económico* 8 (1): 37-59.
- Nehru, Vikram, Eric Swanson, and Ashutosh Dubey. 1993. "A New Database on Human Capital Stock: Sources, Methodology and Results." Policy Research Working Paper No. 1124. World Bank, Washington, D.C.
- Nelson, Joan M. 1994. "Organized Labor, Politics, and Labor Market Flexibility in Developing Countries." In Susan Horton, Ravi Kanbur, and Dipak Mazumdar, eds., *Labor Markets in an Era of Adjustment*. Volume 1: Issues Papers. EDI Development Studies, Washington, D.C.: World Bank.
- Neven, Damien, and Charles Wyplosz. 1994. "Trade and European Labor Markets." University of Lausanne, Department of Economics, Lausanne, Switzerland.
- Newell, Andrew, and Barry Reilly. 1995. "The Gender Wage Gap in Russia." Paper presented at seminar on "Gender in Transition." Bucharest, Romania.
- New York Times. 1993. "102 Dead in Thai Factory Fire: Higher Toll Seen." May 11, p. 3.
- Nichols, Martha. 1993. "Third-World Families at Work: Child Labor or Child Care?" *Harvard Business Review*.
- Nunberg, Barbara. 1993. "Public Sector Pay and Employment Reform: A Review of World Bank Experience." World Bank Discussion Paper 68. Washington, D.C.
- Orozco, R. L. 1973. "Male-Female Wage Differences in Urban Labor Markets." *International Economic Review* 14 (1): 693-701.
- OECD (Organization for Economic Cooperation and Development). 1993. "Active Labour Market Policies: Assessing Macroeconomic and Microeconomic Effects." Paris.
- . 1994a. *The Jobs Study—Facts, Analysis, Strategies*. Paris.
- . 1994b. "Review of the Labour Market in the Czech Republic." Paris.
- O'Leary, Christopher J. 1995. "An Impact Analysis of Employment Programs in Hungary." Staff Working Paper No. 95-30.

- ply at Fault?" *Harvard Institute for International Development Discussion Papers* 1 (April): 60.
- Roberts, Mark J. Forthcoming. "Employment Flows and Producer Turnover in Three Developing Countries." In Mark J. Roberts and James R. Tybout, eds., *Producer Heterogeneity and Performance in Semi-Industrialized Countries*.
- Rodgers, Gerry, and Guy Standing, eds. 1981. *Child Work, Poverty and Underdevelopment*. Geneva: International Labour Office.
- Rodriguez, Edgar, and Susan Horton. 1994. "International Return Migration and Remittances in the Philippines." University of Toronto, Department of Economics, Toronto.
- Rodrik, Dani. 1992. "Political Economy and Development Policy." *European Economic Review* 36 (April): 329-36.
- _____. 1994. "Developing Countries After the Uruguay Round." Columbia University, Department of Economics, New York.
- Rosenzweig, Mark R. 1981. "Household and Nonhousehold Activities of Youths: Issues of Modeling, Data and Estimation Strategies." In Gerry Rodgers and Guy Standing, eds., *Child Work, Poverty and Underdevelopment*. Geneva: International Labour Office.
- Rosenzweig, Mark R., and R. Evenson. 1977. "Fertility, Schooling, and the Economic Contribution of Children in Rural India: An Economic Analysis." *Econometrica* 45 (5).
- Rostowski, Jacek. 1994. "Labour Markets and Wages Policies During Economic Transition." Center for Social and Economic Research, Warsaw.
- Russell, Sharon Stanton, and Michael S. Teitelbaum. 1992. "International Migration and International Trade." World Bank Discussion Paper No. 160, Washington, D.C.
- Rutkowski, Jan. 1993. "Wage Determination in Historically Planned Economies: The Case of Poland." Centre for Economic Performance Discussion Paper No. 164. London School of Economics, London.
- _____. 1994. "Labor Market Transition and Changes in the Wage Structure: The Case of Poland." Polish Policy Research Group Discussion Paper No. 32. Warsaw University, Warsaw.
- Rutkowski, Michal. 1990. "Labour Hoarding and Future Open Unemployment in Eastern Europe: The Case of Polish Industry." Centre for Economic Performance Discussion Paper No. 6. London School of Economics, London.
- Sachs, Jeffrey D., and Howard J. Shatz. 1994. "Trade and Jobs in U.S. Manufacturing." *Brookings Papers on Economic Activity* 1: 1-84.
- Sachs, Jeffrey D., and Wing Tye Woo. 1994. "Experiences in the Transition to a Market Economy." *Journal of Comparative Economics* 18 (June): 271-75.
- Salazar, M. C. 1988. "Child Labor in Colombia: Bogotá's Quarries and Brickyards." In Anselma Bekele and Jo Boyden, eds., *Combating Child Labor*. Geneva: International Labour Office.
- Scarpitta, Stefano. 1994. "Spatial Variations in Unemployment in Central and Eastern Europe: Underlying Reasons and Labour Market Policy Options." Paper presented at the technical workshop on "Regional Unemployment in Central and Eastern Europe," Organisation for Economic Cooperation and Development, Institute for Advanced Studies, Vienna, Austria, November 3-5.
- Schadler, Susan, Maria Carkovic, Adam Benner, and Robert Kuhn. 1993. "Recent Experiences with Surges in Capital Inflows." International Monetary Fund Occasional Paper No. 54.
- Paschopoulos, George, and P. Zafiris Triantafotis, eds. 1992. *Women's Employment and Pay in Latin America: Overview and Methodology*. A World Bank Regional and Sectoral Study, Washington, D.C.
- Pujol, Thierry. 1994. "Unemployment Duration and the Welfare Impact of Unemployment Benefits." International Monetary Fund, Washington, D.C.
- Quah, Danny. 1994. "Empirics for Economic Growth and Convergence." *Centre for Economic Policy Research Discussion Paper Series* 954 (May): 1-50.
- Rama, Martin. 1994. "Flexibility in Sri Lanka's Labor Market." Policy Research Working Paper No. 1262. World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C.
- Rama, Martin, and Guido Tabellini. 1995. "Endogenous Distortions in Product and Labor Markets." World Bank, Poverty and Human Resources Division, Washington, D.C.
- Razin, Assaf, and Efraim Sadka. 1994. *Population Economics*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Rees, Albert. 1989. *The Economics of Trade Unions*, 3d ed. Chicago, Ill.: University of Chicago Press.
- Reid, Gary. 1992. "Civil Service Reform in Latin America: Lessons from Experience." LATPS Occasional Paper Series. World Bank, Latin America and the Caribbean Region Technical Department, Washington, D.C.
- Reid, Gary J., and Graham Scott. 1994. "Public Sector Human Resource Management: Experience in Latin America and the Caribbean and Strategies for Reform." Report No. 12839. World Bank, Latin America and the Caribbean Region Technical Department, Washington, D.C.
- Republic of Korea. 1987. *Yearbook of Labor Statistics*. Seoul: Ministry of Labor.
- _____. Various years. *Reports on Mining and Manufacturing Surveys*. Seoul: National Statistical Office.
- Republic of Uganda. 1982. *Report of the Public Service Salaries Review Commission 1980-82*. Kampala.
- Revenaga, Ana. 1994. "Employment and Wage Effects of Trade Liberalization: The Case of Mexican Manufacturing." Paper presented at the World Bank Labor Markets Workshop, Washington, D.C., July 6-8.
- Revenaga, Ana, and Claudio Montenegro. 1995. "North American Integration and Factor Price Equalization: Is There Evidence of Wage Convergence between Mexico and the U.S.?" Paper prepared for the conference on "Imports, Exports, and the American Worker," Brookings Institution, Washington, D.C., February 2-3.
- Revenaga, Ana, and Michelle Riboud. 1993. "Unemployment in Mexico: Its Characteristics and Determinants." Policy Research Working Paper No. 1230. World Bank, Latin America and Caribbean Country Department II, Washington, D.C.
- Revenaga, Ana, Michelle Riboud, and Hong Tan. 1994. "The Impact of Mexico's Retraining Program on Employment and Wages." *World Bank Economic Review* 8 (2): 247-77.
- Rivera-Batiz, T. L. 1985. "Child Pattern and Legislation in Relation to Fertility." Indiana University, Department of Economics, Bloomington, Ind.
- Riveros, Luis A. 1994. "Chile." In Susan Horton, Ravi Kanbur, and Dipak Mazumdar, eds., *Labour Markets in an Era of Adjustment*. Volume 2: Case Studies. EDI Development Studies, Washington, D.C.: World Bank.
- Robbins, Donald J. 1994. "Worsening Relative Wage Dispersion in Chile During Trade Liberalization, and Its Causes." In Sup

- sons, 1950-1988." *Quarterly Journal of Economics* 106 (May): 327-68.
- Svejnar, Jan, and Katherine Terrell. 1991. "Reducing Labor Redundancy in State-Owned Enterprises." Policy Research Working Paper No. 792. World Bank, Infrastructure and Urban Development Department, Washington, D.C.
- Syrquin, Mohe, and Hollis B. Chenery. 1989. *Patterns of Development, 1950 to 1983*. World Bank Discussion Paper No. 41. Washington, D.C.
- Teal, Francis. 1994. "The Size and Sources of Economic Rents in a Developing Country Manufacturing Labor Market." St. John's College, Oxford, Center for the Study of African Economics, Oxford, U.K.
- Terrell, Katherine. 1993. "Public-Private Wage Differentials in Haiti: Do Public Servants Earn a Rent?" *Journal of Development Economics* 42.
- Tilak, Jandhyala B. G. 1989. *Education and Its Relation to Economic Growth, Poverty, and Income Distribution: Past Evidence and Further Analysis*. World Bank Discussion Paper No. 46. Washington, D.C.
- Topel, Robert, and Finnis Welch. 1980. "Unemployment Insurance: Survey and Extensions." *Econometrica* 47: 351-79.
- Topel, Robert, Anar Levy, and Martin Rama. 1994. "A Labor Market Cross-Country Database." Paper presented at the Labor Markets in Developing Countries Workshop, World Bank, Washington, D.C., July 6-8.
- Turnham, David. 1993. *Employment and Development: A New Review of Evidence*. Paris: OECD.
- Tzannatos, P. Zafiris. 1994. "Reverse Discrimination in Higher Education: A Framework of Analysis and Country Experience." World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.
- _____. 1995. "Economic Growth and Gender Equity in the Labor Market." World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.
- UNDP (United Nations Development Programme). 1990. *Human Development Report 1990*. New York: Oxford University Press.
- UNIDO (United Nations Industrial Development Organization). Various years. *Industrial Statistics Yearbook*. New York: United Nations.
- Union Bank of Switzerland. 1994. *Prices and Earnings Around the Globe*. Zurich.
- United Nations. 1994a. "Transnational Corporations, Employment and the Workplace." *World Investment Report*. New York and Geneva.
- _____. 1994b. "Trends in Total Migrant Stock." Department of Economic and Social Information and Policy Analysis, New York.
- U.S. Department of Labor. 1994. *Proceedings of the Labor Department Symposium on International Labor Standards*. Yale University, April 25, New Haven, Conn.
- van der Gaag, Jacob, Morton Stekler, and Wim Vijverberg. 1989. "Wage Differentials and Moonlighting by Civil Servants: Evidence from Côte d'Ivoire and Peru." *World Bank Economic Review* 3 (1, January): 67-95.
- Velenchik, Ann D. Forthcoming. "Apprenticeship Contracts, Small Enterprises and Credit Markets in Africa." *World Bank Economic Review*.
- Viscusi, W. K. 1986. "The Impact of Occupational Safety and
108. Washington, D.C.
- Schaffner, Julie Anderson. 1993. "Rural Labor Legislation and Permanent Agricultural Employment in Northeastern Brazil." *World Development* 21(5): 705-19.
- Schiff, Maurice, and Alberto Valdes. 1992. *The Plundering of Agriculture in Developing Countries*. Washington, D.C.: World Bank.
- Schmidt-Hebbel, Klaus, Luis Servén, and Andrés Solimano. 1994. "Saving, Investment and Growth in Developing Countries: An Overview." Policy Research Working Paper No. 1382. World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C. Forthcoming in *World Bank Research Observer*.
- Schultz, T. Paul. 1990. "Women's Changing Participation in the Labor Force: A World Perspective." *Economic Development and Cultural Change* 38 (April): 457-88.
- _____. 1993. "Investments in the Schooling and Health of Women and Men." *Journal of Human Resources* 28 (4): 694-734.
- _____. 1994. "Integrated Approaches to Human Resources Development." Human Resources Development and Operation Policy Working Paper No. 44. World Bank, Washington, D.C.
- Sen, Binayak. 1994. "Adjustment, Poverty and Inequality: Insights from a Cross-Country Analysis with Household Expenditure Survey Data." World Bank, Operations Evaluation Department, Washington, D.C.
- Siddiqi, Faraz, and Harry Anthony Patrinos. 1994. "Child Labor: Issues, Causes and Interventions." World Bank, Washington, D.C.
- Sipós, Sándor. 1994. "Income Transfer: Family Support and Poverty Relief." In Nicholas Barr, ed., *Labor Markets and Social Policy in Central and Eastern Europe*. New York: Oxford University Press.
- Smith, James, and Finnis Welch. 1984. "Affirmative Action and Labor Markets." *Journal of Labor Economics* April (2).
- Sohlman, Asa, and David Turnham. 1994. "What Can Developing Countries Learn from OECD Labour Market Programmes and Policies?" OECD Technical Paper No. 9. Organization for Economic Cooperation and Development, Paris.
- Solow, R. M. 1980. "On Theories of Unemployment." *American Economic Review* 70 (1).
- Stalker, Peter. 1994. *The Work of Strangers: A Survey of International Labour Migration*. Geneva: International Labour Office.
- Standing, Guy. 1989. "The Growth of External Labor Flexibility in a Nascent NIC: A Malaysian Labor Flexibility Survey." ILO Working Paper 35. International Labour Office, Geneva.
- _____. 1992. "Do Unions Impede or Accelerate Structural Adjustment? Industrial Versus Company Unions in an Industrialising Labour Market." *Cambridge Journal of Economics* 16 (Sept.): 327-54.
- Stark, Oded. 1991. *The Migration of Labor*. Cambridge, Mass.: Basil Blackwell.
- Statistical Yearbook for Poland. 1993. Warsaw: Central Statistical Office (in Polish).
- Stolper, Wolfgang, and Paul A. Samuelson. 1941. "Protection and Real Wages." *Review of Economic Studies* 9: 58-73.
- Sugeno, Kazuo. 1994. "Unions as Social Institutions in Democratic Market Economies." *International Labour Review* 133 (4): 511-22.
- Summers, Robert, and Alan Heston. 1991. "The Penn World Table (Mark 5): An Expanded Set of International Compar-

- Road Ahead*. A World Bank Policy Research Report. New York: Oxford University Press.
- _____. 1994b. *Averting the Old Age Crisis: Policies to Protect the Old and Promote Growth*. A World Bank Policy Research Report. New York: Oxford University Press.
- _____. 1994c. "Mexico: Second Decentralization and Regional Development Report." Staff Appraisal Report No. 13032-ME. World Bank, Latin America and Caribbean Regional Office, Washington, D.C.
- _____. 1994d. *Population and Development: Implications for the World Bank*. Development in Practice Series. Washington, D.C.
- _____. 1994e. "Poverty in Poland." World Bank, Central Europe Department, Washington, D.C.
- _____. 1995a. "Priorities and Strategies for Education." A World Bank Sector Review. Education and Social Policy Department, Washington, D.C.
- _____. 1995b. *Social Indicators of Development 1995*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- _____. Various years. *World Debt Tables*. Washington, D.C.
- _____. Various years. *World Tables*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- Zaytroun, Mohaya A. 1991. "Earnings and the Cost of Living: An Analysis of Recent Developments in the Egyptian Economy." In Heba Jandous and Gillian Peters, eds., *Employment and Structural Adjustment: Egypt in the 1990s*. Cairo: American University in Cairo Press.
- Zevin, Robert B. 1989. "Are World Financial Markets More Open? If So, Why and with What Effects?" WIDER Working Paper No. 75. World Institute for Development Economics Research, United Nations University, Helsinki.
- Zimmermann, Klaus F. 1995. "European Migration: Push and Pull." *Proceedings of the World Bank Annual Bank Conference on Development Economics 1994*. Washington, D.C.
- Zlotnik, Hanin. 1993. "International Migration: Causes and Effects." In Laurie Ann Mazur, ed., *Beyond the Numbers: A Reader on Population, Consumption, and the Environment*. Covelo, Calif.: Island Press.
- Health Regulation 1973-83." *Journal of Economics* 17 (4).
- Von Braun, Joachim. 1994. "Employment for Poverty Reduction and Food Security." International Food Policy Research Institute, Washington, D.C.
- Wade, Robert. 1994. "Organizational Determinants of a 'High-Quality Civil Service': Bureaucratic and Technological Incentives in Canal Irrigation in India and Korea." Sussex University, Institute of Development Studies, Brighton, U.K.
- Weil, David. 1991. "Enforcing OSHA: The Role of Labor Unions." *Industrial Relations* 30 (1, Winter): 20-36.
- Wilson, Sandra, and Arvil V. Adams. 1994. "Promotion of Self-Employment for the Unemployed: Experience in OECD and Transitional Economies." World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.
- Wood, Adrian. 1994a. *North-South Trade, Employment and Inequality: Changing Fortunes in a Skill-Driven World*. Oxford, U.K.: Clarendon Press.
- _____. 1994b. "Skill, Land, and Trade: A Simple Analytical Framework." Working Paper No. 1. Institute of Development Studies, University of Sussex, Brighton, U.K.
- Wood, Adrian, and Kersti Berge. 1994. "Export Manufactures: Trade Policy or Human Resources?" Institute of Development Studies Working Paper No. 4. University of Sussex, Brighton, U.K.
- World Bank. 1990. *World Development Report 1990: Poverty*. New York: Oxford University Press.
- _____. 1991. *Vocational and Technical Education and Training*. A World Bank Policy Paper. Washington, D.C.
- _____. 1992a. *Global Economic Prospects and the Developing Countries*. Washington, D.C.
- _____. 1992b. *Poverty Reduction Handbook*. Washington, D.C.
- _____. 1992c. *World Development Report*. New York: Oxford University Press.
- _____. 1993. *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*. A World Bank Policy Research Report. New York: Oxford University Press.
- _____. 1994a. *Adjustment in Africa: Reforms, Results, and the*

الإحصاءات العمالية الدولية

الجدول أ - ١ عرض العمل

يحوى الجدول أ - ١ بيانات عن عرض العمل من بلدان تقدر القوة العاملة بها بما يربو على ٤٠٠٠٠٠ نسمة . والبيانات مستمدة من منظمة العمل الدولية عن عام ١٩٨٦ ونتيج بيانات منظمة العمل الدولية حتى ١٩٩٤ . والقوة العاملة هي عدد السكان النشطين اقتصاديا الوارد بينهم في تقديرات منظمة العمل الدولية مطروحا منه من يبلغون من العمر عشر سنوات إلى أربع عشرة سنة ومن تزيد منهم على الخامسة والستين . وتحدد بيانات منظمة العمل الدولية في عام ١٩٨٦ للسكان النشطين اقتصاديا بأنهم جميع الأشخاص العاملين (أرباب الأعمال ، العاملون لحساب أنفسهم ، المستخدمون براتب ، الأجراء ، أفراد الأسرة الذين لا يتقاضون أجرا عن عملهم ، أعضاء تعاونيات المنتجين ، وأعضاء للقوات المسلحة) وكذلك كل العاطلين (الذين لديهم خبرة وظيفية سابقة والذين يبحثون عن العمل لأول مرة على حد سواء) . ومعدلات المشاركة في القوة العاملة للكبار في سن العمل (الذين يبلغون من العمر خمس عشرة سنة إلى أربع وستين سنة) والأحداث (الذين تتراوح أعمارهم بين عشر سنوات وتسع عشرة سنة) هي نسبة الفئات النشطة اقتصاديا من هاتين المجموعتين المعريتين .

الجدول أ - ٢ توزيع القوة العاملة

يقدم الجدول أ - ٢ بيانات عن توزيع القوة العاملة إلى ست فئات : العاملون بأجر وغير أجر في كل من القطاعات الثلاثة : الزراعة والصناعة والخدمات . والبيانات مستمدة في المحل الأول من منظمة العمل الدولية ، وإصدارات مختلفة . وبالنسبة للصين والهند واندونيسيا ، فإن البيانات مأخوذة من المصادر القطاعية (مكاتب الإحصاء الحكومية) . وأدرجت فيها بيانات البلدان التي توأملت عنها بيانات في أي سنة منذ ١٩٨٠ . وتم تجميع بيانات منظمة العمل الدولية حسب القطاعات

كالتالي : الزراعة ، الصناعة (التعدين ، وأعمال المحاجر ، والصناعة التحويلية ، والغاز والكهرباء ، والماء ، والتشبيد) ، والخدمات (التجارة ، النقل ، الأعمال المصرفية ، الخدمات التجارية ، و الخدمات غير الموصوفة على نمو وافي) . وداخل كل قطاع ، تم هنا إيراد الحصة التي صنفها منظمة العمل الدولية باعتبارهم مستخدمين ضمن فئة العاملين مقابل أجر . وتشير فئة العاملين بغير أجر إلى أولئك الذين تم تصنيفهم باعتبارهم مستخدمين أو عاملين لحساب أنفسهم ، وأفراد الأسرة الذين لا يتلقون أجرا عن عملهم ، و غير المصنفين حسب الحالة .

الجدول أ - ٣ التنبؤ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والأجور

يقدم الجدول أ - ٣ البيانات التي بُنى عليها الشكل ٢ - ٢ . وحيث إن السنوات التي جرى تسجيل الأجور خلالها تتباين تبعا للبلد والصناعة ، فإن معدل نمو الأجر لكل فئة يساير معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة المقابلة في قاعدة بيانات جمعها نهرو وضاريشوار (نهرو وضاريشوار ١٩٩١) . والأجور في الزراعة مأخوذة بصفة عامة من مصادر قطرية . وتقابل الأجور في الصناعة للتحويلية الإيرادات المتوسطة في الصناعة التحويلية المأخوذة من اليونيدو ، سنوات مختلفة . وتم تصحيح بيانات الأجور لمرأاة التضخم باستخدام بيانات الرقم القياسي لسعر المستهلك المأخوذة من صندوق النقد الدولي ، سنوات مختلفة .

الجدول أ - ٤

يورد الجدول أ - ٤ قائمة بالبلدان التي صدقت على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات ، ومنع المصادرة ، والتمييز ، وتشغيل الأحداث ، وسياسة التوظيف . وقد أعيد نشر البيانات بتصريح من منظمة العمل الدولية .

معدل مشاركة التربة العاملة في ١٩٩٥ (نسبة مئوية)				التربة العاملة في ١٩٩٥			
السنة ١٩٩٠ - ١٩٩١		السنة ١٩٩٤ - ١٩٩٥		متوسط معدل التربة المتقوية (في المائة)		آلات العمل بياضون من السنة ١٩٥٠ - ١٩٦٤	
أثاث	تكرار	أثاث	تكرار	١٩٥٠ - ١٩٦٥	١٩٩٥ - ١٩٩٥	إثبات	تكرار
٨	٢٢	٢٤	٨٣	١,٦٢	٢,٩٠	٢٧٦	٦٩١
٩	١٧	٢٦	٧٨	٢,١٦	٢,٨٠	١٨٢٢	٥٦٥٦
٤	١٣	٢٩	٧٥	٠,٩٣	١,٧٥	٣٦٥	٨١٧
٨	٢٢	٢٩	٩٢	١,٦١	١,٩٠	١٥٧	٣٥٨
١٧	٢٣	٧٥	٨١	١,٤٥	٢,١٩	٥٩٦	١٨٢
٥	٢٧	١٨	٨٧	١,٩٣	٣,٢٤	٤١١	٢١١٢
٦	١٣	٢٣	٨٣	١,١١	٢,٣٧	١٥٠٨	٣٦٨٢
٨	٣٤	١٩	٨٥	٣,٤٦	٢,٨٣	٥٢٥	٢٣٨٩
٦	٢١	٢٣	٨١	١,٧٥	٢,٧٣	٢١٥٤	٥٣٥١
٧	١٥	٤٢	٨٤	٠,٤٠	١,٣٢	١٥٩٦	٣١٥٣
٨	٢٨	٢٦	٨٧	١,٩٩	٣,٥٩	٢١٣	٩٠٨
٩	١٨	٢٣	٨١	١,٥٢	٢,٧٢	٢٥٥٣	٨٧٨٨
١٧	٢٦	٢٣	٨٣	١,٨٣	٣,٥٨	٨٩٢٧	٢٣١٣٢
١٧	٢٦	٢٣	٨٨	٣,٣٣	٣,٤٨	٣٨٤	٩٤٢
٢٩	٢٣	٥١	٧٦	٢,٠٧	١,١٢	١٠٥٩	١٥٣٦
٨	٤١	٢٤	٨٧	٣,٠٧	٣,٥٢	٣٨٥	١٤٠٠
٢	١٨	١٠	٧٢	٣,٩٠	٢,٨٢	١٢٣	٩٥٤
٤	٢٣	١٩	٩٠	٠,٤٥	٩,٨٩	٦٤	٧٩٩
٩	١٧	٤٤	٨٤	١,٢٨	٣,٢٢	٧٩٩	١٥٠٢
١٤	٢٥	٢٨	٨٣	١,٩٠	٣,٢٦	٧٤٧	٢٢٣٧
٣	١٥	٨	٧٦	٣,٢٢	٣,٠٦	١٧٦	٥٩٢٩
١١	٢٤	٢٣	٩٢	٣,٧١	٣,٨٦	١٧٢٧	١٥٧١٥
١٠	١٨	١٧	٧٦	٤,٤٦	٣,١٩	١٣٤	٢١١١
٤	٢٢	١٠	٨٤	٢,٣٥	٢,٧٠	١٦٨٧	١٤٤٢٠
٨	٣٦	١٢	٩٠	٤,٢٥	٢,٥٢	٤١٩	٢٨٧٧
٤	٢٣	١٠	٨١	٣,٢٥	٤,٧٨	٢٨٥	٢١٢٥
٢	٢٣	١٠	٨٧	٣,٩٩	٤,٠٢	٤٤	٤٢٤
٨	١٧	٢٤	٧٨	٣,٦١	٣,٨٤	١٣٢٧	٤٤٩٥
٣	١٦	٢٥	٩٤	١,٩٠	٤,٠٣	١١٤	٤٢٩
١٠	١٧	٢٧	٧٧	١,٨١	١,٨٨	٢٥٦	٦٧٦
٣	١٥	١٠	٧٩	٣,٨٨	٣,٩٥	١٣٢	١١٧٧
١٥	٢٨	٢٣	٨٨	٢,٥٢	٣,٣٩	١٨٩٢	٧١٠٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا							
الأردن							
الإمارات العربية المتحدة							
إسرائيل							
لبنان							
قطر							
جمهورية إيران الإسلامية							
الجمهورية العربية السورية							
جمهورية مصر العربية							
جمهورية اليمن							
المملكة العربية السعودية							
عمان							
العراق							
الكويت							
لبنان							
ليبيا							
المغرب							
بدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منطقة الشرق الأوسط							
١٥	٢٣	٢٦	٨٠	٠,٠٨	٠,٨٤	٣٥٢٧	١٠٧٤١
٢٥	٢٨	٥٥	٨٦	٠,٩٤	٢,١٥	٣٣٦٨	٥٣٣٣
٢٠	٢٦	٣٧	٧٩	٠,٤١	٠,٤٥	٧٤٩٦	١٥٦٥٣
١٧	٢٢	٣٦	٨٢	٠,٣٦	٠,٩٠	٣٧٩	٩٢٠
٢٤	٢٧	٥٧	٨٧	٠,٣٦	٠,٥٢	١٥٤٩٣	٢٤٣٨١
١١	١٦	٤٢	٨٢	٠,٤٤	٠,٥٩	١٦٢٣	٢٧٠٠
٢٦	٢٤	٧٥	٨٩	٠,٣٦	٠,٩٩	١٢٩٤	١٥٨٩
١٨	١٦	٧٥	٨٩	٠,٠٢	١,٠٤	٢٠٦٦	٣٥٣٨
٢٥	٢٧	٥٢	٩١	٠,٠٦	٠,٩٢	١٢٢٣	٢١٦٩
١٤	١٦	٥٧	٨٣	٠,٠٧	٠,٩٥	١٠٧٢١	١٥٦٤١
١٣	١٧	٧٣	٨٠	٠,٣٦	٠,٧١	١٢١٩	١٣٥٩
٢١	٢٧	٥٨	٨٧	٠,٦٥	٢,٢٤	٥٦٠٧	٨٣٥٢
٢٥	٢٨	٥٩	٩١	٠,٠٤	٠,٤٥	١٧٢٢٠	١٧٢٢٠
١٧	٢٠	٦٨	٩٠	٠,١٩	١,٤٨	٤٢٠	١٧٨٠
٢٤	٢٨	٥٥	٨٠	٠,٠٠	٠,٥٥	١٤٣٦	٢١٠٨
٢٣	٢٧	٤٩	٨٩	٠,٤٩	١,٦٧	٥٧١	١٠٤٠

جدول أ - ٢ توزيع قوة العمل
(في المائة)

(في المائة)							
البلد	السنة	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
		بأجر	بلا أجر	بأجر	بلا أجر	بأجر	بلا أجر
شرق آسيا والمحيط الهادئ							
تاوانيسيا	1993	٦,٥	٤٣,٩	١٠,٠	٥,٨	١٤,٣	1٩,٥
بروناي	1981	٢,٥	٢٩,٩	١,٣	٥٩,٣	٤,٥	مرتفع
بولوفيا الفرنسية	1988	١,٣	١١,٥	٨,٨	1,٤	٥٩,٦	٢1,٠
تايلاند	1989	٦,٦	٥٩,٧	٨,٧	٣,٧	١1,٦	1٠,٢
الجمهورية الكورية	1991	١,٢	1٥,٥	٣٠,٥	٥,١	٢٩,٠	1٨,٧
سنغافورة	1992	١,٢	٠,١	٣٤,٦	٢,٦	٥٣,٩	١٠,٧
الصين	1993	1,٠	٦,٠٠	٤,٠	1٤,٠	11,٠	١٠,٠
خوام	198٠	٠,٨	١٤,٧	٠,٣	٨1,٣	٢,٩	متوسط
الفاين	1991	٩,٦	٣٥,٧	1٢,٣	٢,٧	٢٣,٦	1٥,1
مالايزيا	199٠	صفر	٣٩,٩	٢,٥	٤٧,٣	1٠,٠	متوسط
ماليزيا	1988	٨,٨	٢1,٨	1٩,٠	٣,٦	٣4,٠	1٢,٧
هونغ كونغ	1991	٠,٣	٠,٥	٣٢,1	٢,٨	٥٥,٨	٨,٥
أوروبا ووسط آسيا							
البرتغال	199٠	٣,٤	1٤,٥	٣٠,٠	٤,٥	٣٧,٣	1٠,4
بلغاريا	198٥	٢٦,٤	٠,٢	١٣,٩	صفر	٥٩,٢	٠,٣
بولندا	1988	٦,٠	٢1,٩	٢4,٥	1,٨	٣4,٧	1,٢
تشيكوسلوفاكيا (السابقة)	198٠	٩,٥	1٢,1	1٥,٤	٠,٢	٦٢,٢	٠,٦
رومانيا	1991	1,٤	٤٧,٤	1٥,٣	٤,٨	1٩,٥	11,٥
روسيا	199٠	٥,٢	٣٣,٣	٤1,٦	٢,٠	٢٦,٦	1,٨
تركيا	1989	٢,٢	11,٨	٢٤,1	٢,٩	٤٧,٧	1٠,٢
أفروس	198٣	٠,٨	٤,1	٣4,٨	٢,٥	٤٩,٠	٧,٨
مالطا	1991	1٧,1	٢1,٤	11,٦	٣,٩	٣٧,٣	٨,٦
مغناطيسيا	1981	٤,٨	٢٦,1	٩,٩	٠,٦	٤٥,٥	٣,٢
يونان	199٠	1,٠	٢٢,٢	1٩,٦	٨,٦	٣٢,٠	1٧,٠
أمريكا الشمالية والقياسي							
الولايات المتحدة	198٠	٦,٤	٥,٧	٢٣,٦	٧,٦	٤1,٦	1٤,٩
أستراليا	199٠	٨,٢	٢٢,٠	٨,٤	٩,٧	٢٦,٤	٢4,٤
أوروغواي	198٥	٨,٣	٦,٣	٢٠,1	٥,٧	٤٣,٥	1٦,1
كندا	1991	٧,٠	٣,٧	1٩,٦	٩,٦	٣٨,٠	٢٦,٢
كندا	1988	٩,٤	1٤,٨	1٩,٤	٤,٠	٣٧,٣	1٥,٦
كندا	198٢	٨,٦	1,٥	٩,1	1,٨	٧1,1	٨,٠
كندا	1991	٠,٥	1٥,٢	٩,٦	٩,٦	٣٤,1	٣٩,٩
كندا	198٠	٣,٢	٢,٤	1٣,٢	٣,٣	٧1,٢	٩,٦
كندا	1989	٧,٩	1٩,٦	11,٣	٤,٧	٤٤,٨	1٢,٣
كندا	1992	٦,1	1,٥	٢٤,٦	1,٧	٥٨,٤	11,٨
كندا	1991	٥,٥	٤,٩	٢٩,٩	٢,٦	٤٣,٨	1٣,٣
كندا	1981	٤,٦	1٩,٠	1٤,1	٤,٠	٣٦,٤	٢1,٩
كندا	198٦	1٤,٣	٥,٦	1٧,٢	1,٢	٥٨,٩	٢,٨
كندا	198٠	٥,٨	٢,٥	1٤,1	٢,٧	٥٨,1	1٠,٩
كندا	1991	1,٠	٨,٦	٢٠,٥	٥,٨	٢٨,٠	1٦,1
كندا	1989	1٧,٢	٣٤,٧	11,1	٧,٢	٢٠,٣	11,٥
كندا	1991	٤,٧	٦,٧	1٨,٧	٩,٠	٣٥,٤	٢٢,٦
كندا	199٠	٢٥,٢	٧,٠	٣٩,٦	٠,٤	٢٧,٠	٠,٩
كندا	1991	1٤,٥	1٠,٥	٢٠,٠	٦,٩	٣٦,٣	11,٧
كندا	199٠	٩,٣	1٣,٣	٢٣,٢	٤,٦	٣٥,٦	1٤,٠
كندا	199٠	٤,1	٦1,٦	٤,٧	٤,1	1٠,٢	1٥,٤
كندا	1991	11,٩	٢٥,٠	1٢,٥	٧,٤	٢1,٠	٢1,٣
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا							
الإمارات العربية المتحدة	198٠	٣,٩	٠,٧	٣٧,٣	٠,٩	٥1,٩	٥,٤
إسرائيل	199٠	1,٥	٣,٨	٦,1	٢,٢	٦٧,1	1٩,٣
لبنان	1981	1,٢	1,٥	٣٢,٧	٢,٢	٥٤,٦	٧,٨
لبنان	1989	٩,٢	1٦,1	٢٦,٠	٧,٧	٣٠,٧	٩,٩
لبنان	198٧	٦,٢	11,1	٢٧,٢	٤,٠	٤٠,٤	11,1

جدول أ - ٢ (تابع)

البلد	الزراعة		الصناعة		الخدمات		قمة التحلل
	بأير	بلا أير	بأير	بلا أير	بأير	بلا أير	
جمهورية إيران الإسلامية	٣٠٠	٢٦,١	١٥,٠	١٠٠,٣	٣٠,٣	١٥,٣	متوسط
جمهورية مصر العربية	٦,٣	٢٦,٦	١٥,٦	٥,١	٢٧,٣	٩,٦	متفلس
الجمهورية العربية السورية	٣,٥	١٩,٣	٢٠,٦	٨,٣	٣٢,٣	١٦,١	متوسط
قطر	٢,١	-	٢١,٨	٠,٤	٦٢,٣	١,٤	متفلس
الكويت	١,٧	-	٢٦,٢	٢,٤	٦٥,٦	٣,٦	متفلس
إيران منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منظمة الدول							
أستراليا	٤,٥	٦,٣	٢٨,٣	٤,٤	٤١,٩	١٤,٧	متفلس
استراليا	١,٨	٣,٥	١٨,٦	٥,٨	٥٧,٠	١٣,٤	متفلس
إيطاليا	٣,٤	٥,٠	٢٦,٥	٥,٥	٤١,٧	١٧,٨	متفلس
إيرلندا	٢,١	١٢,٨	٢٥,٢	٣,٢	٤٨,٦	٨,٦	متفلس
بلجيكا	٠,٥	٦,٢	٢٥,١	٢,٦	٥٥,٤	١٤,٣	متفلس
الكاميرون	٢,٠	٣,٤	٢٥,٥	٢,٢	٦١,٦	٥,٣	متفلس
السويد	١,٣	١,٩	٢٦,٣	١,٩	٦٣,٥	٥,٠	متفلس
سويسرا	٣,٥	٢,٨	٣٦,٨	٢,٢	٥١,٠	٤,٨	متفلس
فرنسا	١,٢	٤,٥	٢٦,٤	٢,٤	٥٧,٥	٨,٠	متفلس
فنلندا	٢,٣	٥,٩	٢٧,٧	٢,٥	٥٦,٢	٥,٥	متفلس
كندا	١,٥	٢,٠	٢٤,٩	١,٥	٦٦,٢	٥,٩	متفلس
لتكسمبرغ	٠,٥	٣,٠	٢٧,٥	١,٥	٦١,٢	٦,٤	متفلس
السلكة المتحدة	١,١	١,٠	٢٤,٩	٣,٨	٦٠,٢	٩,١	متفلس
النرويج	١,٤	٤,٢	٢١,٠	٢,٧	٤٤,٠	٦,٦	متفلس
النمسا	١,٠	٦,٧	٣٥,٢	١,٩	٤٩,٧	٥,٥	متفلس
نيوزيلندا	٤,١	٦,٠	١٩,١	٤,٦	٥٥,٦	١١,١	متفلس
هولندا	١,٦	٢,٩	٢٤,٢	١,١	٦٣,٦	٧,٢	متفلس
قربالات المتحدة	١,٦	١,٣	٢٤,٢	١,٦	٦٥,٥	٥,٨	متفلس
اليابان	٠,٧	٦,٠	٢٩,٥	٥,٠	٤٨,٤	١٠,٤	متفلس
جنوب آسيا							
باكستان	٤,٥	٤٢,٩	١٣,٨	٦,١	١٦,٢	١٦,٥	متفلس
بنغلاديش	٠,٦	٦٤,٩	٢,٠	١٣,٥	٧,٠	١٢,٦	متفلس
سرى لانتا	٢١,٥	٢٧,٦	١٣,٢	٤,٩	٢٢,٨	٩,١	متفلس
مالديف	٣,٦	٢٦,٦	٧,٣	١٥,١	٢٨,٨	١٣,٥	متوسط
الهند	١,٥	٦١,٧	٣,٧	١٠,٥	٩,٤	١٣,٢	متفلس
أفريقيا جنوب الصحراء							
بنسالا	٢,٩	٥١,١	١٢,٠	٠,٤	٣٠,٧	٧,٩	متوسط
لوسا	٠,٧	٦٥,٨	١,٩	٧,٣	٨,٢	١٦,١	متفلس
جزر القمر	٩,٤	٤٢,٩	٣,٥	٣,٩	١٢,٧	٢٦,٥	متفلس
جمهورية أفريقيا الوسطى	٠,٧	٧٩,٥	١,٢	٢,١	٦,٨	٩,٧	متفلس
زامبيا	٢٢,٥	٢٩,٨	١١,٩	١,٦	٢٤,٢	١٠,٠	متفلس
الرأس الأخضر	٩,١	١٥,٧	٢١,٧	٢,٨	٢٢,٩	٢٧,٨	متوسط
ريونيون	٦,٥	٩,١	٩,٥	١,٢	٦٥,٧	٨,٠	متوسط
سيشل	٧,٢	٢,٨	١٧,١	٣,٤	٥٤,٦	١٤,٨	متوسط
ساوتومي وبرنسيبي	٣,٧	٧,١	٦,٤	١,٢	٢٥,٨	٦,٨	متفلس
غانا	٥٢,٢	٥٧,٨	٣,٢	٩,٦	٩,٧	١٩,٥	متفلس
التكسيون	٢,٥	٧٤,٢	٢,٦	٤,٢	١٠,٣	٦,٣	متوسط
ليبيريا	٦,٧	٧٢,٧	٣,٧	٢,١	٥,٠	٩,٨	متفلس
مالاوي	٥,٣	٨١,٢	٣,٦	١,٤	٥,٢	٣,٢	متفلس
نيجيريا	١,١	٤٢,٩	١,٤	٥,٢	١٧,٠	٢١,٤	متفلس

ملاحظة : قمت للتحلل بأغلبية من البوكه الدولي ١٩٩٥

أ - تشير البيانات إلى الألف قبل ١٩٩١ .

المصادر : منظمة العمل الدولية ، مخرجات منظمة ، مصادر غفيرة .

جدول أ - ٣ النمو في نصيب الفرد من الناتج والأجور

(نسبة مئوية سنويا)

البلد	الفترة	نسبة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	الأردن	الفترة	نسبة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	أردن الصناعة
الأردن	١٩٨٨ — ٧٦	٣,٩٦	١٩٩١ — ٨٣	١,٧٤	٤,٣٤	
الفرنسي	١٩٩٢ — ٧٠	٢,٩٢	١٩٨٨ — ٦٣	٣,٠٠	٤,٨٩	
البحرين	١٩٩١ — ٦٠	٠,٨١	١٩٩١ — ٦٣	٣,١٩	١,٦٤	
البرازيل	١٩٩١ — ٦٠	٠,٧٣	١٩٨٩ — ٦٧	٠,٧٤	١,١٥	
بنغلاديش	١٩٨٩ — ٦٠	٠,٧٣	١٩٨٩ — ٦٣	٠,٦٨	٠,٧٦	
إندونيسيا	١٩٨٩ — ٦٠	٠,٧٣	١٩٩١ — ٧٠	٤,٨٩	٣,٠٠	
إيطاليا	١٩٨٩ — ٦٠	٠,٧٣	١٩٨٩ — ٦٠	٣,٧٥	٣,٦٤	
كندا	١٩٧٨ — ٦٠	٧,٩٠	١٩٩١ — ٦٦	٧,٤٤	١,٠٩	
الجمهورية الكورية	١٩٨٨ — ٧٠	٤,٤٥	١٩٨٧ — ٧٠	٤,٦٢	٠,٨٥	
جمهورية مصر العربية	١٩٩١ — ٧٠	٢,٩٦	١٩٩١ — ٦٦	٣,٩١	١,٠٣	
سري لانكا	١٩٩١ — ٦٠	٢,٩٦	١٩٩١ — ٦٣	١,١٧	٣,١٠	
سويسرا	١٩٨٨ — ٦٠	١,٢٠	١٩٨٧ — ٦٤	١,٢٧	٣,٥٥	
تايوان	١٩٨٨ — ٦٠	٢,٣٧	١٩٩١ — ٦٣	١,٢٠	٠,٨٩	
الهند	١٩٩٢ — ٦٤	٢,١٣	١٩٩١ — ٦٣	٣,١١	٠,٩٨	
اليابان	١٩٩٢ — ٦٠	٢,١٣	١٩٨٩ — ٦٦	٢,٢٧	٠,٦٦	
كوبا	١٩٨٨ — ٦٠	٢,٣٧	١٩٩٢ — ٦٤	٢,٤٥	٠,٣٥	
كوريا	١٩٩٢ — ٧١	٤,٣٥	١٩٩٢ — ٦٨	٤,١٤	٢,١٨	
ماليزيا	١٩٩١ — ٦٨	٣,٦٨	١٩٨٩ — ٦٨	١,١٨	٠,٢٠	
ماليزيا	١٩٨٥ — ٦٣	٢,٣٣	١٩٩١ — ٧٠	١,٥٦	١,٢٠	
الباكستان	١٩٨٥ — ٦٠	٠,٧٣	١٩٨٩ — ٦٣	٠,٧٤	١,٤٠	
نيجيريا	١٩٩٠ — ٦٠	١,٥٣	١٩٩٠ — ٦٣	١,٩٤	١,٧٤	

.. غير متاح .

ملاحظة : الـهـيـات هي متوسطات لفترة المدينة .

المصدر : بيانات التونيدور ، بيانات قطرية ، نهرو وضارشارور ، ١٩٩١ .

جدول أ - ٤ للتصديق على اتفاقيات منظمة العمل الأساسية

البلد	حرة تكوين الاتفاقيات		العملية		السير			
	عدد الاتفاقيات	حالة التقييم	العملية	العملية	العملية	العملية	العملية	العملية
	(رقم ٨٧)	(رقم ٩٨)	(رقم ٩٨)	(رقم ٩٨)	(رقم ٩٨)	(رقم ٩٨)	(رقم ٩٨)	(رقم ٩٨)
شرق آسيا والمحيط الهادئ								
أفغانستان	١٠							
بنغلاديش	١٩							
تايلاند	١١							
جمهورية كوريا	٤							
جمهورية أوزبكستان	٤							
منغوليا	٢١							
الصين	١٧							
الفلبين	٢٦							
فيت نام	٢٢							
كمبوديا	٥							
ماليزيا	١١							
مالديف	٨							
ميانمار	٢١							
أوروبا ووسط آسيا								
الاتحاد السوفيتي	٥٠							
أذربيجان	٥٠							
أرمينيا	٥							
أستونيا	٢٤							
ألبانيا	١٧							
البوسنة - هرزيفكا	٢٦							
أوكرانيا	٥٠							
البرلمان	٦٨							
بلغاريا	٨٠							
بولندا	٧٨							
بيلاروس	٤٠							
تركيا	٢٥							
جمهورية التشيك	٥٧							
جمهورية جورجيا	٤٢							
جمهورية بوسنيسلافيا	٧٦							
جمهورية سلوفاكيا	٥٧							
رومانيا	٤٢							
باكستان	٤٢							
سلوفاكيا	٢٦							
كرواتيا	٢٤							
ألبانيا	١٣							
ألبانيا	٢٠							
مقدونيا	١							
مقدونيا	١٣							
كوسوفو	٢٦							
أوروبا الشرقية والغربية								
ألمانيا	١٧							
النمسا	٥٦							
أوروغواي	٢٧							
السويد	٦							
سويسرا	٧٦							
يونان	١٣							
فرنسا	٢٥							
بلجيكا	٢٠							
ألمانيا	٢٧							
ألمانيا	١٢							
ألمانيا	٢٥							
جمهورية النمسا	١٨							
النمسا	٤١							
ألمانيا	١٧							
ألمانيا	٥٢							
ألمانيا	٨٦							
ألمانيا	١٨							
ألمانيا	٢٢							
ألمانيا	٣٦							

البلد	العدد الأمم للتصنيفات	حرية تكوين الجمعيات					السفيرة			التمثيل			التفويض الثاني (رقم ١٤٤)
		حق التنظيم (رقم ٨٧)	الجمعية (رقم ٩٨)	السنوية (رقم ٦٩)	السنوية (رقم ٩٠)	السنوية (رقم ١١١)	السنوية (رقم ١٠٠)	السنوية (رقم ١١٢)	السنوية (رقم ١٢٨)	السنوية (رقم ١٢٩)			
بنغلاديش	٥٨	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
بليز	٦٢	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
بنغلاديش	٦٠	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا													
الأردن	١٧	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
الإمارات العربية المتحدة	٤	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
إسرائيل	٤٤	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ترانس	٥٥	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
الجزائر	٥٣	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
جمهورية إيران الإسلامية	١١	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
جمهورية العراق السورية	٤٦	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
جمهورية مصر العربية	٦٠	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
جمهورية اليمن	٦٦	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
السلطنة العربية السورية	١٣	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
العراق	٦٤	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
الكويت	١٤	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
لبنان	٣٧	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ليبيا	٣٧	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
المغرب	٤١	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منطقة الشمال													
أستراليا	١٧٤	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	٥٤	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	١٠٢	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
أيرلندا	٩٠	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
أستراليا	٩٥	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
أستراليا	٨٥	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
أستراليا	٦٧	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
السويد	٨٤	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
سويسرا	٥١	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
فرنسا	١١٥	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	٨٦	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
كندا	٢٨	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
السلطنة المتحدة	٨٠	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	٩٩	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	٤٨	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	٥٦	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	٩٤	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	١١	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	٤١	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا جنوب آسيا													
ألمانيا	١٥	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	٢١	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	٢١	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	٢٣	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	٤	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	٢٦	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا جنوب الصحراء													
ألمانيا	١٥	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	٢٠	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	٢٦	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	١٨	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	٢	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	٢١	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	٢٦	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	١٩	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	٢٨	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	١٨	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	١٢	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألمانيا	٢٥	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X

جنول ٤ - أ (تابع)

البلد	العدد الإجمالي للمحيطات	حرة تكوين الامتيازات		السفيرة		التحويل		موجبة	الحد الأدنى	التطور الكلي
		حقل التقييم (رقم ٨٧)	الامتيازات (رقم ٩٨)	السفيرة (رقم ٩٩)	الامتياز (رقم ١٠٠)	رقم التحويل (رقم ١٠١)	رقم التحويل (رقم ١٠٢)			
رواندا	٧٥	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٧٦	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٧٧	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٧٨	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٧٩	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٨٠	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٨١	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٨٢	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٨٣	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٨٤	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٨٥	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٨٦	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٨٧	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٨٨	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٨٩	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٩٠	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٩١	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٩٢	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٩٣	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٩٤	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٩٥	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٩٦	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٩٧	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٩٨	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	٩٩	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	١٠٠	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	١٠١	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	١٠٢	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	١٠٣	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	١٠٤	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	١٠٥	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	١٠٦	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	١٠٧	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	١٠٨	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	١٠٩	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	١١٠	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	١١١	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	١١٢	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	١١٣	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زائير	١١٤	X	X	X	X	X	X	X	X	X

ملحوظة : التقييمات حتى ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤ .
المصدر : تقرير العمل العالمي ١٩٩٥ (منظمة العمل الدولية ١٩٩٥ ب) ، المصطلحان ١٠٨ - ١٠٩ ، حقوق النشر © ١٩٩٥ ، منظمة العمل الدولية ، جنيف .

مؤشرات
التنمية الدولية

المحتويات

ملفات الجداول ٢٠٨
ملفحة لمؤشرات التنمية العوابة ٢٠٩

الجداول

١	مؤشرات أساسية	٢١٤
الإنتاج		
٢	نمو الإنتاج	٢١٦
٣	هيكل الإنتاج	٢١٨
٤	الزراعة والأغذية	٢٢٠
٥	الطاقة التجارية	٢٢٢
٦	هيكل الصناعة التحويلية	٢٢٤
٧	إيرادات الصناعة التحويلية ونتاجها	٢٢٦
الاستيعاب المحلي		
٨	نمو الاستهلاك والاستثمار	٢٢٨
٨	هيكل الطلب	٢٣٠
المصناعات المالية والمصرفية		
١٠	مصرفيات الحكومة المركزية	٢٣٢
١١	الإيرادات الجارية للحكومة المركزية	٢٣٤
١٢	التقود وأسعار الفائدة	٢٣٦
معاملات دولية أساسية		
١٣	نمو تجارة السلع	٢٣٨
١٤	هيكل واردات السلع	٢٤٠
١٥	هيكل صادرات السلع	٢٤٢
١٦	واردات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من السلع المصنوعة	٢٤٤
١٧	ميزان المدفوعات والاحتياطيات	٢٤٦
التتويج الخارجي		
١٨	المساعدات الأمانية الرسمية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأزيريك	٢٤٨
١٩	المساعدات الأمانية الرسمية : الأيرادات	٢٥٠
٢٠	إجمالي الدين الخارجي	٢٥٢
٢١	تتلق رأس المال الخارجي للعام والخاص	٢٥٤
٢٢	إجمالي تدفقات الموارد الصناعية وصناعات التحويلات	٢٥٦
٢٣	نسب الدين الخارجي الإجمالي	٢٥٨
٢٤	لررررر الأقراررر للعام الخارجي	٢٦٠
الموارد البشرية		
٢٥	السكان وقررر العمل	٢٦٢
٢٦	التزايد السكاني والمقصية	٢٦٤
٢٧	الصحة والتعليم	٢٦٦
٢٨	التعليم	٢٦٨
٢٩	مقارنة بين الجنسين	٢٧٠
٣٠	توزيع الدخل وتقدرات تبادل القرة كثرارية للنتاج القومى الإجمالى	٢٧٢
٣١	المصنعة	٢٧٤
٣٢	البنية الأساسية	٢٧٦
٣٣	الموارد الطبيعية	٢٧٨
ملاحظات تقنية		
مصادر البيانات		
٣٠٧		
تصنيفات الاقتصادات		
٣٠٨		

مفتاح الجداول

في كل جدول ، رتبته الاتصالات في مجموعتها بانتظام تصاعدي حسب
 نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فيما عدا ذلك التي لا يمكن حساب
 نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي ، فقد رتبته هجائيا ، بالترتيب
 الأسود في نهاية مجموعتها . وللتكريب أضافه يشير الى النظام الذي سارت
 عليه الجدول .

والأرقام الموجودة في الأشرطة الملونة في الجدول هي مقاييس موجزة للمجموعات الاقتصادية. ويشير الحرف (م) إلى أنه قيمة متوسط مرجح ، ويشير الحرف (و) إلى قيمة وسيلة ، ويشير الحرف (ج) إلى المجموع .

جميع معدلات النمو بالقرعة الحقيقية .

آخر تاريخ للبيانات هو ٣٠ نيسان / أبريل ١٩٩٥.

والله اعلم بالصواب = خير متابع .

مثال = نصف أو أقل من نصف الوحدة الموضحة .

التبليغ، ومنه: أن ذلك لا يتطابق.

الذي قال السنداء هو أو قال من مبدعات لم يقدت غير تلك المبدعة .

والأرقام السوداء هي أرقام عن سنوات أو سنوات غير محددة.

الرمز + يشير إلى الألف

[illegible]

١- جدول ٢: أرقام الاتصالات في ٧ آذار/مارس ٢٠١٥، قبل وبعد إغلاق مطار ٣٠ ألف ريال عن مليون ريال الجدول ١-١، يدل أن التكلفة الفعلية لهذه الاتصالات لم تكن في حسابات المبررات المتوقعة للإجراءات

التي كانت تسمى في ذلك الوقت بـ "الجمعية الخيرية" ، والتي كانت تهدف إلى توفير التعليم والرفاهية للمسلمين في مصر. وقد تم تأسيسها في عام 1891م ، وكان من بين أهدافها الرئيسية توفير التعليم للمسلمين في مصر. وقد تم تأسيسها في عام 1891م ، وكان من بين أهدافها الرئيسية توفير التعليم للمسلمين في مصر.

• انجست اهلانت لي كل القوتل اوعيا علم وكر غير الله .

ب. تشير البيانات في كل الجدول إلى استيا الوحدة ما لم يذكر غير ذلك.

مقدمة

لمؤشرات التنمية الدولية

تلخصه بتصنيف الاقتصادات في نهاية هذا الكتاب . كما عرضت الإجماليات الخاصة بالاقتصادات مقسمة الدخل للملكة بالدينون .

الملحق

يرجع اليه الدولي بصورة مستمرة الملحق المستخدم ، في محاولة لتحسين التقييم للمقارنة الدولية والدلالة التحليلية للمؤشرات ، والتوسع في البيانات بين طيعة هذا العام وطبيعة العام الماضي لا تمكن تحديث البيانات الخاصة بالبلدان لمصحب ، بل تعكس أيضا عمليات التتبع التي اخذت على السلاسل التاريخية والتغيرات المنهجية .

وكل الأرقام مبنية بالدولارات الأمريكية ما لم يصر على غير ذلك . والطرق المختلفة المستخدمة للتحول من أرقام العملات الوطنية موصوفة في الملاحظات التقنية .

المقاييس المعجزة

والمقاييس المعجزة في الشرائط الملونة في كل جدول هي إجابات (مشار إليها بحرف ج) ، أو مقوسلات مرجحة (م) أو قيم وسيطة (و) حسب من أجل مجموعات الاقتصادات . وقد أدرجت البلدان التي لم تعرض عنها تقديرات منفصلة ، وبسبب الحجم ، أو عدم الإبلاغ ، أو عدم كفاية البنية الزمنية ، ضمنا بالفراض أنها تتبع اتجاه البلدان التي تقوم بالإبلاغ خلال هذه الفترات . ويوفر هذا مقاييس إجابات أكثر وضوحا ، بل ويوجد للتغطية القطرية لكل فترة مبنية . وتتضمن إجابات المجموعات ، البلدان التي لا تظهر في الجداول والبيانات القطرية الخاصة بها . ومع ذلك ، فعندما كانت المعلومات الناقصة تمثل ثلث التقدير الإجمالي أو أكثر ، ذكر في الجدول أن مقياس المجموعة غير متاح . ولكن جيمت المستخدمة في حساب المقاييس المعجزة مذكورة في كل ملاحظة تقنية .

المصطلحات ونظمية البيانات :

في هذه الملاحظات لا يعني تعبير " بلد " الاستقلال العنصري بل قد يشير إلى أي إقليم تقدم السلطات المسؤولة عنه إحصاءات إجماعية أو اقتصادية منفصلة .

ولم تستخدم ألمانيا الموحدة بعد نظاما إحصائيا موحدا بالكامل . وقد وضعت الحواشي في جميع الجداول لتوضح مدى تغطية البيانات بـلقبته إلى ألمانيا . ومعظم البيانات الاقتصادية قبل 1990 يدر إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية السابقة ، لكن البيانات الديموغرافية والإجماعية تشير بصفة عامة إلى ألمانيا الموحدة . ولا تتضمن البيانات الخاصة بالصين ،Taiwan ، لكن الحواشي الخاصة بالحدود

تقدم هذه الطبعة الثالثة عشرة من مؤشرات التنمية الدولية ، مؤشرات عن الموارد الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية من فترات متلفاة بالنسبة إلى ٢٠٠٩ اقتصادات ومجموعات تحليلية وجغرافية مخلفة من الاقتصادات . وعلى الرغم من أن معظم البيانات التي يجمعها اليه الدولي ، هي بيانات عن الاقتصادات منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل ، فكلما كانت البيانات التالية للمقارنة عن الاقتصادات مرتفعة الدخل متوافرة بسهولة ، أدرجت أيضا في الجداول . ويمكن الحصول على معلومات إضافية من أطلس اليه الدولي ، والحدود الدولية ، وحدود الدينون الدولية ، والمؤشرات الاجتماعية للتنمية وهذه البيانات متاحة الآن أيضا على أسطوانات صغيرة (ديسكيت) ، في النظام المستخدم في اليه و متلازم ، للحصول على السلاسل الزمنية الاقتصادية الإجماعية ، واسترجاعها .

تغييرات في هذه الطبعة

على خلاف السنوات السابقة ، فإن البيانات الجغرافية الواردة في هذه الطبعة مستمدة من شبكة السكان بالأمم المتحدة ، وإن استكملت في وضع حالات من مصادر وطنية . ونظرا لأن هذه البيانات لا تتضمن الحجم الإجمالي للسكان للسنة المقتدة مستقبلا للوصول لعنل الفكر الأساسي الذي يبلغ الواحد الصحيح ، فقد تم إسقاط خزين للمعدين من الجدولين ٢٥ و٢٦ على التوالي وفي الجدول ٣٢ تم إحلال نصيب الفرد من إنتاج الكهرباء بالكيلو وات ساعة محل التنمية المئوية من الأسر التي تتوافر لها الكهرباء . وبيانات التجارة المعروضة في الجدولين ١٣ و١٤ من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ؛ ومن ثم ، تختلف التغطية ، ومعدلات النمو ، والصنصن ، الخ ، عن الطبقات السابقة .

تصنيف الاقتصادات

ملشا ورد في التقرير نفسه ، فإن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي هو المعيار الرئيسي المستخدم لتصنيف الاقتصادات والتوزيع الواسع بين مختلف مراحل التنمية الاقتصادية . ومجموعات دخل الفرد هذه السنة هي : منخفضة الدخل ، ٦٩٥ دولارًا أو أقل في ١٩٩٣ (٥٥ اقتصادا) ؛ متوسطة الدخل ، ٦٩٦ دولارًا إلى ٨٢٢٥ دولارات (٦٣ اقتصادا) ، مرتفعة للدخل ، ٨٢٢٦ دولارات فلكل (٢٤ اقتصادا) . ولم تعرض الاقتصادات التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة ، وذلك التي تتوافر عنها بيانات منفردة بصورة منفصلة في الجداول الأساسية ، ولكنها أدرجت في الإجماليات . وتوجد المؤشرات الأساسية لهذه الاقتصادات أيضا في الجدول (١ - أ) .

وهناك تصنيف آخر الاقتصادات حسب الموقع الجغرافي . وللإطلاع على قائمة الاقتصادات في كل مجموعة ، أنظر الجداول

١٢ و ١٤ و ١٥ و ١٦ ضمن كميات المستلزمات الدولية القوية
المتبقية. وقد لوحظت توريدات من كميات السخنة من القوية ، ما
لم يأت على خلاف ذلك.

محتوى الشحنات

لحم البقرات المجمدة في جعبون ، ١ والديون ١ أسبوعا بداية
موجودة الاستلزمات. وتقع البقالات في جعبون الأخرى في الشحنات
مجمدة ثانية : الإناج ، الأسماك المعلية ، الخضراوات المعلية
والكبدة ، مستلزمات القوية الجاهزة ، الفاسق الفاسدة ، وبقايا
الكرز القوية والقوية المستعملة. ويقع شكل جعبون الشاكر



به في هذا الشحنة ، كالتل المستعمل في الشرايط المحلية . كما في كل
مجموعة ، أفرجوا الاستلزمات حسب القوائم المستعملة حسب
الفرق من التل القوي الإجمالي . فبدأ هذا أن تتركه على الفور حسب
مات هذا القوائم بالشدة لها أنه لم يترك أو تتركه بالمثل الأيدي والبريد
مخالف في بداية المجموعة على راي أنها ملكة لها . وهذا الترتيب
مستعمل في كل الجعبون ، هذا الجعبون ١٨ على يميني قد بدأ
الشغل الموزع في منطقة الأريكة ، ومنطقة التانين والقوية في
جعبون الاستلزمات. وأين القوائم القوية جعبون في مناطق جعبون
الفرق الإجمالي لكل القوائم ، وهذا أيضا المستعمل في الأيدي الأيدي
في الاستلزمات التي لا تتركه حاليا كميات جعبون القوية من

التل القوي الإجمالي . والاستلزمات القوية في مجموعة الشغل
الفرق الشرايط الجاهزة بالفرق . من ذلك التي ملكها التل المستعمل ،
أو تتركها بالمثل للاستلزمات المحلية.

الشحنات القوية

يجوز الرجوع إلى الشحنات القوية والفرق الخاصة بالديون
هذا في استخدام البقالات. حيث الشحنات مستعمل بغير الشغل
والفرق والشرايط ومستعمل البقالات المستعملة في وضع الجعبون
وهذا أيضا بغيره في في جعبون الشحنات تتركه مستعمل البقالات
كقسم بعض الشرايط والأريكة والمستعمل الشرايط المستعملة

وتتبع الشحنات القوية المستعملة بالفرق والفرق الشرايط
الفرق المستعملة ، وكثيرة القوية في القوية القوية ، وبقير
لكن من الاستلزمات القوية من الأريكة الإجمالي القوية التي
محتوا المستعمل بغيره القوي في عدد الشحنات القوية والمستلزمات
القوية

والشحنات والأريكة المستعملة بالفرق القوية تتركه في
Development Dua Group, International Economics
Department, The World Bank, 1818 H Street, N.W
Washington, D.C 20035

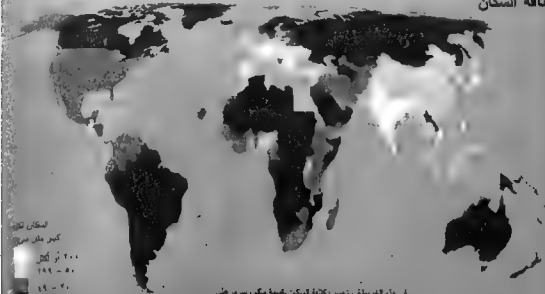
مجموعات الاستلزمات

في هذا الخريطة ، تملك الاستلزمات حسب مجموعة الشغل ، على
شرايط القوية . الشحنات الخاصة القوي في كل على حسب القوية
فبدأ من القوي القوي الإجمالي ١١٠ قوائم في كل من ١٩٨٢
وبمقتضى الشغل من ١١٠ - ١١٢ قوائم ، وبمقتضى الشغل ١١٢
قوائم في كل

- الشحنات الخاصة القوية
- الشحنات الخاصة القوية
- الشحنات الخاصة القوية
- كميات غير شرايط



كثافة السكان



السكان لكل
كيلو متر مربع

أكثر من ٢٠٠
١٥٠ - ٢٠٠

٢٠ - ١٠٠
٩

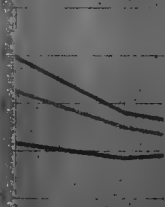
البيانات غير متاحة

في هذه الخريطة، تصب كثافة السكان بحسب مكانهم على
مساحة المسطح الكلية (كيلو متر مربع) من تربة ونباتات وغطاء
الماء للصحراء (١) أكثر من ١٠٠ شخص بالسكن
والمتوسطة ١٠٠ - ١٩٩ شخص في المتوسط، والحدود
١ - ٩ شخص في المتوسط.

الخصوبة والوفيات والعمر المتوقع

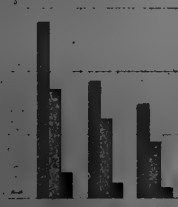
الخصوبة الإجمالية

عدد من ١٠٠ امرأة



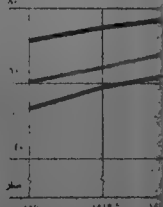
الوفيات للأطفال الرضع

الوفيات بـ ١٠٠٠ مولود - من



العمر المتوقع

سنوات



المصادر: منظمة العمل - منظمة الصحة العالمية - منظمة اليونسكو

البيانات غير متاحة

معدل مشاركة القوة العاملة النسائية



قوة العمل في التوظيف في القطاع الحديث



جدول ۲ : نمو الانتاج

مطابق مع كل الدول (بمليون دولار)											
الولايات المتحدة			البرازيل			الهند			الصين		
1997	1998	1999	1997	1998	1999	1997	1998	1999	1997	1998	1999
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24
25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36
37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48
49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60
61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72
73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84
85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96
97	98	99	100	101	102	103	104	105	106	107	108
109	110	111	112	113	114	115	116	117	118	119	120
121	122	123	124	125	126	127	128	129	130	131	132
133	134	135	136	137	138	139	140	141	142	143	144
145	146	147	148	149	150	151	152	153	154	155	156
157	158	159	160	161	162	163	164	165	166	167	168
169	170	171	172	173	174	175	176	177	178	179	180
181	182	183	184	185	186	187	188	189	190	191	192
193	194	195	196	197	198	199	200	201	202	203	204
205	206	207	208	209	210	211	212	213	214	215	216
217	218	219	220	221	222	223	224	225	226	227	228
229	230	231	232	233	234	235	236	237	238	239	240
241	242	243	244	245	246	247	248	249	250	251	252
253	254	255	256	257	258	259	260	261	262	263	264
265	266	267	268	269	270	271	272	273	274	275	276
277	278	279	280	281	282	283	284	285	286	287	288
289	290	291	292	293	294	295	296	297	298	299	300
301	302	303	304	305	306	307	308	309	310	311	312
313	314	315	316	317	318	319	320	321	322	323	324
325	326	327	328	329	330	331	332	333	334	335	336
337	338	339	340	341	342	343	344	345	346	347	348
349	350	351	352	353	354	355	356	357	358	359	360
361	362	363	364	365	366	367	368	369	370	371	372
373	374	375	376	377	378	379	380	381	382	383	384
385	386	387	388	389	390	391	392	393	394	395	396
397	398	399	400	401	402	403	404	405	406	407	408
409	410	411	412	413	414	415	4				

ملاحظة : بالنسبة للقائمة الواردة في الجدول ، انظر التعليقات الخاصة : (أ) الجدول 1 و (ب) الجدول 2.

نظراً أن المصاحبة التشريعية هي مسألة عامة الجزء الأكبر نادياً من القضاء الاستثنائي ، فقد تم بيان معدل احكاما بضرورة تنظيمها . (ب) المصاحبة ، فرع . تتضمن باردا غير ملصقة . (ج) القضاء القضائي ويمكن ان يصر التشريعي . (لغير) الحالات إلى جمهورية ليبيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ۳ : هيكل الانتاج

البيانات المالية المجمعة (مليون جنيه مصري)									
البيانات المالية المجمعة (مليون جنيه مصري)		البيانات المالية المجمعة (مليون جنيه مصري)		البيانات المالية المجمعة (مليون جنيه مصري)		البيانات المالية المجمعة (مليون جنيه مصري)		البيانات المالية المجمعة (مليون جنيه مصري)	
1997	1998	1997	1998	1997	1998	1997	1998	1997	1998
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
11	12	13	14	15	16	17	18	19	20
21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
31	32	33	34	35	36	37	38	39	40
41	42	43	44	45	46	47	48	49	50
51	52	53	54	55	56	57	58	59	60
61	62	63	64	65	66	67	68	69	70
71	72	73	74	75	76	77	78	79	80
81	82	83	84	85	86	87	88	89	90
91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
101	102	103	104	105	106	107	108	109	110
111	112	113	114	115	116	117	118	119	120
121	122	123	124	125	126	127	128	129	130
131	132	133	134	135	136	137	138	139	140
141	142	143	144	145	146	147	148	149	150
151	152	153	154	155	156	157	158	159	160
161	162	163	164	165	166	167	168	169	170
171	172	173	174	175	176	177	178	179	180
181	182	183	184	185	186	187	188	189	190
191	192	193	194	195	196	197	198	199	200
201	202	203	204	205	206	207	208	209	210
211	212	213	214	215	216	217	218	219	220
221	222	223	224	225	226	227	228	229	230
231	232	233	234	235	236	237	238	239	240
241	242	243	244	245	246	247	248	249	250
251	252	253	254	255	256	257	258	259	260
261	262	263	264	265	266	267	268	269	270
271	272	273	274	275	276	277	278	279	280
281	282	283	284	285	286	287	288	289	290
291	292	293	294	295	296	297	298	299	300
301	302	303	304	305	306	307	308	309	310
311	312	313	314	315	316	317	318	319	320
321	322	323	324	325	326	327	328	329	330
331	332	333	334	335	336	337	338	339	340
341	342	343	344	345	346	347	348	349	350
351	352	353	354	355	356	357	358	359	360
361	362	363	364	365	366	367	368	369	370
371	372	373	374	375	376	377	378	379	380
381	382	383	384	385	386	387	388	389	390
391	392	393	394	395	396	397	398	399	400
401	402	403	404	405	406	407	408	409	410

جدول ٤ : الزراعة والأغذية

[illegible]

جدول ٥ : الطاقة التجارية

[illegible]

الإحاطة : بالنسبة للمناهج البيئية المتفرقة ومدى تغطيتها ، النظر في المحطات التقنية ، الأرقام الواردة عن مخرجات دور الله المتعددة .

(أ) لتلخيص البيانات غير المتضمنة ، أنظر الملاحظات التكميلية . (ب) بما في ذلك أفريقيا . (ج) بوقت القوة المصطفة في الصناعة النسيجية بغير النسيج . (د) تكرر البيانات إلى جمهورية الدومينيكا قبل أن تصبح

جدول ٧ : إيرادات الصناعة التحويلية وناتجها

[illegible]

المادة ١٠ : رئيس المجلس التنفيذي للمحافظة هو المحافظ.

[illegible]

جدول ٨ : نمو الاستهلاك والاستثمار

[illegible]

[illegible]

جدول ٩ : هيكل الطلب

توزيع الناتج المحلي الإجمالي (أسمة ملووة)

[illegible]

ملحظة : بالنسبة لطلاب اللياقات المتقدمة ومدى تشابهها ، انظر الملحقات الفنية ، الأرقام السوداء عن ملوك السيادة .

جدول ١٢ : النقود وأسعار الفائدة

[illegible]

(أ) ألفاظ التصريح هي جزء من الفعل أو ألفاظ الأخرى ، القتل والتسليم هي جزء من الاستمرات الأخرى . (ب) بما في ذلك إقرارها . (ج) بضمها المقتضية فيما بين القوميوست . (د) بضمها مشكلة القتل . (هـ) بما في ذلك التفسير . (و) تأخر

جدول ١٦ : واردات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من السلع المصنوعة

٢٠٢٤		٢٠٢٣		٢٠٢٢		٢٠٢١		٢٠٢٠		٢٠١٩		٢٠١٨		٢٠١٧		٢٠١٦		٢٠١٥		٢٠١٤		٢٠١٣		٢٠١٢		٢٠١١		٢٠١٠		٢٠٠٩		٢٠٠٨		٢٠٠٧		٢٠٠٦		٢٠٠٥		٢٠٠٤		٢٠٠٣		٢٠٠٢		٢٠٠١		٢٠٠٠		١٩٩٩		١٩٩٨		١٩٩٧		١٩٩٦		١٩٩٥		١٩٩٤		١٩٩٣		١٩٩٢		١٩٩١		١٩٩٠		١٩٨٩		١٩٨٨		١٩٨٧		١٩٨٦		١٩٨٥		١٩٨٤		١٩٨٣		١٩٨٢		١٩٨١		١٩٨٠		١٩٧٩		١٩٧٨		١٩٧٧		١٩٧٦		١٩٧٥		١٩٧٤		١٩٧٣		١٩٧٢		١٩٧١		١٩٧٠		١٩٦٩		١٩٦٨		١٩٦٧		١٩٦٦		١٩٦٥		١٩٦٤		١٩٦٣		١٩٦٢		١٩٦١		١٩٦٠		١٩٥٩		١٩٥٨		١٩٥٧		١٩٥٦		١٩٥٥		١٩٥٤		١٩٥٣		١٩٥٢		١٩٥١		١٩٥٠		١٩٤٩		١٩٤٨		١٩٤٧		١٩٤٦		١٩٤٥		١٩٤٤		١٩٤٣		١٩٤٢		١٩٤١		١٩٤٠		١٩٣٩		١٩٣٨		١٩٣٧		١٩٣٦		١٩٣٥		١٩٣٤		١٩٣٣		١٩٣٢		١٩٣١		١٩٣٠		١٩٢٩		١٩٢٨		١٩٢٧		١٩٢٦		١٩٢٥		١٩٢٤		١٩٢٣		١٩٢٢		١٩٢١		١٩٢٠		١٩١٩		١٩١٨		١٩١٧		١٩١٦		١٩١٥		١٩١٤		١٩١٣		١٩١٢		١٩١١		١٩١٠		١٩٠٩		١٩٠٨		١٩٠٧		١٩٠٦		١٩٠٥		١٩٠٤		١٩٠٣		١٩٠٢		١٩٠١		١٩٠٠		١٨٩٩		١٨٩٨		١٨٩٧		١٨٩٦		١٨٩٥		١٨٩٤		١٨٩٣		١٨٩٢		١٨٩١		١٨٩٠		١٨٨٩		١٨٨٨		١٨٨٧		١٨٨٦		١٨٨٥		١٨٨٤		١٨٨٣		١٨٨٢		١٨٨١		١٨٨٠		١٨٧٩		١٨٧٨		١٨٧٧		١٨٧٦		١٨٧٥		١٨٧٤		١٨٧٣		١٨٧٢		١٨٧١		١٨٧٠		١٨٦٩		١٨٦٨		١٨٦٧		١٨٦٦		١٨٦٥		١٨٦٤		١٨٦٣		١٨٦٢		١٨٦١		١٨٦٠		١٨٥٩		١٨٥٨		١٨٥٧		١٨٥٦		١٨٥٥		١٨٥٤		١٨٥٣		١٨٥٢		١٨٥١		١٨٥٠		١٨٤٩		١٨٤٨		١٨٤٧		١٨٤٦		١٨٤٥		١٨٤٤		١٨٤٣		١٨٤٢		١٨٤١		١٨٤٠		١٨٣٩		١٨٣٨		١٨٣٧		١٨٣٦		١٨٣٥		١٨٣٤		١٨٣٣		١٨٣٢		١٨٣١		١٨٣٠		١٨٢٩		١٨٢٨		١٨٢٧		١٨٢٦		١٨٢٥		١٨٢٤		١٨٢٣		١٨٢٢		١٨٢١		١٨٢٠		١٨١٩		١٨١٨		١٨١٧		١٨١٦		١٨١٥		١٨١٤		١٨١٣		١٨١٢		١٨١١		١٨١٠		١٨٠٩		١٨٠٨		١٨٠٧		١٨٠٦		١٨٠٥		١٨٠٤		١٨٠٣		١٨٠٢		١٨٠١		١٨٠٠		١٧٩٩		١٧٩٨		١٧٩٧		١٧٩٦		١٧٩٥		١٧٩٤		١٧٩٣		١٧٩٢		١٧٩١		١٧٩٠		١٧٨٩		١٧٨٨		١٧٨٧		١٧٨٦		١٧٨٥		١٧٨٤		١٧٨٣		١٧٨٢		١٧٨١		١٧٨٠		١٧٧٩		١٧٧٨		١٧٧٧		١٧٧٦		١٧٧٥		١٧٧٤		١٧٧٣		١٧٧٢		١٧٧١		١٧٧٠		١٧٦٩		١٧٦٨		١٧٦٧		١٧٦٦		١٧٦٥		١٧٦٤		١٧٦٣		١٧٦٢		١٧٦١		١٧٦٠		١٧٥٩		١٧٥٨		١٧٥٧		١٧٥٦		١٧٥٥		١٧٥٤		١٧٥٣		١٧٥٢		١٧٥١		١٧٥٠		١٧٤٩		١٧٤٨		١٧٤٧		١٧٤٦		١٧٤٥		١٧٤٤		١٧٤٣		١٧٤٢		١٧٤١		١٧٤٠		١٧٣٩		١٧٣٨		١٧٣٧		١٧٣٦		١٧٣٥		١٧٣٤		١٧٣٣		١٧٣٢		١٧٣١		١٧٣٠		١٧٢٩		١٧٢٨		١٧٢٧		١٧٢٦		١٧٢٥		١٧٢٤		١٧٢٣		١٧٢٢		١٧٢١		١٧٢٠		١٧١٩		١٧١٨		١٧١٧		١٧١٦		١٧١٥		١٧١٤		١٧١٣		١٧١٢		١٧١١		١٧١٠		١٧٠٩		١٧٠٨		١٧٠٧		١٧٠٦		١٧٠٥		١٧٠٤		١٧٠٣		١٧٠٢		١٧٠١		١٧٠٠		١٦٩٩		١٦٩٨		١٦٩٧		١٦٩٦		١٦٩٥		١٦٩٤		١٦٩٣		١٦٩٢		١٦٩١		١٦٩٠		١٦٨٩		١٦٨٨		١٦٨٧		١٦٨٦		١٦٨٥		١٦٨٤		١٦٨٣		١٦٨٢		١٦٨١		١٦٨٠		١٦٧٩		١٦٧٨		١٦٧٧		١٦٧٦		١٦٧٥		١٦٧٤		١٦٧٣		١٦٧٢		١٦٧١		١٦٧٠		١٦٦٩		١٦٦٨		١٦٦٧		١٦٦٦		١٦٦٥		١٦٦٤		١٦٦٣		١٦٦٢		١٦٦١		١٦٦٠		١٦٥٩		١٦٥٨		١٦٥٧		١٦٥٦		١٦٥٥		١٦٥٤		١٦٥٣		١٦٥٢		١٦٥١		١٦٥٠		١٦٤٩		١٦٤٨		١٦٤٧		١٦٤٦		١٦٤٥		١٦٤٤		١٦٤٣		١٦٤٢		١٦٤١		١٦٤٠		١٦٣٩		١٦٣٨		١٦٣٧		١٦٣٦		١٦٣٥		١٦٣٤		١٦٣٣		١٦٣٢		١٦٣١		١٦٣٠		١٦٢٩		١٦٢٨		١٦٢٧		١٦٢٦		١٦٢٥		١٦٢٤		١٦٢٣		١٦٢٢		١٦٢١		١٦٢٠		١٦١٩		١٦١٨		١٦١٧		١٦١٦		١٦١٥		١٦١٤		١٦١٣		١٦١٢		١٦١١		١٦١٠		١٦٠٩		١٦٠٨		١٦٠٧		١٦٠٦		١٦٠٥		١٦٠٤		١٦٠٣		١٦٠٢		١٦٠١		١٦٠٠		١٥٩٩		١٥٩٨		١٥٩٧		١٥٩٦		١٥٩٥		١٥٩٤		١٥٩٣		١٥٩٢		١٥٩١		١٥٩٠		١٥٨٩		١٥٨٨		١٥٨٧		١٥٨٦		١٥٨٥		١٥٨٤		١٥٨٣		١٥٨٢		١٥٨١		١٥٨٠		١٥٧٩		١٥٧٨		١٥٧٧		١٥٧٦		١٥٧٥		١٥٧٤		١٥٧٣		١٥٧٢		١٥٧١		١٥٧٠		١٥٦٩		١٥٦٨		١٥٦٧		١٥٦٦		١٥٦٥		١٥٦٤		١٥٦٣		١٥٦٢		١٥٦١		١٥٦٠		١٥٥٩		١٥٥٨		١٥٥٧		١٥٥٦		١٥٥٥		١٥٥٤		١٥٥٣		١٥٥٢		١٥٥١		١٥٥٠		١٥٤٩		١٥٤٨		١٥٤٧		١٥٤٦		١٥٤٥		١٥٤٤		١٥٤٣		١٥٤٢		١٥٤١		١٥٤٠		١٥٣٩		١٥٣٨		١٥٣٧		١٥٣٦		١٥٣٥		١٥٣٤		١٥٣٣		١٥٣٢		١٥٣١		١٥٣٠		١٥٢٩		١٥٢٨		١٥٢٧		١٥٢٦		١٥٢٥		١٥٢٤		١٥٢٣		١٥٢٢		١٥٢١		١٥٢٠		١٥١٩		١٥١٨		١٥١٧		١٥١٦		١٥١٥		١٥١٤		١٥١٣		١٥١٢		١٥١١		١٥١٠		١٥٠٩		١٥٠٨		١٥٠٧		١٥٠٦		١٥٠٥		١٥٠٤		١٥٠٣		١٥٠٢		١٥٠١		١٥٠٠		١٤٩٩		١٤٩٨		١٤٩٧		١٤٩٦		١٤٩٥		١٤٩٤		١٤٩٣		١٤٩٢		١٤٩١		١٤٩٠		١٤٨٩		١٤٨٨		١٤٨٧		١٤٨٦		١٤٨٥		١٤٨٤		١٤٨٣		١٤٨٢		١٤٨١		١٤٨٠		١٤٧٩		١٤٧٨		١٤٧٧		١٤٧٦		١٤٧٥		١٤٧٤		١٤٧٣		١٤٧٢		١٤٧١		١٤٧٠		١٤٦٩		١٤٦٨		١٤٦٧		١٤٦٦		١٤٦٥		١٤٦٤		١٤٦٣		١٤٦٢		١٤٦١		١٤٦٠		١٤٥٩		١٤٥٨		١٤٥٧		١٤٥٦		١٤٥٥		١٤٥٤		١٤٥٣		١٤٥٢		١٤٥١		١٤٥٠		١٤٤٩		١٤٤٨		١٤٤٧		١٤٤٦		١٤٤٥		١٤٤٤		١٤٤٣		١٤٤٢		١٤٤١		١٤٤٠		١٤٣٩		١٤٣٨		١٤٣٧		١٤٣٦		١٤٣٥		١٤٣٤		١٤٣٣		١٤٣٢		١٤٣١		١٤٣٠		١٤٢٩		١٤٢٨		١٤٢٧		١٤٢٦		١٤٢٥		١٤٢٤		١٤٢٣		١٤٢٢		١٤٢١		١٤٢٠		١٤١٩		١٤١٨		١٤١٧		١٤١٦		١٤١٥		١٤١٤		١٤١٣		١٤١٢		١٤١١		١٤١٠		١٤٠٩		١٤٠٨		١٤٠٧		١٤٠٦		١٤٠٥		١٤٠٤		١٤٠٣		١٤٠٢		١٤٠١		١٤٠٠		١٣٩٩		١٣٩٨		١٣٩٧		١٣٩٦		١٣٩٥		١٣٩٤		١٣٩٣		١٣٩٢		١٣٩١		١٣٩٠		١٣٨٩		١٣٨٨		١٣٨٧		١٣٨٦		١٣٨٥		١٣٨٤		١٣٨٣		١٣٨٢		١٣٨١		١٣٨٠		١٣٧٩		١٣٧٨		١٣٧٧		١٣٧٦		١٣٧٥		١٣٧٤		١٣٧٣		١٣٧٢		١٣٧١		١٣٧٠		١٣٦٩		١٣٦٨		١٣٦٧		١٣٦٦		١٣٦٥		١٣٦٤		١٣٦٣		١٣٦٢		١٣٦١		١٣٦٠		١٣٥٩		١٣٥٨		١٣٥٧		١٣٥٦		١٣٥٥		١٣٥٤		١٣٥٣		١٣٥٢		١٣٥١		١٣٥٠		١٣٤٩		١٣٤٨		١٣٤٧		١٣٤٦		١٣٤٥		١٣٤٤		١٣٤٣		١٣٤٢		١٣٤١		١٣٤٠		١٣٣٩		١٣٣٨		١٣٣٧		١٣٣٦		١٣٣٥		١٣٣٤		١٣٣٣		١٣٣٢		١٣٣١		١٣٣٠		١٣٢٩		١٣٢٨		١٣٢٧		١٣٢٦		١٣٢٥		١٣٢٤		١٣٢٣		١٣٢٢		١٣٢١		١٣٢٠		١٣١٩		١٣١٨		١٣١٧		١٣١٦		١٣١٥		١٣١٤		١٣١٣		١٣١٢		١٣١١		١٣١٠		١٣٠٩		١٣٠٨		١٣٠٧		١٣٠٦		١٣٠٥		١٣٠٤		١٣٠٣		١٣٠٢		١٣٠١		١٣٠٠		١٢٩٩		١٢٩٨		١٢٩٧		١٢٩٦		١٢٩٥		١٢٩٤		١٢٩٣		١٢٩٢		١٢٩١		١٢٩٠		١٢٨٩		١٢٨٨		١٢٨٧		١٢٨٦		١٢٨٥		١٢٨٤		١٢٨٣		١٢٨٢		١٢٨١		١٢٨٠		١٢٧٩		١٢٧٨		١٢٧٧		١٢٧٦		١٢٧٥		١٢٧٤		١٢٧٣		١٢٧٢		١٢٧١		١٢٧٠		١٢٦٩		١٢٦٨		١٢٦٧		١٢٦٦		١٢٦٥		١٢٦٤		١٢٦٣		١٢٦٢		١٢٦١		١٢٦٠		١٢٥٩		١٢٥٨		١٢٥٧		١٢٥٦		١٢٥٥		١٢٥٤		١٢٥٣		١٢٥٢		١٢٥	
------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	-----	--

[illegible][illegible]

كثافة عادية من التلوث القوي الإجمالي الناتج					
21 -	أوروبا	0.01	0.04	0.01	0.01
22 -	أفريقيا	0.01	0.04	0.01	0.01
23 -	الشرق الأوسط	0.01	0.04	0.01	0.01
24 -	جنوبية إفريقيا الاستوائية	0.01	0.04	0.01	0.01
25 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
26 -	الشرق الأوسط	0.01	0.04	0.01	0.01
27 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
28 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
29 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
30 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
31 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
32 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
33 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
34 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
35 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
36 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
37 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
38 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
39 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
40 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
41 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
42 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
43 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
44 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
45 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
46 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
47 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
48 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
49 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01
50 -	أستراليا	0.01	0.04	0.01	0.01

^[1] تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد . (ب) نظر الملاحظات الفنية . (ج) منظمة أبحاث المدمرة بالبرون . (د) البيانات من السلطات الإيطالية (د) منظمة أبحاث البحرية المدمرة بالبرون .

جدول ١٩ : المساعدة الإنمائية الرسمية : الإيرادات

سائر المصروفات من المبالغ الزائدة الرسمية من جميع المصادر

[illegible]

لاحقة : بقية الآية هي ذات السارية ومدى سلطانها ، انظر الملاحقات العددية . الأوامر الواردة عن سادات خير الله السجدة .

مادني المتصانف من المساعدات الاجتماعية الرسمية من جنوم المتصانف

الاسم القانوني	الاسم العائلي	مبالغ التسويات						
		١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
١٧٠	١٧٠	١٧٠	١٧٠	١٧٠	١٧٠	١٧٠	١٧٠	
١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	
١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	
١٧٣	١٧٣	١٧٣	١٧٣	١٧٣	١٧٣	١٧٣	١٧٣	
١٧٤	١٧٤	١٧٤	١٧٤	١٧٤	١٧٤	١٧٤	١٧٤	
١٧٥	١٧٥	١٧٥	١٧٥	١٧٥	١٧٥	١٧٥	١٧٥	
١٧٦	١٧٦	١٧٦	١٧٦	١٧٦	١٧٦	١٧٦	١٧٦	
١٧٧	١٧٧	١٧٧	١٧٧	١٧٧	١٧٧	١٧٧	١٧٧	
١٧٨	١٧٨	١٧٨	١٧٨	١٧٨	١٧٨	١٧٨	١٧٨	
١٧٩	١٧٩	١٧٩	١٧٩	١٧٩	١٧٩	١٧٩	١٧٩	
١٨٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠	
١٨١	١٨١	١٨١	١٨١	١٨١	١٨١	١٨١	١٨١	
١٨٢	١٨٢	١٨٢	١٨٢	١٨٢	١٨٢	١٨٢	١٨٢	
١٨٣	١٨٣	١٨٣	١٨٣	١٨٣	١٨٣	١٨٣	١٨٣	
١٨٤	١٨٤	١٨٤	١٨٤	١٨٤	١٨٤	١٨٤	١٨٤	
١٨٥	١٨٥	١٨٥	١٨٥	١٨٥	١٨٥	١٨٥	١٨٥	
١٨٦	١٨٦	١٨٦	١٨٦	١٨٦	١٨٦	١٨٦	١٨٦	
١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	
١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨	
١٨٩	١٨٩	١٨٩	١٨٩	١٨٩	١٨٩	١٨٩	١٨٩	
١٩٠	١٩٠	١٩٠	١٩٠	١٩٠	١٩٠	١٩٠	١٩٠	
١٩١	١٩١	١٩١	١٩١	١٩١	١٩١	١٩١	١٩١	
١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩٢	
١٩٣	١٩٣	١٩٣	١٩٣	١٩٣	١٩٣	١٩٣	١٩٣	
١٩٤	١٩٤	١٩٤	١٩٤	١٩٤	١٩٤	١٩٤	١٩٤	
١٩٥	١٩٥	١٩٥	١٩٥	١٩٥	١٩٥	١٩٥	١٩٥	
١٩٦	١٩٦	١٩٦	١٩٦	١٩٦	١٩٦	١٩٦	١٩٦	
١٩٧	١٩٧	١٩٧	١٩٧	١٩٧	١٩٧	١٩٧	١٩٧	
١٩٨	١٩٨	١٩٨	١٩٨	١٩٨	١٩٨	١٩٨	١٩٨	
١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩	
٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	
٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠١	
٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	
٢٠٣	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٣	
٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	
٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	
٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	
٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	
٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	
٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	
٢١٠	٢١٠	٢١٠	٢١٠	٢١٠	٢١٠	٢١٠	٢١٠	
٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	
٢١٢	٢١٢	٢١٢	٢١٢	٢١٢	٢١٢	٢١٢	٢١٢	
٢١٣	٢١٣	٢١٣	٢١٣	٢١٣	٢١٣	٢١٣	٢١٣	
٢١٤	٢١٤	٢١٤	٢١٤	٢١٤	٢١٤	٢١٤	٢١٤	
٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	
٢١٦	٢١٦	٢١٦	٢١٦	٢١٦	٢١٦	٢١٦	٢١٦	
٢١٧	٢١٧	٢١٧	٢١٧	٢١٧	٢١٧	٢١٧	٢١٧	
٢١٨	٢١٨	٢١٨	٢١٨	٢١٨	٢١٨	٢١٨	٢١٨	
٢١٩	٢١٩	٢١٩	٢١٩	٢١٩	٢١٩	٢١٩	٢١٩	
٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	
٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	
٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	
٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	
٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	
٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	
٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	
٢٢٧	٢٢٧	٢٢٧	٢٢٧	٢٢٧	٢٢٧	٢٢٧	٢٢٧	
٢٢٨	٢٢٨	٢٢٨	٢٢٨	٢٢٨	٢٢٨	٢٢٨	٢٢٨	
٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	
٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	
٢٣١	٢٣١	٢٣١	٢٣١	٢٣١	٢٣١	٢٣١	٢٣١	
٢٣٢	٢٣٢	٢٣٢	٢٣٢	٢٣٢	٢٣٢	٢٣٢	٢٣٢	
٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣	
٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	
٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	
٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	
٢٣٧	٢٣٧	٢٣٧	٢٣٧	٢٣٧	٢٣٧	٢٣٧	٢٣٧	
٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	
٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	
٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	
٢٤١	٢٤١	٢٤١	٢٤١	٢٤١	٢٤١	٢٤١	٢٤١	
٢٤٢	٢٤٢	٢٤٢	٢٤٢	٢٤٢	٢٤٢	٢٤٢	٢٤٢	
٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣	
٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	
٢٤٥	٢٤٥	٢٤٥	٢٤٥	٢٤٥	٢٤٥	٢٤٥	٢٤٥	
٢٤٦	٢٤٦	٢٤٦	٢٤٦	٢٤٦	٢٤٦	٢٤٦	٢٤٦	
٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧	
٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨	
٢٤٩	٢٤٩	٢٤٩	٢٤٩	٢٤٩	٢٤٩	٢٤٩	٢٤٩	
٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	
٢٥١	٢٥١	٢٥١	٢٥١	٢٥١	٢٥١	٢٥١	٢٥١	
٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	
٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	
٢٥٤	٢٥٤	٢٥٤	٢٥٤	٢٥٤	٢٥٤	٢٥٤	٢٥٤	
٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	
٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	
٢٥٧	٢٥٧	٢٥٧	٢٥٧	٢٥٧	٢٥٧	٢٥٧	٢٥٧	
٢٥٨	٢٥٨	٢٥٨	٢٥٨	٢٥٨	٢٥٨	٢٥٨	٢٥٨	
٢٥٩	٢٥٩	٢٥٩	٢٥٩	٢٥٩	٢٥٩	٢٥٩	٢٥٩	
٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠	
٢٦١	٢٦١	٢٦١	٢٦١	٢٦١	٢٦١	٢٦١	٢٦١	
٢٦٢	٢٦٢	٢٦٢	٢٦٢	٢٦٢	٢٦٢	٢٦٢	٢٦٢	
٢٦٣	٢٦٣	٢٦٣	٢٦٣	٢٦٣	٢٦٣	٢٦٣	٢٦٣	
٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	
٢٦٥	٢٦٥	٢٦٥	٢٦٥	٢٦٥	٢٦٥	٢٦٥	٢٦٥	
٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	
٢٦٧	٢٦٧	٢٦٧	٢٦٧	٢٦٧	٢٦٧	٢٦٧	٢٦٧	
٢٦٨	٢٦٨	٢٦٨	٢٦٨	٢٦٨	٢٦٨	٢٦٨	٢٦٨	
٢٦٩	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٩	
٢٧٠	٢٧٠	٢٧٠	٢٧٠	٢٧٠	٢٧٠	٢٧٠	٢٧٠	
٢٧١	٢٧١	٢٧١	٢٧١	٢٧١	٢٧١	٢٧١	٢٧١	
٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢	
٢٧٣	٢٧٣	٢٧٣	٢٧٣	٢٧٣	٢٧٣	٢٧٣	٢٧٣	
٢٧٤	٢٧٤	٢٧٤	٢٧٤	٢٧٤	٢٧٤	٢٧٤	٢٧٤	
٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	
٢٧٦	٢٧٦	٢٧٦	٢٧٦	٢٧٦	٢٧٦	٢٧٦	٢٧٦	
٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	
٢٧٨	٢٧٨	٢٧٨	٢٧٨	٢٧٨	٢٧٨	٢٧٨	٢٧٨	
٢٧٩	٢٧٩	٢٧٩	٢٧٩	٢٧٩	٢٧٩	٢٧٩	٢٧٩	
٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	
٢٨١	٢٨١	٢٨١	٢٨١	٢٨١	٢٨١	٢٨١	٢٨١	
٢٨٢	٢٨٢	٢٨٢	٢٨٢	٢٨٢	٢٨٢	٢٨٢	٢٨٢	
٢٨٣	٢٨٣	٢٨٣	٢٨٣	٢٨٣	٢٨٣	٢٨٣	٢٨٣	
٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	
٢٨٥	٢٨٥	٢٨٥	٢٨٥	٢٨٥	٢٨٥	٢٨٥	٢٨٥	
٢٨٦	٢٨٦	٢٨٦	٢٨٦	٢٨٦	٢٨٦	٢٨٦	٢٨٦	
٢٨٧	٢٨٧	٢٨٧	٢٨٧	٢٨٧	٢٨٧	٢٨٧	٢٨٧	
٢٨٨	٢٨٨	٢٨٨	٢٨٨	٢٨٨	٢٨٨	٢٨٨	٢٨٨	
٢٨٩	٢٨٩	٢٨٩	٢٨٩	٢٨٩	٢٨٩	٢٨٩	٢٨٩	
٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠	
٢٩١	٢٩١	٢٩١	٢٩١	٢٩١	٢٩١	٢٩١	٢٩١	
٢٩٢	٢٩٢	٢٩٢	٢٩٢	٢٩٢	٢٩٢	٢٩٢	٢٩٢	
٢٩٣	٢٩٣	٢٩٣	٢٩٣	٢٩٣	٢٩٣	٢٩٣	٢٩٣	
٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	
٢٩٥	٢٩٥	٢٩٥	٢٩٥	٢٩٥	٢٩٥	٢٩٥	٢٩٥	
٢٩٦	٢٩٦	٢٩٦	٢٩٦	٢٩٦	٢٩٦	٢٩٦	٢٩٦	
٢٩٧	٢٩٧	٢٩٧	٢٩٧	٢٩٧	٢٩٧	٢٩٧	٢٩٧	
٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	
٢٩٩	٢٩٩	٢٩٩	٢٩٩	٢٩٩	٢٩٩	٢٩٩	٢٩٩	
٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	
٣٠١	٣٠١	٣٠١	٣٠١	٣٠١	٣٠١	٣٠١	٣٠١	
٣٠٢	٣٠٢	٣٠٢	٣٠٢	٣٠٢	٣٠٢	٣٠٢	٣٠٢	

(1) بما في ذلك ليرة سورية .

المعلومات الشخصية (بمئات الهيرارات)		معلومات التعداد (بمئات الهيرارات)				معلومات التعداد (بمئات الهيرارات)			
السن قبل الأول عام	والمتضمن من منطقة عامة	السن قبل الأول عام	والمتضمن من منطقة عامة	السن قبل الأول عام	والمتضمن من منطقة عامة	السن قبل الأول عام	والمتضمن من منطقة عامة	السن قبل الأول عام	والمتضمن من منطقة عامة
1997	1996	1997	1996	1997	1996	1997	1996	1997	1996
33 - المزارع	2688	2691	2691	2691	2691	2691	2691	2691	2691
34 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
35 - العمالية (المرافقة)	00	00	00	00	00	00	00	00	00
36 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
37 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
38 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
39 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
40 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
41 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
42 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
43 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
44 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
45 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
46 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
47 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
48 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
49 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
50 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
51 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
52 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
53 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
54 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
55 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
56 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
57 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
58 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
59 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
60 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
61 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
62 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
63 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
64 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
65 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
66 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
67 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
68 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
69 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
70 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
71 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
72 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
73 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
74 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
75 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
76 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
77 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
78 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
79 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
80 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
81 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
82 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
83 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
84 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
85 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
86 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
87 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
88 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
89 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
90 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
91 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
92 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
93 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
94 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
95 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
96 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
97 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
98 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
99 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00
100 - تربية	00	00	00	00	00	00	00	00	00

(أ) بما في ذلك ليريا

جدول ٢٢ : إجمالي تدفقات الموارد الصافية وصافي التحويلات

[illegible]

(١) تنظر إلى الصفحات من العلوم والفنون (ب) وما هي تلك الأجزاء .

[illegible]

[illegible]

جدول ٢٧ : الصحة والتغذية

[illegible]

[illegible]

جدول ٣١ : الحضرة

[illegible]

جدول ٣٢ : البنية الأساسية

[illegible]

ملاحظات تقنية

ما . وسنة ١٩٧٠ هي سنة الأساس بالنسبة للبيانات من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٥ ، وسنة ١٩٨٠ بالنسبة للبيانات من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٢ ، وسنة ١٩٨٧ بالنسبة لسنة ١٩٨٣ وما بعدها . وقد ربطت هذه الفترات الثلاث في سلسلة متصلة ، للحصول على أَسعار ١٩٨٧ عبر الفترات الثلاث كلها .

وتم ربط السلسلة لكل من الفترات الفرعية الثلاث عن طريق إعادة القياس ، مما يؤدي إلى تحريك السنة التي يكون فيها لسيغ السعر الجارى ولثالثي للسلاسل الزمنية نفس القيمة ، دون تغيير اتجاه أى منها . وقد جرت إعادة قياس مكونات الناتج المحلي الإجمالي لكل منها على حدة ، ثم جمعت للحصول على الناتج المحلي الإجمالي ومجماعه الفرعية . وقد يحدث أثناء هذه العملية انحراف في إعادة القياس بين الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت حسب المنشأ الصناعي ، وبين الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت حسب المصروفات . ومثل هذه الانحرافات في إعادة القياس يتم استبعادها تحت عنوان الاستهلاك الخاص ، اتبع ، بافتراض أن الناتج المحلي الإجمالي حسب المنشأ الصناعي هو تقدير أكثر جدارة بالثقة من الناتج المحلي الإجمالي حسب المصروفات .

ونظراً لأن الاستهلاك الخاص يصعب باعتباره المقياس ، فإنه يتم الحفاظ على وحدات المحاسبة القومية المتطابقة . وتتضمن عملية إعادة تحديد الأساس إدراج أى اختلافات إحصائية ناشئة عن المصروفات ضمن الاستهلاك الخاص . كما تتضمن القيمة المضافة في قطاع الخدمات ، فرقاً إحصائياً ، كما ورد في المصدر الأصلي .

المقاييس للموجزة

تم حساب المقاييس الموجزة بالجمع البسيط ، وذلك عندما يجرى التدوير عن متغير ما بوحدات للمساب قابلة للمقارنة بصورة معقولة . والمؤشرات الاقتصادية التي لا تدور قابلة للجمع بطبيعتها تجمع عادة عن طريق نظام لترجيح النسب . والمقاييس الموجزة بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية مرجحة بعدد السكان . فيما عدا وفيلت للرضع ، التي تم ترجيحها بعدد المواليد .

ومؤشرات التنمية الدولية ، توفر عادة بيانات عن تقديرات مرجعيتين ، وليس سلاسل زمنية سنوية . وبالنسبة للمقاييس الموجزة التي تغطي مئين كثيرة ، يستند الحساب على نفس التكوين للقطر على مر الزمن وغير الموضوعات . ولا يتيح

المعيار الأساسي لتصنيف البلدان هو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي . ولهذا السبب ، فإن الأمثلة واثنين وثلاثين اقتصاداً المدرجة في الجداول مرتبة تصاعدياً حسب نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي . ويورد جدول مستقل (الجدول ١ - أ) مؤشرات أساسية عن ٧٧ اقتصاداً آخر تتوافر عليها معلومات متتالية أو يقل سكانها عن المليون ، وللإطلاع على التعديلات في هذه الطبعة انظر المقدمة .

مدى التعديل على البيانات

بذل مجهود كبير في سبيل توحيد وتنميط البيانات ، ومع ذلك فإن القابلية الكاملة للمقارنة لا يمكن ضمانها ، وينبغي توخي الحرس في تفسير المؤشرات . وتؤثر عوامل كثيرة على توافر البيانات ومدى التعديل عليها ، فالنظم الإحصائية مازالت ضعيفة في كثير من الاقتصادات النامية ، وتختلف الأساليب الإحصائية والتغطية والممارسات والتعاريف لاختلاف واسع بين البلدان ، والمقارنة فيما بين البلدان ، وفيما بين الأمانة تنطوي دائماً على مشكلات تقنية معقدة لم يتم حلها حلاً جامعاً مانعاً ليس . ولهذا الأسباب ، ففي حين أن البيانات مستمدة من مصادر يعتقد أنها الأكثر جدارة بالثقة ، فإنه ينبغي فهمها فقط باعتبارها مبنية للاحتياجات وموضوعة للفروق الأساسية بين الاقتصادات ، ولذا لا تقدم مقاييس كمية دقيقة لهذه الفروق . وبصفة خاصة لم يتم حل الخلافات المتعلقة بالبيانات بالنسبة لخمس عشرة اقتصاداً في الاتحاد السوفياتي السابق ، فالنظمية محدثة ، والبيانات تخصم لأكثر من المدي الطبيعي لعدم التيقن .

ومعظم البيانات الاجتماعية المخزنة من مصادر وطنية ، مستمدة من ملفات إدارية منظمة ، وإن كان البعض منها قد جاء من مسوحات خاصة ، أو من استقصاءات دورية للتعداد . وقد تم استعراض القضايا المتعلقة بمدى التعديل على المؤشرات الديموغرافية في مطبوع «الاتجاهات والبيانات السكانية العالمية» للأمم المتحدة . وننشد القراء أن يضعوا في اعتبارهم أوجه القصور هذه عند تفسير المؤشرات ، خاصة عند إجراءهم مقارنات بين الاقتصادات .

سنوات الأساس

ورغبة في توفير تحليل للاتجاهات طويلة الأجل ، وتسهيل المقارنات الدولية ، وإدراج تأثير التغيرات في الأسعار النسبية فيما بين القطاعات ، أعيد أسناد بيانات الأسعار الثابتة بالنسبة لمعظم الاقتصادات جزئياً إلى ثلاث سنوات للأساس وتم ربطها

المؤشرات تكوين مقاييس المجموعات إلا إذا كانت البيانات التطورية متاحة عن حساب سنة معينة بالنسبة لتلك المجموعة كاملة على الأقل، كما جندتها مقاييس الإسناد لعام ١٩٨٧. وطالما يتم الرءاء بهذا المعيار، فله يفترض أنه بالنسبة للسنوات التي لا ترد عنها بيانات أن مقياس التقارير الذين لا يوردون آخر التطورات (ومن لا يهتمون تاريخا كاملا)، يتصرفون بالنسبة للسنوات التي يفترضون فيها للبيانات مثال عينة المجموعة التي تقدم تقديرات. ويذهب للقراء أن يضعوا في اعتبارهم أن الهدف هو الحفاظ على ارتباط صحيح عبر الموضوعات، وذلك على الرغم من حشد المشكلات المتعلقة بالبيانات التطورية، وأنه لا يمكن استخلاص شيء ذي معنى عن السلوك على المستوى القطري بالاستنتاج من مؤشرات المجموعات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عملية التراجع قد تؤدي إلى تفاوت بين حاصل جمع أرقام المجموعات الفرعية والأجماليات الشاملة. وقد تم شرح هذا بصورة أكمل في مقالة الجداول الدولية.

المصادر والأساليب

تم جمع البيانات من الدين الفارحي بواسطة البنك الدولي رأساً على أساس للتقارير الواردة من البلدان للنامية الأعضاء من خلال نظام الإبلاغ بواسطة البلدان المديونة. واستمدت البيانات الأخرى أساساً من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ومن صندوق النقد الدولي، والتقارير التطورية المقدمة للبنك الدولي. كما استخدمت التقديرات التي وضعها المملون بالبنك لتحسين درجة استيفاء البيانات لأخر لحظة أو استيفاءها. وبالنسبة لمعظم البلدان، تم الحصول على تقديرات الحسابات الترموية من الحكومات الأعضاء من خلال البيانات الاقتصادية للبنك الدولي وتم تصحيحها في بعض الحالات بواسطة الماملين في البنك لضمان الاتفاق مع التعاريف والمفاهيم الدولية، وللتأكد الأفضل والاستيفاء لأخر لحظة.

معدلات النمو

لتيسير الإحالة، لم تدرج في العادة إلا نسب ومعدلات النمو، وتوافر القيم المطلقة بصيغة عامة في مطبوعات البنك الدولي الأخرى، خاصة طبعة ١٩٩٥ من الجداول الدولية. وتم احتساب معظم معدلات النمو بالنسبة لقرنين، ٧٠ - ١٩٨٠ و ٨٠ - ١٩٩٣، باستخدام طريقة لتحديد للمربعات الصغرى ما لم ينص على خلاف ذلك. ونظراً لأن هذه الطريقة تأخذ في اعتبارها كل المشاهدات في الفترة للمعينة، فإن معدلات النمو الناتجة تتراعى فيها الاتجاهات الملمة التي لا تتكرر بالقيم المستقبلية بخير موع، خاصة في نقاط النهاية. ولاستبعاد آثار التضخم، فقد استخدمت المؤشرات الاقتصادية للأسمار

الثابتة في حساب معدلات النمو. وتُرد تفاصيل هذا المنهج في بداية الملاحظات التقنية. وتطلق الأرقام المطبوعة بخط أسود بسنوات أو فترات خلافت المحددة - وذلك إلى عامين سابقين أو تالين بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية، وإلى ثلاث سنوات سابقة أو تالية بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية؛ نظراً لأن جمع هذه الأخيرة ينزع إلى أن يكون أقل انتظاماً كما أنها تتغير بصورة أقل إثارة عبر الفترات القصيرة من الزمن.

وتم حساب جميع معدلات النمو المبيّنة من سلاسل الأسعار الثابتة، وجرى احتسابها باستخدام طريقة المربعات الصغرى، مالم ينص على خلاف ذلك. ويقدّر معدل النمو بطريقة للمربعات الصغرى r بالتوفيق بين الخط الانحادي للتحديد الخطي للمربعات الصغرى، وبين القيم اللوغاريتمية السنوية للمتغير في الفترة المعنية. وبصورة أكثر تحديداً، فإن معادلة الانحدار تأخذ الشكل التالي: $\log X_t = a + br + e_t$ ، حيث إنها تعادل التحويل اللوغاريتمي لمعادلة معدل النمو المركب $X_t = X_0(1+r)^t$. وفي هاتين المعادلتين فإن X هي المتغير، و t هي الزمن، و $a = \log X_0$ ، و $b = \log(1+r)$ هما المعاملان (البارامتران) المطلوب تقديرهما، و e_t هي حد الخطأ. وإذا كانت e_t هي تقدير المربعات الصغرى لـ b ، فإن مؤسس النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي r يتم الحصول عليه باعتباره [مقابل لوغاريتم $1 - b$] مضروباً في ١٠٠ للتعبير عنه في صورة نسبة مئوية.

الجدول ١ - مؤشرات أساسية

بالنسبة للمؤشرات الأساسية للاقتصادات التي تتوافر عنها بيانات متتالية، أو التي يقل عدد سكانها عن المليون نسمة؛ انظر الجدول ١-أ.

وأعداد السكان في منتصف عام ١٩٩٣، هي مستمدة من تشكيلة من المصادر، أساساً من شعبة الأمم المتحدة للسكان، وكذلك من مكاتب الإحصاء الوطنية، والإدارات القطرية بالبنك الدولي. ويلاحظ أن اللاجئين الذين لم يتم توطينهم بصورة دائمة في بلد الملبأ يعتبرون عادة جزءاً من سكان بلدهم الأصلي. والبيانات المتعلقة بالمساحة، مستمدة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). والمساحة هي إجمالي المساحة السطحية، مقسمة بالكيلو مترات المربعة، وتضم مساحة الأراضي والمياه الداخلية.

وحسبت الأرقام المتعلقة بنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة طبقاً للأسلوب المتبع في أطلس البنك الدولي، الموصوف أدناه.

ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في حد ذاته ، لا يشكل أو يقيس الرفاهية الاجتماعية أو النجاح في التنمية . ولا يميز بين الأهداف والاستخدامات النهائية لمنتج معين ، ولا يبين ما إذا كان بعض فئوس فئوس بعض الفئوس الطبيعية وغيرها ، أو يضر بالرفاهية الاجتماعية أو يضر فيها . وعلى سبيل المثال ، فإن الناتج القومي الإجمالي أعلى في البلدان الأكثر بربا ، حيث ينفق الناس المال على التسخين والملابس المُتَشَفَّة ، وأكثر ما يفعلون في بلدان للمناخ المعتدل ، حيث يرتاح الناس وهم يرتدون ملابس خفيفة في الهواء الطلق .

وبصفة أهم ، فإن الناتج القومي الإجمالي لا يعالج بطريقة ملائمة قضايا البيئة خاصة استخدام الموارد الطبيعية . وقد انضم البنك إلى آخرين في بحث كيف يمكن للحسابات القومية أن تُلقي ضوءا على هذه القضايا . وقد أدرجت في نتائج عام ١٩٩٣ نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة ، حسابات « تالمة » تنقب في الصعوبات العملية والمفاهيمية ، (مثل إعطاء قيم اقتصادية ذات مغزى للموارد التي لا تعتبرها الأسواق حتى الآن موارد « نادرة » ، وتخصيص التكاليف التي تعد عالمية في الأساس في إطار وطني بطبيعته المصنفة) . وسيفر هذا إطارا للمحاسبين الوطنيين للنظر في العوامل البيئية في تقدير المقاييس البديلة للخلل .

ويقاس الناتج القومي الإجمالي القيمة المضافة المحلية والأجنبية المشفحة للمقيمين . وهو يتألف من الناتج المحلي الإجمالي (وتعريفه وأرد في الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢) زائدا صافي دخل عناصر الإنتاج الوارد من الخارج ، وهو دخل المقيمين الذي يتدفق من الخارج عن خدمات عناصر الإنتاج (العمل رأس المال) ناقسا المدفوعات المعاملة التي تؤدي لغير المقيمين الذين أسهموا في الاقتصاد المحلي .

وفي تقديره لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، يسلم البنك بأنه لا يمكن تحقيق التقابلية الكاملة لمقارنة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فيما بين البلدان . فإلى جانب المشكلة التقديرية والتي يصعب علاجها والخاصة بالأرقام القياسية ، هناك عقبات تعترضان طريق التقابلية الكافية للمقارنة . تتعلق إحداها بتقديرات الناتج القومي الإجمالي والسكان ذاتهما . فهناك فروق بين البلدان المختلفة في نظم المحاسبة القومية وتقديم للتقارير الديمغرافية وفي المعلومات الإحصائية للكمات وراها من حيث تغطيتها ومدى التحصيل عليها . أما العقبة الأخرى فتتعلق باستخدام أسعار الصرف الرسمية في تحويل البيانات الخاصة بالناتج القومي الإجمالي معبرا عنها بالعملة القومية المختلفة ، إلى عملة مشتركة . هي دولار الولايات المتحدة ، كما جرى العرف . للمقارنة بينها عبر البلدان .

وإدراكا من البنك الدولي لكون أوجه التصور هذه تؤثر في قابلية تقديرات نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي للمقارنة ، فقد أدخل عدد تصنيفات في إجراءات التقدير . فمن خلال مرحلته المنتظمة للحسابات القومية للبلدان الأعضاء ، يتولى البنك تقييم تقديرات الناتج القومي الإجمالي بصورة منتظمة ، مركزا على التنظية وعلى المفاهيم المستخدمة ، مع إجراء للتصحيحات ، عند الاقتضاء ، التي من شأنها تحسين التقابلية للمقارنة . وكجزء من عملية المراجعة ، يمكن تطوير التقديرات التي تجريها هيئة العاملين بالبنك للناتج القومي الإجمالي (وأحيانا للسكان) لتتوافق أحدث فترة . فعلى سبيل المثال ، فإن التقدير بالدولارات لخلل الفرد في الصين هو رقم أولي يستند على التراسة الجارية التي يقوم بها البنك الدولي للناتج المحلي الإجمالي للصين . وقد تم حياجه لتسهيل المقارنات عبر البلدان . وتستخدم الإحصاءات الرسمية كأساس لكل التحليلات الأخرى المتضمنة في هذه الوثيقة .

كما يقوم البنك بصورة منتظمة ، بتقييم مدى صلاحية أسعار الصرف الرسمية كمعاملات للتحويل . ويستخدم معامل تحويل بديل (يرد في الجدول التالية) حتى رأى أن سعر الصرف الرسمي ينمذ عن السعر الذي يطبق فعلا على المعاملات الخارجية ، بهامش كبير على نحو استثنائي . ويصدق هذا على عدد قليل من البلدان فحسب ، وبالنسبة لجميع البلدان الأخرى ، يصعب البنك نصيب للفرد من الناتج القومي الإجمالي بالطريقة المستخدمة في الأطلس .

ومعامل التحويل في الأطلس بالنسبة لأي سنة هو متوسط سعر الصرف لتلك السنة ، وأسعار الصرف للمستئين المتباينين بعد تصحيحها ، لمراعاة الفروق في التضخم للتسبي بين البلد والبلدان الأعضاء في مجموعة الخمسة (فرنسا ، ألمانيا ، اليابان ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة) ومعدل التضخم للبلدان الأعضاء في مجموعة الخمسة ممثل في التقديرات في مكشفات حقوق المسحب الخاصة . ومن شأن متوسط السنوات الثلاث هذا أن يلطف من لتقلبات في الأسعار ، وفي أسعار الصرف بالنسبة لكل بلد . ويقسم الناتج القومي الإجمالي الناشئ عن ذلك بالدولار الأمريكي على عدد السكان في منتصف السنة ، وذلك بالنسبة لآخر ثلاث سنوات ، لاستخراج نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي .

وقد عانى نحو مليون من الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل ، من انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة خلال الثمانينات وأوائل التسعينات . وبالإضافة إلى ذلك فإن التقلبات الكبيرة في العملة وفي معدلات التبادل التجاري قد أثرت على مستويات الدخل المتدنية . ولهذا

السبب ، فإن مستويات ومراكز تقديرات نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى مصوبة بطريقة الأطلس ، تخيرت أحيانا بطرق لا تربط بالضرورة بأداء النمو المحلى النسبى للاقتصادات موضع البحث .

ونصف المعادلتان للتأنيان لإجراءات حساب معامل التحويل للسنة ٤ :

$$(e_{t-2,t}) = \frac{1}{3} (e_{t-2} \left(\frac{P_t}{P_{t-2}} / \frac{P'_t}{P'_{t-2}} \right) + e_{t-1} \left(\frac{P_t}{P_{t-1}} / \frac{P'_t}{P'_{t-1}} \right) + e_t)$$

ولمصاب نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بدولارات الولايات المتحدة للسنة ٤ :

$$(Y^e_t) = (Y_t / N_t) + e_{t-2,t}$$

حيث :

Y_t = الناتج القومى الإجمالى الجارى (بالعملة المحلية) للسنة ٤ .

P_t = مكش الناتج القومى الإجمالى للسنة ٤ .

e_t = معن الصرف السنوى المتوسط (العملة المحلية إلى دولار الولايات المتحدة) للسنة ٤ .

N_t = عدد السكان فى منتصف السنة بالنسبة للسنة ٤ .

P'_t = مكش حقوق السحب الخاصة فى السنة ٤ .

ونظرا للمشكلات المتعلقة بخواص البيانات القابلة للمقارنة وتحديد معاملات التحويل ، لم تدرج معلومات عن نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بالنسبة لبعض الاقتصادات .

استخدام أسعار الصرف الرسمية لتحويل أرقام العملة الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة ، لا يعكس القوة الشرائية النسبية للعملة فى الداخل . وقد استحدث برنامج الأمم المتحدة للمقارنة النواية مقاييس للناتج المحلى المقيى ، على أساس مقياس قابل للمقارنة النواية ؛ وذلك باستخدام تباديل للقوة الشرائية للمعاملات كعامل تحويل بدلا من معن الصرف . ويبين الجدول ٣٠ أحدث تقديرات نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى استنادا لتبادل القوة الشرائية للمعاملات . ويتم التعبير عن تقديرات البرنامج بمقاييس الناتج القومى الإجمالى وليس الناتج المحلى الإجمالى لسهولة تتسق مع التقديرات الواردة فى الجدول ١ . وقد نشرت المعلومات المتعلقة بذلك البرنامج فى أربع دراسات وعدد من التقارير الأخرى . ولأحدث دراسة فى المرحلة السادسة ، عن عام ١٩٩٣ ، وقد نشرت جزءا منها بالفعل ، منظمة للتعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى .

وتعمل الأمم المتحدة ولجانها الاقتصادية الإقليمية ، وكذلك الوكالات الدولية الأخرى ، مثل اللجنة الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والبنك الدولى ، على

وتقاس متوسط المعدل السنوى للتضخم بمعدل نمو مكش الناتج المحلى الإجمالى الضمنى لكل فترة من الفترات المبينة . ويتم حساب مكش الناتج المحلى الإجمالى أولا بقسمة قيمة الناتج المحلى الإجمالى بالقيم الجارية على قيمة الناتج المحلى الإجمالى بالقيم الثابتة ، وكلاهما بالعملة الوطنية وعن كل سنة من سنوات الفترة . ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى لمصاب معدل نمو مكش الناتج المحلى الإجمالى للفترة . ولتمناس للتضخم هذا ، فإنه شأن أى مقياس آخر ، حدوده . على أنه يستخدم فى بعض الأغراض باعتبار مؤشرا للتضخم لأنه أوسع المقاييس فاعدة ، وهو يبين الحركات السنوية للأسعار بالنسبة لجميع السلع والخدمات التى ينتجها اقتصاد ما .

ويشير العمر المتوقع عند المولد إلى عدد السنوات التى سيميشها طفل بوضع حديث الولادة إذا ما بقيت أنماط الوفيات السائدة فى وقت مولده على ما هى عليه عبر حياته كلها . والبيانات مأخوذة من شعبة الأمم المتحدة للسكان ، أفاق نموسكان العالم : طمية ١٩٩٤ . وهذه المعدلات هى استيفاءات خيلية بين المعدلين المقدرين مستقبليا للفترتين ٩٠ - ١٩٩٤ و ٩٥ - ١٩٩٩ .

وأمية التكبار هنا محددة باعتبارها نسبة السكان الذين يزيد عمرهم عن الخامسة عشرة ولا يستطيعون أن يقرؤوا ويكتبوا بفهم ، جملة قصيرة بسيطة عن حياتهم اليومية . وذلك واحد فقط من ثلاثة تعريفات مقبولة على نطاق واسع ، ويضع استخدام الشروط فى عدد من البلدان . والبيانات مستمدة من تقديرات واستطلاعات الأمية أحدثها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) فى ١٩٨٩ .

وقد رجحت المقاييس المعجزة لنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى والعمر المتوقع وأمية التكبار الواردة فى هذا الجدول ، بعدد السكان . ورجحت المقاييس الخاصة بالمعدلات السنوية المتوسطة للتضخم ، بنصيب البلد من الناتج المحلى الاجمالي فى ١٩٨٧ مقيما بالدولارات التجارية للولايات المتحدة .

الجدولان ٢ ، ٣ - النمو وهيكال الانحياز

معظم التعاريف المستخدمة فى تعاريف نظام الأمم المتحدة للمسابات القومية ، المسلسلة (و) ، العدد ٢ ، للتفتح ٣ ، ولم

يكتمل للتنقيح ٤ تنظيم الحسابات القومية إلا في ١٩٩٣ ، ومن المرجح أن تظل بلدان كثيرة تستخدم توصيات التنقيح ٣ للمنوات القليلة واستمدت التقديرات من المصادر القومية ، التي وصلت إلى البنك الدولي أحياناً عن طريق وكالات دولية أخرى ، ولكنها جمعت في الغالب من قبل هيئة الممارسين في البنك خلال البعثات .

وتراجع هيئة الممارسين بالبنك نوعية بيانات الحسابات القومية ، وتساعد في بعض الحالات ، من خلال عمل البعثات أو المساعدات التقنية ، في تصميم السلاسل القومية . وبسبب القدرات المحدودة أحياناً لمكاتب الإحصاء والمشكلات المتعلقة بالبيانات الأساسية ، لا يمكن تحقيق القابلية للمقارنة الدولية على وجه الدقة ، خاصة في الأنشطة الاقتصادية التي يصعب قياسها مثل معاملات السوق المالية ، أو القطاع غير الرسمي ، أو زراعة الكفاف .

ويقوم الناتج المحلي الإجمالي جملة الناتج من السلع والخدمات ، التي ينتجها للاستعمال النهائي مقبوض وغير مقبوض ، بغض النظر عن تخصيصها لمستهلكين محليين أو أجانب . وتحسب دون استقطاع خصومات لإهلاك الأصول التي هي من صنع الإنسان ، أو استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور نوعيتها . ولأن ذهب نظام الحسابات القومية إلى أن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حسب المنشأ الصناعي ، هي تقديرات بأسعار المنتج ، فإن بلداناً كثيرة مازالت تقدم تقارير عن هذه التفاصيل على أساس تكلفة عناصر الإنتاج . وتتلأز قلبية التقديرات للمقارنة الدولية باستخدام ممارسات فطرية مختلفة في نظم التقييم من أجل الإيلاخ عن القيمة المضافة من قبل القطاعات المنتجة . وكحل جزئي فقد أدرجت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بقم المشتري ، إذا ما استندت المكونات إلى هذا الأساس ، وهذه الحالات يشار إليها في المادية . ومع ذلك فإنه بالنسبة لبعضة بلدان في الجدولين ٢ ، ٣ ، استبدل بالناتج المحلي الإجمالي بقم المشتري ، الناتج المحلي الإجمالي بكتلة عناصر الإنتاج .

وأرقام الناتج المحلي الإجمالي هي بقم دولارية محولة من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة . وهناك بضعة بلدان لا يترأى في سعرها الرسمي الصرف ، السعر الذي يصرى على أساسه على المعاملات للتد الأجنبي ، فاستخدم في حالتها عامل تحويل بدل (ورد في الجدول للدواة) . ويلاحظ أن هذا الجدرل لا يستخدم تقنية حساب المتوسط في ثلاث منين التي استخدمت في حساب نصوب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الجدول ١ .

وتشمل للزراعة : العرارة والقنص وصيد السمك ، وكذلك الزراعة . وفي البلدان النامية ذات المستويات المرتفعة من زراعة الكفاف ، يلاحظ أن كثيراً من الإنتاج الزراعى إما أنه لا يتم تهايله ، أو لا يتم تهايله مقابل نقود . ومن شأن هذا أن يزيد من صعوبة قياس مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ، كما يقلل من ثبات هذه الأرقام وقابليتها للمقارنة .

وتشمل الصناعة : لتقيمة المضافة في التعدين ، والصناعة للتحريالية (وتدوررت في التقرير أيضاً باعتبارها مجموعة فرعية منفصلة) وللتشديد ، والكهرباء والماء والغاز . أما لتقيمة المضافة في جميع فروع النشاط الاقتصادي الأخرى بما في ذلك التكاليف المحتملة لأعباء خدمات البنوك ورسمو الاستيراد وأى فروق إحصائية لاحظها جامعو البيانات الوطنيون ، فقد صفت باعتبارها خدمت .. الخ .

وقد استخدمت السلاسل للمراقبة التي أعيد حساب أساسها جزئياً لعام ١٩٨٧ بالمعاملات المحلية ، حسبما ورد شرحه في بداية للملاحظات التقنية ، في حساب معدلات النمو في الجدول ٢ . أما الحصص القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي الواردة في الجدول ٣ فقد استمدت إلى سلاسل الأسعار الجارية .

وعند حساب المقاييس الموجزة بالنسبة لكل مؤشر وأرد في الجدول ٢ ، حسبت القيم للثلاثة بدولارات الولايات المتحدة التي أعيد قياسها جزئياً لعام ١٩٨٧ بالنسبة لكل اقتصاد ، وذلك على سنة من سنوات للفترة المشمولة ؛ وتم تجميع القيم بالنسبة لجميع البلدان في كل سنة ؛ واستخدمت طريقة المربعات الصغرى لحساب معدلات النمو . أما متوسط الحصص الملوية للقطاعية في الجدول ٣ فقد حسبت من للمجاميع الكلية للناتج المحلي الإجمالي القطاعي للمجموعة بالدولارات الأمريكية الجارية .

الجدول ٤ - الزراعة والأغذية

البيانات الأساسية عن لتقيمة المضافة في الزراعة مستمدة من سلاسل الحسابات القومية للبنك الدولي بالأسعار الجارية بالمعاملات القومية . ويتم تحويل لتقيمة المضافة بالأسعار الجارية بالمعاملات القومية إلى دولارات أمريكية باستخدام طريقة التحويل عن سنة واحدة ، كما تم وصفه في الملاحظة للتقنية المتعلقة بالجدولين ٢ و ٣ .

والأرقام الواردة في باقى هذا الجدول مستمدة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) . وقد قيمت اللواترل من الللال بمكافئات الجيوب ، وعرفت بأنها تشمل جميع الجيوب بمقتضى التصنيف الدولي للتجارى الموحد ، التنقيح الثاني ، المجموعات ٤١ . ٤٦ . ٥٠ . أما للمعونة الغذائية من الللال فتشمل الفصح

بصورة غير مباشرة على الأهمية النسبية للأسمك أو وزنها في إجمالي الزراعة خلسة لأن الأسمك ليست مدرجة في الرقم القياسي لإنتاج الأغذية .

والمقاييس الموجزة المتعلقة باستخدام الأسمدة تم ترجيحها بجملة مساحة الأراضي المزروعة ؛ أما المقاييس للموجزة لإنتاج الأغذية فقد رجحت بعدد السكان .

الجدول ٥ . الطاقة التجارية

استمدت البيانات المتعلقة بإنتاج الطاقة واستهلاكها أساساً من وكالة الطاقة الدولية ومن مصادر الأمم المتحدة . وهي تشير إلى الأشكال التجارية للطاقة الأولية : البترول (النفط الخام ووسائل الغاز الطبيعي والنفط من المصادر غير التقليدية) ، والغاز الطبيعي والوقود الصلب (كاللحم والتهجينات وأنواع الوقود المشتقة الأخرى) والكهرباء الأولية (الطاقة النووية والكهرمالية ، والحرارية الأرضية وغيرها) . وكلها محولة إلى مكافآت للنفط . ولتحويل الكهرباء للنووية إلى مكافآت للنفط ، افترضت كثافة حرارية نظرية قدرها ٣٣ في المائة ؛ والطاقة الكهرمالية ممثلة بكفاءة تبلغ ١٠٠ في المائة .

ويشير استهلاك الطاقة إلى إحداثيات الطاقة الأولية المحلية قبل تحويلها إلى أنواع أخرى من الوقود للاستخدام النهائي (مثل الكهرباء ، والمنتجات البترولية المكررة) وتحسب باعتبارها الإنتاج المحلي زائدا الواردات ، والتغير في الرصيد ، مطروحا منه الصادرات والمستودعات البحرية الدولية . كما يتضمن استهلاك الطاقة المنتجات المكرسة لاستعمالات لا تتعلق بالطاقة ، والمشتقة من البترول أساساً . ولم يوضع في الاعتبار استخدام حطب الوقود ، وفصائل الحيوانات الجافة وغيرها من أنواع الوقود التقليدي ، رغم أنها كبيرة في بعض البلدان ، لعدم توافر بيانات يحول عليها وشاملة .

واستخدام الطاقة مبرر عنه باعتباره نصيب الفرد بالكيلو غرامات من مكافآت النفط . ومؤشر الناتج هو تقدير للناتج المحلي الإجمالي الذي يتم إنتاجه بكيلو غرام من مكافآت النفط بالولايات الأمريكية .

وتشير واربلت الطاقة إلى القيمة الدلالية للطاقة المستوردة - القسم ٣ من التصنيف الدولي التجاري الموحد ، للتنتيج ١- ويحسب عنها باعتبارها نسبة مئوية من حصيلة الصادرات السلعية . ونظراً لأن البيانات المتعلقة بواردات الطاقة لا تسمح بالفرقة بين واردات البترول لأغراض الوقود ولأغراض استخدامها في صناعة البتروكيماويات ، فربما تبين .

والذيق والبرغل والأرز والحبوب الخشنة ، وعنصر الغلال في الأغذية المخلوطة . والأرقام لا تقبل المقارنة المباشرة بسبب فروق نظم الإبلاغ والمعايير ؛ إذ تمتد واردات الغلال بصفة عامة إلى بيانات السنة الميلادية حسب التبليغ من البلدان المظففة ، وتمتد المعونة الغذائية من الغلال إلى البيانات المتعلقة بالسنوات المحصولية حسب تقارير البلدان المانحة والمنظمات الدولية بما في ذلك مجلس الفصح العالمي وبرنامج الأغذية العالمي . يضاف إلى هذا أن المعلومات المتعلقة بالمعونة الغذائية الواردة من المانحين قد لا تتفق مع ما يتلقاه فعلاً المستفيدون في فترة معينة بسبب التأخير في النقل والتسليم ، أو لأن المعونة في بعض الأحيان لا تبلغ إلى الغلو ، أو إلى للمنظمات الدولية الأخرى المعنية . وقد لا تظهر واردات المعونة الغذائية أيضاً في سجلات الجمارك . والمراجع الزمني لمعونة الأغذية هو السنة المحصولية ، من تموز / يولية إلى حزيران / يونية .

ويغيب استهلاك الأسمدة مخدات الثبات المستخدمة في الأراضي المزروعة . وتشمل منتجات الأسمدة ، الأسمدة الأروية واليوسية والفسفاتي (والتي تشمل الفوسفات الصخري المطحون) . وتعرف الأرض للمزروعة بأنها الأرض للمزروعة بمحاصيل دائمة ومحاصيل مؤقتة (والمعابحات التي تزرع بمحصولين تحسب مرة واحدة) والموارد المؤقتة لحدس الضرب أو الفرعي ، والأراضي التي تزرع حدائق لتفخيت السروق أو تلبية حاجة مطبخ الأسرة ، والأراضي المراحة ، أو المعاطلة مؤقتاً ، والمراجع الزمني لاستهلاك الأسمدة هو السنة المحصولية ، من تموز / يولية إلى حزيران / يونية .

وتم احتساب متوسط النمو السنوي لنصيب الفرد من الإنتاج الغذائي من الرقم القياسي لنصيب الفرد من الإنتاج الغذائي . ويربط الرقم القياسي بمعزل النمو السنوي للمتوسط لنصيب الفرد من الغذاء المنتج في ٧٩ - ١٩٩٣ بالنسبة إلى المتوسط المنتج سنوياً في ٧٩ - ١٩٨١ (٧٩ - ١٩٨١ = ١٠٠) .

وقد استخرجت التقديرات بقسمة كمية المواد الغذائية المنتجة على جملة عدد السكان . ولأغراض هذا الرقم القياسي ، حُرقت الأغذية بأنها تتألف من المكسرات والبقول والفاكهة والحبوب والخضار وقصب السكر ونفجر السكر والجنور للشوية وزيتون الطعام والمظففة ومنتجاتها . وتقاس كميات إنتاج الأغذية مع استخدام الملف الحيواني والبنجر المستخدمة في الزراعة والأغذية التي تقف أثناء عمليات التجهيز والتوزيع .

وتم تقس منتجات الأسمك بمستوى الإمداد اليومي من البروتين المستمد من استهلاك الأسمك بالنسبة لإجمالي الإمداد اليومي من البروتين من كل الأغذية . ويقتى هذا التقدير الضموم

هذه التنبؤ المعنوية مدى الاعتماد على الطاقة المستوردة بأكثر من قيمته .

وقد حسبت المقاييس الموجزة لإنتاج الطاقة واستهلاكها بجميع الأحجام التي تتعلق بكل سنة من السنوات التي تغطيها الفترة ، وبعد ذلك طبقت طريقة معدل نمو المربعات الصغرى . وفيما يتعلق بنصيب الفرد من استهلاك الطاقة ، استخدمت أوزان السكان لحساب المقاييس الموجزة للسنوات المحددة .

وحسبت المقاييس الموجزة لإيرادات الطاقة باعتبارها نسبة مئوية من الصادرات الملمعة من المصاميع الكلية للمجموعة المتعلقة بإيرادات الطاقة والصادرات الملمعة بالدولارات الجارية .

الجدول ٦ - هيكل الصناعة التحويلية

استمدت البيانات الأساسية للقيمة المضافة في الصناعة التحويلية من ملاحظ البنك الدولي للحسابات القومية بالأسعار الجارية والصادرات الوطنية ، ولم تحويل القيمة المضافة بالأسعار الجارية بالمعامل الوطنية إلى دولارات أمريكية بتطبيق طريقة التحويل لسنة واحدة ، كما جرى وصفها في الملاحظة التقنية المتعلقة بالجدولين ٢ و ٣ .

أما البيانات المتعلقة بتوزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية فيما بين الصناعات فقد قسمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، ولجريت حسابات للتوزيع من العملات الوطنية بالأسعار الجارية .

وتصنيف الصناعات التحويلية يتفق مع التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية الذي وضعته الأمم المتحدة ، للتتبع ٢ ، للأغذية والمشروبات ولتنج تشمل الفرع ٢١ من التصنيف الدولي ، والمنسوجات والملابس تشمل الفرع ٣٢ ، والآلات ومعدات النقل تشمل المجموعات الكبرى ٣٨٢ ، ٣٨٤ والكيميائيات تشمل المجموعات الكبرى ٣٥١ و ٣٥٢ ، والمواد الأخرى تضم الخشب والمنتجات المتعلقة به ، (الفرع ٣٣) ، والورق والمنتجات ذات الصلة (الفرع ٣٤) ، والبرولر والمنتجات ذات الصلة (المجموعات الكبرى ٣٥٣ - ٣٥٦) ، والفرزات الأساسية والمنتجات المعدنية الأساسية (الفرع ٣٦ و ٣٧) ، والمنتجات المعدنية المصنوعة والسلع المهنية (المجموعات الكبرى ٣٨١ و ٣٨٥) والصناعات الأخرى (المجموعة الكبرى ٣٩٠) . وعندما يشار إلى أن البيانات المتعلقة بالمنسوجات أو الآلات أو المواد الكيميائية غير متوفرة ، يجري إدراجها ضمن المواد الأخرى .

والمقاييس الموجزة الواردة بالنسبة للقيمة المضافة في الصناعة التحويلية ، هي إحصائيات حسب أسلوب التجميع المشار إليه في بداية الملاحظات التقنية .

الجدول ٧ - إيرادات الصناعة التحويلية ونتائجها

تظهر في هذا الجدول أربعة مؤشرات . مؤشرا يتعلقان بالإيرادات الحقيقية لكل مستخدم ، مؤشر خاص بنصيب العمل من جملة للقيمة المضافة المولدة ، ومؤشر يتعلق بالنتائج في قطاع الصناعة التحويلية . وتستخدم المؤشرات إلى البيانات المتقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، وإن كانت المكشآت مستمدة من مصادر أخرى حينما يرد بوابه فيما يلي .

الإيرادات بالنسبة لكل مستخدم هي بالأسعار الثابتة وقد استخرجت بتكمش الإيرادات الاسمية بالنسبة لكل مستخدم ، بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في البلد . والرقم القياسي لأسعار المستهلك مستمد من الإحصاءات المالية الدولية التي يصدرها صندوق النقد الدولي .

أما جملة الإيرادات باعتبارها نسبة مئوية من القيمة المضافة فقد استخرجت بقسمة جملة إيرادات المستخدمين على القيمة المضافة بالأسعار الجارية ، لظهور نصيب العمل في الدخل للمولد في قطاع الصناعة التحويلية . وأما نصيب المستخدم من الناتج الإجمالي فهو بالأسعار الثابتة ومعرض باعتباره رقماً قياسياً لانتاجية العمل الشاملة في الصناعة التحويلية باستخدام ١٩٨٠ كسنة أساس . وللتوصل إلى هذا المؤشر تم تصحيح بيانات اليونيدو المتعلقة بنصيب المستخدم من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية وذلك باستخدام المكشآت الضمنية للقيمة المضافة في الصناعة التحويلية أو في الصناعة ، مأخوذة من ملفات بيانات الحسابات القومية في البنك الدولي .

ولتحسين القابلية للمقارنة فيما بين البلدان قامت اليونيدو ، حينما كان ذلك ممكناً ، بتوحيد التغطية بحيث تشمل المؤسسات التي تستخدم خمسة مستخدمين أو أكثر .

وتتفق المفاهيم والتعاريف مع التوسيمات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية التي تنشرها الأمم المتحدة . والإيرادات (من أجور ومرويات) تغطي كل ما يدفعه صاحب العمل من مكافآت إلى المستخدمين خلال السنة . وتشمل المدفوعات (أ) جميع المدفوعات النقدية المنتظمة ومقابل العمل الإضافي والمكافآت وتكلفة علاوات غلاء المعيشة ، (ب) الأجور والمرويات المدفوعة في العطلات والأجازات المرضية ، (ج) الضرائب وإشتراكات التأمين الاجتماعي وما إلى ذلك

العملية أى فروق إحصائية فى استخدام الموارد . وهذا يعنى بالأسهل الثانية ، أنه يشمل كذلك انحرافات إعادة القياس عن إعادة تحديد الأساس جزئيا ، وهو ما تم شرحه فى بداية الملاحظات للتقنية .

ويتكون الاستثمار المحلى الإجمالى من الإنفاق المكرس للإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد ، زاكدا التغيرات الصافية فى مستوى المخزون .

وتحسب المخزرات المحلية الإجمالية بطرح جملة الاستهلاك من الناتج المحلى الإجمالى .

وتمثل الصادرات من السلع والخدمات من غير عناصر الإنتاج ، قيمة جميع السلع والخدمات من غير عناصر الإنتاج التى تورد إلى بقية العالم ، وهى تشمل البضاعة والنفولون والتأمين والسفر وما إلى ذلك من الخدمات من غير عناصر الإنتاج ، وتستبعد من ذلك قيمة الخدمات من عناصر الإنتاج مثل الدخل من الاستثمار والفائدة ودخل العمل . كما تستبعد التحويلات الجارية .

ويمثل ميزان الموارد الفرق بين الصادرات من السلع والخدمات من غير عناصر الإنتاج والواردات من السلع والخدمات من غير عناصر الإنتاج .

وقد استخدمت السلاسل التى أعيد تحديد أساسها جزئيا لعام ١٩٨٧ بوحدة العملات المحلية الثابتة لاحتساب المؤشرات فى الجدول ٨ . أما توزيع الناتج المحلى الإجمالى فى الجدول ٩ فقد تم حسابه من سلاسل الحسابات القومية بوحدة العملات المحلية الجارية .

وقد أحضيت للمقاييس الموجزة بالطريقة التى ورد شرحها فى الملاحظة المتعلقة بالجدولين ٢ و ٣ .

الجدول ١٠ - مصروفات الحكومة المركزية

البيانات لمتعلقة بمالية الحكومة المركزية الواردة فى الجدولين ١٠ و ١١ مستمدة من لكتاب السنوى للإحصاءات المالية الحكومية (١٩٩٤) الذى يصدره صندوق النقد الدولى ، وكذلك من ملفات البيانات لدى صندوق النقد الدولى . ويتم الاخطار عن حسابات كل بلد باستخدام نظام التعاريف والتصنيفات المشتركة الواردة فى دليل الإحصاءات المالية الحكومية (١٩٨٦) الذى أصدره صندوق النقد الدولى .

وللإطلاع على تفسير كامل وموثوق به للمفاهيم والتعاريف ومصادر البيانات : انظر مصادر صندوق النقد الدولى هذه .

مما يستحق دفعه من جانب المستخدمين ويقوم صاحب العمل بخمسة (د) المرفقات البنية .

أما تعبير « المستخدمين » الواردة فى هذا الجدول ، فيضم فتلين قامت الأمم المتحدة بتعريفهما ، ألا وهما : المستخدمين المنظمون والأشخاص المتعلقون . وهاتان الفئتان مجتمعتين تشملان المستخدمين المنظمين والملاك العاملين ، والشركاء العاملين فى أنشطة الأعمال ، وعمال الأسرة الذين لا يتقاضون أجرا ، ويستبعد منهم عمال المنازل . وتشير البيانات إلى متوسط عدد المستخدمين خلال السنة .

وتعرف « القيمة المضافة » بأنها القيمة الجارية للناتج الإجمالى ناقصا التكلفة الجارية (أ) للمواد والرفود وغير ذلك من الامدادات الممنهكة ، (ب) للعمل المتمادف عليه والصادر به تكليف الذى يقوم به آخرون ، (ج) لعمليات الإصلاح والصيانة من جانب الغير ، (د) للسلع التى شخت بنفس حالتها عند تسلمها .

وتقدر قيمة الناتج الإجمالى إما على أساس الإنتاج ، أو الشحلات ، فإن كانت على أساس الإنتاج شملت (أ) قيمة جميع منتجات المؤسسة ، (ب) قيمة الخدمات للصناعة التى أدبت إلى الغير ، (ج) قيمة السلع المضعونة بنفس حالتها عند تسلمها ، (د) قيمة الكهرباء المضافة ، (هـ) صفلى التغيير فى قيمة العمل الجارى بين بداية فترة الإسناد ونهايتها . وفى حالة التقديرات التى توضع على أساس الشحلات ، يدرج أيضا صفلى التغيير الذى طرأ على قيمة رصيد السلع التامة الصنع بين بداية فترة الإسناد ونهايتها .

الجدولان ٨ و ٩ - نمو الاستهلاك والاستثمار ، وهيكلا الطلب

عرف الناتج المحلى الإجمالى فى الملاحظة الخاصة بالجدولين ٢ و ٣ ، ولكن تعريفه فى هذين الجدولين ورد بقم المشتري .

ويشمل الاستهلاك الحكومى العام جميع المصروفات الجارية المتعلقة بالمشترىات من السلع والخدمات من جانب جميع مشوريات الحكومة . وتشمل المصروفات لرأسمالية على الدفاع والأمن القومى مصروفات استهلاكية .

والاستهلاك الخاص ، اللخ . هو القيمة السوقية لجميع لسلع والخدمات بما فى ذلك المنتجات المعمرة (مثل السيارات والسيارات والكومبيوتر المنزلى) للمشتراة ، أو التى تحصل عليها الأمر المعوقية والمؤتمست لى لا تستهدف الأربح باعتبارها دخلا عينا . وتستبعد منه مشوريات المساكن ، وإن كان يشمل الأيجار المحسوب للمساكن التى يشغلها أصحابها . وهو يشمل من التلحية

ذلك شراء الإمدادات والمعدات العسكرية والتشييد والتدريب والتدريب. وتدرج تحت هذه الفئة أيضا بنود ترتبط بها بصورة وثيقة مثل برامج المعونة العسكرية. ولا يتضمن الدفاع المصروفات على النظام لعام والأمن، التي تصنف بصورة منفصلة.

ويشمل التعليم المصروفات على توفير مدارس الحضنة والمدارس الابتدائية والثانوية، والجامعات والكليات، ومؤسسات التدريب المهني والتتقني وغيرها، وإدارتها والتفتيش عليها ودعمها. ويشمل ذلك أيضا المصروفات المنفقة على التنظيم والإدارة العامة لنظام التعليم، وعلى البحوث التي تجرى بشأن أهدافه وتنظيمه وإدارته وأساليبه، وعلى الخدمات الإضافية مثل النقل والوجبات المدرسية والخدمات الطبية وخدمات علاج الإنسان في المدارس.

أما الصحة فتغطي المصروفات العامة على المستشفيات ومراكز الأمومة ومراكز طب الأسنان، والمصنوعات ذات المكون الطبي الكبير، وعلى برامج الصحة التوعمية والتأمين الطبي، وعلى تنظيم الأسرة والصحة الوقائية.

ويغطي الإسكان والمرافق العامة الموفرة لأسباب الراحة والضمان الاجتماعي والرفاهية الاجتماعية، المصروفات على الإسكان (بالتعمد دعم الفئات التي يصنف عادة باعتبارها مصروفات أخرى) مثل المشروعات المرتبطة بالدخل، وعلى توفير الإسكان ودعمه، وأنشطة تطهير الأحياء الفقيرة، وعلى تنمية المجتمع المحلي، وخدمات الصرف الصحي. كما تشمل هذه البنود ما يقدم من تعويضات إلى المرضى والعاجزين عن العمل بصورة مؤقتة بسبب فقدان الدخل، وعلى ما يدفع إلى المسنين والعاجزين عن العمل بصورة دائمة، والمطلعين عن العمل، وعلى الاضافات التي تنفق للملاات والأمومة والأطفال. وهي تشمل أيضا تكلفة خدمات الرعاية الاجتماعية كالعناية بالمسنين والعاجزين عن العمل والأطفال. وكثير من المصروفات المتعلقة بالدفاع عن البيئة مثل التفتيش، والتلوث، وإمدادات المياه، وشؤون النظافة الصحية وجمع النفايات، تدرج في هذه الفئة دون تمييز.

وتتألف الخدمات الاقتصادية من المصروفات العامة المرتبطة بتنظيم عمليات دولر الأعمال ودعمها وتشغيلها على نحو أدنى إلى الكفاءة والتنمية الاقتصادية، وعمليات تصحيح أوجه الخلل الاقتصادية وتوفير فرص العمل. ومما يدخل في الأنشطة المشمولة لجاء البحوث، وتنشيط التجارة، وأجراء مسح جيولوجية، والتفتيش على قنات معينة من الصناعات وتنظيم أعمالها.

ويقصد بالتعلق التالي أساساً، وضع هذه البيانات في سياق المدى الواسع من المؤشرات الواردة في هذه الطبعة.

وقد احتسبت أنصبة كل فئة من جملة المصروفات والإيرادات الجارية من واقع السلاسل بالعملة الوطنية. ويسبب ما في البيانات المتاحة من فروق في التغطية، فإن المكونات الفردية لمصروفات الحكومة المركزية وإيراداتها الجارية الموضحة في هذه الجداول قد لا تقبل المقارنة بصورة دقيقة عبر الاقتصادات جميعاً.

يضاف إلى ذلك أن عدم كفاية التغطية الإحصائية لحكومات الولاية والأقاليم والمحليات، يفرض استخدام البيانات الخاصة بالحكومة المركزية؛ وربما ينتقص هذا انتقاصاً خطيراً من الصورة الإحصائية لتخصيص الموارد للأغراض المختلفة أو يشوهها، ولأنها في البلدان التي تتمتع فيها المستويات الأدنى من الحكومات بقد كبير من الاستقلال الذاتي، وتتحمل المسؤولية عن كل فئة من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية. يضاف إلى هذا أن مفهوم الحكومة المركزية قد يعني واحداً من مفهومين محاسبيين: للمحاسبة الموحدة أو محاسبة الموازنة. فالمتبع بالصيغة لمعظم البلدان أن يتم توحيد البيانات المالية للحكومة المركزية في حساب واحد شامل، وإن كان المتبع في بلدان أخرى أن يقتصر الأمر على توفير حسابات موازنة الحكومة المركزية. وبالنظر إلى أن وحدات الحكومة المركزية ليست كلها مندرجة دائماً في حسابات للموازنة فإن الصورة الشاملة لأنشطة الحكومة المركزية تقتصر عادة على الكمال. وقد أشير في المواثيق إلى البلدان التي أخطرت عن بيانات موازنتها.

وبالتالي، فإن البيانات المقدمة، ولا سيما ما تعلق منها بالتعليم والصحة، لا تقبل المقارنة عبر البلدان. وفي كثير من الاقتصادات تمثلت الخدمات الصحية والتعليمية التي يوفرها القطاع الخاص بمفردة جوهريه، وفي بلدان أخرى تمثل للخدمات العامة المكون الرئيسي في جملة المصروفات، وإن كان من المتمثل تمويلها من جانب المستويات الدنيا من الحكومات. ومن هذا يتعين التذرع بالحدز عند استخدام البيانات في مقارنتها عبر البلدان. وتتألف مصروفات الحكومات المركزية من المصروفات التي تقوم بها جميع المكاتب والمصالح والمؤسسات الحكومية ومساوئ من الهيئات التي تمد وكالات أو أجهزة السلطة المركزية ببلد ما. وتشمل كلا من المصروفات للجارية والرأسمالية (الإثمائية).

ويشمل الدفاع جميع المصروفات سواء لجرتها وزارة الدفاع أو سواها، للإبقاء على الحفاظ على القوات المسلحة، بما في

وتغطي المصروفات الأخرى الخدمات العامة ، ومدفوعات الفائدة والبنود غير المدرجة في مكان آخر ، وهي تشمل أيضاً بالنسبة لعدد قليل من الاقتصادات ، المبالغ التي لم يمكن تخصيصها لمكونات أخرى (أو تحيلت نشطة من المستحقات للحسابات النقدية) .

ولإجمالي المصروفات محدد بصورة أضييق من مقياس الاستهلاك الحكومي الملم الوارد في الجداولين ٨ و ٩ ؛ لأنه يستبعد المصروفات الاستهلاكية للدولة والحكم المحلي . وفي الوقت نفسه ، فإن مصروفات الحكومة المركزية تم تعريفها بصورة أوسع ؛ لأنها تتضمن إجمالي الاستثمار المحلي للحكومة ، ومدفوعات التحويل .

ويعرف **الفائض / العجز** الشامل بأنه الإيراد الجارى والرأسمالى والمنح الرسمية المتلقاة ناقصاً جملة المصروفات والأقراض بعد استئصال ما يمد منه .

الجدول ١١ - الإيراد الجارى للحكومة المركزية

أدرجت في الفقرات الأربع الأولى من الملاحظة المتعلقة بالجدول ١٠ المعلومات الخاصة بمصادر البيانات وقابليتها للمقارنة وتعريف الحكومة المركزية . والإيراد الجارى من حيث المصدر عبر حته باعتباره نسبة مئوية من جملة الإيراد الجارى ، وهو مجموع إيراد الضرائب والإيراد من غير الضرائب ، ويتم حسابه من واقع العملات الوطنية .

ويعرف إيراد الضرائب ، بأنه للمتحصلات الإلزامية بغير مقابل وغير القابلة للاسترداد لاستخدامها في الأغراض العامة . وتشمل لفوائد المحصلة على متأخرات الضرائب والغرامات التي يتم تحصيلها بسبب عدم أداء الضرائب ، أو التأخر في تسديدها ، وهي موضحة خالصة من المبالغ التي ردت ، أو غير ذلك من المعاملات التصحيحية . والضرائب على الدخل والأرباح ، والأرباح الرأسمالية ، هي ضرائب تفرض على الدخل الصافي لتغطي أو المقدر جزئياً للأفراد ، وأرباح المشروعات والأرباح الرأسمالية سواء تمكنت من مبيعات الأراضي ، أو الأرباح المالية ، أو غير ذلك من الأصول . أما المدفوعات فيما بين الإدارات الحكومية فهتم إلغاؤها في عملية التجميع . وتشمل اشتراكات الضمان الاجتماعي ، الاشتراكات التي يدفعها أرباب العمل والمستخدمون لحساب الضمان الاجتماعي ، وكذلك اشتراكات الذين يعملون لحساب أنفسهم ، والمعطلين عن العمل . وتشمل الضرائب المحلية على المبيع والغضائ ، والضرائب على المبيعات العامة أو حجم الأعمال أو القيمة المضافة ، ورسوم الإنتاج الانتقائية المفروضة على المبيع ، والضرائب الانتقائية المفروضة على الخدمات ،

والضرائب على استخدام المبيع ، أو الممتلكات ، وأرباح الاحتكارات المالية . وتشمل الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية ، الرسوم المفروضة على الواردات وعلى الصادرات وأرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد ، وأرباح التبادل والضرائب على التبادل . وتشمل الضرائب الأخرى الضرائب المفروضة على قوائم المرتبات الخاصة برب العمل ، أو لضرائب على العمل وضرائب الممتلكات ، والضرائب غير القابلة للتخصيص لفئات أخرى . وقد تشمل فيما سلبية هي عمليات تصحيح مثل الضرائب التي تحصل باسم حكومات الولايات ، أو الحكومات المحلية والتي لا تقبل التخصيص لفئات ضريبية فردية .

ويتألف **الإيراد** من غير الضرائب من المتحصلات التي لهمت لها صفة الإلزام ، أو عدم الاسترداد ، والتي تدفع لأغراض عامة ، مثل الغرامات والرسوم الإدارية أو دخل منظم المشروعات الناتج من ملكية الحكومة للمقارنات . ولا تندرج فيها حصيلة المنح والقروض ، والمبالغ الناشئة عن تسديد قروض سابقة أخذتها الحكومة ، أو تحمل استحقاقات أو حصيلة بيع الأصول للرأسمالية .

الجدول ١٢ - للنفود وأسعار الفائدة

تستند البيانات المتعلقة بالنفود معرفة بمعناها الواسع إلى الإحصاءات المالية الدولية التي يصدرها صندوق النقد الدولي . وتشمل النفود بتعريفها للواسع معظم الفصول المستحقة على المؤسسات النقدية لئلا ما لصالح مقيمين خلاف الحكومة المركزية . وبالنسبة لمعظم البلدان ، فإن النفود بتعريفها الواسع تمثل إجمالي النفود (الإحصاءات المالية الدولية ، السطر ٣٤) ، ولشباب للنفود (الإحصاءات المالية الدولية ، السطر ٣٥) . وتشمل للنفود وسائل الدفع التي يستخدمها الاقتصاد : الصلة المتداولة خارج البنوك والردائع تحت الطلب . أما أثمانه للنفود فتشمل الودائع لأجل وودائع الأشجار ، وما يماثل ذلك من حسابات مصرفية يقوم مصدرها بمبادلتها بالنفود بقدر ضئيل من التأخير أو الفزلة ، إن وجداً أصلاً . ومتى كانت المؤسسات المالية غير النقدية مصدرها هاما للفصول شبه النقدية ، فإن هذم الفصول تدرج أيضاً في قياس النفود معرفة بمعناها الواسع .

وتحسب معدلات النمر بالنسبة للنفود معرفة بمعناها الواسع من واقع الأرقام في نهاية السنة ، في حين يستخدم متوسط أرقام نهاية السنة عن السنة الممينة والسنة السابقة عليها ، لقياس النسبة بين للنفود معرفة بمعناها الواسع والناتج المحلي الإجمالي .

ونمثل **أسعار الفائدة** الأسمية للمصارف ، المستمدة بدورها من

الإحصاءات المالية الدولية، الأسعار التي تدفعها المصارف التجارية أو المشابهة إلى حائزي خصوصاً شبه النقدية (سعر الإيداع) والتي تحملها المصارف على القروض الممنوعة للعملاء الراغبين (سعر الإقراض) . على أن قابلية البيانات للمقارنة الدولية محدودة ، وهذا راجع في جزء منه إلى اختلاف التقطية والتعاريف .

وبالنظر إلى أن أسعار الفائدة (ومعدلات نمو للتقود معرفة بمعناها الواسع) يتم التعبير عنها بالقيم الاسمية ، فإن قنراً كبيراً من التباين بين البلدان ينشأ من الفروق في التضخم . ولسهولة الإسناد فإن مؤشر أحدث بيانات التضخم الوارد في الجدول ١ قد أعيد إدراجه في هذا الجدول .

الجدول ١٣ - نمو تجارة السلع

مصدر البيانات الأساسي للقيم التجارية الجارية هو قاعدة بيانات التجارة الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وقد تم استكمالها ببيانات من الإحصاءات المالية الدولية التي يصدرها صندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات التجارة المسلمية (كومتريد) وتقديرات البنك الدولي .

وتغطي صادرات السلع ووارداتها ، مع بعض الاستثناءات ، تركات التجارة الدولية للسلع عبر الحدود الأمريكية ، والتجارة في الخدمات ليست متضمنة في هذا . وتقدر قيمة الصادرات على أساس فوب (التسليم على ظهر المركب) والواردات على أساس ميف (التكلفة والتأمين والتحويل) ما لم ينص على خلاف ذلك في المصادر المذكورة أعفا . وهذه القيم هي بالولايات المتحدة الجارية .

وتستند معدلات نمو صادرات السلع ووارداتها إلى بيانات الأسعار الثابتة التي استمدت من بيانات قيم الصادرات والواردات بعد تعويضها بالرقم القياسي للسعر المنظر . ويستخدم البنك الدولي الأرقام القياسية للأسعار التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل وتلك الواردة في الإحصاءات المالية الدولية للاقتصادات مرتفعة الدخل . وقد تختلف معدلات نمو هذه عن الأرقام المستمدة من المصادر القومية ، لأن الأرقام القياسية القومية للأسعار قد تستخدم مقاييس أسعار مختلفة ولإجراءات للترجيح مختلفة عما يستخدمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

أما معدلات التبادل التجاري أو صفاتي معدلات المقايضة التجارية ، فهي تقيس الحركة التسمية لأسعار الصادرات بالمقارنة بحركة أسعار الواردات . وإذا حسب المؤشر باعتبارها

النسبة بين الرقم القياسي لمتوسط أسعار الصادرات في بلد ما والرقم القياسي لمتوسط أسعار وارداته ، فإنه يبين التغيرات التي حدثت في مستوى أسعار الصادرات باعتبارها نسبة مئوية من أسعار الواردات ، وذلك بالإحالة إلى سنة الأساس . والأرقام القياسية لمعدلات التبادل التجاري موضحة بالبنسبة لعامي ١٩٨٥ و ١٩٩٣ على أساس أن سنة ١٩٨٧ = ١٠٠ . وقد استمدت الأرقام القياسية للأسعار من المصادر التي سبق إيرادها بشأن معدلات نمو الصادرات والواردات .

وتحسب المقاييس الموزعة لمعدلات النمو بجمع سلاسل السعر للدولاري الثابت لعام ١٩٨٧ بالبنسبة لكل سنة ، ثم تطبيق طريقة المربعات الصغرى لتحديد معدل النمو في الفترات الموضحة .

الجدولان ١٤ و ١٥ - هيكل واردات وصادرات السلع

استمدت الحصص الواردة في هذين الجدولين من قيم التجارة بالدولارات الجارية كما وردت في نظام البيانات للتجارة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واستكملت ببيانات من نظام لكومتريد التابع للأمم المتحدة .

وقد ورد تعريف صادرات السلع ووارداتها في الملاحظة التقنية الخاصة بالجدول ١٣ .

وجرى تصنيف الصادرات والواردات على تسع التصنيف التجاري الدولي للمعهد السلسلة م ، رقم ٣٤ ، للتصنيف ١ . والبيانات غير متاحة بالبنسبة لأنواع معينة من السلع ، فيما يتعلق ببعض البلدان ، ولا يمكن عرض التفاصيل الكامل لها .

والسلع الغذائية الواردة في الجدول ١٤ هي الواردة في التصنيف التجاري الدولي الموحد الأقسام صفر ، ١ و ٤ الفرع ٢٢ (المواد الغذائية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية والبذور الزيتية والمكسرات الزيتية والبذر الآزتي) ، ومواد البوقد هي السلع الواردة في التصنيف التجاري الدولي الموحد ، القسم ٣ (البوقد للمحني ومواد التخصيب وما ينصل بها من مواد) . والسلع الأولية الأخرى واردة في التصنيف التجاري الدولي الموحد في القسم ٢ (للمواد الخام غير الغذائية باستثناء مواد البوقد) ما عدا الفرع ٢٢ (البذور الزيتية والمكسرات الزيتية والبذر الآزتي) والفرع ٦٨ (المعادن غير الحديدية) . والآلات ومعدات النقل هي السلع الواردة في التصنيف التجاري الدولي الموحد ، القسم ٧ . والسلع المصنوعة الأخرى التي تحسب باعتبارها لباقي من جملة قيمة الواردات من السلع المصنوعة ، تمثل الأقسام من ٥ إلى ٩ ما عدا القسم ٧ والفرع ٦٨ .

والأصناف المصنوعة ، وآلات ومعدات النقل ، والأصناف والبيع المصنوعة الأخرى التي لم تصنف في مكان آخر) مع استخدام الفرع ٦٨ (المعادن غير الحديدية) . وهذا التعريف أوسع نوعاً ما من للتعريف المستخدم لتحديد مصدرى السلع المصنوعة .

وللمجموعات الأساسية للمنتجات المصنوعة الواردة في التقرير تم تعريفها كالتالي : المنسوجات والملابس (التصنيف التجاري الدولي الموحد ، للتصان ٦٥ و ٨٤) ، الكيماويات (التصنيف التجاري الدولي الموحد ، القسم ٥) الآلات الكهربائية والإلكترونيات (التصنيف التجاري الدولي الموحد ، القسم ٧٢) ومعدات النقل (التصنيف الموحد ، القسم ٧٣) و سلع أخرى معرفة باعتبارها الباقي . وقد استخدمت بيانات التتبع ١ من التصنيف للتجاري الموحد بالنسبة لعام ١٩٧٠ ، في حين استخدمت البيانات المكافئة في التتبع ٢ بالنسبة لعام ١٩٩٢ .

الجدول ١٧ . ميزان المدفوعات والاحتياطيات

الإحصاءات الواردة في هذا الجدول هي في معظمها كما وردت في تقارير صندوق النقد الدولي ، ولكنها تشمل أحدث التقديرات التي أعدها المعلقون في البنك الدولي ، وفي حالات نادرة تشمل ما قام به البنك نفسه من تصحيح في التغطية ، أو في التصنيف لتحيز التقابلية المقارنة الدولية . ولقيم الواردة في هذا الجدول هي بدولارات الولايات المتحدة معولة بأسماء الصرف الجارية .

وميزان الحساب الجاري يحد للتحويلات الرسمية ، هو الفرق بين (أ) صادرات السلع والخدمات (من عناصر الإنتاج أو من غير عناصر الإنتاج) وكذلك التدفقات إلى الداخل من التحويلات بدون مقابل (الفلصة والرسمية) و (ب) الواردات من السلع والخدمات ، وكذلك التحويلات بدون مقابل إلى بقية أنحاء العالم .

وميزان الحساب الجاري قبل التحويلات الرسمية ، هو ميزان الحساب الجاري الذي يتألف من صافي التحويلات الرسمية بدون مقابل باعتبارها مماثلة لحركات رؤوس الأموال الرسمية . والفرق بين قياسي ميزان المدفوعات هو في الأساس معونة أجنبية على هيئة منح ومساعدة تقنية ومعونة غذائية وهي تمثل في حالة معظم البلدان التلتمية إلى جعل أوجه عجز الحساب الجاري أصغر من احتياجات التمويل .

ويغطي صافي تحويلات العاملين بالخارج المدفوعات والمتحصلات التي يحولها المهاجرون من دخلهم ، سواء كانوا

والرفق والمعادن والفلزات الواردة في الجدول ١٥ هي السلع الواردة في التصنيف للتجاري الدولي الموحد ، القسم ٢ (الورود المعنى ومواد التشحيم وما يتصل بها من مواد) وفي الفرعين ٢٧ و ٢٨ (المعادن والأسمدة للخام باستبعاد الفحم والبتروك والأحجار الكريمة وخامات المعادن الحديدية وخردة المعادن) وفي الفرع ٦٨ (المعادن غير الحديدية) . والسطح الأولية الأخرى هي الواردة في التصنيف للتجاري الدولي الموحد ، الأقسام صفر ، ١ ، ٢ ، ٤ (للمواد الغذائية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والمواد الخام غير الغذائية والزيوت والشحوم والشمع) ما عدا الفرعين ٢٧ و ٢٨ . وآلات ومعدات النقل هي السلع الواردة في التصنيف التجاري الدولي الموحد ، القسم ٧ . والسلع المصنوعة الأخرى تمثل الأقسام من ٥ إلى ٩ في التصنيف للتجاري الدولي الموحد ما عدا القسم ٧ والفرع ٦٨ . وأدرجت المنسوجات والملابس الواردة في الفرعين ٦٥ و ٨٤ من التصنيف للتجاري الدولي الموحد (المنسوجات والفلز والأقمشة والسلع المصنوعة والمنتجات ذات السلة والملابس) باعتبارها مجموعة فرعية للسلع المصنوعة الأخرى ، وهي بند في الملتكرة .

الجدول ١٦ . واردات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من السلع المصنوعة

البيانات مستمدة من الأمم المتحدة ، كما ألفت منها الاقتصادات مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، فيما عدا البرتغال وتركيا والمكسيك واليونان .

ويورد الجدول قيمة الواردات من السلع المصنوعة إلى بلدان منظمة للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مرتفعة الدخل حسب اقتصاد المنشأ والتركيب الفرعي لهذه الواردات حسب المجموعات الكبيرة للمنتجات المصنوعة . وتستند هذه البيانات إلى قاعدة بيانات الكمبيوتر للآمن المتحدة - التتبع ١ لتصنيف التجاري الدولي لعام ١٩٧٠ والتتبع ٢ لتصنيف للتجاري الدولي لعام ١٩٩٢ .

والواردات من السلع المصنوعة إلى الأسواق الأساسية من اقتصادات فردية ، هي أفضل دليل متاح بين حجم وتكوين صادرات الاقتصادات التلتمية من السلع المصنوعة لجميع جهات الوصول مأخوذة معاً .

والسلع المصنوعة هي السلع الواردة في التصنيف التجاري الدولي الموحد ، للتتبع ١ ، الأقسام من ٥ إلى ٩ (للكيماويات والمنتجات المتصلة بها ، والسلع المصنوعة الأساسية ،

الوكالات الرسمية لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية للتنمية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وأعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) للوهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية . ولئن قُصد بهذا التعريف استبعاد المساعدة العسكرية البحتة ، فإن الخط الفاصل يكون مطموساً أحياناً ، والعبارة عادة بالتعريف الذي يستخدمه بلد المنشأ . كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية تشمل قيمة التعاون والمساعدة في الميدان التقني . وجميع اللبائات المبروزة متقدمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وجميع القيم بدولارات الولايات المتحدة تم تحويلها بأسماء للصرف الرسمية .

وصافي إجمالي التدفقات هو صافي المدفوعات المنصرفة إلى البلدان النامية والمؤسسات متعددة الأطراف . والمدفوعات المنصرفة لمؤسسات متعددة الأطراف يتم الآن الإخطار عنها بالنسبة لجميع أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية على أساس تاريخ إصدار أدون للصرف ، ومن قبل كان بعض أعضاء اللجنة يقومون بالإخطار على أساس تاريخ الصرف الفعلي .

وتم تحويل القيم الاسمية الواردة في موزل للمساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مرتفعة للنقل على أساس الأسعار في عام ١٩٩٢ باستخدام كمكش النتائج المحلى الإجمالي بالدولارات . ويستند هذا الكمكش إلى الزيادات السعرية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (باستثناء البرتغال وتركيا والمكسيك واليونان) مقيسة بالدولارات . ويغفل في اعتباره للتغيرات الطارئة في أسعار التكافؤ بين الدولار والعملات القومية ، فإذا انخفضت قيمة الدولار مثلاً وجب تعديل التغيرات السعرية المقومة بالعملات القومية في الاتجاه العكسي بمقدار الانخفاض في الدولار ، وذلك للتوصل إلى التغيرات السعرية بالدولار .

وعلاوة على أن الجدول يوضح الأرقام الإجمالية لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) فهو يوضح الأرقام الإجمالية لمنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابيك) . والأعضاء المانحون في منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابيك) هم : الإمارات العربية المتحدة والجزائر والمراة وقطر والكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية . والبيانات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والمتعلقة بمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) ومنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابيك) استقيت بدورها من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

مستخدمين أم ينتظر استخدامهم لأكثر من سنة في اقتصادهم الجديد الذي يعتبرون مقيمين فيه . وتصنف هذه التحويلات باعتبارها تحويلات خاصة بدون مقابل وتدرج في رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات ، في حين أن التحويلات المستمدة من مدد إقامة أقصر تدرج ضمن الخدمات باعتبارها دخل عمل . وهذه التفرقة تتفق مع الخطوط الإرشادية المقررة دولياً ، ولكن كثيراً من البلدان النامية يصنف تحويلات للمال باعتبارها حصة دخل عنصر من عناصر الإنتاج (وبالتالي مكونا من مكونات الناتج القومي الإجمالي) . والبنك الدولي يلتزم بالخطوط الإرشادية الدولية في تعريف الناتج القومي الإجمالي ، ولذا قد يختلف عن الممارسات القومية .

وتتألف الاحتياطيات الدولية الإجمالية من الحيازات من المسكوكات الذهبية وحقوق المسحب الفاصصة ومركز الاحتياطي لأعضاء صندوق النقد الدولي في الصندوق وحيازات النقد الأجنبي الخاضعة لائتراء السلطات النقدية . وقد استمدت البيانات المتعلقة بالحيازات من الاحتياطيات الدولية من ملفات بيانات صندوق النقد الدولي . ويتم تقييم المكون الذهبي لهذه الاحتياطيات بأسماء لندن في نهاية السنة (٣١ كانون الأول / ديسمبر) أي على أساس أسماء لندن وهي ٣٧،٣٧ دولار للأوقية في ١٩٧٠ وعلى أساس ٣٩٠،٦ دولار للأوقية في ١٩٩٣ . وبسبب وجود فروق في تعريف الاحتياطيات الدولية وفي تقييم الذهب وفي ممارسات إدارة الاحتياطي فإن مستويات حيازة الاحتياطي المنشورة في المصادر الوطنية ليس لها دلالة دقيقة في المقارنة . وتشير معطيات الاحتياطي عن عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٣ إلى نهاية السنة المبينة ، وهي بالدولارات الجارية بأسماء الصرف السائدة . وفي نهاية عام ١٩٩٣ ، عبر عن حيازات الاحتياطي بعدد شهور تغطية الواردات ، وجر عنها أيضاً بعدد الأشهر للواردات من السلع والخدمات ، التي يمكن لهذه الحيازات شراؤها .

وتحسب المقاييس الموجزة من إجماليات المجموعات للاحتياطيات الدولية الإجمالية وجملة واردات السلع والخدمات بالدولارات الجارية .

الجدول ١٨ . المساعدة الإنمائية الرسمية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأوبك

تتألف المساعدة الإنمائية الرسمية من صافي المدفوعات المنصرفة من قروض ومنح قُصدت بشروط مالية ميسرة من

الجدول ١٩ - المساعدة الإنمائية الرسمية : (الإيرادات)

يتكون صافي المدفوعات المنصرفة من المساعدة الإنمائية الرسمية من جميع المصادر ، من قروض ومنح مقدمة بشروط مالية ميسرة من جانب جميع الوكالات الرسمية الثنائية والمصادر منفصلة الأطراف للتهويل بالتممية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية . وهو يشمل قيمة التحويل والمساعدة في الميدان التقني . والمدفوعات المنصرفة المبينة في هذا الجدول لا تتفق بدقة مع ما ورد في الجدول ١٨ ، لأن المتحصلات هي من جميع المصادر ، والمدفوعات المنصرفة في الجدول ١٨ تشير إلى ما تمه أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وحدهم . وصافي المدفوعات المنصرفة يساوي إجمالي المدفوعات المنصرفة ناقصا المدفوعات إلى مقتضى المعونة لاستهلاك متحصلات المعونة السابقة . ويوضح الجدول نصيب الفرد من صافي المدفوعات المنصرفة من المساعدة الإنمائية الرسمية واعتبارها نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي .

وجرى احتساب المقاييس الموزعة لتسويق الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية من واقع إجماليات المجموعات للسكان وللمساعدة الإنمائية الرسمية . وتم احتساب المقاييس الموزعة للمساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي ، من واقع إجماليات المجموعات للمساعدة الإنمائية الرسمية وللناتج القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة الجارية .

الجدول ٢٠ - إجمالي الدين الخارجي

البيانات المتعلقة بالدين هي في الجدول والجدول لتلكية ، مستمدة من نظام البثنة الدولي للإبلاغ من قبل المدينين تكملها تقديرات البثنة الدولي . ويتقصر هذا النظام على الاهتمام بالاقتصادات القائمة ، ولا يجمع بيانات عن الديون الخارجية لمجموعات أخرى من المقرضين ولا عن الاقتصادات التي ليست أعضاء في البثنة الدولي . والأرقام الدورية المتعلقة بالدين الواردة في الجدول من ٢٠ إلى ٢٤ ، هي بدولارات الولايات المتحدة ومحولة بأشكال شصرف الرسمية .

والبيانات الخاصة بالدين تشمل الدين الخاصة غير المضمونة التي أبلغ عنها ثلاثون بادا ناسيا ، والتقديرات الكاملة أو الجزئية الخاصة بمقرضين بادا إضافيا لا تقوم بالتكليف . ولكن من المعروف أن هذا النوع من الدين كبير بالتممية لها .

ولدين طويل الأجل ثلاثة مكونات : القروض العامة ،

والقروض المضمونة من سلطة عامة ، والقروض الخاصة غير المضمونة . وللقروض العامة هي التزامات خارجية على المدينين الملين ، بما في ذلك الحكومات القومية وأجهزتها ، وهيئاتها العامة ذات الاستقلال الذاتي . وللقروض المضمونة من قبل سلطة عامة هي التزامات خارجية لمدينين من القطاع الخاص تضمن سلطة عامة تسديدها . وهذا النوعان جرى جمعهما في الجدول . وللقروض الخاصة غير المضمونة ، هي للالتزامات خارجية لمدينين من القطاع الخاص لا تضمن سلطة عامة تسديدها .

ويشير استخدام لثمان صندوق للتد الدولي إلى التزامات إعادة الشراء تجاه صندوق للتد الدولي لجميع استخدامات موارد الصندوق ، باستثناء ما كان ناشئا عن مسحوبات في شريحة الاحتياطي . وهو مبين بالنسبة لنهاية السنة المعينة ، ويشمل مشتريات قائمة بمقتضى شرائح الائتمان ، بما في ذلك موارد الائتحة الموعمة ، وجميع التسهيلات الخاصة (الرصيد الاحتياطي والتحويل للتعرضي والصندوق الموعم وتسهيلات النطق) ، وقروض الصندوق الاستئماني ، والعمليات التي تتم بمقتضى تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز . وتم تحويل استخدام لثمان صندوق للتد الدولي للتكلم في نهاية السنة (الرصيد) إلى دولارات الولايات المتحدة بسعر صرف الدولار بحقوق السحب الخاصة للسار في نهاية السنة .

والدين قصيرة الأجل هي ديون استحقاقها الأصلي مئة أو أقل . ولا تسمح البيانات المتلحة بأى تفرقة بين الدين قصيرة الأجل العامة والخاصة غير المضمونة .

ويعرف إجمالي الدين الخارجي هنا بأنه إجمالي مبلغ الدين العامة طويلة الأجل ، والدين المضمونة من سلطة عامة ، والدين الخاصة طويلة الأجل غير المضمونة ، واستخدام لثمان صندوق للتد الدولي والدين قصيرة الأجل .

ولإجمالي المتأخرات على الدين طويل الأجل القالم والمنصرف يشير للأصل وللثلاثة المستحقين وإن لم يتم دفعهما .

ونسبة القيمة الحالية إلى القيمة الاسمية هي القيمة المفصومة لمدفوعات خدمة الدين مستقبلا مقسومة على القيمة الاسمية للدين .

الجدول ٢١ - تدفق رأس المال الخارجي العام والخاص.

تنصب البيانات المتعلقة بالمدفوعات المنصرفة ومداد أصل للدين (استهلاك) ومدفوعات الفائدة على القروض العامة ،

لخدمة الدينون مستقبلا متبوية للصادرات من السلع والخدمات .

والقيمة الحالية يمكن أن تكون أعلى ، وأدنى من القيمة الاسمية للدين . كما هي زيادة القيمة الحالية عن القيمة الاسمية أو نقصها عنها هما أسعار الفائدة على القروض وسعر الخصم المستخدم في حساب القيمة الحالية . والقروض الذي يزيد سعر فائدته عن سعر الخصم يدل قيمة حالية أكبر من القيمة الاسمية للدين : ويصدق العكس على القروض التي يقل سعر فائدتها عن سعر الخصم . وعبر هذا الجدول ، فإن السلع والخدمات تشمل تحويلات العاملين . ولتقدير القيمة الحالية لإجمالي الدينون للخارجية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي ، يتم تحويل أرقام الدين إلى دولارات أمريكية من عملات لانداد بأسعار الصرف في نهاية العام . ويتم تحويل الناتج الإجمالي من العملات القومية إلى دولارات أمريكية باتباع إجراءات التحويل الموصوفة في الملاحظة التقنية الخاصة بالجدولين ٢ و ٣ .

ولإجمالي خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات هو مجموع سداد الأصل ومدفوعات الفائدة على إجمالي الدين الخارجي (كما هو مرفق في الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢٠) . وهو ولد من مقاييس كثيرة متعارف عليها تستخدم لتقييم قدرة البلد على خدمة الدين .

ومدفوعات الفائدة كنسبة مئوية من الصادرات من السلع والخدمات هي المدفوعات الفعلية التي تم إجراؤها على إجمالي الدين الخارجي .

والدين الميسر كنسبة مئوية من إجمالي الدين الخارجي يوفر معلومات عن متحصلات المقرض من المعونة من المقرضين الرسميين بشروط ميسرة ، كما حددها لجنة المساعدة الامتالية ، أي القروض التي بها عنصر أصلي من المنح يبلغ ٢٥ في المائة أو أكثر .

والدين متعدد الأطراف كنسبة مئوية من إجمالي الدين الخارجي يورد معلومات عن متحصلات المقرض من المعونة من البنك الدولي ، وبنوك التنمية الإقليمية وغيرها من الوكالات متعددة الأطراف والوكالات الحكومية الدولية . وتستبعد القروض من للصادرات التي تديرها منظمة دولية نيابة عن حكومة مانحة واحدة .

والمقاييس الموجزة مرجحة بالصادرات من السلع والخدمات بالدولارات الجارية وبالناتج القومي الإجمالي بالدولارات الجارية على التوالي .

الجدول ٢٤ - شروط الاقتراض العام الخارجي

تشير الالتزامات إلى القروض الملمة والقروض المضمونة

والقروض المضمونة من سلطة عامة ، والقروض الخاصة غير المضمونة طويلة الأجل .

والمفروعات المنصرفة هي مسوحات من التزامات بقروض طويلة الأجل خلال السنة المحددة .

وسداد الأصل هو المبلغ الفعلي من الأصل (الاستهلاك) المدفوع بمئة أجنبية أو سلع أو خدمات في سنة محددة .

ومدفوعات الفائدة هي المبالغ الفعلية من الفائدة المدفوعة بالنقد الأجنبي والسلع والخدمات في السنة المحددة .

الجدول ٢٢ - إجمالي تكلفات الموارد الصافية وصافي التحويلات

إجمالي التكاليف الصافية من الدينون طويلة الأجل هو المدفوعات المنصرفة ناقصا ما سدد من أصل للدين طويل الأجل العام والمضمون من سلطة عامة وللخاص غير المضمون . والمنح الرسمية هي تحويلات لجزتها ووكالات رسمية نقدا أو عينا ولا يتحمل الملتقى بشأنها أي دين قانوني . ولا تشمل بيانات المنح الرسمية منح المساعدة التقنية .

وعبر صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد القائم بالإعلاج بإعتباره الاستثمار الذي يتم للمصنوع على حصة دائمة (عادة ١٠ في المائة من رؤوس الأموال التي لها حق التصويت) في مشروع يعمل في بلد آخر غير بلد المستثمر (يحدد حسب المقرر) ، وهنف المستثمر منه هو أن يكون له صوت فعال في إدارة المشروع .

وتكلفت حقوق المساهمين في المحفظة هي مجموع أموال البلد (لاحظ أن مجموع للتكاليف الإقليمية أو مجموعات الدخل لا تساوي الإجمالي بسبب الأموال الإجمالية) ، وإيرادات الودائع (الأمريكية أو العالمية) ، والمشتريات المباشرة للأسهم من قبل المستثمرين الأجانب .

ولإجمالي تكلفات الموارد الصافية ، هو مجموع للتكاليف الصافية من الدينون طويلة الأجل (باستبعاد اتمان صندوق للتقد الدولي) ، زائدا المنح الرسمية (باستبعاد المساعدة التقنية) ، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر . وإجمالي لتحويلات الصافية يساوي إجمالي للتكاليف الصافية من الموارد ناقصا مدفوعات الفائدة على القروض طويلة الأجل وتحويلات كل أنواع الأرباح .

الجدول ٢٣ - نسب الدين الخارجي الإجمالي

إن القيمة الحالية الصافية لإجمالي الدينون الخارجية كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات ، هي القيمة المضمونة

الجدول ٢٦ - للتزايد السكاني والخصوبة

للاطلاع على التغيرات في مصادر ومحتوى البيانات الديمغرافية انظر للمقدمة .

يحل للمعدل الأولي للمواليد والمعدل الأولي للوفيات على عدد المواليد الأحياء وعدد الوفيات على التوالي مما يقع لكل ألف نسمة من السكان في السنة . والبيانات من شعبة الأمم المتحدة للسكان . والمعدلات عن عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٣ هي استيفاء خطي بين ٦٥ - ١٩٩٩ و ٧٠ - ١٩٧٤ ومعدلات مقدرة مستقبلياً للقرنين ٩٠ - ١٩٩٤ و ١٩٩٥ - ١٩٩٩ على التوالي .

ويمثل معدل الخصوبة الإجمالي عدد الأطفال الذين يولدون لامرأة واحدة إذا قدر لها أن تعيش إلى نهاية سنوات حملها ، وأن تحمل في كل عمر وفقاً لمعدلات الخصوبة السائدة بالنسبة لعمر محدد . ومصادر البيانات ومنهجها مماثلان لتقديرهما في حال معدل المواليد الأولي . والمعدل لعام ٢٠٠٠ هو استيفاء خطي بين معدلي ٩٥ - ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤ اللذين تم تقديرهما مستقبلياً .

وقد حُرِثت مواليد النساء اللاتي يقلن صغرهن عن ٢٠ سنة واللاتي يزيدن صغرهن عن ٣٥ سنة كنسبة مئوية من كل المواليد . وهؤلاء المواليد يتعرضون عادة لمخاطر عالية بسبب ارتفاع مخاطر المضاعفات خلال الحمل والولادة . كما أن الأطفال المولودين لنساء صغيرات جداً وكبيرات جداً أكثر تعرضاً للمخاطر . والبيانات مستمدة من شعبة الأمم المتحدة للسكان .

والنساء المتزوجات اللاتي في سن العمل واللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل هن النساء اللاتي يمارسن هن أو أزواجهن أي ضرب من ضروب منع الحمل . ويقال استخدام منع الحمل بصفة عامة بالنسبة للنساء في سن ١٥ - ٤٩ سنة . وتستخدم بصفة بلدان مقاييس تتعلق بمجموعات عمرية أخرى ، خاصة المجموعة ١٥ إلى ٤٤ سنة .

وقد استمدت البيانات أساساً من المسوح الديمغرافية والصحية ، ومصوح مدى انتشار وسائل منع الحمل ، ومن البيانات القطرية لدى البنك الدولي ، وبالمناسبة لقلة من البلدان التي لا تتوفر عنها أي بيانات مستمدة من المسوح ، وبالنسبة لعدد بلدان أفريقية ، استُخدمت إحصاءات البرامج . وربما تبين إحصاءات البرامج مدى انتشار موانع الحمل بأقل من حقيقته ، لأنها لا تقيس الأساليب المنبعة مثل الانتفاع في أيام معينة خلال الدورة الشهرية ، أو الزمل ، أو الامتناع عن الاتصال الجنسي ، أو استخدام وسائل لمنع الحمل لا يتم الحصول عليها عن طريق البرنامج الرسمي لتنظيم الأسرة . وتشير البيانات إلى المعدلات السائدة في مجموعة من السنوات لاتتحدد صغرها عن سنتين قبل السنة المحددة في الجدول .

من سلطة عامة ، والتي تم توقيع عقود بشأنها في السنة المعنية . ويتم الإبلاغ عنها بعمليات السداد ، وتحول إلى دولارات الولايات المتحدة بمتوسط أسعار الصرف الرسمية السنوية .

وأرقام أسعار الفائدة ، ومواعيد الاستحقاق ، وفترات السداد ، هي متوسطات تم ترجيحها بمقادير القروض . والثالثة هي الرسوم الأساسية التي لحمل على قرض ما و يتم احتسابها عادة على أساس مبلغ أصل الدين الموعود والقائم . وأجل استحقاق القرض ، هو الفترة بين تاريخ الاتفاقية عند التوقيع على اتفاقية القرض ، أو تاريخ إصدار السندات ، وتاريخ تصديق أصل الدين نهائياً . وفترة السماح هي الفترة بين تاريخ الاتفاقية ، وتاريخ تصديق الدفعة الأولى من أصل الدين .

وتشير الدين العامة التي لها أسعار فائدة متغيرة ، كنسبة مئوية من الدين العام ، إلى أسعار الفائدة التي تعوم مع التحركات في سعر سوق رئيسية ، مثل سعر الفائدة السنك بين المصارف في لندن (ليبور) أو سعر الفائدة الأساسي في الولايات المتحدة . وبين هذا العمود ما يتعرض له المقرض من مخاطر التغيرات في أسعار الفائدة الدولية .

وقد رجحت المقاييس الموجزة في هذا الجدول بمقادير القروض .

الجدول ٢٥ - السكان وقوة العمل

للاطلاع على التغيرات في المصادر ومحتوى البيانات الديمغرافية ، انظر للمقدمة .

وتقديرات السكان لمنصف عام ١٩٩٣ مستمدة من تشكيلة من المصادر ، منها شعبة الأمم المتحدة للسكان ، والمكاتب الإحصائية الدولية ، والأدلة القطرية بالبنك الدولي . لاحظ أن السكان الذين لم يتم توطينهم بصورة دائمة في بلد اللجوء يعتبرون بصفة عامة جزءاً من سكان بلدهم الأصلي .

وتقديرات السكان المستقبلياً لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢٥ مأخوذة من شعبة الأمم المتحدة للسكان .

وتقديرات قوة العمل الإجمالية مأخوذة من منظمة العمل الدولية وتغطي السكان ، للشخصين اقتصادياً ، وهو مفهوم حصري يتضمن القوات المسلحة والمطالين لكنه يستبعد مندرجات المنازل وغيرهن من مخفي الزعامة بغير أجر . وتعكس أرقام قوة العمل في كثير من البلدان التنامية بخس تقدير كبير لمعدلات مشاركة الإناث .

ومعدلات نمو السكان وقوة العمل هي متوسطات أسية للقرارات حيث من حدد السكان في منتصف السنة وتقديرات القوة العاملة .

وجميع المقاييس الموجزة هي بيانات تتعلق بكل بلد ، وقد رجحت بحصة كل بلد في المجموعة الفرعية المناسبة من السكان بعدد السكان.

الجدول ٢٧ - الصحة والتغذية

للاطلاع على التغيرات في مصادر البيانات الديمغرافية ومحتواها انظر المقدمة .

إن التقديرات الخاصة بعدد السكان بالنسبة لكل طبيب وكل مشغل بالتمريض هي تقديرات مستمدة من بيانات منظمة الصحة العالمية ، وتم استكمالها ببيانات حصل عليها البنك الدولي من مصادر قومية بصورة مباشرة . وتشير البيانات إلى تشكيلة من السلوات ، لا تتبع السنة المحددة بصفة عامة بأكثر من عامين ، ويتضمن العاملون بالتمريض الممرضات والممرضين المساعدين ، وأيضا العاملين الصحيين شبه المهنيين ، مثل القابلات التقليديات ، الخ . ويوفر ادراج العاملين شبه المهنيين والمعاونين تقديرات أكثر واقعية عن رعاية للتمريض المتاحة . ولما كان تعريف الأطباء والمشتغلين بالتمريض يتباين ، ولما كانت البيانات الممرضة هي بيانات تتعلق بطائفة من السنين - فإن البيانات المتعلقة بهذين المؤشرين لا تقبل المقارنة الدقيقة عبر البلدان .

والأطفال ناقصو الوزن عند المولد ، هم الأطفال الذين يزنون أقل من ٢٥٠٠ غرام عند مولدهم ، وكثيرا ما يقرن نقص الوزن عند المولد بسوء تغذية الأم ، وينزع إلى زيادة خطر وفيات الأطفال الرضع ، ويؤدى إلى ضعف النمو في مرحلة الرضاعة والطفولة ، مما يزيد من حالات التأخر في النمو بأشكالها الأخرى . وقد استمدت الأرقام من مصادر منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) وهي تستند إلى بيانات وطنية . والبيانات لا تقبل المقارنة الدقيقة عبر البلدان ، نظرا لأنها جمعت من توافيق من المسوح والمسجلات الإدارية التي قد تكون تغطيتها غير مثقلة للواقع على المستوى الوطني .

ومعدل وفيات الأطفال الرضع هو عدد الأطفال الذين يموتون قبل بلوغ عام من العمر لكل ألف من المواليد أحياء في سنة معينة . والبيانات والمنهج مختلفان لما استخدم في معدل المواليد الأولى .

ويقى تغطى سوء تغذية الطفل النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة الذين يعانون نقصا أو زيادة في المواد المغذية يضران بصحتهم وبالمكانات الريفية لتعوم . وتتباين أساليب التقييم ، تكن أكثرها شيوعا في الاستخدام هي : أقل من ٨٠ في

المائة من الوزن المعيارى بالنسبة لسن ، انحراف معيارى أقل من ناقص اثنين من الوزن الذى تمثل نميته خمسين في المائة بالنسبة للسكان المرجح ، ومقياس غوميز لسوء التغذية . لاحظ أن الأرقام بالنسبة لفئة من البلدان هي عن أسلاك يلمون من الصر ثلاث أو أربع سنوات أو أقل .

ويبين معدل وفيات الأطفال دون الخامسة احتمال أن يموت طفل مولود حديثا قبل أن يبلغ الخامسة من العمر . والبيانات الواردة في هذه الطبعة من مطبوع اليونيسيف ، حالة أطفال العالم ١٩٩٥ ، فيما عدا البلدان التي تكون التقديرات التي وضعتها شعبة الأمم المتحدة للسكان عن معدل وفيات الرضع فيها أعلى . وبالنسبة لمثل هذه البلدان ، استخدمت التماذج لتصحيح المعدل دون الخامسة . ونظرا لأن معظم المعدلات دون الخامسة لا تأتى من نفس المصدر مثل معدل وفيات الرضع والصبر المتوقع عند المولد ، فإن معدلات الوفاة لا تتسق دائما .

والمقاييس الموجزة في هذا الجدول هي بيانات قطرية مرجحة بالسكان ، إلا بالنسبة لوفاة الرضع ، فهي مرجحة بالمواليد في هذه الطبعة .

الجدول ٢٨ - التعليم

تشير بيانات هذا الجدول إلى طائفة من السنين ، لا تعد بصفة عامة بأكثر من صلمين عن السنوات المحددة ؛ غير أن الأرقام بالنسبة للإناث تشير أحيانا إلى سنة سابقة من المجاميع الكلية . والبيانات مستمدة في معظمها من اليونسكو .

والبيانات المتعلقة بالقبول بالمدارس الابتدائية هي تقديرات لنسبة الأطفال من جميع الأعمار المقبولين بالمدارس الابتدائية إلى عدد الأطفال من السكان في السن المدرسية ، وفي حين أن بلدانا كثيرة ترى أن سن المدرسة الابتدائية هو من ٦ إلى ١١ سنة ، فإن بلدانا أخرى لا ترى ذلك . ونسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس في بعض البلدان التي لديها تعليم ابتدائي شامل قد تتجاوز ١٠٠ في المائة ؛ لأن بعض التلاميذ يكونون أسفرا ، أو أكبر من السن القياسية للمدرسة الابتدائية في البلد .

وجرى احتساب البيانات الخاصة بالقبول بالمدارس الثانوية بنفس الطريقة ، وهذا أيضا يختلف تعريف سن المدرسة الثانوية فيما بين البلدان . والشائع هو اعتبار أن هذه السن تتراوح بين ١٢ و ١٧ سنة . ومن شأن الالتحاق المتأخر للطلاب الأكثر نضجا ، وكذلك الإعادة ، وظاهرة « التكوين » في العصور النهائية ، أن تؤثر في هذه النسب .

وجرى احتساب نسبة القبول بالمستوى التعليمي الثالث (التعليم العالي) ، بقسمة عدد جميع التلاميذ المقبولين بجميع المدارس

جدارة البيانات بالثققة لائزال متوافقة بدرجة كبيرة ، حتى فى السامحل المعروضة .

وتلت مؤشرات وفيات الأمهات الانتباه بصفة خاصة إلى التمييز الذى يصيب المرأة ، والظروف المقرنة بالحمل فالإيزان الحمل يحمل كبر المخاطر بالموت بالنسبة للمرأة فى سن الإنجاب فى البلدان النامية . وتمكن المؤشرات كل من توافر الخدمات الصحية للمرأة والرافعية العامة ، والوضع التفرى للأمهات ، وإن كانت لا تقيس أيا منها .

والعمر المتوقع عند العول محد فى ملحوظة الجدول ١ . مصدر البيانات ومنهجها كما فى محل المواليد الأولى (الجدول ٢٦) .

وتشير وفيات الأمهات إلى عد وفيات الإناث التى تحدث أثناء الولادة لكل ١٠٠٠٠ من المواليد أحياء . ونظرا لأن الوفاة أثناء الولادة معرفة بصورة أوسع فى بعض البلدان بحيث تشمل مضاعفات الحمل أو للفترة التى تعقب الولادة ، أو الإجهاض ، ولأن كثيرات من النساء الحوامل يمتن بسبب الافتقار للرعاية الصحية المناسبة ، فإنه من الصعب قياس وفيات الأمهات بصورة مشقة ويعول عليها جور البلدان . والبيانات مستمدة من مصادر وطنية مختلفة وقامت بجمعها منظمة الصحة العالمية ، على الرغم من أن كثيرا من النظم الإدارية الوطنية ضعيف ولا يسجل الأحداث الحيوية بطريقة منتظمة . والبيانات مستمدة أساسا من تقارير المجتمع المحلى الرسمية وسجلات المستشفيات ، ويمكن بعضا فقط الوفيات فى المستشفيات والمؤسسات الطبية الأخرى . وفى بعض الأحيان تستمد المستشفيات الخاصة والريفية الأصغر ، وفى البعض الأخر تندرج حتى المرافق المحلية البدائية نسبيا . ومن ثم فالتغطية ليست شاملة على النول ، ويخبى التماثل مع الأرقام بحرص شديد .

ومن الواضح أن كثيرا من وفيات الأمهات يعنى بلا تسجيل ، خاصة فى البلدان التى يعيش فيها سكان الريف فى مناطق نائية ، وهذا يفسر بعضها من الأعداد المنخفضة جدا الواردة فى الجدول ، خاصة بالنسبة لمدى بلدان أفريقية . وبالإضافة لذلك ، ليس من الواضح ، ما إذا كانت زيادة عد الأمهات فى المستشفيات تكفى وجود رعاية طبية أوسع للنساء أو مزيدا من مضاعفات الحمل والولادة بسبب سوء التغذية مثلا . (يشمل الجدول ٢٧ البيانات المتعلقة بالوزن الناقص للمواليد) .

وتسمى هذه السامحل الزمنية إلى أن تعرض ما المعلومات المتاحة ، ولتى لا تعرض دائما فى المطبوعات الدولية . وتحذر منظمة الصحة العالمية من أنه توجد حتما ثغرات فى

التالية للمدارس الثانوية والجامعات على عدد السكان ، فى المجموعة العمرية ٧٠ - ٢٤ سنة . وقد أخرج ضمنهم للتلاميذ الملحقون بالمدارس المهنية ، وبراى تعليم الكبار ، والمعاهد المشتركة التى منها فستان ، ومراكز التعليم عن بعد (أساسا للدراسة بالمراسلة) . ويتباين توزيع التلاميذ على هذه الأنواع المختلفة من المعاهد ، بين البلدان . ويستخدم مجموع الشباب ، أى بين سن ٧٠ و ٢٤ سنة ، وهو المقاس الذى اعتمدته اليونسكو باعتبارهم القاسم المشترك (المقام) ؛ لأنهم يمثلون متوسط جيل المستوى الثالث من التعليم رغم أن شبابا أكبر أو أصغر من هذه المجموعة العمرية قد يتم تسجيلهم بمؤسسات المستوى الثالث من التعليم .

وصافى القبول الابتدائى هو النسبة المئوية للأطفال فى من المدرسة المقبولين بالمدارس . وعلى خلاف القبول الإجمالى ، فإن النسب المصافية تتفق مع المجموعة العمرية للتلاميذ المدارس الابتدائية للبلد . ويعطى هذا المؤشر فكرة أوضح كثيرا عن عدد الأطفال فى المجموعة العمرية المقبولين بالمدارس فعلا دون أن يتضمم العدد من يزيد منهم ، أو يقل عن سن الدراسة .

ونسبة تلاميذ الابتدائى إلى المدرسين هى عدد التلاميذ المقبولين فى المدارس فى بلد ما ، مقسوما على عدد المدرسين فى هذا النظم التعليمى .

والمقاييس الموجزة الواردة فى هذا الجدول ، هى معدلات القبول بالمدارس بالنسبة للبلد ، وقد تم ترجيحها بنصيب كل بلد من المجمع الكلى للسكان .

الجدول ٢٩ - مقارنات بين الجنسين

للتحلاخ على التغيرات فى مصادر البيانات الديمغرافية ومحتواها ، انظر المقدمة .

يتم هذا الجدول مؤشرات أساسية مختارة مفصلة لبيان للفرق بين الجنسين التى توضع وضع المرأة فى المجتمع . وتمكن المقاييس الوضع الديمغرافى للمرأة وفرصتها فى الحصول على خدمات للصحة والتعليم ، وتقدر لوجه الشورى الإنسانية أكثر وضوحا عندما يتم تحليل المؤشرات الاجتماعية حسب الجنس ؛ لأن نظم الإيزاغ ضعيفة عادة فى المجالات المرتبطة بالمرأة بصورة خاصة . وإلزام المؤشرات المستمدة من التعدادات والمسوح ، مثل تلك المتعلقة بالسكان ، إلى أن تكون جديرة بالثققة بالنسبة للنساء ملقا هى بالنسبة للرجال تقريبا ؛ ولكن للمؤشرات التى تصند أساسا إلى المجالات الإدارية ، مثل وفيات الأمهات والأطفال الرضع ، أقل جدارة بالثققة . وتكرس حاليا موارد أكثر للحصول على معلومات أفضل حول هذه الموضوعات ، لكن

السلام ، ودعت البلدان إلى تقديم أرقام أكثر شمولاً .

وتبين مؤشرات التعليم المستندة لمصادر اليونسكو ، المدى الذي توافرت به للإثبات فرص متساوية في الحصول على التعليم .

والنسبة المئوية للمجموعات العمرية (الأجيال) التي تستمر حتى الصف الرابع هي النسبة المئوية للأطفال الذين بدءوا الدراسة في ١٩٧٠ و ١٩٨٨ على التوالي ، والذين استمروا حتى الصف الرابع في ١٩٧٣ و ١٩٩١ . وتميز الأرقام المنشورة بحروف سوداء مجموعات عمرية (أجيال) سابقة أو لاحقة . وتستند البيانات لمجلات التقيد بالمدارس . وقد تكون نسب الاستمرار الأعلى بصورة طفيفة بالنسبة للإثبات في بعض البلدان الأفريقية راجعة إلى مشاركة الذكور في أنشطة مثل رعي الماشية .

ومع تساوي كل الظروف ، وتكافؤ الفرص ، فإن نسبة الإثبات لكل ١٠٠ ذكر ينبغي أن تقترب من ١٠٠ . بيد أن أوجه عدم المساواة قد تجعل النسبة تتحرك في اتجاهات مختلفة . وعلى سبيل المثال ، فإن عدد الإثبات لكل ١٠٠ ذكر ، يزيد على مستوى المدرسة الثانوية إذا انخفض حضور الذكور بصورة أسرع في الصفوف الأخيرة بسبب زيادة فرص العمل للذكور ، أو التجنيد في الجيش ، أو الهجرة بحثاً عن عمل . وبالإضافة لذلك ، فإنه نظراً لأن الأعداد في هذه الأعمدة تشير أساساً إلى التعليم الثانوي العام ، فإنها لا تتضمن المتقدين في المدارس التقنية والمهنية أو في التلمذة الصناعية كل الوقت كما هو الحال في أوروبا الشرقية (ومعظمهم من الذكور) .

وبين عدد الإثبات كنسبة مئوية من إجمالي قوة العمل المستند إلى بيانات منظمة العمل الدولية ، المدى الذي يتم به ، وتوظيف المرأة : مقابل أجر ، في القطاع الرسمي . وتستند هذه الأعداد مبررات البحوث وغيرهن من مقدمي الرعاية غير المدفوعة الأجر ، مما يعكس في كثير من البلدان التنامية نفس تقدير كبير لعدلات مشاركة الإثبات .

وجميع المقاييس الموجزة هي بيانات قطرية مرجحة بحصة كل بلد في إجمالي السكان ، أو في المجموعة الفرعية من السكان .

الجدول ٣٠ - توزيع الدخل وتقديرات تعادل القوة الشرائية للتأثير المحلي الإجمالي

تورد المجموعه الأولى توزيع الدخل ، أو المصروفات التي تخص المجموعات المثوية من الأسر مرتبة حسب إجمالي دخل

لل فرد ، أو مصروفاته أو حسب إجمالي الأسرة المعيشية كما في البلدان مرتفعة الدخل وتحظى الأعمدة الثلاثة الأخيرة على تقديرات لنصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي استناداً للقوة الشرائية للملات وأيس لأعمار الصرف (تعريف تعادل القوة الشرائية للملات أنظر أدناه) .

وتعرض الأعمدة من ٢ إلى ٧ في الجدول لنصيب السكان بعد تقسيمهم إلى خمسة أعمار ونصيب الفرد الأعلى منهم في إجمالي الدخل أو مصروفات الاستهلاك بالنسبة إلى ٥١ بلدا منخفض أو متوسط الدخل ، و ٢٠ بلدا مرتفع الدخل . ومجموعات بيانات هذه البلدان تشير إلى سنوات مختلفة بين ١٩٧٨ و ١٩٩٣ ، وهي مستمدة أساساً من مسح الأسر المعيشية الممثلة على النطاق الوطني .

وقد تم تجميع مجموعات البيانات الخاصة بالبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل من مصدرين أساسيين : الوكالات الإحصائية الحكومية (والتي تستخدم التقارير المطبوعة عادة) ، والبنك الدولي (أساساً بيانات مأخوذة من دراسة قياس مستويات المعيشة ومشروع الأبعاد الاجتماعية للصحاح لأفريقيا جنوب الصحراء) . وفي الحالات التي توافرت فيها البيانات القياسية للوحدات الأصلية من مسح الأسرة المعيشية ، استخدمت هذه البيانات لحساب أمتدة الأعمار المختلفة مباشرة من الدخل (أو المصروفات) ؛ وفي غير هذه الحالات ، تم تقدير الأخيرة من أفضل مجموعات البيانات المتاحة . وللإطلاع على تفاصيل كل من البيانات ومنهج التقدير للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، أنظر تشرن وذات رافليون ، هـ ، بترزايد الفقر في العالم الثاني ؟ أوراق عمل بحوث السياسة WPS 1146 ، البنك الدولي ١٩٩٣ . وتستند البيانات الخاصة باستراليا وكندا وإسرائيل وإيطاليا والترويج والسويد وسويسرا والولايات المتحدة إلى قاعدة بيانات لكسمبورج أدراسة الدخل (١٩٩٠) ؛ والنسبة لترنما وألمانيا وهولندا وإسبانيا والمملكة المتحدة إلى بيانات المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات) ، دراسة لكسمبورج للنقل ، وجاءت البيانات الخاصة ببلجيكا ولاندا وفرنكلندا واليابان من مطبوع للأمم المتحدة ؛ إحصاءات الحسابات القومية : خلاصة إحصاءات توزيع الدخل ١٩٨٥ . وجاءت البيانات الخاصة ببلدان الدخل المرتفع الأخرى من مصادر وطنية .

وهناك مشكلات كبيرة تتعلق بالمقاييس للمقارنة عبر البلدان في بيانات توزيع الدخل المعروضة هنا ، فمفهوم الأسرة المعيشية لكاملة وراجها لا يتقبل المقارنة بصورة كاملة عبر البلدان ، وإن كانت هذه المشكلات تتناقص ، على من أكثر من تعين نماذج المسح وزيادة نمطيتها ، خاصة في ظل مبادرات الأمم المتحدة

لستقرايا بالنسبة لعام ١٩٨٧ فيما يتعلق بالبلدان التي اشتركت في المراحل الأولى فقط ؛ (د) تقديرات البنك الدولي بالنسبة لاقتصادات الصين والامداد السوفياتي السابق ؛ (هـ) تقديرات برنامج المقارنة الدولية التي تم الحصول عليها عن طريق الانحدار بالنسبة للبلدان الباقية . والاقتصادات التي قدرت أرقام ١٩٨٧ بالنسبة لها استقرايا من سنة أخرى أو حصلت عن طريق الانحدار ، فهناك ما يشير إلى ذلك في الحاشية الخاصة بها . ولقيم معبر عنها بالدولارات الدولية ، لتميزها عن تلك المستندة لسعر الصرف .

ولوليفة أرقام ١٩٨٧ التي قدرت استقرايا ، أو استندت للانحدار والتي تكمن وراء العمود الثامن تم تقديرها استقرايا إلى عام ١٩٩٣ باستخدام تقديرات البنك الدولي لمعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتم رفعها بمعدلات للتضخم مقبولة بمكشبات حقوق المسبب الخاصة . وهذه التقديرات معبر عنها كرقم قياسي (الولايات المتحدة = ١٠٠) في العمود التاسع . والنسبة للبلدان التي لم تشارك في أي وقت في برنامج المقارنات الدولية ، وكذلك بالنسبة للصين واقتصادات الاتحاد السوفياتي السابق ، فإن آخر قيم متوافرة تستند لتكافؤات القوة الشرائية تم تقديرها استقرايا لعام ١٩٩٣ . وترد في العمود العاشر توليفة التقديرات المقدرة استقرايا وتلك المستندة للانحدار لعام ١٩٩٣ . ومن ثم تم وضع حواشي بالنسبة للاقتصادات التي تم تقدير استقرايا لأرقام ١٩٨٧ الخاصة بها من سنة أخرى أو جرى لمضاهيا عن طريق التراجع . ولم تراعى عمليات التصحيح التغييرات في معدل التبادل التجاري .

ويعد برنامج المقارنات الدولية ، على مستوى البلدان فرادى ، صياغة الحسابات القومية التقليدية من خلال تجميعات خاصة للأسعار ويعد تفصيل للناتج المحلي الإجمالي حسب مكونات المصروفات . وقد أعنت المكاتب الإحصائية القومية تفاصيل برنامج المقارنات الدولية ، وقام مكتب الأمم المتحدة الإحصائي بتنسيق النتائج بدعم من وكالات دولية أخرى ، وخاصة المكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية (يوروستات) ومنظمة التضامن والتنمية في الميدان الاقتصادي . كما أسهم البنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى في هذا العمل . والنسبة لنهال التي اشتركت في عملية ١٩٨٥ تم توافرها ببيانات الناتج المحلي الإجمالي ، وأجريت المقارنات بالنسبة للاستهلاك فقط . ولتقدرات كوكسبورغ وسوازيلند ، وهما الاقتصادان الوحيدان اللذان يقل سكان كل منهما عن المليون في برنامج المقارنات الدولية ، وبلغت نتيجتهما فيما يتعلق بعام ١٩٨٧ ، باعتبارها نسبة مئوية من نتائج الولايات المتحدة ، هي ١٥ و ١١ على التوالي . ومن المتوقع أن تغطي الجولة التالية

(بموجب برنامج القدرة على إجراء مسح الأسرة) والبنك الدولي (بموجب دراسة قياس مستوى المعيشة ومشروع الأبعاد الاجتماعية للتصحيح لأفريقيا جنوب الصحراء) . ويجدر بصفا خمسة ملاحظة المصادر الثلاثة التالية لعدم القابلية للمقارنة ؛ أولا : تختلف المصوح في استخدام الدخل أو المصروفات الاستهلاكية كمؤشر لمعوى المعيشة . وبالنسبة إلى ٣٤ من ٥١ بلدا منخفض ومتوسط الدخل ، تشير البيانات إلى المصروفات الاستهلاكية . والدخل عادة أكثر تباينا في التوزيع من الاستهلاك . ثانيا : تختلف المصوح في استخدام الأسر أو الأفراد كوحدة للمعاينة ، وبالإضافة لذلك ، فإن وحدت الأسر المعيشية تختلف في عدد أعضاء الأسرة ومدى تقاسم الدخل بين الأعضاء . ويختلف الأفراد في السن والحاجة للاستهلاك . وحيث تستخدم الأسرة المعيشية كوحدة للملاحظة ، فإن الأحماس تشير للنسب المئوية للأسرة ، وليس للنسب المئوية للأشخاص . ثالثا ، كذلك تختلف المصوح حسب ، إذا كانت وحدت للمعاينة مرتبة وفق دخل الأسرة أم حسب دخل الفرد (أو الاستهلاك) . وتحدد حواشي الجدول هذه الشقوق بالنسبة لكل بلد . ورغم أن تقديرات توزيع الدخل المبينة تعبر أفضل المتاحة ، فإنها تظل تعكس المشاكل السابق ذكرها .

والقابلية الدولية المقارنة بالنسبة للبلدان عالية الدخل محدودة بصفا خاصة ، نظرا لأن وحدة الملاحظة هي الأسرة للمعيشية غير المصححة لمرافعة الحجم ، والأسر المعيشية مرتبة حسب إجمالي دخل الأسرة المعيشية وليس حسب عضو الأسرة المعيشية . وهذه البيانات معروضة في انتظار نشر بيانات مصححة من دراسة كسمبورغ للدخل ، حيث يتم ترتيب أعضاء الأسر المعيشية حسب متوسط الدخل المتاح لكل شخص بمعدل الإتمان البالغ . ومن ثم ، فإن البيانات الواردة في الجدول ينبغي تناولها بحرص بالغ .

والأرقام القياسية لعام ١٩٨٧ المشكلات الخاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المستند لتكافؤات القوة الشرائية (الولايات المتحدة = ١٠٠) معروضة في العمود الثامن . وتكافؤات القوة الشرائية هي المصطلح الشائع للإشارة إلى التكافؤات المصممة لسلة ثابتة من المنتجات ، حتى وإن كان الأكثر ملائمة من الناحية النظرية أن نسبها تكافؤات القوة الشرائية . وتتضمن البيانات : (أ) نتائج برنامج المقارنات الدولية لعام ١٩٩٣ ، لإحدى منظمة التضامن والتنمية في البلدان الاقتصادية مقدرة استقرايا رجوعا لعام ١٩٨٧ ؛ (ب) نتائج ١٩٨٥ للبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مقدرة استقرايا لعام ١٩٨٧ ؛ (جـ) آخر نتائج متوافرة إما لعام ١٩٨٠ أو ١٩٧٥ ، والتي تم تقديرها

من مصوح برنامج المقارنات الدولية لعام 1994 من المتوقع أن تغطي أكثر من 80 منها الصين وعدد كبير من اقتصادات الاتحاد السوفياتي السابق .

وإستفخدم الدولار الدولي (الدولار الأمريكي) باعتباره العملة المشتركة ، وهو وحدة الحساب التي تسمى مستويات الأسعار في كل البلدان المشتركة وله نفس القوة الشرائية في مجموع الناتج المحلي الإجمالي مثل الدولار الأمريكي في سنة معينة ، لكن القوة الشرائية على المجاميع الفرعية وبعدها متوسط الأسعار الدولية عند ذلك المستوى وليس الأسعار النسبية الأمريكية . ولم الحصول على هذه القيم الدولارية ، وللتى تختلف عن القيم الدولارية للناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي المبينة في الجدولين 1 و 3 (أنظر الملاحظات التقنية لهذين الجدولين) بمعاملات تحويل خاصة ترمى إلى تحقيق التساوى بين القوى الشرائية للمعاملات في بلدان كل منها . ويعرف معامل التحويل هذا ، تكافؤ القوة الشرائية ، باعتباره عدد للوحدات من عملة بلد ما المطلوبة لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات في السوق المحلية التي يشتريها دولار واحد في الولايات المتحدة . ويتطلب الحساب استخراج كميات ضمنية من بيانات مصروفات الحسابات القومية ، وبصفة خاصة بيانات الأسعار التي يتم جمعها خصوصاً لذلك ، ثم إعادة تقييم الكميات الضمنية في كل بلد بمجموعة واحدة من الأسعار المتوسطة . وهكذا فإن الرقم التباسي المتوسط للسعر يساوى بين الأسعار الدولارية في كل بلد ومن ثم يجعل مقارنات الناتج المحلي الإجمالي عبر البلدان بالإتماد إليها ، تمكن للفروق في كميات السلع والخدمات خالية من الفروق السعرية . ويهدف هذا الأسلوب لجعل المقارنات عبر البلدان متسقة مع مقارنات القيمة الحقيقية عبر الأزمنة والتي تستند لمعامل الأسعار الثابتة .

وأرقام برنامج المقارنات الدولية الواردة هنا هي نتائج منهج يتم في خطوتين . فقد قورنت البلدان الواقعة في إقليم أو مجموعة ما مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أولاً ، باستخدام متوسط أسعار مجموعتها الخاصة . وبعد ذلك ، وبالنظر لأن الأسعار المتوسطة للمجموعات قد تختلف عن بعضها البعض - مما يجعل البلدان المتقدمة لمجموعات مختلفة غير قابلة للمقارنة - فقد تم تصحيح أسعار المجموعة لجعلها قابلة للمقارنة على المستوى العالمي . وتستند عمليات التصحيح التي أجراها المكتب الإحصائي للأمم المتحدة واليورومنفت ، إلى الفروق السعرية الملحوظة في شبكة من بلدان - حلقة الربط - التي تمثل واحدة منها كل مجموعة . ومع ذلك ، فقد تم الربط بطريقة تبقى المستويات النسبية للناتج المحلي الإجمالي الملحوظ في

مقارنات المجموعة ، والمعسمى بالثبات ، واضحة في المقارنة العالمية .

وقد تم تبني عملية الخطوتين ، لأن المستويات النسبية للناتج المحلي الإجمالي للبلدين ورتبتهما ، قد تتغير إذا ما أدرج في المقارنة عدد أكبر من البلدان . وقد رُئي أنه لا يجوز السماح بحديث هذا داخل الأقاليم الجغرافية ؛ أي أنه يجب ألا تتأثر العلاقة بين علنا والمنفصل مثلا ، بالأسعار السائدة في الولايات المتحدة . وهكذا يتم احتساب إجمالي مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الإقليمية ، ثم تربط معا . ويتم الربط ، بإعادة تقدير الفواتج المحلية الإجمالية لجميع البلدان بمتوسط الأسعار العالمية ، وإعادة تخصيص الإجماليات الإقليمية الجديدة على أساس نصيب كل بلد في المقارنة الأصلية .

ولا يسمح هذا المنهج بمقارنة كميات أكثر تفصيلاً (استهلاك الأغذية مثلا) . ولذلك يتم احتساب هذه الإجماليات الفرعية والفئات الأكثر تفصيلاً للمصروفات بالأسعار العالمية . وهذه الكميات قابلة حقاً للمقارنة دولياً ، لكن مجموعها لا يساوى الفواتج المحلية الإجمالية المبينة ، لأنها احتسبت بمجموعة أخرى من الأسعار .

وبعض البلدان ينتمي إلى مجموعات إقليمية عديدة . وكلة من هذه المجموعات لها أولوية ؛ في حين أن الأخرى متساوية . من ذلك مثلا أنه يتم الحفاظ دوماً على الثبات بين أعضاء الاتحاد الأوروبي ، حتى عند المقارنة داخل منظمة للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو عند المقارنة العالمية . ومع ذلك ، فبالنسبة لفنلندا والنمسا ، فإن العلاقة الثنائية التي تسود داخل مقارنة منظمة للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، هي نفسها المستخدمة في المقارنة العالمية . غير أن ثمة علاقة مختلفة بصورة كبيرة (إستناداً للأسعار في وسط أوروبا) تسود في المقارنة داخل هذه المجموعة ، وهي العلاقة المعروضة في مطبوع منفصل عن المقارنة الأوروبية .

ولاستخراج أرقام 1987 المنفصلة لبرنامج المقارنات الدولية بالنسبة للبلدان التي لم تشارك بعد في أي مجمع لبرنامج المقارنات الدولية ، يتم أولاً الحصول على معادلة للتقدير بالتقريب بين الاتحاد التالي لبيانات 1987 :

$$\ln(\hat{y}) = 0.605 \ln(ATLAS) + 0.239 \ln(ENROL) + 0.717; \quad (0.160) \\ (0.276) \quad (0.052)$$

$$RMSE = 0.223; \text{Adj.R-Sq} = 0.96; N=81$$

حيث يتم التعبير عن كل المتغيرات والقيم المقدرة باعتبار الولايات المتحدة = 100

بعد ترجيحها بحصة كل بلد من السجموع الكلي السكان ، أما المقاييس الموجزة الأخرى الواردة في هذا الجدول ، قد رجحت بنفس الطريقة باستخدام سكان الحضر .

الجدول ٣٧ . البنية الأساسية

يقدم هذا الجدول مؤشرات أساسية مختارة لمدى تغطية وأداء قطاعات البنية الأساسية .

وتستند مؤشرات التغطية إلى بيانات البنية الأساسية المتاحة على أوسع نطاق عبر البلدان والتي تقاس نطاق ونوع وأحياناً حالة المرافق المادية في كل قطاع للبنية الأساسية . ويتم قيمة هذه البيانات على إجماليات السكان الوطنية للحصول على مؤشرات التغطية أو التوافر (مثل عدد خطوط التلفزيون الرئيسية لكل ألف شخص أو عدد الكيلو مترات من الطرق لكل مليون شخص) . وتستند مقاييس التغطية المباشرة بدرجة أكبر على مسح الأسر المعيشية فيما يتعلق بالفرص الحقيقية للحصول على الخدمات ، مبينة كنسبة مئوية من الأسر التي لديها كهرباء أو توافر لها فرصة الحصول على المياه المأمونة .

ويمكن تقييم نوعية الأداء من منظور كل من مقدمي الخدمات والمستفيعين بها . وتقاس المؤشرات من منظور مقدمي الخدمات كفاءة التشغيل (مثل فائذ شبكة الكهرباء ، والمياه التي لا تتم المحاسبة عليها ، وتوافر القطارات) ، أو استخدام القدرة الإنتاجية ، أو الكفاءة المالية (مثل استرداد التكاليف) . وتقاس المؤشرات من منظور مستفيحي الخدمات فاعلية الخدمة المقدمة في نهاية المطاف . ومؤشرات نوعية الخدمة (مثل عدد الأعطال لكل ١٠٠ خط رئيسي سنوياً) هي أصعب البيانات في الحصول عليها على أساس قابل للمقارنة ومتكرر لمعينة كبيرة من البلدان . ويعمل بعض المؤشرات كفاءة الشبكة ونوعية الخدمة على حد سواء ، مثل نسبة الطرق المرصوفة التي تكون في حالة جيدة .

ورغم أن البيانات الواردة هنا مستمدة من أوثق المصادر المتاحة ، فإن القابلية للمقارنة قد تكون محدودة بفعل التباين في جمع البيانات والأساليب الإحصائية والتعاريف .

تقاس التغطية بالقرى الكهربائية بالإنتاج (نصيب الفرد بالكيلو واط ساعة) . ويشير هذا للإنتاج الإجمالي ، الذي يتضمن استهلاك المرافق التابعة للمصنّعات والمخازن في المحولات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الم محطة . وتستفيد الكهرباء المستتجة من المخزون الذي يتم ضخه . والبيانات مستمدة من الكتاب السنوي الإحصاءات الطاقة الذي تصدره الأمم المتحدة . ويشمل فائذ الشبكات ، والذي تم الحصول عليه من صحائف

٢ - تقديرات برنامج المقارنات الدولية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معولة إلى دولارات أمريكية بالقوة الشرائية للمعاملات ، ويتضمن نطاق ٢ جميع قيم برنامج المقارنات الدولية التغطية والاستقراءات المعتمدة من آخر أرقام متوافرة لبرنامج المقارنات الدولية والتي تلتصق بالبلدان التي لم تشترك أبداً في البرنامج .

ATLAS = نصيب الفرد من النتائج القومية الإجمالي مقدراً بأسلوب أطلس .

ENROL = نسبة الالتحاق بالمدارس للثالثة .

RMSE = مربع الخطأ في الجذر الوسيط .

ويستخدم ATLAS و ENROL كيدل أولي يولب عن الفرق في الأجر فيما بين البلدان بالنسبة لرأس المال البشري غير الماهر والماهر على التوالي . وحسب ما يقول إيمانمان ١٩٨٠ ، فإن الممرر المنطقي المستخدم هنا هو أن برنامج المقارنات الدولية والتقديرات للتغطية للناتج المحلي الإجمالي تختلف أساساً ؛ لأن فريق الأجر تبقى قائمة بين الأمم بسبب القوود المفروضة على حركة العمل على النطاق الدولي . وهناك ورقة تقنية (أمد ١٩٩٢) متوافرة تحت الطلب ، تعرض تفسيراً أكثر اكتمالاً . وللإطلاع على تفاصيل أكثر عن إجراءات برنامج المقارنات الدولية ، يمكن للتارئء الرجوع إلى تقرير المرحلة الرابعة منه بعنوان المقارنات العالمية للقوة الشرائية والإنتاج الحقيقي في ١٩٨٠ (نيويورك : الأمم المتحدة ، ١٩٨٦) . ويمكن للقراء المصفيين بتفاصيل بيانات مسح برنامج المقارنات العالمية لأحوال ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠ الرجوع إلى و القوة الشرائية للمعاملات ؛ مقارنة للدخول القومية باستخدام بيانات برنامج المقارنات العالمية (البنك الدولي ، ١٩٩٣) .

الجدول ٣٩ . الحضرة

استمدت بيانات سكان الحضر وتجمعاتهم في المدن الكبيرة من مطبوع الأمم المتحدة توقعات الحضرة العالمية ، وجرى احتساب معدلات نمو سكان الحضر من واقع تقديرات السكان (انظر الجدول ١) ؛ واحتسبت تقديرات حصص سكان الحضر من واقع المصدرين التاليين للذكر .

ونظراً لأن التقديرات الواردة في هذا الجدول تستند إلى التعاريف القومية المختلفة حول ماهية الحضر ، فلا بد من توخي الحذر في إجراء المقارنات عبر البلدان .

وتم احتساب المقاييس الموجزة لسكان الحضر باعتبارهم نسبة مئوية من جملة السكان ، من واقع لتسب للمئوية لكل بلد

الوصلات المقامة بالاحتياط والوصلات غير المسجلة ، والاستخدامات للتقنية والتي لا يتم قياسها عادة ، مثل إطفاء الحرائق) .

ومؤشر التنمية للسكان الحديدية هو عدد وحدات النقل بالسكك الحديدية لكل مليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي ، ووحدات النقل بالسكك الحديدية هي مجموع الركاب - الكيلو مترات ، والأطنان - الكيلو مترات وتم الحصول عليها من قاعدة البيانات التي تحتفظ بها شعبة النقل في دائرة النقل والمياه والتنمية الحضرية في البنك الدولي . وتوافر قاطرات الدريل المستخدمة بمد مقاييس أفضل للأداء التقني والإداري لأن القاطرات هي أعلى المحدثات التي تمتلكها هيئات السكك الحديدية . والبيانات مأخوذة من نفس قاعدة بيانات البنك الدولي . وأرقام الناتج المحلي الإجمالي مأخوذة من سوبرسون ، وجانول بن العالمية (٢٠٠٤ مارك) ، على وشك الصدور .

الجدول ٣٣ - الموارد الطبيعية

يمثل هذا الجدول خطوة نحو إدراج البيانات المتعلقة بالبيئة في تقييم التنمية وفي تخطيط الاستراتيجيات الاقتصادية . وهو يقدم صورة جزئية عن حالة الغابات ، ونطاق المناطق المحمية لحفظ الطبيعة والأغراض الأخرى المتعلقة بالبيئة ، وتوافر المياه الحذبة واستخدامها . والبيانات المتقدمة هنا مستمدة من أكثر المصادر المتوفرة جدارة بالثقة ، والمذكورة في مطبوع معهد الموارد العالمية ، موارد العالم ٩٤ - ١٩٩٥ . ومع ذلك ، فإن هذه البيانات ينبغي استخدامها بحذر ، ربما أكثر من أي بيانات أخرى في هذا التقرير . وفي حين أنها تصور بحلة الفروق الأساسية في الموارد والاستخدامات بين البلدان . فإن قابليتها للمقارنة المعقوفة محدودة بسبب اللباث في جمع البيانات والمناهج الإحصائية والتعاريف والموارد الحكومية .

ولم يتم بعد الاتفاق على إطار مفاهيمي يحقق التكامل بين الموارد الطبيعية والبيانات الاقتصادية التقليدية . كما أن التقصد من المقاييس المبينة في هذا الجدول لا يمثل في جعلها مؤشرات نهائية عن الثروة من الموارد الطبيعية ، أو الصحة البيئية ، أو نضوب الموارد . لقد أخذت لأنها متوافرة بالنسبة لمعظم البلدان ، ولأنها قابلة للاختبار ، وتمكن بعض الظروف العامة للبيئة .

وتشور سلسلة الغابات إلى إجمالي الحراج الطبيعية من النباتات الشجرية التي تسودها الأشجار . وهذه التقديرات مستمدة من إحصاءات قارية جميعها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية

ببانات القوى الكهربائية ، التي جمعتها دائرة الصناعة والطاقة في البنك الدولي ، وإحصاءات الطاقة التي تصدرها الوكالة الحربية للطاقة الذرية ، الفاقد التقني وغير التقني على حد سواء . ويكون الفاقد التقني الذي يرجع للخصائص المادية لشبكة القوى الكهربائية ، أساسا من فاقد المقومة في النقل والتوزيع . ويشمل الفاقد غير التقني أساسا الوصلات غير القانونية بالكهرباء ، ومصادر السرعة الأخرى . ويُعبر عن فاقد الشبكة كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي (صفائي للتوريد) .

ومدى تغطية الاتصالات السلكية واللاسلكية . هو عدد خطوط المترالات التليفونية الرئيسية لكل ألف شخص . وخط التليفون الرئيسي يصل جهاز مشترك بشبكة التحويل ، وله منفذ خاص به في سنترال التليفون . وهذا التعبير مرادف لتعبير المحطة الرئيسية ، والشائع الاستخدام في وثائق الاتصالات السلكية واللاسلكية . وتقدر الأخطال لكل ١٠٠ خط تليفون رئيسي إلى عدد الأخطال المبلغ عنها لكل ١٠٠ خط تليفون رئيسي في السنة المبينة . ويترج بعض القائمين بالتشغيل سوء تشغيل معدات مرافق العمل باعتبارها أخطالا ، في حين يدرج البعض الآخر الأخطال الفنية فقط . والبيانات بشأن الخطوط الرئيسية ، والأخطال بالنسبة لكل ١٠٠ خط رئيسي مستمدة من قاعدة بيانات الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية .

وتضمن المؤشرات المستخدمة لتمثل التنمية بالطرق المرصوفة في هذا القطاع كثافة الطرق (عدد الكيلو مترات لكل مليون من السكان) . وكمقياس للأداء ، تعرف الطرق التي تكون في حالة جيدة باعتبارها الطرق الخالية من العيوب بصورة جوهرية ، والتي تتطلب صيانة روتينية فحسب . والبيانات المتعلقة بالطرق المرصوفة مأخوذة من كورليوز وجاوتام ١٩٩٢ ، البنية الأساسية للطرق والتنمية الاقتصادية ، (ورقة عمل رقم ٩٢١ ، البنك الدولي ، ١٩٩٢) وهي متاحة عن عام ١٩٨٨ فقط .

تُعد النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم المياه المأمونة إما عن طريق الحفريات العمومية ، أو وصلات المنازل هي مقياس للتنظية . وهي مستمدة في المحل الأول من مطبوع منظمة الصحة العالمية المعنون سلسلة العقد الدولي لامدادات مياه الشرب والصرف الصحي ، مفردات مختلفة . والبيانات بشأن فاقد المياه مأخوذة من جاردن ، د ليماط في البيانات المبلغة عن مشروعات المياه المستكملة ، ، البنك الدولي ١٩٨٧ ، وهي بالنسبة لشبكات مناطق العواصم . وحديما لم تتوافر بيانات لعام ١٩٨٦ فقد أخذت أقرب سنة متاحة . ويشمل فاقد المياه الفاقد المادي (كسر المواسير والتربط) والفاقد التجاري (نقص تسجيل العدادات ، والاستخدام غير القانوني بما في ذلك

بمعدل لازالة الغابات يبلغ ٤,٠٦ كيلو متر مربع سنوياً بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠. وفي البرازيل أفضى تقييم أن أجريا مؤخرًا - استناداً للتصوير بالأقمار الصناعية لإزالة الحراج في أمازون البرازيل - إلى تقديرين مختلفين لمعدلات إزالة الحراج بالنسبة لهذه المنطقة. وقدرت دراسة أجرتها الإدارة القومية للغذاء، والملاحة الجوية بالولايات المتحدة (ناسا) وجامعة نيورهامشير فاقد الغابات بـ ١٥٠٠٠ كيلو متر مربع سنوياً خلال ٨٧ - ١٩٨٨. وقدر المعهد الوطني للبحوث في الأمازون في البرازيل إزالة الغابات بـ ٢٠٣٠٠ كيلو متر مربع سنوياً لنفس الفترة. ولم تدرج في أي من الدراستين إزالة الغابات في مناطق الغابات الثانوية ومناطق الأدغال الجافة. وتتضمن بيانات الغار المعروضة في هذا الجدول زراعة الغابات في البرازيل، بما في ذلك مساحة الغابات الثانوية، والمناطق الأخرى المنزوعة بالغابات. لاحظ أيضاً أنه حسب بيانات الغار، فإن البرازيل تضم ما يقدر بـ ٧٠٠٠٠ كيلو متر مربع من مزارع الأشجار، محددة باعتبارها مجموعات من أشجار الغابات تم إنشاؤها عن طريق زراعة الغابات، وإعادة زراعة الغابات للاستخدامات الصناعية وغيرها. ولدى الهند ما يقدر بـ ١٨٩٠٠٠ كيلو متر مربع من مزارع الأشجار ولدى أندونيسيا ما يقدر بـ ٨٧٥٠٠ كيلو متر مربع.

ومساحات الأرض المصممة على النطاق القومي - هي
المساحات التي لا تقل عن ١٠٠٠ هكتار وتقع ضمن فئة من فئات الإدارة الخمسة: المحميات العلمية، والمحميات الطبيعية بصورة تامة، والمتنزهات القومية ذات الأهمية القومية أو الدولية (والتي لا يؤثر عليها النشاط الإنساني من الناحية المادية) والآثار الطبيعية، ومناطق المناظر الطبيعية التي لها بعض جوانب فريدة، والمحميات الطبيعية والخاصة لإدارة خاصة وملاذ الحياة البرية، ومناطق المناظر الطبيعية المحمية والمناطق الخاصة بالمناظر البحرية المحمية (والتي قد تتضمن مناظر طبيعية ثقافية). ولا يتضمن هذا الجدول مناطق محمية بحكم القانون المحلي أو الإقليمي وحده أو المناطق التي يسمح فيها بالاستخدامات الاستهلاكية للحياة البرية. وهذه البيانات عرضة للتباين في التعاريف وفي نظام الإبلاغ إلى المنظمات، مثل مركز رصد صون البيئة العالمي، الذي يجمع هذه البيانات وينشرها. وتستخدم المساحة السطحية الإجمالية لحساب النسبة المئوية من المساحة المحمية الإجمالية.

موارد المياه العذبة: والبيانات المتعلقة بالمسحبات السنوى من المياه العذبة عرضة للتباين في أساليب جمع البيانات والتقدير لكنها تبين بدقة حجم استخدام المياه من الزاوية الإجمالية ومن حيث نصيب الفرد على حد سواء. ومع ذلك فإن هذه البيانات

لأوروبا. وقد نشرت تقديرات جديدة في ١٩٩٣ عن البلدان الاستوائية (لغار)، والمناطق المعتدلة (للجنة الاقتصادية لأوروبا / لغار). وتستخدم لغار، واللجنة الاقتصادية لأوروبا / لغار تعريفات مختلفة في تقديراتها. فالغار تحدد الغابات الطبيعية في البلدان الاستوائية إما كغابات معتدلة حيث تغطي الغابات نسبة مرتفعة من الأراضي والتي لا يوجد فيها أى غطاء متصل من الأعشاب أو كغابات غير معتدلة، تحدد باعتبارها أرضاً مختلطة من الغابات والأعشاب مع غطاء شجري لا يقل عن ١٠ في المائة وطبقة مستمرة من العشب على أرض الغابة. وتشمل الغابة الاستوائية جميع المجموعات الشجرية عدا مزارع الأشجار، وتشمل مجموعات الأشجار التي كثورت درجة ما من جراء الزراعة، والحرق وقطع الأشجار ومقطوع الأمطار المحمية.

وتحدد اللجنة الاقتصادية لأوروبا / لغار الغابة باعتبارها أرضاً تنتج فيها الأشجار ما يزيد على ٢٠ في المائة من المساحة. كما أدرجت تشكيلات الغابات غير المعتدلة وطرق الغابات، ومصادر النيران، والمناطق الصغيرة التي تم إخلؤها مؤقلاً، والمجموعات الشجرية القليلة التي يتوقع أن تحقق غطاء متوجهاً عند نضجها يبلغ ٢٠ في المائة على الأقل ومصنفت الرياح وأزمعة الحماية. وتدرج مساحة مزارع الأشجار في تقديرات البلدان المعتدلة لمساحة الغابات الطبيعية. كما يدرج بعض البلدان في هذا الجدول مساحات مشجرة أيضاً، معرفة باعتبارها أراضي شجرية غير معتدلة، وأشجاراً خفيفة، وشجيرات، وأدغالاً.

وتشير إزالة الغابات إلى العملية المستمرة لتحويل أراضي الغابات إلى استخدامات أخرى، بما في ذلك الزراعة المعتدلة، والزراعة التامة، وإقامة مزارع تربية الماشية، وتعمية المستوطنات والبنية الأساسية. ولا تتضمن للمساحات المزالة غاباتها، المساحات التي قصت أشجارها لكن أذنت متوافرة لتجديدها ولا المساحات التي تم تحويلها بسبب جمع حطب الوقود، وتعمل الأحماض، أو حرائق الغابات. ويشير نطاق المساحة الإجمالية ونسبتها المئوية المبيّنان إلى المتوسط السنوى لإزالة الأحراج من إجمالي مساحة الغابات الطبيعية.

كما جرى بعض البلدان تقديرات مستقلة مستخدماً بيانات الأقمار الصناعية لبيانات المسح الأرضي المومع. فقد أجرى في ١٩٩١ تقدير على نطاق الهند بأسرها باستخدام عمليات التصوير التي يقوم بها لائنسات، أوضح أن غطاء الغابات في الهند يبلغ ٦٩٠٠٠ كيلو متر مربع. وقدر جرد أجري في ١٩٩٠ باستخدام عمليات التصوير التي يقوم بها لائنسات في أم غطاء الغابات في المكسيك بـ ٤٩٦٠٠٠ كيلو متر مربع،

تخفى ما يمكن أن يشكل تباينا كبيرا في إجمالي موارد المياه المتجددة من سنة لأخرى . كما أنها تفتل في تحديد للتباين في توافر المياه لدخل بلد ما ، موسميا وجغرافيا على حد سواء . ونظرا لأن موارد المياه العذبة تمتد إلى مقومات طويلة الأجل ، فإن تقديرها يستفيد من مزاجلة دورات الجفاف والأمطار التي تستمر عقودا من الزمان . وقد جمعت إدارة الجيولوجيا والهيدرولوجية في أوريان في فرنسا ، بيانات عن موارد المياه والسحب منها من الوثائق المنشورة ، بما في ذلك مطبوعات الأمم المتحدة والمطبوعات القومية والمهنية . كما جمع معهد الجغرافيا في الأكاديمية الوطنية للعلوم في موسكو بيانات عالمية عن المياه على أساس الأعمال المنشورة ، ويقدّر عدد الانقضاء موارد المياه واستخدامها من نماذج تستخدم بيانات أخرى مثل المصاحبة قيد الري وإعداد الماشية ، والتهطل . وقد قام معهد الموارد العالمية بجمع هذه المصادر وغيرها للتوصل للبيانات الواردة في هذا الجدول . وبيانات المسحوبات عن سنوات مفردة ، وتباين من بلد لبلد بين ١٩٧٠ ، ١٩٩٢ . والبيانات المتعلقة بالبلدان الصغيرة وبلدان المناطق الجافة وشبه الجافة أقل قابلية للتحويل عليها بالنسبة للبيانات المتعلقة بالبلدان الأكبر حجما والتي يزيد بها سقوط الأمطار .

وإجمالي موارد المياه يتضمن كلا من الموارد الداخلية والمتجددة وتدفقات الأنهار من بلدان أخرى حيثما يشار إلى ذلك . والتقديرات هي من عام ١٩٩٢ . وتشير موارد المياه الداخلية

المتجددة سنويا إلى متوسط للتدفق السنوي من الأنهار ومستودعات المياه الجوفية الناتجة عن سقوط الأمطار داخل البلد . ويرد في هذا الجدول إجمالي المسحوبات والنسبة المئوية للمسحوبات من إجمالي الموارد المتجددة على حد سواء . وتتضمن المسحوبات تلك المأخوذة من مستودعات المياه الجوفية غير المتجددة ، ومحطات إزالة الملوحة لكنها لا تتضمن خسائر للتبخر . وقد تزيد المسحوبات عن ١٠٠ في المائة من الإمدادات المتجددة عندما يكون المستخرج من مستودعات المياه الجوفية ، أو محطات إزالة الملوحة كبيرا ، أو إذا كانت المياه يصاد استخدامها على نطاق كبير . ويتم حساب إجمالي نصيب الفرد من مسحوبات المياه بقسمة إجمالي مسحوبات المياه في بلد ما على عدد سكانه في السنة التي توافر عنها تقديرات المسحوبات . ويتم حساب بيانات نصيب الفرد من المسحوبات القطاعية بالنسبة لمعظم البلدان ، باستخدام النسب المئوية للمسحوبات المقدرة لعام ١٩٨٧ . وتتضمن الاستخدامات المنزلية ، مياه الشرب ، واستخدامات أو إمدادات البلديات ، والاستخدامات للخدمات الصحية ، والمؤسسات التجارية والبيوت . وقد جمعت المسحوبات المباشرة للاستخدام الصناعي ، بما في ذلك المسحوبات من أجل تبريد محطات الكهرباء الحرارية ، في العمود الأخير من هذا الجدول مع المسحوبات من أجل للزراعة (الري وإنتاج الماشية) والأرقام قد لا يبلغ مجموعها للرقم الخاص بإجمالي نصيب الفرد بسبب عملية التقريب .

مصادر البيانات

الإنتاج والاستهلاك المحلي	U.N. Department of International Economic and Social Affairs. Various years. <i>Statistical Yearbook</i> . New York. —, Various years. <i>Energy Statistics Yearbook</i> . Statistical Papers, series J. New York. U.N. International Comparison Program Phases IV (1980), V (1985), and Phase VI (1990) reports, and data from ECE, ESCAP, Eurostat, OECD, and U.N. FAO, IMF, UNIDO, and World Bank data; national sources.
الحسابات المالية والنقدية	International Monetary Fund. <i>Government Finance Statistics Yearbook</i> . Vol. 11. Washington, D.C. —, Various years. <i>International Financial Statistics</i> . Washington, D.C. IMF data, and World Bank data.
المعاملات الدولية الأساسية	International Monetary Fund. Various years. <i>International Financial Statistics</i> . Washington, D.C. U.N. Conference on Trade and Development. Various years. <i>Handbook of International Trade and Development Statistics</i> . Geneva. U.N. Department of International Economic and Social Affairs. Various years. <i>Monthly Bulletin of Statistics</i> . New York. —, Various years. <i>Yearbook of International Trade Statistics</i> . New York. FAO, IMF, U.N., and World Bank data.
التمويل الخارجي	Organization for Economic Cooperation and Development. Various years. <i>Development Co-operation</i> . Paris. —, 1988. <i>Geographical Distribution of Financial Flows to Developing Countries</i> . Paris. IMF, OECD, and World Bank data; World Bank Debtor Reporting System.
الموارد البشرية والتنمية المستندية بوليا	Bos, Eduard, My T. Vu, Ernest Masliah, and Rodolfo A. Bulatao. <i>World Population Projections, 1994-95 Edition</i> (1994). Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press. Garn, Harvey. April 1987. <i>Patterns in the Data Reported on Completed Water Supply Projects</i> . Washington, D.C.: World Bank. Heiderian, J. and Wu, Gary. 1993. <i>Statistics of Developing Countries (1987-91)</i> . Washington, D.C.: Industry and Energy Department, World Bank. Institute for Resource Development/Westinghouse. 1987. <i>Child Survival: Risks and the Road to Health</i> . Columbia, Md. International Energy Agency. 1993. <i>IEA Statistics: Energy prices and taxes</i> . Paris: OECD. International Road Transport Union. 1990. <i>World Transport Data</i> . International Telecommunication Union. 1994 <i>World Telecommunications Development Report</i> . Geneva. Kurian, G.T. 1991. <i>The New Book of World Rankings</i> . New York. Facts on File. Queiroz, Cesar and Surhid Gautam. June 1992. "Road Infrastructure and Economic Development." World Bank Working Paper No. 921. Washington, D.C.: World Bank. Ross, John and others. 1993. <i>Family Planning and Population: A Compendium of International Statistics</i> . New York: The Population Council. Svard, Ruth. 1985. <i>Women—A World Survey</i> . Washington, D.C.: World Priorities. U.N. Department of Economic and Social Information and Policy Analysis. (formerly U.N. Department of International Economic and Social Affairs). Various years. <i>Demographic Yearbook</i> . New York. —, Various years. <i>World Energy Supplies</i> . Statistical Papers, series J. New York. —, Various years. <i>Statistical Yearbook</i> . New York. —, 1989. <i>Levels and Trends of Contraceptive Use as Assessed in 1988</i> . New York. —, 1988. <i>Mortality of Children under Age 5: Projections 1950-2025</i> . New York. —, 1986. <i>World Comparisons of Purchasing Power and Real Produce for 1980</i> . New York. —, <i>World Population Prospects: The 1994 Edition (forthcoming)</i> . New York. —, <i>World Urbanization Prospects, 1994 Revision (forthcoming)</i> . New York. U.N. Educational Scientific and Cultural Organization. Various years. <i>Statistical Yearbook</i> . Paris. —, 1990. <i>Compendium of Statistics on Illiteracy</i> . Paris. UNICEF 1995. <i>The State of the World's Children 1995</i> . Oxford: Oxford University Press. World Bank. 1993. <i>Purchasing Power of Currencies: Comparing National Incomes Using ICP Data</i> . Washington, D.C. World Health Organization. Various years. <i>World Health Statistics Annual</i> . Geneva. —, 1986. <i>Maternal Mortality Rates: A Tabulation of Available Information</i> , 2nd edition. Geneva. —, 1991. <i>Maternal Mortality: A Global Factbook</i> . Geneva. —, Various years. <i>World Health Statistics Report</i> . Geneva. —, Various years. <i>The International Drinking Water Supply and Sanitation Decade</i> . Geneva. World Resources Institute. 1994. <i>World Resources 1994-95</i> . New York. FAO; ILO, U.N., and World Bank data; national sources.

الجدول ١

مجموعة الدخل	مجموعة فرعية	أفريقيا جنوب الصحراء		آسيا		أوروبا وآسيا الوسطى		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
		شرق أفريقيا وجنوبها	غرب أفريقيا	شرق آسيا والمحيط الهادئ	جنوب آسيا	شرق أوروبا وآسيا الوسطى	بalkan أوروبا	الشرق الأوسط	شمال أفريقيا
معدل الدخل	بalkan منطقة البحر الأبيض المتوسط في المتوسط			أستراليا نيوزيلندا البحر الهادئ		أستراليا أيرلندا أيسلندا النرويج الدانمارك السويد فنلندا النمسا ألمانيا فرنسا هولندا لوكسمبورغ النرويج السويد ألمانيا	أستراليا أيرلندا أيسلندا النرويج الدانمارك السويد فنلندا النمسا ألمانيا فرنسا هولندا لوكسمبورغ النرويج السويد ألمانيا		أستراليا أيرلندا أيسلندا النرويج الدانمارك السويد فنلندا النمسا ألمانيا فرنسا هولندا لوكسمبورغ النرويج السويد ألمانيا
	بalkan منطقة البحر الأبيض المتوسط في المتوسط			أستراليا نيوزيلندا البحر الهادئ		أستراليا أيرلندا أيسلندا النرويج الدانمارك السويد فنلندا النمسا ألمانيا فرنسا هولندا لوكسمبورغ النرويج السويد ألمانيا	أستراليا أيرلندا أيسلندا النرويج الدانمارك السويد فنلندا النمسا ألمانيا فرنسا هولندا لوكسمبورغ النرويج السويد ألمانيا		أستراليا أيرلندا أيسلندا النرويج الدانمارك السويد فنلندا النمسا ألمانيا فرنسا هولندا لوكسمبورغ النرويج السويد ألمانيا
الإجمالي	٢١٠	٢٧	٢٢	٢٤	٨	٢٧	٢٨	١١	٥

(أ) جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة .
(ب) الاقتصادات آسيوية أخرى : اليابان ، الصين .

تعريف المجموعات

تصنف هذه الجداول كل الاقتصادات الأعضاء في البنك الدولي ، زائد كل الاقتصادات الأخرى التي يزيد عدد سكانها على ٣٠ ألف نسمة .

مجموعة الدخل : قسمت الاقتصادات حسب نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في ١٩٩٣ ، محسوبا باستخدام طريقة ليليس البنك الدولي . والمجموعات هي : منخفضة الدخل ، ٦٩٥ دولارا أو أقل ، الشريحة الدنيا من الاقتصادات متوسطة الدخل ، ٢٩٦ - ٢٧٨٥ دولار ، الشريحة العليا من الاقتصادات متوسطة الدخل ، ٢٧٨٦ - ٨٦٢٥ دولار ، ومرتفعة الدخل ٨٦٢٦ دولار فأعلى .

ويبقى للنظر إلى التقديرات المتعلقة بجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق باعتبارها أولية جدا ، وسيظل تصنيفها قيد المراجعة .

ولأغراض عملية وتحليلية ، فإن للمعيار الرئيسي للبنك الدولي في تصنيف الاقتصادات هو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي . إذ يصنف أي اقتصاد باعتباره منخفض الدخل ، متوسط الدخل (ويقسم فرعيا إلى الشريحة الدنيا والشريحة العليا) ، أو مرتفع الدخل . كما استخدمت مجموعات تحليلية أخرى ، استنادا إلى الأقاليم الجغرافية ، أو الصادرات ، أو مستويات الدين الخارجي .

ويشار أحيانا للاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل باعتبارها اقتصادات نامية . واستخدام المصطلح ملائم ، وليس للتقدم منه أن يعني ضمنا أن كل الاقتصادات في المجموعة تمر بمرحلة تنمية متماثلة أو أن الاقتصادات الأخرى وصلت لمرحلة مضلة أو نهائية من التنمية . والتصنيف حسب الدخل لا يعكس بالضرورة حالة التنمية .

رقم الايداع

١٩٩٣ / ٧٣٠٦

مطابع الأنعام التجارية - كليوب



البنك الدولي

في كافة أنحاء العالم ، يقضى الناس معظم حياتهم في العمل . وحتى بين أشد سكان العالم فقرا ، فإن قلة قليلة فقط هي العاطلة عن العمل . فالكثرة الغالبة من الفقراء يكسبون في العمل مقابل أجر زهيد . وعلى نطاق العالم كله ، ابتلى ما يزيد على مائة مليون نسمة بالبطالة ، التي تحظى باهتمام بالغ في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء . وعلاوة على ذلك ، يظل مئات الملايين ممن يعيشون أساسا في دول منخفضة ومتوسطة الدخل ، فقراء لا يسبب الافتقار إلى العمل بل بسبب الافتقار للمهارات ، أو الافتقار لذلك النوع من البيئة الاقتصادية الذي يستطيعون فيه استخدام مهاراتهم في العمل بصورة أكثر إنتاجية ليحطوا بأجور أعلى .

ومن خلال عملها في الأساس ، تتعرض معظم الأسر لأن تكتسبها التغيرات العميقة التي تمنح اقتصاداتها الوطنية والإقليمية في اقتصاد عالمي واحد . وتبشر هذه التغيرات - سيطرة الأسواق الدولية والتخلي عن التخطيط المركزي - بفرص ضخمة للنمو . ولكن كيف تؤثر هذه التغيرات على الناس باعتبارهم عمالا - أجورهم ، والمخاطر التي يواجهونها ، والظروف التي يعملون في ظلها - خلال ما يشكل بالنسبة لدول عديدة وأسر عديدة فترة انتقال مؤلمة ؟

يقم هذا العدد السنوي الثامن عشر من تقرير عن التنمية في العالم ، ما يعنيه بالنسبة للعمال ، عالم أكثر تكاملا وتحركه السوق بدرجة أكبر . فهو يشاءل عن استراتيجيات التنمية التي تعالج احتياجات العمال بصورة أفضل ، وما تستطيع السياسات المتعلقة بسوق العمل الداخلية أن تفعله لتحقيق توزيع أكثر إنصافا للدخل ، وتأمين الوظائف بدرجة أكبر ، وتحقيق معايير أرقى لأماكن العمل ، مع الحفاظ على كفاءة أسواق العمل وتعزيزها .

ويخلص التقرير إلى أن التكامل العالمي يوفر إمكانات لتحقيق مكاسب هائلة في المستقبل للقوة العاملة العالمية - وإن لم تكن ثمة ضمانات لذلك . ويؤكد أنه لا غنى عن السياسات الدولية والمحلية السليمة لتحقيق الوعد بجعل العالم مكانا للعمل يتسم بالتكامل والازدهار . والسياسات التي تعتمد على الأسواق مع تجنب أخطائها أو مع تصحيحها ، والسياسات التي تستثمر في الناس ، والتي توفر بيئة داعمة للمزارع العائلية وكذلك لقطاعي الصناعة والخدمات البازغين - كلها مفيدة للعمال . وتواصل الحكومات أداء وظائف مهمة : الحفاظ على الإطار الذي من خلاله يتفاعل العمال والقطاعات والمؤسسات لتحديد الأجور وظروف العمل ؛ ومساعدة العمال الذين يضارون عندما تعاني صناعات واقتصادات بأكملها من صدمات كبرى ؛ والدفاع عن حقوق الضعاف من العاملين ، سواء العاملين من الأحداث ضحايا الاستغلال أو النساء أو الأقليات الاثنية التي تعاني من التمييز . وفي تلك الاقتصادات الأقل استعدادا لمواجهة المنافسة العالمية - وبصفة خاصة تلك التي أخذت تخرج من إسار التخطيط المركزي - يكون للعمل العام دور مهم بصورة خاصة في دعم قدرة العمال على التحرك ، وتيسير تكاليف الانتقال والوصول لمن فاتهم القطار .

وينص هذا التقرير مؤشرات التنمية الدولية التي تقدم بيانات شاملة وراعية عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أكثر من مائتي بلد وإقليم . والمؤشرات متوافرة أيضا على فرص (ديسكت) . ويتضمن التذييل المرفق بالترقرير إحصاءات عمالية إضافية.

ISBN 0-8213-2897-2

تصميم الغلاف لبريان نوبس /

مطابع الأهرام للتجارية . قناوب . مصر

